كتاب سيبويه

أبي بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر

تحقيق وشرح

عبد السلام محمد هارون

الجزء الثالث

دار الجيل

بيروت







كتاب سيبويه





تحقيق وشرح
عبد السّلام محمّد هارُون

الجزء الثالث

دار الجيل
بيروت

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب إعراب الأفعال المضارِعةِ للأسماء

اعلم أنَّ هذه الأفعالَ لها حروفٌ تَعمل فيها فتَنصبُها لا تَعمل فى الأسماء ، كما أنَّ حروف الأسماء التى تَنصبها لا تَعمل فى الأفعال ، وهى : أَنْ ، وذلك قولك : أُريدُ أنْ تَفْعَلَ . وكَىْ ، وذلك : جئتُك لِكَىْ تَفْعَلَ . ولَنْ .

فأمّا الخليل[1] فزعم أنّها لا أَنْ ، ولكنّهم حذفوا لكثرته فى كلامهم كما قالوا : وَيْلُمِّهِ [يريدون وَىْ لأُمِّهِ] ، وكما قالوا يَوْمَئذٍ ، وجُعلتْ بمنزلة حرفٍ واحد ، كما جعلوا هَلَّا بمنزلة حرف واحد ، فإنّما هى هَلْ ولاَ .

وأمّا غيره فزعم أنّه ليس فى لَنْ زيادةٌ وليست من كلمتين[2] ولكنّها بمنزلة شىء على حرفينِ ليست فيه زيادةٌ ، وأنّها فى حروف النصب بمنزلة لَمْ فى حروف الجزم ، فى أنه ليس واحدٌ من الحرفينِ زائداً . ولو كانت على مايقول الخليل لَمَا قلت : أمّا زيداً فَلَنْ أَضْرِبَ لأنَّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنّه قال : أما زيداً فلا الضربُ له[3] .

هذا باب الحروف التى تُضمر فيها أَنْ

وذلك اللامُ التى فى قولك : جئتُك لِتَفْعَلَ . وحتّى، وذلك قولك :

---

(١) ب : « فأما قول الخليل » .

(٢) فى ا : « من كلمتين شتى » ، ب : « من كلمتين ثبتا » . وقد آثرت ابتداء من هذا الجزء أن أشير إلى نسخة الأصل بالرمز (ا) .

(٣) ب وبعض أصول ط : «أما زيد» . وفى بعض أصول ط : «فلا أضربه» .

حتى تفعلَ ذاك(١) فإنما انتصب هذا بأنْ ، وأنْ ههنا مضمَرة ؛ ولو لم تُضمِرها لكان الكلام محالاً ، لأنّ اللام وحَتّى إنّما يَعملان فى الأسماء فيَجرّان(٢)، وليستا من الحروف التى تضاف إلى الأفعال . فإذا أضمرتَ أنْ حسُن الكلامُ ٤٠٨ لأنّ أنْ وتَفعَلَ(٣) بمنزلة اسم واحد ، كما أن الّذى وصلته بمنزلة اسم واحد ؛ فإذا قلت: هو الذى فعَلَ فكأنك قلت: هو الفاعلُ ، وإذا قلت: أخشى أن تَفعلَ فكأنك قلت : أخشى فِعلَكَ . أفلا ترى أنّ أنْ تَفعل بمنزلة الفِعْل ، فلمّا أضمرتَ [أنْ] كنتَ قد وضعت هذين الحرفين مواضعَهما ، لأنهما لا يَعملان إلّا فى الأسماء ولا يضافان إلّا إليها(٤) ، وأنْ وتَفعَلَ بمنزلة الفِعل .

وبعضُ العرب يجعل كَيْ بمنزلة حَتّى ، وذلك أنّهم يقولون : كَيْمَهْ(٥) فى الاستفهام ، فيُعمِلونها فى الأسماء كما قالوا حتى مَهْ(٦) . وحَتّى مَتَى ، ولِمَهْ .

فَمن قال كَيْمَهْ فإنّه يُضمِر أنْ بعدها ، وأمّا مَن أدخل عليها اللامَ ولم يكن من كلامه كَيْمَهْ فإنّها عنده بمنزلة أنْ ، وتَدخل عليها اللامُ كما تَدخل على أنْ . ومَن قال كَيْمَهْ جعلها بمنزلة اللام(٧) .

---

(١) كذا فى ا ، ب وبعض أصول ط . وفى صلب ط : «تكلم حتى أجيبك» .

(٢) ط : «إنما تعملان فى الأسماء فتجران» .

(٣) هذا ما فى ب . وفى ا : «لأن أن تفعل» . وفى ط : «لأن أن ويفعل» .

(٤) ا ، ب : «إليهما» .

(٥) ا فقط : «كى ما» .

(٦) رسمت فى ط : «حتامه» .

(٧) السيرافى : «يعنى أنها تكون جارة . وزعم الكوفيون أن مه فى كيمه وحتامه منصوبة على مذهب المصدر ، كقول القائل : أقوم كى تقوم ، سمعه المخاطب ولم يفهم تقول فقال : كيمه ؟ يريد كى ماذا . والتقدير : كى يفعل ماذا . فموضع مه نصب على جهة المصدر . قال أبو سعيد : والصحيح ما قاله سيبويه ؛ لأن سقوط الألف من ما فى الاستفهام إنما يكون إذا كانت ما فى موضع خفض واتصل بها الخافض» . ثم قال : «ولو كان على ما قاله الكوفيون لجاز أن تقول : أن مه ، ولن مه ، إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل» .

واعلم أنَّ أنْ لاتظهر بعد حتَّى وكَىْ، كما لايَظهر بعد أمّا الفعلُ فى قولك : أمّا أنتَ منطلقاً [انطلقتُ] ، وقد ذُكِر حالُها فيما مضى [١] . واكتفوا عن إظهار [٢] أنْ بعدهما بعلم المخاطَب أنَّ هذين الحرفين لايضافان إلى فعل ، وأنَّهما ليسا مما يَعمل فى الفعل ، وأنّ الفعل لا يحُسن بعدهما إلّا أن يُحمَل على أنْ ، فأنْ ههنا بمنزلة الفعل فى أمّا ، وما كان بمنزلة أمّا ممـا لايَظهر بعده الفعلُ ، فصار [٣] عندهم بدلاً من اللفظ بأنْ .

وأمّا اللام فى قولِكَ : جئتُك لِتفعلَ ، فبمنزلة إنْ فى قولك : إن خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ ؛ إن شئت أظهرتَ الفعل ههنا ، وإن شئت خزلته وأضمرته [٤] . وكذلك أنْ بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته .

واعلم أنَّ اللام قد تجىء فى موضع لايجوز فيه الإظهار [٥] وذلك : ما كان ليَفعلَ ، فصارت أنْ ههنا بمنزلة الفعل فى قولك : إيّاكَ وزيداً ، وكأنكَ إذا مثّلتَ قلت : ما كان زيدٌ لأَنْ يفعلَ ، أى ما كان زيدٌ لهذا الفعلِ . فهذا بمنزلته ، ودخل فيه معنى نَفْى كَانَ سَيَفْعَلُ . فإذا قلت [٦] هذا قلتَ : ما كان لِيَفعلَ ، كما كان لَنْ يَفعَلَ نفياً لِسَيَفْعَلُ . وصارت بدلاً من اللفظ بأَنْ كما كانت ألفُ الاستفهام بدلاً من واو القسم فى قولك : آللهِ لَتَفعلنَّ . فلم تذكر [٧]

---

(١) انظر ما مضى فى ١ : ٢٩٣ .

(٢) ب : «على إظهار»

(٣) ا ، ب : «وصار»

(٤) فى بعض أصول ط : «خزلت وأضمرته» .

(٥) ط : «فيها الإضمار» .

(٦) كذا فى ب . وفى ا ، ط : «فإذا قال»

(٧) ط : « فلم يذكروا» .

إلّا أحدَ الحرفين إذ كان نفياً لما معه حرفٌ [١]، لم يَعمل فيه شيء ليُضارِعَه [٢] فكأنّه قد ذكر أنْ . كما أنّه إذا قال : سَقْيًا له فكأنه قال : سقاه اللهُ .

هذا باب ما يعمل فى الأفعال فيَجزمُها

وذلك : لَمْ ، ولَمَّا ، واللامُ التى فى الأمر ، وذلك قولك : لِيَفْعَلْ ، ولَافى النهى ، وذلك قولك لا تَفْعَلْ ؛ فإنّما هما بمنزلة لَمْ .

واعلم أنّ هذه اللام ولافى الدعاء بمنزلتهما فى الأمر والنهى ، وذلك قولك : لا يَقطع اللهُ يمينَك ، ولِيَجْزِك اللهُ خيراً .

واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفُها فى الشعر وتَعمل مضمَرةً ، كأنهم شبّهوها بأنْ إذا أعملوها مضمَرةً [٣] . وقال الشاعر [٤] :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شىء تَبالَا [٥]

وإنّمَا أراد : لِتَفْدِ . وقال متمِّمُ بن نُوَيْرَةَ [٦] : ٤٠٩

(١) بعده فى ا ، ب : « يعنى يفعل والحرف الذى معه السين » . و والظاهر أنه من التعليقات .

(٢) ا ، ب : «لمضارعته الأسماء» .

(٣) ط : « إذا عملت مضمرة » .

(٤) نسب البيت إلى أبى طالب ، وحسان ، والأعشى . وليس فى ديوان واحد منهم . انظر الخزانة ٣ : ٦٢٩ ، ٦٦٦ والعينى ٤ : ٤١٢ وابن يعيش ٧ : ٣٥ ، ٦٠ ، ٦٢/٩ : ٢٤ وابن الشجرى ١ : ٣٧٥ والأشمونى ٤ : ٥ والتصريح ٢ : ١٩٤ .

(٥) التبال : سوء العاقبة ، وهو بمعنى الوبال ، وكأن التاء بدل من الواو ، كما جاءت بدلا منها فى التخمة والتهمة .

والشاهد فيه إضمار لام الأمر فى « تفد » ومعناه لتفد نفسك . وهذا من أقبح الضرورات ، لأن الجازم أضعف من حرف الجر ، وحرف الجر لايضمر . قال الشنتمرى : وقد قيل هو مرفوع حذف لامه ضرورة ، واكتفى بالكسرة منها .

(٦) ابن يعيش ٧ : ٦٠ ، ٦٢ وابن الشجرى ١ : ٣٧٥ والإنصاف ٥٣٢ .

على مِثْـلِ أصْحَابِ البَعوضـة فاُخْمُشِى
لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَـكَى [1]

أراد: لِيَبْكِ. [وقال أُحَيْحَة بن الجُلَاح [2] :

فَمَن نالَ الغِـنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ صَنِيعَتَه وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ [3]]

واعلم أنّ حروف الجزم لا تَجزم إلّا الأفعال، ولا يكون الجزمُ إلّا فى هذه الأفعال المضارِعة للأسماء، كما أنّ الجرّ لا يكون إلّا فى الأسماء.

والجزمُ فى الأفعال نظيرُ الجرّ فى الأسماء، فليس للاسم فى الجزم نصيبٌ، وليس للفعل فى الجرّ نصيب، فمن ثَمَّ لم يُضمروا الجازمَ كما لم يُضمِروا الجارَّ. وقد أضمره الشاعرُ، شبّهه بإضمارهم رُبَّ وواوَ القسم فى كلامِ بعضهم.

هذا باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارِعة للأسماء

اعلم أنّها إذا كانت فى موضع اسمٍ مبتدإ أو موضع اسمٍ بُنى على مبتدإ [4]

---

(1) البعوضة: ماءة معروفة بالبادية، بها كان مقتل مالك بن نويرة، فيمن قُتلوا بأمر خالد بن الوليد، والبيت حض للنساء على أن يبكين هؤلاء القتلى ويخدشن أحرار وجوههن. وحر الوجه: ما أقبل عليك منه، أو هو الخد أو الوجنة.

والشاهد فيه كسابقه إضمار لام الأمر مع إعمالها. ويجوز أن يكون الجزم فى «يبك» عطفا على ما فى «اخمشى» من معنى الجزم، كأنه قال: «لتخمشى».

(2) الإنشاد والبيت لم يردا فى ا، ب، وهما من ط. ولم أجد للبيت مرجعا آخر. ولم يورده الشنتمرى فى شرح الشواهد.

(3) الصنيعة: ما أسديت من معروف أو يد إلى إنسان تصطنعه بها. واصطنع الصنيعة: قدمها.

والشاهد فيه حذف لام الأمر مع إعمالها فى قوله: «ويجهد» على أنه إذا خرج على العطف على المجزوم قبله لم يكن فيه ضرورة.

(4) ط: «أو اسم بنى على مبتدأ».

أو فى موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدإ ولا مبنىٍّ على مبتدإ[١] ، أو فى موضع اسمٍ مجرور أو منصوب ، فإنّها مرتفِعة ، وكينونتُها فى هذه المواضع ألزمتْها الرفعَ ، وهى سببُ دخول الرفع فيها .

وعِلّتُه : أنّ ماعمل فى الأسماء لم يَعمل فى هذه الأفعال على حدّ عمله فى الأسماء كما أنّ ما يَعمل فى الأفعال فينصبها أو يجزمُها[٢] لا يَعمل فى الأسماء . وكينونتُها فى موضع الأسماء تَرفعها كما يرفع الاسم كَينونتُه مبتدأً .

فأمّا ما كان فى موضع المبتدإ فقولك : يقولُ زيدٌ ذاك .

[وأمّا ما كان فى موضع المبنىّ على المبتدإ فقولك : زيدٌ يقولُ ذاكَ] .

وأمّا ما كان فى موضع غير المبتدإ ولا المبنىِّ عليه فقولك : مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك ، وهذا يومُ آتيك ، وهذا زيدٌ يقولُ ذاك ، وهذا رجلٌ يقولُ ذاك[٣] ، وحَسِبْتُه يَنطلقُ . فهكذا [هذا] وما أشبهه .

ومن ذلك أيضاً : هَلّا يقولُ زيدٌ ذاك ، فيقولُ فى موضع ابتداء و هَلّا لا تعمل فى اسم ولا فعل[٤] ، فكأنّك قلت : يقولُ زيدٌ ذاك . إلّا أنّ ٤١٠ من الحروف ما لا يَدخل إلّا على الأفعال التى فى موضع الأسماء المبتدأة وتكونُ الأفعال أولى من الأسماء حتّى لا يكونَ بعدها مذكورٌ يَليها إلّا الأفعالَ[٥] . وسنبيّن ذلك إن شاء اللهُ ، وقد بُيّن فيما مضى .

---

(١) بعده فى ا ، ب : « يعنى مثل هذا رجل يقول ذاك . فيقول فى موضع اسم مرفوع ليس بمبتدأ ولامبنى على مبتدأ » . وواضح أنه من التعليقات .

(٢) ط : « فيجزمها أو ينصبها » .

(٣) ا ، ب : « وهذا زيد يقول ذاك » ، وهو تكرار .

(٤) ا فقط : « وهلا لا فى اسم ولا فعل » ، صوابه فى ب ، ط .

(٥) بعده فى ا : « وهلا لاتعمل » .

ومن ذلك أيضاً [١] ائتنى بعد ما تَفرُغُ ، فمَا وتَفرُغُ بمنزلة الفَراغ ، وتَفرُغُ صلةٌ ، وهى مبتدأةٌ ، وهى بمنزلتها فى الذى إذا قلت بعد الذى تَفرُغُ ، فتفرغ فى موضع مبتدإٍ [٢] لأنّ الذى لايَعمل فى شئ ، والأسماء بعده مبتدأةٌ.

ومَن زعم أنّ الأفعال تَرتفع بالابتداء فإنه ينبغى له أن يَنصبها إذا كانت فى موضعٍ يَنتصب فيه الاسمُ ، ويَجرّها إذا كانت فى موضعٍ يَنجرّ فيه الاسمُ ؛ ولكنّها تَرتفع بكينونتها فى موضع الاسم .

ومن ذلك أيضاً : كِدْتُ أفعلُ ذاك وكِدْتَ تَفرُغُ ، فكِدتُ فَعلْتُ وفَعلْتُ لايَنصب الأفعال ولا يَجزمها [٣] وأفْعَلُ ههنا بمنزلتها فى كُنْتُ ، إلّا أنّ الأسماء لا تُستعمل فى كُدتُ وما أشبهها [٤] .

ومثل ذلك : عَسَى يَفعلُ ذاك ، فصارت [٥] كُدتُ ونحوُها بمنزلة كُنْتُ عندهم ، كأنّك قلت : كِدت فاعِلاً ، ثم وضعتَ أفعَلُ فى موضع فاعِلٍ . ونظيرُ هذا فى العربيّة كثيرٌ ، وستراه إن شاء الله تعالى . ألا ترى أنّك تقول : بلغنى أنّ زيداً جاء ، فأنّ زيداً جاء كلُّه اسمٌ . وتقول : لو أنّ زيداً جاء لكان كذا وكذا ، فمعناه : لو مَجِيءُ زيدٍ ، ولا يقال لو مَجِيءُ زيد .

---

(١) ط : « ومن ذلك قولهم » .

(٢) ط : « بعد الذى يفرغ فيفرغ فى موضع مبتدأ » .

(٣) ا : « لاتنصب الأفعال ولا تجزمهما » .

(٤) السيرافى : « إنما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه ، أو مداناته وقرب الالتباس به ومواقعته . فإذا قلت : كدت أفعل كذا فلست بمخبر أنك فعلته ، ولا أنك عريتَ منه عُرْىَ من لم يرُمْه ، ولكنك رمته وتعاطيت أسبابه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقعته . فإذا قلت كدت أفعله فكأن أفعله حد انتهيت إليه ولم تدخل فيه ؛ فكأنك قلت : كنت مقاربا لفعله وعلى حد فعله . ولفظ كدت أفعل أدل على حقيقة المعنى وأخصر فى اللفظ » .

(٥) ط : « فصار » .

وتقول فى التعجُّب : مَا أَحْسَنَ زيداً ، ولا يكون الاسمُ فى موضع ذا فتقولَ : ما مُحْسِنٌ زيدا . ومنه : قد جعَلَ يقولُ ذاكَ ، كأنّك قلت : صار يقولُ [ذاكَ] ، فهذا وجهُ دخول الرفع فى الأفعال المضارِعة للأسماء . وكأنّهم إنّما منَعَهم أن يَستعملوا فى كُدْتُ [وعَسَيْتُ] الأسماء أنّ معناها ومعنى غيرها معنى ما تَدخله أنْ[1] نحوُ قولهم : خَليقٌ أن يقولَ ذاكَ وقارَبَ أن لايفعلَ . ألا ترى أنّهم[2] يقولون : عَسَى أنْ يفعل . ويُضطَرُّ الشاعرُ فيقول : كِدتُ أنْ ، فلمّا كان المعنى فيهنّ ذلكَ تركوا الأسماء لئلّا يكونَ ماهذا معناه كغيره ، وأجرَوا اللفظَ كما أجروه فى كُنْتُ ، لأنّه فعلٌ مثلُه .

وكِدتُ أن أفعلَ لايجوز إلّا فى شعر ، لأنّه مِثلُ كانَ فى قولك : كان فاعلًا ويكونُ فاعلًا . وكأنّ معنى جعَلَ يقولُ وأخَذَ يقولُ ، قد آثَرَ أن يقولَ ونحوه . فمن ثَمَّ مُنع الأسماء ، لأنّ معناها معنى ما يُستعمل بأنْ فتَركوا الفعلَ حين خزلوا أنْ ، ولم يستعملوا الاسمَ لئلاّ ينقضوا هذا المعنى .

هذا باب إذَنْ

اعلم أنّ إذَنْ إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأةً عملتْ فى الفعل عَمَلَ أُرَى فى الاسم إذا كانت مبتدأةً . وذلك قولك : إذَنْ أجيئَك ، [و] إذنْ آتيَك .

ومن ذلكَ أيضا [قولك] : إذنْ واللهِ أجيئَك . والقسمُ ههنا بمنزلته فى أُرَى إذا قلت : أُرَى واللهِ زيداً فاعلاً .

٤١١ ولا تفصلُ بين شىء ممـا يَنصب الفعلَ وبين الفعل سوى إذَنْ ، لأنّ إذَنْ

(١) ط فقط : « معناها ومعنى نحوها تدخله أن » .

(٢) كذا فى ا ، ب وبعض أصول ط . وفى ط : « ألا تراهم » .

أشبهت أُرى ، فهى فى الأفعال بمنزلة أرى فى الأسماء[١] وهى تُلْغَى وتُقدَّم وتؤخَّر[٢] ، فلمّا تَصرّفتْ هذا التصرُّفَ اجترءوا على أن يَفصلوا بينها وبين الفعل باليمين .

ولم يَفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهيةَ أن يشبّهوها بما يَعمل فى الأسماء ، نحو ضَرَبْتُ وقَتَلْتُ ؛ لأنّها لاتَصرّفُ تصرّفَ الأفعال نحو ضَرَبْتُ وقَتَلْتُ ، ولاتكون إلّا فى أوّل الكلام لازمةً لموضعها لا تُفارِقه، فكرهوا الفصل لذلك ، لأنّه حرفٌ جامدٌ .

واعلم أنّ إذَنْ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار : إن شئت أعملتَها كإعمالك أُرَى وحَسِبْتُ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين ؛ وذلك قولك :زيداً حَسِبْتُ أخاك. وإن شئت ألغيتَ إذَنْ كإلغائك حَسِبْتُ إذا قلت زيدٌ حَسِبْتُ أخوك .

فأما الاستعمال فقولك : فإذَنْ آتيَك وإذَنْ أُكْرِمَك .

وبلغنا أنّ هذا الحرف فى بعض المصاحف : « وإذَنْ لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إلّا قَليلاً[٣] » . وسمعنا بعضَ العرب قرأها فقال : « وإذَنْ لاَ يَلْبَثُوا » .

---

(١) ط : « بمنزلتها فى الأسماء » .

(٢) السيرافى : «وإنما جاز إلغاء إذن لأنها جواب ، تكفى من بعض كلام المتكلم كما يكفى لاونعم من كلامه . يقول القائل : إن تزرنى أزرك فيجاب إذن أزورك . والمعنى إن تزرنى أزرك ، فناب إذن عن الشرط وكَفَتْ عن ذكره ، كما يقول : أزيد فى الدار ؟ فيقال نعم أو لا ، وتكفى نعم من قوله : زيد فى الدار ، ولا من قوله : ما زيد فى الدار . فلما كانت إذن جوابا قويت فى الابتداء ؛ لأن الجواب لايتقدمه كلام . ولمّا وسِّطت وأخرت زايلها مذهب الجواب فبطل عملها » .

(٣) الآية ٧٦ من سورة الإسراء . وقراءة النصب هذه هى قراءة أبى وعبد الله ابن مسعود . تفسير أبى حيان ٦ : ٦٦ .

وأمّا الإلغاء فقولك : فإذَنْ لا أجيئُك . وقال تعالى : « فإذَنْ لا يُؤْتُونَ النّاسَ نَقِيراً[١] » .

واعلم أنّ إذَنْ إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمِدٌ عليه فإنّها مُلغاةٌ لا تَنصب البتّةَ ، كما لا تَنصب أُرَى إذا كانت بين الفعل والاسم فى قولك : كان أُرَى زيدٌ ذاهباً ، وكما لا تَعمل فى قولك : إنّى أُرَى ذاهبٌ . فإذَنْ لا تَصل فى ذا الموضع إلى أن تَنصب كما لا تَصل أُرَى هنا إلى أن تَنصب . فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنَا إذَنْ آتيك ، فهى ههنا بمنزلة أُرَى حيث لا تكون إلّا ملغاةً .

ومن ذلك أيضا قولك : إنْ تأتِنى إذَنْ آتِك ، لأنّ الفعل ههنا معتمِد على ما قبل إذَنْ . وليس هذا كقول ابن عَنَمةَ الضَّبِّىِّ[٢] :

أُرْدُدْ حِمارَك لا تُنْزَعْ سَوِيّتُه ... إذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيرِ مَكْروبُ[٣]

من قِبَل أنّ هذا منقطِعٌ من الكلام الأوّل وليس معتمِداً على ما قبله ، لأنّ ما قبله مستغنٍ .

ومن ذلك أيضا : واللهِ إذَنْ لا أفعلُ ، من قِبَل أنّ أفْعَلُ معتمِد على اليمين ، وإذَنْ لغوٌ .

---

(١) الآية ٥٣ من سورة النساء .

(٢) الخزانة ٣ : ٥٧٦ وابن يعيش ٧ : ١٦ والحماسة بشرح المرزوقى ٥٨٦ والمفضليات ٣٨٣ واللسان (كرب ، سوى) .

(٣) يقول : انته عنا وازجر نفسك عن التعرض لنا وإلا رددناك مضيقا عليك . والسوية : شىء يجعل تحت بردعة الحمار ، كالحلس للبعير . يهدده بذلك . والمكروب : المدانَى المقارب ، كناية عن تقييد حركته . وفى اللسان : كربت القيد : ضيقته على المقيد.

والشاهد فيه نصب ما بعد «إذن» لأنها مصدرة فى الجواب . والرفع جائز على إلغائها وتقدير الفعل واقعا للحال .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وليس الكلامُ ههنا بمنزلته إذا كانت إذَنْ فى أوّله ، لأنّ اليمين ههنا الغالبةُ . ألا ترى أنّك تقول إذا كانت إذَنْ مبتدأةً : إذَنْ واللهِ لاأفعلَ ، ٤١٢ لأنّ الكلام على إذنْ وَوَاللهِ لايعمل شيئا .

ولو قلت : والله إذنْ أفعــلَ تريد أن تُخبِرأنّك فاعلٌ لم يجز ، كما لم يجز[1] واللهِ أذهبَ إذنْ إذا أخبرت أنك فاعل. فقُبح هذا يدلّك على أنّ الكلام معتمِد على اليمين . وقال كُثيِّرُ عَزّةَ[2] :

لئنْ عادَ لِى عبدُ العزيزِ بمِثْلها وأمْكَنَنى منها إذَنْ لا أُقِيلُها[3]

وتقول : إن تأتِنى آتِك وإذَنْ أُكْرِمْك ، إذا جعلتَ الكلام على أوّله ولم تَقطعه ، وعطفتَه على الأوّل . وإن جعلتَه مستقبَلا نصبتَ ، وإن شئت رفعتَه على قول مَن ألغى . وهذا قول يونس ، وهو حَسَن ، لأنك إذا قطعته من الأوّل فهو بمنزلة قولك : فإذَنْ أفعلُ ، إذا كنت مجيبًا رجلا .

وتقول : إذَنْ عبدُ الله يقولُ ذاك ، لايكون إلّا هذا ؛ من قبل أنّ إذَنْ الآنَ بمنزلة إنَّما وهَلْ ، كأنك قلت : إنّما عبدُ الله يقولُ ذاك . ولوجعلت إذَن ههنا بمنزلة كَىْ وأنْ لم يَحسن ، من قِبَل أنّه لا يجوزلك أن تقول : كَىْ زيدٌ

---

(١) ط : « كما لا يجوز » .

(٢) الخزانة ٣ : ٥٨٠ و ٤ : ٥٤٠ عرضا والعينى ٤ : ٣٨٢ وابن يعيش ٩ : ١٣ ، ٢٢ والهمع ٢ : ٧ وشرح شواهد المغنى ٢٤ والأشمونى ٣ : ٢٨٨ والتصريح ٢ : ٥ .

(٣) كان عبد العزيز بن مروان قد جعل له أن يتمنى عليه وقد مدحه ، فتمنى أن يجعله عاملا مكان عامل كان كاتبا له ، وكان كثير أميا ، فاستجهله عبد العزيز وأبعده فقال هذا . ويقال بل أعطاه جائزة فاستقلها فردها عليه ثم ندم على ما كان منه . فالضمير فى « بمثلها » للأمنية . وأصل الإقالة فى البيع ، وهو فسخه . ويروى : « لا أفيلها » بالفاء ، قال الشنتمرى : معناه ألا أفيل رأيى فيها . فال رأيه ، إذا لم يصب .

والشاهد فيه إلغاء إذن لوقوعها . بين القسم وجوابه وعدم تصدرها .

يقولَ ذاكَ ، ولا أنْ زيدٌ يقولَ ذاكَ . فلمّا قَبُح ذلك جُعلتْ بمنزلة هَلْ وكأنّما وأشباههما .

وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون : إذَنْ أفعلُ ذاكَ ، فى الجواب . فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لا تُبْعِدنّ ذا . ولم يكن ليَروىَ إلّا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هَلْ وبَلْ .

وتقول إذا حُدّثتَ بالحديث : إذَنْ أظنُّـه فاعلاً ، وإذَنْ إخالُك كاذباً ، وذلك لأنك تُخبر أنّك تلك الساعةَ فى حال ظنٍّ وخِيلة[1] ، فخرجَتْ من باب أنْ وكَىْ ، لأنّ الفعل بعدهما غيرُ واقع وليس فى حال حديثك بفعلٌ ثابتٌ . ولمّا لم يَجُزْ ذا فى أخواتها التى تشبَّهُ بها جُعلتْ بمنزلة إنّمـا .

ولو قلت : إذَنْ أُظنّك ، تريد أن تُخبِره أنّ ظنـك سيَقع لنصبتَ ، وكذلك إذَنْ يَضربُك ، إذا أخبرتَ أنّه فى حال ضربٍ لم ينقطع .

وقد ذَكر لى بعضُهم أنّ الخليل قال : أنْ مضمَرةٌ بعد إذَنْ . ولو كانت مما يُضمر بعده أنْ[2] فكانت بمنزلة اللام وحتّى لأَضمرتَها إذا قلت عبدُ الله إذَنْ يأتيك ؛ فكان ينبغى أن تَنصب إذَنْ يأتيَكَ لأن المعنى واحد ، ولم يغيَّر فيه المعنى الذى كان فى قوله : إذَنْ يأتيَك عبدُ الله ، كما يتَغيَّر المعنى فى حتّى فى الرفع والنصب . فهذا ماروَوا . وأمّا ما سمعتُ منه فالأوّلُ .

هذا باب حتّى

٤١٣

اعلم أنّ حتّى تَنصب على وجهين :

---

(١) الخيلة بفتح الخاء وكسرها ، من مصادر خال يخال بمعنى ظن .

(٢) ط : «تضمر بعده أن» .

فأحدُهما : أن تجعل الدخول غايةً لِمَسيرك ، وذلك قولك : سِرْتُ حتّى أدخلَها ، كأنك قلت : سرتُ إلى أن أدخلَها ، فالناصبُ للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم[1] إذا كان غايةً . فالفعلُ إذا كان غايةً نصبٌ[2] ، والاسمُ إذا كان غايةً جرٌّ . وهذا قولُ الخليل .

وأمّا الوجه الآخَر فأنْ يكون السَّير قد كان والدخولُ لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثلَ كَيْ التى فيها إضمارُ أنْ وفى معناها ، وذلك قولك : كلَّمتُهُ حتّى يأمرَ لى بشىء .

واعلمْ أنَّ حتّى يُرفَع الفعلُ بعدها على وجهين[3] :

تقول : سرتُ حتّى أدخلُها ، تَعنى أنّه كان دخولٌ متّصِلٌ بالسير كاتّصاله به بالفاء إذا قلت : سرتُ فأدخلُها ، فأدخلُها ههنا على قولك : هو يَدخلُ وهو يَضربُ ، إذا كنتَ تُخبِر أنّه فى عمله ، وأنّ عمله لم يَنقطع . فإذا قال حتّى أدخلُها فكأنه يقول : سرتُ فإذا أنَا فى حال دخول ، فالدخولُ متّصِل بالسير كاتّصاله بالفاء . فحتّى صارت ههنا بمنزلة إذَا وما أشبهها من حروف الابتداء ،

---

(١) ط : «الجار فى الاسم» .

(٢) ط : «منصوب» .

(٣) السيرافى : «وأما وجها رفع الفعل بعد حتى فأصلهما وجه واحد فى المعنى : وذلك أن يكون ما قبلها موجبا لما بعدها . ولكن ما يوجبه ما قبلها فقد يجوز أن يكون عقيبا له ومتصلا به ، ويجوز أن لا يكون متصلا ولكن يكون موطأ مسهّلا بالفعل الأول ، متى اختاره صاحبه أوقعه وقد وطىء له ومكّن منه . ومن هذا قوله : لقد سرت حتى أدخلها ما أمنَع . لأن السير مكّن له أن يدخلها كيف شاء فى المستقبل» ثم قال : «وحتى فى رفع الفعل بمنزلة الواو والفاء وإذا وإنما وسائر حروف الابتداء التى يرتفع الفعل بعدها ، وسبيلها فى بطلان عملها عن الفعل كسبيلها فى بطلان عملها عن الاسم إذا قيل : رأيت القوم حتى زيدا ، وجاءنى القوم حتى زيدٌ» .

لأنّها لم تجىء على معنى إلَى أنْ ، ولا معنى كَىْ ، فخرجتْ من حروف النّصب كما خرجتْ إذنْ منها فى قولك: إذَنْ أظنُّك.

وأمّا الوجه الآخَر : فإنه يكون السَّيرُ قد كان وما أشبهه ، ويكون الدخولُ وما أشبهه الآنَ ، فمن ذلك : لقد سرتُ حتَّى أدخلُها ما أُمنَعُ ، أى حتَّى أنِّى الآن أدخلُها كيفما شئتُ[١] . ومثل ذلك قول الرجل : لقدْ رأى منِّى عاماً أوّلَ شيئاً حتَّى لاأستطيعُ أن أكلِّمه العامَ بشىء ، ولقد مَرِضَ حتَّى لايَرجونَه . والرفعُ ههنا فى الوجهين جميعاً كالرفع فى الاسم . قال الفرزدق[٢] :

فيا عَجَباً حتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّنى ... كأنّ أباها نَهشَلٌ أو مُجاشِعُ[٣]

فحتَّى ههنا بمنزلة إذًا ، وإنما هى ههنا كحرف من حروف الابتداء .

ومثل ذلك : شرِبَتْ[٤] حتى يجىء البعيرُ يَجُرُّ بطنَه ، أى حتَّى إنّ البعير لَيجىء يَجرّ بطنَه .

ويدلُّك على حتَّى أنها حرف من حروف الابتداء أنّك تقول : حتَّى إنَّه

---

(١) ط : «كيف شئت» .

(٢) ديوانه ٥١٨ والخزانة ٤ : ١٤١ وابن يعيش ٨ : ١٨، ٦٢ والهمع ٢ : ٢٤ ، وشرح شواهد المغنى ١٣٠ .

(٣) يهجو كليب بن يربوع رهط جرير ، فجعلهم من الهون بحيث لا يسابُّون مثله لشرفه . ونهشل ومجاشع : ابنا دارم ، وهم رهط الفرزدق .

والشاهد فيه أن «حتى» هنا ابتدائية دخلت على الجملة الاسمية ، كما هى فى حالة رفع الفعل بعدها تكون ابتدائية .

(٤) أى الإبل . وضبطت فى ط : «شربتُ» بضم التاء خطأ .

ليَفعلُ ذاك[1] كما تقول : فإذا إنّه يَفعلُ ذاك . ومثـــل ذلك قول حسّان ابن ثابت[2] :

يُغْشَوْنَ حتَّى لا تَهِرُّ كِلابُهمْ لا يَسألون عن السَّوادِ المُقْبِلِ[3]

ومثل ذلك : مَرِضَ حتَّى يَمُرُّ به الطائرُ فيَرحَمُه ، وسرتُ حتَّى يَعلمُ اللهُ أنّى كالٌّ . والفعلُ ههنا منقطِـع من الأوّل ، وهو فى الوجه الأوّل الذى ارتفع فيـه متّصِلٌ كاتّصاله به بالفاء ، كأنه قال سيرٌ فدخولٌ ، كما قال علقمة ابن عبدة [4] : ٤١٤

تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فإنْ تَعَفْ فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ[5]

لم يَجعل رُكوبَه الآن ورحلتَه فيما مضى ، ولم يَجعل الدخولَ الآن وسيرَه فيما مضى ، ولـكنّ الآخِرَ متّصِلٌ بالأوّل ، ولم يقع واحدٌ دون الآخَر .

---

(١) ط : « حتى إنه يفعل ذاك » .

(٢) ديوانه ٣٠٩ والهمع ٢ : ٩ والأشمونى ٣ : ٣٠١ وشرح شواهد المغنى ١٣٠ ، ٣٢٥ .

(٣) يمدح آل جفنة الغسانيين ، جعل كلابهم لا تنبح من يغشاهم لاعتيادها لقاء الأضياف . والسواد هنا : الشخص . يقول : لا يسألون عمن يرفع لهم من الشخوص لعلمهم بأنهم طلاب معروف ، فسيتلقونه بالضيافة دون ما سؤال . ط فقط : « حتى ما تهر كلابهم » .

(٤) ديوانه ١٣٢ والخصائص ١ : ٣٦٨ وابن يعيش ٦ : ٥٠ ، ٥٤ والمفضليات ٣٩٤ .

(٥) ترادى : تراود ، على القلب ، يقال : راودته على الأمر وراديته ، أى أردته على فعله . والدمن : جمع دمنة ، وهو البعر والتراب والقذى يسقط ، فيسمى الماء دمنا أيضا . والمندى : أن ترعى الإبل قليلا حول الماء ثم ترد ثانية للشرب ، فهذه هى التندية . يقول : إنه يعرض على ناقته ماء الدمن فإن عافته فليس إلا الركوب ، الركوب بدل من التندية . وهذا كناية عن مواصلته السير إلى الممدوح وإجهاده ناقته. والشاهد فى قوله : « فركوب » . فاتصال الرحلة بالركوب كاتصال الدخول بالسير فى قولهم : سرت حتى أدخل ، أى كان منى سيرفدخول .

وإذا قلت : لقد ضُرب أمسِ حتَّى لا يَستطيعُ أن يتحرَّكَ اليوم ، فليس كقولك : سرتُ فأدخلُها ، إذا لم ترد أن تجعل الدخول الساعة ، لأنّ السير والدخول جميعاً وقعا فيما مضى . وكذلك مرِض حتَّى لا يَرجونه ، أى حتَّى إنّه الآن لا يَرجونه ؛ فهذا ليس متَّصِلا بالأوّل واقعًا معه فيما مضى .

وليس قولُنا كاتِّصال الفاء يَعنى أَنّ معناه معنى الفاء ، ولكنك أردت أن تُخبِر أَنه متَّصِلٌ بالأوّل ، وأَنهما وقعا فيما مضى[1] .

وليس بين حتَّى فى الاتِّصال وبينه فى الانفصال فرقٌ فى أَنه بمنزلة حرف الابتداء ، وأنَّ المعنى واحدٌ إلَّا أنَّ أحد الموضعين الدخولُ فيه متَّصِلٌ بالسَّير[2] وقد مضى السيرُ والدخولُ ، والآخَرَ منفصل وهو الآن فى حال الدخول ، وإنّما اتِّصاله فى أنّه كان فيما مضى ، وإلَّا فإنه ليس يفارِقُ موضعَه الآخَرَ فى شىء إذا رفعتَ .

هذا باب الرفع فيما اتَّصل بالأَوّل كاتِّصاله بالفاء ، وما انتَصب لأَنَّه غاية

تقول : سرتُ حتَّى أدخلُها ، وقد سرتُ حتَّى أدخلُها سَواء ، وكذلك إنِّى سرتُ حتَّى أدخلُها ، فيما زعم الخليل .

فإن جعلتَ الدخول فى كلٍّ ذا غايةً نصبتَ[3] .

وتقول : رأيتُ عبدَالله سار حتَّى يَدخلُها ، وأُرَى زيدا سار حتَّى يَدخلُها .
ومن زعَم أنّ النصب يكون فى ذا لأنَّ المتكلِّم غيرُ متيقِّن فإنَّه يَدخل عليه سار زيدٌ حتَّى يَدخُلها فيما بلغنى ولا أدرى ، ويَدخل عليه عبدُ الله سار حتَّى يَدخلُها أُرَى .

---

(١) ا ، ب : «ووقعا فيما مضى » .
(٢) ط : «بالسير متصل» .
(٣) ط : «فى ذا غاية نصبت» .

فإن قال : فإنّى[1] لم أعمل أرَى ، فهو يَزعم أنه يَنصب بأرَى الفعلَ .

وإنْ جعلتَ الدخول غايةً نصبت فى ذا كلّه .

وتقول : كنتُ سرتُ حتَّى أدخلُها، إذا لم تجعل الدخول غايةً . وليس بين كُنْتُ سِرْتُ وبين سِرْتُ مرّةً فى الزمان الأوّلِ حتَّى أدخلُها شىءٌ ، وإنّما ذا قولٌ كان نحويُّون يقولونه و خذونه بوجه ضعيف . يقولون : إذا لم يجز القلبُ[2] [نَعَ بْنا] فيدخلُ عليهم قد سرتُ [حتى أُدخلُها أن] ينصبوا[3] وليس فى الدنيا عربىٌّ يَرفع سرتُ حتّى أدخلُها إلّا وهو يَرفع إذا قال: قد سرتُ.

٤١٥

وتقول : إنما سرتُ حتّى أدخلُها ، وحتَّى أدخلَها ، إن جعلتَ الدخول غايةً . وكذلك ما سرتُ إلّا قليلا حتّى أدخلُها إن شئتَ رفعتَ ، وإن شئت نصبتَ ، لأنّ معنى هذا معنى سرت قليلا حتّى أدخلُها ، فإنْ جعلتَ الدخولَ غايةً نصبتَ[4] .

ومما يكون فيه الرفعُ شىءٌ ينصبه بعضُ الناس لقُبْح القلب ، وذلك: رُبَّما

---

(١) ط : «فإن قال : إنى» .

(٢) ا ، ب : «لم يجر القلب» بالراء .

(٣) ا ، ب : «فنصبوا» .

(٤) السيرافى : «أجاز سيبويه الرفع فى موضع ولم يجزه فى موضع . وذلك أن إنما تكون على وجهين : أحدهما تحقير الشىء ، والآخر الاقتصار عليه . فأما الاقتصار عليه فقولك فى رجل ادّعىَ له الشجاعة والكرم واليسار فاعترفت بواحد منها له دون الباقى وأثبته فقلت : إنما هو موسر . فعلى هذا الوجه يرفع الفعل بعد حتى ؟ لأنك أثبت له المسير وقد أداه إلى الدخول . وأما تحقير الشىء فقولك لمن تحقر صنيعا له : إنّما تكلمت وسكت ، وإنما سرت فقعدت ، لم يُعتد بكلامه ولا بسيره . فعلى هذا الوجه نصب سيبويه : إنما سرت حتى أدخلها ، لأنه لم يُعتد بسيره سيراً ، فصار بمنزلة المنفى . ويقبح الرفع لأنك لم تجعل السير مؤديا إلى الدخول فيكون منقطعا بالدخول » .

سرتُ حتَّى أدخلُها ، وطالما سرتُ حتَّى أدخلُها ، و [كثُر ما سرتُ حتَّى أدخلُها [1]] ونحو هذا . فإن احتجُّوا بأنه غير سيرٍ واحد فكيف يقولون إذا قلتَ : سرتُ غيرَ مرَّة حتَّى أدخلُها .

وسألنا مَن يَرفع فى قوله : سرتُ حتَّى أدخلُها ، فرفَع فى رُبَّما ولكنهم اعتزموا على النصب فى ذا كما اعتزموا عليه فى قَدْ[2] .

وتقول : ما أحسنَ ما سرتُ حتَّى أدخلُها وقلَّما سرتُ حتَّى أدخلُها ، إذا أردت أن تُخبر أنَّك سرتَ قليلا وعَنيتَ سيراً واحداً ، وإن شئت نصبت على الغاية .

وتقول : قَلَّما سرتُ حتَّى أدخلُها ، إذا عنيتَ سيراً واحداً ، أو عنيتَ غيرَ سير ، لأنَّك قد تَنفى الكثير من السير الواحدِ كما تنفيه من غير سير [3] .

وتقول : قَلَّما سرتُ حتَّى أدخلَها إذا عنيتَ غير سير ، وكذلك أقلُّ ماسرتُ حتَّى أدخلَها ، من قبل أنَّ قَلَّما نفىٌ لقوله كَثُر مَا ، كما أنَّ ما سرتُ نفىٌ لقوله سرتُ . ألا ترى أنّه قبيح أن تقول : قَلَّما سرتُ فأدخلُها كما يَقبح فى ما سرتُ ، إذا أردت معنى فإذا أنا أدخلُ .

وتقول : قلَّما سرتُ فأدخلَها ، فتَنصبُ بالفاء ههنا كما تَنصب فى ما ، ولا يكون كَثُرَ ماسرتُ فأدخلَها لأنّه واجبٌ ، ويَحسن أن تقول : كَثُر ماسرتُ فإذَا أنا أدخلُ . وتقول : إنما سرتُ حتَّى أدخلَها إذا كنتَ محتقِراً لسيرك الذى أدَّى إلى الدخول ، ويَقبح إنَّما سرتُ حتَّى أدخلُها ، لأنه ليس فى هذا اللفظ

---

(١) هذه التكلمة من ب ، ط .

(٢) ا : « اغتزموا » فى الموضعين ، وهو تحريف .

(٣) ط : « كما نفيته من غير سير » .

دليلٌ على انقطاع السَّيْر كما يكون فى النصب ، يَعنى إذا احتقَر السير ، لأنَّك لا تجعله سيراً يؤدِّى الدخولَ وأنت تَستصغره ، وهذا قول الخليل [1] .

وتقول : كان سيرى أَمْس حتَّى أدخلَها ليس إلَّا ، لأنَّك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا أنا أدخلُها لم يجز ، لأنك لم تجعل لِـكانَ خبراً .

وتقول : كان سيرى أمس سيراً مُتْعِباً حتّى أدخلُها ، لأنك تقول : ههنا فأَدخلُها وفإذا أنا أدخلُها ، لأنك جئت لـكانَ بخبرٍ ، وهو قولك: سيراً مُتْعِباً .

واعلم أنَّ مابعــد حتَّى لا يَشْرَكُ الفعلَ الذى قبل حتى فى موضعه كشركة الفعل الآخِرِ الأوَّلَ إذا قلت : لم أَجِئْ فأَقُلْ ، ولو كان ذلك لاستَحال كان سيرى أَمس شديداً حتَّى أدخلُ ، ولـكنها تجىء كما تجىء ما بعد إذًا وبعد حروف الابتداء .

وكذلك هى أيضاً بعد الفاء إذا قلت : ما أَحسنَ ما سرتُ فأَدخلُها ، لأنَّها منفصِلة [يعنى الفاء [2]] ؛ فإنَّما عنينا بقولنـا الآخِرُ متَّصِلٌ بالأوَّل أنَّهما وقعا فيما مضى ، كما أنه إذا قال : ٤١٦

* فإنَّ المُندَّى رِحْلَةٌ فرُكوبُ [3] *

فإنَّمَا يعنى أنَّهما وقعا فى الماضى من الأزمنة ، وأنَّ الآخِرَ كان مع فراغه من الأوَّل .

---

(١) بعده فى ا ، ب : « قال أبو الحسن : ما سرت حتى أدخلها معنى الرفع فيه صحيح ، إلا أن العرب لم ترفع غير الواجب فى باب حتى .ألا ترى أنك لو قلت : ماسرت فأدخلها ، أى ما كان سير ولا دخول ، أو قلت : ما سرت فإذا أنا داخل الآن لا أمنع ، كان هذا حسنا . وإن لم تجعله غاية ولم تحتقر رفعت » .

(٢) هذه التكملة من ب ، ط . ولعلها من تعليقات أبى الحسن .

(٣) سبق الكلام عليه قريبا فى ص ١٩ .

فإن قلت : كان سيرى أمسِ حتّى أَدْخلُها ، تجعل أمْسِ مستقرًّا ، جاز الرفعُ لأنه استغنى ، فصار كسِرْتُ ، لو قلتَ فأدْخلُها حسُن ، ولا يَحسن كان سيرى فأَدْخلُ ، إلّا أن تجىء بخبر لِـكَانَ .

وقد تَقع تَفْعَلُ فى موضع فعَلْنا فى بعض المواضع ، ومثل ذلك قولُه ، لرجل من بنى سَلولٍ مُوَلَّدٍ (١) :

ولقد أَمُرُّ على اللّئيم يَسُبُّنى فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِينِى (٢)

واعلم أنّ أسيرُ بمنزلة سِرْتُ إذا أردتَ بأَسيرُ معنى سِرْتُ (٣).

واعلم أنّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلّا النصبُ ، من قِبَل أنّه إذا لم يكن واجباً رجعتْ حتّى إلى أنْ وكَىْ ، ولم تَصر من حروف الابتداء كما لم تَصر إذَنْ فى الجواب من حروف الابتداء إذا قلت : إذَنْ أظنُّك ، وأظن غيرُ واقعٍ فى حال حديثك .

وتقول : أيُّهم سار حتَّى يدخلُها ، لأنّك قد زعمت أنه كان سيرٌ ودخولٌ ،

(١) الخصائص ٣ : ٣٣٠ ، ٣٣٢ وابن الشجرى ٢ . ٢٠٣ والخزانة ١ : ١٧٣ ، ٢/ ٥٢٨ : ١٦١ ، ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ /٣ : ٢٣٢ / ٤ : ١٠٤ والعينى ٤ : ٥٨ والهمع ١ : ٩ /٢ : ١٤٠ وشرح شواهد المغنى ١٠٧ والأشمونى ١ : ١٨٠ /٣ : ٦٠ ، ٦٣ والتصريح ٢ : ١١١ .

(٢) يعنى أنه ينزل من سبه من اللئام بمنزلة من لم يعنه ولم يقصده ؛ احتقاراً له ؛ فهو لذلك لايجيبه بالسباب . .

والشاهد فيه هنا وضع « أمر » موضع مررت . ونظير ذلك وضع الفعل المستقبل بعد حتى فى معنى الماضى إذا قلت سرت حتى أدخل بمعنى سرت فدخلت . لأنه لم يرد ماضيا منقطعا ، وإنما أراد أن هذا أمره ودأبه ، فجعله كالفعل الدائم .

(٣) السيرافى : «إنما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خلقا وطبعا ، ولا ينكر منه فى المضى والاستقبال ، ولا يكون لفعلٍ فعلَه مرةً من الدهر » .

وإنّما سألتَ عن الفاعل . ألا ترى أنّك لو قلت : أينَ الذى سار حتّى يدخلُها وقد دخلَها لكان حَسَنًا ، ولجاز هذا الذى يكون لما قد وقع ، لأنّ الفعل ثَمّ واقع ، وليس بمنزلة قَلّما سرتُ إذا كان نافياً لكَثُرَما(١)، ألا ترى أنّه لو كان قال: قلّمَا سرتُ فأَدخلُها ، أو حتّى أدخلُها ، وهو يريد أن يجعلها واجبةً خارجةً من معنَى قَلَّما ، لم يَستقم إلّا أنْ تقول : قلّما سرتُ فدخلتُ وحتّى دخلتُ ، كما تقول : ما سرتُ حتّى دخلتُ . فإنّما تَرْفع بحتّى فى الواجب ، ويكونُ ما بعدها مبتدأً منفصِلا من الأوّل كانَ مع الأوّل فيما مضَى أو الآنَ . وتقول : أسِرْتَ حتّى تدخلَها نصبٌ ، لأنك لم تُثْبِت سيراً تَزعم أنه قد كان معه دخولٌ .

هذا باب ما يكونُ العملُ فيه من اثنينِ

وذلك قولك : سرتُ حتّى يَدخلَها زيدٌ ، إذا كان دخولُ زيد لم يؤدِّه ٤١٧ سيرُك ولم يكن سببَه ، فيصيرُ هذا كقولك : سرتُ حتّى تَطلعَ الشمسُ ؛ لأنّ سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤدِّيه ، ولكنّك لو قلت : سرتُ حتّى يدخلُها ثَقَلى ، وسرتُ حتّى يدخلُها بَدَنى ، لرفعتَ لأنّك جعلت دخولَ ثَقَلك يؤدِّيه سيرُك ، وبدنُك لم يكن دخولُه إلّا بسيرك .

وبلغنا أن مُجاهِداً قرأ هذه الآية : « وَزُلْزِلُوا حتّى يَقُولُ الرَّسُولُ » ؛ وهى قراءة أهل الحجاز(٢) .

وتقول : سرتُ حتى يَدخلَها زيدٌ وأدخلَها ، وسرتُ حتّى أدخلُها ويدخلُها

---

(١) السيرافى : «قوله : أين الذى سار حتى يدخلها ، لا يمنع الاستفهام من الرفع ، لأن السير موجب ، وإنما سأل عن صاحبه . وكذلك لو نفى فقال : ما رأيت الذى سار حتى يدخلها ، وما ضربت الذى سار حتى يدخلها ، لأن الاعتماد على نفى الرؤية» .

(٢) الآية ٢١٤ من سورة البقرة .. وقراءة الرفع هى قراءة نافع المدنى ، كما فى تفسير أبى حيان ٢ : ١٤٠ وإتحاف فضلاء البشر ١٥٦–١٥٧ . وهو من يعنيه سيبويه بقوله : أهل الحجاز .

زيدٌ إذا جعلتَ دخولَ زيدٍ مِن سببِ سيرِك وهو الذى أدّاه، ولا تجد بُدًّا مِن أن تجعله ههنا فى تلك الحال، لأنّ رفع الأوّل لا يكون إلّا وسببُ دخوله سيرُه.

وإذا كانت هذه حالَ الأوّل لم يكن بدٌّ للآخِرِ من أن يَتبعه، لأنك تعطفه على دخولك فى حتّى[1]. وذلك أنه يجوز أن تقول: سرتُ حتّى يَدخلُها زيدٌ، إذا كان سيرُك يؤدّى دخولَه كما تقول: سرتُ حتّى يدخلُها ثقَلى. وتقول: سرتُ حتى أدخُلُها وحتى يَدخلَها زيدٌ، لأنك لو قلت: سرتُ حتّى أدخُلُها وحتّى تَطلعَ الشمسُ كان جيّدا، وصارت إعادتُك حتّى كإعادتك لهُ فى تبًّا له وويلٌ له، ومَنْ عمراً ومَنْ أخو زيد. وقد يجوز أن تقول: سرتُ حتَّى يَدخلُها زيد[2] إذا كان أدّاه سيرُك. ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز: «وَزُلْزِلُوا حتّى يَقُولُ الرّسُولُ[3]».

واعلم أنّه لا يجوز سرتُ حتّى أَدخلُها وتَطلعُ الشمسُ[4] يقول: إذا رفعتَ طلوع الشمس لم يجز، وإن نصبتَ وقد رفعتَ[5] فهو محالٌ حتّى تَنصبَ فعلَك من قِبَل العطف، فهذا محالٌ أن تَرفع، ولم يكن الرفعُ لأنّ

---

(١) ط: «لأنه يعطف على دخولك فى حتى».

(٢) ط: «عمرو».

(٣) انظر ص ٢٥ الحاشية الثانية

(٤) السيرافى: «لأن تطلع الشمس لا يرتفع أبدا، لأن السير لا يؤدى إليه ولا يكون سبباً له فبطل عطفه على أدخلها. ولا يجوز نصبه وليس قبله ما ينصبه؛ لأن حتى إذا ارتفع ما بعدها فليست هى حتى التى تنصب الفعل، ولو أعاد حتى وجعلها ناصبة فقال: سرت حتى أدخلها، وحتى تطلع الشمس، جاز».

(٥) ط: «وقد رفعت فعلك».

طلوع الشمس لا يكون أن يؤدّيه سيرُك فترفعَ تَطْلُع وقد حُلْتَ بينه وبين الناصبة[١] .

ويَحسن أن تقول : سرتُ حتّى تَطلعَ الشمسُ وحتى أدخلُها ، كما يجوز أن تقول : سرتُ إلى يوم الجمعة ، وحتى أُدخُلُها . وقال امرؤ القيس[٢] :

سَرَيْتُ بهمْ حتَّى تَـكِلَّ مَطِيُّهمْ وحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ[٣]

فهذه الآخرة هى التى ترفع .

وتقول : سرتُ وسار حتّى ندخلُها ، كأنك قلت : سِرْنا حتّى ندخلُها .
وتقول: سرتُ حتّىأَسمعَ الأذانَ ، هذا وجهُه وحدُّه النصبُ ، لأن سيرك ليس يؤدِّى سَمْعَك الأذانَ ، إنّمـا يؤدّيه الصُّبْحُ ، ولـكنك تقول : سرتُ حتَّى أَكِلُّ لأنَّ الـكلال يؤدّيه سيرُك .

وتقول : سرتُ حتّى أُصْبِحَ ، لأنَّ الإصباح لا يؤدّيه سيرُك إنّمـا هى غايةُ طلوع الشمس . ٤١٨

(١) السيرافى : «يعنى أنك حلت بأدخلها المرفوعة بين تطلع وبين حتّى الناصبة . كأنَّ أدخلها لو لم يكن وكان فى موضعها تطلع الشمس، لجئنا بحتى الناصبة فى موضع حتى التى يرتفع الفعل بعدها . فهذه حيلولةُ ما بين حتّى وتطلع» . وبعده فى ا ، ب : «قال أبو الحسن : أنا أزعم أن حتى هذه هى التى ترفع ما بعدها ليست حتى التى تنصب ما بعدها» .

(٢) ديوانه ٩٣ والمقتضب ٢ : ٤٠ وابن يعيش ٥ : ١٤٤ والخزانة ٣ : ٢٧٥ والعينى ٤ : ٥٤٢ والأشمونى ٤ : ٣٠٩ والتصريح ١ : ٦٩ /٢ : ٣٢٩ .

(٣) أى هو يسرى بأصحابه غازيا إلى أن تكل مطاياهم ، وأما الخيل فإنها تجهد وتنقطع فلا يجدى فيها أن تقاد بالأرسان . وكانوا يركبون المطى ويقودون الخيل . والأرسان: جمع رسن بالتحريك ، وهو الحبل والزمام يجعل على الأنف. وسيأتى فى ٢ : ٤١٧ من صفحات الأصل برواية : «حتّى تكل غزيهم» .
والشاهد فيه أن «حتّى» الأولى عاملة ، والثانية غير عاملة لأنها استئنافية .

هذا باب الفاء

اعلم أن ما انتصب فى باب الفاء يَنتصب على إضمار أَنْ ، وما لم يَنتصب فإنّه يَشرك الفعلَ الأوّل فيما دخل فيه ، أو يكونُ فى موضع مبتدإ أو مبنيٍّ على مبتدإٍ أو موضعِ اسم مما سوى ذلك . وسأبين[1] ذلك إن شاء الله .

تقول : لا تأتينى فتحدِّثنى ، لم ترد أن تُدخِلَ الآخِرَ فيما دخل فيه الأوّلُ فتقولَ : لا تأتينى ولا تُحدِّثُنى ، ولكنَّك لمّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم ؛ كأنك قلت : ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ ، فلمّا أردتَ ذلك استحال أن تَضمّ الفعل إلى الاسم ، فأضمروا أَنْ ، لأنّ أَنْ مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلمّا نوَوا أن يكون الأوّلُ بمنزلة قولهم : لم يكن إتيانٌ ، استحالوا أن يضمُّوا الفعل إليه[2] ، فلمّا أَضمروا أَنْ حسُن ؛ لأنَّه مع الفعل بمنزلة الاسم .

وأن لا تَظهر ههنا ، لأنه يَقع فيها معانٍ لا تكون فى التمثيل ، كما لا يَقع معنى الاستثناء فى لا يَكُونُ ونحوها ، إلّا أن تُضمِر . ولولا أنّك إذا قلت لم آتك صار كأنك قلت : لم يكن إتيانٌ ، لم يجز فأُحدِّثَك ، كأنك قلت فى التمثيل فحديث . وهذا تمثيل ولا يُتكلّم به بعد لم آتك ، لا تقول : لم آتِك فحديثٌ . فكذلك لا تَقع هذه المعانى فى الفاء إلّا بإضمار أَنْ ، ولا يجوز إظهارُ أَنْ ، كما لا يجوز إظهارُ المضمَر فى لا يكونُ ونحوها .

فإذا قلت : لم آتِك ، صار كأنك قلت : لم يكن إتيانٌ ، ولم يجز أن تقول فحديثٌ ، لأنَّ هذا لو كان جائزاً لأَظهرتَ أَنْ .

ونظيرُ جعلهم لم آتِكَ ولا آتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم فى النيّة ، حتّى

---

(١) ط : « وسنبين » .

(٢) أ ، ب : « استحال أن تضم الفعل إليه » .

كأنهم قالوا : لم يكُ إتيانٌ ، إنشادُ بعض العرب قولَ الفرزدق[١] :

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُها[٢]

ومثلُه قول الفرزدق أيضاً[٣] :

وما زُرْتُ سَلْمَى أن تكونَ حَبيبةً إلىَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ[٤]

جرَّه لأنه صار كأنه قال : لأنْ .

ومثله قول زهير :

بَدا لىَ أنِّى لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابِقٍ شيئًا إذا كان جائيًا[٥]

لمَّـا كان الأوّلُ تُستعمل فيه الباء ولا تغيِّر المعنى ، وكانت مما يلزم الأوّلَ ٤١٩
نووها فى الحرف الآخر ، حتَّى كأنَّهم قد تكلَّموا بها فى الأوّل .

---

(١) ديوانه ٢٣ . على أن البيت يروى أيضا للأخوص الرياحى . وانظر الخصائص ٢:٢٥٤ ، والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ وابن يعيش ٢ : ٥٢ /٥ : ٦٨ /٧ : ٥٧ / ٨ : ٦٩ والخزانة ٢ : ١٤٠ /٣ : ٥٠٧ ، ٦١٣ وشرح شواهد المغنى ٢٩٥ .

(٢) سبق الكلام على البيت فى ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦ .

واستشهد به هنا على حمل جر «ناعب» على معنى تقدير الباء الزائدة فى «مصلحين» فى النية .

(٣) ديوانه ٩٣ والإنصاف ٣٩٥ والعينى ٢ : ٥٥٦ والهمع ٢ : ٨١ وشرح شواهد المغنى ٢٩٩ .

(٤) يقول : لم أزرها لمحبة فيها ولا لدين أطالبها به ؛ وإنما زرتها لغير ذلك . قال الشاعر : هذا ظاهر لفظه ، وقيل المعنى : ماتركت زيارتها لغير محبة ولا لدين تطالبنى به ، ولكن خشية الرقباء . وبها ، أى منها . ويحتمل أن يريد : أنا به طالبها ، فقلب .

والشاهد فيه كالذى قبله ، أى تقدير اللام فى أن تكون ، ولذلك جر «دين» عطفا على موضع المصدر المجرور .

(٥) سبق الكلام عليه فى ١ : ١٦٥ . والشاهد فيه هنا جر «سابق» على تقدير الباء الزائدة فى «مدرك» ، أى لست بمدرك ولا سابق .

وكذلك صار لم آتِك بمنزلة لفظهم بلم يكن إتيانٌ ، لأنّ المعنى واحد .

واعلم أنّ مايَنتصب فى باب الفاء قد يَنتصب على غير معنًى واحدٍ ، وكلُّ ذلك على إضمار أنْ ، إلّا أنّ المعانى مختلِفةٌ ، كما أنّ يَعلَمُ اللهُ يَرتفع كما يرتفع يَذهبُ زيدٌ ، وعَلِمَ اللهُ يَنتصب كما يَنتصب ذَهَبَ زيدٌ ، وفيهما معنَى اليمين .

فالنصب(١) ههنا فى التمثيل كأنك قلت : لم يكن إتيانٌ فأن تحدِّثَ والمعنى على غير ذلك ، كما أنّ معنى عَلِمَ اللهُ لَأَفعلنّ غيرُ معنى رَزَقَ اللهُ . فأنْ تحدّثَ فى اللفظ مرفوعةٌ بيَكُنْ ؛ لأنّ المعنى : لم يكن اتيانٌ فيكونُ حديثٌ .

وتقول : ماتأتينى فتحدّثَنى ، فالنصبُ على وجهين من المعانى :

أحدُهما : ما تأتينى فكيف تحدِّثُنى ، أى لو أتيتَنى لحدّثتنى .

وأما الآخر : فما تأتينى أبداً إلّا لم تحدّثنى ، أى منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك .

وإنْ شئت أشركتَ بين الأوّل والآخِر، فدخل الآخِرُ فيما دخل فيه الأوّل فتقول : ما تأتينى فتحدِّثُنى كأنك قلت : ما تأتينى وما تحدِّثُنى .

فمثَلُ النصب قوله عزّ وجلّ : « لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا(٢) » . ومثل الرفع [قوله عزّ وجلّ] : « هٰذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ(٣) » .

---

(١) ط : « والنصب » .

(٢) الآية ٣٦ من سورة فاطر .

(٣) الآيتان ٣٥ ، ٣٦ من المرسلات .

وإنْ شئت رفعت على وجهٍ آخَرَ ، كأنك قلت : فأنت تحدِّثُنا . ومثل ذلك قول بعض الحارثيين[1] :

غَيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرَجِّى ونُكْثِرُ التأميلاَ[2]

كأنه قال : فنحن نرجِّى . فهذا فى موضع مبنىٍّ على المبتدإ .

وتقول : ما أتيتَنا فتحدِّثَنا ، فالنصبُ فيه كالنَّصبُ فى الأوّل ، وإن شئت رفعتَ على : فأنت تحدِّثُنا الساعةَ ، والرفعُ فيه يجوز على مَا .

وإنّما اختير النصبُ لأنَّ الوجه ههنا وحدَّ الكلام أن تقول : ما أتيتَنا فحدَّثتَنا ، فلمّا صرفوه عن هذا الحدّ ضعُف أن يضمُّوا يَفْعَلُ إلى فَعَلْتَ فحملوه على الاسم ، كما لم يجز أن يَضمّوه إلى الاسم فى قولهم : ما أنت منّا فتَنْصُرَنا[3] ونحوه .

وأمّا الذين رفعوه فحملوه على موضع أتَيْتَنَا ، لأن أتَيتَنا فى موضع فعل مرفوع ، وتُحَدِّثُنا ههنا فى موضع حَدَّثْتَنَا[4] .

---

(١) ابن يعيش ٧ : ٣٦ والخزانة ٣ : ٦٠٦ ، ٦١٥ وشرح شواهد المغنى ٢٩٥ .

(٢) أى لم تأتنا عن إخوتنا بخبر اليقين ، فنحن نكثر من الرجاء ليكون الأمر على خلاف ما أخبرت . ويروى : «لم يأتنا» بضمير الغائب .

والشاهد فيه : قطع ما بعد الفاء ورفعه ، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن .

(٣) بعده فى ا ، ب وبعض أصول ط : «يعنى أنت» ، وواضح أنها تعليق .

(٤) السيرافى : « وجها النصب فى تحدثنا جيدان وإن كان الفعل الأول ماضيا والجواب مستقبلا . وأما الرفع فأحد وجهيه جيد والآخر ضعيف . وقد أجازه سيبويه على ضعفه . فأما الوجه الجيد فعلى قولك : ماأتيتنا فأنت تحدثنا الساعة . وأما الوجه الضعيف فأن تريد ما أتيتنا فحدثتنا . والجيد فى ذلك وحدُّ الكلام أن تعطف الماضى على الماضى ، ولكن الذى رفعه حمله على أن « ما » إذا وقع بعدها فعلٌ يعرب لم يكن إلا مرفوعا ، وصار موضع الماضى موضع رفع ، فلذلك رفع المستقبل الذى بعده ، وهو فى موضع حدثتنا . ومعناه معنى ما كنت تأتينا فتحدثنا ، والإتيان والحديث منفيان فيما مضى » .

وتقول : ما تأتينا فَتَكَلَّمَ إلّا بالجميل . فالمعنى أنّك لم تأتنا إلّا تكلّمتَ بجميل ، ونصبُه على إضمار أنْ كما كان نصبُ ما قبله على إضمار أنْ ، وتمثيلُه كتمثيل الأوّل . وإن شئتَ رفعتَ على الشَّرِكة كأنه قال : ومَا تكلَّمُ إلّا بالجميل .

٤٢٠ ومثل النصب قول الفرزدق[1] :

وما قام منّا قائمٌ في نَدِيِّنا فيَنْطِقَ إلّا بالتي هي أعرفُ[2]

وتقول : لا تأتينا فتحدِّثَنا إلّا ازْدَدْنا فيك رغبةً ، فالنصبُ ههنا كالنصب في : ما تأتيني فتحدِّثني إذا أردت معنى : ما تأتيني محدِّثًا ، وإنّما أراد معنى[3] : ما أتيتني محدِّثًا إلّا ازدَدتُ فيك رغبةً . ومثلُ ذلك قول اللَّعين[4] :

وما حلَّ سَعْدِيٌّ غريبًا ببلدةٍ فيُنْسَبَ إلّا الزِّبْرِقانُ له أبُ[5]

وتقول : لا يَسَعُني شيءٌ فيَعْجِزَ عنك ، أي لا يَسَعُني شيءٌ فيكونُ عاجزًا

---

(١) ديوانه ٥٦١ والخزانة ٣ : ٦٠٧ والعيني ٤ : ٣٩٠ والأشموني ٣ : ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) الندى : النادى ، وهو مجلس القوم ومتحدثهم . أى إذا نطق ناطق منا فى مجلس الجماعة عرف صواب قوله فلم تردّ مقالته .

والشاهد فيه : نصب مابعد الفاء على الجواب ، ولاعبرة بدخول «إلا» بعده ناقضة للنفى .

(٣) كلمة «معنى» من أ ، ب فقط .

(٤) الخزانة ١ : ٥٣٠ / ٣ : ٦٠٨ .

(٥) يقول : الزبرقان بن بدر السعدى ، سيد قومه وأعرفهم ، فإذا حل رجل من بنى سعد فى قوم غريبا ، فسئل عن نسبه لم ينتسب إلا إليه .

والشاهد فيه : نصب ما بعد الفاء على الجواب ، والرفع جائز على القطع . ويروى : «الزبرقانَ» بالنصب على نزع الخافض ، كما فى الخزانة ، أى إلا إلى الزبرقان ، وجملة «له أب» حال من الزبرقان .

عنك ولا يَسَعُنى شىءٌ إلّا لم يَعجِز عنك . هذا معنى هذا الكلام . فإن حملتَه على الأوّل قبُح المعنى ؛ لأنّك لا تريد أن تقول : إنّ الأشياء لا تَسَعُنى ولا تَعجزُ عنك ، فهذا لا يَنويه أحدٌ .

وتقول : ما أنت منّا فتحدِّثَنا ، لا يكون الفعلُ محمولا على ما ؛ لأنّ الذى قبل الفعل ليس من الأفعال[1] فلم يشاكله ، قال الفرزدق[2] :

ما أنتَ من قيسٍ فتَنْبِحَ دُونها ولا من تَميمٍ فى اللَّهَا والغَلاصِمِ[3]

وإن شئت رفعت على قوله :

* فنُرَجِّى ونُكْثِرُ التأميلاَ[4] *

وتقول : ألَا ماءَ فأشرَبَه ، ولَيْتَه عندنا فيحدِّثَنا . وقال أُمَيّة بن أبى الصَّلت[5] :

ألا رَسولَ لنا مِنّا فيُخْبِرَنَا مابُعْدُ غايتِنا من رأسِ مُجْرانَا[6]

---

(١) ا فقط : «ليس من الفعل» .

(٢) ديوانه ٨٥٦ برواية : « فى الرءوس الأعاظم » ، والهمع ٢ : ١٣ .

(٣) البيت من قصيدة يهجو بها جريرا وقيس بن عيلان ، ورواية الديوان : «فما أنت من قيس» . يقال نبح ينبَح وينبِح . واللها ، بالفتح : جمع لهاة ، وهى مدخل الطعام فى الحلق . والغلاصم : جمع غلصمة بالفتح ، وهى رأس الحلقوم . ويكنى باللها والغلاصم عن أعالى القوم وجلتهم . وكان جرير يكافح عن قيس لخؤولته فيهم . فجعل مهاجاته عنهم نباحا على طريق الاستعارة ، ونفى عنه الشرف فى تميم بأن يحل منهم مكان الرأس فى العلو والرفعة .

والشاهد فيه : نصب «تنبح» على الجواب ، ولو قطع فرفع لجاز .

(٤) انظر ص ٣١ الحاشية الثانية .

(٥) ديوانه ٦٢ والعينى ٤ : ٤١٢ وشذور الذهب ٣٠٩ .

(٦) يقول : ألا رسول يبعث من الأموات فيخبرنا عن المدة التى تنقضى بين موتنا ومبعثنا . يقول على طريق الوعظ : لا يدرى امرؤ حقيقة ما يكون بعد الموت . وضرب المجرى والغاية مثلا ، وأصلهما فى سباق الخيل .

والشاهد فيه : نصب «يخبرنا» على الجواب بالفاء . ولو قطع فرفع لجاز .

٤٢١ لا يكون فى هذا إلّا النصبُ ، لأنّ الفعل لم تَضمّهُ إلى فعلٍ .

وتقول : ألا تقعُ الماءَ فتَسْبَحُ[1] ، إذا جعلتَ الآخِر على الأوّل ، كأنك قلت : ألا تَسْبحُ . وإن شئت نصبتَه على ما انتَصب عليه ما قبله ، كأنك قلت : ألا يكون وقوعٌ فأن تَسبح . فهذا تمثيلٌ وإن لم يتكلّم به .

والمعنى فى النصب أنه يقول : إذا وقعتَ سَبحتَ .

وتقول : ألم تأتنا فتحدِّثَنا ، إذا لم يكن على الأوّل . وإن كان على الأوّل جزمتَ . ومَثَل النصب قوله[2]:

ألم تَسألْ فتُخْبِرَكَ الرسومُ ... على فِرْتاجَ ، والطَّلَلُ القديمُ[3]

وإنْ شئت جزمتَ على أوّل الكلام .

وتقول: لا تَمدُدْها فتَشقَّها ، إذا لم تَحمل الآخِرعلى الأوّل . وقال عزّ وجلّ: « لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ[4] » . وتقول : لا تمدُدْها فتَشقُقْها ، إذا أشركت بين الآخِر والأوّل كما أشركتَ بين الفعلين فى لَمْ .

وتقول : ائتِنى فأُحدِّثَك. وقال أبو النجم[5] :

---

(١) كذا وردت « تقع » متعدية ، والمعروف تعديتها بمن أو على أو فى ونحوها .

(٢) البيت من الخمسين . وانظر اللسان (فرتج) .

(٣) فى اللسان : «ألم تَسَلى فتخبرك » . وفرتاج : موضع فى بلاد طيء .
والشاهد فيه : نصب ما بعد الفاء . والرفع جائز ، وكذلك الجزم .

(٤) الآية ٦١ من سورة طه . أسحته : استأصل ما عنده ، وكذلك سحته .
والقراءة هنا بالفتح قراءة جمهور القراء . وقرأ حمزة والكسائى وحفص والأعمش وطلحة وابن جرير : «فيُسحتكم» بضم الياء .

(٥) ابن يعيش ٧ : ٢٦ والعينى ٤ : ٣٨٧ والأشمونى ٣ : ٣٠٢ والتصريح ٢ : ٢٣٩ والهمع ١ : ١٥٨ ، ١٨٢ /٢ : ٧ ، ١٠ .

يا ناقَ سِيرى عَنَقًا فسيحَا إلى سُلَيْمانَ فَنَستريحَا(١)

ولا سبيلَ ههنا إلى الجزم ؛ من قِبَلِ أنَّ هذه الأفعال التى يَدخلها الرفعُ والنصبُ والجزمُ ، وهى الأفعال المضارِعةُ ، لاتكون فى موضع افْعَلْ أبدا ، لأنَّها إنما تنتصِبُ وتَنجزِم بما قبلها(٢) ، وافْعَلْ مبنيّةٌ على الوقف .

فإنْ أردت أن تَجعل هـذه الأفعال أَمْرًا أدخلتَ اللام ، وذلك قولك : ائتِه فَلْيحدِّثْك ، وفَيحدِّثَك إذا أردت المجازاة . ولو جاز الجزمُ فى : ائتِنى فأحدِّثَك ونحوها لقلت : تحدِّثْنى تريد به الأمرَ .

وتقول : ألَسْتَ قد أتيتنا فتحدِّثَنا ، إذا جعلته جوابًا ولم تَجعل الحديث وقَعَ إلّا بالإتيان ؛ وإن أردت فحدَّثْتَنا رفعتَ(٣) .

وتقول : كأنَّك لم تأتنا فتحدِّثَنا ؛ وإنْ حملتَه على الأوّل جزمتَ . وقال رجل من بنى دارم(٤) :

كأنَّك لم تَذبح لأهلِكَ نَعْجةً فيصْبِحَ مُلْقًى بالفِناء إهابُهَا(٥)

---

(١) العنق : ضرب من السير . والفسيح : الواسع . وسليمان هو ابن عبد الملك . والشاهد فيه : نصب ما بعد الفاء على جواب الأمر .

(٢) ط : «إنما تنصب وتنجزم بما قبلها» .

(٣) ا : «وإن أراد» . وقال السيرافى : «لأن معناه قبل دخول الاستفهام : ما أتيتنا فتحدثنا ، فتنصبه بجواب الجحد ، ثم تدخل ألف الاستفهام على المنصوب ولا يتغير . وإن رفعت فعلى معنى فحدثتنا . وهو مثل قولك : سرت فأدخلها ، على معنى فإذا أنا داخل» .

(٤) البيت من الخمسين ، ولم أجده فى مرجع آخر .

(٥) الإهاب : الجلد مالم يدبغ .

والشاهد فيه : نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معناه الإيجاب : لأنه كان قبل دخول «كأنّ» منفيا على تقدير : لم تذبح نعجة فيصبح إهابها ملقى ، ثم دخلت عليه كأنّ فأوجبت ، فبقى على لفظه منصوبا .

٤٢٢ وتقول : وَدَّ لو تأتيه فتحدِّثَه . والرفعُ جيِّد على معنى التمنى . ومثله قوله عزَّ وجلَّ : « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ[1] » . وزعم هارون[2] أنها فى بعض المصاحف : « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا[3] » .

وتقول : حسبتُه شَتَمَنى فأَثِبَ عليه ، إذا لم يكن الوثوبُ واقعًا ، ومعناه : أنْ لو شتمنى لوثبتُ عليه[4]. وإن كان الوثوبُ قد وقع فليس إلّا الرفعُ ؛ لأنَّ هذا بمنزلة قوله : ألستَ قد فعلتَ فأفعلُ .

واعلم أنك إن شئت قلت : ائتِنى فأحدِّثُك ، ترفع . وزعم الخليل : أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببًا لحديث ، ولكنك كأنك قلت : ائتِنى فأنا ممن يحدِّثك البتةَ ، جئتَ أو لم تجىء . قال النابغة الذبيانى[5] :

ولا زالَ قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوَسْمِىِّ جَوْدٌ ووابلُ[6]

(١) الآية ٩ من سورة القلم

(٢) هارون بن موسى الأزدى العتكى النحوى البصرى ، صاحب القراءات . روى عن أبى عمرو بن العلاء ، وابن إسحاق ، وعبد الله بن أبى إسحاق ، والخليل بن أحمد ، وعدة . وعنه : شعبة ووكيع ، وبهز بن أسد وغيرهم . تهذيب التهذيب ١١ : ١٤ .

(٣) وكذا فى تفسير أبى حيان ٨ : ٣٠٩ بدون تعيين للمصحف ولا للقارىء .

(٤) السيرافى : «ويجوز رفعه إذا كان الوثوب واقعاً ؛ لأن تقديره : فأنا واثب عليه كقولك : سرت فأدخلها إذا كان الدخول واقعا . وقال أبو عمر : حسبته شتمنى فأثبَ عليه ، أى كان منه شتمى فيكون منى الوثوب عليه ، فلما جاء الثانى على غير مجىء الأول ، لأن الأول ماض والثانى غير ماض ، نصبتَه ؛ لأنه أشبه النفى وجوابه» .

(٥) ديوان النابغة ٦٢ ومعجم البلدان (تبنى) .

(٦) تُبنَى : بلدة بحوارن من أعمال دمشق . وكذلك جاسم : موضع قريب من دمشق . وفى المعجم : «فلا زال قبر» ، وفى الديوان :

سقى الغيث قبرا بين بصرى وجاسم بغيث من الوسمى قطر ووابل

قال ياقوت : «قصد الشعراء بالاستسقاء للقبور وإن كان الميت لا ينتفع به أن ينزله الناس فيمرون على ذلك القبر فيرحمون من فيه» . والجود والوابل أغزر المطر ، وخص الوسمى لأنه أطرف المطر عندهم ؛ لإتيانه عقب القيظ . يرثى بهذا النعمان بن الحارث الغسانى .

فيُنْبتُ حَوْذانًا وعَوْفًا مُنَوِّرًا سأُتْبِعُه مِن خيرِ ما قال قائلُ[(١)]

وذلك أنه لم يرد أن يَجعل النبات جوابًا لقوله : ولا زال ، ولا أن يكون متعلِّقًا به ، ولكنه دعَا ثم أخبرَ بقصَّة السحاب ، كأنَّه قال: فذاك يُنْبِتُ حَوذانًا.

ولو نصبَ هذا البيت قال الخليل[(٢)] لجاز ، ولكنَّا قَبِلناه رفعا[(٣)] :

أَلم تسألِ الرَّبْعَ القَواءَ فيَنْطِقُ وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ[(٤)]

لم يَجعل الأوّل سببًا للآخِر ، ولكنَّه جعله يَنطقُ على كلّ حال ، كأنه قال: فهو مما يَنطقُ[(٥)] كما قال: ائتِنى فأُحدِّثُك ، فجَعَلَ نفسه ممن يحدِّثه على كلِّ حال.

وزعم يونس : أنه سمع هذا البيت بأَلَمْ . وإنَّما كتبتُ ذا لئلّا يقول ٤٢٣

---

(١) الحوذانُ والعوف : نباتان طيبا الريح ، والحوذان أطيب . سأتبعه ، أى سأثنى عليه بخير القول ، وأذكره بأحسن الذكر .

والشاهد فى هذا البيت رفع «ينبت» لأنه جعله خبرا ولم يجعله جوابا .

(٢) كذا فى ا ، ب وبعض أصول ط . وفى ط : «قال الخليل ولو نصب هذا البيت لجاز » .

(٣) قبلناه : تلقيناه ، كما تتلقى القابلة الولد ، والمستقى الدلوَ . وبعده فى ط : «وقال» .

(٤) البيت لجميل فى ديوانه ١٤٤ والأغانى ٨ : ١٤٥ وابن يعيش ٧ : ٦٣ والخزانة ٣ : ٦٠١ والعينى ٤ : ٤٠٣ والتصريح ٢ : ٢٤٠ والهمع ٢ : ١١، ١٣١ وشرح شواهد المغنى ١٦٢ ، واللسان (سملق) . والقواء : القفر . وقد تخيله ناطقا ليُعتبرَ بدروسه وتغيُّره ، ثم نفى ذلك وحقق أنه لا يجيب سائله لعدم القاطنين به . والبيداء : القفر . والسملق : الأرض المستوية ، أو الجرداء لا شجر فيها . وفى ا : «ألم تسل» و «وهل يخبرنك» .

والشاهد فيه رفع «ينطق» على الاستئناف والقطع ، أى فهو ينطق . ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن .

(٥) ا ، ب : «وهو مما ينطق» .

إنسانٌ : فلعلَّ الشاعر قال ألاَ . وسألتُ الخليل عن قول الأعشى [(١)] :

لقد كانَ فى حَوْلٍ ثَوَاء ثَوَيْتَهُ   تُقَضَّى لُباناتٌ ويَسْأَمُ سائِمُ[(٢)]

فرفعَه وقال : لا أعرف فيه غيره ؛ لأنّ أوّل الكلام خبرٌ وهو واجب ، كأنه قال : ففى حول تقضّى لُباناتٌ ويَسأمُ سائمٌ . هذا معناه [(٣)] .

واعلم أن الفاء لا تُضمَر فيها أنْ فى الواجب ، ولا يكون فى هذا الباب إلّا الرفعُ ، وسنُبَيِّن لمَ ذلك . وذلك قوله : إنّه عندنا فيحدِّثُنا ، وسوفَ آتيه فأُحدِّثُه ليس إلا ، إن شئت رفعته على أن تُشْرِكَ بينه وبين الأوّل ، وإن شئت كان منقطعاً ؛ لأنك قد أوجبت أن تَفعل فلا يكون فيه إلّا الرفعُ . وقال عزَّ وجلَّ : « فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ [(٤)] » فارتفعتْ لأنه لم يُخبِر عن المَلَكَين أنهما قالا : لاَ تَكْفُرْ فيتعلَّمُونَ ، ليَجعلا كُفرَه سبباً لتعليم غيره ، ولكنه على كَفَرُوا فَيَتَعَلَّمُونَ .

---

(١) ديوانه ٥٦ والأزمنة ٢ : ٣١١ وابن الشجرى ١ : ٣٦٣ وابن يعيش ٣ : ٦٥ وشرح شواهد المغنى ٢٩٧ .

(٢) يخاطب نفسه . والثواء : الإقامة ؛ ثوى يثوى . وهو بالجر بدل من حول ، ويجوز نصبه على تقدير ثويته ثواء . واللبانة ، بالضم : الحاجة ، ولبانات مرفوع على أنه نائب فاعل، ويروى : « تقضّى لبانات » ، بجعل تقضى مصدرا ولبانات مجروراً بالإضافة ، وتتمة هذه الرواية الأخيرة : « ويسأمَ سائم » بنصب الفعل ، كما هو فى شرح الأخفش .
والشاهد فيه : رفع يسأم لأنه خبر واجب معطوف على تُقَضّى ، واسم كان مضمر فيها ، والتقدير : لقد كان الأمر تقضى لبانات فى الحول الذى ثويت فيه ، ويسأم من أقام فيه لطوله .

(٣) بعده فى ا ، ب : « قال أبو الحسن : النحويون يقولون : تقضِّى لباناتٍ ويسأم سائم . نصبوا يسأم لأن تقضى اسمٌ » .

(٤) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

ومثله : «كُنْ فَيَكُونُ[(١)]» ، كأنّه قال : إنما أمرُنا ذاك فيكونُ[(٢)] .

وقد يجوز النصبُ فى الواجب فى اضطرار الشعر ، ونصبُه فى الاضطرار من حيث انتَصب فى غير الواجب،وذلك لأنّك تجعل أن العاملةَ . فمّا نُصب فى الشعر اضطراراً قوله[(٣)] :

سأتْرُكُ منزلى لبنى تميم ... وألْحَقُ بالحجاز فأستَرِيحَا[(٤)]

وقال الأعشى ، وأنشدَناهُ يونس[(٥)] :

ثُمّتَ لا تَجْزونَنى عند ذاكُمُ ... ولكنْ سَيَجْزِينى الإلهُ فيُعْقِبَا[(٦)]

---

(١) الآية ٤٠ من سورة النحل أو ٨٢ من يس .

(٢) السيرافى : «فيكون ليس بجواب لكُنْ ، لأن الكلام الأول وجوابه جميعا من كلام واحد ، غير منقطع أحدهما من الآخر . ولم يرد الله عز وجل أنه يقول للشىء : كن فيكون، وكن فيكون مقولان للشىء ، والذى قيل للشىء : كنْ حسبُ . ثم خبر عنه أنه يكون ، فصار يكون كلاماً منفردا مستأنفا ، ودخلت عليه الفاء لأنه عطف جملة على جملة» .

(٣) ط : «قول الشاعر» . والبيت للمغيرة بن حبناء . وانظر ابن يعيش ١ : ٢٧٩ والخزانة ٣ : ٦٠٠ والعينى ٤ : ٣٩٠ والأشمونى ٣ : ٣٠٥ والهمع ١ : ٧٧ /٢ : ١٠ ، ١٦ ، ٧٣ وشرح شواهد المغنى ١٦٩ .

(٤) الشاهد فيه نصب فأستريح بعد الفاء فى ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفى أو الطلب . ويروى : «لأستريحا» ، فلا ضرورة فيه .

(٥) هذا ما فى ط . وفى ا ، ب «وأنشدنا يونس» . والبيت فى ديوان الأعشى ٩٠ برواية : «هنالك لا تجزوننى» . وفى ا : «لا يجزوننى» ، تحريف

(٦) قبله :

وأدفع عن أعراضكم وأعيركم ... لسانا كمقراض الخفاجى ملحبا

يقول : لا أبتغى بما أصنع منكم جزاء ، ولكنما أجرى على الله . ويقال أعقبه الله بطاعته ، أى جازاه .

والشاهد فيه نصب «يعقب» بعد الفاء فى ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفى أوالطلب . ويجوز أن يريد النون الخفيفة ، وهو أسهل فى الضرورة .

وهو ضعيف فى الـكلام . وقال طرفة [١] :

لنا هَضْبَةٌ لا يدخل الذُّلُّ وسطَها ... ويَـأْوِى إليها المُستجيرُ فيُعْصَمَا [٢]

٤٢٤ وكان أبو عمرو يقول : لاتأتينا فنَشْتُمُك .

وسمعتُ يونس يقول : ما أتيتَنى فأحدِّثُك فيما أستقبل ، فقلتُ له : ما تريد به ؟ قال: أريد أن أقول ما أتيتَنى فأنا أحدِّثُك وأُكرِمُك فيما أستقبل.

وقال : هذا مثل ائتنى فأحدِّثُك ، إذا أراد ائتِنى فأنا صاحبُ هذا .

وسألته عن : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً [٣] »، فقال : هذا واجبٌ ، وهو تنبيهٌ ، كأنَّك قلت : أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء [٤] فـكان كذا وكذا . وإنَّما خالفَ الواجبُ النفىَ لأنك تَنقض النفىَ إذا نصبتَ وتغيَّرالمعنى ، يَعنى أنك تَنفى الحديثَ وتوجِب الإتيانَ ، تقول : ما أتيتَنى قطُّ فتحدِّثَنى إلَّا بالشرّ ، فقد نقضتَ نفىَ الإتيـان وزعمت أنَّه قد كانَ .

وتقول : ما تأتينى فتحدِّثَنى ، إذا أردت معنًى فـكيف تحدِّثُنى ، فأنت لاتَنفى الحديث ، ولـكنَّك زعمت أنَّ منه الحديث ، وإنَّمـا يَحولُ بينك وبينه تركُ الإتيان [٥] .

---

(١) ديوانه ٤ والمقتضب ٢ : ٢٤ والمحتسب ١ : ١٩٧ .

(٢) ط والشنتمرى : «لاينزل» ، وأثبت رواية الأصل ، ب والديوان ، كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم . يأوى : يلجأ . يعصم : يمنع . والشاهد فيه نصب «يعصم» فى الضرورة ، كما سبق فى نظائره .

(٣) الآية ٦٣ من سورة الحج .

(٤) ب ، ط : «أتسمع أنزل الله من السماء ماء» .

(٥) فى ا : «ومما يحول بينك وبينه ترك الإتيان» .

وتقول : ائتنى فأُحدِّثَك ، فليس هذا من الأمر الأوّل فى شىء .

وإذا قلت : قد كان عنـدنا فسوف يأتينا فيحدِّثُنَا ، لم تزدهُ[1] على أن جئتَ بواجب كالأوّل ، فلم يحتاجوا إلى أنْ ، لِمـا ذكرتُ لك ، ولأنّ تلك لمعانىَ لاتقع هاهنا ، ولو كانت الفاء والواوُ وأَوْ يَنصبن لأَدخلتَ عليهن الفاء والواوَ للعطف ، ولـكنها كحَتَّى فى الإضمار والبدل ، فشُبِّهتْ بها لمَّا كان النصبُ فيها الوجهَ ؛ لأنهم جعلوا الموضع الذى يَستعملون فيه إضمارَ أَنْ بعد الفاء كما جعلوه فى حتَّى ، إنما يُضمَر إذا أرادَ معنى الغاية ، وكاللام فى ما كان لِيفعلَ .

هذا باب الواو

اعلم أنّ الواو يَنتصب ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتَصب ما بعد الفاء ، وأنها قد تُشرِك بين الأوّل والآخِر كما تُشرِك الفاء ، وأنّها يُستقبَحَ فيها أن تُشرِك بين الأوّل والآخِر كما استُقبِح ذلك فى الفاء ، وأنّها يجىء ما بعدها مرتفعًا منقطِعا من الأوّل كما جاء ما بعد الفاء .

واعلم أنّ الواو وإنْ جرت هـذا المجرى فإنّ معناها ومعنى الفاء مختلفان . ألا ترى الأَخطلَ قال[2] :

---

(١) ا : «لم تزد» .

(٢) كذا وردت النسبة هنا للأخطل . والمشهور أنه لأبى الأسود الدؤلى ، ملحقات ديوانه ١٣٠ . ونسب أيضا إلى سابق البربرى ، والطرماح ، والمتوكل الليثى . انظر الخزانة ٣ : ٦١٧ وشرح شواهد المغنى ٢٦١ والعينى ٤ : ٣٩٣ والمقتضب ٢ : ١٦ وابن يعيش ٧ : ٢٤ والتصريح ٢ : ٢٣٨ والأشمونى ٢ : ٢٠٧ والمؤتلف ١٧٩ ، ومعجم المرزبانى ٤١٠ .

لاتَنْهَ عن خُلُقٍ وتأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فَعلتَ عَظيمُ(١)

٤٢٥ فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدتِ المعنى ، وإنَّما أراد لا يَجتمعنَّ النهىُ والإتيانُ ، فصار تأْتِيَ على إضمار أنْ (٢) .

ومما يدلُّك أيضاً على أنَّ الفاء ليست كالواوِ قولُك : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، ومررتُ بزيدٍ فعمرٍو ، تريد أن تُعْلِم(٣) [بالفاء] أنَّ الآخِرَ مُرَّ به بعد الأوّل .

وتقول : لا تأْكلِ السَّمكَ وتَشربَ اللبنَ ، فلو أدخلتَ الفاءَ ههنا فَسد المعنى . وإن شئت جزمتَ على النهى فى غير هذا الموضع . قال جرير (٤) :

ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أذاتَه فإنك إن تَفعلْ تُسَفَّهْ(٥) وتَجْهَلِ

ومنَعَك أن ينجزم فى الأوّل (٦) لأنَّه إنما أراد أن يقول له : لا تَجمعْ بين

---

(١) أى إذا أردت النصح بترك خلق فينبغى أن تكون أنت تاركا له وإلا عُدّ ذلك منه عجزا ، ولحقك من جراء ذلك عار عظيم . وعار خبر مبتدأ محذوف ، أى هو عار ، وعظيم صفته. وهذه الجملة دليل جواب إذا . ومعناه من قوله تعالى : «أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم» .

والشاهد فيه نصب «وتأتى» بإضمار أن ، والمعنى : لا يكن منك أن تنهى وتأتى .

(٢) السيرافى : «نقل عن الأصمعى أنه كان يقول : لم أسمعه إلا وتأتى مثله ، مرفوع على القطع . ولا يصح هذا إلا بأن تكون الواو فى معنى الحال ، كأنه قال : لا تنه عن خلق وأنت تأتى مثله ، أى وهذه حالك . وهذا فى معنى النصب صحيح» .

(٣) ا : «يريد أن يعلم» بالياء .

(٤) لم يرد البيت فى ديوان جرير . وانظر ابن يعيش ٧ : ٣٣ ، ٣٤ .

(٥) المولى هنا ابن العم . والأذاة : الأذى . سفّهه : نسبه إلى السفه ، وهو الجهل وخفة الحلم .

والشاهد فيه جزم «تبلغ» لأنه داخل فى النهى .

(٦) ط : «يجزم فى الأول» .

اللبن والسمك ، ولا يَنهاه أن يأكل السمك على حِدَةٍ ويشربَ اللبن على حِدَةٍ ، فإذا جزَمَ فكأنَّه نهاه أن يأكل السمك على كلِّ حال أو يشربَ اللبن على كلِّ حال .

ومثل النصب فى هذا الباب قول الحُطَيْئة (١) :

أَلم أَكُ جارَكُمْ ويَكونَ بيني ... وبينَكُم المودَّةُ والإخاءُ (٢)

كأنّه قال : ألم أكُ هكذا ويَكونَ بيني وبينكم . وقال دُرَيْد بن الصِّمَّة (٣) :

قتلتُ بعبد الله خيرَ لِداتِهِ ... ذُؤابًا فلم أفخَرْ بذاك وأجْزَعا (٤)

وتقول : لا يَسَعُني شيءٌ ويَعْجِزَ عنك ، فانتصابُ الفعل هاهنا من الوجه الذى انتَصب به فى الفاء ، إلاّ أنّ الواو لا يكون موضعُها فى الكلام موضعَ الفاء .

---

(١) ديوانه ٢٦ والعينى ٤ : ٤١٧ والهمع ٢ : ١٣ وشرح شواهد المغنى ٣٢١ .

(٢) يقول هذا لآل الزبرقان بن بدر ، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم .
ط : «وتكون» بالتاء فى البيت وما سيأتى .وأثبت ما فى ا ، ب . وفى الديوان : « فيكون بينى » .

والشاهد فيه نصب «وتكون» بإضمار «أن» ، والتقدير : ألم يقع أن أكون جاركم وتكون بينى وبينكم المودة .

(٣) ابن الشجرى ١ : ٣٧٣ .

(٤) كان ذؤاب الأسدى ،أو أحد قومه ، قد قتل عبد الله بن الصمة أخا دريد ، فقتله دريد بأخيه . واللدة : الترب . يقول : لم أجمع بين الفخر والجزع ، بل فخرت بإدراك ثأر أخى غير جازع من قوم قاتل أخى ؛ لعزتى ومنعتى .

والشاهد فيه نصب «أجزع» باضمار «أن» ، أى لم يكن منى فخر وجزع .

وتقول: ائتني وآتِيَك، إذا أردت لِيكنْ إتيانٌ منك وأنْ آتِيَك، تَعنى[1] إتيانٌ منك وإتيانٌ منّى . وإن أردت الأمرَ أدخلتَ اللام كما فعلتَ ذلك فى الفاء حيث قلت: ائتنى فلأُحدِّثُك[2]، فتقول: ائتنى ولآتِك. ٤٢٦

ومن النصب فى هذا الباب قوله عزّ وجلّ: « ولَمَّا يَعلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ ويعلَمَ الصَّابِرِينَ[3] »، وقد قرأها بعضهم[4]: « ويَعلَمِ الصَّابِرِينَ ».

وقال تعالى: « وَلَا تَلبِسُوا الحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكتُمُوا الحَقَّ وأَنتُمْ تَعلَمُونَ[5] »، إنْ شئت جعلت وتَكتُمُوا على النهى، وإن شئت جعلته على الواو.

وقال تعالى: « يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا ونَكُونُ مِنَ الْمُؤمِنِينَ[6] ». فالرفعُ على وجهين: فأحدُهما أن يَشرَكَ الآخِرُ الأوّلَ. والآخَر على قولك: دَعْنى ولاأعُودُ، أى فإنّى ممن لايَعودُ، فإنّما يسألُ التركَ وقد أوجبَ على نفسه أن لا عوْدَةَ له البتّةَ تُرِكَ أو لم يُترَكْ، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له التركُ وأن لايعودَ. وأمّا عبد الله بن أبى إسحاق فكان يَنصب هذه الآية[7].

---

(١) أ فقط: «يعنى» بالياء.

(٢) انظر ما سبق فى ص ٣٥.

(٣) الآية ١٤٢ من آل عمران.

(٤) هى قراءة الحسن وابن يعمر وأبى حيوة وعمرو بن عبيد، عطفا على «ولما يعلم». تفسير أبى حيان ٣: ٦٦؛ وقراءة الجمهور بالنصب. وقرأ عبد الوارث عن أبى عمرو: «ويعلم» برفع الميم.

(٥) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٢٧ من الأنعام.

(٧) وهى قراءة ابن عامر. تفسير أبى حيان ٤: ١٠٢. وقرأ حفص وحمزة ويعقوب بنصب «نكذب» و«نكون». إتحاف فضلاء البشر ٢٠٦.

وتقول : زُرْنى وأزورُكَ ، أى أنا ممن قد أوجب زيارتَك على نفسه ، ولم تُرد أن تقول لِتَجتمعْ منك الزيارةُ وأنْ أزورَك ، تعنى[1] لتَجتمعْ منك الزيارةُ فزيارةٌ منّى ، ولـكنّه أراد أن يقول زيارتُك واجبةٌ على كلّ حال ، فلتَكنْ منك زيارةٌ . وقال الأعشى[2] :

فقلتُ ادْعِى وأدْعُوَ إنّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنادِىَ دَاعِيانِ[3]

ومن النصب أيضاً قوله[4] :

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عينى أحبُّ إلىّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ[5]

---

(١) ا ، ب : «يعنى» ، والأوفق ما أثبت من ط .

(٢) لم يرد فى ديوانه . وروى أيضا للحطيئة ، أو ربيعة بن جشم ، أو دثار بن شيبان النمرى . وانظر مجالس ثعلب ٥٢٤ والقالى ٢ : ٩٠ والإنصاف ٣٥١ وابن يعيش ٧ : ٣٣ وشرح شواهد المغنى ٢٨٠ والعينى ٤ : ٣٩٢ والتصريح ٢ : ٢٣٩ والأشمونى ٣ : ٣٠٧ .

(٣) أندى : أبعد صوتا . والندى : بُعد الصوت . ويروى : «وأدع» أى ولأدع ، على لام الأمر . وقبل البيت :

تقول حليلتى لما اشتكينـا سيدركنا بنو القرم الهجان

والشاهد فيه نصب «وأدعو» بإضمار أنْ ، أى ليكن دعاء منك ودعاء منى .

(٤) لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبى سفيان ، وكانت بدوية ، فضاقت نفسها لما تسرّى عليها ، فعذلها على ذلك وقال : أنت فى مُلك عظيم وما تدرين قدره وكنت قبل اليوم فى العباءة ؛ فقالت هذا الشعر . وانظر ابن يعيش ٧ : ٢٥ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٢٨٠ والخزانة ٣ : ٥٩٢ ، ٦٢١ وشرح شواهد المغنى ٢٢٤ ، ٢٦٤ والعينى ٤ : ٣٩٧ والهمع ٢ : ١٧ .

(٥) العباءة : جبة الصوف ، قرت عينه : بردت ، كناية عن السرور والرضا . والشفوف : جمع شف ، بالكسر ، وهو الثوب الرقيق يصف البدن . أى للبس العباءة مع قرة العين وصفاء العيش أحب من لبس الشفوف مع سخنة العين ونكد العيش .

والشاهد فيه نصب «تقر» باضمار أن بعد الواو ليعطف على اللبس ، لأنه اسم وتقر فعل ، فلم يمكن عطفه عليه ، فحمل على إضمار أن ؛ لأن أن وما بعدها اسم ، فعطف اسما على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً ، وهو أحب .

لمّا لم يَستقم أن تَحمل «وتَقَرَّ» وهو فعلٌ على لُبْس وهو اسمٌ ، لمَّا ضممتَه إلى الاسم ، وجعلت أحَبَّ لهما ولم تُرد قطعَه ، لم يكن بدٌّ من إضمار أنْ. وسترى مثلَه مبيَّناً .

وسمعنا من يُنشِد هذا البيت من العرب ، وهو لكعبٍ الغَنَوِىّ[1] :

وما أنا للشىء الذى ليس نافِعِى ... ويَغْضَبَ منه صاحِبِى بقَؤُولِ[2]

٤٢٧ والرفعُ أيضاً جائزٌ حسَن ، كما قالَ قيس بن زهير بن جَذيمة[3] :

فلا يَدْعُنِى قومى صَريحاً لُحرّةٍ ... لئن كنتُ مقتولا ويَسْلَمُ عامرُ[4]

ويَغْضَبَ معطوف على الشىء ، ويجوز رفعُه على أن يكون داخلا فى صلة الذى .

هذا باب أَوْ

اعلم أن ما انتَصَب بعد أَوْ فإنّه يَنتصب على إضمار أنْ كما انتَصَب فى الفاء والواو على إضمارها ، ولا يُستعمل إظهارُها كما لم يُستعمل فى الفاء والواو ، والتمثيل هاهنا مثله ثَمَّ . تقول إذا قال لأَلزمنّك أو تُعطِيَنى ، كأنه يقول[5] : ليَكونَنّ اللزومُ أو أنْ تُعطِيَنى .

---

(١) المنصف ٣ : ٥٢ وابن يعيش ٧ : ٣٦ والخزانة ٣ : ٦١٩ والأصمعيات ٧٦ .

(٢) تقديره : وما أنا بقؤول للشىء غير النافع ولأن يغضب منه صاحبى . أى لست بقؤول لما يؤدى إلى غضبه ، لأنه لايقول الغضب وإنما يقول ما يؤدى إلى الغضب . ويجوز ويغضب ،عطفا على صلة الذى ، وهو أظهر وأحسن .

(٣) الهمع ٢ : ١٦ .

(٤) يعنى عامر بن الطفيل . يقول : لئن قتلت وعامر سالم من القتل فاست بصريح النسب حر الأم .

والشاهد فيه رفع «ويسلم» على القطع والاستئناف ، ولو نصب بإضمار أن لجاز ، لأن ما قبله من الشرط غير واجب .

(٥) ب : «قال» .

واعلم أنَّ معنى ما انتصب بعد أوْ على إلّا أنْ ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول : لألزمَنّك أو تقضيَني ، ولأضربنّك أو تَسبقَني ؛ فالمعنى لألزمنّك إلّا أن تقتضيَني ولأضربنّك[١] إلا أن تسبقَني . هذا معنى النصب . قال امرؤ القيس[٢] :

فقلتُ له لا تَبْكِ عينُك إنَّما نُحاوِلُ مُلْكاً أو نَموتَ فنُعْذَرَا[٣]

والقوافي منصوبةٌ ، فالتمثيلُ على ما ذكرتُ لك ، والمعنى على إلّا أن نَموتَ فنُعْذَرَا ، وإلّا أن تُعطِيَني ، كما كان تمثيلُ الفاء على ما ذكرتُ لك ، وفيه المعاني التي فصّلتُ لك .

ولو رفعتَ لكان عربيّاً جائزاً على وجهين : على أن تُشرِكَ بين الأوّل والآخِرِ ، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأوّل ، يعني أو نحن ممن يموتُ .

وقال جلَّ وعزَّ : « سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ[٤] » ، إن شئت كان على الإشراك ، وإن شئت كان على : أو هم يُسلمون[٥] .

---

(١) ا ، ب : «أو لأضربنك» .

(٢) ديوانه ٦٦ والخصائص ١ : ٢٦٣ وابن يعيش ٧ : ٢٢ ، ٢٣ والخزانة ٣ : ٦٠١ والأشموني ٣ : ٢٩٥ .

(٣) قاله لعمرو بن قميئة اليشكري حين استصحبه في مسيره إلى قيصر ليستعديه على بني أسد . وقبله :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

والشاهد فيه نصب نموت بإضمار أن ، لأنه لم يرد في البيت معنى العطف ، وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلا أن يموت فيعذره الناس . ويروى : «فنُعذِرا» أى نَبلُغ العذر .

(٤) الآية ١٦ من الفتح .

(٥) السيرافي : الثاني عطف على الأول ، والذي يقع من ذلك أحد الأمرين : إما القتال وإما الإسلام . وذكر أن في بعض المصاحف «أو يسلموا» ، ويسلموا نصب على معنى إلا أن ، فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام .

٤٢٨ وقال ذو الرمّة(١) :

حَراجيجُ لا تنفكُّ إلّا مُناخةً على الخسفِ أو نَرْمِى بها بلدًا قَفْرَا(٢)

فإن شئت كان على لا تنفكُّ نرمى بها ، أو على الابتداء .

وتقول : الزَمْهُ أو يتقّيَك بحقِّك ، واضربْه أو يستقيمَ . وقال زيادٌ الأعجمُ (٣) :

وكنتُ إذا غمزْتُ قناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أو تستقيما(٤)

---

(١) ديوانه ١٧٣ والإنصاف ١٥٦ وابن يعيش ٧ : ١٠٦ والخزانة ٤ : ٩٤ . والهمع ١ : ١٢٠ ، ٢٣٠ والأشمونى ١ : ٢٤٦ .

(٢) ط : «ما تنفك» وفى أحد أصولها : «لاتنفك» كما أثبت . وفى ا ، ب : «لاينفك» . والحراجيج : الطوال ، جمع حرجوج . يقول : لاتفارق هذه الإبل السير إلا فى حال إناختها . والخسف : الإذلال ، وهو أيضا المبيت على غير علف .

والشاهد فيه رفع «نرمى» على القطع . ويجوز حمله على العطف على خبر تنفك ، أى ما تنفك تستقر على الخسف أو نرمى بها القفر .

وكان الأصمعى يغلط ذا الرمة فى قوله : ماتنفك إلامناخة ، لأن «إلا» تجعل الخبر موجبا ، والشرط ألا ينتقض نفى خبرها بإلا . ورد عليه بأن تقدّر «تنفك» تامة لا خبر لها ، أى لا تنفصل من السير إلا فى حال إناختها ، أو يكون خبرها «على الخسف» فتكون مناخة منصوبة على الحال فى الوجهين .

(٣) ابن الشجرى ٢ : ٣١٩ وابن يعيش ٥ : ١٥ والعينى ٤ : ٣٨٥ وشرح شواهد المغنى ٧٤ والتصريح ٢ : ٢٣٦ والأشمونى ٣ : ٢٩٥ واللسان (غمز) .

(٤) الغمز : العصر باليد ، أو التليين ، والقناة : الرمح . والكعب : هو الناشز فى أطراف الأنابيب . والشعر فى هجاء المغيرة بن حبناء التميمى . والمعنى أنه أثارهم بالهجاء وأهلكهم إلا أن يتركوا سبه وهجاءه ، فإذا اشتد عليه جانب قوم رام تليينهم إلا أن يستقيموا . قال ابن برى : هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو . قال : وهو فى شعره «تستقيم» بالرفع . والبيت من أبيات ثلاثة لا غير ، وهى :

ألم تر أننى وترت قوسى لأبقع من كلاب بنى تميم
عوى فرميته بسهام موت تردّ عوادىَ الحنق اللئيم
وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيم

بالإقواء فى البيت الأخير . وانظر بقية القول فى اللسان .

معناه إلاّ أنْ [١] ، وإن شئت رفعتَ فى الأمر على الابتداء ؛ لأنّه لا سبيل إلى الإشراك .

وتقول : هو قاتِلِي أو أفتدِيَ منه ؛ وإن شئت ابتدأته كأنه قال : أو أنا أفتدِى ، وقال طرفة بن العبد :

ولكنّ مولاىَ امرؤٌ هو خانِقِى   على الشُّكرِ والتَّسْآلِ أو أنا مُفْتَدِى [٢]

وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ : « وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ [٣] » ، فزعم أنّ النصب محمولٌ على أنْ سوى هذه التى قبلها . ولو كانت هذه الكلمةُ على أنْ هذه لم يكن للكلام وجهٌ ، ولكنه لمّا قال : « إِلَّا وَحْيًا أو من وراء حجابٍ » كان فى معنى إلّا أن يوحِيَ [٤] ، وكان أو يُرْسِلَ فعلاً لا يَجرى على إلّا ، فأجرى على أنْ هذه ، كأنه قال : إلّا أن يُوحِيَ أو يُرسِلَ ؛ لأنه لو قال : إلّا وحْيًا وإلّا أن يُرْسِلَ كان حسنًا ، وكان أنْ يُرْسِلَ بمنزلة الإرسال، فحملوه على أنْ ، إذْ لم يجز أن يقولوا : أو إلّا يُرْسِلَ، فكأنه قال: إلّا وحيًا أو أن يُرْسِلَ.

وقال الحُصَيْنُ بن حُمام المُرّى [٥] :

---

(١) فى بعض أصول ط : « إلا أن تستقيم » .

(٢) البيت من معلقة طرفة . وندر من استشهد به . وكان ابن عم لطرفة يعيّره بسؤال الملوك ومدحهم فقال له هذا ، والمولى : ابن العم .

والشاهد فيه القطع فى « أو أنا مفتدى » ليكون ذلك مثالا للقطع فى المثال السابق فى قوله : « هو قاتلى أو أفتدى منه » .

(٣) الآية ٥١ من سورة الشورى .

(٤) ط : « لما قال إلا وحيا فى معنى إلا أن يوحى » فقط .

(٥) العينى ٤ : ٤١١ والهمع ٢ : ١٠ ، ١٧ والتصريح ٢ : ٢٤٤ والأشمونى ٢ : ٢٩٦ واللسان (رزم) والمفضليات ٦٦

٤٢٩ ولولا رِجالٌ من رِزامٍ أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَكَ عَلْقَمَا[١]

يُضمِرُ أنْ، وذاك لأنّه امتنع أن يَجعل الفعلَ على لَولاَ فأضمرَ أنْ، كأنّه قال: لولا ذاكَ، أو لولا أن أسوءَكَ.

وبلغنا أنّ أهلَ المدينة[٢] يرفعون هذه الآية: « وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاّ وَحْيًا أوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أوْ يُرْسِلُ رَسُولاً فَيُوحِى بإِذْنِهِ مايشاء»[٣] فكأنّه والله أعلم قال اللهُ عزّ وجلّ: لا يكلِّمُ اللهُ البشرَ إلّا وحياً أو يُرْسِلُ رسولاً، أى فى هذه الحال وهذا كلامُه إيّاهم، كما تقول العربُ: تحيّتُك الضربُ، وعِتابُك السيفُ، وكلامُك القتلُ. وقال الشاعر، وهو عمرو ابن معدى كربَ:

وخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ تحيّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ[٤]

وسألتُ الخليل عن قول الأعشى[٥]:

---

(١) رزام بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم. أعزة: جمع عزيز. وسبيع: هو ابن عمرو بن فتية. وعلقمة: هو علقمة بن عبيد بن عبد بن فتية. وبعده فى المفضليات:

لأقسمت لاتنفك منى محارب على آلة حدباء حتى تندّما

والشاهد فيه نصب «أسوءك» بإضمار أن، ليعطف اسم على اسم.

(٢) ومنهم نافع المدنى، أحد السبعة. وفى إتحاف فضلاء البشر ٣٨٤ أنها قراءة نافع وابن ذكوان. وفى تفسير أبى حيان ٧: ٥٢٧ أنها قراءة نافع وأهل المدينة.

(٣) الآية ٥١ من الشورى.

(٤) سبق الكلام عليه فى ٢: ٣٢٣.

(٥) ديوانه ٤٨ وابن الشجرى ٢: ٣٠ والخزانة ٣: ٦١٢ والهمع ٢: ٦٠ وشرح شواهد المغنى ٣٢٦.

إن تَرْكبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَـنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ(١)

فقال : الـكلامُ هاهنا على قولك يكون كذا أو يكونُ كذا ، لمـّا كان موضعُها لو قال فيـه أتَرْكبون لم ينقض المعنى ، صار بمنزلة قولك : ولا سابقٍ شيئاً . وأمّا يونس فقال : أرْفَعُهُ على الابتداء ، كأنه قال : أو أنتم نازلون . وعلى هذا الوجه فُسّر الرفعُ في الآية ، كأنه قال : أو هو يُرْسِلُ رسولاً ، كما قال طرفة :

* أو أنا مُفتدِي(٢) *

وقولُ يونس أسهلُ ، وأمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير(٣) :

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا(٣)

والإشراكُ على هذا التوهُّمِ بعيدٌ كبُعْدِ « ولا سابقٍ شيئاً(٤) » . ألا ترى أنّه لو كان هذا كهذا لـكان في الفاء والواو . وإنّما تُوُهِّمَ هذا فيما خالَفَ معناه التّمثيلَ . يَعنى مثل هو يأتينا ويحدِّثنا(٥) . يقول : يَدخل عليك نصبُ هذا على

---

(١) نزل : جمع نازل . وكانوا يتزلون عن الخيل عند ضيق المعركة فيقاتلون على أقدامهم . وفى ذلك الوقت يتداعون : نزال .

والشاهد فيه رفع : «تنزلون» عطفا على معنى إن تركبوا ، وهو المسمى عطف التوهم ، لأن معناه أتركبون فذاك عادتنا ، أو تنزلون فى معظم الحرب فنحن معروفون بذلك . وهذا مذهب الخليل . وحمله يونس على القطع ، والتقدير عنده : أو أنتم تنزلون ، قال الشنتمرى : «وهذا أسهل فى اللفظ ، والأول أصح فى المعنى والنظم» .

(٢) من معلقة طرفة . وقد سبق الكلام عليه فى ص ٤٩ .

(٣) سبق الكلام عليه فى ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦/٢ : ١٥٥ وفى هذا الجزء ص ٢٩ .

(٤) السيرافى : يعنى بعد عطف أو تنزلون على توهمهم أتركبون ، كبعد عطف سابق على توهم : بمدرك ما مضى .

(٥) يبدو أن هذه العبارة وما بعدها من التعليق .

٤٣٠ توهم أنك تكلمت بالاسم قبله ، يعنى مثل قولك : لا تأته فيشتمك ؛ فتمثيله على لا يكن منك إتيانٌ فشتيمةٌ ، والمعنى على غير ذلك .

هذا باب اشتراك الفعل فى أنْ
وانقطاع الآخِر من الأوّل الذى عَمِلَ فيه أنْ

فالحروفُ التى تُشْرِكُ : الواوُ ، والفاء ، وثُمَّ ، وأوْ . وذلك قولك : أريدُ أن تأتيَنى ثم تحدِّثَنى ، وأريدُ أن تفعلَ ذاك وتُحْسِنَ ، وأريد أن تأتَينا فتُبايِعَنا ، وأريد أن تَنطق بجميل أو تَسكتَ . ولو قلت : أريد أن تأتيَنى ثم تحدِّثُنى جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانَك ثم تحدِّثُنى .

ويجوز الرفع فى جميع هذه الحروف التى تُشْرِكُ على هـذا المثال . وقال عزَّ وجلَّ : « مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِى مِنْ دُونِ اللهِ[1] » ، ثم قال سبحانه: « وَلَا يَأْمُرُكُمْ » ، فجاءت منقطعة من الأوّل ، لأنّه أراد : ولا يأمركم اللهُ . وقد نصبها بعضُهم[2] على قوله : وما كان لبشرٍ أن يأمرَكم أن تتّخِذُوا .

وتقول : أريد أن تأتيَنى فتَشْتِمُنى ، لم يرد الشّتيمةَ ، ولكنّه قال : كُلَّما أردتُ إتيانَك شتمتَنى . هذا معنى كلامه ، فمن ا ثَمَّ تقطع من أنْ . قال رُؤْبة[3] :

---

(١) ما بعد « للناس » من ا ، ب . وهى الآية ٧٩ من آل عمران .

(٢) هو ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، ويعقوب ، وخلف . إتحاف فضلاء البشر ١٧٧ وتفسير أبى حيان ٢ : ٥٠٧ . وقرأ أبو عمرو بإسكان الراء ، كما فى التفسير والإتحاف .

(٣) ملحقات ديوانه ١٨٦ والمقتضب ٢ : ٣٣ والعقد ٢ : ٤٨٠ والأغانى ٢ : ٥٧ والعمدة ١ : ٧٤ وشرح شواهد المغنى ١٦٢ واللسان (عجم) . ونسب أيضا إلى الحطيئة كما فى معظم المراجع المتقدمة . وانظر ديوانه ١٢٣ .

* يريدُ أن يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهُ[١] *

أى فإذا هو يُعْجِمُهُ .

وقال الله عزّ وجلّ : « لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فى الْأَرْحَامِ[٢] » ، أى ونحن نُقِرُّ فى الأرحام ؛ لأنَّه ذكَرَ الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار[٣]. وقال عزّ وجلّ : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى[٤] » ، فانتصب لأنّه أمَرَ بالإشهاد لأنْ تذكِّر إحداهما الأخرى ومن أجل أن تذكّرَ .

فإن قال إنسانٌ : كيف جاز أنْ تقول : أنْ تَضِلَّ ولم يُعَدَّ هذا للضلال وللالتباس ؟ فإنما ذكَرَ أنْ تَضِلَّ لأنه سببُ الإذكار ، كما يقول الرجل: أعددتُه أن يَميلَ الحائط فأَدْعَمَه ، و [هو] لايَطلب بإعدادِ ذلك[٥] مَيَلانَ الحائط ، ولكنَّه أخبر بعلّة الدَّعْم وبسببه .

---

(١) قبله :

الشعر صعب وطويل سلمه	إذا ارتقى فيه الذى لايعلمه
زلت به إلى الحضيض قدمه	والشعر لايسطيعه من يظلمه

والشاهد فيه رفع «فيعجمه» على القطع ؛ أى فإذا هو يعجمه . ولا يجوز النصب على العطف لفساد المعنى . لأنه لايريد إعجامه . وإعجامه : أن يجعله مشكلا لا بيان له ، أو يأتى به أعجميا فيلحن فيه .

(٢) الآية ٥ من سورة الحج .

(٣) السيرافى : لا يصح نصب «نقر» وحمله على نبين ، وذلك أن الله عز وجل ذكر خلق الإنسان من تراب ، ونقله من حال إلى حال . وهم معترفون بذلك ليبيّن به البعث الذى لايعترفون به ، فقال عز من قائل : يأيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث .. الآية . فبيّن جل ثناؤه بقدرته على هذه الأحوال التى يعترفون بها ، قدرته على البعث ؛ لأنه إحياء ما قد بلى ورمّ ، وصار ترابا ، من الجلد والعظم وغير ذلك ؛ ونقله إلى الحياة كنقل التراب إلى الحيوان فى الابتداء . وذكر الله تبارك وتعالى ذلك لهم ليبين لهم أمر البعث . وليس ذكره لذلك ليقرّ فى الأرحام .

(٤) الآية ٢٨٢ من البقرة .

(٥) ط : « بإعداده ذلك » .

وقرأ أهل الكوفة[١] : « فَتَذَكَّرُ » رفعًا .

وسألتُ الخليل عن قول الشاعر ، لبعض الحجازيّينَ[٢] :

فما هو إلّا أنْ أراها فُجاءةً ... فأُبْهَتُ حتّى ما أكادُ أجيبُ[٣]

فقال : أنت فى أُبْهَتَ بالخيار ، إن شئت حملتها على أنْ ، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعتَ ، كأنّكَ قلت : ماهو إلّا الرأىُ فأُبْهَتُ .

وقال ابن أحمرَ فيما جاء منقطعًا من أنْ :

٤٣١ يُعالِجُ عاقِرًا أعْيَتْ عليه ... لِيُلْقِحَها فيَنْتِجُها حُوارًا[٤]

(١) إطلاقه هذا يعوزه التحقيق ، فإن صاحب هذه القراءة هو حمزة فقط من الكوفيين ، ووافقه الأعمش . وأما بقية قراء الكوفة ، وهما عاصم والكسائى ، ووافقهما نافع وابن عامر وأبو جعفر وخلف فقد قرءوا بنصب «فتذكّر» . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب : «أن تضل إحداهما فتذْكُرَ» بالنصب أيضا . ومما يجدر ذكره أن حمزة قرأ صدر الآية «إن تضلّ» بالشرط ، فجعل الجواب مقرونا بالفاء «فتذكرُ» . انظر تفسير أبى حيان ٢ : ٣٤٨-٣٤٩ وإتحاف فضلاء البشر ١٦٦ .

(٢) هو عروة بن حزام . ديوانه ٥ وابن يعيش ٧ : ٣٨ والخزانة ٣ : ٦١٥ . ويروى أيضا لكثير عزة فى حماسة ابن الشجرى .

(٣) فجاءة ، بضم الفاء ، أى بغتة . وهو مصدر منصوب على الحال من الفاعل أو المفعول . وأبهت من بابى قرب ونفع ، أى أدهش وأتحيّر ، ويقال أيضا بَهِت يَبْهَت كعلم يعلم . ويقال بُهِتَ أيضا بالبناء للمفعول ، أى دهش وتحير . قالَ البغدادى : «وحتى هنا ابتدائية ومعناها الغاية» .. ومفعول أجيب محذوف تقديره أجيبها . أو معناه لاتكون منى إجابة ما .

والشاهد فيه جواز الرفع على القطع فى « أبهت » ، والنصب عطفا على أن .

(٤) ابن يعيش ٧ : ٣٦ ، ٣٧ : يقوله لرجل يحاول مضرته وإذلاله ، فجعله فى عجزه عن ذلك كمن يحاول أن يلقح عاقرا من النوق أو ينتجها . والإلقاح : أن يحمل عليها الفحل حتى تلقح . والحوار بضم الحاء وكسرها : ولد الناقة من الوضع إلى الفطام والفصال : ثم هو فصيل . ونتج الناقة ينتِجها ، ولى نتاجها وولدها .

والشاهد فيه رفع «ينتجها» على القطع . ولو نصب حملاً على المنصوب قبله لكان أحسن ، لأن رفعه يوجب كونه ووقوعه . ونتاج العاقر لا يكون ولا يقع .

كأنه قال : يُعالِجُ فإذَا هو يَنتِجُها . وإن شئت على الابتداء .

وتقول : لا يَعْدُو[1] أن يأتيَك فيَصنعَ ما تريد ، وإن شئت رفعتَ ، كأنّك قلت لا يَعدو ذلك فيَصنعُ ما تريد .

وتقول : ما عَدَا أنْ رآنى فيَثِبُ ، كأنّه قال ماعَدَا ذلك فيَثِبُ ، لأنه ليس على أوّل الكلام . فإن أردت أن تَحمل الكلام على أنْ فإنَّ أحسنَه ووجهَه أن تقول : ماعَدَا أن رآنى فوَثَبَ ، فضعفُ يَثِبُ هاهنا كضعفِ ما أتيتَنى فتحدّثُنى ، إذا حملتَ الكلام على ما .

وتقول : ماعَدَوْتَ أن فعلتَ ، وهذا هو الكلام ، ولا أعْدُو أن أفعلَ ، وما آلُو أن أفعلَ ، يعنى لقد جهدتُ أن أفعلَ .

وتقول : ماعدوتُ أن آتيَك ، أى ما عدوتُ أن يكون هذا من رأيى فيما أستقبل. ويجوز أن يُجعل أفعَلَ فى موضع فعَلْتُ ، ولا يجوز فعَلْتُ فى موضع أفعَل إلّا فى مجازاةٍ ، نحو : إنْ فعلتَ فعلتُ[2] .

وتقول : واللهِ ما أعدو أن جالستُك ، أى أن كنتُ فعلتُ ذلك ، أى ما أجاوِزُ مجالستَك فيما مضى . ولو أراد ما أعدو أن جالستُك غداً كان محالًا ونقضاً ، كما أنه لو قال : ما أعدو أن أجالسَك أمْسِ كان محالا .

---

(١) م فقط : «ولا تعدو » .

(٢) السيرافى ما ملخصه : فيه وجهان : أحدهما أن تريد ما عدوت فيما مضى أن آتيك فيما أستقبل . ومعناه رأيت فيما مضى أن آتيك فيما أستقبل ، وما تجاوزت فيما مضى اعتقاد أن آتيك فى المستقبل . والوجه الآخر ما عدوت فيما مضى أن آتيك وتجعل آتيك فى موضع أتيتك . وهذا معنى قوله : «ويجوز أن يجعل أفعل فى موضع فعلت ». وإنما يجوز ذلك إذا تقدم قبله شىء قد مضى ، أو شىء فيه دلالة على المضى ، والفعل المستقبل مصاحب له ، كما تقول : جاءنى زيد أمس يضحك . .

وإنّما ذَكرتُ هذا لتَصَرُّفِ وجوهِه ومعانيه ، وأن لا تَستحيل منه مستقيماً ، فإنّه كلامٌ يستعمله النّاسُ .

ومما جاء منقطِعا قول الشاعر ، وهو عبد الرحمن بن أمّ الحكم[1] :

على الحَكَمِ المأتىِّ يوماً إذا قَضَى قَضيتَه أن لا يَجورَ ويَقْصِدُ[2]

كأنّه قال: عليه غيرُ الجوْرِ ، ولكنّه يَقصدُ أو هو قاصدٌ ، فابتدأ ولم يَحمل الكلام على أنْ ، كما تقول: عليه أن لا يَجورَ ، وينبغى له كذا وكذا ، فالابتداء فى هذا أسبقُ وأعرفُ ؛ لأنّها بمنزلة قولك ، كأنّه قال : ونَوْلُك[3] . فمن ثَمّ لا يكادون يَحملونها على أنْ .

هذا باب الجزاء

فما يُجازَى به من الأسماء غيرِ الظروف : مَنْ، وماَ، وأيُّهُمْ . ومايجازَى[4] به من الظروف : أىُّ حِينٍ ، ومَتَى ، وأيْنَ ، وأنَّى ، وحَيْثُما . ومِن غيرِهما : إنْ ، وإذْ ما . ٤٣٢

ولا يكون الجزاء فى حَيْثُ ولا فى إذْ حتّى يُضَمّ إلى كلّ واحد منهما «ما»

(١) ابن يعيش ٧ : ٣٨ ، والخزانة ٣ : ٦١٣ وشرح شواهد المغنى ٢٦٣ . ونسب الشعر فى الخزانة إلى أبى اللحّام التغلبى . وفى اللسان (قصد) أن هذه النسبة هى الصحيحة .

(٢) الحكم : الحاكم الذى يقضى بين القوم . والقضية : الحكم . والقصد : العدل . والشاهد فيه رفع «يقصد» على القطع ؛ لأن معناه : وينبغى له أن يقصد ، كأنه قال : وليقصد فى حكمه . ونظيره مما جاء بلفظ الخبر ومعناه الأمر قول الله : «والوالدات يرضعن أولادهن» ، أى ليرضعن .

(٣) نولك أن تفعل كذا ، أى ينبغى لك فعل كذا .

(٤) كذا فى ب ، ط . وفى ا : «ومما يجازى به» .

فتَصيرُ إذْ مع مَا بمنزلة إنّما وكأنّمَا ، وليست(١) مَا فيهما بلَغْو ، ولكنّ كلّ واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد .

فممّا كان من الجزاء بإذْمَا قولُ العبّاس بن مِرْداس(٢) :

إذْ ما أتيتَ على الرسول فقُلْ له   حَقًّا عليك إذا اطْمَأنَّ المَجْلِسُ(٣)

وقال الآخَر ، قالوا : هو لعبد الله بن هَمّام السَّلولىّ(٤) :

إذْ ما تَرَيْنى اليومَ مُزْجِى ظَعينتى   أُصَعِّدُ سَيْرًا فى البلاد وأُفْرِعُ(٥)

فإنّىَ من قومٍ سوا كُمْ وإنّما   رجالىَ فَهْمٌ بالحجاز وأشْجَعُ(٦)

---

(١) ط : «وليست» بدون الواو .

(٢) ب ، ط : «فمما كان من الجزاء بإذما ..... » . وانظر للشاهد الخصائص ١ : ١٣١ وابن يعيش ٤ : ٩٧ /٧ : ٤٦ والخزانة ٣ : ٦٣٦ .

(٣) قاله العباس فى غزوة حنين . يذكر بلاءه وإقدامه مع قومه فى تلك الغزوة وغيرها من الغزوات . وقبله :

يأيها الرجل الذى تهوى به   وجناء مجمرة المناسم عرمس

وبعده :

يا خير من ركب المطىّ ومن مشى   فوق التراب إذا تعد الأنفس

فى ا فقط : «على الأسير» تحريف . وحقا منصوب على المصدر المؤكد به ، أو نعتا لمصدر محذوف . والمقول فيما بعد هذا البيت . اطمأن المجلس : سكن . والمجلس : الناس ، أو المراد أهل المجلس .

والشاهد فيه المجازاة بإذما ، بدليل وقوع الفاء فى الجواب .

(٤) أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٤٥ وابن يعيش ٧ : ٤٧ /٩ : ٦ والخزانة ٣ : ٦٣٨ .

(٥) ويروى : «أزجى ظعينتى» . والإزجاء : السوق : والظعينة : المرأة ما دامت فى الهودج . ويروى : «أزجى مطيتى» . صعد فى الوادى تصعيدا : انحدر فيه . بخلاف الصعود فإنه الارتفاع . وأفرع إفراعا : صعد وارتفع .

(٦) انتمى فى نسبه إلى فهم وأشجع ، وهو من سلول بن عامر ، لأنهم كلهم من قيس بن عيلان بن مضر . كما فى الشنتمرى . وسلول هى بنت ذهل بن شيبان ابن ثعلبة ، كانت امرأة مرة بن صعصعة ، وأولادها منه ينسبون إليها .

والشاهد فى البيت الأول فى «إذما» إذ وقعت شرطا قرن جوابها بالفاء فى البيت الثانى .

سمعناهما ممن يَرويهما عن العرب . والمعنى إمَّا .

وممَّا جاء من الجزاء بأنَّى قول لبيد(١) :

فأصبحتَ أنَّى تأتِها تلتَبِس بهــا

كِلاَ مَرْكبَيْها تحت رِجْلك شاجِرُ(٢)

وفى أيْنَ قوله ، وهو ابن هَمَّام السَّلولىّ(٣) :

أيْنَ تَضربْ بنا العُداةُ تجدْنا نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَها للتَّلاقِى(٤)

وإنَّما منَعَ حَيْثُ أن يجازَى بها أنَّك تقول : حيث تَكونُ أكونُ ،

٤٣٣ فتَكُونُ وصلٌ لها ، كأنَّك قلت : المكانُ الذى تَكونُ فيه أكونُ .

ويبيِّن هذا أنَّها فى الخبر بمنزلة إنَّمَا وكأنَّمَا وإذَا ، [أنَّه] يُبتدأُ بعدها الأسماء ، أنك تقول : حيث عبدُ الله قائمٌ زيدٌ ، وأكونُ حيث زيدٌ قائمٌ . فحَيْثُ كهذه الحروف التى تُبتدأ بعدها الأسماء فى الخبر ، ولا يكون هذا من

---

(١) ديوانه ٢٢٠ وابن يعيش ٤ : ١٠٩ ، ١١٠ / ٧ : ٤٥ والخزانة ٣ : ١٩٠ / ٤ : ٢١٠ .

(٢) يصف داهية شنيعة ، وقضية معضلة . والعرب تشبه التنشب فى العظائم بالركوب على المراكب الصعبة . وتلتبس جواب الشرط . واستعار لها مركبين وإنما يريد ناحيتيها اللتين تُرام منهما . والشاجر : المشتبك ، يريد أنه ينحيه ويدفعه ولا يمكنه . والشاهد فيه المجازاة بأنَّى . وقال الأصمعى : «لم أسمع أحدا يجازى بأنَّى» .

(٣) ابن يعيش ٤ : ١٠٥ / ٧ : ٤٥ والأشمونى ٤ : ١٠ .

(٤) أى إن تضرب بنا العداة فى موضع من الأرض نصرف العيس نحو هؤلاء العداة للقائهم . والعداة ، بالضم : جمع عاد ، كقاض وقضاة ورام ورماة . والعيس : البيض من الإبل . ولم يرد أنهم يلقون العدو على العيس ، لأن العرب كانوا يرحلون على الإبل ، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل .
والشاهد فيه المجازاة بأين الظرفية .

حروف الجزاء . فإذا ضممتَ إليها مَا صارت بمنزلة إنْ وما أشبهها ، ولم يجز فيها ماجاز فيها قبل أن تجىء بمَا ، وصارت بمنزلة إمَّا .

وأمّا قول النحويّين: يجازَى بكلّ شىء يُستفهم به ، فلا يَستقيم ، من قبل أنك تجازِى بإنْ وبحَيْثُمَا وإذْ مَا ولا يَستقيم بهن الاستفهامُ ، ولكنّ القول فيه كالقول فى الاستفهام (١) . ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تَجعل ما بعده صلةً . فالوجهُ أن تقول : الفعلُ ليس فى الجزاء بصلةٍ لما قبله كما أنّه فى حروف الاستفهام ليس صلةً لِما قبله ، وإذا قلت: حَيْثُما تكنْ أكنْ ، فليس بصلةٍ لما قبله، كما أنّك إذا قلت أينَ تكونُ وأنت تَستفهم فليس الفعل بصلةٍ لما قبله ، فهذا فى الجزاء ليس بصلةٍ لما قبله ، كما أنّ ذلك فى الاستفهام ليس بوصلٍ لما قبله . وتقول : من يَضربْك فى الاستفهام ، وفى الجزاء : مَنْ يَضربْك أضربْه ، فالفعلُ فيهما غيرُ صلة .

وسألتُ الخليل عن مَهْمَا فقال : هى ما أدخلتَ معها مَالغواً ، بمنزلتها مع مَتَى إذا قلت متى ما تأتنى آتك ، وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت إنْ ما تأتنى آتك، وبمنزلتها مع أينَ كما قال سبحانه وتعالى : «أينَمَا تكُونُوا يُدْرِكْكُمُ

(١) السيرافى : قال أبو عمر الجرمى ومن وافقه : لا يكون ما قال سيبويه ردا عليهم ؛ لأنهم لم يقولوا لا تكون المجازاة إلا بما يستفهم به ، ولا يمنع هذا المجازاة بغيره ، كما لو قال قائل : يكون الرفع بأنه الفاعل ، والنصب بأنه مفعول به ؛ لم يمنع الرفع والنصب بغيرهما . وعابوا أيضا ما حكى عنهم يجازى بكل شىء يستفهم به ، وليس بينهم خلاف أنه لا يجازى بألف الاستفهام وبهل . قال المفسر : أما الأول فإن الذى حكى عنهم أنهم قالوه هو أن أصل الجزاء الاستفهام ، وكل شىء جوزى به إنما هو منقول من الاستفهام ، فأراهم أنهم يجازون بحيثما وإن وهما لا يكونان استفهاما . فهذا مخرج هذا . وأما الثانى فقد فهم عن سيبويه أنه أراد الأسماء التى يستفهم بها ، لأنهم لا يختلفون فى الحروفَ أنها لا يجازى بها ، وكان كسر قولهم على ظاهر ما حكى عنهم أنه يقال أنتم تستفهمون بكم ولا تجازى بها ، وكذلك كيف ، يستفهم بها ولا يجازى بها .

آلمَوْتُ[1] » وبمنزلتها مع أىٍّ إذا قلت : « أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى[2] » ، ولكنهم استقبحوا أن يكرِّروا لفظًا واحدًا فيقولوا : مَامَا ، فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأُولى . وقد يجوز أن يكون مَهْ كإذْ ضُمَّ إليها مَا .

وسألتُ الخليل عن قوله : كَيْفَ تَصنعْ أصنعْ . فقال : هى مستكرَهة وليست من حروف الجزاء ، ومَخْرَجُها على الجزاء ، لأنَّ معناها على أىِّ حالٍ تَكنْ أَكنْ .

وسألتُه عن إذَا ، ما منَعَهم أن يُجَازُوا بها ؟ فقال : الفعلُ فى إذَا بمنزلته فى إذْ ، إذا قلت : أتَذكُرُ إذ تقولُ ، فإذَا فيما تَستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى . ويُبيِّنُ هذا أنَّ إذَا تجىء وقتًا معلومًا ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ كان حَسَنًا ، ولو قلت : آتيك إن احمرَّ البُسْرُ ، كان قبيحًا . فإنْ أبداً مبهمة ، وكذلك حروفُ الجزاء . وإذَا توصَلُ بالفعل ، فالفعلُ فى إذَا بمنزلته فى حينَ كأنك قلت : الحينُ الذى تأتينى فيه آتيك فيه . وقال ذو الرمّة[3] :

تُصْغِى إذا شَدَّها بالرَّحْلِ جانِحَةً
حتّى إذا ما آستَوَى فى غَرْزِها تَثِبُ[4]

---

(١) الآية ٧٨ من النساء .

(٢) الآية ١١٠ من الإسراء .

(٣) ديوانه ٩ وابن يعيش ٤ : ٩٧ / ٧ : ٤٧ .

(٤) يذكر ناقة ، أنها مؤدبة تسكن إذا شد عليها الرحل ، فإذا استوى راكبها عليها سارت فى سرعة . والجانحة : المائلة فى شق . والغرز للرحل كالركاب للسرج .
والشاهد فيه رفع ما بعد « إذا » على ما يجب لها ، لأنها تدل على وقت بعينه ، وحرف الشرط مبنى على الإبهام فى الأوقات وغيرها .

٤٣٤ وقال الآخَر ، ويقال وضَعَه النحويّون[١] :

إذا ما الخُبزُ تَأْدِمُه بلَحْمٍ
فذاك أمانةَ اللهِ الثَّرِيدُ[٢]

وقد جازَوْا بها فى الشِّعر مضطَرِّينَ ، شَبّهوها بإنْ ، حيثُ رأوها لما يُستقبل ، وأنها[٣] لا بُدَّ لها من جواب .

وقال قيس بن الخَطيم الأَنصاريُّ[٤] :

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها
خُطانَا الى أعدائنا فنُضارِبِ[٥]

وقال الفرزدق[٦] :

---

(١) كذا فى ط . وفى ا ، ب : «قال وضعه النحويون» ، وعند الشنتمرى : «ويقال هو مما وضعه النحويون» . وانظر ابن يعيش ٩ : ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٠٤ واللسان (أدم ٢٧٤) .

(٢) تأدمه : تخلطه . ونصب أمانة الله بإسقاط حرف الجر . ومعناه أحلف بأمانة الله . والشاهد فيه رفع ما بعد «إذا» كما مضى فى البيت السابق .

(٣) كذا فى ا ، ب وفى بعض أصول ط . وفى ط : «وأنه» .

(٤) ديوانه ٤١ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٣٣ وابن يعيش ٤ : ٩٧ /٧ : ٧٤ والخزانة ٣ : ١٦٤ .

(٥) أى إذا قصرت سيوفنا فى لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا فى إقدامنا عليهم حتى تنالهم .
والشاهد فيه جزم «فنضارب» عطفا على موضع «كان» ؛ لأنها فى محل جزم على جواب إذا التى أعملها عمل إنْ ضرورة .

(٦) ملحقات ديوانه ٢١٦ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٢٣٣ والأزمنة ١ : ٢٤١ وابن يعيش ٧ : ٤٧ والخزانة ٣ : ١٦٢ .

تَرْفَعُ لى خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لى

ناراً إذا خَمَدَتْ نِيرانُهم تَقِدِ(١)

وقال بعض السَّلوليّين :

إذا لم تَزل فى كلّ دارٍ عرفتَها

لها واكفٌ من دَمْعِ عينِك يَسْجُمِ (٢)

فهذا اضطرار ، وهو فى الكلام خطأٌ ، ولكنّ الجيّد قولُ كعب ابن زهير(٣) :

وإذا ما تشاءُ تبعثُ منها

مَغرِبَ الشمسِ ناشِطاً مَذْعوراً (٤)

٤٣٥ واعلم أنّ حروف الجزاء تَجزم الأفعال ويَنجزم الجوابُ بما قبله .

---

(١) يقول : إذا قعدت بغيرى قبيلتُه ، فإن قبيلتى خندف ترفع لى من الشرف ما هو كالنار الموقدة . وخندف : أم مدركة وطابخة ابنى الياس بن مضر . وتميم من ولد طابخة بن الياس ، فلذلك فخر بخندف على قيس عيلان بن مضر .

والشاهد فيه الجزم بإذا فى ضرورة الشعر ، وموضع الشاهد «تقد» الواقعة جوابا للشرط مجزوما .

(٢) الواكف : القاطر . يسجم : ينصبّ . أى إذا لم تزل فى كل دار عرفتها من ديار الأحبة يسجم لها واكف من دمع عينك . ورفع « واكف » بإضمار فعل دل عليه يسجم ، أو هو مرفوع بالفعل يسجم على التقديم والتأخير ضرورة . ويروى : «يسكب» فيكون من قصيدة بائية لجرير . قال الشنتمرى : «ونسب إلى غيره فى الكتاب ، وغيِّرت قافيته غلطا . ويحتمل أن يكون لغيره من قصيدة ميمية» .

(٣) ديوانه ١٦١ وابن يعيش ٨ : ١٣٤ والخزانة ٣ : ١٦٣ عرضا .

(٤) أى كأن هذه الناقة فى نشاطها بعد سير النهار ، ثور ناشط يخرج من بلد إلى بلد ، فذلك أوحش له وأذعر .

والشاهد فيه رفع ما بعد « إذا » على ما يجب فيها . وهو أجود من الجزم بها .

وزعم الخليل أنّك إذا قلت : إنْ تأْتِنى آتِك ، فآتِكَ انجزمت بإنْ تأتِنى ، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائتِنى آتِك .

وزعم الخليل أنّ إنْ هى أمُّ [حروف] الجزاء ، فسألته : لِمَ قلتَ ذلك ؟

فقال : من قِبَلِ أنّى أرى حروف الجزاء قد يَتصرّفن فيكنّ استفهاما ومنها(١) ما يُفارِقُه مَا فلا يكون فيه الجزاءُ ، وهذه على حالٍ واحدة أبدا . لا تفارقُ المجازاةَ .

واعلم أنّه لا يكون جوابُ الجزاء إلّا بفعل أو بالفاء .

فأمّا الجواب بالفعل فنحو قولك : إن تأتِنى آتِك ، وإن تَضربْ أضربْ ، ونحو ذلك .

وأمّا الجواب بالفاء فقولك : إنْ تأتنى فأنا صاحبُك . ولا يكونُ الجوابُ فى هذا الموضع بالواو ولا بثمّ . ألا ترى أنّ الرجل يقول افعلْ كذا وكذا فتقول : فإذَنْ يكونُ كذا وكذا . ويقول: لم أغثْ أمس ، فتقول : فقد أتاك الغوثُ اليومَ . ولو أدخلتَ الواو وثُمّ فى هذا الموضع تريد الجواب لم يجز .

وسألتُ الخليل عن قوله جلّ وعزّ : « وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ

---

(١) ا ، ب : «ومنه» .

(٢) السيرافى : والذى أحوج إلى إدخال الفاء فى جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلا مستقبلا ، لأنه شىء مضمون فعله إذا فعل الشرط أو وجد مجزوما ملتبسا بما قبله من الشرط . وإن هى التى تربط أحدهما بالآخر ، ثم عرض فى الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب ، وإن لا تعمل فيهما ولا يقعان موقع فعل مجزوم ، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر ، وجعلوه مع ما بعده فى موضع الجواب ، وذلك قولك : ان تزرنى فعندى سعة ، وإن تأتنى فالمنزل لك . واختاروا الفاء دون الواو وثم لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلا به ، والفاء توجب ذلك لأنها فى العطف بعد الذى قبله متصل به .

أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ(١)» فقال: هذا كلام معلّقٌ بالكلام الأوّل كما كانت الفاءُ معلّقةً بالكلام الأوّل، وهذا ها هنا فى موضع قَنَطُوا، كما كان الجوابُ بالفاء فى موضع الفعل. قال: ونظيرُ ذلك قوله: « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ(٢) » بمنزلة أم صَمَتُّمْ. ومما يَجعلها بمنزلة الفاء أنّها لا تجىء مبتدأةً كما أنّ الفاء لا تجىء مبتدأةً.

وزعم الخليل أنّ إدخال الفاء على إذَا قبيحٌ، ولو كان إدخالُ الفاء [على] إذا حَسَنا لكان الكلامُ بغير الفاء قبيحا؛ فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذَا هاهنا جوابا كما صارت الفاء جوابا.

وسألتُه عن قوله: إنْ تأتنى أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلّا أن يضطرّ شاعرٌ، من قِبَل أنّ أنا كريمٌ يكونُ كلاما مبتدأً، والفاء وإذَا لا يكونان إلاّ معلّقتين بما قبلهما(٣) فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يُشبِه الفاء. وقد قاله الشاعرُ مُضطرًّا، يُشبِّهه بما يُتكلَّم به [من الفعل]. قال [حسّان بن ثابت(٤)]:

---

(١) الروم ٣٦.

(٢) الأعراف ١٩٣.

(٣) ط: «إلا معلقين بما قبلهما».

(٤) هذه التكملة كأخواتها، من ط. ولم يرد البيت فى ديوانه. قال البغدادى: «الأصمعى عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت. وكذلك نقله الكرمانى فى الموشح. والبيت نسبه سيبويه وخدمته لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنه. ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى». وانظر نوادر أبى زيد ٣١ والخصائص ٢: ٢٨١ والمنصف ٣: ١١٨ وابن يعيش ٩: ٢، ٣ ومجالس العلماء للزجاجى ٣٤٢ والخزانة ٣: ٦٤٤، ٦٥٥/ ٤: ٥٤٧ والعينى ٣: ٤٢٣ والهمع ٢: ٦٠ وشرح شواهد المغنى ٦٥، ١٠٠، ١٥٩.

مَن يفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها

والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثلان(١)

وقال الأسديّ(٢) :

٤٣٦

بَنِى ثُعَلٍ لا تَنكَعُوا العَنْزَ شِرْبَها

بنى ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظالمُ(٣)

وزعم أنَّه لا يَحسن فى الكلام إن تأتنى لأفعلَنَّ(٤) ، من قبل أنَّ لأفعلَنَّ تجيء مبتدأةً . ألا ترى أنَّ الرجل يقول لأفعلَنَّ كذا وكذا . فلو قلت:

---

(١) وروى : « سيان » فى ط والشنتمرى وأمالى ابن الشجرى ١ : ٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ ، سيان : مثلان ، واحدها سِىّ بمعنى مثل . .

والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب للضرورة ، وتقديره : فالله يشكرها . الشنتمرى : وزعم الأصمعى أن النحويين غيروه ، وأن الرواية :

* من يفعل الخير فالرحمن يشكره *

وانظر النوادر حيث أورد هذا الخبر .

(٢) المحتسب ١ : ١٢٢ ، ١٩٣ والعينى ٤ : ٤٤٨ والأشمونى ٤ : ٢١ واللسان (نكع ٢٤٢) .

(٣) بنى ثعل نداء ، وهم بنو ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيىء . والنكع : المنع . والشرب ، بالكسر : الحظ من الماء .

والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب ضرورة . وحسَّن الحذف هنا شبه من الشرطية بمن الموصولة .

(٤) السيرافى : فيه وجهان : أحدهما تقدير الفاء ، إن تأتنى فلأفعلن . والآخر نية التقديم ، كأنه قال : لأفعلن إن تأتنى . وكلاهما غير حسن . أما حذف الفاء فقد ذكرناه آنفا ، وأما التقديم فإنه لا يحسن مع جزم الشرط بإن ، فإذا لم يجزم بها حسن كقولك : إن أتيتنى لأكرمنك وإن لم تأتنى لأغمنَّك . ومن أجل هذا ألزموا الشرط الفعل الماضى فى اليمين كقولك : والله لئن أتيتنى لأكرمنّك ، ووالله لئن جفوتنى لا أزورك ؛ لأن جواب اليمين يغنى عن جواب الشرط ويبطل جزمه ويصير بمنزلة ما ذكر قبله .

إن أتيتَنى لأُكْرِمنَّك، وإن لم تأتِنى لأغُمَّنَّك، جاز لأنَّه فى معنى لئن أتيتَنى لأُكرِمنَّك ولئن لم تأتِنى لأَغُمَّنَّك، ولا بُدَّ من هذه اللام مضمَرةً أو مظهَرةً لأنها لليمين، كأنك قلت : واللهِ لئن أتيتَنى لأُكرمنَّك .

فإن قلت : لئن تَفعلْ لأَفعلنَّ قبُح ، لأنَّ لأَفعَلَنَّ على أوّل الكلام ، وقُبح فى الكلام أن تَعمَل إنْ أو شىءٌ من حروف الجزاء فى الأفعال حتى تَجزِمَه فى اللفظ ثم لا يكونُ لها جواب يَنجزم بما قبله . ألا ترى أنَّك تقول : آتيك إن أتيتَنى ، ولا تقول آتيك إن تأتِنى ، إلّا فى شعر ، لأنك أخَّرت إنْ وما عَملتْ فيه ولم تَجعل لإنْ جوابا يَنجزم بما قبله .

فهكذا جرى هذا فى كلامهم . ألا ترى أنه قال عزَّ وجلَّ : « وَإِنْ لَمْ تَغفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ[(١)] » وقال عزَّ وجلَّ : «وَإِلَّا تَغفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِى أَكُنْ مِنَ الخَاسِرِينَ[(٢)]» لَمَّا كانت إن العاملةَ لم يَحسن إلّا أن يكون لها جوابٌ يَنجزم بما قبله . فهذا الذى يُشاكِلها فى كلامهم اذا عَملَتْ .

وقد تقول : إن أتيتَنى آتيك ، أى آتيك إن أتيتَنى . قال زهير[(٣)] :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ ... يقولُ لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ[(٤)]

---

(١) الأعراف ٢٣ .

(٢) هـود ٤٧ .

(٣) ديوانه ١٥٣ والإنصاف ٦٢٥ وابن يعيش ٨ : ١٥٧ والعينى ٤ : ٤٢٩ والهمع ٢ : ٦٠ وشرح شواهد المغنى ٢٨٣ .

(٤) الخليل : المحتاج ذو الخلة ، بالفتح . والمسألة : السؤال . والحرم ، ككتف =

ولا يَحسن إن تأتِنى آتيك ، من قبَل أنّ إنْ هى العاملةُ . وقد جاء فى الشعر ، قال جرير بن عبد الله البَجَلىّ[(١)] :

يا أقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ
إنَّك إن يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ[(٢)]

أى إنّك تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أخوكَ . ومثل ذلك قوله[(٣)] : ٤٣٧

هـذا سُراقةُ للقرْآنِ يَدْرُسُهُ
والمرء عند الرُّشا إن يَلْقَها ذيبُ[(٤)]

ـ وبالكسر : الحرام . أى إذا سئل لم يعتل لسائله بأن ماله غائب ، أو محرّم على طلابه .
والشاهد فيه رفع «يقول» على نية التقديم ، وتقديره يقول إن أتاه خليل . وجاز هذا لأن إن غير عاملة فى اللفظ . والمبرد يقدره على حذف الفاء .

(١) أو عمرو بن خثارم العجلى . انظر السيرة ٥٠ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٨٤ وابن يعيش ٨ : ١٥٨ والخزانة ٣ : ٣٩٦ ، ٦٤٣ / ٤ : ٤٥١ والهمع ١ : ٧٢ / ٢ : ٦١ والتصريح ٢ : ٢٤٩ والأشمونى ٤ : ١٨ .

(٢) كان جرير البجلى تنافر هو وخالد بن أرطاة الكلبى إلى الأقرع بن حابس التميمى المجاشعى ، وكان عالم العرب فى زمانه ، فقال جرير هذا عند المنافرة .
والشاهد فيه تقديم «تصرع» فى النية مع تضمنها للجواب فى المعنى ، والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك . وهذا من الضرورة ؛ لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحقه أن يجزم الآخر . وتقديره عند المبرد على حذف الفاء .

(٣) الشاهد من الخمسين . وانظر له أمالى ابن الشجرى ١ : ٣٣٩ والخزانة ١ : ٢٢٧ / ٢ : ٢٨٣ / ٣ : ٥٧٢ ، ٦٤٩ / ٤ : ١٧٠ والهمع ٢ : ٣٣ وشرح شواهد المغنى ٢٠٠ .

(٤) سراقة : رجل من القراء ، نسب إليه الرياء وقبول الرشا وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته .
والشاهد فيه أن «ذيب» ليست جوابا ، بل هى خبر للمرء ، والجواب مقدر . والمبرد يجعله جوابا على إرادة الفاء ، أى فهو ذيب .

أى والمرء ذئبٌ إن يَلقَ الرُّشا . قال الأصمعىّ : هو قديم ، أنشدَنيه أبو عمرو . وقال ذو الرمّة[١] :

وأنِّى متى أُشْرِفْ على الجانِبِ الذى
به أنتِ من بين الجَوانبِ ناظرُ[٢]

أى ناظرٌ متى أُشْرِفْ . فجاز هذا فى الشعر ، وشبَّهوه بالجزاء إذا كان جوابُه منجزماً ؛ لأنّ المعنى واحد ، كما شبّه « اللهُ يَشكُرُها[٣] » و « ظالمُ » بإذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ، جعَلَه بمنزلة يَظلمُ ويَشكرُها الله ، كما[٤] كان هذا بمنزلة قَنَطوا ، وكما قالوا فى اضطرارٍ : إنْ تأتِنى أنا صاحبُك ، يريد معنى الفاء ، فشبَّهه ببعض ما يجوز فى الكلام حذفُه وأنت تعنيه .

وقد يقال : إنْ أتيتَنى آتِك وإنْ لم تأتِنى أجْزِك ، لأنّ هذا فى موضع الفعل المجزوم ، وكأنه قال : إن تَفعلْ أفعلْ .

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : « مَنْ كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا[٥] » ، فكانَ فَعَلَ . وقال الفرزدق[٦] :

---

(١) ديوانه ٢٤١ والخزانة ٣ : ٦٤٥ .

(٢) وأنى ، بفتح الهمزة عطفا على ما قبله ، وهو :

فيامىّ هل يجزَى بكائى بمثله مراراً وأنفاسى إليك الزوافر

أى هل يُجزى نظرى إليك فى كل جانب تكونين فيه ، يقول : لكلفى بك لا أنظر إلى سواك .

والشاهد فيه أن «ناظر» خبر أنّ ، والجملة دليل جواب الشرط المحذوف . وهو عند المبرد على إضمار الفاء ، أى فأنا ناظر .

(٣) انظر ما سبق فى شاهد حسان بن ثابت ص ٦٥ .

(٤) ا ، ب : «فكما» .

(٥) الآية ١٥ من سورة هود .

(٦) ديوانه ٢٦٢ والهمع ٢ : ٦٠ واللسان (وغر ١٤٩) .

دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَروا
عليكَ يَشفُوا صُدوراً ذاتَ تَوْغيرِ (١)

وقال الأسود بن يَعفُر (٢) :

ألا هَلْ لهذا الدَّهرِ مِن متَعَلَّلِ
عن النّاس مَهمَا شاء بالناس يَفعَلِ (٢)

وقال : إن تأتِنى فأُكرِمُك ، أى فأنا أُكرِمُك ، فلا بُدَّ من رفع فأُكرِمُكَ إذا سكتَّ عليه ، لأنَّه جواب ، وإنَّما ارتفع لأنه مبنىٌّ على مبتدإ . ٣٨

ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ « وَمَنْ عادَ فَينتَقِمُ اللهُ منهُ (٣) »ومثله : « وَمَنْ كفرَ فأُمَتِّعهُ (٤) قليلاً » ، ومثله: « فَمَنْ يُؤمِنْ بِربِّهِ فَلاَ يَخافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا (٥) » .

هذا باب الأسماءِ التى يجازَى بها وتكونُ بمنزلة الّذى

وتلك الأسماء : مَنْ ، ومَا ، وأيُّهُمْ . فإذا جعلتَها بمنزلة الذّى ، قلت : ما تَقولُ أقولُ ، فيصيرُ تَقولُ صلةً لمَا حتَّى تَكملَ اسمًا ، فكأنَّك قلت: الذى تقولُ أقولُ . وكذلك: مَن يَأتنى آتيه وأيُّها تشاء أُعطيك. وقال الفرزدق (٦) :

---

(١) دست رسولا : أرسلته فى خفية للإخبار. والتوغير : الإغراء بالحقد ، وأصله من وغرة الندر ، وهى فورتها عند الغلى .

والشاهد فيه جزم الجواب «يشفوا»؛ لأن الشرط ماض فى موضع جزم .

(٢) سبق تخريج البيت فى ٢ : ٢٤٦ . وانظر أيضا أمالى ابن الشجرى ١ : ١٢٧ . والشاهد فيه جزم الجواب « يفعل » ، بعد شرط فى موضع جزم ، وهو « شاء » .

(٣) المائدة ٩٥ .

(٤) البقرة ١٢٦ .

(٥) الجن ١٣ .

(٦) ديوانه ١٤٤ .

وَمَنْ يَميلُ أَمالَ السَّيفُ ذِرْوَتَه

حيثُ التقى مِن حِفَافَىْ رأسِه الشَّعَرُ(١)

وتقول : آتِى مَن يأتينى ، وأقولُ ما تقول ، وأعطيك أيَّها تشاء . هذا وجه الكلامِ وأحسَنُه ، وذلك أنه قبيح أن تؤخِّر حرفَ الجزاء إذا جزَمَ ما بعده فلمّا قبُح ذلك حملوه على الَّذِى ، ولو جزموه ها هنا لحَسُن أن تقول : آتيك إنْ تأتِنى . فإذا قلت : آتِى مَن أتانى ، فأنت بالخيار ، إن شئت كانت أتانِى صلةً وإن شئت كانت بمنزلتها فى إنْ .

وقد يجوز فى الشعر : آتِى مَن يأتِنى ، وقال الهُذَلىّ(٢) :

فقلتُ تَحَمَّلْ فوق طَوْقِك إنَّها

مُطَبَّعَةٌ مَن يأتِها لا يَضيرُها(٣)

---

(١) الذروة ، أراد بها الرأس لعلوه . وذروة كل شيء : أعلاه ، وهى بضم الذال وكسرها ، وحفافا كل شيء : جانباه . وملتقى حفافى شعر الرأس هو القفا . أى من مال عن الحق والتزام الطاعة قتل .

والشاهد فيه حمل «من» الشرطية هنا على الموصولة فلذلك لم تعمل . وسهّل ذلك أنها مبهمة لا تخص شيئا بعينه .

(٢) هو أبو ذؤيب . الهذليين ١ : ١٥٤ وابن يعيش ٨ : ١٥٨ والخزانة ٣ : ٦٤٧ والعينى ٤ : ٤٣١ والتصريح ٢ : ٢٤٩ والأشمونى ٤ : ١٨ واللسان (طبع ١٠٣) .

(٣) يصف قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها شيئاً . والطوق : الطاقة . والمطبعة : المملوءة ، وأصله من الطبع بمعنى الختم بالخاتم لأن الختم إنما يكون غالباً بعد الملء . وضاره يضيره ، من باب باع : ألحق به الضرر .

والشاهد فيه رفع « لا يضيرها » وذلك على نيّة التقديم ، وهو عند المبرد على إرادة الفاء ، أى فهو لا يضيرها .

هكذا أنشدناه يونس ، كأنه قال : لايَضيرُها مَن [يأتِها] ، كما كان : وإنّى متى أُشرِفْ ناظرُ[1] ، على القلب ، ولو أريد به حذفُ الفاء جاز فجُعلتْ كإنْ . وإن قلت : أقولُ مَهْمَا تقلْ ، وأكونُ حيثُما تكنْ ، وأكونُ أينَ تكنْ ، وآتيك متى تأتِنى ، وتَلتبسُ بها أنّى تأتِها ، لم يجز إلّا فى الشعر ، وكان جزماً[2] . [وإنما كان] من قبل أنّهم لم يجعلوا هذه الحروفَ بمنزلة ما يكون محتاجاً إلى الصلة حتّى يَكملَ اسماً . ألا ترى أنه لا تقول[3] مهما تَصنعُ قبيحٌ ، ولا فى الكتاب مَهْما تقولُ ، إذا أراد أن يَجعل القول وصلا . فهذه الحروفُ بمنزلة إنْ لا يكون الفعلُ صلةً لها . فعلى هذا فأَجْرِ ذَا البابَ .

هذا باب ما تكون فيه الأسماءُ التى يجازَى بها بمنزلة الّذى

وذلك قولك : إنَّ مَن يأتينى آتيه ، وكانَ مَن يأتينى آتيه ، وليس مَن يأتينى آتيه . ٤٣٩

وانمّا أذهبتَ الجزاء [من] ها هنا لأنّك أَعملت كانَ وإنَّ ، ولم يَسُغ

---

(١) انظر ما سبق فى ص ٦٨ .

(٢) السيرافى ، أراد أنه لايصح رفع ما بعدهن من الأفعال ، لأنهنّ لايكنّ بمنزلة الذى كما يكون من ، وما ، وأيهم ، فيجعل الفعل بعدهن صلة لها وترفع . ألا ترى أنك تقول : مررت بمن يعجبنى ، وبما يسرنى ، وبأيهم يوافقنى ، ولا تقول : مررت بمهما يسرّنى ، فلما لم تكن هذه الحروف بمنزلة الذى بطل رفع الفعل فيهن ، ووجبت المجازاة ، وقبح الجزم فى فعل الشرط إذ لا جواب بعده كما قبح أن تقول : أقول إن يقل ، وآتيك إن تأتنى . ولو كان ماضيا لحسُن ، كقولك : أقول إن قلت ، وآتيك أن أتيتنى ؛ لأن الشرط لم يجزم .

(٣) ط : « أنه لا يقول » .

لك أن تَدَعَ كَانَ وأشباهَه معلَّقةً لاتُعمِلُها فى شىء[١] فلمَّا أعملتَهنَّ ذهب الجزاءُ ولم يكن من مواضعه. ألا ترى أنك لو جئت بإن ومَتىَ، تريد إنَّ إنْ وإنَّ مَتىَ، كان محالا. فهذا دليلٌ على أنَّ الجزاء لا ينبغى له أن يكون ها هنا بمَنْ ومَا وأيٍّ. فإن[٢] شغلتَ هذه الحروفَ بشىء جازيتَ.

فمن ذلك قولك: إنَّه مَن يأتِنا نأتِه، وقال جلَّ وعزَّ: «إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فإنَّ لَهُ جهنَّمَ لا يموتُ فيها ولايحيا[٣]»، وكنتُ مَن يأتِنى آتِه. وتقول: كانَ مَن يأتِه يُعْطِه، وليس مَن يأتِه يُحْبِبْه، إذا أضمرتَ الاسم فى كَانَ أوفى لَيْسَ، لأنّه حينئذ بمنزلة لَسْتُ وكُنْتُ. فإنْ لم تُضمِر فالكلامُ على ما وصفنا[٤].

وقد جاء فى الشعر إنَّ مَن يأتِنى آتِه. قال الأعشى[٥]:

إنَّ مَن لامَ فى بنى بنتِ حسَّا
نَ أَلُمْه وأَعْصِه فى الخُطوبِ[٦]

---

(١) ا فقط: «لا تعمله فى شىء».

(٢) ا، ب: (وإن)

(٣) الآية ٧٤ من سورة طه. وما بعد «فإن له» من ا، ب فقط.

(٤) ط: «ذكرنا».

(٥) ديوانه ٢١٩ والإنصاف ١٨٠ وابن يعيش ٣: ١١٥ والخزانة٢: ٤٦٣/ ١٥٤ / ٤: ٣٨ وشرح شواهد المغنى ٣١٢.

(٦) أى إنه من يلمنى فى تولى هؤلاء القوم والتعويل عليهم فى الخطوب ألمه وأعصى أمره فى كل خطب يصيبنى.

والشاهد جعل (مَن) للجزاء مع إضمار المنصوب بأن ضرورة، ولذلك جزم «ألمه» فى الجواب.

وقال أُميَّة بن أبى الصَّلت[1] :

ولـكنَّ مَن لا يَلْقَ أمراً يَنوبهُ

بُعدَّتِه يَنزِلْ به وَهوَ أعزَلُ[2]

فزعمَ الخليلُ أنّه إنما جازى حيث أضمر الهاء ، وأراد إنَّه ولـكِنَّهُ ، كما قال الراعى[3] :

فلو أنْ حُقَّ اليومَ منـكمْ إقامةٌ

وإن كان سَرْحٌ قد مضى فتَسرَّعا[4]

أراد : فلو أنَّه حُقَّ اليومَ . ولو لم يرِد الهاء كان الـكلامُ محالا .

وتقول : قد علمتُ أنْ مَن يأتِنى آتِه ، من قبل أنَّ أنَّ ها هنا فيها إضمارُ ٤٤٠ الهاء ، ولا تجىء مخفَّفةً ها هنا إلّا على ذلك ، كما قال ، وهو عدىُّ بن زيد[5] :

---

(١) ديوانه ٤٦ وابن الشجرى ١ : ٢٩٥ والإنصاف ١٨١ وشرح شواهد المغنى ٢٣٩ .

(٢) الأعزل : الذى لاسلاح معه . أى من لم يستعد لما ينوبه من الزمان قبل نزوله بساحته ، نزلت به الحوادث فضعف عن تحملها .
والشاهد فيه جعل (مَن) للجزاء مع إضمار المنصوب بلكنّ للضرورة .

(٣) ديوانه ٩٨ والإنصاف ١٨٠ واللسان (سرع ١٥) .

(٤) حُق : حُقِّق . أى ليت إقامتكم حققت لنا ، وإن كان سرحكم ، أى مالكم الراعى ، قد مضى وأسرع بكم . ولو هنا للتمنى فلا جواب لها .
والشاهد فيه حذف الضمير من (أن) ضرورة ، ولذلك وليها الفعل لفظا لأن حرف التأكيد لا يليه إلا الاسم ظاهرا أو مضمرا .

(٥) وهو عدى بن زيد ، من ا ، ب . وانظر ابن الشجرى ١ : ١٨٨ والإنصاف ٢٠١ ، ٤٤٣ وابن يعيش ١ : ٥٤ . ولم يرد فى ديوانه ولا ملحقاته .

أُكاشِرُه وأَعْلَمُ أنْ كِلانا
على ما ساء صاحِبَه حَريصُ(١)

ولا يجوز أن تَنوى فى كانَ وأشباه كانَ علامةَ إضمار المخاطَب ولا تَذكرَها . لو قلت : ليس مَن يأتِك تُعْطِه ، تريد لَسْتَ ، لم يجز . ولو جاز ذلك لقلت كانَ مَن يأتِك تُعْطِه ، تريد به كُنْتَ . وقال الشاعر ، الأعشى(٢) :

فى فِتْيةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قد علموا
أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ(٣)

فهذا يريد معنى الهاء .

ولا تخفَّف أنْ إلّا عليه ، كما قال : قد علمتُ أنْ لا يقولُ [ذاك] ، أى أنّه لا يقولُ . وقال عزّ وجل: «أفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إليْهِمْ قَوْلاً(٤)» . وليس هذا بقويٍّ فى الكلام كقوّة أنْ لا يقولُ ، لأنّ لا عِوَضٌ من ذهاب العلامة . ألا ترى أنّهم لا يكادون يتكلّمون به بغير الهاء ، فيقولون : قد علمتُ أنْ عبدُ الله منطلقٌ .

هذا بابٌ يَذهبُ فيه الجزاءُ من الأسماء

كما ذَهَبَ فى إنّ وكانَ وأشباهِهما . غيرَ أنّ إنّ وكانَ عواملُ فيما بعدهنّ ،

(١) أكاشره : أضاحكه ، ويقال كشر عن نابه ، إذا كشف عنه .
والشاهد فيه حذف الضمير من «أن» المخففة ، وابتداء ما بعدها على نية إثبات الضمير .

(٢) كلمة «الشاعر» ليست فى ط . وقد سبق تخريج البيت فى ٢ : ١٣٧ .

(٣) الشاهد فيه تقدير الضمير مع «أنْ» المخففة ، قال السيرافى : وفى حاشية كتاب أبى بكر مبرمان : هذا معمول ، والبيت :

* أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل *

(٤) الآية ٨٩ من سورة طه .

والحروفُ فى هذا الباب لا يُحْدِثْنَ فيما بعدهنّ من الأسماء شيئاً كما أحدثتْ إنّ وكأن وأشباههما، لأنّها [من] الحروف التى تدخل على المبتدإ والمبنىّ عليه فلا يُغَيِّر الكلام عن حاله[1] ، وسأبيّنُ لك كيف ذَهَبَ الجزاء فيهن إن شاء اللهُ .

فمن ذلك قولك : أتذكرُ إذْ مَن يأتينا نأتيه[2] ، وما مَن يأتينا نأتيه ، وأمّا مَن يأتينا فنحن نأتيه .

وإنّما كرهوا الجزاء ها هنا لأنه ليس من مواضعه . ألا ترى أنه لا يَحسن أن تقول : أتذكرُ إذ إنْ تأتِنا نأتِك ، كما لم يجز أن تقول : إنّ إنْ تأتِنا نأتِك ، فلمّا ضارَع هذا البابُ بابَ إنّ وكأنّ كرهوا الجزاء فيه

وقد يجوز فى الشعر أن يجازَى بعد هذه الحروف ، فتقولُ : أتذكرُ إذْ مَن يأتِنا نأتِه . فإنّما[3] أجازوه لأن إذْ وهذه الحروفَ لا تغيِّرما دخلتْ عليه عن حاله قبل أن تجىء بها ، فقالوا : ندخلها على مَنْ يأتِنا نأتِه ولا تغيِّر الكلام ، كأنّا قلنا مَن يأتِنا نأتِه ، كما أنّا إذا قلنا إذْ عبدُ الله منطلقٌ فكأنّا قلنا : عبدُ الله منطلقٌ ، لأنّ إذْ لم تُحْدِث شيئاً لم يكن قبل أن تذكرها . وقال لبيد[4] : ٤٤١

على حينَ مَن تَلبَثْ عليه ذَنوبُهُ

يَرِثْ شِرْبُهُ إذ فى المقام تَدابُرُ[5]

---

(١) ط : « فلا تغير الكلام عن حاله » .

(٢) انظر الخصائص ١ : ٣٥٢.

(٣) ط : «وإنما» .

(٤) ديوانه٢١٧ والإنصاف ٢٩١ والخزانة ٣ : ٦٤٩ والهمع ٢ : ٦٢ .

(٥) الذنوب ، بالفتح : الدلو مملوءة ماء ، ضربه مثلا لما يدلى به من الحجة . والشرب ، بالكسر : الحظ من الماء . والتدابر : التقاطع ،وأصله أن يولى كل واحد من المتقاطعين صاحبه دبره . وفى ط : «تداثر» بالثاء ، وهو التزاحم ، وأصله من =

ولو اضطرَّ شاعرٌ فقال : أَتَذْكُرُ إذ إنْ تأتِنا نأتِك ، جاز له كما جاز في مَنْ .

وتقول : أتذكرُ إذْ نحنُ مَن يأتِنا نأتِه ، فنحنُ فصلتْ بين إذْ ومَنْ ، كما فصلَ الاسمُ في كانَ بين كانَ ومَنْ . وتقول : مررتُ به فإذا مَن يأتيه يُعطيه . وإن شئت جزمتَ لأنَّ الإضمار يَحسن هاهنا . ألا ترى أنك تقول : مررتُ به فإذَا أجملُ الناسِ ، ومررتُ به فاذا أيُّما رجلٍ . فإذا أردتَ الاضمار فكأنك قلت : فإذَا هو مَن يأتِه يُعْطِه . فإذا لم تُضمِر وجعلتَ إذَا هي لِمَنْ ، فهي بمنزلة إذْ لا يجوز فيها الجزمُ(١) .

وتقول : لا مَن يأتِك تُعْطه، ولا مَن يُعْطِك تأتِه ، من قِبَل أنّ لاَ ليست كإذْ وأشباهِها ، وذلك لأنَّها لغوٌ بمنزلة مَا في قوله عزّ وجلّ : « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ(٢) » ، فما بعده كشيءٍ ليس قبله لاَ . ألاَ تراها تَدخل على المجرور فلا تغيِّرهُ عن حاله ، تقول : مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ . وتَدخل

= الدثر : المال الكثير ، ونبه على هذه الشنتمرى والسيرافى . والمقام : المجلس ، والمراد مجلس الخصام والمفاخرة . وهو يصف مقاما فاخر فيه غيره ، وكثرت المخاصمة فيه والمحاجة .

والشاهد فيه إضافة «حين» إلى جملة الشرط ضرورة ، وحقها هي وإذا ألا تضافا إلا إلى الجمل المخبر بها ، وسهل هذا هنا تشبيه هذه الجملة الشرطية بجملة الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

(١) السيرافى : لأن نحن فى موضع مبتدأ وما بعده خبر ، فصار كقولك : زيد من يأتيه يكرمه . وعلى هذا الوجه استحسن سيبويه : مررت به فإذا من يأته يعطه ، على تقدير : فإذا هو من يأته يعطه . وإضمار هو كثير بعد إذا مستحسنٌ ، كقولك : مررت به فإذا أجمل الناس ، ومررت به فإذا أيما رجل ؛ على معنى فإذا هو أجمل الناس ، وإذا هو أيما رجل . وإن لم تقدّر بعد إذا قلت : مررت به فإذا من يأتيه يعطيه ، من بمعنى الذى ويأتيه صلتها ، ويعطيه خبرها ، وهو بمنزلة فإذا زيد يعطيك .

(٢) الآية ١٥٩ من آل عمران .

على النصب فلا تغيِّره عن حاله ، تقول : لا مَرْحَباً ولا أَهْلاً ، فلا تغيّر الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أن تَنفيَه ، ولا تَنفيه مغيِّراً عن حاله ، يعني في الإعراب التي كان عليها[1] ، فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه لاَ ، وإذْ وأشباهُها لا يَقعن هذه المَواقعَ ولا يكون الكلامُ بعدهن إلّا مبتدأً . وقال ابن مُقْبِل[2] :

وقِدْرٍ ككَفِّ القِرْدِ لا مُستعيرُها
يُعارُ ولا مَنْ يَأْتِها يَتَدَسَّمِ[3]

ووقوعُ إنْ بعد لَا يقوِّى الجزاء فيما بعد لَا . وذلك قول الرجل : لا إنْ أتيناك أعطيتَنا[4] ، ولا إنْ قعدْنا عندك عَرضتَ [علينا] ؛ ولَا لغوٌ في كلامهم . ألا ترى أنك تقول : خِفْتُ أنْ لا تقولَ ذاك[5] وتَجْزِى مجرى خفتُ أن تقولَ . ٤٤٢

وتقول : إنْ لا يقلْ أقلْ ، فلا لَغوٌ ، وإذْ وأشباهُها ليست هكذا ، إنّما يَصِرفن الكلامَ أبداً إلى الابتداء .

وتقول : ما أنا ببخيلٍ ولكنْ إن تأْتِنى أُعطِك ، جاز هذا وحسُن لأنّك

---

(١) ط : «في الإعراب الذى كان عليها» .

(٢) ملحقات ديوانه ٣٩٥ والخصائص ٣ : ١٦٥ ومجالس العلماء ١١٢ واللسان (دسم) .

(٣) هجا قوما فجعل قدرهم في ضآلتها ككف القرد ، يضنون بها على المستعير فارغة ؛ ولا يجد طالب القرى فيها ما يتدسم به ، وذلك للؤمهم وبخلهم .
والشاهد مجازاته بمن بعد «لا» لأنها تخالف ما النافية ، في أنها تكون لغوا وتقع بين الجار والمجرور فلا تغير الكلام عن حاله ، فلذلك دخلت على جملة الشرط فلم تغير عمله .

(٤) ا ، ب : « أعطيته » .

(٥) ا ، ب : «خفت أن لا يقول ذلك» .

قد تُضمِرها هنا كما تُضمِر فى إذًا . ألا ترى أنك تقول: مارأيتُك عاقلا ولكنْ أحمقُ . وإن لم تُضمِر تركتَ الجزاء كما فعلتَ ذلك فى إذًا . قال طرفة(١) :

ولستُ بحلّالِ التِّلاعِ مخافةً

ولكنْ متى يَسترْفِدِ القومُ أرْفِدِ(٢)

كأنه قال : أنا . ولا يجوز فى مَتَى أن يكون الفعلُ وصلاً لها كما جاز فى مَنْ والّذِى . وسمعناهم يُنشدون قول العُجَيْر السَّلولىّ(٣) :

وما ذاكَ أنْ كانَ ابنَ عَمِّى ولا أخى

ولكنْ متى ما أملِكِ الضرَّ أنفَعُ(٤)

والقوافى مرفوعةٌ كأنه قال : ولكنْ أنفعُ متى ما أملِكِ الضرَّ ، ويكونُ

---

(١) الخزانة ٣ : ٦٥ والعينى ٤ : ٤٢٢ ، وهو من معلقته .

(٢) الحلال : الكثير الحلول . والتلاع : جمع تلعة ، وهى مسيل الماء من أعلى الوادى إلى أسفله . يقول : لا أحل التلاع تفاديا من الضيف الطارق ، إنما أحل فى الأماكن المشرفة التى تظهر للضيف ، ومتى طلب القوم رفدى أى ، عطائى ، رفدتهم .
والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد «لكن» ضرورة ، والمجازاة بمتى بعدها ، وتقديره ولكن أنا متى أسترفد أرفد .

(٣) ا : «العجم السلولى» ب : «الفجم السلولى» ، صوابهما فى ط . وانظر الخزانة ٣ : ٦٥٢ .

(٤) يفخر بأنه إذا قدر على الضر والبطش تركهما إلى النفع والإحسان . وضمير «كان» راجع إلى «المستلحم» فى بيت قبله ، وهو :

ومستلحم قد صكه القوم صكة بعيد الموالى نيلَ ما كان يمنع
رددت له ما فرّط القَيل بالضحى وبالأمس ، حتى آبنا وهو أضلع

وشاهده رفع «أنفع» على نية التقديم ، وهو دليل جواب الشرط بمتى . وهو عند المبرد على ضرورة حذف الفاء من جملة الجواب .

أمْلِكْ على مَتَى فى موضع جزاء[1] ، ومَا لغوٌ، ولم يَجِد[2] سبيلا إلى أن يكون بمنزلة مَنْ فتوصَّلَ ، ولكنها كَمَهْمَا .

وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ : « وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ[3] » فإنَّما هو كقولك : أمَّا غَدًا فلكَ ذاك . وحسُنَتْ [إنْ كَانَ] لأنه لم يَجزم بها ، كما حسُنَتْ فى قوله : أنت ظالمٌ إن فعلتَ[4].

هذا بابٌ إذا ألزمتَ فيه الأسماء التى تُجازَى بها حروف الجرِّ لم تغيِّرها عن الجزاء

وذلك قولك : على أيِّ دابّةٍ أُحْمَلْ أرْكَبْهُ ، وبِمَن تُؤْخَذْ أوخَذْ به .

هذا قول يونس والخليل جميعا .

فحروفُ الجرّ لم تغيّرها عن حال الجزاء ، كما لم تغيّرها عن حال الاستفهام . ألا ترى أنّك تقول : بِمن تَمُرُّ ، وعلى أيِّها أركبُ ؟ فلو غيّرتْها عن الجزاء غيّرتْها عن الاستفهام . وقال ابن هَمَّام السَّلولىّ[5] :

---

(١) أى زائدة. قال السيرافى : وفيه قبح ، لأنه جزم الشرط وليس بعده جواب . وقبحه كقبح قولك : أكرمك إن تأتنى . ولا بد لمتى هاهنا من المجازاة وجزم أملك، لأنها لاتنصرف إلى مذهب من وأخواتها فيرفع الفعل بعد صلة لها . وبعد كلمة «جزاء» من كلام سيبويه فى كل من ا ، ب : «رفعا على أن متى فى موضع المبنى عليه» .

(٢) ط : «ولم نجد» ، بالنون .

(٣) الواقعة ٩٠ ، ٩١ .

(٤) بعده فى ا ، ب : « وأبو الحسن يراه جوابا لهما جميعا ، ولا يجيز ذلك إذا جزم ، لأنه لا يخلص الجواب للجزاء .

(٥) الأشمونى ٤ : ١٠ واللسان (مكن ٣٠٢) .

لَمَّا تَمكَّنَ دُنْياهُمْ أطاعهمُ
في أيِّ نحوٍ يُميلوا دِينَه يَمِلِ[١]

٤٤٣ وذاك لأنَّ الفعل إنَّما يَصل إلى الاسم بالباء ونحوها ، فالفعلُ مع الباء بمنزلة فعلٍ ليس قبله حرفُ جرٍّ ولا بعده، فصار الفعلُ الذي يَصل بإضافة كالفعل الذي لا يَصل بإضافة ؛ لأنَّ الفعل يصل بالجرّ إلى الاسم كما يَصل غيرهُ ناصباً أو رافعاً[٢]. فالجرُّ ها هنا نظيرُ النصب والرفع في غيره .

فإنْ قلت : بِمن تَمرُّ به أَمرُّ ، وعلى أيِّهم تَنزلُ عليه أنزلُ ، وبما تأتيني به آتيك ، رفعتَ لأنَّ الفعل إنَّما أُوصلتَه إلى الهاء بالباء الثانية والباءُ الأُولى للفعل الآخِر ، فتغيّر عن حال الجزاء كما تغيَّر عن حال الاستفهام ، فصارت بمنزلة الّذي ؛ لأنّك أدخلت الباء للفعل حين أوصلتَ الفعلَ الذي يَلي الاسمَ بالباء الثانية إلى الهاء ، فصارت الأُولى ككَانَ وإنَّ — يقول : لا يجازَى بما بعدها[٣] — وعَملت الباءُ فيما بعدها عَمَلَ كَانَ وإنَّ فيما بعدهما[٤].

---

(١) يصف رجلا اتصل بالسلاطين فأضاع دينه في اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم . تمكن دنياهم ، أي من دنياهم فحذف حرف الجر ووصل . ويجوز أن تكون «دنياهم» فاعلا لتمكن، وذكّر الفعل لجعل الدنيا في معنى الزمان والحال، وهذا الوجه الأخير لم يذكر الشنتمري غيره ؛ وذكرهما معا في اللسان (مكن) .

والشاهد فيه أن دخول حرف الجر على «أي» وهي للجزاء لم يغيرها عن عملها ؛ لأن حروف الجر وصلة للفعل بعدها ، والفعل في الحقيقة هو العامل ، وحرف الجر لا ينفصل من المجرور ، فكان دخوله كخروجه.

(٢) ط : «رافعا وناصبا» .

(٣) الظاهر أنه من التعليقات لا من صلب الكتاب ؛ وفي ا : «تقول» .

(٤) قال السيرافي تعليقا على رفع الفعل : فقد جعلت ما بعد من وأي صلة لهما ، فأوجب ذلك أن يكونا بمنزلة الذي ، لأنهما في الاستفهام والمجازاة لا يحتاجان إلى صلة ، وتقديره : بالذي تمر به أمر ، وتمر به صلة الذي ، والعائد إلى الذي الهاء الذي في به بعد تمر ، والباء الواقعة على الذي في صلة أمر ، وتقديره : أمر بالذي تمر به ، وكذلك أنزل على الذي تنزل عليه ، وآتيك بالذي تأتيني به .

وقد يجوز أن تقول : بمَن تَمُرُرْ أمْرُرْ(١) ، وعلى مَن تَنزلْ أنزلْ ، إذا أردت معنى عَلَيْهِ و بِهِ ؛ وليس بحدّ الكلام ، وفيه ضعفٌ . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو بعض الأعراب(٢) :

إنّ الكريم وأبيك يَعْتَمِلْ
إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ(٣)

---

(١) ا ، ط : «بمن تمر أمر» ، صوابه فى ب والخزانة ٤ : ٢٥٢ .

(٢) الشاهد من الخمسين . وانظر العقد ٥ : ٣٩٢ والخصائص ٢ : ٣٠٥ والمحتسب ١ : ٢٨١ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ١٦٨ والزجاجى ٢٣٤ ، ٢٣٥ ومجالس العلماء ٨٢ وشرح شواهد المغنى ١٤٣ والهمع ٢ : ٢٢ والتصريح ٢ : ١٥ والأشمونى ٢ : ٢٢٢ واللسان (عمل ٥٠٢) .

(٣) يعتمل : يعمل لنفسه ويحترف لإقامة العيش . وبعدهما فى اللسان :

* فيكتسى من بعدها ويكتحل *

والشاهد فيه حذف العائد على «من» ، والتقدير : من يتكل عليه . قال الشنتمرى : وردّ هذا المبرد ، لدخول «على» قبل «من» . وحمله على وجهين : أحدهما أن يكون من استفهاماً ويحذف مفعول يجد ؛ فكأنه قال : إن لم يجد شيئاً فعلى من يتكل ؛ أى على أى الناس ؟ والوجه الآخر أن يكون يجد فى معنى يعلم ، أى يعتمل إن لم يعلم أعلى هذا يتكل فيعينه ، أم على هذا . وتقدير سيبويه أقرب وأبين ، ويكون تقديم على توكيداً ، كما تقول : سأعلم على من تنزل ؛ وسأرى من تمر ، تريد : سأعلم من تنزل عليه ، وسأرى من تمر به ، فتحذف الآخر وتقدم حرف الجر توكيداً وعوضاً . ويجوز أن يكون التقدير : يعتمل على من يتكل عليه من عياله ، أى يسعى لهم وإن لم يكن ذا جدة .

وقال السيرافى : وفيه وجهان : أحدهما يعتمل على من يتكل عليه ، معناه أنه يحترف ويعمل بيديه على من يحتاج إليه أو عيال ، له يتكل إن لم يصب مالاً يعولهم به وينفق عليهم منه ، فكرمه يحمله على أن يعمل بيديه حتى ينفق عليهم . والآخر ما ذكره الزجاج ، وذلك أنه جعل عليه بمعنى عنده ؛ وجعل الذى يعتمل إنما يعتمل على نفسه ، إذا لم يجد عند من يتكل عليه شيئاً ينفقه على نفسه أو عياله اعتمل حتى ينفق . وغير سيبويه يذهب إلى أن الكلام قد تمّ عند قوله إن لم يجد يوماً . وقوله على من يتكل عليه كلام مستأنف على جهة الاستفهام .

يريد : يَتَّكِلُ عليه ، ولكنه حذفَ . وهذا قول الخليل .

وتقول : غُلامَ مَن تَضربْ أَضربْه ؛ لأنَّ ما يضاف إلى مَنْ بمنزلة مَنْ . ألا ترى أنك تقول : أبوأيِّهم رأيتَه ، كما تقول : أيُّهم رأيتَه . وتقول : بغلامِ مَن تؤخَذْ أُوخَذْ [به] ، كأنك قلت : بمن تؤخَذْ أُوخَذْ [به] . وحُسْنُ الاستفهام ها هنا يقوِّى الجزاء ، تقول : غلامَ مَن تَضربُ ، وبغلام مَن مررتَ . ألا ترى أنَّ كينونة الفعل غيرَ وَصْلٍ ثابتةٌ .

وتقول : بِمَن تَمررْ أمررْ به ، وبمَن تؤخَذْ أُوخَذْ به . فحَدُّ الكلام أن تُثبِت الباء فى الآخِر لأنه فعلٌ لا يَصل إلّا بحرف الإضافة . يدلّك على ذلك أنك لو قلت : مَن تَضربْ أنزلْ لم يجز حتَّى تقول عَلَيْه ، إلّا فى شعر .

فإن قلت : بمَن تَمررْ أمررْ أو بمَن تؤخَذ أُوخَذْ ، فهو أمثلُ[١] وليس بحدِّ الكلام . وإنَّما كان فى هذا أَمثلَ لأنه قد ذَكَرَ الباء فى الفعل الأوّل ، فعُلِمَ أنَّ الآخِر مثلُه لأنه ذلك الفعلُ .

هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام

٤٤٤ وذلك قولك : أَإنْ تأتِنى آتِك . ولا تَكتفى بمَنْ لأنها حرفُ جزاء ، ومَتَى مثلُها ؛ فمن ثَمَّ أُدخلَ عليه الألفُ ، تقول : أمتى تَشتمْنى أشتمْك وأَمَن يفعل ذاك أَزُرْه[٢] ؛ وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عَمِلَ بعضُه فى بعض فلم يغيِّره ، وإنَّما الألف بمنزلة الواو والفاء ولَا ونحوِ ذلك ، لا تغيِّر الكلام عن حاله ، وليست كإذْ وهَلْ وأشباههما . ألَا ترى أنها تَدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتَدَعُه على حاله ولا تغيِّرهُ عن لفظ المستفهَم[٣] . ألا ترى

(١) بعده فى ا فقط : «من قولك من تضرب أضرب» ، وفى إحدى أصول ط : «من قولك من تضرب أنزل» .
(٢) ط : «وأمن يقل ذاك أزره» .
(٣) ا ، ب : «ولا تغير الكلام عن حاله» .

أنه يقول : مررتُ بزيدٍ فتقولُ : أزيدٍ ، وإن شئت قلت : أزيدنيه ، وكذلك تقول فى النصب والرفع ؛ وإن شئت أدخلتَها على كلام المخبِرِ ولم تحذف منه شيئاً ، وذلك إذا قال : مررتُ بزيدٍ قلتَ : أمررتَ بزيدٍ . ولا يجوز ذلك فى هَلْ وأخواتها .

ولو قلت : هل مررتَ بزيدٍ كنت مستأنفاً . ألا ترى أنّ الألف لغوٌ . فإن قيل : فإنّ الألف لابُدّ لها من أن تكون معتمِدةً على شىء فإنّ هذا الكلام معتَمَدٌ لها ، كما تكون صلةً للذى إذا قلت : الذى إن تأتِه يأتِك زيدٌ . فهذا كلّه وصلٌ[1] .

فإن قال : الذى إن تأتِه يأتيك زيدٌ ، وأجعلُ يَأْتيكَ صلةَ الّذِى لم يجد بُدًّا من أن يقول[2] : أنا إن تأتِنى آتيك ؛ لأنّ أنا لا يكون كلاماً حتى يُبْنَى عليه[3] [شىءٌ] .

وأمّا يونس فيقول : أإن تأتِنى آتيك . وهذا قبيحٌ يُكْرَهُ فى الجزاء وإن كان فى الاستفهام . وقال عزّ وجلّ : « أَفإنْ مِتَّ فَهُمُ الخالِدُونَ[4] » . ولو كان ليس موضعَ جزاء قبُح فيه إنْ ، كما يَقبح أن ، تقول : أتذكُرُ إذ إن تأتِنى آتيك . فلو قلت : إن أتيتَنى آتيك على القلب كان حَسَناً .

---

(١) السيرافى تعليقاً على « لغو » : يريد : دخولُها بين العامل والمعمول فيه كدخول « ما » و « لا » فى قول الله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم » . وقال : وأما قول سيبويه إن هذا الكلام معتمد لها . يعنى ما بعد ألف الاستفهام من الشرط والجزاء معتمد لها كما يعتمد على الابتداء والخبر فى قولك : أزيد منطلق ، وكما يعتمد الذى فى صلتها على الشرط والجزاء ، والابتداء والخبر ، إلا أن الذى يحتاج إلى عائد ، لأنها اسم ، وألف الاستفهام لاتحتاج إلى العائد .

(٢) ا فقط : « لم تجد بداً من أن تقول » .

(٣) ا : « حتى تبنى عليه » .

(٤) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء .

هذا باب الجزاء إذا كان القسم فى أوّله

وذاك قولك : واللهِ إن أتيتَنى لا أفعلُ ، لا يكون إلّا معتمِدةً عليه اليمينُ[1]. ألا ترى أنّك لو قلت : واللهِ إن تأتِنى آتِك لم يجز . ولو قلت : واللهِ مَن يأتِنى آتِه كان محالًا ، واليمينُ لا تكون لغواً كلا والألفِ ؛ لأنّ اليمين لآخِرِ الكلامِ ، وما بينهما لا يَمنع الآخِر أن يكون على اليمين.

وإذا قلت : أإن تأتِنى آتِك فكأنك لم تذكر الألف . واليمينُ ليست هكذا فى كلامهم. ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ ، فلو أدخلتَ اليمين غيَّرتَ الكلام .

٤٤٥ وتقول : أنا واللهِ إن تأتِنى لا آتِك ؛ لأنّ هذا الكلام مبنىٌّ على أنا . ألا ترى أنه حَسَنٌ أن تقول : أنا واللهِ إن تأتِنى آتِك ، فالقسمُ هاهنا لغوٌ . فإذا بدأتَ بالقسم لم يجزْ إلّا أن يكون عليه . ألا ترى أنك تقول: لئن أتيتَنى لا أفعلُ ذاك ، لأنها لامُ قسمٍ . ولا يَحسن فى الكلام لئن تأتِنى لا أفعلْ ؛ لأنّ الآخِر لا يكون جزمًا .

وتقول : واللهِ إن أتيتَنى آتيك ، وهو معنى لا آتيك[2] . فإن أردتَ أنّ الإتيان يكونُ فهو غير جائز ، وإن نفيتَ الإتيان وأردتَ معنى لا آتيك فهو مستقيم . وأمّا قول الفرزدق[3] :

---

(١) ا ، ب : «معتمداً عليه اليمين» . واليمين مؤنثة .

(٢) السيرافى : لأن جواب اليمين يجوز إسقاط لا منه إذا كان جحداً ، قال الله عز وجل : قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف : على معنى تالله لا تفتؤ . وإنما جاز إسقاط لا منه لأنه لا يشكل بالإيجاب ، لأن الإيجاب يحتاج إلى لام ونون ، كقولك : والله لآتينك ؛ ووالله لأخرجن . ولا يجوز إسقاط واحد من اللام والنون : فإذا أسقطوا لا من الجحد علم أنه جحد ، لسقوط اللام والنون منه .

(٣) ديوانه ٦٢٣ .

وأنتم لهـــذا الناسِ كالقِبْلة التى   بها أن يَضِلَّ الناسُ يُهْدَى ضَلالُهَا(١)

فلا يكون الآخِرُ إلّا رفعاً ، لأَنَّ أَنْ لايجازَى بها وإنما هى مع الفعل اسمٌ فـكأَنه قال : لأَن يَضِلَّ الناسُ يُهْدَى . وهكذا أنشده الفرزدق .

هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

فأمّا ما يَرتفع بينهما فقولك : إن تأتِنِى تَسأَلُنى أُعْطِك ، وإن تأتِنِى تَمشى أَمْشِ معك . وذلك لأَنك أردت أن تقول إن تأتِنِى سائلاً يكن ذلك ، وإن تأتِنِى ماشياً فعلتُ . وقال زهير(٢) :

ومَن لايَزَلْ يَستحْمِلُ النَّاسَ نفسَه   ولا يُغْنِها يوماً مِن الدهر يُسْأَمِ(٣)

إنما أراد : مَن لايزلْ مستحمِلاً يكنْ مِن أمره ذاك . ولو رَفَعَ يُغْنِها جاز وكان حسناً ، كأنَّه قال : من لايزلْ لايُغْنِي نفسَه .

---

(١) إنما قال لهذا الناس ، لأن لفظ الناس واحد من فى معنى الجمع ، يقول : أنتم كالقبلة التى يهتدى بها الضلاَّل ، وأسند الفعل إلى الضلال مجازاً ، والمراد يهدى الناس الضالون . وقال أن يضل الناس توكيداً ولأن الضلال سبب الهدى ، كما تقول أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه ، فالإعداد للدعم ، وإنما ذكر ميل الحائط لأنه السبب . والهاء فى « ضلالها » عائدة على الناس لأنهم جماعة . أو للقبلة على معنى يعدى الضُّلاَّل عنها .

والشاهد فيه رفع « يهدى » لأن « أن » ليست من حروف الجزاء .

(٢) من معلقته . وانظر المقتضب ٢ : ٦٥ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٦٢ وهمع الهوامع ٢ : ٦٣ واللسان (جمل) .

(٣) يستحمل الناس نفسه ، أى يلقى إليهم بحوائجه وأموره ويحملهم إياها . والشاهد فيه رفع « يستحمل » لأنه ليس بشرط ولاجزاء ، وإنما اعترض بينهما خبراً عن يزل

ومما جاء أيضاً مرتفعاً قول الحُطَيْئة[1] :

مَتى تأْتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه   تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ[2]

وسألتُ الخليل عن قوله[3] :

٤٤٦ متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا فى دِيارنا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وناراً تأجَّجَا[4]

قال : تُلْمِمْ بدلٌ من الفعل [الأوّل] . ونظيرُه فى الأسماء : مررتُ برجلٍ عبد الله ، فأراد أن يفسِّر الإتيان بالإلمام كما فسَّر الاسم الأوّل بالاسم الآخِر.

ومثل ذلك أيضاً قوله ، أنشدنيهما الأصمعىّ عن أبى عمرٍو لبعض بنى أسد[5] :

---

(١) ديوانه ٢٥ ومجالس ثعلب ٤٦٧ وأمالى ابن الشجرى ٢:٢٧٨ وابن يعيش ٢ : ٦٦ / ٤ : ١٤٨ / ٧ : ٤٥ ، ٥٣ والعينى ٤ : ٤٣٩ .

(٢) يمدح قيس بن شماس. تعشو إلى النار ، تأتيها ظلاما فى العشاء ترجو عندها خيراً . خير نار ، أى ناراً معدة للضيف الطارق .

والشاهد فيه رفع « تعشو » لاعتراضه حالاً بين الشرط والجزاء .

(٣) هو عُبيد الله الحر ، أو الحطيئة وليس فى ديوانه . انظر الإنصاف ٥٨٣ وابن يعيش ٧ : ٥٣ / ١٠ : ٢٠ والخزانة ٣ : ٦٦٠ والهمع ٢ : ١٢٨ والأشمونى ٣ : ١٣١ ويس ٢ : ١٦٢ .

(٤) الجزل : الغليظ ، وذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد . تأججا ، بضمير الاثنين للحطب والنار ، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار فيكون هذا شاهدا لتذكيرها ، أو لأن النار مؤنث مجازى عاد الضمير إليها مذكراً ، كما فى :

« ولا أرض أبقل إبقالها »

والشاهد فيه جزم « تلمم » لأنه بدل من قوله « تأتنا » ، ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز.

(٥) الحيوان ٣ : ٤٧٧ والبيان ٣ : ٣٣٣ وكتاب البغال من رسائل الجاحظ ٢ : ٣٣٨ والإنصاف ٥٨٤ وابن يعيش ١ : ٣٦ وعيون الأخبار ٢ : ٢٩ وأمالى القالى ٣ : ٨٣ وديوان المعانى ١ : ١٨٢ والخزانة ٣ : ٦٦٠ ومحاضرات الراغب ١ : ١٥٠ .

إن يَبْخَلوا أو يَجْبُنوا أو يغْدِروا لا يَحْفِلُوا
يَغْدُوا عليك مرجَّلِيـــنَ كأنهم لم يَفعلُوا(١)

فقولُه يَغْدُوا : بدلٌ مِن لا يَحفلوا ، وغُدُوُّهم مرجَّلينَ يفسِّر أنَّهم لم يَحفلوا .

وسألتُه : هل يكونُ إن تأتِنا تسألْنا نُعْطِك ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأوّل ، لأنّ الأوّلَ الفعلُ الآخِرُ تفسيرٌ له ، وهو هو ، والسُّؤال لا يكون الإتيانَ ، ولكنَّه يجوز على الغلط والنِّسْيان ثم يَتَدارَكُ كلامَه .

ونظيرُ ذلك فى الأسماء : مررتُ برجلٍ حِمارٍ ، كأنّه نَسى ثم تَدارَكَ كلامَه .

وسألتُه عن قوله جلّ وعزّ : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أثامًا . يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يومَ القيامة(٢) » فقال : هذا كالأوّل ؛ لأنّ مضاعَفة العذاب هو لُقِىُّ الآثام .

ومثل ذلك من الكلام : إن تأتِنا نُحْسِنْ إليك نُعْطِك ونَحْمِلْك ، تفسِّر الإحسان بشىء هو هو ، وتَجعل الآخِر بدلًا من الأول .

فإن قلت : إن تأتِنِى آتِك أقُلْ ذاك ، كان غيرَ جائز ؛ لأنّ القول ليس بالإتيان إلّا أنْ تُجيزه على ما جاز عليه تَسْأَلْنا(٣) .

وأمّا ما يَنجزم بين المجزومين فقولك : إن تأتِنِى ثُمَّ تسألْنى أُعْطِك ، وإن

(١) لا يحفلوا : لا يبالوا . والترجيل : تمشيط الشعر وتليينه بالدهن ، وغدوهم مرجلين دليل على أنهم لم يحفلوا بقبيح .
والشاهد فيه جزم « يغدوا » على البدل من قوله « لا يحفلوا » .

(٢) الآية ٦٨ ، ٦٩ من الفرقان ، ويوم القيامة ليست فى ط ، وهى فى ا ، ب .

(٣) أى على بدل الغلط والنسيان .

تأتِنِى فتسألُنى أُعْطِك ، وإن تأتِنِى وتسألُنى أُعْطِك . وَذلك لأَنَّ هذه الحروف يُشْرِكن الآخِرَ فيما دخل فيه الأَوّلُ . وكذلك أَوْ وما أشبههنّ .

ولا يجوز فى ذا الفعل الرفعُ . وإنَّما كان الرفعُ فى قوله متى تأتِه تَعشو ، لأنَّه فى موضع عاشٍ ، كأنه قال : متى تأتِه عاشيًا . ولو قلت متى تأتِه وعاشيًا كان محالاً . فإنَّما أمرُهنّ أن يُشْرِكن بين الأَوّل والآخِر .

٤٤٧

وسألتُ الخليل عن قوله : إن تأتِنِى فتحدِّثَنى أُحدِّثْك ، وإن تأتِنى وتُحَدِّثَنى أُحدِّثْك ؛ فقال : هذا يجوز ، والجزمُ الوجه [(١)] .

ووجهُ نصبه على أنّه حَمَلَ الآخر عَلَى الاسم ، كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثْك ، فلمَّا قبُح أنْ يَرُدّ الفعل على الاسم نَوَى أنْ ، لأن الفعل معها اسمٌ .

وإنّما كان الجزمُ الوجهَ لأنّه إذا نَصبَ كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلمّا كان ذلك كان أن يَحمل على الذى عَمِلَ فيما يَليه أولى ؛ وكرِهُوا أن يَتخطَّوْا به مِن بابه إلى باب آخَر إذا كان يريد شيئًا واحداً .

وسألتُه عن قول ابن زهير[(٢)] :

---

(١) السيرافى : لأنه ليس فى متى تأته مصوب نعطف عليه عاشياً إلا الهاء فى تأته . ولو عطفت عليه صار عاشيا كأنه إنسان آخر غير الهاء يقع الإتيان بهما ، فكأنك قلت : متى تأتهما . وليس الأمر كذلك ، لأن عاشياً هو الفاعل المضمر فى تأته ، وقوله : والجزم الوجه ، وإنما ضعف النصب لأنه متى نصب لم يخرج عن معنى المجزوم ، فاختاروا المجزوم لأن عامله عامل المجزوم الذى قبله ، فيجتمع فيه تطابق اللفظين وظهور العامل فيهما . وإذا نصب فهو على تأويل بعيد المتناول لا تحوج إليه ضرورة .

(٢) كعب بن زهير . وليس فى ديوانه كما لم أجد له مرجعاً آخر .

ومَن لا يُقَدِّمْ رِجْـــلَه مُطْمَئِنَّةً
فَيُثْبِتَها فى مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ[1]

فقال : النصبُ فى هذا جيِّد ، لأنه أراد ها هنا من المعنى ما أراد فى قوله : لا تأتينا إلَّا لم تحدِّثنا ، فكأنه قال : من لا يقدِّمْ إلَّا لم يُثْبِت زَلِقَ .

ولا يكون أبداً إذا قلت: إن تأتِنى فأحدِّثْك الفعلُ الآخِر إلَّا رفعا ، وإنَّما مَنَعه أن يكون مِثْلَ ما انتَصب بين المجزومين أنَّ هذا منقطِع مِن الأوّل ؛ ألا تَرى أنَّك إذا قلت: إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثْك،فالحديثُ متّصلٌ بالأول شريكٌ له . وإذا قلت: إن يكن إتيانٌ فحديثٌ ثُمّ سكتَّ وجعلتَه جوابًا لم يَشْرَكِ الأولَ ، وكان مرتفعًا بالابتداء .

وتقول : إن تأتِنى آتِك فأحدِّثْك . هذا الوجهُ ، وإن شئت ابتدأتَ . وكذلك الواو وثُمَّ ، وإن شئت نصبتَ بالواو والفاء كما نصبتَ ما كان بين المجزومَين .

واعلم أنّ ثُمَّ لايُنْصَبُ بها كما يُنصَب بالواو والفاء ، ولم يجعلوها مما يضمَرُ بعده أنْ ، وليس يَدخلها من المعانى ما يَدخل فى الفاء ، وليس معناها معنى الواو ، ولـكنها تُشْرِكُ ويُبتدأُ بها .

واعلم أنّ ثُمَّ إذا أدخلتَه على الفعل الذى بين المجزومين لم يكن إلّا جزمًا ، لأنَّه ليس مما يَنصب . وليس يحسن الابتداء[2] لأنَّ ما قبله لم يَنقطع . وكذلك الفاء والواو وأوْ إذا لم تُرِدْ بهن النصبَ ، فإذا انقضى الـكلامُ ثم

(١) أى من لم يقدم رجاه مثبتاً لها فى موضع مستوٍ زلق . ضربه مثلا لمن لم يتأهب للأمر قبل محاولته .
والشاهد فيه نصب « يثبتها » بإضمار أن بعد الفاء ، على جواب النفى .
(٢) ط : « ولا يحسن الابتداء » .

جئتَ بثمَّ ، فإنْ شئتَ جزمتَ وإن شئتَ رفعتَ. وكذلك الواو والفاءُ . قال الله تعالى : « وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمْ الأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ(١) » وقال تبارك وتعالى : « وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ(٢) » إلاّ أنّه قد يجوز النصبُ بالفاء والواو .

٤٤٨ ولغنا أنَّ بعضهم قرأ : « يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ [وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ(٣)] » .

وتقول : إن تأتِنِى فهو خيرٌ لك وأُكرِمُك ، وإن تأتِنى فأنا آتيك وأُحسِنُ إليك . وقال عزَّ وجلَّ : « وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِن سَيِّئَاتِكُمْ(٤) » . والرفعُ ههنا وجهُ الكلام ، وهو الجيِّد ؛ لأنّ الكلام الذى بعد الفاء جرى مجراه فى غير الجزاء فجرى الفعلُ هنا كما كان يجرى فى غير الجزاء .

وقد بلغنا أنّ بعض القُرَّاء قرأ : « مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ(٥) » ؛ وذلك لأنّه حمَلَ الفعلَ على موضع الكلام ؛ لأنّ

---

(١) الآية ١١١ من آل عمران .

(٢) سورة محمد ٣٨ .

(٣) البقرة ٢٤٨ .

(٤) البقرة ٢٧١ . وهذه القراءة التى اتفقت عليها مخطوطات سيبويه هى قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو ، وأبى بكر عن عاصم . وقرأ نافع وحمزة والكسائى : «ونكفرْ» بالجزم وبالنون أيضا . وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: «ويكفرُ» بالرفع وبالياء . إتحاف فضلاء البشر ١٦٥ وتفسير أبى حيان ٢ : ٣٢٥ وفيه تفصيل .

(٥) الأعراف ١٨٦ . وهى قراءة حمزة والكسائى بالجزم وبالياء . وقرأ أبو عمرو وعاصم: «ويذرُهم» بالرفع وبالياء أيضاً . وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر : «ونذرهم» بالرفع وبالنون . إتحاف فضلاء البشر ٢٣٣ وتفسير أبى حيان ٤ : ٤٣٣ .

هذا الكلام فى موضع يكونُ جوابًا ؛ لأنّ أصل الجزاء الفعلُ ، وفيه تَعمل حروفُ الجزاء ؛ ولكنّهم قد يَضعون فى موضع الجزاء غيرَه .

ومثل الجزم ههنا النصبُ فى قوله [1] :

* فلسْنا بالجبالِ ولا الحديدَا [2] *

حمَلَ الآخِرَ على موضع الكلام وموضعُه موضعُ نصبٍ ، كما كان موضعُ ذاك موضعَ جزمٍ .

وتقول : إن تأتِنى فلن أُوذِيَك وأستقبِلُك بالجميل ، فالرفعُ ههنا الوجه إذا لم يكن محمولا على لَنْ ، كما كان الرفعُ الوجهَ فى قوله : فهو خيرٌ لك وأُكرِمُك [3] .

ومثل ذلك : إن أتيتَنى لم آتك وأُحْسِنُ إليك ، فالرفعُ الوجه إذا لم تَحمله على لَمْ ، كما كان ذلك فى لَنْ .

وأحسنُ ذلك أن تقول : إن تأتِنى لا آتِك ، كما أنَّ أحسن الكلام أن تقول : إن أتيتَنى لم آتِك . وذلك أنّ لَمْ أفعَلْ نفىُ فعَلَ وهو مجزوم بلَمْ ، ولَا أفعَلُ نفىُ أفعَلُ وهو مجزوم بالجزاء . فإذا قلت: إن تَفعَلْ فأحسنُ الكلام أن يكون الجوابُ أفعَلْ لأنه نظيرُه من الفعل . وإذاقال إن فعلتَ فأحسنُ

---

(١) هو عقيبة الأسدى ، أو عبد الله بن الزَّبير الأسدى ، كما فى سبق فى ١ : ٦٧ / ٢ : ٢٩٢ ، ٣٤٤ . وانظر أيضاً الشعراء ٤٥ والتصحيف ٢٠٧ وأمالى القالى ١ : ٣٦ والسمط ١٤٨–١٤٩ والإنصاف ٣٣٢ وابن يعيش ٢ : ١٠٩ / ٤ : ٩ وشرح شواهد المغنى ٢٩٤ .

(٢) صدره : * معاوى إننا بشر فأسجح *

(٣) السيرافى : أستقبلك رفع عطف على موضع لن ، كأنه قال : إن تأتنى فأستقبلك بالجميل . ولا يجوز نصبه بالعطف على أوذيك لفساد المعنى ؛ لأنه يصير فى التقدير فلن أوذيك ولن أستقبلك ، وهو نقض لن أوذيك . ويجوز فيه الجزم على موضع الفاء كما جاز : ويذرهم .

الـكلام أن تقول: فعلتُ، لأنّه مثلُه . فـكما ضَعُف فَعَلْتُ مع أفْعَلْ ، وأَفْعَلْ مع فَعلتُ ، قبُح لم أفعلْ مع يَفْعَلُ ، لأنَّ لَمْ أَفعلْ نفىُ فَعَلْتُ . وقبُح لا أفعلُ مع فَعَلَ لأنها نفىُ أفعَلُ .

واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو فى قوله : إن تأتِنى آتِك وأُعْطِيَك ضعيف ، وهو نحوٌ من قوله [1] :

* وَأَلحقُ بالحجاز فأَستريحَا [2] *

فهذا يجوز وليس بحدّ الـكلام ولا وجهِه ، إلَّا أنَّه فى الجزاء صار أقوى قليلًا ، لأنَّه ليس بواجب أنَّه يَفعل ، إلَّا أن يكون من الأوّل فعلٌ ، فلمَّا ضارَع الذى لا يوجِبُه كالاستفهام ونحوِه أجازوا فيه هذا على ضعفه ، وإنْ كان معناه كمعنى ما قبلَه إذا قال وأُعْطِيَك . وإنَّما هو فى المعنى كقوله أفعَلُ إن شاء الله ، يوجبُ بالاستثناء [3] . قال الأعشى فيما جازمن النصب [4] :

٤٤٩ ومَن يَغترِبْ عن قومه لا يَزَلْ يَرَى
مَصارِعَ مظلومٍ مَجَرًّا ومَسْحَبَا [5]

---

(١) هو المغيرة بن حبناء ، كما سبق فى حواشى ص ٣٩ .

(٢) صدره : * سأترك منزلى لبنى تميم *

(٣) السيرافى : جعل سيبويه إن شاء الله استثناء وإن كان لفظه لفظ الشروط على تسمية الفقهاء ذلك ؛ لأنهم يسمون إن شاء الله بعد الأيمان استثناء . وإنما سموه استثناء لأنه يسقط لزوم ما يعتقده الحالف ، فصار بمنزلة الاستثناء الذى يسقط ما يوجبه اللفظ الذى قبله .

(٤) ديوانه ٨٨ واللسان (كبب ١٩١) .

(٥) قبله فى الديوان :

متى يغترب عن قومه لا يجد له ... على من له رهط حواليه مغضبا

وصدره فى الديوان :

* ويحطم بظلم لا يزال يرى له *

والمسحب والمجر : مصدران ميميان ، أو اسما مكان من الجر والسحب .

وتُدفَنَ منـــه الصالحاتُ وإن يُسِئْ

يكنْ ما أساءَ النارَ فى رأسِ كَبْكَبَا[1]

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل

إذا كان جوابًا لأمرٍ أو نهىٍ أو استفهامٍ أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ

فأمّا ما انجزم[2] بالأمر فقولك : ائتِنى آتِك .

وأمّا ما انجزم بالنهى[3] فقولك : لا تفعلْ يكنْ خيراً لك .

وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتينى أُحــدِّثْك ؟ وأين تــكونُ أَزُرْك ؟

وأمّا ما انجزم بالتمنّى فقولك : ألا ماءَ أشْرَبْه ، وليته عندنا يحدِّثْنا .

وأمّا ما انجزم بالعَرْض فقولك : ألا تَــنْزِلُ تُصِبْ خيراً .

وإنّما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جوابُ إن تأتــنِى ، بإنْ تأتِــنِى ، لأنّهم

---

(١) كبكب : اسم جبل بمكة . والنار فى رأس الجبل أظهر وأشهر . أى من اغترب عن قومه جرى عليه الظلم فاحتمله لعدم ناصره ، وأخفى الناس حسناته وأظهروا سيئاته .

والشاهد فيه نصب « تدفن » على إضمار أن ، لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبرا فإنه لا يقع إلا بوقوع الفعل الأول ، فأشبه غير الواجب : فجاز النصب فى مثل ما عطف عليه لذلك . وضبط فى اللسان : « وتدفنُ » بالرفع على الاستئناف .

(٢) ا ، ب : « فأما ألجزم » .

(٣) ط : « وما انجزم بالنهى » .

جعلوه معلّقًا بالأوّل غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ إنْ تأتِني غيرُ مستغنية عن آتِكَ [١] .

وزعم الخليل : أنَّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إنْ ، فلذلك انجزم الجوابُ ؛ لأنه إذا قال ائتِنِي آتِك فإنَّ معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتِك ، وإذا قال : أين بيتُك أَزُرْكَ ، فكأنّه قال إن أعلمْ مكانَ بيتك أزرْك ؛ لأنّ قوله أين بيتك يريد به : أعلِمْنِي . وإذا قال ليته عندنا يحدّثُنا ، فإنّ معنى هذا الكلام إن يكنْ عندنا يحدّثْنا ، وهو يريد ههنا إذا تمنّى ما أراد فى الأمر . وإذا قال لو نزلتَ فكأنّه قال انزِلْ .

ومما جاء من هذا الباب فى القرآن وغيره قوله عزّ وجلّ : « هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ [٢] » ، فلمّا انقضتِ الآيةُ قال : « يَغْفِرْ لَكُمْ » .

ومن ذلك أيضًا : أتيتَنا أمسِ نُعْطِك اليوم ، أى إن كنتَ أتيتنا أمس

---

(١) السيرافى : جزم جواب الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض بإضمار شرط فى ذلك كله . والدليل على ذلك أن الأفعال التى تظهر بعد هذه الأشياء إنما هى ضمانات يضمنها ويَعِد بها الآمر والناهى ، وليست بضمانات مطلقة : ولا عدات واجبة على كل حال ، وإنما هى معلَّقة بمعنًى إن كان ووجد وجب الضمان والعدة ، وإن لم يوجد لم يجب . ألا ترى أنه إذا قال ائتنى آتك لم يلزم الآمر أن يأتى المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور ... ولفظ الأمر والاستفهام لايدل على هذا المعنى . والذى يكشفه الشرط ، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء .

(٢) الآية ١٠ ـ ١١ من الصف . وانتهى الاقتباس فى ط إلى « وأنفسكم » . وبقية الاقتباس فى ا ، ب .

أعطيناك اليوم. هذا معناه . فإن كنتَ تريد أن تقرِّره بأنه قد فعَل فإنّ الجزاء لا يكون ، لأنّ الجزاء إنّما يكون فى غير الواجب .

ومما جاء أيضاً منجزِماً بالاستفهام قوله ، وهو رجل من بنى تغلِبَ ، جابر ابن حُنَىّ[1] :

ألا تَنْتَهِى عنّا مُلوكٌ وتَتقِى محارِمَنا لا يَبؤِ الدَّمُ بالدَّمِ[2] ٤٥٠

وقال الراجز[3]:

متى أنامُ لا يُؤَرِّقْنى الكَرِى [ليلًا ولا أسمعُ أجْراسَ المَطِى[4]]

كأنّه قال : إن يكن منّى نومٌ فى غير هذه الحال لا يؤرِّقْنى الكرىُّ ، كأنّه لم يَعُدَّ نومَه فى هذه الحال نوماً .

وقد سمعنا من العرب مَن يُشِمُّه الرَّفْعَ ، كأنه يقول : متى أنام غيرَ مُؤرَّق .

وتقول : ائتِنى آتِك ، فتَجزمُ على ما وصفْنا ، وإن شئت رفعتَ على أن

(١) جابر بن حنى ، من ب . وفى ا : «فى نسخة جابر بن حنى . وفى أخرى لجابر بن حنى» . وانظر المفضليات ٢١١ واللسان (بوأ) .

(٢) أى حذار أن تبوء دماؤهم بدماء من قتلوه . والبواء : القود . وروى : «لا يَبُوْؤُ» بترك الإعلال ، وفى اللسان : «لا يُبْأْءُ» .

والشاهد فيه جزم «يبؤ» على جواب ماتضمّنه «ألا تنتهى» من معنى الأمر ، والتقدير : انتهوا عنّا ، أى إن انتهت عنا .

(٣) الشاهد من الخمسين . وانظر الخصائص ١ : ٧٣ ، ٣١٥ والمنصف ٢ : ١٩١ .

(٤) الكرى : المُكارى ، وهو الذى يكريك دابته ، والكراء : الأجر . والأجراس : جمع جَرْس ، بالفتح ، وهو الصوت ، وهو كذلك جمع جرس ، بالتحريك ، وهو الجلجل الذى يعلق فى عنق الدابة .

والشاهد فيه جزم «يؤرقنى» على جواب الاستفهام .

لا تجعله معلقاً بالأوّل ، ولكنك تَبْتدِئُه وتجعل الأوّل مستغنياً عنه ، كأنّه يقول : ائتِني أنا آتيك . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو الأخطل [(١)] :

وقال رائدُهم أَرْسُوا نُزَاوِلُهـــا
فكلُّ حَتْفِ امرئٍ يَمْضِي لِقْدارِ [(٢)]

وقال الأنصارى [(٣)]:

يامالِ والحقُّ عنده فقِفُوا
تُؤْتَوْنَ فيه الوفاء مُعْتَرَفَا [(٤)]

كأنّه قال : إنكم تؤتون فيه الوفاء معترَفاً . وقال معروفٌ [(٥)] :

---

(١) لم يرد فى ديوانه . وانظر ابن يعيش ٧ : ٥٠ والخزانة ٣ : ٦٥٩ ومعاهد التنصيص ١ : ٩٢ . قال البغدادى : «وراجعت ديوانه مراراً فلم أظفر به فيه» .

(٢) الرائد : الذى يتقدم القوم ليطلب الماء والكلأ ، والمراد هنا زعيم القوم . أرسوا ، أى أقيموا ولا تتزحزحوا ، وهو من إرساء السفينة ، نزاولها ، أى نزاول الحرب ، أى قال رائد القوم ومقدمهم : أقيموا نقاتل فإن موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره . فلا الجبن ينجيه ولا الإقدام يرديه . وبعد البيت :

إما نموت كراماً أو نفوز بهـا
لنسلم الدهر من كد وأسفار

وفسره الشنتمرى تفسيرا غريبا فقال : وصف شربا قدموا أحدهم يرتاد لهم خمرا فظفر بها فقال لهم أرسوا أى انزلوا واثبتوا . ومعنى نزاولها نخاتل صاحبها عنها ونحاول افتراصه فيها . وقوله فكل حتف امرئ يمضى لمقدار ، أى لابد من الموت . فينبغى أن يبادر بإنفاق المال فيها وفى نحوها من اللذات .

والشاهد فيه رفع «نزاولها» على الاستئناف ، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز .

(٣) هو عمرو بن الإطنابة الأنصارى ، كما فى الشنتمرى . ولم أجد له مرجعا آخر .

(٤) يامال : هو فيما أرجح ترخيم مالك ، قبيلة . وفى أحد أصول الكتاب : «والحقَّ» بالنصب . يقول : قفوا عند الحق نعترف لكم بالوفاء .

والشاهد فى رفع «تؤتون» على الاستئناف والقطع ، ولو أمكنه الجزم لجاز .

(٥) معروف الدبيرى ، أنشد الجاحظ له شعرا فى الحيوان ١ : ٢٦٨

كونوا كمَن واسَى أخاه بنفسه نعيشُ جميعًا أو نموتُ كلانا[1]

كأنه قال : كونوا هكذا إنّا نعيشُ جميعًا أو نموتُ كِلانا إنْ كان هذا أمرَنا .

وزعم الخليل : أنّه يجوز أن يكون نعيشُ محمولا على كُونُوا ، كأنه قال : كونوا نعيشُ جميعًا أو نموتُ كلانا[2] .

وتقول : لاتَدْنُ منه يكنْ خيراً لك . فإنْ قلت : لاتدْنُ من الأسدِ يأْكُلْك فهو قبيح إن جزمتَ ، وليسَ وجهَ كلامِ الناس ؛ لأنّك لا تريد أن تجعل تباعُدَه من الأسد سببًا لأَكله . فإنْ رفعتَ فالكلامُ حَسَنٌ ، كأنّك قلت : لاتَدْنُ منه فإنّه يأكُلُك . وإن أدخلتَ الفاء فهو حسنٌ ، وذلك قولك : لاتَدْنُ منه فيأكلَك .

وليس كلُّ موضع تَدخل فيه الفاء يَحسن فيه الجزاء . ألَا ترى أنه يقول : ما أتيتَنا فتحدّثنا ، والجزاء ههنا محال . وإنما قبُح الجزمُ فى هذا لأنه لايجىء فيه المعنى الذى يجىء إذا أدخلتَ الفاء .

---

(١) واساه : آساه وجعله أسوة له فى ماله وأشيائه .

والشاهد رفع « نعيش » على القطع . ويجوز حمله على كان ، بتقدير كونوا نعيش ، أى لنكن نحن وأنتم نعيش جميعاً مؤتلفين أو نموت كذلك .

(٢) السيرافى ما ملخصه : ظاهر الكلام يمنع من ذلك ؛ لأن الواو فى كونوا للمخاطبين ليس للمتكلم فيها شىء ، وقولك نعيش للمتكلم ومعه غيره ، فكيف يجوز أن يكون ما للمتكلم خبراً عن المخاطب من غير ضمير عائد عليه .... قال المفسر : وإذا حمل هذا على معناه احتمل ، وذلك أن يكون قوم اجتمعوا وتواصوا بالتآلف ، فيكون متكلمهم إذا أوصاهم بشىء فهو داخل معهم فيه ، فلا فرق بين أن يأمرهم وهو فى المعنى داخل معهم وبين أن يكون لفظ الأمر لنفسه وهم معه . فيصير قوله كونوا كقوله لنكن . وإذا قال لنكن نعيش جميعاً ، فنعيش خبر ، فهذا محمول على معناه .

وسمعنا عربيًّا موثوقًا بعربيته يقول : لاتذهبْ به تُغْلَبُ عليه ؛ فهذا كقوله : لاتَدْنُ من الأسد يأ كُلْك .

وتقول : ذَرْه يقلْ ذاك ، وذَرْه يقولُ ذاك — فالرفعُ من وجهين : فأحدُهما الابتداء ، والآخر على قولك : ذَرْه قائلاً ذاك ؛ فتجعل يقولُ في موضع قائل .

فمثَلُ الجزم قولهعزّ وجلّ: «ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا ويَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ[١]» ، ومَثَل الرفع قوله تعالىجدّه : « ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ[٢] » .

وتقول : ائتِني تَمشي ، أي ائتني ماشيًا ، وإنْ شاء جَزَمَه على أنّه إن أتاهُ مشَى فيما يستقبل . وإن شاء رفعَه على الابتداء .

وقال عز وجل : « فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فى الْبَحْرِ يَبَسًا لاتَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى[٣] » . فالرفعُ على وجهين : على الابتداء ، وعلى قوله : اضربهُ غير خائفٍ ولا خاشٍ .

وتقول : قُمْ يَدْعوك ؛ لأنك لم ترد أن تجعل دعاءه بعد قيامه ويكونَ القيامُ سببًا له ، ولـكنّك أردت : قمْ إنّه يدعوك . وإن أردت ذلك المعنى جزمتَ .

وأما قول الأخطل[٤] :

---

(١) الآية ٣ من سورة الحجر .

(٢) الآية ٩١ من الأنعام .

(٣) الآية ٧٧ من سورة طه .

(٤) ديوانه ١٠٨ وابن يعيش ٧ : ٥٠ : ٥٢ والمقرب ٥٩ والأشموني ٣ : ٣٠٩ .

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تعمرونهما كما تَكُرُّ إلى أوطانها البَقَرُ[١]

فعلى قوله : كُرُّوا عامرِينَ . وإن شئت رفعتَ على الابتداء .

وتقول : مُرْهُ يَحفِرْها ، وقُلْ له يَقُلْ ذاك . وقال الله عزّ وجلّ : « قُلْ ٤٥٢ لِعِبادِيَ ٱلَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ ويُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ[٢] » . ولو قلت مُرْهُ يَحفرُها على الابتداء كان جَيِّداً . وقد جاء رفعُه على شيء هو قليلٌ في الكلام ، على مُرْهُ أن يَحفرها ، فإذا لم يَذكروا أنْ ، جعلوا المعنى بمنزلته في عَسَيْنا نَفعَلُ . وهو في الكلام قليلٌ ، لا يكادون يتكلّمون به ، فإذا تكلموا به فالفعلُ كأنه في موضع اسم منصوب ، كأنّه قال : عسى زيدٌ قائلا ، ثم وَضَعَ يَقُولُ في موضعه . وقد جاء في الشعر ، قال طرفة بن العبد[٣] :

ألا أيُّهذا الزاجِرِى أحْضُرُ الوَغَى
وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِى[٤]

---

(١) كروا : ارجعوا . يقوله لبنى سُليم في هجائه لقيس ، وبنوسليم منهم . وحرة بنى سليم معروفة . والحرة : أرض ذات حجارة سود نخرة وثناها بحرة أخرى تجاورها . وإنما عيّرهم بالنزول في الحرة لحصانتها ولامتناع الذليل بها .

والشاهد رفع «تعمرونها» لوقوعها موقع الحال ، أو على القطع . ولو أمكنه الجزم على جواب الأمر لجاز .

(٢) الآية ٣١ من سورة إبراهيم .

(٣) في معلقته . وانظر مجالس ثعلب ٣٨٣ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٨٣ والإنصاف ٣٢٧ وابن يعيش ٢ : ٧ / ٤ : ٢٨ / ٧ : ٥٢ والخزانة ١ : ٥٧ / ٢ : ٥٩٤ والعينى ٤ : ٤٠٢ والهمع ١ : ٥ ، ١٧٥ / ٢ : ١٧ وشرح شواهد المغنى ٢٧٠ .

(٤) الوغى : الحرب . أشهدها : أحضرها . ومعناه : يامن يلومنى في حضور الحرب لئلا أقتل ، وفى أن أنفق مالى لئلا أفتقر : ما أنت مخلدى إن قبلت منك ، فدعنى للشجاعة والبذل .

والشاهد فيه رفع «أحضر» لحذف الناصب . وقد يجوز النصب بإضمار أن ضرورة . وهو مذهب الكوفيين .

وسألتُه عن قوله عزّ وجلّ : «قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ[1]» فقال : تَأْمُرُونِّى كقولك : هو يقولُ ذاكَ بلغنى ، فبَلَغَنى لغوٌ فكذلك تَأْمُرونِّى ، كأنّه قال : فيما تأمرونّى ، كأنّه قال فيما بلغنى . وإن شئت كان بمنزلة :

* ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرُ الوغَى *

هذا باب الحروف التى تنزل بمنزلة الأمر والنهى

لأنّ فيها معنى الأمر والنّهى

فمن تلك الحروف : حَسْبُك ، وكَفْيُك ، وشَرْعُك ، وأشباهها .

تقول : حَسْبُك يَنَمِ الناسُ . ومثل ذلك : « اتّقَى اللهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه[2] » لأنّ فيه معنى ليَتّقِ اللهَ امرؤٌ وليفعلْ خيراً . وكذلك ما أشبه هذا .

وسألتُ الخليلَ عن قوله عزّ وجلّ : « فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ[3] » فقال : هذا كقول زهير :

بَدا لىَ أنّى لستُ مُدْرِكَ مامَضى ولاسابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[4]

---

(١) الآية ٦٤ من سورة الزمر . قال السيرافى : أجود ما يقال فيه ماذكره سيبويه . وهو نصب غير بأعبد ، وتأمرونى غير عامل ، كما تقول هو يفعل ذاك بلغنى ؛ كأنك قلت : هو يفعل ذاك فيما بلغنى . قال : وقال سيبويه : وإن شئت كان بمنزلة

* ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى *

وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدى إلى أن يقدر أعبد بمعنى عابداً غير الله . وفيه فساد . والذى عليه الناس هو الوجه الأول الذى ذكرناه .

(٢) هذا القول لبعض العرب كما فى التصريح ٢ : ٢٤٣ . وانظر الأشمونى ٣ : ٣١١ والنص فيهما : « فعل خيرا » بإسقاط الواو .

(٣) الآية ١٠ من المنافقين .

(٤) سبق فى ١ : ٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ بولاق .

فإنّما جرّوا هذا ، لأنّ الأوّل قد يَدخله الباء ، فجاءوا بالثانى وكأنّهم قد أثبتوا فى الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعلُ الذى قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلّموا بالثانى ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهّموا هذا .

وأمّا قول عَمرو بن عمّار الطائىّ[1] :

فقلتُ له صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنّه فيُدْنِكِ من أُخرَى القطاةِ فتزْلَقِ[2]

فهذا على النهى كما قال : لا تَمْدُدْها فتَشُقّقْها ، كأنّه قال : لا تجهدنّه ٤٥٣ ولا يُدْنِيَنّك من أُخرى القطاة ولا تَزلقنّ[3] .

ومثله من النهى : لايَرَيَنَّك ههنا ، ولا أرَيَنَّك ههنا .

وسألتُه عن آتِى الأميرَ لا يَقطعُ اللصَّ ، فقال : الجزاء هاهنا خطأٌ ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلامُ الأول غيرَ واجب ، إلا أنْ يُضطَرّ شاعرٌ . ولا نَعلم هذا جاء فى شعر البتّةَ .

وسألته عن قوله : أما أنت منطلقًا أنطلقُ معك ، فرفَعَ . وهو قول أبى عمرو ، وحدّثنا به يونس . وذلك لأنّه لايجازَى بأنْ ، كأنّه قال : لأن صرتَ منطلقًا أنطلقُ معك .

---

(١) مجالس ثعلب ٤٣٦ واللسان (ذرا ٣٠٩) . وجاء فى اللسان برواية «فتزلقُ» بالرفع مع نسبته إلى امرئ القيس ، وهو تحريف . والبيت فى ديوانه ١٧٤ .

(٢) يقول هذا لغلامه وقد حمله على فرسه ليصيد له . صوِّب : خذ القصد فى السير وارفق بالفرس ولاتجهد . وأخرى القطاة : آخرها . والقطاة : مقعد الرِّدف . ويروى : « فيذرك» من الإذراء ، وهو الرمى .

والشاهد فيه جزم : «فيدنك» حملا على النهى ، أى لاتجهدنه ولايدنك . ولو أمكنه النصب بالفاء على جواب النهى لجاز .

(٣) ا فقط : ولا تزلق .

وسألتُه عن قوله : ما تَدومُ لى أدومُ لك ، فقال : ليس فى هذا جزاء ، من قبَلِ أنّ الفعل صلةٌ لـما ؛ فصار بمنزلة الّذِى ، وهو بصلته كالمصدر ، ويَقع على الحين كأنّه قال : أدومُ لك دَوامَك لى . فما ، ودُمْتُ ، بمنزلة الدّوام . ويدلّك على أنّ الجزاء لا يكون هاهنا أنك لاتستطيع أن تستفهم بما تَدُومُ على هذا الحدّ[١] .

ومثل ذلك : كُلَّما تأتيني آتيك ، فالإتيانُ صلة لـما ، كأنه قال : كلّ إتيانِك آتيك ، وكُلّما تأتيني يَقع أيضاً على الحين كما كان ما تأتيني يَقع على الحين . ولا يُستفهم بكُلّما كما لا يُستفهم بما تَدُومُ .

وسألتُه عن قوله : الذى يأتيني فله درهمان ، لِمَ جاز دخولُ الفاء هاهنا والّذِى يأتيني بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبدُالله فله درهمان ؟ فقال : إنّما يَحسن فى الّذِى لأنه جعل الآخِر جواباً للأوّل ، وجعَلَ الأوّل به يَجِبُ له الدرهمان ، فدخلت الفاء هاهنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا قال : إن يأتني فله درهمان . وإنْ شاء قال: الذى يأتيني له درهمان ، كما تقول : عبدُ الله له درهمان ، غير أنّه إنما أدخل الفاء لتكون العطيّةُ مع وقوع الإتيان . فإذا قال : له درهمان ، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيانَ سببَ ذلك . فهذا [جزاء] وإنْ لم يُجزَم ، لأنّه صلةٌ .

---

(١) السيرافى : ما والفعل بمنزلة المصدر ، فقام مقام الوقت ، كمقدم الحاج وخفوق النجم ، فكأنه قال : وقت دوامك لى أدوم لك ، كما تقول : يوم خروجك ألزمك . ولا يجوز أن تقول ما تدم لى أدم لك كما تقول متى تدم لى أدم لك ، لأن « ما » إذا جعلت وما بعدها من الفعل مصدراً بطل فيها الاستفهام ، لأنها إذا كانت للاستفهام لم يحتج إلى أن توصل بفعل ، وإنما يجازى بها إذا نقلت عن الاستفهام ، لاستواء الجزاء والاستفهام . هذا معنى قوله أنك لاتستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد . يعنى إذا كانت موصولة بتدوم .

ومثل ذلك قولهم : كلُّ رجل يأتينا فله درهمان . ولو قال : كلُّ رجل فله درهمان كان محالاً ، لأنه لم يجيء بفعل ولا بعَمَل يكون له جوابٌ .

ومثل ذلك : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ[1] » وقال تعالى جَدُّه : « قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ[2] » . ومثل ذلك : « إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ [وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ[3]] » .

وسألتُ الخليل عن قوله جلَّ ذكره : « حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا[4] » أينَ جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا : « وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ[5] » ، « وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ[6] » فقال : إن العرب قد تترك فى مثل هذا الخبر [الجوابَ] فى كلامهم ، لِعلْمِ المخبَرِ لأىِّ شىء وُضع هذا الكلامُ .

وزعم أنه قد وجَدَ فى أشعار العرب رُبَّ لاجواب لها . من ذلك قولُ ٤٥٤ الشمّاخ[7] :

---

(١) البقرة ٢٧٤ .

(٢) الجمعة ٨ .

(٣) البروج ١٠ .

(٤) الزمر ٧٣ . وفى ٧١ : « فتحت أبوابها بدون واو » . وقرا بتخفيف التاء عاصم وحمزة والكسائى .

(٥) البقرة ١٦٥ .

(٦) الأنعام ٢٧ .

(٧) ديوانه ١١ والهمع ٢ : ٢٨ واللسان (ردج) .

ودَوِّيّةٍ قَفْرٍ تُمَشّى نَعامُها كَمَشْيِ النَّصارَى فى خِفافِ الأَرَنْدَجِ[١]

وهذه القصيدة[٢] التى فيها هذا البيت لم يجىء فيها جوابٌ لرُبَّ ؛ لعلم المخاطَب أنه يريد قطعتُها ، وما فيه هذا المعنى[٣] :

هذا باب الأَفعال فى القَسَم

اعلم أنّ القسم توكيدٌ لكلامك[٤] . فإذا حلفتَ على فعلٍ غير منفىّ لم يَقع لزمتْه اللامُ ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة فى آخر الكلمة . وذلك قولك : واللهِ لأَفعلنّ .

وزعم الخليل: أن النون تلزم اللام كلزوم اللام فى قولك :إنْ كان لَصالحاً، فإنْ بمنزلة اللام ، واللامُ بمنزلة النون فى آخر الكلمة .

واعلم أنّ من الأَفعال أشياء فيها معنى اليمين ، يَجرى الفعلُ بعدها مجراه بعد قولك واللهِ ، وذلك قولك : أُقسِمُ لأَفعلنّ ، وأُشْهِدُ لأَفعلنّ ، وأقسمتُ باللهِ عليك لَتَفعلنّ .

---

(١) ا ، ب والديوان : « البرندج » ، وهما لغتان ، والأرندج : الجلد الأسود . تمشى : تكثر المشى . شبه أسوقُ النعام فى سوادها بخفاف الأرندج ، وخص النصارى لأنهم كانوا معروفين بلبسها .

والشاهد فيه حذف جواب رُبّ لعلم السامع . والمعنى رب دوية قطعت أونحو ذلك. وقد رُدّ على مانقله سيبويه عن الخليل من تأوله من حذف الجواب بأن بعد البيت :

قطعت إلى معروفها منكراتها وقد خبّ آل الأمعز المتوهج

(٢) ط : « فهذه القصيدة » .

(٣) ط : « أو ما هو فى هذا المعنى » .

(٤) ط : « تأكيد » . و « توكيد » فى ا ، ب ومعظم أصول ط .

وإنْ كان الفعلُ قد وقَعَ وحلفتَ عليه لم تَزِدْ على اللام[١] ؛ وذلك قولك : واللهِ لَفعلتَ . وسَمِعنا من العرب من يقول : والله لَـكذبتَ ، ووالله لَـكذَبَ .

فالنونُ لاتدخل على فعلٍ قد وقَعَ ، إنّما تدخل على غير الواجب .

وإذا حلفتَ على فعـلٍ منفىٍّ لم تغيِّره عن حاله التى كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك : واللهِ لا أفعلُ . وقد يجوز لك — وهو من كلام العرب — أن تحذف لا وأنت تريد معناها ، وذلك قولك : واللهِ أفعلُ ذاك أبداً ، تريد : والله لا أفعلُ ذلك أبداً[٢] . وقال[٣] :

فخالِفْ فلا واللهِ تَهْبِطُ تَلْعةً
من الأرضِ إلا أنتَ للذل عارِفُ[٤]

وسألتُ الخليل عن قولهم : أقسمتُ عليك إلاّ فعلتَ ولَمّا فعلتَ ، لِمَ جاز هذا فى هذا الموضع ، وإنّما أقسَمْتُ ها هنا كقولك: والله؟ فقال : وجهُ الـكلام ٤٥٥

---

(١) ا فقط : « لم تزد عليه » .

(٢) ط : « تريد والله لا أفعل » فقط . وفى ا : «تريد لاأفعل ذاك» : وأثبت ما فى ا .

(٣) البيت من الخمسين . وانظر دلائل الإعجاز ١٥ . وفيه أن سودة أم المؤمنين أنشدت هذا الشعر .

(٤) التلعة من الأضداد ، يقال لما انحدر من الأرض ولما ارتفع . يقول : حالف من تعتز بحلمه ، وإلا عرفت الذل حيث توجهت من الأرض .
والشاهد فيه حذف «لا» بعد القسم لعدم الإشكال ، لأن الفعل الموجب بعد القسم تلزمه اللام والنون ، فترك اللام والنون مشعر بأن الفعل منفى .

لَتَفعلنّ هاهنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا[١] لأنّهم شبّهوه بنَشَدتُك اللهَ ، إذ كان فيه معنى الطَّلَب [٢] .

وسألتُه عن قوله لَتَفعلنّ ، إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يُحْلَفُ به ؟ فقال : إنّما جاءت على نيّة اليمين وإن لم يُتكلَّم بالمحلوف به .

واعلم أنّك إذا أخبرت عن غيرك أنّه أكّدَ على نفسه أو على غيره فالفعلُ يَجرى مجراه حيث حلفتَ أنت ؛ وذلك قولك : أقسَمَ لَيفعلنّ ، واستَحلَفَه لَيفعلنّ ، وحلَفَ لَيَفعلنّ ذلك ، وأخَذَ عليه لا يفعلُ ذلك أبداً . وذاك أنّه أعطاه مِن نفسه فى هذا الموضع مثلَ ما أعطيتَ أنت مِن نفسك حين حلفتَ ، كأنّك قلت حين قلت أقسَمَ لَيَفعَلنّ قال والله لَيفعلنّ ، وحين قلت استَحلَفَه لَيَفعلنّ قال له والله لَيَفعلنّ .

ومثل ذلك قوله تعالى جدُّه: «وإذْ أخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِى إسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إلاَّ اللهَ[٣] » .

وسألتُه : لِمَ لَمْ يجزْ والله تَفعلُ [٤] يريدون بها معنى سَتَفْعَلُ ؟ فقال : من قِبَل أنّهم وضعوا تَفْعَلُ ها هنا محذوفةً منها لاَ ، وإنما تجىء فى معنى لاَ أفعَلُ ، فكرهوا أن تَلتبس إحداهما بالأخرى . قلتُ : فلِمَ ألزمتَ

---

(١) ب ، ط : « ولكنهم أجازوا هذا » .

(٢) السيرافى : وأما أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت، فإن المتكلم إذا قال : أقسمت عليك لتفعلن فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعله ومقسم عليه . فإذا لم يفعله فهو كاذب لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به . وإذا قال : أقسم عليك إلا فعلت ولما فعلت فهو طالب منه سائل ، ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب . وللفرق بين المعنيين فُرق بين اللفظين .

(٣) البقرة ٨٣ .

(٤) ا : « يفعل » فى هذا الموضع وتاليه ، وكذلك « سيفعل » .

النون آخِرَ الكلمة ؟ فقال : لكىْ لايُشْبِه قولَهُ إنه لَيَفعلُ ، لأنَّ الرجل إذا قال هذا فإنما يُخبِر بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعلُ ، كما ألزموا اللام : إنْ كان لَيقولُ ، مخافةَ أن يَلتبس بمَا كان يقولُ ذاك ، لأنَّ إن تكون بمنزلة مَا .

وسألتُه عن قوله عزّ وجل : « وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ[1] » فقال : ما ههنا بمنزلة الّذِى ، ودخلتْها اللامُ كما دخلتْ على إنْ حين قلت : واللهِ لَئِنْ فعلتَ لأفعلنّ ، واللامُ التى فى مَا كهذه التى فى إنْ ، واللام التى فى الفعل كهذه التى فى الفعل هنا .

ومثل هذه اللام الأُولى أنْ إذا قلت: واللهِ أنْ لو فعلتَ لَفعلتُ .
وقال[2] :

فأُقسِمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ
لكان لكمْ يومٌ من الشرِّ مُظلِمُ[3]

فأنْ فى لَوْ بمنزلة اللام فى مَا ، فأوقعتَ ها هنا لامين : لامٌ للأول ولامٌ للجواب ، ولامُ الجواب هى التى يَعتمد عليها القسمُ ، فكذلك اللامان فى قوله عز وجل : « لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا

(١) آل عمران ٨١ .

(٢) المسيب بن علس . ابن يعيش ٩ : ٩٤ والخزانة ٤ : ٢٢٤ وشرح شواهد المغنى ٤٠ والتصريح ٢ : ٣٣٣ والأشمونى ١ : ٢٨٦ .

(٣) أى لو التقينا بكم فى الحرب لأظلم نهاركم فصار ليلا مفعما بالشر .
والشاهد فيه إدخال «أن» توكيداً لقسم ، كما تدخل اللام بعده ولذلك لايجمع بينهما فلا يقال : أقسم لأن .

مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ [١] » : لامٌ للأوّل [٢] وأخرى للجواب .

ومثل ذلك « لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ [٣] » إنما دخلت [٤] اللامُ على نيّة اليمين . واللهُ أعلمُ .

وسألتُه عن قوله عز وجل : « ولَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ [٥] » فقال : هى فى معنى لَيَفْعَلُنَّ ، كأنه قال لَيَظَلُّنَّ ، كما تقول : والله لافعلتُ ذاك أبداً ، تريد معنى لا أفعلُ [٦] .

وقالوا : لئن زُرْتَه مايقبلُ منك، وقال : لئن فعلتَ ما فَعَلَ ، يريد معنى ما هو فاعلٌ وما يَفعلُ ، كما كان لَظَلُّوا مثل لَيَظَلُّنَّ ، وكما جاءت : « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ [٧] » على قوله: أم صَمَتُّمْ فكذلك جاز [٨] هذا على ماهو فاعلٌ . قال عز وجل: « وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا

---

(١) آل عمران ٨١ . ولتنصرنه من ا فقط .

(٢) ا ، ب : «للأولى» .

(٣) الأعراف ١٨ .

(٤) ا : «أدخلت» .

(٥) الروم ٥١ .

(٦) السيرافى : لأن المجازاة مبنيةعلى يمين ، وقد ذكرنا أنها إذا كانت كذلك فالقسميعتمد على جواب الشرط ، وجواب الشرط إذا كان فعلا فهو فعل مستقبل ، فوجب الاستقبال لأنه مجازاة ، ووجبت له اللام لأنها جواب القسم، فصار حق اللفظ ليظلّن ، ثم نقل إلى لفظ الماضى لأن حروف المجازاة تسوّغ نقل لفظ الماضى إلى الاستقبال : وكذلك نقل لفظ الفعل بعد ما التى للمضى وهو فى معنى الاستقبال فى قولك لئن فعلت ، تريد ما هو فاعل وما يفعل ، كما كان لظلوا فى معنى ليظلّن .

(٧) الأعراف ١٩٣ .

(٨) ط : «وكذلك جاء» .

الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ[١] » أى ما هم تابعين[٢] .

وقال : سبحانه : « ولَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ[٣] » أى ما يُمسكهما من أحدٍ .

وأما قوله عز وجلّ : « وَإِنَّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ[٤] » فإنّ إنّ حرفُ توكيد ، فلها لامٌ كلام اليمين ، لذلك أدخلوها كما أدخلوها فى : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ[٥] » ، ودخلت اللامُ التى فى الفعل على اليمين ، كأنّه قال : إنّ زيداً لَمَا والله لَيفعلنَّ .

وقد يستقيم فى الكلام إنّ زيداً لَيَضربُ ولَيَذهبُ ، ولم يقع ضربٌ . والأكثرُ على ألسنتهم — كما خبّرتُك — فى اليمين ، فمن ثَمَّ ألزموا النون فى اليمين ، لئلاّ يَلتبس بما هو واقعٌ . قال الله عز وجل : « إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[٦] » . وقال لبيد[٧] :

---

(١) البقرة ١٤٥ .

(٢) ا ، ب : « تابعون » .

(٣) فاطر ٤١ .

(٤) هود ١١١ .

(٥) الطارق ٤ .

(٦) النحل ١٢٤ .

(٧) من معلقته . وانظر الخزانة ٤ : ١٣ ، ٣٣٢ والعينى ٢ : ٤٠٥ والهمع ١ : ١٥٤ وشرح شواهد المغنى ٢٨٠ والتصريح ١ : ٢٥٤ ، ٢٧٥ ، ٢٥٩ والأشمونى ٢ : ٣٠ .

ولقد علمتُ لَتَأْتِيَنّ مَنِيَّتِى ... إنّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهامُهَا[1]

كأنّه قال : واللهِ لَتَأْتِيَنّ ، كما قال : قد علمتُ لَعَبْدُ اللهِ خيرٌ منك ، وقال : أظنُّ لَتَسْبِقَنّنى ، وأظنُّ لَيَقُومَنّ ، لأنه بمنزلة عَلِمْتُ . وقال عزّ وجل : « ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ[2] » ؛ لأنه موضعُ ابتداء . ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيُّهم أفضلُ ، لحسُنَ كحسنه فى عَلِمْتُ ، كأنّك قلت : ظهَرَ لهم أهذا أفضلُ[3] أم هذا .

هذا باب الحروف التى لا تقدَّم فيها الأسماءُ الفعلَ

فمن تلك الحروفُ الحروفُ العواملُ فى الأفعال الناصبةُ . ألا ترى أنك

٤٥٧ لا تقول: جئتُكَ كى زيدٌ يقولَ ذاك ، ولاخفتُ أن زيدٌ يقولَ ذاك. فلا يجوز أن تَفصل بين الفعل والعاملِ فيه بالاسم ، كما لايجوز أن تَفصل بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعلٍ .

---

(١) المنية : الموت . لا تطيش سهامها : لاتعدل عن الرمية ، أى لا تخطئ من حضر أجله .

والشاهد فيه تعليق لتأتين بعلمت على نية القسم ، والمعنى : علمت والله لتأتين .

(٢) يوسف ٣٥ .

(٣) بعده فى كل من ا ، ب : «بدا لهم فعل ، والفعل لا يخلو من فاعل ، ومعناه عندالنحويين أجمعين : بدا لهم بدوٌ قالوا ليسجننه . وإنما أضمروا البدو لأنه مصدر يدل عليه قوله : بدا لهم ، وأضمر كما قال تعالى جده : والملائكةيدخلون عليهم من كل باب،سلام عليكم . ولا يكون ليسجننه بدلاً من الفاعل، لأنهجملة، والفاعل لايكون جملة .

ومما لا تَقَدَّمُ فيه الأسماء الفعلَ الحروفُ العوامل فى الأفعال الجازمةُ ، وتلك : لَمْ ، ولَمَّا ، ولاالتى تَجزم الفعل فى النهى ، واللامُ التى تَجزِم فى الأمر . ألا تَرى أنّه لا يجوز أن تقول : لَمْ زيدٌ يأتِك، فلا يجوز أن تَفصل بينها وبين الأفعال بشىء ، كما لم يجز أن تَفصل بين الحروف التى تَجرّ وبين الأسماء بالأفعال، لأنّ الجزم نظير الجر . ولايجوز أن تَفصل بينها وبين الفعل بحَشْوٍ ، كمالايجوز لك أن تَفصل بين الجارّ والمجرور بحشوٍ ، إلاّ فى شعر .

ولا يجوز ذلك فى التى تَعمل فى الأفعال فتَنصب ، كراهةَ أن تشبَّه بما يَعمَل فى الأسماء . ألا ترى أنّه لا يجوز أن تَفصل بين الفعل وبين ما يَنصبه بحشوٍ، كراهيَةَ أن يشبّهوه بما يَعمل فى الاسم ؛ لأنّ الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يَعمل فيه ليس كما يَعمل فى الفعل . ألا تَرى إلى كثرة ما يَعمل فى الاسم وقلّة هذا .

فهذه الأشياء فيما يَجزم أردأُ وأقبحُ منها فى نظيرها من الاسماء ، وذلك أنّك لو قلت : جئتُك كى بك يؤخَذَ زيدٌ لم يجز، وصار الفصلُ فى الجزم والنصب أقبَحَ منه فى الجرّ ؛ لقلّة ما يَعمل فى الأفعال ، وكثرة ما يَعمل فى الأسماء [1] .

(١) السيرافى ما ملخصه : الذى عند أصحابنا البصريين أن الاسم الذى بعد أن يرتفع بإضمار فعل ، ما ظهر تفسيره ، كأنه قال : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ، والفعل الذى بعد أحدٌ تفسير الفعل المضمر ، وموضع هذا الفعل جزم وإن كان ماضيا ، يقوم فى التقدير مقام الفعل الذى هو تفسيره ، والدليل على ذلك أن الشاعر لما جعله مستقبلا جزمه . فمن ذلك :

* فمتى واغلٌ يَنُبْهم *

تقديره : فمتى ينبهم واغل . وأما الفراء وأصحابه فلايقدرون فعلاً قبل الاسم المرفوع ، ويجعلون الاسم المرفوع والمنصوب مستحسنا فى إن خاصة لقوّتها .

واعلم أنّ حروف الجزاء يَقبح أن تتقدّمَ الأسماء فيها قبل الأفعال ، وذلك لأنّهم شبّهوها بما يجزم مما ذكرنا ، إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها فى الشعر لأنّ حروف الجزاء يَدخلها فَعَلَ ويَفْعلُ ، ويكون فيها الاستفهامُ فتُرْفَع فيها الأسماءُ ، وتكون بمنزلة الّذى ، فلمّا كانت تَصرّفُ هذا التصرّفَ وتُفارِقُ الجزمَ ضارعَتْ ما يَجُرُّ من الأسماء التى إن شئت استعملتها غيرَ مضافة نحو : ضاربِ عبدِ الله ، لأنك إن شئت نوّنت ونصبت[1] ، وإن شئت لم تُجاوِز الاسمَ العامل فى الآخر ، يعنى ضاربٍ ، فلذلك لم تكن مثلَ لَمْ وَلَا فى النهى واللام فى الأمر ؛ لأنهن لايفارِقن الجزمَ .

ويجوز الفرقُ فى الكلام فى إنْ إذا لم تَجزم فى اللفظ ، نحو قوله[2] :

* عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبَا[3] *

فإن جزمتَ ففى الشعر ، لأنه يشبَّه بلَمْ ، وإنّما جاز فى الفصل ولم يُشْبِه لَمْ لأنّ لَمْ لا يَقع بعدها فَعَلَ ، وإنما جاز هذا فى إنْ لأنّها أصل الجزاء

---

(١) ا « فنصبت » .

(٢) هو شاعر من أهل هراة قالها عندما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ ، كما فى اللسان (هرا ٢٣٧) . وهذا الصدر استشهد به فى ابن يعيش ٩ : ١٠ وشرح المرزوقى للحماسة ١٨٤ .

(٣) هذا صدر بيت ، من خمسة أبيات فى اللسان وعجزه :

* وأسعد اليوم مشغوفا إذا طربا *

وهراة : بلدة بخراسان ، قال ياقوت : لم أر بخراسان حين كونى بها فى سنة ٦١٤ مدينة أجل ولا أعظم ولا أعمر ولا أفخم ولا أحصن ولا أكثر أهلا منها . ثم قال : « وجاء الكفار من التتر فخربوها حتى أدخلوها فى خبر كان ، فإنا لله وإنا إليه راجعون . وذلك فى سنة ٦١٨ » .

والشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل بعد إن . وانظر ما سبق من كلام السيرافى .

ولا تفارقه ، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا : إنْ خيراً فخيرٌ وإن ٤٥٨
شرّاً فشرٌّ .

وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضَعْفٌ فى الكلام ، لأنّها ليست كإنْ ،
فلو جاز فى إنْ وقد جَزمت كان أقوى إذ جاز فيها فَعَلَ .

ومماّ جاء فى الشعر مجزوماً فى غير إنْ قولُ عدىّ بن زيد [1] :

فَمتى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحيّو ... هُ وَتُعْطَفْ عليه كأْسُ الساقِى [2]

وقال كعب بن جُعيل [3] :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائِرٍ ... أَيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ [4]

ولو كان فَعَلَ كان أقوى إذ كان ذلك جائزاً فى إنْ فى الكلام .

واعلم أنّ قولهم فى الشعر: إنْ زيدٌ يأتِك يكنْ كذا ، إنّما ارتفع على فِعْلٍ

---

(١) ملحقات ديوانه ١٥٦ وأمالى ابن الشجرى ٢ :٣٣٢ والإنصاف ٦١٧ وابن يعيش ٩ : ١٠ والخزانة ١ : ٤٥٦ /٣ : ٦٣٩ والهمع ٢ : ٥٩ .

(٢) الواغل : الداخل فى الشرب ولم يُدعَ . ينُبْهم : ينزل بهم . وتعطف : تمال .

والشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل فى متى مع جزمها للفعل فى الضرورة، ورفع الاسم بعد متى بإضمار فعل يفسره الظاهر :

(٣) كعب بن جعيل ، من ا فقط . وفى بعض أصول ط : « هو لحسام » . وكذلك ذكر الشنتمرى . قال العينى : نسبه الجوهرى إلى الحسام بن صداء الكلبى . قال البغدادى : ولا أدرى أين ذكره . وانظر أمالى ابن الشجرى ١ :٣٣٢ ، ٣٤٧ والإنصاف ٦١٨ والخزانة ١ : ٤٥٧ /٣ : ٦٤٠ ، ٦٤٢ والعينى ٤ : ٤٣٤ ، ٥٧١

(٤) ينعت امرأة شبهها بالصعدة ، وهى القناة . وجعلها فى حائر لأن ذلك أنعم لها وأشد لتثنّيها إذا اختلفت الريح . والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه ، أى يستدير ولا يجرى قدما .

والشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل مع أينما الشرطية .

هذا تفسيرُه، كما كان ذلك فى قولك: إنْ زيداً رأيتَه يكنْ ذلك؛ لأنه لا تُبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبْنَى عليها.

فإنْ قلت: إنْ تأتنى زيدٌ يقلْ ذاك، جاز على قول من قال: زيداً ضربتُه، وهذا موضعُ ابتداء. ألا ترى أنك لو جئت بالفاء فقلت: إن تأتنى فأنا خيرٌ لك، كان حَسَناً. وإنْ لم يَحمله على ذلك رفَعَ وجاز فى الشعر كقوله:

* اللهُ يَشكرُها[1] *

ومثل الأول[2] قول هِشام المُرّىّ[3]:

فَمَن نحن نُؤْمِنْه يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ... ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعا[4]

هذا باب الحروف التى لا يليها بعدها إلا الفعل

ولا تغير الفعل عن حاله التى كان عليها قبل أن يكون قبله شىء منها

فمن تلك الحروف قَدْ، لا يُفصَل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله أفَعَلَ[5] كما كانت ما فَعَلَ جواباً لهَلْ فَعَلَ؟ إذا أخبرتَ أنه لم يقع. ولمّا

---

(١) قطعة من بيت سبق فى ١ : ٤٣٥ بولاق. وهو بتمامه:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان

(٢) يعنى بيت عدى بن زيد، وكعب بن جعيل.

(٣) الإنصاف ٦١٩ والخزانة ٣ : ٦٤٠ والهمع ٢ : ٥٩ وشرح شواهد المغنى ٢٣٧، قال البغدادى: «وهو منسوب إلى مرة بن كعب بن لؤى القرشى، وهو شاعر جاهلى».

(٤) الشنتمرى و ا وبعض أصول ط: «مروعا».

والشاهد فيه رفع «نحن» الواقعة بعد «من» بفعل يفسره المذكور.

(٥) ا : «هل فعل».

يَفْعَلْ وقَدْ فَعَلَ ، إنَّما هما لقومٍ يَنتظرون شيئاً . فمن ثَمّ أشبهتْ قَدْ لَمّا ، فى أنَّها ٤٥٩
لا يُفْصَلُ بينها وبين الفعل (١) .

ومن تلك الحروف أيضاً سَوْفَ [يفْعَلُ] ؛ لأنها بمنزلة السين التى فى قولك سَيَفْعَلُ . وانما تَدخل هذه السينُ على الأفعال ، وإنَّماهى إثباتٌ لقوله لَنْ يَفْعَلَ ، فأشبهتْها فى أن لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل .

ومن تلك الحروف : رُبَّمَا وقَلّمَا وأشباهُهما ، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وهَيّئوهَا لِيُذكَرَ بعدهَا الفعل ، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى « رُبَّ يقولُ » ، ولا إلى « قَلَّ يقولُ » ، فألحقوهما مَا وأخلصوهما للفعل .

ومثل ذلك : هَلَّا ولَوْلَا وألاَّ ، ألزموهنّ لا ، وجعلوا كلَّ واحدة مع لَا بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض .

وقد يجوز فى الشعر تقديم الاسم ، قال (٢) :

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقَلَّما وِصالٌ على طُول الصدود يَدُومُ (٣)

واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام (٤) نحو هَلْ وكَيْفَ ومَنْ اسمٌ وفعلٌ ، كان الفعلُ بأن يَلِيَ حرفَ الاستفهام أوْلى ؛ لأنّها عندهم فى الأصل من الحروف التى يُذكَر بعدهَا الفعلُ . وقد بُيِّن حالُهنّ فيما مضَى .

---

(١) السيرافى : أراد : على وجه الاختيار . وموضوع قد ، لأن منزلة قد من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم ؛ لأن دخولها على فعل متوقع أو مسئول عنه ، لأنه إذا قال : قد قام زيد . فانما يقوله لمن يتوقع قيامه أو لمن سأل عنه فقال : هل قام زيد . وإذا قال قام زيد فإنما يبتدئ إخبارا بقيامه لمن لا ينتظره ولا يتوقعه . فأشبهت قد العهد فى قولك جاءنى الرجل ، لمن عهده المخاطب أوجرى ذكره عنده ... ومما يوجب ألا يفصل بينها وبين الفعل أنها نقيض لما ، ولما حرف جازم . تقول : ركب زيد ولمَّا ينعمَّم . فيقول الراد عليه : بل ركب وقد تعمم . ومعناه ركب وهذه حاله . إلا أنهم أجازوا الفصل بينها وبين الفعل .

(٢) هو المرار الفقعسى ، كما سبق فى ١ : ٣١ .

(٣) الشاهد فيه تقديم الاسم على رافعه للضرورة .

(٤) ط : «حرف الاستفهام» .

هذا باب الحروف التى يجوز أن يليها بَعدها الأَسماءُ ويجوز أن يليها بعدها الأفعالُ

وهى لـكنْ، وإنّما، وكأنّما، وإذْ، ونحو ذلك، لأنّها حروفٌ لا تَعمل شيئاً، فتركت الأسماء[1] بعدَها على حالها كأنّه لم يُذْ كَر قبلها شىء، فلم يجاوز ذا بها،[2] إذ كانت لا تغيِّر ما دخلتْ عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل.

وسألتُ الخليل عن قول العرب: انْتَظِرْنى كما آتيك، [وارْقُبْنِى كما أَلحقُكَ] ، فزعم أنّ ما والـكاف جُعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيِّرَتْ للفعل كما صُيِّرَت للفعل رُبَّما، والمعنى لَعَـلِّى آتيك؛ فمن ثم لم يَنصبوا به الفعل، كما لم يَنصبوا برُبَّمَا. قال رؤبة[3]:

* لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ[4] *

٤٦٠ وقال أبو النجم[5]:

قلتُ لِشَيْبانَ ادْنُ مِن لقائهْ كما تُغَدِّى الناسَ مِن شِوائِهْ[6]

---

(١) ط: «وتركت الأسماء».

(٢) ا فقط: « فلم يجاوزوا ذا بها ».

(٣) ملحقات ديوانه ٨٣ والإنصاف ٥٩١ والخزانة ٤ : ٢٨٢ والعينى ٤ : ٤٠٩.

(٤) أى لاتشتم الناس لعلك لاتشتم إن لم تشتمهم.

والشاهد فيه وقوع الفعل بعد «كما» التى هى كاف التشبيه الموصولة بما، وبذلك هيئت لوقوع الفعل بعدها، كما فعل بربما. ومن النحويين من يجعلها بمنزلة «كى» ويجيز النصب بها. وهو مذهب الكوفيين.

(٥) الإنصاف ٥٩١.

(٦) يقول هذا لابنه شيبان. يأمره باتباع ظليم من النعام وأن يدنو منه لعله يصيده فيطعم الناس منه بعد شيِّه.

والشاهد فيه: فى « كما تغدى ». والقول فيه كسابقه.

هذا باب نفي الفعل

إذا قال : فَعَلَ فانّ نفيه لَمْ يَفْعَلْ . وإذا قال: قد فَعَلَ فإنّ نفيه لَمَّا يفعل. وإذا قال: لقد فَعَلَ فإنّ نفيه ما فَعَل . لأنه كأنَّه قال: والله لقد فَعَلَ فقال: والله ما فَعَلَ. وإذا قال هو يَفْعل ، أي هو في حال فِعْل، فإنّ نفيه ما يَفعلُ . واذا قال هو يَفعلُ ولم يكن الفعلُ واقعاً فنفيُه لا يَفعلُ . واذا قال لَيَفْعَلَنّ فنفيُه لا يفعل ، كأنّه قال : والله لَيَفعَلنّ فقلتَ والله لا يَفعَل . وإذا قال : سوف يَفعَل فإنّ نفيه لن يَفعَلَ

هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء

يضاف إليها أسماءُ الدهر . وذلك قولك : هذا يومُ يقومُ زيدٌ ، وآتيك يومَ يقولُ ذاك . وقال الله عزّ وجل : « هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ[1] » و « هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ[2] ». وجاز هذا في الأزمنة واطّرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفةً ؛ وتوسّعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم ، فلم يُخرِجوا الفعلَ من هذا كما لم يُخرِجوا الأسماء من ألف الوصل نحو ابنٍ ، وإنما أصلُه للفعل وتصريفه .

ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك : ما رأيتُه مُنْذُ كان عندي، ومذ جاءني[3] ومنه أيضاً « آيةُ » .

---

(١) المرسلات ٣٥ .

(٢) المائدة ١١٩ .

(٣) ط : « ومنذ جاءني » .

قال الأعشى[1] :

بآيةِ تُقْدمون الخيلَ شُعْثًا كأنّ على سَنابِكِها مُداما[2]

وقال يزيد بن عمرو بن الصّعِق[3] :

ألا مَن مُبْلِغٌ عنّى تميماً بآيةِ ما تُحِبُّون الطّعاما[4]

٤٦١ فما لغوٌ .

ومما يضاف إلى الفعل أيضا[5] قوله : لا أفعلُ بذى تَسْلَمُ ، ولا أفعلُ بذِى تَسلمان ، ولا أفعلُ بذِى تَسلمون . المعنى : لا أفعلُ بسَلامتك ، وذُو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله ، كأنّه قال : لا أفعلُ بذِى سلامتِك . فذو ههنا الأمر الذى يسلِّمك وصاحبُ سَلامتك .

---

(١) الأعشى ، من ا ، ب . وليس فى ديوان الأعشى . وانظر ابن يعيش ٣ : ١٨ والهمع ٢ : ٥١ . وقال البغدادى فى الخزانة ٣ : ١٣٥ : « لم أره منسوبا إلى الأعشى إلا فى كتاب سيبويه » .

(٢) ويروى : « يقدمون » . أى أبلغهم عنى كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء شعثا متغيرة ، من السفر والجهد . وشبّه ما يسيل من عرقها ممتزجا بالدماء على سنابكها بالمدام ، وهى الخمر . والسنابك : جمع سنبك ، وهو مقدم الحافر .

والشاهد فيه إضافة « آية » إلى الفعل ، وكأن إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت ، فكأنه قال : بعلامة وقت تقدمون الوقت .

(٣) الكامل ٩٨ والخزانة ٣ : ١٣٨ والهمع ٢ : ٥١ .

(٤) جعل ذلك آية يعرفون بها لما كان من أمرهم فى تحريق عمرو بن هند لهم ، ووفود البرجمى عليه حين شمّ رائحة المحرقين منهم ، وكانوا تسعة وتسعين ، فظنه طعاما يصنع ، فعرّج عليه ، فأمر به فقذف فى النار ليكمل عدد المحرقين به مائة ، كما كان أقسم عمرو بن هند . والقصة بتفصيل فى الخزانة .

والشاهد فيه إضافة « آية » إلى « يحبون » كما مضى القول فى الشاهد السابق . و « ما » زائدة للتوكيد .

(٥) ط : « ومما يضاف أيضا إلى الفعل » .

ولا يضاف إلى الفعل غيرُ هذا كما أنّ لَدُنْ لا تَنصب إلاّ فى غُدْوة .

واطّردت الأفعالُ فى آية اطّرادَ الأسماء فى أتقولُ[١] إذا قلت : أتقولُ زيداً منطلِقاً ، شُبِّهت بتظُنُّ .

وسألتُه عن قوله فى الأزمنة كان ذاك زَمَنَ زيدٌ أميرٌ؟ فقال : لمّا كانت فى معنى إذْ أضافوها إلى ما قد عَمل بعضُه فى بعضٍ ، كما يُدخِلون إذْ على ما قد عَمل بعضُه فى بعض ولا يغيّرونه ، فشبّهوا هذا بذلك . ولا يجوز [هذا] فى الأزمنة حتّى تكون بمنزلة إذْ . فإنْ قلت : يكون هذا يومَ زيدٌ أميرٌ ، كان خطأً .

حدّثنا بذلك يونس عن العرب ؛ [لأنّك لا تقول : يكون هذا إذا زيدٌ أميرٌ] .

جملةُ هذا الباب أنّ الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنّه فى معنى إذْ ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذْ . وإذا كان لِما لم يَقع لم يُضَفْ[٢] إلاّ إلى الأفعال ؛ لأنه فى معنى إذَا ، وإذَا هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال .

هذا باب إنّ وأنّ

أمّا أنّ فهى اسم وما عَملتْ فيه صلةٌ لها ، كما أنّ الفعل صلة لأنِ الخفيفة وتكون أنْ اسماً[٣] . ألا ترى أنك تقول: قد عرفتُ أنك منطلقٌ ، فأنّكَ

---

(١) ا فقط : «القول» .

(٢) ا ، ب : «لم تضف» بالتاء وبالبناء للفاعل .

(٣) السيرافى : أنّ ومابعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد فى مذهب المصدر ، كما تكون أنْ المخففة وما بعدها من الفعل الذى تنصبه بمنزلة المصدر . وتقع المشددة فاعلة ، ومفعولة ، ومبتدأة ، ومخفوضة ، ويعمل فيها جميع العوامل ، إلا أنها لاتقع مبتدأة فى اللفظ .

فى موضع اسم منصوبٌ كأنّكَ قلت : قد عرفتُ ذاك .

وتقول : بلغنى أنك منطلقٌ ، فأنّكَ فى موضع اسم مرفوع ، كأنك قلت: بلغنى ذاك .

فأنّ الأسماءُ التى تَعمل فيها صلةٌ لها ، كما أنّ أنِ الأفعالُ التى تَعمل فيها صلةٌ لها .

ونظير ذلك فى أنه وما عَمل فيه بمنزلة اسم واحد لا فى غير ذلك ، قولك: رأيتُ الضاربَ أباه زيدٌ ، فالمفعولُ فيه لم يغيِّرْه عن أنّه اسمٌ واحد، بمنزلة الرجل والفتى . فهذا فى هذا الموضع شبيهٌ بأنّ ، إذ كانت مع ما عَملتْ فيه بمنزلة اسم واحد ، فهذا ليُعلم [1] أنّ الشىء يكون كأنّه من الحرف الأوّل وقد عَمل فيه .

وأمّا إنّ فإنّما هى بمنزلة الفعل لا يَعمل فيها ما يَعمل فى أنّ ، كما لا يَعمل فى الفعل ما يَعمل فى الأسماء ، ولا تكون إنّ إلاّ مبتدأةً ، وذلك قولك : إنّ زيداً منطلقٌ ، وإنّك ذاهبٌ .

هذا بابٌ من أبواب أَنّ

٤٦٢ تقول : ظننتُ أنّه منطلقٌ ، فظَنَنْتُ عاملة ، كأنك قلت: ظننتُ ذاك. وكذلك وَددتُ أنّه ذاهبٌ ، لأنّ هذا فى موضع ذاكَ إذا قلتَ: وددتُ ذاك .

وتقول : لولا أنّه منطلقٌ لفعلتُ ، فأنّ مبنيّة على لَوْلاَ كما تُبنَى عليها الأسماء [2] .

---

(١) ط : «لتعلم» بالتاء .

(٢) السيرافى : يريد معقودة بلولا فى المعنى الذى تقتضيه ، ولولا مقدمة عليه وليست بعاملة فيه ، لأن الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء لا بلولا . ولزومها للاسم بعدها بالمعنى الذى وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به ، فشبِّهت به ، ففتحت أنّ ولم تكسر ، لأنّ إنّ المكسورة إنما تدخل على مبتدأ مجرد لم يغيِّر معناه بحرف قبله .

وتقول : لو أنّه ذاهبٌ لكان خيراً له ، فأنَّ مبنيَّةٌ على لَوْ كما كانت مبنيَّة على لَوْلاَ (١) ، كأنك قلت : لو ذاك ، ثم جعلتَ أنَّ وما بعدها فى موضعه. فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لَوْ غيرَ أنّ ، كما كان تَسْلَمُ فى قولك بذى تَسلمُ فى موضع اسم ، ولكنّهم لا يَستعملون الاسم لأنّهم مما يَستغنون بالشىء عن الشىء حتّى يكون المستغنَى عنه مُسْقَطاً (٢) .

وقال الله عز وجلّ : « قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ (٣) ». وقال (٤) :

* لو بغيرِ الماء حَلقِى شَرِقٌ (٥) *

---

(١) السيرافى : ولم يرد أيضا بقوله «فأن مبنية على لو» أنها مبنية عليها بناء الشىء على ما يُحدث فيه معنى ولم يغير لفظه ، ففتحُ أن بعد لو كفتحها بعد اولا .

(٢) ط : « ساقطا » .

(٣) الإسراء ١٠٠ .

(٤) هو عدى بن زيد . ديوانه ٩٣ والاشتقاق ١٦٤ جوتنجن والخزانة ٣ : ٥٩٤ / ٤ : ٤٦٠ ، ٥٢٤ والعينى ٤ : ٤٥٤ والهمع ٢ : ٦٦ وشرح شواهد المغنى ٢٢٥ والتصريح ٢ : ٢٥٩ والأشمونى ٤ : ٤٠ واللسان (عصر ٢٥٦) .

(٥) هذا صدر ، وعجزه :

* كنت كالغصان بالماء اعتصارى *

وفى الخزانة : «أنشده سيبويه فى باب من أبواب إن فى نسخة أبى الحسن وحده» . والشرق : الذى يغص بالماء ونحوه فلا يقدر على بلعه . والغصان : صفة من الغصص . والاعتصار : أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء ، وهو أن يشربه قليلا قليلا ليسيغه . والمعنى : لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء ، فإذا غصصت بالماء فبم أسيغه ؟ يضرب مثلا للتأذى ممن يرجى إحسانه .

والشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد لو وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذا .

وسألتُه عن قول العرب : ما رأيته مُذْ أنَّ الله خَلَقَنى[١] ؟ فقال : أنَّ فى موضع اسمٍ ، كأنَّه قال : مُذْ ذاك[٢] .

وتقول : أمَا إنَّه ذاهبٌ ، وأمَا أنَّه منطلقٌ ، فسألتُ الخليل عن ذلك فقال : إذا قال: أما أنَّه منطلقٌ، فإنه يجعله كقولك : حقًّا أنَّه منطلقٌ، وإذا قال : أما إنَّه منطلقٌ ، فإنَّه بمنزلة قوله : ألَا ، كأنَّك قلت : ألَا إنَّه ذاهبٌ .

وتقول : أما والله أنه ذاهبٌ ، كأنك قلت: قد علمتُ والله أنه ذاهبٌ . [وإذا قلت] : أما والله إنَّه ذاهبٌ كأنك قلت : ألَا إنَّه والله ذاهبٌ[٣] .

وتقول : قد عرفتُ أنَّه ذاهبٌ ثم أنه معجِّلٌ ؛ لأنَّ الآخِرَ شريكُ الأوّل فى عَرَفْتُ . وتقول : قد عرفتُ أنَّه ذاهبٌ ثم إنِّى أُخْبِرُك أنَّه معجِّلٌ[٤] ، لأنَّك ابتدأت إنِّى ، ولم تَجعل الكلام على عَرَفْتُ .

وتقول : رأيتُه شابًّا وإنَّه يفخر يومئذٍ[٥] ، كأنك قلت : رأيتُه شابًّا وهذه حالُه . تقول هذا ابتداء ولم يُجعل الكلام على رَأَيْتُ[٦] . وإن شئت حملتَ الكلام على الفعل [ففتحتَ] . قال ساعدة بن جُؤَيَّة[٧] :

---

(١) ط : «عن قوله : ما رأيت مثله مذ أن الله خلقنى » .

(٢) ط : « كأنك قلت مذ ذاك» .

(٣) ط : «فكأنك قلت ألا والله إنك لأحمق» . وفى ب : «ألا والله إنه ذاهب» .

(٤) ا فقط : «قد عرفت أنه منطلق ثم إذا أخبرك أنه معجل» .

(٥) ا ، ب : «وانه يومئذ يعجز» .

(٦) ط : «ولم تحمل أن على رأيت» .

(٧) ديوان الهذليين ١ : ٢٢٨ .

رأَتْه على شَيْبِ القَذَالِ وأَنّها تُوَاقِعُ بَعْلاً مرّةً وتئِيمُ[١]

وزعم أبو الخطّاب: أنّه سمع هذا البيت من أهله هكذا.

وسألتُه عن قوله عز وجلّ: « وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ[٢] »، ما منعها أن تكون كقولك: ما يُدريك أنه لا يفعلُ؟ [فقال]: لا يَحسن ذا في ذا الموضع[٣]، إنما قال: وَمَا يُشْعِرُكُمْ، ثم ابتدأ فأوجب [فقال]: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ. ولو قال: وما يُشعِرُكم أنّها إذا جاءت لا يُؤْمِنُون، كان ذلك عُذراً لهم. ٦٤٣

وأهلُ المدينة يقولون « أَنَّها[٤] ». فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائتِ السُّوقَ أنّك تشترى لنا شيئاً، أي: لَعلّكَ، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

وتقول: إنّ لك هذا علىّ وأنَّك لا تُؤْذَى، كأنك قلت: وإنّ لك أنّك لا تؤذَى. وإن شئت ابتدأتَ ولم تحمل الكلام على إنّ لكَ. وقد قُرِئ هذا الحرفُ على وجهين، قال بعضهم: « وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا[٥] ». وقال بعضهم: « وَأَنَّكَ[٦] ».

---

(١) يصف امرأة فقدت ولدها الذى رزقته بعد أن شاب قذالها، وبعد أن مرت بتجارب الزواج والطلاق، فهى مرة تنكح فتوطأ، ومرة تطلق فتئيم. والأيم: التى لا زوج لها. وقبل البيت:

وما وجدت وجدى بها أم واحد على النأى شمطاء القذال عقيم

والشاهد فيه فتح « أنّ » حملا على « رأت ». ولو كسرت على القطع لجاز.

(٢) الأنعام ١٠٩.

(٣) ط: « لا يحسن ذلك فى هذا الموضع ».

(٤) انظر لهذه القراءة تفسير أبي حيان ٤: ٢٠١-٢٠٣ وإتحاف فضلاء البشر ٢١٥.

(٥) الآية ١١٩ من سورة طه.

(٦) قرأ بكسر الهمزة نافع وأبو بكر، والباقون بفتحها. إتحاف فضلاء البشر ٣٠٨.

واعلم أنه ليس يحسن لأنَّ أن تلى إنَّ ولا أنَّ ، كما قبُح ابتداؤك الثقيلةَ المفتوحة وحسُن ابتداؤك الخفيفة(١)؛ لأنّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء ، والثقيلة تزول فتبدأه. ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء(٢). [واعلم أنه ليس يحسن أن تلى إنّ أنّ ولا أنَّ إنّ. ألا ترى أنك لا تقول إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول قد عرفتُ أنّ إنّك منطلقٌ في الكتاب. وإنّما قبُح هذا ههنا كما قبُح في الابتداء(٣)]. ألا ترى أنه يقبح(٤) أن تقول أنّك منطلقٌ بلغني أو عرفتُ، لأنّ الكلام بعد أنّ وإنّ غيرُ مستغنٍ [كما أن المبتدأ غيرُ مستغن] . وإنما كرهوا ابتداء أنّ لئلّا يشبّهوها بالأسماء التى تَعمل فيها إنَّ ، ولئلا يشبّهوها بأنِ الخفيفة ، لأنّ أنْ والفعل بمنزلة مصدر فعله الذى ينصبه ، والمصادرُ تَعمل فيها إنَّ وأنَّ .

ويقول الرجلُ للرجل : لِمَ فعلتَ ذلك ؟ فيقول : لِمَ أنّه ظَريفٌ ، كأنه قال: قلتَ لِمَهْ [قلتُ] لأنّ ذاك كذلك(٥).

وتقول إذا أردت أن تُخبر مايَعنى المتكلم : أىْ إنِّى نَجِدٌ إذا ابتدأتَ كما تَبتدِئُ [أى] أنا نجدٌ . وإن شئت قلت أى أنِّى نجدٌ ، كأنك قلت : أى لأنّى نجدٌ .

---

(١) ط : « ابتداء الخفيفة » .

(٢) ما بعد كلمة « الأسماء » من ا ، ب فقط .

(٣) السيرافى : لأنهما جميعا للتأكيد ويجريان مجرى واحدا ، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وإنّ . فإن فصلت بينهما أوعطفت حسُن . فالفصل قولك : إن لك أنك تحيًّا وتكرم . والعطف قولك إن كرامتك عندى وأنك تعان . وعلى هذا قراءة من قرأ : وأنك لا تظمأ . ومن كسر استأنف .

(٤) ط : « قبيح » .

(٥) ط : « لأن ذلك كذلك » . وبعده فى ا ، ب : « أراد بقوله لم حكاية قوله لم فعلت ؟ ثم قال : لأنه ظريف ، أى لأن ذلك كذلك » .

هذا بابٌ آخر من أبواب أنَّ

تقول : ذلك وأنّ لك عندى ما أحببتَ ، وقال الله عزّ وجلّ : « ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدَ الْكَافِرِينَ [١] » وقال : « ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ [٢] » ؛ وذلك لأنها شَرِكَتْ ذلك فيما حُمل عليه ، كأنه قال : الأمرُ ذلك وأن الله . ولو جاءت مبتدأةً لجازت ؛ يدلّك على ذلك قوله عزّ وجلّ : « ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ [ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ [٣]] » . فَمَنْ ليس محمولا على ما حُمل عليه ذلكَ فكذلك يجوز أن يكون إنّ منقطعةً من ذلك [٤] قال الأحوص [٥] :

عَوّدتُ قومى إذا ماالضَّيْفُ نبّهنى
عَقْرَ العِشارِ على عُسْرِى وإيسارى [٦]

إنّى إذا خَفِيَتْ نارٌ لِمُرْمِلَةٍ
أُلْفَى بأرْفَعِ تَلٍّ رافعًا نارِى [٧]

---

(١) الأنفال ١٨ . وهذه قراءة ابن عامر وحمزة والكسائى ، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ، فى إحدى قراءتيه : « مُوهِّنٌ » بتشديد الهاء والتنوين أيضا ، وقرأ حفص : « مُوهِنُ كيدِ » بتخفيف الهاء والإضافة . إتحاف فضلاء البشر ٢٣٦ .

(٢) الأنفال ١٤ .

(٣) الحج ٦٠ .

(٤) ط : « فكذلك يجوز إن منقطعة » فقط .

(٥) ط : « قال الشاعر الأحوص » . وانظر ديوان الأحوص ١٠٧ والخصائص ٢ : ١٧٥ والأغانى ٦ : ١١ والخزانة ٤ : ٣٠٤ وسمط اللآلىء ٥٧١ .

(٦) العشار : جمع عُشَرَاء ، وهى التى أتى عليها من حملها عشرة أشهر .

(٧) المرملة . الجماعة التى نفد زادها ، مشتق من الرمل كأنه لا يملكون غيره ، كما يقال ترب الرجل إذا افتقر . والتل . ما ارتفع من الأرض . أى إذا أخفى غيرى ناره للؤمه رفعت نارى اجتلاباً للضيف .

٤٦٤ ذاكَ وإنّى على جارى لذو حَدَبٍ
أحنو عليـــــه بما يُحنَى على الجارِ [1]

فهذا لا يكون إلاّ مستأنفًا غيرَ محمول على ما حُمل عليه ذَاكَ . فهذا أيضا يقوّى ابتداء إنّ فى الأوّل .

هذا بابٌ آخر من أبواب أنّ

تقول : جئتُك أنّك تريد المعروف ، إنّما أراد : جئتك لأنك تريد المعروف [2] ، ولكنك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت :

وأغفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ادّخارَه
[وأعرِضُ عن ذَنب اللّئيم تكرُّمًا [3]]

أى : لادّخاره .

وسألتُ الخليلَ عن قوله جل ذكره : « وَأَنَّ هَذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ [4] » ، فقال : إنّما هو على حذف

---

(١) وإنى ، أوشأنى ذلك . والحدب : العطف ، وكذلك الحنوّ .
والشاهد فى « ذاك وإنى » حيث كسر إنّ لدخول لام التأكيد ، ولو لم تدخل لفتحت حملا على ما قبلها .

(٢) ط : « إنما تريد لأنك تريد المعروف » .

(٣) لحاتم فى ديوانه ١٠٨ وابن يعيش ٢ : ٥٤ والخزانة ١ : ٤٩١ والعينى ٣ : ٧٥ . وقد سبق الكلام عليه فى ١ : ٣٦٨ .

(٤) ا ، ب : « فاعبدون » ، وهذه الآية ٩٢ من الأنبياء وأولها : « إن هذه أمتكم » بكسر الهمزة التى لا تسبقها الواو ، وهذه لا خلاف فى قراءتها بكسر الهمزة . وليست مرادة ، بل المراد هذه التى فى أولها واو مع فتح الهمزة وهى الآية ٥٢ من المؤمنين من قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو ، بفتح الهمزة وتشديد النون . وقرأ ابن عامر وحده « وأنْ » بفتح الهمزة مع تخفيف النون . وعاصم وحمزة والكسائى « وإنّ » بكسر الهمزة على الاستئناف ، أو عطفا على الآية السابقة « إنى بما تعملون عليم » . إتحاف فضلاء البشر ٣١٢ .

اللام ، كأنه قال : ولأنّ هذه أمّتُكُم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون[(١)] .
وقال : ونظيرُها : « لإيلَافِ قُرَيْشٍ » لأنّه إنما هو :لذلك « فَلْيَعْبُدُوا » .
فإنْ حذفتَ اللام من أنْ فهو نصبٌ ، كما أنّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا . هذا قول الخليل . ولو قرءوها : « وإنّ هَذه أمّتُكم [أمّةً وَاحدةً] » كان جيّداً ، [وقد قُرِئ] . .

ولو قلت : جئتُك إنّك تُحبُّ المعروف ، مبتدأً كان جيّداً .

وقال سبحانه وتعالى : « فَدَعَا رَبَّهُ أنّى مَغْلوبٌ فَانْتَصِرْ[(٢)] » . وقال : « وَلَقَدْ أرْسَلْنَا نُوحًا إلى قَوْمِهِ أنّى لَكُمْ نَذيرٌ مُبينٌ[(٣)] » ، إنما أراد بأنّى مغلوبٌ ، وبأنّى لكم نذيرٌ مبينٌ ، ولكنه حذف الباء . وقال أيضًا : « وأنّ المَسَاجدَ لِلهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أحَدًا[(٤)] » بمنزلة : « وَأنّ هَذِهِ أمّتُكُمْ أمّةً واحدَةً » ، والمعنى: ولأنّ هذه أمّتُكُم فاتقون[(٥)] ، ولأنّ المساجد لله فلا تَدعوا مع الله أحداً .

وأمّا المفسِّرون فقالوا: على أُوحِيَ ، كما كان « وأنّه لما قامَ عبدُ اللهِ يدعُوه[(٦)] » على أُوحِيَ . ولو قُرِئتْ : وَإنّ المَسَاجدَ لِلهِ[(٧)] كان حسنًا[(٨)] .

---

(١) ا ، ب أيضا : « فاعبدون ». وانظر الحاشية السابقة .
(٢) الآية ١٠ من القمر .
(٣) الآية ٢٥ من سورة هود . وهذه قراءة أبى عمرو وابن كثير والكسائى . وقرأ باقى السبعة : « إنى لكم » بكسر الهمزة . إتحاف فضلاء البشر ٢٥٥ .
(٤) الجن ١٨ .
(٥) ا ، ب : « فاعبدون » . وقد سبق التحقيق فى هذه الآية .
(٦) الجن ١٩ .
(٧) لم يقرأ بها أحد من القراء الأربعة عشر . إتحاف فضلاء البشر ٤٢٥ .
(٨) ط : « جيداً » وقد قرأ بكسر الهمزة طلحة وابن هرمز كما فى تفسير أبى حيان ٨ : ٣٥٢

واعلم أن هذا البيت يُنشَد على وجهين [١] على إرادة اللام ، وعلى الابتداء . قال الفرزدق [٢] .

٤٦٥ منعتُ تميماً منك أنّى أنا ابنُها وشاعرُها المعروفُ عند المَواسِمِ [٣]

وسمعنا من العرب من يقول : إنّى أنا ابنُها .

وتقول : لَبّيْكَ إنّ الحمد والنعمة لك ، وإن شئت قلت أنّ . ولو قال إنسان : إنّ « أنّ » فى موضع جرٍّ فى هذه الأشياء ، ولكنه حرفٌ كثر استعمالُه [٤] فى كلامهم ، فجاز فيه حذف الجارّ [٥] كما حذفوا رُبَّ فى قولهم [٦] :

* وَبَلَدٍ تحسَبُه مَكسُوحَا [٧] *

— لكان قولا قويّا . وله نظائرُ نحو قوله : لاهِ أبوك . والأوّل قولُ الخليل .

ويقوّى ذلك قوله [٨] : « وأنّ المَسَاجِدَ لِلّهِ [٩] » ؛ لأنهم لا يقدّمون أنّ

---

(١) ط : « واعلم أن العرب تنشد هذا البيت على وجهين » .

(٢) ديوانه ٥٨٧ ولم أجد من استشهد به فى النحو غير سيبويه .

(٣) يقوله لجرير ، وكلاهما تميمى ، إلا أنه نفى عنها جريراً للؤمه عنده واحتقاره له ، فكأنه غير معدود فى رهطه . والمواسم : جمع موسم ، وهو المجتمع . والشاهد فيه فتح « أن » على معنى لأنى . ويجوز كسرها على الاستئناف والقطع .

(٤) ا ، ب : « ولكنه حرف كثر استعماله » .

(٥) ط : « فجاز حذف الجار فيه »

(٦) ط : « فى قوله » ،

(٧) مكسوحا ، من الكسح ، وهو الكنس .

والشاهد فيه إضمار « رب » بعد الواو ، كما أضمر حرف الجر فى أن وأن تخفيفا .

(٨) ط : « قولهم » .

(٩) سبقت الآية فى الصفحة الماضية

ويَبتدئونها ويُعملون فيها ما بعدها . إلاّ أنه يحتجّ [الخليلُ] بأنّ المعنى معنى اللام . فإذا كان الفعلُ أو غيرُه موصَلًا إليه باللام جاز تقديمُه وتأخيرُه ، لأنه ليس هو الذى عَمِل فيه فى المعنى ، فاحتملوا هـذا المعنى كما قال : حَسْبُك يَنَمِ النّاسُ؛ إذْ كان فيه معنى الأمر . وسترى مثله ، ومنه ما قد مضى [(١)] .

هذا باب إنَّمَا وأنَّمَا

اعلم أنّ كلّ موضع تَقع فيه أنّ تَقع فيه أنّما ، وما ابتُدِئ بعدها صلةٌ لها كما أنّ الذى ابتُدِئ بعد الّذى صلة له . ولا تـكون هى عاملةً فيما بعدها كما لا يكون الّذِى عاملًا فيما بعده .

فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : « قُلْ إنَّمَا أنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إلىَّ أنَّمَا إلهُكُمْ إلهٌ وَاحِدٌ [(٢)] » . وقال الشاعر ، ابن الإطنابة [(٣)] :

أَبْلِـغِ الحارثَ بنَ ظالِمٍ المُو عِدَ والناذِرَ النُّذُورَ عَلَيّا [(٤)]

أنّما تَقتل النِّيامَ ولا تَقـْـتُلُ يَقْظانَ ذا سِلاحٍ كَمِيّا [(٥)]

---

(١) بعده فى ا ، ب : يعنى أن اللام هى العاملة فى أن المساجد لله ، فكأنها مقدمة فهذا تقوية لقول الخليل رحمه الله .

(٢) من الآية ١١٠ من سورة الكهف والآية ٦ من فصلت .

(٣) كلمة « الشاعر » من ط فقط . وانظر الأغانى ١٠ : ٢٩ وابن يعيش ٨ : ٦٥

(٤) كان الحارث بن ظالم المرى قد توعده بالقتل ، ونذر دمه إن ظفر به . وانظر المحبر ١٣٥ ونوادر المخطوطات ٢ : ١٣٥

(٥) الكمى : الشجاع المقدم الجرىء . يشير إلى أن الحارث قتل خالد بن جعفر ابن كلاب غيلة ، وهو نائم فى قبته . فيقال : إن الحارث لما سمع هذا الشعر أقبل فى سلاحه مستصرخًا عمرو بن الإطنابة ، فلما بعد عن الحى قال : ألست يقظان ذا =

فإنّما وقعتْ أنّما ههنا لأنك لو قلت : أنّ إلٰهكم إلهٌ واحدٌ ، وأنك تَقتل النيام كان حسنا . وإن شئت قلت : إنّما تَقتل النيام ، على الابتداء . زعم ذلك الخليلُ .

فأمّا إنّما فلا تكون اسمًا ، وإنّما هى فيما زعم الخليل بمنزلة فعلٍ مُلْغى ، مثل : أَشْهَدُ لزيدٌ خيرٌ منك ، لأنّها لا تَعمل فيما بعدها ولا تكون إلاّ مبتدأةً بمنزلة إذا ، لا تَعمل فى شىء[1] .

واعلم أن الموضع الذى لا يجوز فيه أنّ لا تكون فيه إنّما إلاّ مبتدأةً[2] وذلك قولك : وجدتُك إنما أنتَ صاحبُ كلّ خَنًى ؛ لأنّك لو قلت : وجدتُك أنّك صاحبُ كلّ خَنًى لم يجز ذلك[3] ، لأنّك إذا قلت أرَى أنه منطلقٌ فإنما وقع الرأىُ على شىء لا يكون الكاف التى فى وَجَدْتُك ونحوها من الأسماء[4]

=سلاح؟ قال : أجل . قال : فإنى الحارث بن ظالم ! فاستخذى له . ثم منّ عليه الحارث وخلى سبيله .

والشاهد فيه فتح «أنما» حملاً على أبلغْ ، وجريُها مجرى أنْ ، لأن «ما» فيها صلة فلا تغيرها عن جواز الفتح والكسر فيها .

(١) ا ، ب : ولا تكون إلا مبتدأة. يعنى بقوله : أنها بمنزلة فعل ملغى ، لأن أن التى فى قولك بمنزلة إذ وإذا لا تعمل شيئا ، وهو خلط بين تعليق ورواية أخرى للنص.

(٢) ط : « أن الموضع الذى يجوز فيه إن إنما فيه مبتدأة » .

(٣) السيرافى : لم يجز سيبويه فى إنما هنا إلا الكسر ، وذلك أن وجدتك يتعدى إلى مفعولين ، وهى من باب : علمت ، وحسبت ، ورأيت من رؤية القلب . فالكاف المفعول الأول ، والمفعول الثانى جملة قائمة بنفسها ، فحكمها أن تكون كلاماً مستأنفاً يوضع فى موضع الخبر ، نحو المبتدأ والخبر وما هو بمنزلتهما نحو الفعل والفاعل ، وإن المكسورة مما يصح أن يبتدأ به من الكلام . ولو قلت : حسبت أنما أنت صاحب كل خنًى بفتح أنما ، كان بمنزلة المصدر ، والمصدر لا يكون خبراً للكاف . ألا ترى أنك لا تقول : حسبت زيداً خروجه ، وحسبت زيدا فسقه .

(٤) الرأى : مصدر كالرؤية والرأية والراءة . ا ، ب : « لا تكون الكاف التى فى

فمن ثم لم يجز رأيتُك أنك منطلقٌ ،[فانما أدخلتَ إنَّما على كلامٍ مبتدإ ؛ كأنك قلت : وجدتُك أنتَ صاحبُ كلِّ خنًى] ، ثم أدخلتَ إنما على هذا الكلام ، فصار كقولك: إنَّما أنت صاحب كلِّ خنًى (١)، لأنك أدخلتَها على كلام قد عَمِل بعضُه فى بعض . ولم تَضع إنَّما فى موضع ذَاكَ إذا قلت وجدتُك ذاك ، لأنَّ ذَاكَ هو الأوّل ، وأنَّما وأنَّ إنّما يصيِّران الكلامَ شأنًا وحديثًا ، فلا يكون الخبرُ ولا الحديثُ الرجلَ ولا زيداً ، ولا أشباهَ ذلك من الأسماء . وقال كثيِّر (٢) .

أرانى ولا كُفْرَانَ لله إنَّما أُواخِى مِن الأقوامِ كلَّ بَخِيلِ (٣)

لأنه لو قال: « أنِّى » ههنا كان غيرَ جائز لِما ذكرنا ، فانَّما ههنا بمنزلتها فى قولك : زيدٌ إنما يُواخى كلَّ بخيل . وهو كلام مبتدأ ، [وإنَّمَا فى موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : كان زيدٌ أبوه منطلقٌ . فهو مبتدأ وهو فى موضع خبره] .

وتقول : وجدتُ خبرَه أنَّمَا يجالِسُ أهلَ الْخُبْث ؛ لأنك تقول : أرَى أمرَه أنَّه يجالِس [أهلَ الخبث] ، فحَسُنَتْ (٤) أنَّهُ ها هنا لأنَّ الآخِر هو الأوّل .

---

(١) ا فقط : « كأنك قلت إنما أنت صاحب كل خنى » .

(٢) ط : « قال الشاعر كثير » . والبيت التالى فى ديوانه ٢ : ٢٤٨ والخصائص ١ : ٣٣٨ وابن يعيش ٨ : ٥٥ ، والهمع ١ : ٢٤٧ .

(٣) الكفران : مصدر كالغفران ، ومعناه كالكفر ، وهو جحود النعمة ، وضد الشكر . جعل تعلقه بالنساء خاصة ، وهن موسومات بالبخل على الرجال ، حكما عاما فى مواخاته لكل بخيل مبالغة ، كأنه لا يواخى غيرهن .

والشاهد فيه كسر « إنما » لوقوعها موقع الجملة النائبة عن المفعول الثانى .

(٤) ط : « وحسنت » .

هذا بابٌ تكون فيه أَنَّ بدلا من شيء هو الأَوّل

وذلك قولك : بلغتنيْ قصَّتُك أنّك فاعلٌ ، وقد بلغنى الحـديثُ أنّهم منطلقون ، وكذلك القصّةُ وما أشبهها .

٤٦٧ هذا بابٌ تكون فيه أَنَّ بدلا من شيء ليس بالآخر [1]

من ذلك : « وَإِذْ يَعِدُ كُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائفتَيْنِ أَنَّهَا لَـكُم [2] » ، فأَنَّ مُبدَلة من إِحْدَى الطَّائفتَيْنِ ، موضوعةٌ فى مكانها ، كأنك قلت : وإذ يَعدُكم اللهُ أنّ إحدى الطائفتين لـكم ، كما أنَّك إذا قلت: رأيتُ متاعَك بعضَه فوق بعض ، فقد أبدلتَ الآخر من الأول ، وكأنَّك قلت:رأيتُ بعضَ متاعك فوق بعض ، وإنما[3] نصبتَ بعضا لأنَّك أردت [معنى]رأيتُ بعضَ متاعك فوق بعض ، كما جاء الأوّلُ على معنى وإذ يَعدُكم اللهُ أنّ إحدى الطائفتين [لـكم] .

ومن ذلك قوله عزوجل: « أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَـكْنَا قَبْلَهُمْ منَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَيَرْجِعونَ [4] » .فالمعنَى والله أعلم: ألم يرَوْا أنَّ القرون الذين أهلـكناهم إليهم لايرجعون .

ومما جاء مبدَلا من هذا الباب : « أَيَعِدُكُمْ أَنَّـكُمْ إِذَا مُتُّمْ وكُنتُمْ تُرَابًا وعِظَامًا أَنَّـكُمْ مُخْرَجونَ[5] » ، فكأنّه على: أَيَعِدُكم أنّـكم مخرَجون

---

(١) هذا ما فى ا ، ب والسيرافى وثلاث نسخ من أصل ط . وفى ط : « ليس بالأول » .

(٢) الآية ٧ من سورة الأنفال .

(٣) ط : « فإنما » .

(٤) يس ٣١ .

(٥) المؤمنون ٣٥ .

إذا متّ ، وذلك أريدَ بها ، ولكنّه[١] إنما قُدّمتْ أنّ الأُولى ليُعلَم بعد أىّ شىءٍ الإخراجُ .

ومثل ذلك قولهم : زعَمَ أنّه إذا أتاك أنّه سَيَفعلُ ، وقد علمتُ أنّه إذا فعَلَ أنه سَيَمضى .

ولا يستقيم أن تَبتدئَ إنّ ها هنا كما تَبتدئُ الأسماء أو الفعل[٢] ، إذا قلت : قد علمتُ زيداً أبوه خيرٌ منك ، وقد رأيتُ زيداً يقولُ أبوه ذاك ، لأنّ إنّ لا تُبتدأُ[٣] فى كلّ موضع ، وهذا من تلك المواضع .

وزعم الخليل : أنّ مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : « أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ[٤] » . ولو قال : « فإنّ » كانت عربيّة جيّدة .

وسمعناهم يقولون فى قول ابن مُقْبِلٍ[٥] :

---

(١) ط : « ولكنها » .

(٢) ط : « ولا يجوز أن تبتدئ إن ها هنا كما تبتدئ الأسماء بعد الفعل قال السيرافى : إنما لم يجز ذلك لأن « إذا أتاك » و « وإذا فَعَلَ » ظرف لما بعده ، فإذا كسرنا إن بطل أن يكون ظرفا لإنّ ، ولا ظرفا لما بعد إنّ ، كما يكون ظرفا لأنّ . تقول فى أنّ المفتوحة : فى الحق أنك كريم ، ويوم الجمعة أنك راحل ، بفتح أنّ . ولا تقل : فى الحق إنك مكرم ، ويوم الجمعة إنك راحل . وإنما جاز فى المفتوحة لأن محلها الاسم ، والظرف يتقدم على الاسم الذى هو ظرف له ، كقولك : خلفك زيد . وإن المكسورة وما بعدها ليس فى تقدير اسم فيكون له ظرف يتقدمه ، ولا ما بعدها يعمل فيما قبلها .

(٣) ا ، ب : « لا تبتدئ » .

(٤) الآية ٦٣ من سورة التوبة .

(٥) ديوانه ٤٦ مع اختلاف فى الترتيب .

وعِلْمِي بأسْـــدامِ المِياهِ فلم تَزَلْ
قَلائصُ تَخْدِى فى طريقٍ طَلائحُ (١)

وأنّى إذا مَلَّتْ رِكابِى مُناخَهـــا
فإنّى على حَظِّى من الأمر جامحُ (٢)

وإنْ جاء فى الشعر قد علمتُ أنّك إذا فعلتَ إنّك سوف تغتبط به، تريد (٣) معنى الفاء جاز. والوجهُ والحدّ ما قلتُ لك أوّلَ مرة (٤).

وبلغنا أن الأعرج قرأ: «أنّه مَنْ عَمِلَ مِنْـكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ [ثُمّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ] فإنّهُ [غَفُورٌ رَحِيمٌ (٥)]». ونظيره ذا البيتُ الذى أنشدتُك. ٤٦٨

هذا باب من أبواب أنّ تكون أنّ فيه مبنية على ما قبلها

وذلك قولك: أحقًّا أنّك ذاهبٌ، والحقّ أنك ذاهبٌ. وكذلك

---

(١) الأسدام: جمع سدم، بالتحريك، وهو الماء المتغير لقلة الوراد. أراد أنه عالم بمياه الفلوات حسن الدلالة بها. تخدى: تسرع. والطلائح: المعيية لطول السفر، جمع طليح، للبعير والناقة..

(٢) يريد: إذا ملت الإبل الإناخة والارتحال، يعنى توالى الأسفار. والجامح: الماضى على وجهه، أى لا يكسرنى طول السفر ولكنى أمضى قدما لما أرجو من الحظ فى أمرى.

والشاهد فيه كسر «إن» الثانية على الاستئناف، ولو فتحت حملا على أن الأولى تأكيدا وتكريراً لجاز.

(٣) ط: «أنك إذا فعلت إنك فاعل إذا أردت».

(٤) بعده فى ا، ب: «ونظير ذلك فى الابتداء: لاجرم أنهم فى الآخرة هم الأخسرون».

(٥) الأنعام ٥٤. وقراءة الأعرج هى قراءة نافع، أى بفتح الهمزة الأولى والكسر فى الثانية. وقرأ ابن عامر وعاصم بالفتح فى الهمزتين، وباقى القراء بالكسر فى الهمزتين.

[إن أخبرتَ فقلت : حقًّا أنَّك ذاهبٌ ، والحقَّ أنَّك ذاهبٌ . وكذلك]
أأكبر ظَنِّك أنَّك ذاهبٌ ، وأجَهْدَ رأيك أنَّك ذاهبٌ . وكذلك هما
فى الخبر .

وسألتُ الخليل فقلتُ : ما منعَهم أن يقولوا : أحقًّا إنَّك ذاهبٌ [1] على القلب، كأنَّك قلت : إنَّك ذاهبٌ حقًّا، وإنَّك ذاهبٌ الحقَّ، [وأإنَّك منطلقٌ حقًّا] ؟ فقال : [ليس هذا من مواضع إنَّ]؛ لأنَّ إنَّ لا يُبتدأ [بها] فى كل موضع . ولو جاز هذا لجاز يومَ الجمعة إنَّك ذاهبٌ ، تريد إنك ذاهبٌ يومَ الجمعة ، ولقلت أيضاً لا مَحالةَ إنك ذاهبٌ ، تريد إنك لا محالةَ ذاهبٌ ، فلما لم يجز ذلك حملوه على : أفى حقٍّ أنَّك ذاهبٌ ، وعلى : أفى أكبر ظَنِّك أنَّك ذاهبٌ ، وصارت أنَّ مبنيةً عليه ، كما يُبْنَى الرحيل على غدٍ إذا قلت : غداً الرحيلُ . والدليل على ذلك إنشادُ العرب [هذا البيتَ] كما أخبرتُك .

زعم يونس أنه سمع العرب يقولون فى بيت الأسود بن يعفُر [2] :

أَحَقًّا بنِى أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ
تَهدُّدُكم إيَّاىَ وَسْطَ المجَالِسِ [3]

---

(١) ط : « إنك منطلق » .

(٢) الأغانى : ١١١ : ٣٢ ، ٢٦٨ والخزانة ١ : ١٩٣ .

(٣) يقوله لقومه . والأسود بن يعفر أحد من توعده قومه بالهجاء ؛ فإن سلمى ابن جندل رهطه ، وهم من نهشل بن دارم ، وهو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود ابن جندل .

والشاهد فيه نصب «حقا» على الظرف ، والتقدير : أفى حق تهددكم إياى . وجاز وقوعه ظرفا وهو مصدر فى الأصل لما بين الفعل والزمان من المشابهة ، وكأنه على حذف الوقت وإقامة المصدر مقامه ، كما تقول : أتيتك خفوق النجم ، أى وقت خفوقه . فكأن تقديره : أفى وقت حق توعدتمونى .

فزعم الخليل : أنَّ التّهدّدها هنا بمنزلة الرحيل بعد غدٍ ، وأنَّ أنْ بمنزلته ، وموضعُه كموضعه .

ونظير : أحقًّا أنّك ذاهبٌ من أشعار العرب [١] قول العَبْدىّ [٢] :

أحَقًّا أنَّ جيرتَنا استَقلّوا فنيَّتُنا ونيّتُهم فَرِيقُ [٣]

قال : فريق ، كما تقول للجماعة : هم صديق . وقال الله تعالى جَدُّه : « عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمال قَعِيدٌ [٤] » .

وقال عمر بن أبى ربيعة [٥] .

أألحقَّ أنْ دارُ الرَّبابِ تباعدتْ
أوِ انبتَّ حَبْلٌ أنَّ قلبكَ طائرُ [٦]

---

(١) ط : « فى أشعار العرب » .

(٢) هو المفضل النكرى فى الأصمعيات ٢٠٠ . والعبدى نسبة إلى عبدالقيس ، والنكرى نسبة إلى نكرة ، بضم النون ، ابن لكيز بن أفصى بن عبد القيس . وانظر شرح شواهد المغنى ٦٢ والعينى ٢ : ٢٣٥ والهمع ٢ : ٧١ والأشمونى ١ :٢٧٨ واللسان (فرق ١٧٥) .

(٣) فى الأصمعيات : « ألم تر أن جيرتنا استقلوا » : فلا شاهد فيه على هذه الرواية . استقلوا : ذهبوا وارتحلوا . والنية : الوجه الذى ينتويه المسافر . والفريق : المفرَّقة . والشاهد فيه نصب « حقا » على الظرف كما سبق ، وفتح أنّ لأنها وما بعدها فى تأويل مبتدأ خبره الظرف ، والتقدير : أفى حق استقلال جيرتنا . ولايجوز كسر إن لأن الظرف لايتقدم على إن المكسورة لانقطاعها مما قبلها .

وما بعد هذا البيت إلى نهاية الآية الكريمة ساقط من ط ، ثابت فى ا ، ب واللسان .

(٤) الآية ١٧ من سورة ق .

(٥) ديوانه ١٠١ والتصريح ٢ : ٣٦٦ والأشمونى ٤ : ٤٧٨ .

(٦) انبتّ انبتاتا : انقطع ، والحبل هنا حبل الوصل والاجتماع . وكنى بطيران القلب ، عن ذهاب العقل لشدة حزنه على فراقهم ، أوعبر عن شدة خفقانه جزعا للفراق ، فجعله كالطيران .

والشاهد فيه نصب « حقا » على الظرف ، وفتح « أن » بعده كما سبق .

٤٦٩ وقال النابغة الجعدى [١]

ألا أبلغْ بنى خَلَفٍ رسولاً أحقًّا أنّ أخطَلَكم هَجانِى [٢]

فكلُّ هذه البيوت [٣] سمعناها من أهل الثقة هكذا .

والرفعُ فى جميع ذا جيّد قوىّ ، وذلك أنّك إن شئت قلت : أحقٌّ أنّك ذاهبٌ ، وأأكبرُ ظنِّك أنك ذاهبٌ ، تجعل الآخِر هو الأول .

وأمّا قولهم : لامحالةَ أنّك ذاهبٌ ، فإنما حملوا أنّ على أنّ فيه إضمار مِنْ ، على قوله : لامحالةَ من أنّك ذاهبٌ ، كما تقول لا بُدَّ أنّك [٤] [ذاهبٌ ، كأنّك قلت : لابُدّ من أنّك ذاهبٌ] حين لم يجز أن يحملوا الكلامَ على القلب .

وسألتُه عن قولهم : أمّا حقًّا فإنّك ذاهبٌ ، فقال : هذا جيّد ، وهذا الموضع من مواضع إنّ . ألا ترى أنّك تقول : أمّا يومَ الجمعة فإنّك ذاهبٌ وأمّا فيها فإنّك داخلٌ [٥] . فإنما جاز هذا فى أمّا لأنّ فيها معنى يومَ الجمعة مَهْما يكنْ مِن شىء فإنّك ذاهبٌ .

---

(١) ديوانه ١٦٤ والخزانة ٤ : ٣٠٦ والعينى ١ : ٥٠٤ والهمع ١ : ٧٢ والأشمونى ١ : ١٨٥ .

(٢) بنو خلف رهط الأخطل ، من بنى تغلب ، وكان بين النابغة وبين الأخطل مهاجاة . والرسول : الرسالة ، وهو مما جاء على فعول من الأسماء كالوضوء والطهور والألوك ، وهى الرسالة أيضا .

والشاهد فيه نصب «حقا» وفتح «أن» بعدها كما تقدم .

(٣) جمع البيت من الشعر أبيات . وفى تاج العروس : «وحكى سيبويه فى جمعه بيوت» ، والنص هنا قاطع باستعماله .

(٤) ا ، ب : «لابد من أنك» .

(٥) ا ، ب : «أما يوم الجمعة فانك راحل» ، والكلام بعده يقتضى ما أثبت من ط . وبعده فى ط : «وأما فيها فإنك قائم» . قال السيرافى : وكذلك جميع الظروف المقدمة التى بعدها إنّ إذا دخلت قبلها أمّا فكسر إنّ حسَن ، وإن لم تكن أمّا فالفتح لا غير . وإنما كسر مع دخول أمّا لأنها تسوغ تقديم ما بعد الفاء على الفاء ، وتلى أمّا عوضاً مما حذف منه ، وجُوِّز فيها تقديم ما لم يكن يجوز تقديمه قبل دخولها .

وأمّا قوله عزّ وجل : « لاَ جَرَمَ أنّ لَهُمُ النّارَ[1] » فأنّ جَرَمَ عملت فيها لأنّها فعلٌ ، ومعناها : لقد حَقّ أنّ لهم النارَ ، ولقد استَحقّ أنّ لهم النارَ . وقولُ المفسّرين: معناها : حقًّا أنّ لهم النارَ،يدلّك أنّها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثّلتْ، فجَرَمَ بعدُ عملتْ[2] فى أنّ عملَها فى قول الفزارىّ [3] :

ولقد طَعنتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَــــةً
جرَمتْ فزارةَ بعدها أنْ يَغضَبُوا [4]

أى : أحقّتْ[5] فزارةَ .

وزعم الخليل : أنّ لاجَرَمَ إنّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام ، يقول الرجلُ كان كذا وكذا ، وفعلوا كذا وكذا فتقول : لا جَرَمَ أنّهم سيندمون أو أنّه سيكون كذا وكذا .

---

(١) النحل ٦٢ .

(٢) ط : « فجرم قد عملت » ، وأثبت ما فى ا ، ب واللسان والخزانة .

(٣) هو أبو أسماء بن الضريبة ، أو عطية بن عفيف . الخزانة ٤ : ٣١٠ والمقتضب ٢ : ٣٥٢ واللسان (جرم ٣٦٠) والاشتقاق ١٩٠ .

(٤) طعنت ، بالخطاب . وفى الخزانة : « ويقرأ طعنت » بضم التاء، وهو غلط ، والصواب فتحها ، لأن الشاعر خاطب بها كرزا العقيلى ورثاه ، وكان طعن أباعيينة وهو حصن بن حذيفة بن بدر الفزارى ، يوم الحاجر . ويدل على ذلك قوله قبله :

يا كرز إنك قد فتكت بفارس بطل إذا هاب الكماة وجبّوا » .

جرَمتها : حقتها للغضب ، أى جعلتها حقيقة به . وذكر الشنتمرى أن غير سيبويه يزعم أن معنى قوله جرمت فزارة أن يغضبوا : أكسبتهم الغضب ، من قوله عز وجل : « لايجرمنكم شنآن قوم » ، أى لا يكسبنكم .

والشاهد فى قوله جرمت ، ومعناه على مذهب سيبويه حقّقتْها للغضب ، لأنه فسر قولهم لاجرم أنه سيفعل على معنى حق أنه يفعل . ولا عنده زائدة ، إلا أنها لزمت جرم لأنها كالمثل .

(٥) وكذا فى الخزانة نقلا عن سيبويه . وفى نسختين من أصول ط : « أى حقت فزارة » بدون همزة . وحققته وأحققته بمعنًى ، أى : جعلته حقيقا .

وتقول: أمّا جَهْدَ رأيي فأنّك ذاهبٌ[1]؛ لأنك لم تُضطَرّ إلى أن تجعله ظرفاً كما اضطُرِرتَ في الأوّل. وهذا من مواضع إنّ، لأنك تقول: أمّا في رأيي فإنّك ذاهب، أي فأنت ذاهب، وإنْ شئت قلتَ فأنّك. وهو ضعيف؛ ٤٧٠ لأنّك إذا قلت: أمّا جهدَ رأيي فإنك عالمٌ لم تُضْطرّ إلى أن تجعل الجهد ظرفاً للقصة، لأنّ ابتداء إنّ يحسن هاهنا.

وتقول: أمّا في الدار فإنك قائمٌ، لا يجوز فيه إلّا إنّ، تجعل الكلام قصّةً وحديثاً، ولم تردأن تُخبِر أنّ في الدار حديثَه، ولكنّك أردت أن تقول: أمّا في الدار فأنت قائمٌ، فمن ثَمّ لم يعمل في أنّ شيء[2]. فإن أردت أن تقول: أمّا في الدار لحديثُك وخبرُك قلت: أمّا في الدار فأنّك منطلقٌ، أي هذه القصّةُ.

ويقول الرجلُ: ما اليومَ؟ فتقولُ: اليومَ أنّك مرتحلٌ، كأنّه قال: في اليوم رحلتُك[3]. وعلى هذا الحدّ تقول: أمّا اليومَ فأنّك مرتحلٌ.

وأما قولُهم: أمّا بَعْدُ فإنّ الله قال في كتابه، فإنّه بمنزلة قولك: أمّا اليومَ فإنّك، ولا تكون[4] بَعْدُ أبداً مبنيّا عليها إذا لم تكن مضافةً ولا مبنّية على شيء، إنّما تكون لغوا.

وسألتُه عن شَدَّ ما أنّك ذاهبٌ، وعزّ ما أنّك ذاهبٌ، فقال: هذا بمنزلة حقّاً أنّك ذاهبٌ، كما تقول: أمَا أنّك ذاهبٌ، بمنزلة حقّاً أنّك ذاهبٌ. [ولَوْ بمنزلة لَوْلاَ، ولا تُبتدأ بعدها الأسماء سِوى أنّ، نحو لو أنّك ذاهبٌ]. ولولاَ تُبتدأ

---

(١) ط: «فأنه منطلق».

(٢) ط: «فمن ثم لم تقل أن».

(٣) ط: «رحيلك».

(٤) ط: «يكون». ب: «ولم تكن»، وأثبت ما في

بعدها الأسماء ، ولَوْ بمنزلة لَوْ لاَ ، وإن لم يجزْ فيها ما يجوز فيما يُشبهها . تقول : لو أنّه ذهَبَ لفعلتَ . وقال عزّ وجلّ : « لَوْ أنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ ربّي[1] » . وإن شئت جعلتَ شَدَّمَا وعَزَّمَا كنِعْمَ مَا ، كأنّك قلت : نِعْمَ العملُ أنّك تقول الحقّ[2] .

وسألتُه عن قوله : كما أنّه لا يَعلَمُ ذلك فَتجاوَزَ اللهُ عنه ، وهذا حقٌّ كما أنّك هاهنا ، فزعم أنّ العاملة فى أنّ الكافُ وما لغوٌ ، إلّا أنّ ما لا تُحذَف من هاهنا[3] كراهيةَ أن يجىء لفظُها مثلَ لفظ كأنّ ، كما ألزموا النونَ لأفعَلَنّ ، واللامَ قولَهم إنْ كان لَيَفعلُ ، كراهيةَ أن يَلتبس اللفظان .

ويدلّك على أن الكاف هى العاملةُ قولهم : هذا حقٌّ مِثْلَ ما أنّك هاهنا . وبعض العرب يرفع فيما حدّثنا يونس ، وزعم أنه يقول أيضا : « إنّه لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أنّكُمْ تَنْطِقُونَ[4] » ، فلولا أنّ مَا لغوٌ لم يرتفع مِثْلُ ، وإن نصبتَ مِثْلَ فمَا أيضا لغوٌ ، لأنّك تقول : مِثْلَ أنّك هاهنا . وإنْ جاءت مَا مُسْقَطةً من الكاف فى الشعر جاز ، كما قال النابغة الجعدى[5] :

---

(١) الإسراء ١٠٠ .

(٢) السيرافى ما ملخصه : جعله سيبويه على وجهين : أحدهما أن يكون بمعنى حقا أنك ذاهب ، فيكون شدَّ ما فى تأويل ظرف ، وأنك ذاهب مبتدأ ، كما أن حقا فى تأويل ظرف . وشد وعز فى الأصل فعلان دخلت عليهما ما ، فأبطل عملهما وجعلا فى مذهب حقا ، كما دخلت ما على قلّ وربّ فبطل عملهما وخرجا عن مذهب الفعل وحرف الجر . والوجه الآخر : أن يكون شدَّ وعزَّ فعلين ماضيين كنعم وبئس .

(٣) ط : « لا تحذف منها » .

(٤) الذاريات ٢٣ .

(٥) ديوانه ١٣١ .

قُرومٍ تَسامَى عند بابٍ دِفاعُهُ
كَأنْ يُؤْخَذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلاَ[1]

فما لا تُحذَف ها هنا كما لا تُحذَف فى الكلام من أنّ ، ولكنه جاز ٤٧١ فى الشعر ، كما حذفت ما التى فى إمّا كقوله[2] :

* وإن من خريف فلن يعدما[3] *

---

(١) وصف قوما اجتمعوا لدى باب ملك محجَّب للتخاصم ،وجعل دفاع الحجاب لمن وقفوا وحجبوا شبيها بأن يؤخذ الرجل الكريم ثم يقتل . والقروم : السادة ، وأصل القرم الفحل من الإبل . وفى بعض أصول ط : «قرومٌ» بالرفع . تسامى ، أى تتسامى وترتفع ، بمعنى يفخر بعضهم على بعض ويسمو بنفسه وعشيرته .

والشاهد فيه حذف «ما» ضرورة مسقطةمن قوله: «كأن يؤخذ». والتقدير عنده: كما أنه يؤخذُ . وجعل غيره أنْ هنا هى الناصبة نصبت الفعل بعدها بدليل قوله «فيقتلا» بالنصب ، والكاف علىذلك حرف جر ، والتقدير : كأخذ المرء وقتله . قال الشنتمرى : «وفى قول سيبويه ضرورتان : إسقاط ما ، والنصب بالفاء بعد الواجب» .

(٢) بدله فى ط : «كما لا تحذف فى إما فى قولك» ، وما أثبته من ا ، ب يطابق ما ورد فى ثلاث نسخ من أصول ط . وصاحب هذا الشاهد هو النمر بن تولب ، كما سبق فى الجزء الأول ص ٢٦٧ .

(٣) بدله فى ط : «فإن جزعا وإن إجمال صبر ، ولكنه جاز فى الشعر» . وقد سبق هذا الشاهد فى ١ : ٢٦٦ . كما سبق الكلام على شاهدنا هذا فى ١ : ٢٦٧ وهو الشاهد الذى يؤيد إثباته هنا صنيع الشنتمرى فى شرح الشواهد إذ تكلم على :

* وإن من خريف فلن يعدما *

ولم يتعرض للشاهد البديل الذى أثبتته نسخة ط وهو :

* فإن جزعا وإن إجمال صبر *

وقد علق ناشر طبعة بولاق على تعليق الشنتمرى على شاهد :

* وإن من خريف فلن يعدما *

بقوله : «لعله كان فى نسخة صاحب الشواهد ، وإلا فالذى فيما بأيدينا من النسخ بدله فإن جزعا الخ» .

وبعده فى كل من ا ، ب وثلاث نسخ من أصول ط : «وقال أبو عثمان: أنا لا أنشده=

هذا بابٌ من أبواب إنَّ

تقول : قال عمرو إن زيدا خيرٌ منك[1]، وذلك لأنَّك أردت أن تَحكى قولَه ، ولا يجوز أن تُعمِل قال فى إنَّ كما لا يجوز لك أن تُعمِلها فى زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيدٌ عمروٌ خيرُ الناس ، فأنَّ لاتَعمل فيها قال كما لاتَعمل قال فيما تعمَل فيه أنَّ ، لأن أنَّ تجعل الكلامَ شأنا ، وأنت لاتقول قال الشأنَ متفاقمًا ، كما تقول : زعمَ الشأن متفاقمًا . فهذه الأشياء بعد قال حكايةٌ.

ومثل ذلك[2] : « وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ ٱللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذبحوا بقرة[3] »

وقال أيضا: « قَالَ ٱللهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ[4] ». وكذلك جميعُ ما جاء من ذا فى القرآن[5] .

وسألتُ يونس عن قوله : متى تقولُ أنّه منطلقٌ ؟ فقال : إذا لم ترد الحكايةَ وجعلتَ تقولُ مثلَ تَظُنُّ ، قلت : متى تقولُ أنّك ذاهبٌ . وإنْ أردت الحكاية قلت : متى [تقول] إنّك ذاهبٌ[6]. كما أنّه يجوز لك أن تَحكى فتقول : متى تقولُ زيدٌ منطلقٌ ، وتقول : قال عمروٌ إنّه منطلقٌ . [فإن] جعلتَ الهاء عمراً أو غيرَه فلا تَعمل قال ، كما لا تَعمل إذا قلت قال عمروٌ هو منطلقٌ . فقال : لم تَعمل ها هنا شيئاً وإن كانت الهاءُ هى القائلَ ،

-إلا كأن يؤخذَ المرءُ الكريمُ ، فأنصب يؤخذَ لأنها أن التى تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه » .

(١) ط : «وخير الناس» .

(٢) ط : «ومثل قوله عز وجل» .

(٣) الآية ٦٧ من البقرة . و «وأن تذبحوا بقرة» فى ا ، ب فقط .

(٤) المائدة ١١٥ .

(٥) ط : «وما جاء فى القرآن من ذا» .

(٦) ا ، ب «منطلق» .

كما لا تَعمل شيئاً إذا قلت قال وأظهرتَ هُوَ . فقالَ لا تغيِّرُ الكلامَ عن حاله قبل أن تكون فيه قال ، فيما ذكرناه[١] .

وكان عيسى يقرأ هذا الحرف : « فَدَعا رَبَّهُ إنّى مَغْلُوبٌ [فَانْتَصِرْ [٢]] أراد أن يحكى ، كما قال عزّ وجلّ : « والَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِه أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ [٣] » كأنّه قال واللهُ أعلمُ : قالوا ما نَعبدُهم . [ويزعمون أنّها في قراءة ابن مسعود كذا [٤]] . ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن .

وتقول : أوّلُ ما أقولُ أنّى أحمدُ اللهَ ، كأنك قلت : أوّلُ ما أقول الحمدُ لله ، وأنّ في موضعه . وإنْ أردت الحكاية قلت : أولُ ما أقول إنّى أحمدُ اللهَ .

هذا بابٌ آخر من أبواب إنّ

وذلك قولك : قد قاله القومُ حتّى إنّ زيدا يقولهُ ، وانطَلق القومُ حتّى إنّ زيدا لمنطلقٌ . فَحتّى ها هنا معلَّقةٌ لا تَعمل شيئاً في إنّ، كما لا تَعمل إذا قلت : حتّى زيدٌ ذاهبٌ، فهذا موضعُ ابتداء وحتّى بمنزلة إذَا . ولو أردت أن تقول حتّى أنّ في ذا الموضع[٥] كنتَ مُحيلا ، لأنّ أنّ وصِلَتها بمنزلة

---

(١) السيرافي : حق الحكاية أن تقول : قال عمرو إنى منطلق . وكذلك إذا قلت : قال عمرو هو منطلق ، فحق الحكاية أن يقول : قال عمرو أنا منطلق ، لأن هذا لفظه الذى لفظ به ، ولكنهم قد يغيّرون لفظ الغيبة إلى الخطاب ، ولفظ الخطاب إلى الغيبة ؛ لأن ذلك أقرب إلى الأفهام ، ولا يعد ذلك تغييرا ؛ لأن الذى يقول : إن زيدا منطلق لو واجهه لقال إنك منطلق ، ولم يكن ذلك مغيّراً للكلام عن منهاجه .

(٢) الآية ١٠ من سورة القمر .

(٣) الآية ٣ من سورة الزمر .

(٤) هى قراءة ابن مسعود ، وابن عباس ، ومجاهد ، وابن جبير : «قالوا ما نعبدهم» . تفسير أبى حيان ٧ : ٤١٥ .

(٥) ط : « فى هذا الموضع » .

الانطلاق ، ولو قلت : انطَلَق القومُ حتّى الانطلاقَ أو حتّى الخبرَ كان محالا ، لأنّ أنّ تصيِّر الكلام خبراً ، فلما لم يجز ذا حُمل على الابتداء(١) .

٤٧٢ وكذلك إذا قلت : مررتُ فإذَا إنّه يقولُ [أنّ زيدا خير منك] .

وسمعتُ رجلا من العرب يُنشِد هذا البيت كما أُخبِرُك به :

وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سَيِّداً إذا إنّه عبدُ القفَا واللّهازِمِ(٢)

فحالُ إذا ها هنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم ،وإنما جاءت إنّ هاهنا لأنّك هذا المعنى أردتَ ، كما أردت فى حَتّى [معنى حتّى] هو منطلقٌ .

ولو قلت : مررتُ فإذَا أنّه عبدٌ ، تريد مررتُ به فإذَا العُبوديّةُ واللؤمُ ، كأنّك قلت : مررتُ فإذَا أمرُه العُبوديّةُ واللؤمُ ، ثم وضعتَ أنّ فى هذا الموضع جاز .

وتقول : قد عرفتُ أمورَك حتّى أنّك أحمقُ ، كأنّك قلت : عرفتُ أمورَك حتّى حُمْقَك ، ثم وضعتَ أنّ فى هذا الموضع . هذا قول الخليل .

---

(١) ومثله فى بعض أصول ط . وفى ط : «فلم يجز ذا وجاز على الابتداء» ،

(٢) البيت من الخمسين . وانظر المقتضب ٢ : ٣٥١ والخصائص ٢ : ٣٩٩ وابن يعيش ٤ : ٩٧ /٨ : ٦١ والخزانة ٤ : ٣٠٣ وشذور الذهب ٢٠٧ والأشمونى ١ : ٢٧٦ .

وعبد القفا ، أى عبدٌ قفاه ، كما يقال لئيم القفا وكريم الوجه . واللهازم : جمع لهزمة بكسر اللام والزاى ، وهى بُضيعة فى أصل الحنك الأسفل . وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز .

والشاهد فيه جواز فتح «أن» وكسرها بعد إذا ، فالفتح على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار عنه باذا ، والتقدير فإذا العبودية ، أو الخبر محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه . والكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا .

وسألتُه هل يجوز : كما أنّك ههنا على حد قوله : كما أنت ها هنا[1]، فقال : لا ؛ لأنّ إنّ لا يبتدأ بها فى كلّ موضع ، ألا ترى أنّك لا تقول : يومَ الجمعة إنّك ذاهبٌ ، ولا كيف إنّك صانعٌ . فكما بتلك المنزلة[2] .

هذا بابٌ آخر من أبواب إنَّ

تقول : ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلّا إنه مكرِمٌ لى ؛ لأنّه ليس ههنا شىء يَعمل فى إنّ . ولا يجوز أن تكون عليه [أنّ]، وإنّما تريد أن تقول : ماقدِم علينا أميرٌ إلّا هو مكرمٌ لى ، فكما لا تَعمل فى ذا لا تَعمل فى إنّ . ودخولُ اللام ههنا يدلّك على أنه موضعُ ابتداء . وقال سبحانه : « وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ[3] » . ومثل ذلك قول كُثَيِّر[4] :

ما أعْطَيَانى ولاسألتُهما إلّا وإنّى لَحاجِزِى كَرَمِى[5]

---

(١) ط : « وسألته عن قوله هذا حق كما أنك هاهنا هل يجوز على ذا الحد . كما إنك هاهنا » .

(٢) السيرافى : إنما منع لأن أنك مبتدأ وهاهنا خبره ؛ وهما جميعا بمنزلة المصدر ، كما يكون الفعل والفاعل مع ما بمنزلة المصدر ، وما فى ذلك حرف وليست باسم ؛ وهى كأن والفعل بعدها ، غير أنّ ما يليها الاسم والخبر ، والفعل والفاعل ، وأنّ لايليها إلا الفعل والفاعل . وإنما يلى ما إن إذا كانت بمعنى الذى . كقوله عز وجل : « وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » . وإذا كانت بمعنى المصدر لم يدخلها أنّ .

(٣) الفرقان ٢٠ .

(٤) ط : « قول الشاعر كثير » . وانظر ديوانه ٢ : ٦٦ والمقتضب ٢ : ٣٤٦ والأغانى ٨ : ٢٨ والمصون ١٢٨ والموشح ١٨٩ والعينى ٢ : ٣٠٨ والهمع ١ : ٢٤٦ والأشمونى ١ : ٢٧٥ .

(٥) يعنى عبدالملك وعبدالعزيز ابنى مروان بن الحكم . وقد حكى المبرد رواية سيبويه ثم قال : وغيره يروى : « إلا وأنى » بالفتح . وهذا يوجب أن كثيرا لم يسألهما ولا أعطياه ؛ لأنّ =

وكذلك لو قال : إلّا وإنّى حاجزى كرمى .

وتقول : ما غضبتُ عليك إلّا أنّك فاسقٌ ، [كأنّك قلت : إلّا لأنّك فاسقٌ] . ٤٧٣

وأمّا قوله عزّ وجلّ : « وَمَا مَنَعَهُمْ أنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إلَّا أنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ[1] » ، فإنّما حمله على مَنَعَهُمْ .

وتقول إذا أردت معنى اليمين : أعطيتُه ما إنّ شرّه خيرٌ من جيِّد مامعك ، وهؤلاء الذين إنّ أجبنهم لأشجعُ من شُجَعائكم . وقال الله عزّ وجلّ : « وآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ [أُولِي الْقُوَّةِ[2] » ؛ فإنّ صلةٌ لما ، كأنّك قلتَ : ما والله إنّ شرّه خيرٌ من جيّد مامعك] .

هذا باب آخر من أبواب إنّ

تقول : أشهدُ إنّه لَمنطلقٌ ، فأشهدُ بمنزلة قوله : والله إنّه لذاهبٌ . وإنّ غيرُ عاملة فيها أشهَدُ ، لأنّ هذه اللام لاتُلحَق أبدا إلّا فى الابتداء . ألا ترى أنك تقول : أشهدُ لَعبدُ الله خيرٌ من زيد ، كأنك قلت : والله لَعبدُ الله خيرٌ من زيد[3] ، فصارت إنّ مبتدأةً حين ذكرتَ اللام هنا ، كما كان عبدالله مبتدأً حين أدخلتَ فيه اللام . فإذا ذكرتَ اللام ههنا لم تكن إلّا مكسورةً ، كما أنّ

= كرمه حجزه عن السؤال . والصحيح رواية سيبويه ، لأنه إنما يريد أنه إذا سألهما وأعطياه حجزه كرمه عن الإلحاف فى السؤال .

والشاهد فيه كسر «إن» لدخول اللام فى خبرها ، والجملة واقعة موقع الحال . ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة أيضا لوقوع الجملة موقع الحال .

(١) التوبة ٥٤ .

(٢) القصص ٧٦ .

(٣) ا ، ب : « خير منك كأنه قال : والله لعبد الله خير منك » .

عبد الله لايجوز هنا إلاّ مبتدأً [١]. ولو جاز أن تقول : أشهدُ أنّك لَذاهبٌ ، لقلت أشهدُ بلَذاك [٢]. فهذه اللامُ لا تـكون إلاّ فى الابتداء ، وتـكون أشْهَدُ بمنزلة وَالله .

ونظيرذلك قول الله عزّ وجلّ: « وٱللهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَـكَاذِبُونَ [٣] » وقال عزّ وجلّ : « فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِٱللهِ إِنَّهُ لَمِنَ ٱلصَّادِقِينَ [٤] » ؛ لأنّ هذا توكيدٌ [٥] كأنّه قال : يحلف [٦] بالله إنه لَمِنَ الصادقين.

وقال الخليل : أشهدُ بأنّك لَذاهبٌ غيرُ جائز ، من قبل أنّ حروف الجرّ لا تعلّقُ [٧]. وقال: أقولُ أشهدُ إنّه لَذاهبٌ وإنّه لمنطلق [٨]، أُتبعَ آخرهُ أوّلَه. وإنْ قلت : أشهدُ أنّه ذاهبٌ ، وإنه لَمَنطلقٌ لم يجز [إلّا الـكسرُ فى الثانى] ، لأنّ اللام لا تَدخل أبدا على أنّ ، وأنّ محمولةٌ على ما قبلها [٩] ولا تـكون إلّا مبتدأةً باللام .

ومن ذلك أيضا [قولك] : قد علمتُ إنّه لَخيرٌ منك . فإنّ ههنا مبتدأةٌ وعَلمتُ ههنا بمنزلتها فى قولك : لقد علمتُ أيُّهم أفضل [١٠]، معلّقةً فى الموضعين جميعا .

---

(١) ط : « لا يكون ههنا إلا مبتدأ » .

(٢) كذا فى ط ، ب . وفى ا : « فكذلك » .

(٣) الآية الأولى من سورة المنافقين .

(٤) الآية ٦ من سورة النور . وقراءة الكوفيين : « أربع شهادات » بالرفع .

(٥) ط : « لأن هذه توكيد » .

(٦) ا ، ب : « حلف » .

(٧) ا : « لأن حروف الجر لاتعلق » ، ب : « لأن حرف الجر لايعلق » ، وأثبت ما فى ط .

(٨) ط : « وإنه منطلق » .

(٩) ا ، ب : « لاتدخل إنّ كانت أنّ محمولة على ما قبلها » .

(١٠) ط : « أيهم قال ذلك » .

وهذه اللامُ تَصرفُ إنَّ إلى الابتداء، كما تَصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت [قد علمتُ] لَعبدُ الله خيرٌ منك، فعبد الله هنا بمنزلة إنَّ في أنه يُصرَف إلى الابتداء.

ولو قلت: قد علمتُ أنَّه لَخيرٌ منك، لقلت: قد علمتُ لَزيداً خيراً منك، ورأيتُ لَعبدَ الله هو الكريمَ، فهذه اللامُ لا تكون مَعَ أنَّ ولا عبد الله(1) إلاَّ وهما مبتدءان.

ونظير ذلك قوله عزّ وجل: « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ(2) ». فهو ههنا مبتدأ.

ونظير إنَّ مكسورةً إذا لحقتها اللامُ قوله تعالى: « وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ(3) » وقال أيضا: « هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ(4) »، فإنَّكُمْ ههنا بمنزلة أيُّهُمْ إذا قلتَ: يُنبِّئهم أيُّهم أفضلُ.

وقال الخليل مثله: « إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ(5) » فما ههنا بمنزلة أيُّهُمْ، وَيَعْلَمُ معلقة(6).

---

(1) ط: «لا تدخل على أن ولا على عبد الله».

(2) البقرة ١٠٢.

(3) الصافات ١٥٨.

(4) الآية ٧ من سورة سبأ.

(5) العنكبوت ٤٢. وقراءة «ما تدعون» بالتاء هي قراءة جمهور القراء. وقرأ أبو عمرو وعاصم بخلاف عنه: «ما يدعون» بالياء. تفسير أبي حيان ٧: ١٥٣ وإتحاف فضلاء البشر ٣٤٦.

(6) السيرافي: فيه وجهان: أحدهما أن تكون ما استفهاما والعامل فيها تدعون، كأنه قيل: أيهم تدعون؟ وينصب أيهم بتدعون. ويجوز أن يكون منصوباً بيعلم وتكون ما بمعنى الذي وتدعون صلتها، كأنه يعلم الذين تدعون من دونه من شيء.

قال الشاعر[١].

أَلَم تَرَ إنِّى وابنَ أَسْوَدَ ليلةً لَنَسْرِى إلى نارين يَعلو سَناهُما[٢]

سمعناه ممن ينشده من العرب[٣].

وسألتُ الخليل عن قوله : أحقًا إنَّك لَذاهبٌ ، فقال : لا يجوز ، كما لا يجوز : يومَ الجمعة إنّه لذَاهبٌ .

وزعم الخليل ويونس[٤] أنه لا تَلحق هذه اللامُ مع كلّ فعل . ألاَ ترى أنك لا تقول : وعدتُك إنّك لَخارجٌ ، إنّما يجوز هذا فى العِلْم والظنّ ونحوه ، كما يُبتدأ بعدهنّ أيُّهمْ . فإن لم تَذكر اللام قلت : قد علمتُ أنّه منطلقٌ ، لا تَبتدئه وتَحمله على الفعل ، لأنه لم يجئْ ما يَضطَرك إلى الابتداء[٥] ، وإنما ابتدأت[٦] إنّ حين كان غيرَ جائز أن تَحمله على الفعل ، فإذا حسُن أن تَحمله على الفعل لم تَخَطَّ الفعلَ إلى غيره .

ونظيرُ ذلك قوله : إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ ، حملتَه على الفعل حين لم يجز أن تَبتدئ بعد إن الأسماءَ[٧] ، وكما قال[٨] : أمّا أنت منطلقاً

(١) البيت من الخمسين . وانظر له العينى ٢ : ٢٢٢ والأشمونى ١ : ٢٧٥ واللسان (سنا ١٢٨) .

(٢) السنا : الضوء . والسرى : السير ليلا .

والشاهد فيه كسر إنّ لمجىء اللام فى خبرها ؛ ولولا اللام لفتحت لأنها مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى ترى . وعن المازنى أنه أجاز الفتح مطلقا ، وعن الفراء أنه أجازه بشرط طول الكلام .

(٣) ط : «عن العرب» ، وأثبت ما فى ا ، ب والعينى .

(٤) ا ، ب : «يونس والخليل» .

(٥) ا ، ب : «ولم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء» .

(٦) ط : «وإنما ابتدئ» بالبناء للمجهول .

(٧) ا ، ب : «حيث لم يجز أن أن تبتدئ الكلام بعد إن» فقط .

(٨) ط : «قلت» .

انطلقتُ معك ، حين لم يجز أن تَبتدئ الكلام بعد أمّا ، فاضطُررتَ فى هذا الموضع إلى أن تحمل الكلام على الفعل . فإذا قلت : إنّ زيداً منطلقٌ لم يكن فى إنّ إلاّ الكسر[1] لأنك لم تُضطَرّ إلى شىء . ولذلك تقول : أشهدُ أنك ذاهبٌ ، إذا لم تَذكر اللامَ . وهذا نظير هذا .

وهذه كلمةٌ تَكلّمُ[2] بها العربُ فى حال اليمين ، وليس كلُّ العرب تَتكلّم بها ، تقول : لَهِنَّك لَرجلُ صِدْقٍ ، فهى إنّ[3] ولكنّهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله : هَرَقْتُ[4] ، ولحقتْ هذه اللامُ إنّ كما لحقتْ ما حين قلت : إنّ زيدا لَمَا لَيَنطلقنّ ، [فلحقتْ إنّ اللامُ فى اليمين كما لحقتْ ما] فاللامُ الأُولى فى لَهِنَّكَ لامُ اليمين ، والثانية لامُ[5] إنّ . وفى لَمَا لينطلقنّ اللام الأولى لإنّ ، والثانية لليمين . والدليل على ذلك النون التى معها [كما أنّ اللام الثانية فى قولك: إنّ زيدا لَمَا لَيَفعلنّ لام اليمين] ، وقد يجوز فى الشعر : أشهدُ إنّ زيدا ذاهبٌ ، يشبهها بقوله : وَاللهِ إنه لذاهبٌ ؛ لأن معناها[6] معنى اليمين ، كما أنه

---

(١) ا ، ب : «لم يكن إلا الرفع» .

(٢) ا : «تتكلم» ، ب : «يتكلم» ، وأثبت ما فى ط .

(٣) ط : «يريدون إن» .

(٤) السيرافى : فى لهنك ثلاثة أقوال : أحدها قول سيبويه أن أصلها إن ، أبدلوا همزتها هاء ، كما أبدلوا الهاء من هرقت مكان ألف أرقت ، ولحقت اللام التى قبل الهاء لليمين ، كما لحقت بعد ما . فاللام الأولى لام اليمين ، والثانية لام إنّ . والثانى قول الفراء : قال : هذه من كلمتين كانتا تجتمعان ، كانوا يقولون : والله إنك لعاقل ، فخلطتا فصار فيهما اللام والهاء من الله ، والنون من إن المشدّدة ... والثالث حكاه المفضل بن سلمة لغير الفراء معناه : إنك لمحسن ، قال : وهذا أسهل فى اللفظ وأبعد فى المعنى . والذى قاله الفراء أصح فى المعنى .

(٥) ط : « واللام الثانية لام إن» . والكلام بعده إلى كلمة «معها» ليس فى ط .

(٦) ط : «معناه» .

لوقال : أشهدُ أنت ذاهبٌ ولم يَذْكر اللام لم يكنْ إلاَّ ابتداء ، وهو قبيح ضعيف إلاّ باللام .

ومثل ذلك فى الضعف : علمتُ إنّ زيدا ذاهبٌ ، كما أنّه ضعيف : قد علمتُ عمروٌ خيرٌ منك ، ولكنّه على إرادة اللام ، كما قال عزّ وجل : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا[1] » ، وهو على اليمين . وكان فى هذا حَسَنًا حين طال الكلامُ .

وسألتُ الخليل عن كَأنّ ، فزعم أنّها إنّ ، لحقتْها الكافُ للتشبيه ، ولكنّها صارت مع إنّ بمنزلة كلمة واحدة ، وهى نحوُ كَأَىّ[2] [رجلاً] ، ونحو [له] كذا وكذا درهماً .

وأمّا قول العرب فى الجواب إنّهْ ، فهو بمنزلة أَجَلْ . وإذا وصلتَ قلت إنّ يافتى ، وهى التى بمنزلة أَجَلْ .

٤٧٥

قال الشاعر[3] :

بَكَرَ العَواذِلُ فى الصَّبو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلومُهُنَّهْ[4]
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا ... كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنّهْ

هذا باب أَنْ وإِنْ

فأَنْ [مفتوحةً] تكون على وجوه :

---

(١) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٢) ب : « كأنى » ، تحريف .

(٣) هو عبد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٦٦ والبيان ٢ : ٢٧٩ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٢٢ وابن يعيش ٣ : ١٢٠ / ٨ : ٦ ، ١٢٥ واللسان (أن ١٧٢) .

(٤) الشاهد لم يذكره الشنتمرى ، ولم يرد فى نسختى ا ، ب . والصبوح : الخمر . والشاهد فيه ورود « إنه » بمعنى نعم ، والهاء فيها للسكت وجعلها بعض النحاة إن الناسخة والهاء اسمها بتقدير الخبر « قد كان ما تقلن » . كما فى أمالى ابن الشجرى .

فأحدُها أن تكون فيه أنْ وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها ، والآخَر : أن تكون فيه بمنزلة أيْ . ووجهٌ آخَر تكونُ فيه لغواً . ووجهٌ آخر هى فيه مخفّفةٌ من الثقيلة[1] . فأمّا الوجه الذى تكون فيه لغواً فنحو[2] قولك : لمّا أنْ جاءوا ذهبتَ ، وَأمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ لأكرمتُك .

وأمّا إنْ فتكون للمُجازاة ، وتكون أنْ يبتُدأ ما بعدها فى معنى اليمين ، وفى اليمين ، كما قال الله عزّ وجلّ : « إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ[3] » « وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ[4] » .

وحدّثنى من لا أتّهِمُ ، عن رجل من أهل المدينة موثوق به ، أنه سمع عربيّا يتكلّم بمثل قولك : إنْ زيدٌ لذَاهبٌ ، وهى التى فى قوله جلّ ذكرُه : « وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ . لو أنّ عِنْدَنَا ذِكْراً مِنَ الأَوَّلِينَ[5] » وهذه إنّ محذوفةٌ[6] .

وتكون فى معنى مَا . قال الله عزّوجلّ : « إِنِ الْكَافِرُونَ إلاّ فِي غُرُورٍ[7] » ، أى : ما الكافرون إلاّ فى غُرور .

---

(١) ط : «ووجه آخر وهى فيه مخففة محذوفة» باسقاط « تكون فيه لغوا » فى هذا الموضع .

(٢) ط : «ووجه تكون فيه لغوا نحو» .

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق .

(٤) الآية ٣٢ من سورة يس . وهذه قراءة جمهور القراء . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة «لمَّا» بتشديد الميم بمعنى إلاّ . إتحاف فضلاء البشر ٣٦٤ .

(٥) الصافات ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٦) السيرافى ما ملخصه : يذهبون فى أنّ هذه إلى أنها بمعنى ما ، واللام بمعنى إلاّ . وقال السيرافى : إنا لانعلم اللام تستعمل بمعنى إلاّ ، وإلا لجاز أن تقول : جاءنى القوم لزيداً بمعنى إلا زيدا .

(٧) الملك ٢٠ .

وتصرف الكلامَ إلى الابتداء (١)، كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنَّما، وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ. وقال فروة بن مُسَيك (٢):

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ ... منايانا ودَوْلةُ آخرينا (٣)

هذا بابٌ من أبواب أنِ التى تكون والفعلَ بمنزلة مصدر

تقول: أن تأتيَنى خيرٌ لك، كأنّك قلت: الإتيانُ خيرٌ لك. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ (٤)»، يعنى الصومُ خيرٌ لكم.

وقال الشاعر، عبد الرحمن بن حسّان (٥):

إنّى رأيتُ من المكارِمِ حَسْبَكم ... أنْ تَلْبَسوا حُرَّ الثياب وتَشْبَعُوا (٦)

---

(١) ا، ب: «وتصرف ما إلى الابتداء»، والوجه ما أثبت من ط.

(٢) ط: «وقال الشاعر» فقط. وانظر السيرة ٩٥٠ والوحشيات ٢٨ والمقتضب ١: ٥١ / ٢: ٣٦٤ والخصائص ٣: ١٠٨ والمنصف ٣: ١٢٨ والمحتسب ١: ٩٢ والخزانة ٢: ١٢١ وشرح شواهد المغنى ٣٠ والهمع ١: ١٢٣.

(٣) يقال: ماذلك بطبى، أى دهرى وعادتى. والدولة، بالفتح: الغلبة فى الحرب، وبالضم تكون فى المال. وقيل هما بمعنى، اسم لقولك: تداول القوم الشىء، يكون فى يد هؤلاء تارة وفى يد أولئك أخرى. ويروى: «وطُعمة آخرينا». أى لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية، وانتقال الحال عنا والدولة، والشاهد فيه زيادة «إن» بعد «ما» توكيدا. وهى كافة لها عن العمل: كما كفّت «ما» إنّ عن العمل.

(٤) البقرة ١٨٤.

(٥) الخزانة ٢: ١٠٤ عرضا والهمع ٢: ٣.

(٦) من المكارم، أى بدلاً منها. أى رأيت كافيكم لبس حر الثياب والشبع. والحر من كل شىء أعتقه وأفضله. ونحوه قول الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ... واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

والشاهد فيه وقوع أن وما بعدها موقع المصدر.

كأنه قال : رأيتُ حسبَكم لُبْسَ الثياب .

٤٧٦ واعلم أنّ اللام ونحوها من حروف الجرّ قد تُحذَف مِن أنْ كما حُذفتْ مِن أنّ ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلتُ ذاك حَذَرَ الشرِّ [أى لِحذرِ الشر] . ويكون مجرورا على التفسير الآخَر .

ومثل ذلك قولك : إنّما انقطَعَ إليك أنْ تُكرِمَه ، أى : لأنْ تُكرِمَه .

ومثل ذلك [قولك] : لا تَفعلْ كذا وكذا أنْ يُصيبك أمرٌ تَكرهُه ، كأنّه قال : لِأَنْ يصيبَك أو مِن أجلِ أنْ يصيبَك . وقال عزّوجل : « أنْ تَضِلّ إحْدَاهُمَا[1] » ، وقال تعالى : « أأنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ[2] » كأنه قال : ألِأَنْ كان ذا مال وبنين . وقال الأعشى[3] :

أأنْ رأت رجلا أعْشَى أضرَّبه ريبُ المَنونِ ودهرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ[4]

فأنْ ها هنا حالُها فى حذف حرف الجرّ كحال أنّ ، وتفسيرُها كتفسيرها ، وهى مع صلتها بمنزلة المصدر .

---

(١) البقرة ٢٨٢ .

(٢) سورة القلم ١٤ . وهذه هى قراءة حمزة ، كما فى تفسير ابى حيان ٨ : ٣١٠ وقرئ : « أن كان » و « إن كان » .

(٣) ديوانه ٤٢ والمقتضب ١ : ١٥٥ والانصاف ٤٢٧ وابن يعيش ٣ : ٨٣ وشرح شواهد الشافية ٣٣٢ .

(٤) ريب المنون : صرفه وما يريب منه ، والمنون : الدهر . وفى شرح المرزوقى للحماسة ٨٦١ : « وراب عليه الدهر : نزل » . ط : « تابل » ، وأثبت ما فى ا ، ب وشرح الشنتمرى . ويقال : تبلهم الدهر وأتبلهم ، أى : أفناهم ، ويروى : « متبل » ، ويروى : « خابل » . والخبِل : الشديد الفساد .

والشاهد فيه حذف الجارّ قبل « أن » ، أى ألأن . وقبله :

صدت هريرة عنا ما تكلمنا جهلا بأم خليد حبل من تصل

ومن ذلك [أيضاً] قوله : ائتنى بعد أنْ يقَع الأمرُ ، [وأتانى بعد أنْ وقع الأمرُ] ، كأنَّه قال : بعد وقوع الأمر .

ومن ذلك قوله : أمّا أنْ أسيرَ إلى الشأم فما أكرهُه ، وأمّا أنْ أقيمَ فانّ فيه أجراً[1] ، كأنه قال : أمّا السَّيْرورةُ فما أكرهُها ، وأمّا الإقامةُ فلى فيها أجرٌ .

وتقول : لا يَلبثُ أنْ يأتيَك ، أى لا يَلبثُ عن إتيانك . وقال تعالى : « فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا[2] » ، فأَنْ محمولة على كانَ ، كأنَّه قال : فما كان جوابَ قومه إلاّ قولُ كذا وكذا . وإن شئتَ رفعت الجواب فكانت أنْ منصوبةً .

وتقول : ما منَعَك أن تأتينَا ، أراد مِن إتياننا . فهذا على حذف حرف الجرّ .

وفيه ما يجىء محمولا على ما يَرفَع ويَنصِب من الأفعال ، تقول : قد خفتُ أنْ تَفعلَ ، وسمعتُ عربيًّا يقول : أنْعِمْ أنْ تَشدَّه ، أى بالِغْ فى أن يكون ذلك هذا المعنى ، وأنْ محمولة على أنْعِمْ . وقال جلّ ذكره : « بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ[3] » ، ثم قال : أنْ [يَكْفُرُوا] على التفسير ، كأنه قيل له ما هو ؟ [فقال : هو أنْ يَكفروا[4]] .

---

(١) ط : « فلى فيه أجر » .

(٢) من الآيات ٥٦ من النمل ، و ٢٤ ، ٢٩ من العنكبوت . ورابعة فى قوله تعالى « وما كان جواب قومه إلا أن قالوا » : مصدَّرة بالواو فى الآية ٨٢ من الأعراف .

(٣) البقرة ٩٠ .

(٤) السيرافى : فأن يكفروا فى موضع رفع على ظاهر كلامه ؛ وموضعه كوضعه فى قولنا : بئس رجلاً زيد : وما فى معنى شيئا ، واشتروا به نعتٌ لما . وإلى هذا ذهب الزجاج فى معنى الآية . وقال الفراء : أن يكفروا يجوز أن يكون فى موضع خفض ورفع —

وتقول : إنّى ممّا أنْ أفعلَ ذاك ، كأنه قال : إنّى مِن الأمر أو مِن الشأن أن أفعلَ ذاك ، فوقعتْ مَا هذا الموقعَ ، كما تقول العربُ : بئسمَا [له] ، يريدون بئسَ الشيء [ماله] .

وتقول : ائتِنى بعدَ ما تقولُ ذاك القول ، كأنك قلت : ائتِنى بعدَ قولك ذاك القول ، كما أنك إذا قلت بعدَ أنْ تقولَ فإنما تريد ذاك ، ولو كانت بَعْدَ مع مَا بمنزلة كلمةٍ واحدة لم تقل : ائتِنى مِن بعدِ ما تقولُ ذاك القولَ ، ولكانت الدالُ على حالٍ واحدة .

٤٧٧ وإن شئت قلت : إنّى ممّا أفعلُ ، فتكون مَا مع مِنْ بمنزلة كلمة واحدة نحو رُبَّمَا . قال أبو حَيَّةَ النُّمَيْرى[1] :

وإنّا لَمِمّا نَضربُ الكَبْشَ ضَربةً ... على رأسه تُلقِى اللسانَ من الفَمِ[2]

وتقول إذا أضفتَ إلى أنِ الأسماء : إنّه أهلُ أنْ يفعلَ ، ومخافةَ أنْ يفعلَ[3] ، وإن شئت قلت : إنّه أهلٌ أنْ يَفعلَ ومخافةٌ أنْ يَفعلَ ، كأنك قلت : إنّه أهلٌ لأنْ يفعلَ ، ومخافةٌ لأنْ يفعلَ . وهذه الإضافة كإضافتهم بعضَ الأشياء إلى أنْ . قال[4] :

= فأما الخفض فأن تردها على الهاء فى به . يذهب إلى أن ما بمعنى الذى ، وهى موصولة بقوله «اشتروا به أنفسهم» ، وأن يكفروا بدل من الهاء ، فيصير أيضا فى صلة ما . وتسمى بئسما فى هذا الوجه مكتفية ، لأن تقديرها : بئس الذى اشتروا به أنفسهم . والكلام تام وليس بمنزلة قولك : بئس الرجل ، لأن الكلام لا يتم حتى تقول : بئس الرجل عبد الله .

(١) ط : «قال الشاعر أبو حية النميرى» . وانظر أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٤٤ والخزانة ٤ : ٢٨٢ والهمع ٢ : ٣٥ ، ٣٨ وشرح شواهد المغنى ٢٤٥ .

(٢) الكبش : رئيس القوم يقارع دونهم ويحميهم . وهو مسبوق بقول الفرزدق :

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة ... على رأسه والحرب قد لاح نارها

والشاهد فيه تركيب «من» مع «ما» الكافة كما ركبت رُبَّما . ومعناه : من أمرنا وشأننا .

(٣) ا : «أن تفعل» .

(٤) ط : «قال الشاعر» . والبيت من الخمسين . وانظر العينى ٢ : ٢٤١ .

تَظَلُّ الشمسُ كاسِفةً عليه كَآبةَ أنها فَقَدتْ عَقيلا[١]

وتقول : أنت أهلٌ أن تفعل ، أهلٌ عاملة فى أنْ ، كأنك قلت : أنت مستحقٌ أن تفعل[٢] . وسمعنا فصحاء العرب يقولون : لَحَقٌّ أنّه ذاهبٌ ، فيضيفون ، كأنه قال : لَيَقينُ [أنه ذاهبٌ ، أى لَيَقينُ] ذاك أمرُكَ . وليست فى كلام كلِّ العرب[٣] .

وتقول : إنّه خليقٌ لأنْ يفعلَ ، وإنّه خليقٌ أنْ يفعلَ ، على الحذف .

وتقول : عَسَيْتَ أنْ تفعل ، فأنْ ها هنا بمنزلتها فى قولك : قاربتَ أنْ تفعلَ ، أى : قاربتَ ذاكَ ، وبمنزلة : دنوتَ أنْ تفعلَ .

واخْلَوْلَقَتِ السماء أنْ تمطر ، أى : لأنْ تمطرَ . وعَسَيْتَ بمنزلة اخلولقتِ السماء[٤].

---

(١) ط : «الأرض» بدل «الشمس» . عليه ، أى بسببه ، كما فى قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » . والكآبة : الحزن والغم .

والشاهد فيه إضافة كآبة إلى المصدر المؤول من أنّ ومعموليها . وكآبة منصوب على المفعول لأجله .

(٢) ما بعد الشاهد إلى هنا فى ا ، ب فقط .

(٣) بعده فى ا ، ب وأربع نسخ من أصول ط : « فأمرك هو خبر هذا الكلام ، لأنه إذا أضاف لم يكن بد لقولك : لحق ذلك ، من خبر . قال أبو الحسن : لم أسمع هذا من العرب ، وإنما وجدته فى الكتاب ، وهو جائز فى القياس ؛ وإنما قبّحه عندى حذف الخبر . ألا ترى أنك لو قلت : لعبد الله ، وأضمرت الخبر ، لم يحسن . ولا يبعد خبر مثل هذا أن يضمر » .

وقال السيرافى تعليقا : ذكر الأخفش أنه لم يسمع ذلك من العرب ، وأن الذى يقبّحه حذف الخبر . ثم أجازه وقال : لا يبعد خبر مثل هذا أن يضمر .

(٤) السيرافى : يجوز حذف اللام من أن كما أشار إليه ، ولا يجوز حذفها من المصدر ، لا تقول : هو خليق الفعل ، بمعنى للفعل . وكذلك : اخلولقت السماء أن تمطر ، ولا يحسن : اخلولقت السماء المطر .

ولا يَستعملون المصدر هنا كما لم يَستعملوا الاسم الذى الفعلُ فى موضعه[١] كقولك : اذْهب بذى تَسْلَمُ ، ولايقولون : عسيتَ الفعلَ ، ولاَ عسيتَ للفعل .

وتقول : عسى أن يفعلَ ، وعَسَى أنْ يفعلوا ، وعسى أن يَفعلا[٢] وعَسَى محمولة عليها أنْ ، كما تقول : دنَا أنْ يفعلوا ، وكما قالوا : اخلَوْلقتِ [السماءُ] أنْ تَمطِرَ[٣] ، وكلُّ ذلك تــكلّم به عامةُ العرب[٤] .

وكينونةُ عسى للواحد والجميع والمؤنّث تدلّك على ذلك . ومن العرب من يقول : عَسَى وعَسَيَا وعَسَوْا ، وعَسَتْ وعَستَا وعَسَيْنَ . فمن قال ذلك كانت أنْ فيهن بمنزلتها فى عَسَيْتُ ، فى أنّها منصوبة .

واعلم أنّهم لم يستعملوا عَسَى فعلُكَ ، استَغنوا بأَنْ تَفعَلَ عن ذلك ، كما استَغنى أكثرُ العرب بعَسَى عن أن يقولوا : عَسَيَا وعَسَوْا ، وبلَوْ أنّه ذاهبٌ عن لَوْ ذَهابُه . ومع هذا أنّهم لم يستعملوا المصدر فى هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذى فى موضعه يَفْعَلُ فى عَسَى وكادَ ، فتُرِك هذا لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشىء عن الشىء .

٤٧٨

واعلم أن من العرب من يقول : عَسَى يَفعَلُ ، يشبِّهها بكاد يَفْعلُ ، فيَفْعَلُ حينئذ فى موضع الاسم المنصوب فى قوله : « عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُساً[٥] » . فهذا مَثَلٌ من أمثال العرب أجروا فيه عَسَى مجرى كانَ . قال هُدْبةُ[٦] :

---

(١) ط : « كما لم يستعملوا الأسماء التى الفعل فى موضعها » .

(٢) ط : « أن تفعل » ، و « أن يفعلوا » ، و « أن يفعلا » بالياء .

(٣) ا ، ب : « اخلولق أن يمطر » .

(٤) ط : « وعلى ذا تكلم عامة العرب » .

(٥) المثل من قول الزباء فى قصتها المشهورة ، حين قيل لها : ادخلى الغار الذى تحت قصرك ، فقالت : « عسى الغوير أبؤسا » أى : إن فررت من بأس واحد فعسى أن أقع فى أبؤس .

(٦) هو هدبة بن الخشرم العذرى ، كان من رواة الحطيئة . وانظر ابن يعيش ٧ : ١١٧ ، ١٢١ والخزانة ٤ : ٨١ والعينى ٢ : ١٨٤ والهمع ١ : ١٣٠ .

عَسَى الكَرْبُ الذى أمسيتُ فيه يكونُ وراءه فَرَجٌ قَريبُ[١]

وقال[٢]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بِلادِ ابن قادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ[٣]

وقال[٤]:

فأمّا كَيِّسٌ فنَجا ولكنْ عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئيمُ[٥]

وأمّا كادَ فإنّهم لا يَذكرون فيها أنْ، وكذلك كَرَبَ يَفعلُ، ومعناهما واحد. يقولون: كَرَبَ يَفعلُ، وكادَ يَفعلُ، ولا يَذكرون الأسماء فى موضع هذه الأفعال لِما ذكرتُ لك فى الكُرّاسة التى تَليها[٦] .

---

(١) ا، ب: «عسى الهم». وأمسيت بفتح التاء وضمها. والفتح أولى لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير، وقبله:

فقلت له هداك الله مهلاً وخير القول ذو اللب المصيب

وضم التاء صحيح أيضا. فإن ما يجرى على المتكلم يجرى على المخاطب أيضا.

والشاهد فيه إسقاط «أن» بعد عسى ضرورة، ورفع الفعل، وإجراء عسى مجرى كان.

(٢) انظر ابن يعيش ٧ : ١١٧ / ٩ : ٦٢ .

(٣) المنهمر: السائل. والجون: الأسود. والرباب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه. والسكوب، من السكب، وهو الصب.

(٤) الخزانة ٤ : ٨٢ عرضا .

(٥) الكيس: العقل والدهاء، والوصف «كيّس». والحمق. الأحمق. والشاهد فيه إسقاط «أن» ضرورة كسابقه.

(٦) ا، ب: «لما ذكرنا لك فى الكراسة التى تليها». وفى اللسان عن ابن الأعرابى: «والكراسة من الكتب سميت لتكرسها». والتكرس: التجمع، يقال نظم متكرس: بعضه فوق بعض. وأنشد فى اللسان للكميت:

حتى كأن عراص الدار أردية من التجاويز أو كراس أسفار

جمع سِفْر بمعنى الكتاب. ويشير سيبويه إلى ما سيذكره فى «هذا باب وجه دخول الرفع».

ومثله : جَعَلَ يقولُ ، لا تَذْكرُ الاسم ههنا . ومثله أَخَذَ يقولُ ، فالفعلُ ههنا بمنزلة الفعل فى كانَ إذا قلت : كان يقولُ ، وهو فى موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمّ[1] ، وهو ثَمّ خبرٌ كما أنه ههنا خبر ، إلاّ أنّك لا تستعمل الاسم ، فأخلصوا هذه الحروفَ للأفعال[2] كما خَلصتْ حروفُ الاستفهام للأفعال نحو : هَلاّ وألاّ .

وقد جاء فى الشعر كادَ أنْ يفعلَ ، شبّهوه بعَسَى . قال رؤبة[3] :

* قد كادَ مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا[4] *

[والمَحْصُ مثله] .

وقد يجوز فى الشعر أيضا لَعَلّى أنْ أفعلَ ، بمنزلة عسيتُ أنْ أفعلَ .

وتقول : يُوشِكُ أنْ تَجىء ، وأنْ محمولة على يُوشِكُ . وتقول : توشِكُ أنْ تَجىء ، فأَنْ فى موضع نصب ، كأنك قلت : قاربتَ أنْ تفعلَ . ٤٧٩

وقد يجوز يوشكُ يجىءُ ، بمنزلة عَسَى يجىءُ ، وقال أُميّة بن أبى الصّلت[5] :

---

(١) ط : «فى موضع اسم منصوب كما أن هذا فى موضع اسم منصوب» .

(٢) يعنى بالحروف الكلمات ، وهى كاد وكرب .

(٣) ملحقات ديوانه ١٧٢ والإنصاف ٥٦٦ وابن يعيش ٧ : ١٢١ والمقرب ١٧ والخزانة ٤ : ٩٠ والعينى ٢ : ١٥ واللسان (مصح) .

(٤) وصف منزلا بالبلى والقِدم ، وأنه لذلك كاد يمصح أى يذهب .

والشاهد فيه دخول «أن» بعد «كاد» ضرورة ، والمستعمل فى الكلام إسقاطها ، وإنما دخلت تشبيها بعسى ، كما سقطت من عسى تشبيها بها . لاشتراكهما فى معنى المقاربة .

(٥) ط : «قال الشاعر أمية بن أبى الصلت» . وانظر ديوان أمية ٤٢ والعمدة ١ : ١٠٨ وابن يعيش ٧ : ١٢٦ والعينى ٢ : ١٧٨ والهمع ١ : ١٢٩ ، ١٣٠ والتصريح ١ : ٢٠٧ ، ٢٠٨ والأشمونى ١ : ٢٦٢ .

يوشِكُ مَن فَرَّ من مَنِيَّتِهِ   فى بعض غِرّاتِه يُوافِقُها[١]

وهذه الحروف التى هى لتقريب الأمور شبيهةٌ بعضُها ببعض ، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال .

وسألتُه عن معنى قوله : أُريدُ لأَنْ أفعل[٢] ، فقال : إنّما يريد أن يقول إرادتى لهذا ، كما قال عزَّ وجلَّ : « وأُمِرْتُ لأَنْ أَكونَ أَوَّلَ المُسْلِمِينَ[٣] » إنّما هو أُمرتُ لهذا .

وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق[٤] :

أَتغضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا   جِهارًا ولم تَغْضَبْ لقَتْلِ ابن خازِمِ[٥]

فقال : لأنه قبيح أن تَفصل بين أنْ والفعل ، كما قبُح أن تَفصل بين كَىْ

(١) الغرة ، بالكسر : الغفلة عن الدهر وصروفه ، أى لا عاصم من المنية . والشاهد فيه إسقاط «أن» بعد يوشك ضرورة .

(٢) ط : «لأن تفعل» ا : «لأن يفعل» ، وأثبت ما فى ب .

(٣) الآية ١٢ من الزمر .

(٤) ديوانه ٨٥٥ والخزانة ٣ : ٦٥٥ والهمع ٢ : ١٩ وشرح شواهد المغنى ٣٢ .

(٥) من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو جريرا . قتيبة ، هو قتيبة ابن مسلم الباهلى القائد المشهور . حُزّتا : قطعتا . وأما ابن خازم فهو عبد الله بن خازم السُّلَمى ، أمير خراسان من قبل ابن الزبير . وكان وكيع بن أبى سود التميمى قتل قتيبة الباهلى ، وباهلة من قيس ، وكانت تميم قتلت عبد الله بن خازم السلمى ، وسليم من قيس أيضا . ففخر الفرزدق عليهم ؛ وزعم أن قيسا غضبت لقتل قتيبة ولم تغضب لقتل ابن خازم .

والشاهد فيه كسر «إنْ» وحملها على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل الماضى ، ولو فتح «أنْ» لم يحسن لأنها موصولة بالفعل فيقبح فيها الفصل . ورد المبرد كسرها وألزم الفتح ، لأن الكسر يوجب أن أذنى قتيبة لم تحزّا بعد ، والفرزدق لم يقل هذا إلا بعد قتله وحز أذنيه . وحجة سيبويه أن لفظ الشرط قد يقع لما هو فى معنى الماضى كما فى قوله :

إن يقتلوك فقد هتكت حجابهم   بعتيبة بن الحارث بن شهاب

والفعل ، فلمّا قبُح ذلك ولم يجز حُمل على إنْ ، لأنَّه قد تُقدّم فيها الأسماءُ قبل الأفعال .

هذا باب ما تكون فيه أَنْ بمنزلة أَىْ

وذلك قوله عزّ وجل : « وانْطَلَقَ الملأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا واصْبِرُوا[1] » زعم الخليل أنه بمنزلة أَىْ ، لأنَّك إذا قلت : انطلق بنو فلان أنِ امْشُوا ، فأنت لا تريد أن تُخبِر أنهم انطلقوا بالمَشْى ، ومثل ذلك : « ما قُلْتُ لَهُمْ إلاّ ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ[2] » . وهذا تفسير الخليل . ومثل هذا فى القرآن كثير .

وأمّا قوله : كتبتُ إليه أَنِ افعلْ ، وأمرتُه أَنْ قُمْ ، فيكون على وجهين :

على أن تكون أَنِ التى تَنْصب الأفعال ووصلتَها بحرف الأمر والنهى ، كما تَصل الذى بتَفْعَلُ إذا خاطبتَ حين تقول أنت الذى تَفعلُ ، فوصلتَ أَنْ بقُمْ لأنه فى موضع أمر كما وصلت الذى بتَقُولُ وأشباهها إذا خاطبتَ[3] .

٤٨٠ والدليل على أنها تكون أن التى تنصب ، أنَّك تُدخِل الباء فتقول : أوعزتُ إليه بأنِ افعلْ ، فلو كانت أىْ لم تَدخلها الباءُ كما تَدخل فى الأسماء .

والوجه الآخَر : أن تكون بمنزلة أىْ ، [كما كانت بمنزلة أىْ] فى الأوّل .

---

(١) الآية ٦ من سورة ص .

(٢) الآية ١١٧ من سورة المائدة .

(٣) السيرافى : إن قال قائل : الذى لا توصل بفعل الأمر ؛ لا يجوز : الذى قم إليه زيد . فلمَ جاز وصل أن بفعل الأمر ؟ قيل له : الذى يحتاج إلى صلة هى إيضاح ؛ ولا يجوز وصلها بما ليس بخبر من الفعل والجملة ، ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره مما ليس بخبر لم يجز .... وأما أن فإنها توصل بما يصير معها مصدراً ، وهو الفعل المحض ؛ فسواء كان أمراً أو خبراً ؛ لأن المعنى الذى يراد به يحصل فيه .

وأمّا قوله عزّ وجلّ : « وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ[١] » ، وآخِرُ قولهم أنْ لا إلٰه إلاَّ اللهُ ، فعلى قوله أنَّهُ الحمد لله ، ولا إله إلا اللهُ[٢] . ولا تكون أنِ التى تَنصب الفعل ؛ لأنّ تلك لا يُبتدأ بعدها الأسماءُ . ولا تكون أىْ ، لأنّ أىْ إنّما تجىء بعد كلام مستغنٍ ولا تكون فى موضع المبنىِّ على المبتدإ .

ومثل ذلك : « ونَادَيْنَاهُ أنْ يا إبْرَاهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا[٣] » كأنه قال جلّ وعزّ : ناديناه أنّك قد صدّقْت الرؤيا يا إبراهيم .

وقال الخليل : تكون أيضا على أىْ . وإذا قلت : أُرسلَ إليه أنْ ما أنت وذا ؟ فهى على أىْ ، وإن أدخلتَ الباء على أنَّكَ وأنَّهُ ، فكأنه يقول[٤] : أُرسلَ إليه بأنَّك ما أنت وذا ، جاز[٥]

ويدلّك على ذلك : أنّ العرب قد تكلّمُ به فى ذا الموضع مثقّلاً .

ومن قال[٦] : « والخامِسَةُ أنْ غَضَبُ اللهِ عَلَيها[٧] » ، فكأنه قال : أنّه غضبُ الله عليها ، لا تخفِّفُها فى الكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد

(١) الآية ١٠ من سورة يونس .

(٢) ط : «فعلى قوله : أنه لا إله إلا الله وعلى أنه الحمد لله» ، بعكس الترتيب .

(٣) الصافات ١٠٤، ١٠٥ .

(٤) ط : « وإن أدخلت الباء فهى على أنك وأنه ؛ كأنه يقول » .

(٥) هذه الكلمة من ا ، ب فقط .

(٦) ط : «ومن ذلك» . وأراد بمن قال من قرأ .

(٧) النور ٦ .

(٨) هذه قراءة يعقوب والحسن . وقرأ نافع : «أنْ غَضِب» بتخفيف أن وبعدها فعل ماضٍ ، وقرأ باقى القراء بتشديد «أنّ» ونصب «غَضَب» . تفسير أبى حيان ٦ : ٤٣٤ وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٢ .

الثقيلة مضمَرًا فيها الاسمُ ، فلو لم يريدوا ذلك لَنصبوا كما يَنصبون فى الشِّعر إذا اضطُرُّوا بكأنْ إذا خفَّفوا ، يريدون معنى كأنَّ ، ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله[(١)] :

* كأنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءُ خُلْبِ[(٢)] *

وهذه الكاف إنَّما هى مضافة إلى أنّ ، فلمَّا اضطُرِرتَ إلى التخفيف فلم تضمر[(٣)] لم يغيِّر ذلك أن تَنصب بها ، كما أنَّك قد تَحذف من الفعل فلا يَتغيّر عن عمله ، ومثل ذلك قول الأعشى[(٤)] :

فى فتيةٍ كسُيوفِ الهِنْد قد علِموا أنْ هالِكٌ كلُّ مَن يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[(٥)]

كأنه قال : أنَّه هالكٌ .

---

(١) هو رؤبة . ملحقات ديوانه ١٦٩ والإنصاف ١٩٨ وابن يعيش ٨ : ٨٢ ، ٨٣ والخزانة ٤ : ٣٥٦ والعينى ٢ : ٢٩٩ واللسان (خلب ٣٥٢) .

(٢) الوريدان : عرقان يكتنفان جانبى العنق . والرشاء : الحبل . والخلب ، بالضم : الليف . ورشاء ، كذا وردت بالإفراد فى جميع النسخ ، وهو جائز فى كلامهم فقد يخبر بالمفرد عن المثنى ، ويروى : «رشاءا» بالتثنية . وقبل الشطر :

* ومعتد فظ غليظ القلب *

وبعده : * غادرته مجدلا كالكلب *

والشاهد فيه : إعمال «أنْ» مخففة كإعمالها مشددة ، تشبيها لها بالفعل الذى يخفف ولا يتغير عمله ، كما تقول : لم يك زيد منطلقا . والوجه الرفع إذا خففت ، لخروجها عن شبه الفعل فى اللفظ .

(٣) ط : «ولم تضمر» .

(٤) ط : «قول الشاعر» فقط . وانظر ديوان الأعشى ١٤٥ والخصائص ٢ : ٤٤١ والمنصف ٣ : ١٢٩ وابن الشجرى ٢ : ٢ والإنصاف ١٩٩ وابن يعيش ٨ : ٧٤ ، ٨١ والخزانة ٣ : ٥٤٧ / ٤ : ٣٥٦ والعينى ٢ : ٢٨٧ والهمع ١ : ١٤٢ .

(٥) فى الديوان : «أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل» . وفى الخزانة عن السيرافى أن الثابت المروى هو هذه الرواية . وأن رواية الكتاب معمولة مصنوعة . والشاهد فى كلتا الروايتين واحد ؛ لأنه فى إضمار الهاء فى «أن» . ولكنه أشد ظهورا فى رواية «هالكٌ» لوضوح الرفع فيها .

ومثل ذلك : أوّلُ ما أقول أنْ بِسْمِ اللهِ ، كأنه قال : أوّلُ ما أقول أنَّه بِسْمِ اللهِ . وإن شئت رفعتَ فى قول الشاعر :

* كأنْ وَرِيداه رِشاءُ خُلُبِ *

على مثل الإضمار الذى فى قوله : إنَّه من يأتِها تُعطِه ، أو يكون هذا المضمَرُ هو الذى ذُكر ، كما قال[1] :

٤٨١ * كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ *

ولو أنّهم إذْ حذفوا جعلوه بمنزلة إنّما ، كما جعلوا إنْ بمنزلة لـكِنْ لـكان وجهاً قويّاً .

وأمّا قوله : أنْ بسم الله ، فإنما يكون على الإضمار ، لأنّك لم تَذْكر مبتدأً أو مبنيّاً عليه . والدليل على أنهم [إنّما] يخفّفون على إضمار الهاء ، أنك تَستقبح : قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاكَ ، حتّى تقول أنْ لاَ ، أو تُدْخِلَ سوفَ أو السين أو قَدْ . ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرتَ الفعل مرفوعا بعدها كما تَذْكره بعد هذه الحروف ، كما تقول : إنما تقولُ ولـكنْ تقولُ[2] .

هذا باب آخر أن فيه مخففة

وذلك قولك : قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاكَ ، وقد تَيقّنتُ أنْ لا تَفعلُ [ذاكَ] ، كأنه قال : أنّه لا يقولُ وأنّك لا تفعلُ[3] .

---

(١) ط : «هو الذى ذكر بمنزلة» . والقائل هو ابن صريم اليشكرى . كما سبق فى ٢ : ١٣٤ .

(٢) بعده فى كل من ا ، ب : « فقبح قوله الذى زعم أنه لو قيل كان قويا . يعنى تصيير أن بمنزلة حروف الابتداء» .

(٣) ا ، ب : « كأنه قال أنك لا تفعل وأنه لا يفعل» .

ونظير ذلك [قوله عزّ وجلّ] : « عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى[1] » وقوله : « أفَلَا يَرَوْنَ أنْ لَا يَرْجِعُ إلَيْهِمْ قَوْلاً[2] » ، وقال أيضا : « لئلاَّ يَعْلَمَ أهْلُ الكِتابِ أنْ لَا يَقْدِرُونَ على شَيْءٍ[3] » .

وزعموا أنّها فى مُصحَف أُبَيّ : « أنَّهُمْ لا يَقْدِرُونَ » .

وليست أنِ التى تَنصب الأفعال تقَع فى هذا الموضعِ ، لأنّ ذا موضع يَقين وإيجابٍ .

وتقولُ : كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاك ، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك وكتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاك .

فأمّا الجزم فعلى الأمر . وأمّا النصب فعلى قولك لئلاّ يقولَ ذاك . وأمّا الرفع فعلى قولك : لأنّك لا تقولُ ذاك أو بأنّك لا تقول ذاك ، تُخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره .

فأمّا ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ ورأيتُ ، فإنّ أنْ تكونُ فيها على وجهين : على أنها تكون أنِ التى تَنصب الفعل ، وتكون أنّ الثقيلةَ . فإذا رفعتَ قلت : قد حسبتُ أنْ لا يقولُ ذاك ، وأرَى أنْ سَيَفعلُ [ذاك] . ولا تَدخل هذه السينُ فى الفعل ههنا حتى تكون أنَّهُ . وقال عزّ وجلّ : « وحَسِبُوا أنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ[4] » ، كأنك قلت : قد حسبتُ أنَّهُ لا يقولُ ذاك . وإنّما حسُنتْ أنَّهُ ههنا لأنك قد أثبتَّ هذا فى ظَنّك كما أثبتَّه فى عِلْمك ، وأنّك أدخلته فى ظَنّك على أنه ثابتٌ الآنَ كما كان فى العلم ، ولولا ذلك لم يَحسن

(١) المزمل ٢٠ .

(٢) طه ٨٩ .

(٣) الحديد ٢٩ .

(٤) المائدة ٧١ .

أنَّك ههنا ولا أنَّهُ ، فجرى الظنُّ ههنا مجرى اليقين لأنَّه نفيُه . وإنْ شئت نصبتَ فجعلتهن بمنزلة خَشِيتُ وخِفْتُ ، فتقول : ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاكَ .

ونظير ذلك : « تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ[1] » و : « إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ[2] » . فلاَ إذا دخلتْ ههنا لم تغيِّر الكلام عن حاله

٤٨٢ وإنّما مَنَع خَشِيتُ أن تكون بمنزلة خِلْتُ وظَنَنْتُ وعَلِمْتُ إذا أردت الرفع[3] أنك لا تريد أن تُخبِر أنك تخشى شيئاً قد ثَبَتَ عندك ولكنه كقولك : أرْجو ، وأطمعُ ، وعَسَى . فأنت لا توجِبُ إذا ذكرتَ شيئاً من هذه الحروف ، ولذلك ضعُف أرْجو أنَّك تَفعلُ ، وأطمعُ أنَّك فاعلٌ .

ولو قال رجلٌ : أخْشَى أنْ لا تَفعلُ ، يريد أن يُخبِرأنه يَخشى أمراً قد استَقرّ عنده أنه كائن ، جاز . وليس وجهَ الكلام .

واعلم أنَّه ضعيفٌ فى الكلام أن تقول : قد علمتُ أنْ تَفعلُ ذاكَ ولا قد علمتُ أنْ فعَلَ ذاكَ حتَّى تقول : سَيَفعلُ أو قد فعَلَ ، أو تنفِي فتُدخِلَ لاَ ؛ وذلك لأنّهم جعلوا ذلك عِوَضاً مما حذفوا من أنَّهُ ، فكرهوا أن يَدَعوا السينَ أو قَدْ إذْ قدرُوا على أن تكون عوضا ، ولا تنقضُ ما يريدون لو لم يُدخِلوا قَدْ ولا السينَ .

وأمّا قولهم : أمَا أنْ جزاكَ اللهُ خيراً ، فإنَّهم إنما أجازوه لأنه دُعاء ، ولا يَصِلون إلى قَدْ ههنا ولا إلى السين . وكذلك لو قلت : أمَا أنْ يَغفرُ اللهُ

---

(١) القيامة ٢٥ .

(٢) البقرة ٢٣٠ .

(٣) ا ، ب : « بمنزلة : ظننت وخلت إذا أردت الرفع وعلمت » .

لك جاز لأنّه دعاء ، ولا تصل هنا إلى السين(١) . ومع هذا [أيضاً] أنّه قد كثُر في كلامهم حتّى حذفوا فيه إنّهُ ، وإنّهُ لا تُحذَف في غير هذا الموضع(٢). سمعناهم يقولون : أمَا إنْ جزاكَ اللهُ خيراً ، شبّهوه بأنّهُ ، فلمّا جازت إنّ كانت هذه أجْوَزَ(٣) .

وتقول : ما علمتُ إلّا أنْ تقومَ ، وما أعلمُ إلّا أنْ تأتيَه ، إذا لم تُرد أن تُخبِر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتّة ، ولكنك تكلّمت [به] على وجه الإشارة كما تقول : أرى من الرأى أن تقومَ ، فأنت لا تُخبِر أنّ قياماً قد ثبَتَ كائناً أو يكون فيما تَستقبل البتّة ، فكأنه قال : لو قمتم(٤) . فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمتُ إلّا أنْ ستقومون .

وإنّما جاز قد علمتُ أنْ عمرٌو ذاهبٌ ، لأنّك قد جئت بعده باسم وخبر كما كانَ يكونُ بعده لو ثقّلتَه وأعملتَه ، فلمّا جئت بالفعل بعد أنْ

---

(١) ولا تصل هنا إلى السين ، ليس فى ط . السيرافى : تقديره : أما أنه جزاك الله خيرا . ومعناه حقا أنه جزاك الله خيرا ، كما تقول : أما انك راحل ، بمعنى حقا أنك راحل . وقد حذف اسم أن الشديدة ووليها الفعل لأن الكلام دعاء . والأشياء التى تكون عوضا من التخفيف وحذف الاسم لايصح وقوعها فيه ؛ لأن قد لاتقع فى الدعاء ، لا تقول : قد غفر الله لك . وأنت تريد الدعاء، فلا يجوز : أما أن قد جزاك الله خيرا . وكذلك السين وسوف : لا يصح دخولهما على فعل الدعاء لأنهما يصيّران الكلام تعيينا واجبا . ولا يجوز دخول لا ، لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه ؛ فاحتمل لذلك ترك العوض .

(٢) ط : «فى غير ذا» فقط .

(٣) بعده فى ا ، ب : يقول : أمّا تقع بمنزلة حقا ، فتفتح أن بعدها ، وتكون بمنزلة ألا فتكسر إن بعدها . فلما قالوا فى الدعاء : أما إن جزاك خيرا ، يريدون إنه ، كان جواز هذا فى المفتوحة ألزم ، لأنها التى تحذف فى الكلام وتعوض ، ولم يجئ هذا فى المكسورة إلا فى هذا الموضع ، لما ذكرت فى الدعاء .

(٤) كذا فى جميع النسخ .

جئت بشىء كان سيَمتنع أن يكون بعده لو تقلته [أو قلت : قد علمتُ أنْ يقولُ ذاك، كان يَمتنع]، فكرهوا أن يَجمعوا عليه الحذف وجوازَ ما لم يكن يجوز بعده مثقلا، فجعلوا هذه الحروف عِوَضاً.

هذا باب أمْ وأوْ

أمّا أمْ فلا يكون الكلامُ بها إلاَّ استفهاماً. ويقع الكلام بها فى الاستفهام على وجهين : على معنى أيُّهما وأيُّهم[1]، وعلى أن يكون الاستفهامُ الآخِرُ منقطعا من الأوّل.

وأمّا أوْ فإنما يَثبت بها بعضُ الأشياء، وتكون فى الخبر. والاستفهامُ يَدخل عليها على ذلك الحدّ. وسأبيّن لك وجوهه إن شاء الله تعالى.

هذا باب أَم إذا كان الكلام بها بمنزلة أَيُّهما وأَيُّهم

وذلك قولك : أزيدٌ عندك أمْ عمرٌو، وأزيداً لقيتَ أم بشراً؟ فأنت الآن مُدَّعٍ أنّ عنده أحدَهما، لأنّك إذا قلت : أيُّهما عندك، وأيُّهما لقيتَ. فأنت مدّعٍ أنّ المسئول قد لَقِيَ أحدَهما أو أنّ عنده أحدَهما، إلاّ أنّ عِلمك قد استوَى فيهما لاتَدرى أيُّهما هو. ٤٨٣

والدليل على أن قولك : أزيدٌ عندك أم عمرٌو بمنزلة قولك : أيُّهما عندك، أنّك لو قلت : أزيدٌ عندك أم بشرٌ فقال المسئول : لاَ، كان محالا، كما أنّه إذا قال : أيُّهما عندك، فقال : لاَ فقد أحال.

واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسنُ، لأنك لا تسأله عن اللُّقَى، وإنّما تسأله عن أحد الاسمينِ لا تدرى أيُّهما هو، فبدأتَ بالاسم

(١) ط : « أيهم وأيهما ».
(٢) ا، ب : « أيهم وأيهما ».

لأنك تقصد قَصْدَ أنْ يبين لك أىُّ الاسمين فى هذا الحال[1] ، وجعلتَ الاسمَ الآخِر عَديلاً للأوّل ، فصار[2] الذى لا تَسأل عنه بينهما .

ولو قلت : ألقيتَ زيداً أم عمراً كان جائزا حسنا ، أو قلت[3] : أعندك زيدٌ أم عمرو كان كذلك .

وإنّما كان تقديمُ الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخِر[4] إلاّ أن يكون مؤخّرا ، لأنه قصَدَ قَصْدَ [أحدِ] الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأنّ حاجته أحدُهما ، فبدأ به مع القصّة التى لا يسأل عنها ، لأنه إنّما يسأل عن أحدهما من أجلها ، فإنما يَفرغُ مما يَقصد قَصْدَه بقصّته ثم يَعْدِله بالثانى[5] .

ومن هذا الباب قوله : ما أبالِى أزيدًا لقيتَ أم عمرا ، وسواءٌ علىَّ أبِشْرًا كلّمتُ أم زيدا ، [كما تقول : ما أبالى أيّهما لقيتَ] . وإنّما جاز حرفُ الاستفهام ههنا لأنّك سوّيت الأمرينِ عليك[6] كما استَويا[7] حين قلت : أزيدٌ عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النّداء قولهم[8] : اللهمّ اغفرْ لنا أيّتُها العصابة[9] .

(١) ط : «أى الاسمين عنده» .

(٢) ط : «وصار» .

(٣) ط : «ولو قلت» .

(٤) ا ، ب : «ولم يحسن الآخر» .

(٥) بعده فى ا ، ب : «يعنى أنه لا يسأل عن الفعل لأنه قد استيقن عليه، ولكنه يسأل عن صاحب الفعل ، فجعل الفعل بين الاسمين ، لأنه ليس أحدهما أولى به من الآخر» .

(٦) السيرافى : سويت بين الأمرين جميعا فى منزلتهما عندك وهوانهما عليك .

(٧) ط : « كما استوى علمك » .

(٨) ا ، ب : «قولك» .

(٩) السيرافى : «لأنك لست تناديه وإنما تختصه ، فتجريه على حرف النداء ، لأن النداء فيه اختصاص ، فيشبه به للاختصاص لأنه منادى .

وإنما لزمتْ « أمْ » ههنا لأنّك تريد معنى أيّهما . ألا ترى أنّك تقول : ما أُبالِي أىُّ ذلك كان ، وسواء علىّ أىّ ذلك كان ، فالمعنى واحد، وأىُّ ههنا تَحسُن وتجوز كما جازت فى المسألة .

ومثل ذلك : ما أدْرى أزيدٌ ثَمّ أم عمرٌو ، ولَيْتَ شِعْرى أزيدٌ ثَمّ أم عمرٌو[1] ، فإنّما أوقعتَ أمْ ههنا كما أوقعتَه فى الذى قبله ؛ لأنّ ذا يَجرى على حرف الاستفهام حيث استوى[2] علمُك فيهما كما جرى الأوّلُ . ألاَ ترى أنّك تقول ، ليت شعرى أيُّهما ثَمّ ، وما أدْرِى أيُّهما ثَمّ ، فيجوز أيُّهما ويَحسن ، كما جاز فى قولك : أيُّهما ثَمّ .

وتقول : أضَربتَ زيدا أم قتلتَه ، فالبدء ههنا بالفعل أحسن[3] ، لأنّك إنما تسأل عن أحدهما لا تَدرى أيُّهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدء بالفعل ههنا أحسنُ ، كما كان البدء بالاسم [ثَمّ] فيما ذكرنا أحسن[4] كأنّك قلت : أىُّ ذاك كان [بزيدٍ . وتقول : أضربتَ أم قتلتَ زيدًا لأنك مُدّعٍ أحدَ الفعلينِ : ولا تَدرى أيُّهما هو ، كأنك قلت : أىُّ ذاك كان بزيد] .

وتقول : ما أدْرِى أقام أم قعد ، إذا أردت : ما أدرى أيُّهما كان[5] . وتقول : ما أدْرِى أقام أو قعَدَ ، إذا أردت : أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شىء ، كأنّه قال : لا أدّعى أنه كان منه فى تلك الحال قيامٌ ولا قعودٌ بعد

---

(١) ط : «عندك أم عمرو» .

(٢) أ : « حيث استوى علما » ب : « حيث استوى علمك » بدون « فيهما » فى النسختين .

(٣) ط : «بالفعل ههنا» .

(٤) ط : « ثم أحسن فيما ذكرنا » .

(٥) ط : «أى ذاك كان» .

قيامه[١] أى : لم أُعُدَّ قيامَه قيامًا ولم يَستبِنْ لى قعودٌ بعد قيامه[٢] ، وهو كقول الرجل : تكلَّمْتَ ولم تَكَلَّمْ[٣] .

هذا باب أَمْ منقطعةً[٤]

وذلك قولك : أعمرٌو عندك أم عندك زيد ، فهذا[٥] ليس بمنزلة : أيُّهما عندك . ألا ترى أنك لو قلت : أيُّهما عندك عِنْدَكَ ، لم يَستقم إلاَّ على التكرير والتوكيد .

ويدُلّك على أنّ [هذا] الآخر منقطعٌ من الأوّل قولُ الرجل : إنّها لَإبِلٌ ثم يقول : أم شاءٌ يا قومِ[٦] . فكما جاءت أمْ ههنا بعد الخبر منقطعةً ، كذلك تجيء بعد الاستفهام ، وذلك أنه حين قال : أعمرٌو عندك فقد ظَنّ أنّه عنده ، ثم أدركَه مثلُ ذلك الظنّ فى زيد بعد أن استغنى كلامُه ، وكذلك[٧] : إنها لإبلٌ أم شاءٌ ، إنّما أدركَه الشكُّ حيث مضى كلامُه على اليقين .

وبمنزلة أمْ ههنا قوله عزّ وجلّ : « آلم. تَنْزِيلُ الكِتابِ

(١) بعد قيامه : ليست فى ط .

(٢) ط : « قعوده بعد قيامه » .

(٣) ط : « تكلم ولم يتكلم » .

(٤) السيرافى : شبه النحويون أم فى هذا الوجه ببل ، ولم يريدوا بذلك أن ما بعد أم محقق ، كما يكون ما بعد بل محققا ، وإنما أرادوا أن أم استفهام مستأنف بعد كلام يتقدمها ، كما أن بل تحقيق مستأنف بعد كلام تقدمها . والدليل على أنها ليست بمنزلة بل مجردة قوله عز وجل : أم اتخذ مما يخلق بنات ... الآية . ولا يجوز أن تكون بمعنى : بل اتخذ – تعالى الله عن ذلك . وتقديره فى اللفظ : آتخذ بالألف للاستفهام . والمعنى : الإنكار والرد لما ادّعوه ؛ لأن ألف الاستفهام قد تدخل للتقرير ، والرد : والإنكار ، والتوبيخ ، والتوعد .

(٥) ط : « فهو » .

(٦) ط : « إنها لإبل أم شاء يا قوم » .

(٧) ط : « ومثل ذلك » .

لَا رَيْبَ فيه مِنْ رَبِّ العالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ[١] »، فجاء هذا [الكلامُ] على كلام العرب قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم ، ولكن هذا على كلام العرب[٢] ليُعرِّفوا ضلالتهم .

ومثل ذلك: « [أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ] وَهٰذِهِ الأَنْهارُ تَجْرِى مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هٰذَا الذِى هُوَ مَهِينٌ[٣] » ، كأنَّ فرعون قال : أفلا تُبصِرون أم أنتم بُصَراء . فقوله : أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هٰذَا ، بمنزلة : أم أنتم بصراءُ ؛ لأنَّهم لو قالوا : أنت خيرٌ منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراءُ عنده[٤] [وكذلك : أَمْ أَنَا خَيْرٌ بمنزلته لو قال : أم أنتم بصراءُ[٥]] .

ومثل ذلك قوله تعالى : « أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ [وأَصْفَاكُمْ بِالبَنِينَ[٦]] » . فقد علم النبىُّ صلى الله عليه وسلم والمسلمون : أنَّ الله [عزَّ وجلَّ] لم يتَّخذ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليُبَصَّروا ضلالتهم . ألا ترى أنَّ الرجل يقول للرجل: آلسعادةُ أحبُّ إليك أم الشقّاءُ ؟ وقد عَلِمَ أنَّ السعادة أحبُّ إليه من الشقاء ، وأنَّ المسئول سيقول[٧] : السعادةُ ، ولكنَّه أراد أن يبصِّر صاحبَه وأن يُعلِمه[٨] .

---

(١) سورة السجدة ١ ، ٢ .

(٢) الكلام بعد « العرب » الأولى ساقط من ط .

(٣) الزخرف ٥١ ، ٥٢ .

(٤) كلمة « عنده » من ا ، ب .

(٥) الزخرف ١٦ .

(٦) فى هامش طبعة بولاق : « قوله: وكذلك أم أنا خير إلى قوله: ومثل : ساقط من نسخ الخط التى بأيدينا . فتأمل » .

(٧) ا ، ط : « يقول » . وأثبت ما فى ب وثلاث نسخ من أصول ط .

(٨) ا ، ب : « ويعلمه » .

ومن ذلك أيضا : أعندك زيدٌ أم لا ، كأنه حيث قال: أعندك زيدٌ ، كان يَظنّ أنه عنده ثم أدركَه مثلُ ذلك الظنّ فى أنه ليس عنده فقال : أم لا .

وزعم الخليل أنّ قول الأخطل[١] :

كذبتْك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ   غَلَسَ الظّلامِ مِن الرّبابِ خَيالاَ[٢]

٤٨٥ كقولك : إنّها لَإبلٌ أم شاء . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو كثيّر عزّة[٣] :

أليس أبِى بالنّضْر أم ليس والِدِى   لِكلّ نَجيبٍ من خُزاعةَ أزْهَرَا[٤]

ويجوز فى الشعر أن يريد بكَذَبَتْكَ الاستفهام ويَحذف الألف . قال التميمى ، وهو الأسود بن يَعْفُرَ[٥] :

---

(١) مطلع قصيدة فى ديوانه ٤١ والخزانة ٤ : ٤٥٢ وشرح شواهد المغنى ٥٢ والتصريح ٢ : ١٤٤ .

(٢) كذبتك عينك : خُيِّل إليك . ثم رجع عن ذلك فقال : أم رأيت بواسط خيالا . وواسط : مكان بين البصرة والكوفة .

والشاهد فيه : إتيانه بأم منقطعة بعد الخبر ، حملا على قولهم : إنها لإبل أم شاء . ويجوز أن تحذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها ، والتقدير : أكذبتك عينك أم رأيت .

(٣) ط : «ومثل ذلك لكثير عزة» . والبيت فى ديوانه ١ : ١٩ .

(٤) النضر أبو قريش ، وهو النضر بن كنانة . وخزاعة ، قبيل من الأزد ، وكانت فيما يزعم النسابون من ولد النضر بن كنانة ، فحقّق كثير فى شعره ذلك . والأزهر : الحسن الأبيض من الرجال .

والشاهد : وقوع أم لسؤال بعد سؤال . والمعنى أليس أبى بالنضر ، بل أليس والدى لكل نجيب . وتكرار ليس بعد أم يدل على انقطاعها . ولو كانت للمعادلة لم يحتج إلى التكرار .

(٥) كلمة «وهو» ساقطة من ط . والشاهد للأسود بن يعفر ، أو للعين المنقرى . انظر الكامل ٣٨٠ ، ٥٣٧ والخزانة ٤ : ٤٥٠ والعينى ٤ : ١٣٨ وشرح شواهد المغنى ٥١ والهمع ٢ : ١٣٢ والتصريح ٢ : ١٤٣ والأشمونى ٣ : ١٠١ ، ١٠٢ .

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كنتُ دارِياً ... شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ [١]

وقال عمر بن أبي ربيعة [٢] :

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كنتُ دارياً ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ [٣]

هذا باب أَوْ

تقول : أيَّهم تَضربُ أو تَقتلُ ، [تُعمِل أحدَهما] ، ومَن يأتيك أو يحدِّثُك [أو يُكْرِمُك] ؛ لا يكون ههنا إلاّ أَوْ ؛ من قبل أنك إنما تَستفهم عن [الاسم] المفعول ، وإنما حاجتُك إلى صاحبك أن يقول : فُلانٌ .

وعلى هذا [الحدّ] يَجرى ما ، ومَتَى ، وكيف ، وكَمْ ، وأَيْنَ [٤] .

وتقول : هل عندك شَعيرٌ أو بُرٌّ أو تَمْرٌ ؟ وهل تأتينا أو تحدِّثُنا ، لا يكون إلاَّ ذلك [٥] . وذاك أنّ هَلْ ليست بمنزلة ألف الاستفهام ، لأنك

---

(١) شعيث : حي من تميم ، ثم من بنى منقر ، فجعلهم أدعياء ، وشك فى كونهم منهم أو من بنى سهم . وسهم : حي من قيس .

والشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة للدلالة «أم» عليها .

(٢) ا ، ب : «وقال . أبو الحسن : لعمر» . وواضح أن ما بعد «وقال» من تعليق أبى الحسن الأخفش . وانظر ديوان عمر ٥٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١ : ٢٦٦ / ٢ : ٣٣٥ وابن يعيش ٨ : ١٥٤ والخزانة ٤ : ٤٤٧ والعيني ٤ : ١٤٢ والهمع ٢ : ١٣٢ .

(٣) يصوّر ذهوله من النظر إليهن ، وانصراف باله إليهن ؛ فلم يعد يذكر أرمين سبعاً من الحجرات أم ثمانيا .

والشاهد فيه : حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها كما تقدم .

(٤) ط : «ومتى وكم وأين وكيف» .

(٥) ط : «إلا هذا» . السيرافى : هل لا تقع بعدها أم على مذهب أيهما كما تقع بعد الألف بمعنى أيهما . وفصل سيبويه بين الألف وبين هل ، لأن ما بعد هل لا يكون تقريرا ولا توبيخا . ثم قال : وأرى مذهب الألف أوسع من مذهب هل ، فجاز فى الألف =

إذا قلت : هل تَضربُ زيدا ، فلا يكون أنْ تَدَّعى أنّ الضرب واقعٌ ، وقد تقول : أتَضربُ زيداً وأنت تَدَّعي أنّ الضرب واقعٌ[١] .

ومما يدلّك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل[٢] أنك تقول للرجل : أطرباً ! وأنت تعلم أنّه قد طرِبَ ، لتوبِّخه وتقرِّره[٣] . ولا تقول هذا بعد هَلْ . ٤٨٦

وإنْ شئت قلت : هل تأتيني أم تحدِّثني ، وهل عندك بُرٌّ أم شَعيرٌ ، على كلامين . وكذلك سائرُ حروف الاستفهام التى ذكرنا .

وعلى هذا قالوا : هل تأتينا أم هل تحدِّثنا . قال زفر بن الحارث[٤] :

أبا مالكٍ هل لُمْتَنى مذ حَضَضْتَنى   على القتل، أم هل لامَنى لك لائمُ[٥]

=من معادلة أم مالم يجز فى هل . ويقع بعد أم التقرير والتوبيخ، كما يقع بعد الألف . كقوله عزوجل : أم يقولون افتراه، على جهة التوبيخ ، ولا تكون هل إلاّ لاستئناف الاستفهام .

(١) ط : «وأنت تدعى أن الضرب واقع » .

(٢) ط : «أن الألف ليست بمنزلتها » .

(٣) بدله فى ط : أنك تقول للرجل :

* أطربا وأنت قنسرى *

فقد علمت أنه قد طرب ، ولكن قلت لتوبخه أو تقرره » .

وهذا الشاهد لم يرد فى ا ، ب ولا الشنتمرى هنا ، ولكنه سبق فى الجزء الأول ص ٣٣٨ . وهو للعجاج .

(٤) ط : «وزعم يونس: أنه سمع رؤبة يقول » . وفى بعض أصولها : «وقال زفر ابن الحارث، والصحيح أنه لجحاف بن حكيم السلمى » . ونحو هذه فى الشنتمرى . وأثبت ما فى ا ، ب. وعند السيرافى : « وقال الجحاف بن حكيم » . وانظر الهمع ٢ : ١٣٣ .

(٥) يقول هذا الأخطل ، وكنيته أبو مالك ، وكان قد قال للجحاف بحضرة عبد الملك بن مروان :

ألا تسأل الجحاف هل ثائر   بقتلى أصيبت من سُليم وعامر

وكذلك سمعناه من العرب . فأمّا الذين قالوا : أم هل لا تَقِي لك لأمّ ُ فإنّما قالوه على أنه أدركه الظنّ بعد ما مضى صدرُ حديثه . وأمّا الذين قالوا : أو هل فإنّهم جعلوه كلاما واحدا .

وتقول : ما أدرى هل تأتينا أو تحدّثنا ، وليتَ شعرى هل تأتينا أو تحدّثنا ، فهَلْ ههنا بمنزلتها فى الاستفهام[1] إذا قلت : هل تأتينا ، وإنما أدخلتْ هَل ههنا لأنك إنما تقول : أَعْلِمْنى ، كما أردتَ ذلك حين قلت : هل تأتينا أو تحدّثنا ، فجرى هذا مجرى قوله عزّ وجلّ : « هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ . أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ[2] » ، وقال زهير[3] :

ألا لَيْتَ شِعْرى هل يَرَى الناسُ ما أَرَى
من الأمرِ أو يَبْدُو لهم مابَدَالِيَا[4]

= فجمع الجحاف لبنى تغلب رهط الأخطل ، وأوقع بهم بجبل البشر وقعة عظيمة .
والشاهد فيه : دخول أم منقطعة لأنها لا تكون للعطف والمعادلة إلا بعد الهمزة .

(١) ط : «بمنزلة هل فى الاستفهام» .

(٢) الآيتين ٧٢ ، ٧٣ من الشعراء .

(٣) ط : «وقال الشاعر زهير» . وانظر ديوانه ٢٨٤ .

(٤) بعده فى الديوان :

بدا لى أن الناس تفنى نفوسهم وأموالهم ولا أرى الدهر فانيا

قال الشنتمرى : وكذب ، لابدّ من فناء الدهر» .

والشاهد فيه : دخول «أو» العاطفة بعد الاستفهام على حد قولك : هل تقوم أو تقعد . ولو جاء بأم وجعلها استفهاما منقطعا لجاز ، كما تقول : هل تجلس أم تسير ، بمعنى : بل هل تسير ، استفهاما منقطعا بعد استفهام .

٤٨٧ وقال مالك بن الريب[١] :

ألا لَيْتَ شِعْرِى هل تَغَيَّرت الرَّحَا

رَحَا الحَزْنِ أو أضْحَتْ بفَلْجٍ كما هِيَا[٢]

فهذا سمعناه ممن يُنْشِدُه من بَنِى عَمِّه[٣]. وقال أناسٌ[٤] : « أم أضحتْ » على كلامين ، كما قال علقمة بن عبدة[٥] :

هل ما علمتَ وما استُودِعْتَ مَكْتومُ

أم حَبْلُها إذ نَأَتْك اليومَ مصْرومُ[٦]

أم هل كبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَه

إثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكومُ[٧]

---

(١) أمالى القالى ٣ : ١٣٧ والخزانة ١ : ٣١٩ عرضا .

(٢) قاله عندما حضرته الوفاة غريبا بخراسان ، وهو مازنى تميمى . والحزن من بلاد تميم ، وكذلك فلج . والرحا : مكان مستدير غليظ يكون بين رمال . ويروى : «رحى المثل» .

والشاهد فى قوله : «أم أضحت» على الرواية الثانية على الانقطاع والاستئناف .

(٣) ط : «من العرب» وأثبت ما فى ا ، ب وإحدى أصول ط .

(٤) ا ، ب : «وقال : قال أناس» .

(٥) ديوانه ١٢٩ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٣٤ وابن يعيش ٤ : ١٨ ، ٨ / ١٥٣ والخزانة ٤ : ٥١٦ ، ٥١٩ والهمع ٢ : ٣٧ ، ١٣٣ والمفضليات ٣٩٧ .

(٦) أى : هل تبوح بما استودعتْك من سرّها يأساً منها ، أو تصرم حبلها ، أى تقطعه لتأيها وبعدها عنك وانقطاعها .

(٧) استأنف السؤال فقال : أم هل تجازيك ببكائك على إثرها وأنت شيخ . وأراد بالكبير نفسه . والعبرة : الدمعة . لم يقضها ، أى : هو دائم البكاء . والمشكوم : المجازى ، من الشكم : العطية عن مجازاة ، فإن كانت العطية ابتداء فهى الشكر ، بضم الشين فيهما .

والشاهد فيه : دخول «أم» منقطعة فى هذا البيت وسابقه .

هذا بابٌ آخَر من أبواب أَوْ[(١)]

تقول : أَلَقيتَ زيدا أو عمرا أو خالدا ، وأعنـــدك زيد [أو خالدٌ] أو عمرٌو[(٢)] ، كأنّك قلت : أعندك أحدٌ من هؤلاء[(٣)] ، وذلك أنّك لم تدّعِ أنّ أحداً منهم ثَمّ[(٤)] . ألا ترى أنه إذا أجابك قال : لاَ ، كما يقول إذا قلت : أعندك أحدٌ من هؤلاء .

واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتأخيرُ الاسم أحسنُ[(٥)] ؛ لأنّك إنّما تسأل عن الفعل بمن وقَعَ[(٦)] . ولو قلت : أزيداً لقيتَ أو عمرا أو خالدا ، وأزيدٌ عندك أو عمرٌو [أو خالدٌ] كان هذا فى الجواز والحُسْن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيِّهما . فإذا قلت : أزيدٌ أفضلُ أم عمرو[(٧)] لم يجزههنا إلاّ أمْ ، لأنّك إنّما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن [صاحب] الفضل[(٨)] .

---

(١) السيرافى : اعلم أن «أو» حقيقتها أن تفرد شيئا من شىء . ووجوه الإفراد أنلك تختلف وتتقارب فى حال وتتباعد فى أخرى ، حتى توهم أنها قد تضادت . وهى فى ذلك ترجع إلى الأصل الذى وضعت له . وأنا مفسر ذلك إن شاء الله . فمن ذلك قولك : جاءنى زيد أو عمرو . فالأصل فيه أن أحدهما جاءك . والأكثر فى استعمال ذلك أن يكون المتكلم شاكاً لا يدرى أيهما الجائى . فالظاهر من الكلام أن يحمله السامع على شك المتكلم . وقد يجوز أن يكون المتكلم غير شاك ، إلا أنه أبهمه على حال قصدها فى ذلك ، كما يقول القائل : كلمت أحد الرجلين ، واخترت أحد الأمرين . وقد عرفَ بعينه ولم يخبر به .

(٢) ط : «أو تقول : أعندك زيد أو خالد أو عمرو» .

(٣) ا : «واحد من هؤلاء» .

(٤) ط : «لأنك لما قلت : عندك أحد هؤلاء لم تدع أن أحداً منهم ثم» .

(٥) ط : «الأسماء أحسن» .

(٦) ا : «اللقا بمن وقع» ، ب : «الفاعل من وقع» . وأثبت ما فى ط .

(٧) ط : «أم خالد» .

(٨) ط : «لأنك إنما تسأل عن صاحب الفضل» .

ألا ترى أنّك لو قلت: أزيدٌ أفضلُ لم يجز، كما يجوز: أضربتَ زيداً [فذلك يدلّك أنّ معناه معنى أيُّهما] . إلا أنّك(١) إذا سألت عن الفعل استغنى بأوّل اسمٍ .

ومثل ذلك :ما أدْرِى أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو ، ولَيْتَ شِعْرى أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو . فهذا كلُّه على معنى أيُّهما أفضلُ .

وتقول : لَيْتَ شِعْرى ألَقيتَ زيدا أو عمراً ، وما أدْرِى أعندك زيدٌ أو عمرٌو ، فهذا يَجرى مجرى ألَقيتَ زيدا أو عمراً ، [وأعندك زيدٌ أو عمرٌو] .

٤٨٨ فإن شئت قلت : ما أدْرِى أزيدٌ عندك أو عمرٌو ، فكان جائزا حسَنا كما جاز أزيدٌ عندك أو عمرو(٢).

وتقديمُ الاسمين جميعا مِثْلهُ وهو مؤخَّرٌ وإن كانت أضعف(٣) .

فأما إذا قلت : ما أبالي أضربتَ زيدا أم عمراً ، فلا يكون هنا إلاّ أمْ(٤) ، لأنه لا يجوز لك السكوتُ على أوّل الاسمين(٥) ، فلا يجيء هذا إلاّ على معنى أيُّهما ، وتقديمُ الاسم ههنا أحسن .

وتقول : أتجلسُ أو تَذهبُ أو تحدّثُنا ، وذلك إذا أردت هل يكون شيءٌ من هذه الأفعال . فأمّا إذا ادّعيتَ أحدَها فليس إلاّ أتجلسُ أم تَذهبُ أم تأكلُ ، كأنّك قلت : أيُّ هذه الأفعال يكون منك .

وتقول : أتَضربُ زيدا أم تَشتمُ عمرا [أم تُكلّمُ خالدا . ومثل ذلك

---

(١) ط : «لأنك» .

(٢) ط : «أم بشر» .

(٣) وإن كانت أضعف ، من ا ، ب .

(٤) ط : « فإنه لا يكون إلا أم » .

(٥) ا ، ب : «لأنه لا يجوز السكوت على الاسم الأول» .

أتضربُ زيدا أو تضربُ عمراً أو تضربُ خالداً ، إذا أردت هل يكون شيءٌ من ضربٍ واحد من هؤلاء[١] . وإن أردت أيَّ ضربٍ هؤلاء يكون قلت : أمْ[٢] .

قال حسّان بن ثابت[٣] :

ما أبالِي أنَبَّ بالحَزْن تَيْسٌ أم لَحانِي بظَهْرِ غَيبٍ لَئيمُ[٤]

كأنه قال : [ما أبالِي] أيُّ الفعلين كان .

وتقول : أزيدا أو عمرا رأيتَ أم بشراً ، [وذلك أنَّك لم ترد أن تجعل عمراً عَديلا لزيد حتى يَصير بمنزلة أيِّهما ، ولكنَّك أردت أن يكون حَشواً ، فكأنك قلت : أأحدَ هذينِ رأيتَ أم بشراً] . ومثل ذلك قول صفيّة بنت عبد المطلب[٥] :

---

(١) بدله في ا ، ب : « وتقول : أتضرب : زيدا أو تشتم عمرا إذا أردت هل يكون شيء من هذه الأفعال » .

(٢) بدله في ا ، ب : « وإن شئت قلت : أتضرب عمراً أو تشتم زيدا على معنى أيهما » .

(٣) ط : « ومثل ذلك قول الشاعر حسان » . وانظر ديوانه ٣٧٨ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٣٣٤ والخزانة ٤ : ٤٦١ والعيني ٤ : ١٣٥ .

(٤) الحزن : ما غلظ من الأرض ، وخصه لأن الجبال ثم أخصب للمعز من السهول . لحاني : لامني وشتمني . بظهر غيب : في غيبتي . يقول : قد استوى عندي نبيب التيس ونيل اللئيم من عرضي بظهر الغيب . ونبيب التيس : صوته عند الهياج .

والشاهد فيه : دخول أم معادلة للألف ، ولا يجوز « أو » هنا ، لأن قوله « ما أبالي » يفيد التسوية .

(٥) ط : « ومثل ذلك قول أم الزبير » . وصفية هذه عمة الرسول الكريم وهي أم الزبير بن العوام . وانظر للرجز المقتضب ٣ : ٣٠٣ والكامل ٥٣٨ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٣٣٧ واللسان (زبر ٤٠٦) .

كيف رأيتَ زَبْرَا * أأقِطًا أو تَمْرا * أم قُرشِيًّا صَقْرَا[١]

وذلك أنّها لم ترد أن تجعل لتمر عَديلاً للأَقِط ؛ لأنّ المسئول عندها لم يكن عندها ممن قال: هو إما تمرٌ وإما أقطٌ وإمّا قُرَشيٌّ، ولكنها قالت[٢]: أهو طعامٌ أم قرشيٌّ ، فكأنها قالت : أشيئًا من هذين الشيئين رأيته أم قرشيًا . ٤٨٩

وتقول : أعندك زيدٌ أو عندك عمرٌو أو عندك خالدٌ[٣] ؟ كأنّك قلت : هل[عندك] مِن هذه الكينونات شيء ؟ فصار هذا كقولك : أتضربُ زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا . ومثل ذلك: أتضرب زيداً أو عمراً أو خالدا[٤] ؟

---

(١) زبرا ، أرادت الزبير ، وهو ولدها ؛ فجعلته مكبّرا وأصله التصغير . والأقط : شيء يصنع من اللبن الرائب كالجبن . والصقر ذلك الطير الجارح ، شبّهته به . وكانت صفية قد جاءها صبي يطلب الزبير ليصارعه ، فصرعه الزبير ، فقالت هذا الرجز . وفى ط والشنتمرى : «أم قرشيا صارما هزبرا » ، وهو ما أثبته ابن الشجرى وعاق عليه بقوله : «هذه رواية سيبويه » . على حين يقول الشنتمرى : «ويروى أم قرشيا صقرا ، والرواية الأولى أصح ، فكأنها أرادت السجع ولم تقصد قصد الرجز » . ويروى : «أو مشمعلا صقرا» .

والشاهد فيه : دخول «أم» معادلة للألف واعتراض «أو» بينهما ، والتقدير : أأحد هذين رأيته أم قرشيا ، والمعنى : أرأيته فى الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشيا ماضيا فى الرجال .

(٢) ا ، ب : «ولكنه ممن قال » .

(٣) ا ، ب : « بشر » ، موضع «خالد» .

(٤) السيرافى : هذه جمل كل جملة منها مبتدأ وخبر ، دخلت «أو» بينهما كما تدخل بين الجمل التى هى أفعال وفاعلون ومفعولون ، كقولك : أتضرب زيدا أو تضرب عمرا ... الخ . ودخول أو بينها كدخولها بين الأسماء والأفراد ، كقولك : أتضرب زيداً أو بشراً أو خالداً ، لأن المسألة واحدة منهما . فإن كانت أو بين جمل فالمسألة عن أحدها مبهمة . وسمى سيبويه الجمل الكينونات . وإن كانت بين أسماء أفراد فالمسألة عن أحدها .

وتقول : أعاقلٌ عمرٌو أو عالمٌ ؟ وتقول : أتَضرب عمرا أو تَشتمهُ ؟ تجعل الفعلين والاسمُ بينهما بمنزلة الاسمين والفعلُ بينهما ؛ لأنّك قد أثبتَّ عمراً لأحد الفعلين كما أثبتَّ الفعلَ هناك لأحد الاسمين[1]، وادَّعيتَ أحدَهما كما ادَّعيتَ ثَمَّ أحدَ الاسمين . وإنْ قدّمتَ الاسمَ فعربىٌّ حسن[2] .

وأمّا إذا قلت : أتضربُ أو تحبسُ زيداً ؟ فهو بمنزلة أزيدا أو عمراً تضرب[3]. قال جرير[4] :

أثعلبةَ الفوارِسَ أو رِياحاً ... عدَلْتَ بهم طُهَيّةَ والخِشابا[5]

وإن قلت : أزيدا تَضربُ أو تقتلُ ؟ كان كقولك : أتقتلُ زيداً أو عمراً وأمْ في كلّ هذا جيّدةٌ[6] .

وإذا قال : أتجلسُ أم تَذهبُ ، فأمْ وأوْ فيه سَواءٌ ؛ لأنّك لا تستطيع أن تفَصل علامة المضمَر فتَجعلَ لأوْ حالاً سوى حال أمْ . وكذلك : أتَضربُ زيداً أو تقتلُ خالدا ، لأنّك لم تُثبت أحدَ الفعلين لاسمٍ واحد[7] .

وإن أردت معنى أيّهما فى هذه المسألة قلت : أتضرب زيداً أم تقتل خالدا ؟ لأنّك لم تثبت أحدَ الفعلين لاسمٍ واحد .

---

(١) ا ، ب : «لأنك قد أثبت العلم والعقل» موضع كل هذا الكلام .

(٢) ا ، ب : «وإن قدمت أو فهو عربى حسن» .

(٣) ط : «ضربت» .

(٤) ط : «قال الشاعر جرير» . والبيت فى ديوانه ٦٦ وسبق الكلام عليه فى الجزء الأول ص ١٠٢ . وانظر أيضا العينى ٢ : ٣٥٥ والتصريح ١ : ٣٠٠ والأشمونى ٢ : ٧٨ .

(٥) الشاهد فيه تقديم الاسمين مع «أو» قبل الفعل .

(٦) ط : «جيد» .

(٧) ما بعد هذا إلى نهاية الباب ساقط من ط .

هذا باب أَوْ فى غير الاستفهام

تقول : جالِسْ عمراً أو خالدا أو بشراً[١] ، كأنك : قلت : جالِسْ أحدَ هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه ، ففي هذا دليل أنّ كلّهم أهلٌ أن يُجالَس[٢] ، كأنك قلت : جالِسْ هذا الضربَ من الناس[٣] .

وتقول : كُلْ لحماً أو خُبزا أو تمراً ، كأنك : قلت : كلْ أحَدَ هذه الأشياء . فهذا بمنزلة الذى قبله .

وإنْ نفيتَ هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا[٤] . كأنك قلت[٥] : لا تأكل شيئاً من هذهِ الأشياء .

ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ : « ولاَ تُطِـعْ مِنْهُمْ آثِماً أوْ كَفُوراً[٦] » أى : لا تُطِـعْ أحدًا من هؤلاء .

وتقول : كُلْ خبزا أو تمراً ، أى : لا تجمعْهما .

ومثل ذلك أن تقول : ادخلْ على زيد أو عمرٍو أو خالدٍ ، أى : لاتَدخلْ على أكثَر من واحدٍ من هؤلاء . وإن شئت جئت به على معنى ادخلْ على هذا الضرب .

وتقول : خُذْهُ بما عَزَّ أو هانَ ، كأنه قال : خُذْه بهذا أو بهذا ، أى

---

(١) ا ، ب : «جالس زيداً أو عمرا أو خالداً» .

(٢) ا ، ب بعد كلمة «هؤلاء» : « فإذا قلت : اضرب أحد هؤلاء ، ففى هذا دليل أنك لم ترد إنسانا بعينه ، وأن هؤلاء أهل لأن يضرب » .

(٣) ا ، ب : «اضرب» بدل «جالس» . و «من الناس» ساقط من ط .

(٤) ا ، ب : «لحما أو خبزا أو تمرا» .

(٥) ط : « كأنه قال » .

(٦) الآية ٢٤ من سورة الإنسان .

لاَ يفوتَنَّك على كلِّ حال[1] ومن العرب من يقول : خُذْه بما عزَّ وهان ، أى : خُذْه بالعزيز والهَيِّن ، وكلٌّ واحدة منهما تُجزِئُ عن أختها[2].

وتقول : لَأضربنَّه ذَهَبَ أومَكَثَ ، كأنه قال : لَأضربنَّه ذاهباً أوما كثاً ، ولأضربنَّه إنْ ذَهَبَ أو مَكَثَ . وقالَ زِيادَةُ بن زيد العُذْرِيّ[3] :

٤٩٠

إذا ما انتَهى عِلْمى تَناهَيْتُ عنده ... أطالَ فأمْلَى أو تَناهَى فأقْصَرا[4]

وقال[5] :

فلستُ أُبالِى بعـــد يومِ مُطَرِّفٍ ... حُتوفَ المَنايا أَكْثَرتْ أو أقَلَّتِ[6]

---

(١) ط : «على حال» .

(٢) ا ، ب : « من أختها » .

(٣) البيان ٣ : ٢٤٤ والمقتضب ٣ : ٣٠٢ ومجالس العلماء ١٧٦ والخزانة ٤ : ٤٦٩ وأدب الدنيا والدين ٥٨ .

(٤) أطال : صار بى إلى طول المدة . وأقصر : صار بى إلى قصرها . وأملى ، من الملىّ ، وهو الزمن الطويل . أى أنتهى حيث انتهى بى العلم ولا أتخطاه ، مُطيلا كان أو مقْصرا ، أى لا أتكلم بما لا أعلمه . وليست الهمزة فى «أطال» للاستفهام ؛ لأن همزة الاستفهام لاتكون مع «أو» ، وإنما تلزمها «أم» فى مقام التسوية فى مثل هذا .

والشاهد فيه : دخول «أو» لأحد الأمرين ، على حد قولك : لأضربنه ذهب أومكث. وروى : «أطال فأملى أم» ، فلا شاهد فيه لوقوع «أم» بعد همزة التسوية .

(٥) البيت من الخمسين . وانظر الخزانة ٤ : ٤٦٧ .

(٦) ط : «ولست» . ويروى : «بعد موت مطرف» . والحتوف : جمع حتف ، وهو المنية ، وأضاف الحتوف إلى المنايا توكيدا ، وسوَّغ ذلك اختلاف اللفظين . يقول : لا أبالى بعد فقد مطرف كثرة من أفقد أو قلته ، لعظم رزيَّته وصغر كل رزء عنده .

والشاهد فيه : جواز الإتيان بأو مجرداً عن الهمزة بعد سواء ولا أبالى ، بتقدير حرف الشرط ، والتقدير : إن أكثرت أو أقلت فلست أبالى .

وزعم الخليل أنّه يجوز : لَأَضربنّه أذهَبَ أم مَكَثَ ، وقال : الدليل على ذلك أنّك تقول : لَأَضربنّك أىُّ ذلك كان .

وإنما فارق هذا سَواء وما أبالى ، لأنّك إذا قلت : سَواءٌ علىَّ أذهبت أم مكثتَ(١) فهذا الكلامُ فى موضعِ سواءٌ علىَّ هذان. وإذا قلت : ما أُبالِى أذهبت أم مكثتَ(٢) فهو فى موضعِ : ما أبالِى واحداً من هذين . وأنت لا تريد أن تقول فى الأوّل : لأضربنّ هذين ، ولا تريد أن تقول : تَناهيتُ هذين ، ولكنك إنّما تريد أن تقول : إنّ الأمر يقَع على إحدى الحالين . ولو قلت : لأضربنّه أذهب أو مكث لم يجز ، لأنّك لو أردت معنى أيُّهما قلت : أم مكث ، ولا يجوز لأضربنّه مكث فلهذا لا يجوز : لأضربنّه أذهب أو مكث ، كما يجوز : ما أدرِى أقام زيدٌ أو قعدَ . ألا ترى أنّك تقول : ما أدرى أقام كما تقول : أذهَبَ ، وكما تقول : أعلمُ أقام زيدٌ ، ولا يجوز أن تقول : لأضربنّه أذهبَ .

وتقول : وكلُّ حقٍ له(٣) سمّيناه [فى كتابنا] أو لم نسَمِّه ، كأنه قال : وكلُّ حقّ له علمناه أو جَهِلناه ، وكذلك كلُّ حقٍ هو لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها ، كأنّه قل : إنْ كان داخلا أو خارجا . وإن شاء أدخل الواو كما قال : بما عزّ وهان .

---

(١) ط : «أذهب أم مكث» .

(٢) ط : « وإن قلت : ما أبالى أذهب أم مكث »

السيرافى : يريد أن الذى بعد سواء بمنزلة خبر المبتدأ ، والذى بعد أبالى فى موضع المفعول لأبالى ، والذى بعد لأضربنه إنما أتى بعد تمام الكلام على وجه الشرط للكلام ، فاختير فيه أو .

(٣) ط : «لها» فى هذا الموضع وتاليه .

وقد تَدخل أمْ في : علمناه أو جهلناه[1] [وسمّيناه أو لم نسمّه] ، كما دخلتْ في : أذهب أم مكث

وتَدخل أوْ على وجهين : على أنه [يكون] صفة للحقّ ، وعلى أن يكون حالاً ، كما قلت : لأضربنّه ذهَبَ أو مكث ، أي : لأضربنّه كائنا ما كان[2] .

فبَعُدتْ أمْ ههنا حيث كان خبراً في موضع ما يَنتصب حالا ، وفي موضع الصفة .

هذا باب الواو التى تدخل عليها أَلفُ الاستفهام ٤٩١

وذلك قولك : هل وجدتَ فلانا عند فلانٌ ؟ فيقول : أَوَ هُوَ ممن يكون ثَمَّ ؟ أدخلت ألف الاستفهام[3] .

وهذه الواوُ لا تَدخل على ألف الاستفهام ، وتَدخل عليها الألف[4] ، فإنما هذا استفهامٌ مستقبَلٌ بالألف ، ولا تَدخل الواوُ على الألف ، كما أنّ هَلْ لا تَدخل على الواو . فإنمّا أرادوا أن لا يُجْرُوا هذه الألفَ مُجرى هَلْ ، إذ لم تكن مثلها ، والواوُ تَدخل على هَلْ .

وتقول : أَلَسْتَ صاحبَنا أَوَ لَسْتَ أخانا[4] ، ومثل ذلك : أَمّا أنت أخانا أو مَا أَنت صاحبَنا ، وقولُه : أَلاَ تأتينا أَوَ لا تحدّثُنا[5] ، إذا أردتَ التقرير

(١) ا ، ب : «فى أعلمناه أم جهلناه» .

(٢) السيرافى : كائنا نصب على الحال من الهاء فى لأضربنه ، وما كان فى موضع رفع بكائن وهو فاعله . وما بمعنى الذى وكان صلتها ، وفيها معنى المجازاة . ولذلك كان ماضيا . وضمير الفاعل فى كان يعود إلى ما ، وبعد كان هاءٌ محذوفة تعود إلى الهاء فى لأضربنه .

(٣) ط : « ممن يكون عند فلان ، فأدخلت ألف الاستفهام » .

(٤) ط : «وتدخل الألف عليها» .

(٥) ط : « أو لا تأتينا أولا تحدثنا » .

أو غيرَهُم أعدتَ حرفًا من هذه الحروف لم يَحسن الكلامُ ، إلاّ أن تَستقبل الاستفهامَ .

وإذا قلت : ألستَ أخانا أو صاحبَنا أو جليسَنا[١] ، فإنك إنما أردت[٢] أن تقول: ألستَ فى بعض هذه الأحوال ، وإنّما أردت فى الأوّل أن تقول : ألستَ فى هذه الأحوال كلِّها . [ولا يجوز أن تريد معنى أَلَسْتَ صاحبَنا أو جليسنا أو أخانا ، وتكرِّرَ لَسْتَ مع أوْ ، إذا أردت أن تجعله فى بعض هذه الأحوال] ألاَ ترى أنّك إذا أخبرت فقلت : لستَ بِشْرًا أوْ لستَ عمرًا ، أو [قلت] : ما أنت ببشر ، أوْما أنت بعمرو ، لم يجىء إلاّ على معنى لاَ بلْ ما أنت بعمرو ، ولا بل لستَ بشراً . وإذا أرادوا معنى أنّك لست واحداً منهما قالوا : لستَ عمرا ولا بشرا ، أو قالوا : أو بشرا ، كما قال عزّ وجل : « وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أوْ كَفُورًا[٣] » . ولو قلت : أو لا تُطِعْ كفورا انقلب المعنى . فينبغى لهذا أن يجىء فى الاستفهام بأمْ منقطعا من الأوّل ، لأنّ أوْ هذه نظيرتُها فى الاستفهام أمْ[٤] ، وذلك قولك : أمَا أنت بعمرو أم ما أنت ببشر ، كأنّه قال : لا بل ما أنت ببشر . وذلك : أنّه أدركه الظنُّ فى أنه بشر بعد ما مضى كلامُه الأوّل ، فاستَفهم عنه .

وهذه الواوُ التى دخلتْ عليها ألفُ الاستفهام كثيرةٌ فى القرآن . قال اللهُ

---

(١) السيرافى : صار الأول تقريراً بدخول ألف الاستفهام ، وعطفت الثانى عليه عطف جملة على جملة ، وأدخلت فيه ألف الاستفهام ، فصارت الجملة الثانية كالجملة الأولى ، وردُّ العامل فيه يصيِّره فى معنى بل ، كأنك قررته على الجملة الثانية وتركت التقرير الأول ، كما تعمل بل فى ترك الأول وتثبيت الثانى .

(٢) ا ، ب : «وإنما تريد » .

(٣) الآية ٢٤ من سورة الإنسان .

(٤) بعده فى ا ، ب : «يعنى أنك إذا جئت بأم جاءت منقطعة ، ليست على معنى أيهما » .

تعالى جدُّه[1] : «أفأَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يأْتِيهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ . أَوَ أَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يأتيَهم بأسُنا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ[2]» . فهذه الواوُ بمنزلة الفاء فى قوله تعالى : «أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ[3]» وقال عزَّ وجلَّ «أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ . أَوَ آبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ[4]» ، وقال : «أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا[5]» .

هذا باب تبيان أَمْ لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف

تقول : أم مَن تقول ، أم هل تقول ، ولا تقول : أم أتقول ؟ وذاك لأنّ أَمْ بمنزلة الألف ، وليست : أىّ ومَنْ ومَا ومَتَى[7] بمنزلة الألف ، وإنّما هى أسماء بمنزلة : هٰذَا وذَاكَ ، إلاّ أنّهم تركوا ألف الاستفهام ههنا[8] إذ كان هذا النحوُ من الكلام لا يقع إلا فى المسألة ، فلمّا علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف .

٤٩٢

وكذلك هَلْ إنّما تكون بمنزلة قَدْ ، ولكنّهم تركوا الألف[9] إذ كانت هَلْ لا تقع إلاّ فى الاستفهام .

---

(١) ط : «كثيرة فى كتاب الله عز وجل ، قال» .

(٢) الأعراف ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) البقرة ١٠٠ .

(٤) النص الكريم فى أربع آيات من كتاب الله : ١٦ ، ١٧ من الصافات و٤٧ ، ٤٨ من الواقعة .

(٥) البقرة ١٠٠ .

(٦) ط : «بيان أم» .

(٧) ا ، ب «وليست من ومتى وما» .

(٨) ا ، ب : «تركوا الألف التى هنا» .

(٩) ا ، ب : «إلا أنهم تركوا الألف» .

قلتُ : فما بالُ أمْ تَدخل عليهن وهى بمنزلة الألف؟ قال : إنّ أمْ تجىء ههنا بمنزلة لا بلْ ، للتحوُّل من الشىء إلى الشىء ، والألفُ لا تجىء أبدا إلاّ مستقبِلَةً ، فهم قد استغنوا فى الاستقبال عنها واحتاجوا إلى أمْ ؛ إذْ كانت لِتَرْكِ شىء إلى شىء ؛ لأنهم لو تركوها فلم يَذكروها لم يَتَبيّن المعنى [1] .

---

(١) انتهى الجزء الأول من طبعتَى باريس وبولاق ، وهى تجزئة ناشر طبعة باريس الأستاذ المستشرق هر تويغ درنبرُغ . أما تجزئتى هذه فتستمر فى أربعة أجزاء .

الجزء الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف (١)

هذا باب أفْعل

اعلم أنّ أفْعلَ إذا كان صفةً لم ينصرِف فى معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنّها أشبهتِ الأفعالَ نحو: أذْهَبُ وأعْلَمُ .

قلتُ : فما بالُه لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرةٌ ؟ فقال : لأنَّ الصفات أقربُ إلى الأفعال(٢) ، فاستثقلوا التنوينَ فيه كما استثقلوه فى الأفعال ، وأرادوا أن يكون فى الاستثقال كالفعل ، إذْ كان مثلَه فى البناء والزيادة وضارَعَه ، وذلك نحو : أخْضَرَ ، وأحْمَر ، وأسْوَدَ ، [وأبْيَضَ ، وآدَرَ] . فإذا حقّرتَ قلت : أُخَيْضِرُ وأُحَيْمِرُ وأُسيوِدُ(٣) ، فهو على حالِه قبل أن تحقّره ، من قبل أنّ الزيادة التى أشبهَ بها الفعلَ(٤) مع البناء ثابتةٌ ، وأشبهَ هذا من الفعلِ ما أُمَيْلِحَ زيداً ، كما أشبهَ أحْمَرُ أذْهَبُ .

---

(١) هذا الباب هو بداية الجزء الثانى من تقسيم طبعة بولاق . والصفحات الجانبية من هنا إلى نهاية الكتاب تمثل صفحات الجزء الثانى منها .

(٢) ا ، ب : « إذا كان صفة فى النكرة . فقال : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال » .

(٣) وأسيود ، ساقطة من ط .

(٤) ا ، ب : « التى بها أشبهت الفعل » .

هذا باب أَفْعَل إذا كان اسمًا
وما أشبهَ الأفعالَ من الأسماء التى فى أوائلها الزوائد

فما كان من الأسماء أفْعَل ، فنحوُ : أفْكلٍ ، وأزْمَلٍ ، وأيْدَعٍ ، وأرْبَع[١] ، لا تَنصرف فى المعرفة ، لأنّ المعارف أثقلُ ، وانصرفتْ فى النكرة لبُعدها من الأفعال ، وتركوا صرفها[٢] فى المعرفة حيث أشبهت الفعل ، لِثقَل المعرفة عندهم .

وأمّا ما أشبهَ الأفعال سوى أفعَل فمثلُ اليَرْمَعِ واليَعْمَلِ[٣] ، وهو جِماعُ اليَعْمَلة ، ومثلُ أكْلُبٍ . وذلك أنّ يَرْمَعًا مثل : يَذْهَبُ ، وأكْلُبٌ مثل : أدْخُلُ[٤] . ألا ترى أنّ العرب لم تَصرف أعْصُرَ ، ولغةٌ لبعض العرب يَعْصُرُ ، لا يَصرفونه أيضاً ، وتَصرف ذلك فى النكرة ، لأنّه ليس بصفة .

واعلم أنّ هذه الياء والألف لا تقع واحدةٌ منهما فى أوّل اسمٍ على أربعة أحرف إلاوهما زائدتان[٥] . ألاترى أنّه ليس اسمٌ مثلُ أفْكلٍ يُصرَف وإنْ لم يكن له فعلٌ يتصرّف[٦] .

ومما يدلّك أنها زائدة كثرةُ دخولها فى بنات الثلاثة[٧] ، وكذلك

---

(١) الأفكل : الرِّعدة . والأزمل : الصوت . والأيدع : صبغ أحمر .

(٢) ا ، ب : «وتركوها» .

(٣) اليرمع : حجارة لينة رقاق بيض تلمع .

(٤) ط : «بمنزلة» بدل «مثل» فى الموضعين .

(٥) ط : «فى أول حرف رابعة إلا وهى زائدة» .

(٦) السيرافى : « يعنى اسما فى أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف أصلية ، لم يوجد ذلك فى كلام العرب » .

(٧) ط : « فى بنات الثلاثة » . السيرافى : يعنى أن الهمزة يكثر دخولها زائدة فى بنات الثلاثة ، فما عرف اشتقاقه وعلم أنها فيه زائدة مثل : أحمر وأشهب ، يحمل عليه ما لم يعرف اشتقاقه .

الياءُ أيضا . وإنْ لم تقل هذا دخل عليك أن تَصرف أفـكل[١] وأن تَجعل الشيء إذا جاء بمنزلة الرِجازة والرِبابة [لأنه] ليس له فعلٌ ، بمنزلة القِمَطْرة والهِدَمْلة .

فهذه الياء والألف تكثرُ زيادتُهما في بنات الثلاثة[٢]، فهما زائدتان حتى يجيء أمرٌ بيّن[٣] نحو : أَوْلَق ، فإنّ أَوْلَقا إنّما الزيادةُ فيه الواو ، يدلُّك على ذلك قد أُلِقَ الرجلُ فهو مَألوقٌ[٤] . ولو لم يَتبيّن أمرُ أَوْلَق لـكان عندنا أَفْعَل ؛ لأنّ أَفْعَل من هذا الضرب أكثر من فَوْعَل[٥] . ولو جاء في الـكلام شيءٌ نحوُ أَكْلَل وأيْقَق فسمّيتَ به رجلاً صرفتَه ، لأنه لو كان أفْعَلَ لم يكن الحرفُ الأوّل إلاّ ساكنًا مدغَما .

وأمّا أوّلُ فهو أفْعَلُ . يدلُّك على ذلك قولهم : هو أوّلُ منه ، ومررت بأوّلَ منك ، والأولى[٦] .

وإذا سمّيت الرجل بألُبب فهو غير مصروف ، والمعنى عليه ، لأنه من اللُّبّ ، وهو أفعُل . ولو لم يكن المعنى هذا لـكان فَعْلُلُ . والعرب تقول[٧] :

* قد علمَتْ ذاكَ بناتُ ألبُبِه[٨] *

يعنون لبّه .

---

(١) ط : «وإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تصرف أفكلا» .

(٢) ط : «فهذه الألف والياء تكثر زيادتها في بنات الثلاثة» .

(٣) ط : « فهي زوائد حتى يجيء أمر يتبين» .

(٤) ط : «قد ألق ورجل مألوق» .

(٥) ط : «لأن أفعل في الكلام أكثر من فوعل» .

(٦) ط : «بأول منه» فقط . والكلام بعده إلى « يعنون لبه » ساقط من ط .

(٧) ا ، ب : « والمعنى أن العرب تقول » .

(٨) الشاهد من الخمسين . وانظر المقتضب ١ : ٥٠ والمنصف ١ : ٢٠٠ / ٣ : ٣٤ والخزانة ٣ : ٢٩٢ . وهو في الخزانة برواية :

* تأبى له ذاك بنات ألببى *

ومما يُترَك صرفُه لأنه يُشبِه الفعلَ ولا يُجعَل الحرفُ الأول منه زائداً إلاّ بثَبَتٍ ، [نحو] تَنْضُب ، فإنما التاءُ زائدة(١) لأنه ليس فى الكلام شىءٌ على أربعة أحرف ليس أولُه زائدة(٢) يكون على هذا البناء ؛ لأنه ليس فى الكلام فَعلُل .

ومن ذلك أيضا : تَرتُب وتُرتَب — وقد يقال أيضا : تُرتُب(٣) — فلا يُصرَف . ومن قال تُرْتُبٌ صرف ؛ لأنه وإن كان أولُه زائدا فقد خرج من شبه الأفعال(٤) .

وكذلك التُّدْرَأ ، إنما هو من دَرَأتُ(٥) . وكذلك التَّتْفَل . ويدلُّك على ذلك قول بعض العرب : التُّتْفُلُ ، وأنه ليس فى الكلام كجَعْفُر .

وكذلك رجلٌ يسمَّى : تَألَبَ ، لأنَّه تَفعَلُ . ويدلّك على ذلك أنّه يقال للحِمَار أَلَبَ يألِبَ ، يفعِل ، وهو طرده طريدتَه . وإنّما قيل له تَألَبٌ من ذلك .

وأمّا ماجاء نحو : نَهْشَل وتولب(٦) فهو عندنا من نفس الحرف ، مصروفٌ

= على أنه لأعرابية جعلت تعاتب ابناً لها . فقيل لها : مالك لا تدعين عليه ؟ فقالت هذا . ويروى : «أَلْبِبه» بفتح الباء الأولى ، قال المبرد فى تفسيره : «يريد بنات أعقل هذا الحى » . وذكر البغدادى أن النحاس والشنتمرى لم يوردا هذا الشاهد ، وكأنهما لم يتنبها لكونه شعرا .

(١) ا ، ب : «وإنما جعلت التاء زائدة» .

(٢) ط : « زيادة» .

(٣) ما بعد كلمة « البناء » من ا ، ب . وبدله فى ط : « نحو ترتب وقد يقال أيضا : ترتب» .

(٤) بدل هذا الكلام من أول « فلايصرف» إلى هنا ، فى كل من ا ، ب : « وإنما هو من الراتب ، وذلك المعنى تريد» .

(٥) ط : « وكذلك التدرأ ، وتقديرها : التدرؤ ، فإنما هو من : درأت» .

(٦) ط : « وأما ماجاء مثل : تولب ونهشل» .

حتّى يجىء أمرٌ يبيّنه. وكذلك فعلتْ به العرب؟ لأنّ حال التاء والنون فى الزيادة ليست كحال الألف والياء، لأنهما لم تكثرا فى الكلام زائدتين ككثرتهما. فانْ لم تقل ذلك دخل عليك أنْ لا تَصرفَ نهشلا [ونَهْسَرًا [1]]. وهو قول العرب، والخليل، ويونس[2].

وإذا سمّيتَ رجلا بإثْمِدٍ لم تصرفه، لأنّه يشبه إضْرِبْ، وإذا سمّيت رجلا بإصْبَعٍ لم تصرفه، لأنه يشبه إصْنَعْ[3]. وإن سمّيته بأُبْلُمٍ لم تصرفه، لأنه يشبه أُقْتُلْ. ولا تحتاج فى هذا إلى ما احتجت إليه[4] فى تُرْتُبٍ وأشباهها لأنّها ألِفٌ. وهذا قول الخليل ويونس.

وإنما صارت هذه الأسماءُ بهذه المنزلة لأنهم كأنّهم ليس أصلُ الأسماء عندهم على أن تكون فى أوّلها الزوائد[5] وتكونَ على هذا البناء. ألا ترى أنَ تفْعَلُ وَيفْعَلُ فى الأسماء قليل. وكانَ[6] هذا البناءُ إنّما هو فى الأصل للفعل، فلما صار فى موضع قد يُستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه. والموضع الذى يُستثقل فيه التنوينُ المعرفة. ألا ترى أكثر ما لا ينصرف فى المعرفة قد ينصرف فى النكرة[7].

وإنما صارت أفْعَلُ فى الصِّفات أكثر لمضارعة الصِّفة الفعل.

---

(١) النهسر: الذئب، أو ولده من الضبع، والخفيف السريع، والحريص الأكول للحم.

(٢) ط: «فهذا قول الخليل ويونس والعرب».

(٣) ا، ب: «اذهب».

(٤) ط: «إلى ما تحتاج إليه».

(٥) ط: «على أن يكون فى أوائلها الزوائد».

(٦) ا فقط: «وكأن».

(٧) ما بعد كلمة «البناء» إلى هنا من ا، ب.

وإذا سمَّيت رجلاً بفعل فى أوله زائدة[1] لم تصرفه ، نحو يَزِيدَ ويَشْكُرَ وتَغْلِبَ ويَعْمَرَ . وهذا النحوُ أحرَى أن لا تصرفه ، وإنَّما أقصى أمره أن يكون كتَنْضُبٍ ويَرْمَعٍ .

وجميعُ ما ذكرنا فى هذا الباب ينصرف فى النكرة[2] .

فإن قلت : فما بالك تصرف يزيد فى النكرة ، وإنما منَعك من صرف أحمر فى النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل ؟ فأحمر إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسما[3] فإذا كان اسما ثم جعلته نكرة فإنما صيَّرته إلى حاله إذْ كان صفة[4] .

وأمّا يزيدُ فإنك لمَّا جعلتَه اسماً فى حالٍ يُستَثقَل فيها التنوين استُثقل فيه ما كان استُثقل فيه قبلَ أن يكون اسماً ، فلمَّا صيَّرته نكرةً لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسما . وأحمرُ لم يزَل اسما .

وإذا سمَّيتَ رجلا بإِضْرِبْ أو أُقْتُلْ أو إِذْهَبْ لم تصرفه[5] وقطعتَ الألفات حتَّى يَصير بمنزلة الأسماء ، لأنك قد غيَّرتَها عن تلك الحال . ألا ترى أنك تَرفعها وتَنصبها[6] . وتقطع الألف ؛ لأن الأسماء لا تكون بألف الوصل ، ولا يحتجّ باسمٍ ولا ابن ، لقلّة هذا مع كثرة الأسماء . وليس لك أن تغيِّر

---

(١) ا ، ب : «فى أوله زيادة» .

(٢) الكلام بعد هذه الكلمة إلى «الفعل» من ا ، ب .

(٣) بدله فى ط : «قال : من قبل أن أحمر كان وهو صفة ، قبل أن يكون اسماً ، بمنزلة الفعل» .

(٤) ط : «إذا كان صفة» . وبعده فى ا ، ب : «قال أبو الحسن : ينصرف أحمر وما أشبهه فى النكرة إذا كان اسما ، لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة ، فقد ذهب عنه الذى كان يمنعه» .

(٥) ط : «لم تصرفها» .

(٦) ما بعده إلى التنبيه التالى ساقط من ط .

البناء فى مثل ضُرب وضورب وتقول : إن مثل هذا ليس فى الأسماء ؛ لأنك قد تسمِّى بما ليس فى الأسماء[1]، إلاَّ أنك استثقلت فيها التنوين كما استثقلته فى الأسماء التى شبَّهتَها[2] بها نحوَ: إثْمِدٍ وإصْبَعٍ وأُبْلُمٍ ، فإنّما أضعفُ أمرِها أن تصير إلى هذا .

وليس شىء من هذه الحروف بمنزلة امْرِئٍ ، لأن ألف امرئ كأنك أدخلتَها حين أسكنتَ الميم على مَرْءٍ ومَرْأً ومَرْءٌ[3] ، فلمّا أدخلتَ الألف على هذا الاسم حين أسكنتَ الميم تركتَ الألف وصلا ، كما تركتَ ألف إبْنٍ ، وكما تركتَ ألف إضْرِبْ فى الأمر ، فإذا سمَّيتَ بامْرِئٍ رجلا تركتَه على حاله ، لأنَّك نقلته من اسم إلى اسم ، وصرفتَه لأنَّه لا يشبه لفظُه لفظَ الفعل .

أَلا ترى أنك تقول : امْرُؤٌ وامرئٍ وامْرَأً ، وليس شىء من الفعل هكذا . وإذا جعلتَ إضْرِبْ أو أُقْتُلْ اسمًا لم يكن له بدٌّ من أن تجعله كالأسماء[4] ، لأنَّك نقلت فعلا إلى اسم . ولو سمَّيته « انطِلاقا » لم تَقطع الألف ، لأنَّك نقلت اسما إلى اسم .

واعلم أن كلَّ اسم كانت فى أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل[5]

(١) هنا نهاية سقط ط الذى سبق التنبيه عليه . وقال السيرافى تعليقا على قطع الألفات : إنما قطعت لأن موضوع الأسماء والألقاب على لفظ لا تتغير حروفه ، فإذا جعلنا ألفه وصلا فهى تسقط إذا كان قبلها كلام ، وتثبت إذا كانت مبتدأة ، وتخرج بذلك عن موضوع الأسماء .

(٢) ط : «التى تشبهها بها» .

(٣) ا ، ب : «كأنك أدخلتها لإسكان الميم التى فى المرءِ والمرءُ والمرءَ» .

(٤) ط : « تجعلها كالأسماء » .

(٥) ا ، ب : «فى أوله زيادة ولم يكن على بناء الفعل» .

فإنّه مصروف ؛ وذلك نحو : إصْلِيتٍ وأُسْلوبٍ ويَنْبوتٍ[١] [وتَعْضوض] ، وكذلك هذا المثال إذا اشتققته من الفعل ، نحو يَضْروبٍ وإضريب وتضريب ، لأن ذا ليس بفعل وليس باسم[٢] على مثال الفعل ، وليس بمنزلة عمر[٣] . ألا ترى أنك تصرف يَرْبوعا ، فلو كان يَضْروبٌ بمنزلة يَضْربُ لم تصرفه .

وإن سمّيت[٤] رجلا هَراقَ لم تصرفه ، لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدةً ، وكذلك هَرِقْ بمنزلة أَقِمْ .

وإذا سمّيت رجلا بتَفاعُلٍ نحو تَضارُبٍ ، ثم حقّرته فقلت تُضَيْرِبُ لم تصرفه ، لأنه يصير بمنزلة تَغْلِبَ[٥] ، وتخرج إلى ما لا ينصرف ، [كما تخرج هِنْدٌ في التحقير إذا قلت : هُنَيْدةُ إلى ما لا ينصرف البتّة] في جميع اللغات .

وكذلك أجادِلُ اسم رجل [إذا حقّرته ، لأنّه يصير أُجَيْدِلَ مثل أُمَيْلِحَ . وإن سمّيت رجلا بهَرِقْ قلت: هذا هُرَيْق قد جاء، لا تصرف[٦]] .

هذا باب ما كان من أفعل صفة
في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام

وذلك: أَجْدَلٌ وأَخْيَلٌ وأَفْعًى . فأجودُ ذلك أن يكون هذا النّحو اسماً، وقد جعله بعضهم صفة ؛ وذلك لأن الجَدْل شدّة الخلق ، فصار أَجْدَلٌ عندهم بمنزلة شَدِيدٍ .

---

(١) الينبوت : شجر الخشخاش ، أو شجرة شاكة لها أغصان وورق ، وثمرتها جرو ؛ أي مدوّر . ا ، ب : «وينبوب» ، صوابه في ط .

(٢) ا ، ب : « لأنه ليس بفعل ولا اسم » .

(٣) وليس بمنزلة عمر ، من ا ، ب .

(٤) ا ، ب : « ولو » .

(٥) ط : «بمنزلة قولك في تغلب» .

(٦) بدل هذه التكملة في كل من ا ، ب : « إنما هو أجيدل في التحقير » .

وأمّا أخْيَلُ فجعلوه أفعل من الخيلان للونه[1] ، وهو طائر أخضرُ ، وعلى جناحه لُمعة [سوداء] مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء أفعَى ، كأنَّه صار عندهم صفةً[2] وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر .

وأما أدْهَمُ إذا عنيتَ القَيدَ ، والأسْوَدُ إذا عنيت به الحيّة[3] ، والأرْقَمُ إذا عنيت الحيّة ، فإنك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة[4] ؛ لم تختلف فى ذلك العربُ .

فإن قال قائل : أصرفُ هذا لأنى أقول : أداهمُ وأراقمُ. فأنت تقول : الأبطَحُ والأباطحُ ، وأجارِعُ وأبارِقُ[5] وإنّما الأبرَقَ صفة . وإنما قيل: أبْرَقُ لأنّ فيه حمرةً وبياضا وسوادا[6] [كما] قالوا : تَيْسٌ أبْرَقُ ، حين كان فيه سواد وبياض . وكذلك الأبْطَح إنّما هو المكان المنبطح من الوادى ، وكذلك الأجْرَعُ[7] إنما هو المكان المستوِى من الرمل المتمكّن . ويقال: مكانٌ جَرِعٌ .ولكنّ الصفة ربّما كثرت فى كلامهم واستُعملت وأوقعتْ مواقع الأسماء حتّى يَستغنوا بها عن الأسماء ، كما يقولون : الأبغثُ

---

(١) ط : «فجعلوه من أخيل من الخيلان للونه » . والخيلان : جمع خال .

(٢) ا فقط : «كأنه كان عندهم صفة ».السيرافى : يريد أنه جعل بمنزلة خبيث أوضارّ أو ما أشبه ذلك ، مما يليق أن يكون صفة له .

(٣) ب ، ط : «إذا عنيت الحية » .

(٤) ا ، ب : «إذا عنيت الحية لم تصرفه فى معرفة ولا نكرة » .

(٥) ا ، ب : «فإن قال: أصرفه لأنى أقول : أراقم وأداهم ، فأنت تقول : أباطح وأجارع وأبارق» .

(٦) ا ، ب : «صفة ، وهو لون فيه حمرة وبياض وسواد » .

(٧) ا ، ب : « وكذلك الأجرع » .

فهو صفة جعل اسماً ، وإنما هو لون[١] . ومما يقوّى أنه صفة قولهم : بَطْحاء وجَرْعاء ، وبَرْقاء ، فجاء مؤنثه كمؤنث أحْمَر[٢] .

هذا باب أَفْعَلَ مِنْكَ

اعلم أنك إنّما تركْت صرف أفْعَلَ مِنْكَ لأنّه صفة .

فإنْ سمّيت رجلاً بأفْعَلَ هذا ، بغيرِ منْكَ ، صرفته فى النكرة[٣] ، وذلك نحو أحْمَدٍ[٤] وأصْغَرٍ وأكْبَرٍ ، لأنك لا تقول : هذا رَجلٌ أصغرُ ولا هذا رجل أفْضَلُ ، وإنّما يكون هذا صفةً بِمنْكَ . ولو سمّيته[٥] أفْضَلَ مِنْكَ لم تصرفه على حال .

وأمّا أجْمَعُ وأكْتَعُ فإذا سمّيت رجلا[٦] بواحدٍ منهما لم تصرفه

(١) ط : « كما تقول الأبغث ، وإنما هو من البغثة وهو لون » .

(٢) ط : « فجعلوا مؤنثه كمؤنث أحمر » . وبعده فى ا ، ب : « وقال أبو الحسن : إنما كان أدهم عندهم غير مصروف إذا أرادوا القيد ، لأنهم وإن كانوا جعلوه بمنزلة الاسم فإنهم لم يصرفوه ، لأنهم جعلوه صفة قامت مقام الاسم ، فكأنه إذا قال : هذا أدهم إنما يقولون : قيد أدهم أو شىء أدهم ، كما أنك إذا قلت : هذا أبطح وأجرع كأنك قلت : هذا مكان أجرع ومكان أبطح » .

(٣) السيرافى : جملة هذا الباب أنه لا ينصرف قبل التسمية لاجتماع علتين : وزن الفعل والصفة ، نحو مررت برجل أفضل منك . فإن حذفت منك لم ينصرف أيضا . ويجوز حذفها تخفيفا فى الخبر ، كقولنا : زيد أفضل وأكرم ، والله أكبر وأعظم ، فالمعنى : زيد أفضل منك ، والله أعظم من كل شىء . فإن سميت به رجلاً وكان معه منك ظاهرا لم ينصرف فى المعرفة والنكرة ، كقولك : مررت بأفضل منك وأفضل منك آخر . وإن سميته بغير منك لم ينصرف فى المعرفة وانصرف فى النكرة . ثم قال : وإنما خالف باب أحمر لأن أفضل لا يكون نعتاً إلا بمنك .

(٤) ا فقط : « أحمر » ، بالراء .

(٥) ط : « فإن سميته » .

(٦) ا ، ب : « إذا سميت الرجل » .

فى المعرفة وصرفتَه فى النكرة ، وليس واحد منهما فى قولك : مررتُ به أجْمَعَ أَكْتَعَ ، بمنزلة أَحْمَرَ[1] لأنَّ أحمر صفة للنكرة ، وأَجْمَعُ وأَكْتَعُ إنّما وصف بهما معرفة[2] فلم ينصرفا لأنهما معرفة . فأَجْمَعُ ههنا بمنزلة كُلِّهِمْ .

هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف

تقول : كلُّ أَفْعَلَ يكون وصفا لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، وكلُّ أَفعل يكون اسماً تصرفه فى النكرة . قلت : فكيف تصرفه وقد قلتَ : لا تصرفه[4] .

قال لأنَّ هذا مثالٌ يمثَّل[5] به ، فزعمتُ أنَّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يَجرِ ، فإن كان اسماً وليس بوصف [جرى] .

ونظير ذلك قولك : كلُّ أَفْعَلٍ أردتَ به الفعل نصبٌ أبدا ، فإنّما زعمت أنَّ هذا البناء يكون فى الكلام على وجوه ، وكان أَفْعَلُ اسماً ، فكذلك منزلةُ أَفْعَلَ فى المسألة الأولى ، ولو لم تصرفه ثَمَّ لتركت أَفْعَلَ ههنا نصباً ، فإنّما أَفْعَلُ ههنا اسمٌ بمنزلة أَفْكَلٍ[6] . ألا ترى أنّك تقول : إذا كان هذا البناء وصفاً لم أصرفه . وتقول : أَفْعَلُ إذا كان وصفا لم أصرفه . فإنّما تركتَ صرفه ههنا كما تركتَ صرف أَفْكَلٍ إذا كان معرفةً .

وتقول : إذا قلتَ هذا رجلٌ أَفْعَلُ لم أصرفه على[7] حال ، وذلك لأنَّك

---

(١) ا ، ب : « الأحمر » .

(٢) ط : « إنما وصفت به معرفة » .

(٣) ط : « تقول » بالنون ، ب : « يقول » ، وأثبت ما فى ا .

(٤) ط : « لا أصرفه » .

(٥) ط : « لأن هذا بناء يمثل به » .

(٦) بعده فى ا ، ب : « قال أبو عثمان : « أفعل إنما تركت صرفه هنا لأنه معرفة لأنك وضعته موضع قولك هذا البناء » .

(٧) ط : « لم ينصرف على حال » .

مثّلت به الوصف خاصّةً ، فصار كقولك كلُّ أَفْعَلَ زَيد نصبٌ أبداً ؛ لأنّك مثّلت به الفعل خاصّةً[١].

قلتُ : فلم لا يجوز أن تقول : كلُّ أَفْعَلَ فى الكلام لا أَصرِفُه إذا أُردت الذى مثّلتَ به الوصف كما أقول : كلُّ آدَمَ فى الكلام لا أصرِفُه ؟

فقال : لا يجوز هذا ؛ لأنّه لم يَستقرَّ أَفْعَلُ فى الكلام صفةً بمنزلة آدَمَ ، وإنّما هو مثال . ألا ترى أنّك لو سمّيت رجلا بأَفْعَلٍ صرفتَه فى النكرة ؛ لأنّ [قولك] أَفْعَلُ لا يوصف به شىء ، وإنّما يُمثَّل به . وإنّما تركتَ التنوين فيه حين مثّلت به الوصف ، كما نصبتَ أفعلاً حين مثّلتَ به الفعل . وأَفْعَلُ لا يُعْرَف فى الكلام فعلا مستعمَلاً[٢]. فقولك : هذا رجلٌ أَفْعَلُ بمنزلة قولك : أَفْعَلَ زيدٌ ، فإذا لم تذكر الموصوف صار بمنزلة أَفْعَلَ إذا لم يَعمل فى اسم مظهَرٍ ولا مضمَرٍ .

قلتُ : فما مَنعه[٣] أن يقول : كلُّ أَفْعَلَ يكون صفةً لا أصرفُه ، يريد

---

(١) بعده فى ا ، ب : « وقال أبو عثمان : أخطأ ، ينبغى له أن ينصرف ، وإلا نقض جميع قوله ، لأنه أفعل ليس بوصف ، إنما هو مثال للوصف ، وليس يمتنع إلا من صرف أفعل الذى هو وصف ، فصار كقولك : كل أفعل زيدٌ نصبٌ أبدا لأنك مثلت به الفعل خاصة » .

وقال السيرافى تعليقا : زعم المازنى خطأ سيبويه فى ترك صرف هذا . وقال أبو العباس : لم يصنع المازنى شيئا . والقول عندى أنه ينصرف ، لأنا رأيناهم حيث وصفوا بأفعل الذى هو اسم فى الأصل صرفوا ، وذلك قولهم : هؤلاء نسوة أربعٌ ومررت بنسوة أربع . وأما قوله : كل أفعل زيدٌ فلا خلاف فيه ، يكون أفعل على لفظ الفعل الماضى ، وقد ارتفع به زيد ، ولا يجوز أن يرتفع به إلا وهو فعل ، ثم يدخل على كل لفظ الجملة ولا يتغير .

(٢) ا ، ب : « لا يعرف كلاما مستعملا » .

(٣) ط : « فما يمنعه » .

الذى مثّلتَ به الوصف . فقال: هذا بمنزلة الذى ذكرنا قبلُ[1] ، لو جاز هذا لكان أفْعَلُ وصفا بائنا[2] فى الكلام غيرَ مثال ، ولم نكن نحتاج إلى أن أقول : يكون صفة ولكنى أقول : لأنّه صفة[3]؛ كما أنّك إذا قلت : لاتصرف كلّ آدَمَ فى الكلام قلتَ : لأنه صفة ، ولا تقول : أردت به الصفة ، فيرَى السائل[4] أن آدَمَ يكون غير صفة [لأن آدَمَ الصفة بعينها] .

وكذلك إذا قلت[5] : هذا رجلٌ فَعْلان [يكون على وجهين ؛ لأنك تقول : هذا إن كان عليه وصفٌ له فَعْلَى لم ينصرف ، وإن لم يكن له فَعْلَى انصرف . وليس فَعْلان] هنا بوصفٍ مستعمَل فى الكلام له فَعْلَى ، ولكنه هاهنا بمنزلة أفْعَلٍ فى قولك : كلُّ أفعلٍ كان صفةً فأمرُه كذا وكذا . ومثله كلّ فَعْلانٍ كان صفة وكانت له فَعْلَى لم ينصرف[6] . وقولك : كانت له فَعْلَى وكان صفةً ، يدلُّك على أنه مثال .

وتقول: كلّ فَعْلَى أو فِعْلَى كانت ألفُها لغير التأنيث انصرف ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف ، قلت : كل فَعلَى أو فِعْلَى ، فلم ينُوّن ؛ لأنّ هذا الحرف مثال . فإن شئت أنثته وجعلت الألف للتأنيث ، وإن شئت صرفتَ وجعلت الألف لغير التأنيث[7] .

وتقول : إذا قلت : هذا رجلٌ فَعَنْلَى نوّنتَ لأنك مثّلت به وصف

---

(١) ط : «قبله» .

(٢) بائنا : ظاهرا . وهذا ما فى ب . وفى ط : «ثابتا» وفى ا : «ثانيا» .

(٣) ط : «ولم يكن يحتاج إلى أن يقول : يكون صفة ، ولكنه يقول : لأنه صفة» .

(٤) ط : «المخاطب» .

(٥) ط : «وكذلك قولك» .

(٦) ا ، ب : «وله فعلى لم ينصرف» .

(٧) ا ، ب : «وإن شئت جعلت الألف لغير التأنيث» .

الذكَر خاصّةً ، وفَعَنْلَى مثلَ حَبَنْطًى[1] ، ولا يكون إلّا منوّنا [ألا ترى أنّك تقول : هذا رجلٌ حَبنطًى ياهذا] . فعلى هذا جرى هذا الباب[2] .

وتقول : كلُّ فُعْلَى فى الكلام لا ينصرف وكلُّ فَعْلاء فى الكلام لا ينصرف[3] لأنّ هذا المثال لا ينصرف فى الكلام [البتة] كما أنك لو قلت: هذا رجل أفعَلُ لم ينصرف، لأنك مثّلته بما لا ينصرف وهى الصفة ، فأفعَلُ صفة كفَعْلاء .

هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا

٧ زعم يونس : أنّك إذا سمّيت رجلاً [بضارب من قولك] : ضاربْ ، وأنت تأمر ، فهو مصروف .

وكذلك إن سمّيته ضارَبَ ، وكذلك ضَربَ . وهو قول أبى عمرو والخليل[4] ، وذلك لأنّها حيث صارت اسما وصارت فى موضع [الاسم] المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجئْ فى أوائلها الزوائدُ التى ليس فى الأصل عندهم أن تكون فى أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها فى البناء ، وصارت أوائلها الأوائلَ التى هى فى الأصل للأسماء ، فصارت بمنزلة ضارب الذى هو اسم ، وبمنزلة حَجَرٍ وتابَلٍ ، كما أنَّ يَزيدَ وتَغْلِبَ يصيران[5] بمنزلة تَنْضُبٍ ويَعْمَلٍ إذا صارت اسما .

وأمّا عيسى فكان لا يَصرف ذلك . وهو خلافُ قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمّى : كَعْسَبًا؛ وإنّما هو فَعَلَ من الكَعْسَبة[6] ، وهو العَدْوُ الشديد

---

(١) «خاصة» ساقطة من ا ، ب . و «وفعنلى» ساقطة من ط .

(٢) ا : «يجرى مجرى الباب» . ب : «تجرى هذا الباب» ، وأثبت ما فى ط .

(٣) ط : «كما أنك تقول : هذا رجل أفعل فلا ينصرف » .

(٤) ط : « قول الخليل وأبى عمرو» .

(٥) ا ، ب : « يصير»

(٦) لا يقصد بفعل الوزن الصرفى ، وإلا فوزنه فعلل ، وإنما يقصد أنه منقول من الفعلية ، وفى ا ، ب : « وهو فعل » .

مع تَدانى الخُطَا . والعرب تنشد هذا البيت لُسحَيْم بن وَثيل اليربوعىّ[٧] :

أنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثّنايا متى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفونِى[١]

ولا نُراه على قول عيسى ، ولكنّه على الحكاية ، كما قال[٢]:

* بَنِى شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ[٣] *

كأنه قال : أنا ابنُ الذى يقال له : جلا[٤].

فإنْ سمّيتَ رجلا ضَرَّبَ أو ضُرِّبَ أو ضُورب[٥]لم [تصرف . فأما فَعَّلَ فهو مصروف ، ودَحْرَجَ ودُحْرِجَ] لا تَصرفه لأنّه لا يشبه الأسماء[٦].

(٧) ط : «ابن يربوع» . وإنما هو سحيم بن وثيل بن أعيقر بن أبى عمرو بن إهاب ابن حميرى بن رياح بن يربوع . انظر أول الأصمعيات ، وكذلك المعانى الكبير ٥٣٠ والكامل ١٢٨ ، ٢١٥ ومجالس ثعلب ٢١٢ والقالى ١ : ٢٤٦ وابن يعيش ١ : ٦١ / ٣ : ٥٩ ، ٦٢ /٤ : ١٠٥ والمقرب ٦١ والخزانة ١ : ١٢٣ /٢ : ٣١٢ /٤ : ١١٢ وشرح شواهد المغنى ١٥٧ ، ٢٥٤ والعينى : ٣٥٦ والهمع ١ : ٣٠ .

(١) ابن جلا : أى واضح مكشوف لا يخفى مكانه . الثنايا : جمع ثنية ، وهى الطريق فى الجبل ، ويقال لكل مضطلع بالشدائد ، ركاب لصعاب الأمور : طلاع الثنايا ، وطلاع الأنجد . ثم يقول : إذا أسفرتُ وحدرت اللثام عن وجهى للكلام أعربت عن نفسى فعرفتمونى بما كان يبلغكم عنى .

والشاهد فيه : أن جلا غير منصرف عند عيسى بن عمر لأنه منقول من الفعل . ولم يشترط عيسى غلبة الوزن فى الفعل . أما سيبويه فيراه جملة محكية ، وليس العلم هو الفعل بدون ضميره . وأما الزمخشرى فيقول إن جلا ليس علما ، وإنما هو فعل ماض مع ضميره صفة لموصوف محذوف . لكن يرد عليه : أن الجملة إذا كانت صفة لمحذوف فشرط موصوفها أن يكون بعضا من متقدم مجرور بمن أو فى . ويراه ابن الحاجب ابن ذى جلاً بالتنوين على حذف مضاف . والجلا : هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس .

(٢) هو رجل من بنى أسد . وقد سبق الكلام عليه فى الجزء الثانى ص ٨٥ .

(٣) صدره : * كذبتم وبيت الله لا تنكحونها *

(٤) ط : «انا ابن الذى جلا» .

(٥) أو ضورب ، من ا ، ب فقط .

(٦) بعده فى ط : وأنشد الأخفش فى ضرَّب :

سقى الله أمواهاً عرفتُ مكانها جُراباً ومَلْكوماً وبذّروالغَمْرا =

ولا يَصرفون جَخْدَمَ ، وهو اسم لِلعَنْبَر بن عمرو بن تميم .

٨ فإنْ حقّرتَ هذه الأسماء صرفتها ، لأنّها تشبه الأسماء ، فيصير ضاربٌ وضارَبٌ ونحوُهما بمنزلة ساعد وخاتَم .

فكلّ اسم يسمّى بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة[1] وله مثال في الأسماء انصرف ؛ فإن سمّيته باسمٍ في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف . فهذه جملةُ هذا كلّه .

وإن سمّيت رجلا ببَقّمَ أو شَلَّمَ [وهو بيت المقدس] لم تَصرفه [البتّة] ؛ لأنه ليس في العربيّة اسمٌ على هذا البناء ، ولأنه أشبه فَعَّلا ، فهو لا ينصرف إذا صار اسما ؛ لأنه[2] ليس له نظيرٌ في الأسماء ، لأنّه جاء على بناء الفعل الذي

= لكن في ا ، ب : « قال أبو الحسن : سمعت يونس ينشد هذا البيت لكثير عزة :

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها جرابا وملكوما وبذر والغمرا

وقد جاء مثل : ضرب اسماً معرفة ، قالوا في بني دُئل ، وهو رهط أبي الأسود الدّؤلي ، والناس يقولون : الديلي ، وذلك لأن همزتها مخففة ، وإنما الكلام : دؤلي . وإنما الدئل في عبد القيس ، والدُّول في حنيفة » .

أما شاهد الأخفش هذا فاعتده الشنتمرى من شواهد الكتاب منسوبا لكثير . وهو في ديوانه ٢ : ٨٠ والمنصف ٢ : ١٥٠ /٣ : ١٢١ وابن يعيش ١ : ٦١ والخزانة ١ : ٣٨٥ عرضا والسيرة ٦٥ والروض الأنف ١ : ١٠١ .

وجراب وما بعده أسماء مياه ، وهي بدل من « أمواها » . دعا بالسقى للأمواه وهو يريد أهلها النازلين بها ، مجازا .

والشاهد فيه : منع صرف « بذر » لموافقته من أبنية الأفعال « ما لا نظير له في الأسماء » ، لأن فعّل بناء خاص بالفعل . أما بقم فعجمى معرب ، وكذلك شلّم اسم بيت المقدس أعجمى معرفة ، فلا يحتج بهما في هذا الباب ، والسبب الأول في منعهما من الصرف إنما هو العلمية والعجمة .

(١) ا ، ب : « ليست في أوائله زيادة » .

(٢) ا ، ب : « ولأنه أشبه فعّلا إذا كان اسماً لم ينصرف » .

[إنّما] هو فى الأصل للفعل [لا للأسماء] ، فاستُثقل فيه ما يُستَثقل فى الأفعال[1] . فإنْ حقّرته صرفته .

وإن سمّيت رجلا ضَرَبُوا فيمن قال : أكلونى البَراغيثُ[2] قلت : هذا ضَرَبُونَ قد أقبل[3] ، تُلحق النون كما تُلحقها فى أُولِى لو سمّيت بها رجلاً [من قوله عزّ وجلّ : « أولِى أجْنِحَةٍ[4] »] . ومن قال : هذا مُسْلِمُونَ فى اسم رجل قال : هذا ضَرَبُونَ ، ورأيتُ ضَرَبِينَ . وكذلك يَضرِبُونَ فى هذا القول[5] .

فإن جعلتَ النون حرف الإعراب[6] فيمن قال [هذا] مُسْلِمينٌ [قلت : هذا ضَرَبِينٌ قد جاء . ولو سمّيت رجلا : مُسْلِمينٌ على هذه اللغة لقلت : هذا مُسْلِمِينٌ] ، صرفت وأبدلتَ مكان الواو ياء ، لأنّها قد صارت بمنزلة الأسماء ، وصرتَ كأنّك سمّيته بمثل : يَبْرِينَ[7] . وإنّما فعلتَ هذا بهذا حين لم يكن

(١) ا ، ب : «وما استثقل فى الأفعال » .

(٢) ا ، ب : «يضربوا فى قول من قال : أكلونى البراغيث » .

(٣) ا ، ب : «قد جاء » .

(٤) من الآية الأولى فى سورة فاطر .

(٥) بعده فى كل من ا ، ب : «قال : إنما رددت النون لأنها كانت ضربون فى الأصل ، ولكنها لما بنيت حذفت ، لأن الماضى مبنى على الفتح ، والنصب نظير الفتح ، فمن ثم رددت النون حيث سميت . والدليل على أن هذه الألف التى للتثنية ، والواو التى للجمع لا يلحقان إلا بالنون ، قولك : رجلان ومسلمون ، ويضربان ويضربون » .

وقال السيرافى تعليقا على هذا الموضع : الواو تدخل فى أواخر الأفعال ضميراً ، وعلامة للجمع . فإن دخلت ضميرا ، ثم سمى بالفعل الذى هى فيه رجل لم يتغير ، لأنه فعل وفاعل . وإن كانت علامة للجمع ، وسميت به رجلاً أدخلت مع الواو نوناً فقلت : هذا ضربون ورأيت ضربين . هذا هو المختار ، وهو أن تجريه مجرى مسلمين فى الرفع بالواو ، وفى النصب والجر بالياء ، وبفتح النون على كل حال .... وفيه وجه آخر ، وهو أن تجعل الإعراب فى النون وتجعل ما قبلُ ياء على كل حال .

(٦) ا ، ب : «فإن جعلت حرف الإعراب فى النون » .

(٧) ا ، ب : «بيبرين» .

علامةً للإضمار ، وكان علامةً للجمع[1] ، كما فعلتَ ذلك بضَرَبَتْ حين كانت علامةً للتأنيث ، فقلتَ هذا ضَرَبَةُ قد جاء . وتجعل التاء هاء لأنّها قد دخلت في الأسماء [حين قلت هذه ضَرَبَهْ ، فوقفتَ إذا كانت بعد حرف متحرّك قلبتَ التاءَ هاءً حين كانت علامة للتأنيث] .

وإن سمّيتهُ ضَرَبا في هذا القول ألحقتهُ النونَ[2] ، وجعلته بمنزلة رجل سُمّي بَرَجُلَيْنِ . وإنّما كففتَ النون في الفعل ، لأنّك حين ثنيتَ وكانت الفتحةُ لازمةً للواحد حذفتَ أيضاً في الاثنين النون ، ووافق الفتحُ في ذاك النصبَ في اللفظ ، فكان حذفُ النون نظيرَ الفتحِ ، كما كان الكسرُ في هَيْهاتِ نظيرَ الفتح في : هَيْهاتَ .

وإن سمّيت رجلا بضَرَبْنَ أو يَضْرِبْنَ ، لم تصرفه في [هذا] ، لأنه ليس له نظيرٌ في الأسماء[3] ؛[لأنّك إن جعلتَ النون علامةً للجمع فليس في الكلام مثلُ : جعفَرٍ ، فلا تصرفه . وإنْ جعلته علامةً للفاعلات حكيتَه . فهو في كِلا القولينِ لا ينصرف] .

هذا باب ما لحقته الألفُ في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة[4] ، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة[5]

أمّا ما لا ينصرف فيهما فنحو : حُبْلَى وحُبارَى ، وجَمَزَى ودِفْلَى ، وشَرْوَى وغَضْبَى . وذاك أنّهم أرادوا أن يَفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من

---

(١) ا ، ب : «لم يكن علامة الإضمار ، وكان علامة الجمع» .

(٢) ط : «وإن سميت بضربا في هذا القول ألحقت النون»

(٣) ط : «لأنه ليس مثله في الأسماء» .

(٤) ط : «في النكرة والمعرفة» .

(٥) ط : «لم تصرفه في المعرفة» .

الحرف الذى هو من نفس الكلمة ، والألف التى تُلْحِق [ما كان من] بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وبين هذه الألف التى تجىء للتأنيث[١] .

فأمّا ذِفْرَى فقد اختلفت فيها العرب ، فيقولون : هذه[٢] ذِفْرَّى أَسيلةٌ ، ٩ ويقول بعضهم : هذه ذفرَى أسيلةٌ ، وهى أقلُّهما ، جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة[٣] ، كما أن واو جدْوَلٍ بتلك المنزلة .

وكذلك : تَتْرَى فيها لغتان[٤] .

وأما مِعْزًى فليس فيها إلّا لغة واحدة ، تنوَّن فى النكرة .

وكذلك: الأَرْطَى[كلهم يصرف] .وتذكيرُه ممايقوّى[٥] على هذا التفسير.

وكذلك : العَلْقَى . ألا ترى أنّهم[٦] إذا أنثوا قالوا: عَلْقاةٌ وأَرْطاةٌ ، لأنهما ليستا ألفى تأنيث .

وقالوا : بُهْمَى واحدة ، لأنّها ألف تأنيث ، وبُهْمَى جميع .

---

(١) ا ، ب : «جاءت للتأنيث» .

(٢) ط : «فقد اختلفت العرب فقالوا » .

(٣) ط : «هذه ذفرّى أسيلة فنوّنوا ، وقالوا :ذفرَى أسيلة . وذلك: أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث . فأما من نوّن جعلها ملحقة بهجرع » .

(٤) السيرافى : بعضهم يجعل الألف فى : تترى تأنيث ، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بجعفر ونحوه . وفيه قول ثالث : وهو أن تكون الألف عوضاً من التنوين ، والقياس لا يأباه . وخط المصحف يدل على أحد القولين : إما التأنيث ، وإما زيادة الألف للإلحاق : لأنها مكتوبة بالياء فى المصحف : تترى . وأصل تترى وترى ، التاء الأولى بدل من الواو ، لأنها من المواترة .

(٥) ط : «يقويك» .

(٦) بدله فى ط : «لأنهم» .

وحَبَنْطًى بهذه المنزلة ، إنّما جاءت ملحقة بجَحَنْفَلٍ . وكينونَته وصفًا للمذكَّر يدلّك على ذلك ، ولحاقُ الهاء فى المؤنث[1] .

وكذلك قَبعثَرًى ؛ [لأنك] لم تُلحِقْ هذه الألف للتأنيث . ألا ترى أنك تقول : قَبَعْثَراةٌ[2] ، وإنّما هى زيادة لحقتْ بنات الخمسة، كما لحقتْها الياء فى قولك : دَرْدَبِيسٍ[3] .

وبعض العرب يؤنّث العَلْقَى ، فينزّلها منزلة : البُهْمَى ، يجعل الألف للتأنيث[4] . وقال العجاج[5] .

* يَسْتَنُّ فى عَلْقَى وفى مُكُورِ[6] *

فلم ينوّنْه[7] .

وإنما منعهم من صرف: دِفْلَى وشَرْوَى ونحوهما فى النكرة[8] أنّ ألفهما حرف يكسَّر عليه الاسم [إذا قلتَ : حَبالَى] ، وتدخل تاء التأنيث لمعنًى[9]

---

(١) بدله فى ط : « يدلك على أن هذه الألف ليست للتأنيث » .

(٢) ا ، ب : « لأنك تقول : قبعثراة » .

(٣) ط : « فى دردبيس » .

(٤) ط : « فينزلها بمنزلة البهمى فيجعل الألف للتأنيث » ،

(٥) بدله فى ط : « قال رؤبة » . وأثبت ما فى ا ، ب والشنتمرى واللسان (علق) . والشطر فى ديوان العجاج ٢٩ ومجالس العلماء ٥١ وشرح شواهد الشافية ٤١٧ واللسان (مكر ، علق) .

(٦) يصف ثورا يرتعى فى ضروب من الشجر . والعلقى : شجر لها أفنان طوال دقاق ، وورق لطاف . والمكور : جمع مكر ، بالفتح ، نبتة غبيراء مليحاء إلى الغبرة لها ورق وليس لها زهر . يستن : يرتعى . والشاهد فيه : تأنيث « علقى » إذْ لم تنوَّن .

(٧) ا ، ب : « فلم ينونه رؤبة » ، وكذا فى اللسان « علق » ، وهو تناقض عجيب .

(٨) ط : « فى المعرفة والنكرة » .

(٩) ا ، ب : « وتدخل تاء التأنيث » ، ا : « ويدخل يا التأنيث » ط : « ولا تدخل =

[يخرج منه] ، ولا تُلحِق [به] أبدا بناءً ببناء ، كما فعلوا ذلك بنون رَعْشَنٍ وبتاء سَنْبتة[1] وعفريت . ألا تراهم[2] قالوا : جَمَزَّى فبنوا عليها الحرف ، فتوالت فيه ثلاثُ حركات[3] ، وليس شىء يُبنى على الألف التى لغير التأنيث[4] نحو نون رَعْشَنٍ، توالى فيه ثلاثُ حركات فيما عدّتُه أربعة[5] أحرف ، لأنّها ليست من الحروف التى تُلحِق بناء ببناء ، وإنّما تَدخُل لمعنى ، فلمّا بعُدتْ من حروف الأصل تركوا صرفَها ، كما تركوا صرف مَساجِدَ حيث كسّروا هذا البناء على مالا يكون عليه الواحد[6] .

وأما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان فى المعرفة ، وينصرفان فى النكرة ، أخبرنى بذلك من أثق به .

وموسى مُفعَل ، وعيسى فِعْلى ؛ والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء معزى . وموسى الحديد مُفعل ، ولو سميت بها رجلا لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة مِعْزى إلا أن الياء فى موسى من نفس الكلمة .

هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف

فمنعه ذلك من الانصراف فى النكرة والمعرفة

وذلك نحو: حَمْراء ، وصَفْراء ، وخَضْراء ، وصَحْراء ، وطَرْفاء ، ونُفَساء ،

= فى التأنيث» ، وقد جمعت الصواب منها . ويعنى : أن تاء التأنيث لا تلحقه ، فلا يقال : دفلاة ولا شرواة .

(١) السنبتة : الحقبة من الدهر . ط : «وتاء سنبتة» .

(٢) ط : «ألا ترى أنهم» .

(٣) ا ، ب : «وتوالت فيها ثلاث حركات» .

(٤) ط : «وليس شىء يكون فيه الألف لغير التأنيث» .

(٥) ط : «توالى فيه ثلاث حركات مما عدته أربعة أحرف» .

(٦) ط : «كسروا هذا البناء على مالا يكون عليه الواحد ولا تتوالى فيه ثلاث حركات» . وما بعد هذه الكلمة إلى نهاية الباب ساقط من ط ثابت فى ا ، ب .

وعُشَراء، وقُوَباء، وفُقَهاء، وسابِياء، وحاوِياء، وكِبْرِياء. ومثله أيضا: عاشُوراء[١]

ومنه أيضا: أَصْدِقاء وأَصْفِياءُ. [ومنه] زِمِكّاء وبَرُوكاء وبَرَاكاء، ودَبُوقاء، وخُنفَساء، وعُنْظُباء، وعَقْرَباءُ، وزَكَرِيّاء.

١٠ فقد جاءت فى هذه الأبنية كلِّها للتأنيث. والألفُ إذا كانت بعد ألفٍ، مثلُها [إذا كانت] وحدها، إلّا أنّك همزت الآخِرة للتحريك[٢]، لأنّه لا ينجزم حرفان[٣]، فصارت الهمزة التى هى بدلٌ من الألف[٤] بمنزلة الألف لو لم تُبْدَل، وجرى عليها ما كان يَجرى عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء فى هَرَاقَ بمنزلة الألف.

واعلم أن الألفين لا تُزادان [أبدا] إلا للتأنيث[٥]، ولا تزادان أبداً لتُلحِقا بنات الثلاثة بسِرْداحٍ ونحوها. ألا ترى أنك لم تر قطُّ فَعْلاء مصروفةً ولم تَرَ شيئاً من بنات الثلاثة[٦] فيه ألفان زائدتان مصروفا.

فإن قلتَ: فما بال عِلْباء وحِرْباء؟ فإنَّ هذه الهمزة التى بعد الألف إنّما هى بدل من ياء، كالياء التى فى دِرْحايةٍ[٧] وأشباهها، وإنّما جاءت هاتان الزائدتان[٨] هنا لتُلحِقا عِلْباء وحِرْباء، بسِرْداحٍ وسِرْبالٍ. ألا ترى أن هذه الألف والياء لا تُلحَقان اسما فيكونَ أوّلُه مفتوحا، لأنه ليس فى الكلام مثلُ

(١) ط: «ومنه عاشوراء».

(٢) ط: «للتحرك».

(٣) أى: لا يلتقى ساكنان.

(٤) ا، ب: «فصارت الهمزة بدلاً من الألف».

(٥) ط: «لا للتأنيث».

(٦) ا فقط: «من سوى بنات الثلاثة»، تحريف.

(٧) الدرحاية: الكثير اللحم القصير السمين، الضخم البطن، اللئيم الخلقة. ا، ب: «درجا»، صوابه فى ط.

(٨) ط: «الزيادتان» بدل «الزائدتان». السيرافى: إن قيل: إذا كنتم منعتم من صرف حبنطى وما أشبهه فى المعرفة، لأن فيه ألفا زائدة تشبه ألف التأنيث فى الزيادة واللفظ؛ فهلا منعتم من صرف علباءٍ وحرباء فى المعرفة، لأن آخرها كآخر حمراء فى اللفظ=

سَرْداحٍ ولا سَرْبالٍ ، وإنما تُلحَقان لتجعلا بنات الثلاثة على هذا المثال [والبناء] ، فصارت هذه الياء بمنزلة ما هو من نفس الحرف[1]، ولا تُلحَق ألفان للتأنيث[2] شيئاً [فتُلْحِقا هذا البناء به ، ولا تُلحَق ألفان للتأنيث شيئاً] على ثلاثة أحرف وأولُ الاسم مضموم أو مكسور ، وذلك لأنّ هذه الياء والألف إنّما تُلحَقان لتُبْلغا بنات الثلاثة بسِرْداحٍ وفسطاط[3] لا تزادان ههنا إلّا لهذا ، فلم تُشْرِكْهما الألفان اللتان للتأنيث[4] ، كما لم تُشرَكا الألفين فى مواضعهما ، وصار هذا الموضع ليس من المواضع التى تُلْحَق فيها الألفان اللّتان للتأنيث ، وصار لهما إذا جاءتا للتأنيث أبنية لا تُلْحَق فيها الياءُ بعد الألف ، يعنى الهمزة . فكذلك لم تُلْحَقا فى المواضع التى تُلْحَق فيها الياءُ بعد الألف .

واعلم أنّ من العرب من يقول : [هذا]قُوباءٌ كما ترى ، وذلك لأنهم أرادوا أن يُلْحِقوه ببناء فسطاط[5] والتذكيرُ يدلّك على ذلك [والصرفُ] .

وأما غَوْغاء ، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عَوْراء ، فيؤنث ولا يصرف ، ومنهم من يجعلها[6] بمنزلة قَضْقاضٍ ، فيذكّر ويصرف ، ويجعل الغين والواو مضاعفتين ، بمنزلة القاف والضاد . [ولا يجىء على هذا البناء إلّا ما كان مردَّدا . والواحدة غَوْغاءة] .

هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف فى معرفة ولا نكرة

وذلك نحو : عَطشانَ ، وسكرانَ ، وعجلانَ ، وأشباهها . وذلك أنهم جعلوا

= والزيادة . قيل له : حبنطى لفظ الألف فيه لفظ ألف التأنيث ، والهمزة فى حمراء ليست بعلامة التأنيث ، وإنما علامة التأنيث الألف التى هى منقلبة منه ، فلما كانت الهمزة فى علباء منقلبة من ياء ، وفى حمراء منقلبة عن ألف لم يشتركا فى اللفظ .

(١) ط : « بمنزلة ياء هى من نفس الحرف » .

(٢) ا ، ب : « ألفا التأنيث » . (٣) ط : « وقسطاس » .

(٤) ا ، ب : « ألفا التأنيث » . (٥) ط : « قسطاس » .

(٦) ا ، ب : « يجعل غوغاء » .

النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنها عَلَى مثالها فى عدّة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختصّ بهما المذكّر . ولا تُلحقه علامة التأنيث [١] ، كما أن حمراء لم تؤنّث عَلَى بناء المذكّر . ولمؤنث سكرانَ بناءٌ عَلَى حِدة [كما كان لمذكّر حمراءَ بناءٌ عَلَى حِدَة] .

فلمّا ضارع فَعْلاءَ هذه المضارعَة وأشبهها فيما ذكرتُ لك أُجرى مجراها .

هذا باب ما لا ينصرف فى المعرفة

مما ليست نونُه بمنزلة الألف التى فى نحو : بُشْرَى ، وما أشبهها

١١ وذلك كلُّ نونٍ لا يكون فى مؤنّثها فَعْلَى وهى زائدةٌ ؛ وذلك نحو: عُرْيانٍ وسِرْحانٍ وإنسانٍ . يدلك عَلَى زيادته سراحٍ [٢] فإنما أرادوا حيث قالوا : سِرْحانٌ أن يلحقوا به بابَ سِرداحٍ ، كما أرادوا أن يُلحقوا بمِعْزًى بابَ هِجْرَعٍ .

ومن ذلك : ضِبْعانٌ . يدلّك على زيادته قولك: الضَّبُع والضِّباع . وأشباه هذا كثير .

وإنما تعتبر أزيادة هى أم غير زيادة بالفعل [٣] ، أو الجمع ، أو بمصدر [٤] ، أو مؤنث نحو : الضَّبُع وأشباه ذلك .

---

(١) ا فقط : « علامات التأنيث » .

(٢) جمع السرحان ، وهو الذئب : « سَرَاحٍ » ، وسراحين ، كما يقال : ثعال فى جمع الثعلب ، كلاهما منقوص ، وضبطت فى ط : « سراحٌ » بضمتين فوق الحاء مع فتح السين . لكن فى التاج : « والجمع سراح كثمان فيعرب منقوصا ، كأنهم حذفوا آخره . وأورد الأزهرى : « سِراحٌ » بكسر السين والإعراب على الحاء بالرفع . ومع ذلك فقد قال : « وإما السِّراح فى جمع : السرحان ، فغير محفوظ عندى » .

(٣) ط : « أزائدة هى أم غير زائدة بالفعل » .

(٤) ط : « أومصدر » .

وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا فى المعرفة أنّ آخره كآخِرِ ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزلته فى المعرفة ، كما جعلوا أفْكَلاً بمنزلة مالا يدخله التنوين فى معرفة ولا نكرة . وذلك أفْعَلُ صفةً ؛ لأنه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النونُ بعد الألف فى الأصل لباب فَعْلانَ الذى له فَعْلَى ، كما كان بناءُ أفعل فى الأصل للأفعال ، فلما صار هذا الذى ينصرف فى النكرة فى موضع يُسْتثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادةُ له فى الأصل .

فإذا حقّرتَ سِرْحان اسم رجل فقلت : سُرَيْحِينٌ صرفته ، لأن آخره الآن لا يشبه [آخر] غَضْبانَ ، لأنك تقول فى تصغير غَضْبانَ : غُضَيْبانُ ؛ ويصير بمنزلة غِسْلِينٍ وسنينٍ [1] فيمن قال : هذه سِنينٌ كما ترى . ولو كنت تَدع صرف كل نون زائدة لتركت صرف رَعْشَنٍ ، ولكنك إنّما تدع صرف ما آخره كآخِرِ غضبانَ ، كما تَدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة فى أوله . فإذا قلت : إصْلِيت صرفته لأنه لا يشبه الأفعال ، فكذلك صرفت هذا لأن آخِره لا يشبه آخِر غَضْبانَ إذا صغّرته . وهذا قول أبى عَمرو والخليل ويونس .

وإذا سمّيت رجلا : طَحّان ، أو سَمّان من السّمْن ، أو تَبّان من التّبْن [2] ، صرفته فى المعرفة والنكرة ، لأنها نونٌ من نفس الحرف ، وهى بمنزلة دال حَمّادٍ .

وسألته : عن رجل يسمَّى : دِهْقان ، فقال : إن سمّيته من التَّدَهْقُن فهو مصروف . وكذلك : شَيْطان إن أخذتَه من التَّشَيْطُن . فالنون عندنا فى مثل

---

(١) ا فقط : « بمنزلة سنين » .

(٢) ا فقط : « تيان من التين » .

هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يَثْبت فيه النون[١]. وإن جعلتَ دِهْقان من الدَّهْق ، وشَيْطان من شَيَّطَ لم تصرفه .

وسألتُ الخليل : عن رجل يسمّى مُرّانًا ، فقال : أصرفُه ، لأنّ المُرّان إنما سُمِّى لِلينه ، فهو فُعّالٌ ، كما يسمَّى الحُمّاض لحموضته . وإنَّما المَرانة اللّين .

وسألتُه : عن رجل يسمَّى فَيْنانًا فقال : مصروف ، لأنَّه فَيْعالٌ ، وإنّما يريد أن يقول لِشَعَره فُنونٌ كأفنان الشجر .

وسألتُه : عن دِيوانٍ ، فقال : بمنزلة قِيراطٍ ، لأنّه من دَوّنتُ . ومن قال دَيْوانٌ فهو بمنزلة بَيْطار .

وسألتُه : عن رُمّان فقال : لا أصرفُه ، وأحملُه على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعْرَف .

وسألتُه : عن سَعْدان والمَرْجان ، فقال : لا أَشُكُّ فى أن هذه النون زائدة ، لأنه ليس فى الكلام مثل : سَرْداحٍ ولا فَعْلالٌ إلّا مُضعّفا . وتفسيره كتفسير عُرْيانٍ ، وقصّتُه كقصّته[٢].

فلو جاء شىء فى مثال : جَنْجانٍ ، لكانت النون عندنا بمنزلة نون مُرّانٍ ، إلّا أن يجىء أمر بيِّن[٣] ، أو يَكثر فى كلامهم فيَدَعوا صرفه ، فيُعْلَمَ أنَّهم جعلوها زائدة ، كما قالوا : غَوْغاء فجعلوها بمنزلة : عَوْراء . فلمَّا لم يريدوا ذلك

١٢

---

(١) ط : «تثبت فيه النون» .

(٢) السيرافى ما ملخصه : إذا كان فى آخر الاسم ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف حكم عليهما بالزيادة ، حتى يقوم الدليل ، من اشتقاق أو غيره ، أن النون أصلية . ومن أجل هذا حكم الخليل على النون فى رمان أنها زائدة وإن لم يعرف اشتقاقه ، لأن الأكثر كذلك ، وأنه لا يُعرف لرمن معنى .

(٣) ط : «مبين» .

وأرادوا أن لا يجعلوا النون زائدة صرفوا ، كما أنّه لو كان خَضْخاضٌ لصرفته وقلت : ضاعفوا هذه النون[١].

فإن سمعناهم لم يصرفوا قلنا : لم يريدوا ذلك ، يعنى التضعيف ، وأرادوا نونا زائدة ، يعنى فى : جَنْجانَ .

وإذا سمّيت رجلا : حَبَنْطى ، أو عَلْقى لم تصرفه فى المعرفة ، وتركُ الصرف فيه كتركِ الصرف فى : عُرْيان ، وقصّتُه كقصّته .

وأمّا عِلْباء وحِرْباء اسم رَجل فمصروف فى المعرفة والنكرة ، من قِبَل أنّه ليست بعد هذه الألف نون فيشبَّه آخِره بآخِرِ غَضْبانَ ، كما شُبّه آخِر عَلْقَى بآخِرِ شَرْوَى . ولا يشبِهُ آخِرَ حَمْراء ، لأنه بدلٌ من حرفٍ لا يؤنّث به كالألف ، وينصرف على كلّ حال ، فجرى عليه ما جرى على ذلك الحرف ، وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو اللتّين من نفس الحرف .

وسألتُه عن تحقير عَلْقَى ، اسم رجل ، فقال : أصرفُه ، كما صرفتُ سِرْحان حين حقّرته ، لأنّ آخِره حينئذ لا يشبه آخرَ ذِفْرَى . وأمّا مِعْزَى فلا يُصرف إذا حقّرتَها اسم رجل ، من أجل التأنيث[٢]. ومن العرب من يؤنّث عَلْقى فلا ينوّن . وزعموا أنّ ناساً يذكّرون مِعْزّى ، زعم أبو الخطّاب أنه سمعهم يقولون[٣] :

ومِعْزًى هَـــدِبًا يَعلو قِرانَ الأرضِ سُودانًا[٤]

(١) بعده فى ط فقط : «يعنى فى جنجان» .

(٢) ط : « وأما معزى اسم رجل فلا يصرف إذا حقرتها من أجل التأنيث » .

(٣) انظر رسالة الملائكة ٣٢٦ والمنصف ١ : ٣٦ / ٣ : ٧ وابن يعيش ٥ : ٦٣ / ٩ : ١٤٧ واللسان (قرن ٢٠٩) .

(٤) الهدب : الكثير الهدب ، ويعنى به الشعر . والقران : جمع قرن ، بالفتح ، وهو المشرف من الأرضين والجبال .

هذا باب هاءات التأنيث

اعلم أن كلَّ هاء كانت فى اسم للتأنيث فإنَّ ذلك الاسم لاينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة .

قلتُ : فما باله انصرف فى النكرة وإنما هذه للتأنيث ، هَلاَّ تُرِك صرفه فى النكرة ، كما ترك صرف ما فيه ألف التأنيث ؟

قال : من قِبَل أن الهاء ليست عندهم فى الاسم ، وإنّما هى بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فجُعلا اسما واحداً نحو : حَضْرَمَوْتَ . ألا ترى أنَّ العرب تقول فى حُبارَى: حُبَيِّرٌ ، وفى جَحْجَبَى: جُحَيْجِب . ولا يقولون فى دَجاجةٍ إلا دُجَيْجَةُ ، ولا فى قَرْقَرةٍ إلّا قُرَيْقِرةُ ، كما يقولون فى حَضْرَمَوْتَ ، وفى خَمْسةَ عَشَرَ : خُمَيْسةَ عشَرَ ، فجُعلت [هذه] الهاء بمنزلة هذه الأشياء .

ويدلّك على أنَّ الهاء بهذه المنزلة أنّها لم تُلحِق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قطّ ، ولا الأربعةَ بالخمسة ، لأنّها بمنزلة : عَشَرَ ومَوْتَ ، وكَرِبَ فى مَعْدِيكَرِبَ . وإنّما تُلحَق بناء المذكّر ، ولا يُبْنَى عليها الاسمُ كالألف ، ولم يَصرفوها فى المعرفة ، كما لم يَصرفوا مَعْد يكَرِب ونحوه . وسأبيّن ذلك إنْ شاء الله . ١٣

هذا باب ما ينصرف فى المذكّر البتّة مما ليس فى آخِره حرفُ التأنيث

كُلُّ مذكّرٍ[1] سُمّى بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف

= والشاهد فيه : تنوين « معزى » لأنه مذكر ، والألف فيه للإلحاق بهجرع ونحوه ، ولذلك وصفه بقوله « هدبا » ، وإنما أتى بالسودان جمعا ، لأن المعزى يؤدى معنى الجمع وإن كان مفرد اللفظ .

(١) ط : « كل اسم مذكر » .

كائناً ما كان ، أعجمياً أو عربيًا ، أو مؤنثا ، إلّا فُعَلَ مشتقًّا من الفعل ، أو يكونَ فى أوّله زيادة فيكونَ كَيجِدُ ويَضَعُ ، أو يكونَ كضُرِبَ لايُشبه الأسماء . وذلك أنّ المذكّر أشدّ تمكّنا ، فلذلك كان أحْمَلَ للتنوين ، فاحتُمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، لأنّه ليس شىء من الأبنية أقلّ حروفا منه ، فاحتَمل التنوينَ لخفّته ولتمكُّنه فى الكلام .

ولو سمّيت رجلا قَدَماً أو حَشاً صرفته . فإن حقّرته قلت : قُدَيْمٌ فهو مصروف ، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفّوا الثلاثة ، لأنّ هذا لا يكون إلّا تحقير أقلِّ العدد ، وليس محقَّرٌ أقلَّ حروفا منه ، فصار كغير المحقَّر الذى هو أقَلُّ ما كان غير محقّر حروفا . وهذا قول العرب والخليل ويونس .

واعلم أن كلّ اسم لا ينصرف فإن الجرّ يَدخله إذا أضفته أو أدخلتَ فيه الألف واللام[١] ، وذلك أنّهم أمِنوا التنوين ، وأجرَوْهُ مجرى الأسماء . وقد أوضحتُه فى أوّل الكتاب بأكثر من هذا[٢] .

وإن سمّيت رجلا بِبِنْتٍ أو أُخْت صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا : سَنْبَتَةً بالأربعة . ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذى قبلها ، إنّما هذه التاء فيها كتاء عِفْرِيتٍ ، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف فى النكرة . وليست كالهاء لِما ذكرتُ لك ، وإنّما هذه زيادة فى الاسم بُنِىَ عليها وانصرف فى المعرفة . ولو أنّ الهاء التى فى دَجاجة كهذه التاء انصرف فى المعرفة[٣] .

---

(١) ط : « وعليه الألف واللام » .

(٢) انظر ما مضى فى الجزء الأول ص ٢٢–٢٣ .

(٣) ا فقط : « وانصرفت فى المعرفة » . وقال السيرافى تعليقا على ذلك : التاء فى بنت=

وإنْ سمَّيت رجلاً بهَنَهْ، وقد كانت[1] في الوصل [هَنْتٌ] ،قلت :هَنَةُ يافتى، تحرّك النون وتُثبِت الهاء ؛ لأنّك لم تر مُختصًّا متمكّنًا[2] على هذه الحال التى تكون عليها هَنَةُ قبل أن تكون اسمًا تُسكن النون فى الوصل ، وذا قليل. فإن حوّلته[3] إلى الاسم لزمه القياس .

وإن سمّيت رجلاً ضَرَبَتْ قلت : هذا ضَرَبَهْ ، لأنه لا يُحرَّك[4] ما قبل هذه التاء فتوالَى أربعُ حركات ؛ وليس هذا فى الأسماء ، فتجعلُها هاء ، وتحملها على ما فيه هاء التأنيث .

هذا باب فُعَل

اعلم أنّ كل فُعَلٍ كان اسما معروفا فى الكلام أوصفةً فهو مصروف .

فالأسماء نحو : صُرَدٍ وجُعَلٍ ، وثُقَبٍ وحُفَرٍ ، إذا أردت جماع الحُفْرة والثُّقْبة .

وأمّا الصفات فنحو قولك : هذا رجلٌ حُطَمٌ .

قال الحُطَمُ القيسىّ[5] : ١٤

= وأخت منزلتها عند سيبويه منزلة التاء فى سنبتة وعفريت ، لأن التاء فى سنبتة زائدة للإلحاق بسلهبة وحرقفة ، وما أشبه ذلك . والسنبتة : القطعة من الدهر كالمدة . ثم قال : وكذلك بنت وأخت ملحقتان بجذع وقفل ، والتاء فيهما زائدة للإلحاق ، فإذا سمينا بواحدة منهما رجلا صرفناه ، لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث ، كرجل سميناه بفهر وعين . والتاء الزائدة للتأنيث هى التى يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف عليها بالهاء ، كقولنا : دجاجة وما أشبه ذلك .

(١) ط : « وكانت » .

(٢) ا فقط : « ولأنك لو لم تر مختصا متمكنا » .

(٣) ط : « فإذا حولته »

(٤) ط : « وهذا ضربه لا تحرك » .

(٥) ويروى أيضا لأبى زغبة الخزرجى كما فى اللسان ، قال : « ويروى البيت =

* قد لَفَّها الليلُ بِسَوّاقٍ حُطَمْ (١) *

فإنّما صرفت ما ذكرتُ لك ، لأنه ليس باسمٍ يُشْبِه الفعل الذى فى أوّله زيادة ، وليست فى آخره زيادة تأنيث ، وليس بفعل لا نظير له فى الأسماء ، فصار ما كان منه اسما ولم يكن جمعاً بمنزلة : حَجَرٍ ونحوه ، وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كِسَرٍ وإِبَرٍ .

وأمّا ما كان صفة فصار بمنزلة قولك : هذا رجلٌ عَمِلٌ ، إذا أردت معنى كثير العَمَل .

وأمّا عُمَرُ وزُفَرُ ، فإنّما منعهم من صرفهما وأشباههما أنّهما ليسا كشىء مما ذكرنا ، وإنّما هما محدودان عن البناء الذى هو أوْلى بهما ، وهو بناؤهما فى الأصل ، فلمّا خالفا بناءهما فى الأصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو : عامِرٍ وزافِرٍ .

ولا يجىء عُمَرُ وأشباهُه محدوداً عن البناء الذى هو أوْلى به إلّا وذلك البناء معرفة . كذلك جرى فى هذا الكلامُ .

= لرُشيد بن رميض العنزى من أبيات . وانظر البيان ٢ : ٣٠٨ والمقتضب ١ : ٥٥ / ٣ : ٣٢٣ والكامل ٢١٥ ، ٦٢١ والعقد ٤ : ١٢٠ / ٥ : ١٧ والمخصص ٥ : ٢٢ وابن يعيش ٦ : ١١٢ والأغانى ١٤ : ٤٤ واللسان (حطم ، زيم) . والأصح نسبته إلى رشيد .

(١) لفها ، الضمير للإبل ، أى : جمعها الليل بسائق شديد عنيف . وكان الحطم ، واسمه شريح بن ضبيعة ، قد غزا اليمن فغنم وسبى ، ثم أخذ على طريق مفازة فضل بهم الدليل ، ثم هرب منهم ، فهلك ناس كثير من العطش ، فأخذ الحطم مكانه وجعل يسوق بأصحابه سوقا عنيفا ، حتى نجوا ووردوا الماء ، فقال فيه رشيد الرجز مادحا .

والحطم : الشديد السوق للإبل ، كأنه يحطم ما مرّ عليه لشدة سوقه .

والشاهد فيه : نعت سواق بحطم ، لأنه نكرة ، وليس بمعدول عن حاطم ، لأن فُعَل لا يعدل عن فاعل إلا فى باب المعرفة ، نحو : عمر وزفر .

فإن قلت : عُمَرُ آخَرُ صرفته ، لأنه نكرة فتحوّل عن موضع عامرٍ معرفةً .

وإن حقَّرته صرفته ؛ لأنّ فُعَيْلاً لا يقع فى كلامهم محدوداً عن فُوَيْعِلٍ وأشباهه ، كما لم يقع فُعَلٌ نكرةً محدوداً عن عامرٍ ، فصار تحقيرُه كتحقير عَمْرٍو ، كما صارت نكرتُه كصُرَدٍ وأشباهه . وهذا قول الخليل .

وزُحَلُ معدول فى حالةٍ ، إذا أردت اسم الكوكب فلا ينصرف .

وسألته عن جُمَع وكُتَعَ فقال : هما معرفة بمنزلة كُلِّهُمْ ، وهما معدولتان عن جَمْعٍ جَمْعاء ، وجمعٍ كَتْعاء ، وهما منصرفان فى النكرة[١] .

وسألته عن صُغَر من قوله: الصُّغْرَى وصُغَر فقال : أصرفُ هذا فى المعرفة لأنه بمنزلة : ثُقْبةٍ وثُقَبٍ ، ولم يشبَّه بشىء محدود عن وجهه .

قلتُ : فما بال أُخَرَ لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن أُخَرَ خالفت أخواتها وأصلَها ، وإنّما هى بمنزلة : الطُّوَل والوُسَط والكُبَر، لا يكنّ صفةً إلّا وفيهن ألف ولام ، فتوصَف بهنّ المعرفة[٢] . ألا ترى أنك لا تقول :

---

(١) السيرافى : اعلم أن فعل الممنوع من الصرف على ثلاثة أوجه ، وكلهن معدول ، والعدل فيهن مختلف . فأولها : باب عمر وقد تقدم . والثانى جمع وكتع ، وهما معرفتان معدولتان على غير معنى عدل عمر وبابه — لأن عمر معدول عن عامر الذى هو معرفة — والأصل فيه باب النداء إذا قلت : يا فسق ويا غدر ، وهو كالمطرد فى النداء إذا أردت به المبالغة . وأما جمع فإنك تقول : أكلت الرغيف أجمع ، ووقفت على الرأى أجمع ، ورأيت الزيدين أجمعين ، ووقفت على القصة جمعاء وعلى القصص جمعَ ، ورأيت الهندات جمع ، وإن زدت فى التوكيد وأتبعت قلت : جُمَع كُتَع ، وكان الأصل أن تقول : جُمْعا كُتْعا ، كأحمر وحمراء وحمر ، وأشهب وشهباء وشهب ، فعدلوا عن جُمْع وكتع الى جُمَع وكُتَع ، لأن هذا لايستعمل إلا معرفة ، وذلك يستعمل معرفة ونكرة . وأما الثالث : فهو أخر ، وهو معدول عما فيه الألف واللام .

(٢) ط : «فيوصف بهن المعرفة» .

نسوةٌ صُغَرٌ، ولا هؤلاء نسوةٌ وُسَطٌ، ولا تقول: هؤلاء قومٌ أُصاغِرُ. فلمّا خالفَت الأصلَ وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفَها، كما تركوا صرف لُكَعَ حين أرادوا يا أَلْكَعُ، وفُسَق حين أرادوا يا فاسِقُ. وتُرِك الصرف فى فُسَق هنا لأنه لا يتمكّن بمنزلة يا رَجُلُ للعدل. فإنْ حقرتَ أُخَرَ اسمَ رجل صرفته، لأن فُعَيْلاً لا يكون بناءً لمحدودٍ عن وجهه، فلمّا حقَّرتَ غيّرتَ البناء الذى جاء محدوداً عن وجهه. ١٥

وسألتُه عن أُحادَ [وثُناءَ] ومَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ، فقال: هو بمنزلة أُخَرَ، إنّما حدُّه واحداً واحداً، واثنين اثنينِ، فجاء محدوداً عن وجهه فتُرِك صرفه.

قلتُ: أفتَصرفه فى النكرة؟ قال: لا، لأنّه نكرة يوصَف به نكرة، [وقال لى]: قال أبو عمرو: «أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ[1]» صفةٌ، كأنّك قلت: أُولِى أجنحةٍ اثنينِ اثنينِ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ. وتصديقُ قول أبى عمرٍو قولُ ساعدة بن جُؤَيّةَ[2]:

وعاوَدَنى دِينــى فبِتُّ كأنّما
خِلالَ ضُلوعِ الصَّدر شِرْعٌ مُمَدَّدُ[3]

---

(١) الآية الأولى من سورة فاطر.

(٢) ديوان الهذليين ١: ٢٣٦ والمقتضب ٣: ٢٨١ وابن يعيش ١: ٦٢ /٨: ٥٧ وشرح شواهد المغنى ٣١٨ والعينى ٤: ٣٥٠. وهذا البيت مطلع قصيدة له يرثى بها ابنه أبا سفيان.

(٣) الدين: العادة والدأب، وأراد به: ما يعتاده من الشوق والهم. والشرع، بالكسر: جمع شرعة على الجمع الذى لايفارق واحده إلا بالهاء، وهو الوتر مشدودا على القوس أو العود. ويجمع أيضا جمع تكسير فيقال: شرع بكسر ففتح. شبه صوت أنينه وحنينه ونشيجه بصوت العود.

ثم قال :

ولـكِنَّما أَهْـــلِى بِوادٍ أنيسُه
ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ(١)

فإذا حقَّرتَ ثُناءَ وأُحادَ صرفته ، كما صرفت أُخَيْراً وعُمَيْراً ، تصغيرَ عُمَرَ وأُخَرَ إذا كان اسمَ رجل ؛ لأنَّ هذا ليس هنا من البناء الذى يخالَف به الأصل(٢) .

فإن قلت : ما بالُ « قال » صُرِف اسمَ رجل ، « وقيلَ » التى هى فُعِلَ ، وهما محدودان(٣) عن البناء الذى هو الأصل ؟ فليس يَدخل هذا على أحد فى هذا القول ، من قِبَل أنك خَفَّفتَ فَعَلَ وفُعِلَ نفسَه ، كما خفَّفتَ الحركة

---

(١) بين هذا البيت وسابقه :

بأوب يدى صناجة عند مدمن ... غــوى إذا ما ينتشى يتغــرد
ولو أنه إذ كان ما حم واقعــا ... بجانب من يحفى ومن يتودد

ويعنى : أن أهله بواد ليس به أنيس ، هم مع الذئاب والوحش فى بلد مقفر ويروى : «سباع » .

والشاهد : فى ترك صرف مثنى وموحد لأنهما صفتان للذئاب معدولتان عن اثنين اثنين ، وواحد واحد .

(٢) قال السيرافى ما ملخصه : أحاد وثناء قد عدل لفظه ومعناه ، لأنك إذا قلت : مررت بواحد أو اثنين ، فإنما تريد تلك العدة بعينها . وإذا قلت : جاءنى قوم أحاد أو ثناء إنما تريد جاءونى واحدا واحدا أو اثنين اثنين وإن كانوا ألوفا . والمانع من الصرف فيه على أربعة أقاويل : قيل الصفة والعدل ، فاجتمعت علتان فمنعتاه الصرف . وقيل : إنه علّى منع الصرف عدله فى اللفظ والمعنى فصار كأن فيه عدلين ، وهما علتان . فأما عدل اللفظ فمن واحد إلى أحاد ، وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى . وقول ثالث : أنه عدل وأن عدله وقع من غير جهة العدلُ لأنه للمعارف وهذا للنكرات . وقول رابع : أنه معدول وأنه جمع لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى

(٣) ط : «محدودتان» .

من عَلِمَ ، وذلك من لغة [بنى] تميم ، فتقول : عَلْمَ ، كما حذفتَ الهمزة من يرَى ونحوِها[1] ، فلمّا خفّفتْ[2] وجاءت على مثالِ ما هو فى الأسماء صَرفتَ . وأمّا عُمَرُ فليس محذوفا من عامِرٍ كما أنّ مَيْتاً محذوف من مَيّتٍ ، ولكنه اسمٌ بنى من هذا اللفظ وخولِف به بناء الأصل . يدلّك على ذاك : أن مَثْنَى ليس محذوفًا من اثنينِ .

وإن سمّيتَ رجلا ضُرِبَ ثم خفّفته فأسكنتَ الراء صرفتَه ؛ لأنّك قد أخرجته إلى مثالِ ما ينصرف كما صرفتَ قِيلَ ، وصار[3] تخفيفُك لضُرِبَ كتحقيرك إيّاه ، لأنّك تخرجه إلى مثال الأسماء . ولو تركتَ صرف هذه الأشياء فى التخفيف للعدل لمَا صرفتَ اسمَ هارٍ ، لأنه محذوف من هائرٍ .

هذا باب ما كان على مثال مَفاعِل ومَفاعيلَ

اعلم أنه ليس شىء يكون على هذا المثال إلاّ لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة . وذلك لأنه ليس شىءٌ يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحدُ أشدّ تمكّنا ، وهو الأوّل ، فلمّا لم يكن هذا من بناء الواحد الذى هو أشدُّ تمكّنا [وهو الأوّل] تركوا صرفه ؛ إذْ خرج من بناء الذى هو أشدّ تمكّنا . ١٦

وإنّما صرفتَ مُقاتِلاً وعُذافِراً ، لأنّ هذا المثال يكون للواحد .

قلتُ : فما بال ثَمانٍ[4] لم يُشبِه : صَحارِى وعَذارِى ؟ قال : الياء فى ثمانِى ياء الإضافة[5] أدخلتَها على فَعالٍ ، كما أدخلتَها على يَمانٍ وشآمٍ ، فصرفتَ

(١) ا : « وترى ونحوها » .

(٢) ا : « حذفت » .

(٣) ط : « وكان » .

(٤) ا ، ب : « ثمانى » .

(٥) يعنى ياء النسب .

الاسم إذْ خفّفت كما صرفته إذْ ثقّلتَ يمانٍ وشآمٍ. وكذلك: رَبَاعٍ، فإنّما ألحقتَ هذه الأسماء ياءات الإضافة.

قلتُ: أرأيتَ صَياقِلةً وأشباهها؛ لِمَ صُرفتْ؟ قال: من قِبَل أن هذه الهاء إنّما ضُمّت إلى صَياقِلَ، كما ضُمّت مَوْت إلى حَضْرَ، وكَرِب إلى مَعْدِى في قول من قال: مَعْدِ يكَرِبُ. وليست الهاء من الحروف التى تكون زيادةً فى هذا البناء، كالياء والألف [فى صَياقِلة، وكالياء والألف] اللتين يُبْنَى بهما الجميعُ إذا كسّرتَ الواحد، ولكنّها إنّما تجىء مضمومة إلى هذا البناء كما تُضَمّ ياء الإضافة إلى مَدائِنَ ومَساجِدَ بعد ما يُفرَغ من البناء، فتُلحِق ما فيه الهاء من نحو: صياقِلةٍ بباب طَلْحةٍ وتَمْرةٍ، كما تُلحِق هذا بباب تَميمىٍّ، وقَيْسِىٍّ، يعنى قولك مدائنىٌّ ومساجدىٌّ، فقد أخرجتْ هذه الياء مَفاعيل ومفَاعِلَ إلى باب تميمى، كما أخرجته الهاء إلى باب طَلْحةٍ. ألا ترى أنّ الواحد تقول له: مدائنىٌّ، فقد صار يقع للواحد ويكون من أسمائه.

وقد يكون هذا المثال للواحد نحو: رجلٍ عَباقِيَةٍ [(١)]، فلمّا لحقت هذه الهاءُ لم يكن عند العرب مثلَ البناء الذى ليس فى الأصل للواحد، ولكنّه صار عندهم بمنزلة اسمٍ ضُمّ إليه اسم فَجُعل اسماً واحداً [(٢)]، فقد تغيّر بهذا عن حاله، كما تغيّر بياء الإضافة.

ويقول بعضهم: جَنَدِلٌ وذَلَذِلٌ، يَحذف ألف جَنادِلَ وذَلاذِلَ وينوّنون [(٣)]، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف.

واعلم أنّك إذا سمّيت رجلا مَساجِدَ، ثم حقّرته، صرفته؛ لأنّك قد حوّلت

---

(١) العباقية: الداهية ذو الشر والنكر. واللص الخارب الذى لا يحجم عن شىء.

(٢) ط: «ضم إلى اسم فجعل معه اسما واحدا».

(٣) ط: «وينون».

هذا البناء . وإنْ سمّيته حَضاجِرَ ثم حقّرته[1] صرفته ، لأنها إنّما سمّيتْ بجمع الحِضَجْر ، سمعنا العرب يقولون : أَوْطُبٌ حَضاجِرُ . وإنّما جُعل هذا اسما للضَّبُع لسَعة بطنها .

وأمّا سَراوِيلُ فشيءٌ واحد ، وهو أعجميٌّ أُعرب كما أُعرب الآجُرُّ ، إلّا أنّ سَراوِيلَ أشبهَ من كلامهم ما لا ينصرف فى نكرة ولا معرفة[2] ، كما أشبهَ بَقّمٌ الفعلَ ولم يكن له نظير فى الأسماء . فإنْ حقّرتَها اسمَ رجل لم تصرفْها كما لا تَصرف عَناقَ اسمَ رجل .

وأمّا شَراحِيلُ فتحقيره ينصرف ؛ لأنّه عربيٌّ ولا يكون إلّا جِماعا .

وأمّا أَجْمالٌ وفُلوسٌ فإنّها تنصرف وما أشبهها ، لأنّها ضارعت الواحدَ . ألا ترى أنك تقول : أَقْوالٌ وأَقاوِيلُ ، وأَعْرابٌ وأَعارِيبُ ، وأَيْدٍ وأَيادٍ . فهذه الأحرفُ تُخرَج إلى مثال مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ [إذا كُسّر للجمع] كما يُخرَج إليه الواحد إذا كُسّر للجمع .

وأمّا مَفاعِلُ ومَفاعِيلُ فلا يكسّر ، فيُخرَجَ الجمعُ إلى بناء غير هذا ، لأن

---

(١) ط : «صغرته» .

(٢) السيرافى ما ملخصه : وينبغى على مذهب الأخفش أن ينصرف إذا لم يكن جمعا . وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبويه . ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة فيكون جمعاً لقطع الخرق . واعتمد هذا المذهب أبو العباس . والذى عندى أن سروالة لغة فى سراويل . ولم يُرد من قال :

* عليه من اللؤم سروالة *

أنّ عليه قطعة من خرق السراويل .

وأقول : إن الشاهد الذى أورده السيرافى صدر بيت ، عجزه كما فى الخزانة ١ : ١١٣ والعينى ٤ : ٣٥٤ :

* فليس يرقّ لمستعطف *

١٧ هذا البناء هو الغاية ، فلمّا ضارعت الواحدَ صُرفتْ ؛ كما أدخلوا الرفعَ والنصب فى يَفْعَلُ حين ضارع فاعِلاً ، وكما تُرِكَ صرف أفْعَل حين ضارع الفعلَ .

وكذلك الفُعول لو كُسِّرتْ ، مثلُ الفُلوس ، لأن تُجْمَع جمعا لَأُخرِج إلى فَعائِلَ[1] ، كما تقول : جَدودٌ وجَدائدُ ، ورَكوبٌ ورَكائبُ . ولو فعلتَ ذلك بمَفاعِلَ ومَفاعِيلَ لم تُجاوز هذا[2] . ويقوِّى ذلك أنَّ بعض العرب يقول : أُتِىٌّ للواحد ، فيضمُّ الألف[3] .

وأمّا أفْعالٌ فقد يقع للواحد[4] ، من العرب من يقول : هو الأنْعامُ . وقال الله عزّ وجلّ : « نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ[5] » .

وقال أبو الخطّاب : سمعتُ العرب يقولون : هذا ثوبٌ أكْياشٌ[6] ، ويقال : سُدوسٌ لضرب من الثياب ، كما تقول : جُدورٌ[7] . ولم يكسَّر عليه شىء كالجُلوس والقُعود .

وأمّا بَخاتِىُّ فليس بمنزلة مَدائنِىّ لأنك لم تُلحق هذه الياء بَخاتٍ للإضافة ، ولكنّها التى كانت فى الواحد إذا كسّرتَه للجمع ، فصارت بمنزلة الياء فى حِذْرِيَةٍ ، إذا قلت حَذارٍ ، وصارت هذه الياء كدال مَساجِدَ ، لأنّها

---

(١) ا ، ب : « جميعا لأخرجته » وفى ب بعده : « على فعائل » .

(٢) ا ، ب : « لم يجاوز هذا البناء » .

(٣) فى اللسان : « الأتى : النهر يسوقه الرجل إلى أرضه ، وقيل هو المفتح . وكل مسيل سهّلته لماء أتى . وهو الأُتىّ ، حكاه سيبويه . وقيل : الأُتى جمع » .

(٤) ا فقط : « تقع للواحد » .

(٥) الآية ٦٦ من سورة النحل .

(٦) الأكياش : ضرب من برود اليمن ويقال أيضا أكباش بالموحدة ، وأكراش .

(٧) الجدور ، بالضم : جمع الجدر ، بالفتح ، وهو نبت رملى . ا : « جزور » ب : « حزور » ، صوابهما فى ط .

جرت فى الجمع مجرى هذه الدال ، لأنك بنيت الجمع بها ، ولم تُلحقها بعد فراغ من بنائها .

وقد جعل بعضُ الشعراء ثَمانِىَ بمنزلة حَذارِ[1]. حدّثنى أبو الخطّاب أنّه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منوّن ، قال[2]:

يَحْدُو ثمانِىَ مُولَعًا بلِقَاحِها حتَّى هَمَمْنَ بزَيغةِ الإرْتاجِ[3]

وإذا حقّرتَ ثمانِىَّ اسمَ رجل صرفته ، كما صرفتَ تحقير مَساجِدَ . وكذلك صَحارِ فيمن قال: صُحَيّرٌ ، لأنه ليس ببناء جمع .

وأمّا ثمانٍ [إذا سمّيت به رجلا] فلا تَصرِف ؛ لأنّها واحدة كعَناقٍ . وصَحارٍ جِماعٌ كعُنوقٍ[4]، فإذا ذهب ذلك البناءُ صرفته . وياءُ ثمانٍ كياء قُمْرِىٍّ وبُخْتِىٍّ ، لحقتْ كلحاق ياء يَمانٍ وشآمٍ وإن لم يكن فيهما معنى إضافة إلى بلد[5] ولا إلى أب ، كما لم يك[6] ذلك فى بُخْتِىٍّ .

---

(١) ا فقط : «حذارى» . والحذارى : جمع حذرية ، وهى الأرض الغليظة ، وعفرية الديك .

(٢) البيت لابن ميادة فى الخزانة ١ : ٧٦ والعينى ٤ : ٣٥٢ والأشمونى ٣ : ٢٤٨.

(٣) شبه ناقته فى سرعتها بحمار وحش يحدو ثمانى أتن ، أى يسوقها ، مولعا بلقاحها حتى تحمل ، وهى لا تمكنه فتهرب منه ، لأن الأنثى من الحيوان غير الإنسان لا تمكن الفحل إذا حملت . والزيغة : الميلة ، عنى به إسقاطها ما أرتجت عليه أرحامها ، أى : أغلقتها . يقول : ساقها العير سوقا عنيفا حتى هممن بإسقاط الأجنة .

والشاهد فيه : ترك صرف ثمانى ، تشبيها لها بما جمع على زنة مفاعل ، كأنه توهم واحدتها ثمنية كحذوية ، ثم جمع ، فقال : ثمان، كما يقال: حذارِ . والمعروف صرفها على أنها اسم واحد أتى بلفظ المنسوب نحو : يمان ورباع ، فإذا أنث قيل : ثمانية .

(٤) عنوق : جمع عناق ، وهى الأنثى من المعز .

(٥) ا ، ب : «تلك» .

(٦) ط : «يكن» .

ومن العرب من لا ينوّن أذْرِعات ويقول : هذه قرَيْشِيّاتُ كما ترى ، شبّهوها بهاء التأنيث ، لأنّ الهاء تجيء للتأنيث ولا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعةَ بالخمسة .

١٩ فإنْ قلتَ : كيف تَشبّهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف ؟ فإنّ الحرف الساكن ليس عندهم[1] بحاجز حصين ، فصارت التاءُ كأنّها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء . ألا ترى أنّك تقول : اُقتُلْ فتتبع الألفَ التاء ، كأنه ليس بينهما شيء . وسترى أشباه ذلك إن شاء الله[2] مما يشبَّه بالشيء وليس مثله فى كلّ شيء . ومنه ما قد مضى[3] .

هذا باب الأسماء الأعْجَمية

اعلم أن كلّ اسم أعجمى أُعرب وتَمكّن فى الكلام فدخلته الألف واللام وصار نَكرة ، فإنّك إذا سمّيت به رجلا صرفته ، إلّا أن يمنعَه من الصرف ما يمنع العربىّ . [وذلك] نحو : اللِّجام ، والدِّيباج ، واليَرَنْدَج ، والنَّيْرُوز[4] ، والفِرِنْد ، والزَّنْجبيل ، والأَرَنْدَج ، والياسمين فيمن قال : ياسمينٌ كما ترى ، والسِّهْرِيز ، والآجُرّ .

فإن قلت : أَدَعُ صرف الآجُرّ ، لأنه لا يشبه شيئاً من كلام العرب ، فإنه

---

(١) ط : «وعندهم ليس» .

(٢) ما بعده إلى نهاية الباب ساقط من ط

(٣) انظر الجزء الأول ص ٩٦ ، ١٢٢ ، ١٢٣

(٤) السيرافى : الذى عندى فى النيروز ألا يقال إلابالواو : نوروز ، لأن أصله بالفارسية كذلك ، ولأنهم أجمعوا على جمعه بالواو فقالوا نواريز ، ولو كان بالياء لقالوا : نياريز .

أقول : وانظر أيضا ما كتبت فى مقدمة كتاب النيروز لابن فارس ، من نوادر المخطوطات ٢ : ٤-١٥ .

قد أعرب وتمكّن فى الكلام، وليس بمنزلة شىء تُرِك صرفُه من كلام العرب؛ لأنّه لا يشبه الفعل وليس فى آخِره زيادة، وليس من نحو عُمَرَ، وليس بمؤنث، وإنّما هو [بمنزلة] عربىّ ليس له ثانٍ [فى كلام العرب]، نحو إبِل، وكُدتَ تَكاد، وأشباه ذلك. وأمّا إبْراهيمُ، وإسْماعيلُ، وإسحاقُ ويَعقوبُ، وهُرْمُزُ، وفَيْروزُ، وقارونُ، وفِرْعَوْنُ، وأشباهُ هذه الأسماء فإنّها لم تقع فى كلامهم إلّا معرفة، على حدِّ ما كانت فى كلام العجم[1]، ولم تمكَّن فى كلامهم كما تمكَّنَ الأوّلُ، ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربيّة، فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية: كَنَهْشَلٍ وشَنْعَمٍ، ولم يكن شىء منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شىء من أمّةٍ. فلمّا لم يكن فيها شىء من ذلك استنكروها فى كلامهم.

وإذا حقّرت اسماً من هذه الأسماء فهو على عُجْمته[2] كما أن العَناق إذا حقّرتها اسمَ رجل كانت على تأنيثها.

وأمّا صالِحٌ، فعربىّ، وكذلك شُعَيْبٌ.

وأمّا نوحٌ، وهودٌ، ولُوطٌ[3] فتنصرف على كل حال، لخفّتها

هذا باب تسمية المذكّر بالمؤنّث

اعلم أن كلّ مذكّر سمّيته بمؤنّث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف. وذلك أنّ أصل المذكّر، عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكلُه والذى يلائمه،

(١) السهريز: ضرب من التمر، معرب، يقال بالسين والشين، وبضم أوله وكسره فيهما. وسهر بالفارسية هو الأحمر.

(٢) السيرافى: أى وكان ممنوع الصرف بعد التحقير، لأن التحقير لم يغير معناه. ولم يكن منعه الصرف لبنية يزيلها التحقير.

(٣) ط: «هود ونوح ولوط».

فلما عَدَلوا عنه ما هُو له فى الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه[١] فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيَّاه بالمذكر ، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمى .

فمن ذلك : عَناقُ ، وعَقْربُ ، وعُقابُ ، وعَنْكَبُوتُ ، وأشباه ذلك .

وسألتُه : عن ذِراع فقال : ذِراعٌ كثُر تسميتُهم به المذكّر ، وتمكَّنَ فى المذكّر وصار من أسمائه خاصَّة عندهم ، ومع هذا أنَّهم يصفون به المذكر فيقولون : هذا ثوبٌ ذِراعٌ . فقد تمكن هذا الاسمُ فى المذكر .

وأمّا كُراع فإنّ الوجه تركُ الصرف ، ومن العرب من يصرفه يشبّهه بذراع ؛ لأنّه من أسماء المذكر . وذلك أخبث الوجهين .

٢٠ وإنْ سمَّيت رجلا ثَمانِىَ لم تصرفه ؛ لأن ثَمانِىَ اسم المؤنّث[٢] ، كما أنَّك لا تصرف[٣] رجلا اسمه ثَلاث ؛ لأنَّ ثلاثا كعَناق .

ولو سمّيت رجلا حُبارَى ، ثم حقّرته فقلت : حُبَيِّرُ لم تصرفه ، لأنّك لو حقرت الحبارَى نفسَها قلت : حُبَيِّرٌ كنتَ إنّما تعنى المؤنّث ، فالياءُ إذا ذهبت فإنّما هى مؤنّثة ؛ كعُنَيِّق .

واعلم أنّك إذا سمّيت المذكر بصفة المؤنَّث صرفته ، وذلك أن تسمِّىَ رجلا بحائضٍ أو طامِثٍ أو مُتْئِمٍ . فزَعَم أنّه إنّما يصرف هذه الصفات لأنَّها مذكرةٌ وصف بها المؤنّث ، كما يوصَفُ المذكر بمؤنث لايكون إلا لمذكَّر[٤] ،

(١) افقط : «ولم يكن متمكنا فى تسمية المذكر» .

(٢) ا ، ط : «مؤنث» .

(٣) ط : «لم تصرف» .

(٤) السيرافى : ومن الدليل على ذلك أنا ندخل على حائض الهاء إذا أردنا به الاستقبال ، فنقول : هذه حائضة غداً . فلما احتمل حائض دخول الهاء عليها علمنا أنها مذكر . وعلى أنها قد تؤنث لغير الاستقبال ... وكذلك يقال : امرأة طالق وطالقة .

وذلك نحو قولهم : رجلٌ نُكَحَةٌ ، ورجلٌ رَبْعَةٌ ، ورجل خُجَأَةٌ[١] . فكأنّ هذا المؤنّث وصفٌ لسِلْعة أو لعَيْن أو لنَفس ، وما أشبه هذا . وكأنّ المذكر وصف لشيء ، كأنّك قلت[٢] : هذا شيءٌ حائضٌ ثم وصفتَ به المؤنّث ، كما تقول هذا بَكْرٌ ضامِرٌ ، ثم تقول : ناقةٌ ضامِرٌ .

وزعم الخليل أن فَعُولاً ومِفعالاً إنّما امتنعتا من الهاء لأنّهما إنّما وقعتا[٥] فى الكلام على التذكير ، ولكنّه يوصَف به المؤنث ، كما يوصَف بعَدْلٍ وبرِضاً . فلو لم تصرف حائضا لم تَصرف رجلا يسمّى : قاعِداً إذا أردت القاعدَ من الزّوج ، ولم تكن لتصرف رجلاً يسمّى ضارِباً إذا أردت صفة الناقة الضارِبِ ، ولم تصرف أيضاً رجلا يسمّى عاقِراً ؛ فإنّ ما ذكرتُ لك مذكّر وُصف به مؤنّث ، كما أنّ ثَلاثةٌ مؤنّثٌ لا يقع إلّا لمذكّرِينَ .

ومما جاء مؤنّثا صفةً تقع للمذكّر والمؤنّث : هذا غلامٌ يفَعةٌ ، وجاريةٌ يفَعةٌ ، وهذا رجلَ رَبْعةٌ ، وامرأة رَبْعةٌ .

فأمّا ما جاء من المؤنّث لا يقع إلّا لمذكر وصفاً ، فكأنه فى الأصل صفة لسِلْعة أو نَفْسٍ ، كما قال : « لا يدخل الجنّةَ إلا نفسٌ مُسْلِمةٌ » . والعَيْنُ عينُ القوم وهو رَبيئتُهم ، كما كان الحائض فى الأصل صفةً لشيء وإنْ لم يستعملوه ؛ كما أنّ أبْرَقُ فى الأصل عندهم وصفٌ ، وأبْطَحُ ، وأجْرعُ ، وأجْدَلُ ، فيمن ترك الصّرف ، وإن لم يستعملوه وأجروه مجرى الأسماء . وكذلك جَنوبٌ وشَمالٌ ، وحَرورٌ وسَمومٌ ، وقَبُولٌ ودَبُورٌ ، إذا سمّيت رجلاً بشيء منها صرفته[٦]

(١) خجأة ، أى نكحة . والمرأة أيضاً خجأة . متشهية لذلك . وفى ب : « بطحة» مكان «نكحة» ، ولا وجه لها .

(٢) ب ، ط : « وقعا » .

(٣) ا : «إذا سميت رجلا منها بشيء صرفتها» . ب : : « لوسميت منها رجلا بشيء صرفته » .

لأنّها صفاتٌ في أكثر كلام العرب : سمعناهم يقولون : هذه ريحٌ حَرورٌ وهذه ريحٌ شَمَالٌ ، وهذه الريحُ الجَنوبُ ، وهذه ريحٌ سَمومٌ، وهذه ريحٌ جَنوبٌ . سمعنا ذلك من فصحاء العرب ، لا يعرفون غيره .قال الأعشى[١] :

لها زَجَلٌ كحَفيفِ الحَصا دِ صادَفَ باللّيل رِيحاً دَبورَا[٢]

٢١ ويُجعَل اسما ، وذلك قليل ، قال الشاعر[٣].

حَالتْ وحِيلَ بها وغَيّرَ آيَها صرفُ البِلَى تَجرى به الرِّيحانِ[٤]

ريحُ الجَنوبِ مع الشَّمال وتارةً رِهَمُ الرَّبيع وصائبُ التَّهْتانِ[٥]

فمن جعلها أسماء لم يصرفْ شيئاً منها اسمَ رجل ، وصارت بمنزلة : الصَّعُو والهَبوط ، والحرور ، والعَروض .

---

(١) ديوانه ص ٧١ .

(٢) وصف كتيبة يسمع للدروع فيها زجل كزجل ما استحصد من الزرع إذا مرت عليه الريح . والريح بالليل أبرد وأشد . وجعلها دبوراً لأنها أشد الريح هبو عندهم . والزجل : صوت فيه كالبحة ، والحفيف : صوت الريح فى اليبس .

والشاهد : فى جعله الدبور وصفا للريح ، فعلى هذا إذا سمى به مذكر انصرف فى المعرفة والنكرة ، لأنه صفة مذكرة وصف بها مؤنث كطاهر وحائض . ومن جعل الدبور اسماً للريح ولم يصفها به وسمى به مذكراً لم يصرف ، لأنه بمنزلة عقرب وعناق ونحوهما من أسماء المؤنث .

(٣) الشاهد من الخمسين ، وهو فى اللسان (حول ١٩٥) .

(٤) يصف دارا تغيرت لاختلاف الرياح عليها ، وتعاقب الأمطار فيها . حالت أتى عليها حول بعد خلوها . حيل بها ، أى أحيلت عما كانت عليه . والباء معاقبة لهمزة والآى : جمع آية .

(٥) الرهم : الأمطار اللينة ، الواحدة رهمة بالكسر . والتهتان : مصدر هتنت السماء : صبت أمطارها ، والصائب : النازل .

والشاهد فيه : إضافة الريح إلى الجنوب للتخصيص ، ودلت الإضافة على أنها اسم لأن الشيء لايضاف إلى صفته ، ويضاف إلى اسمه تأكيداً للاختصاص .

وإذا سمّيت رجلاً بسعادَ أو زَيْنَبَ أو جَيْأَلَ ، وتقديرها جَيْعَلُ ، لم تصرفه ؛ من قبَل أنّ هذه أسماءٌ تمكّنت فى المؤنّث واختصّ بها وهى مشتقّة ، وليس شىء منها يقع على شىء مذكر : كالرَّباب، والثَّواب، والدَّلال. فهذه الأشياء مذكرة ، وليست سُعادُ وأخواتُها كذلك ، ليست بأسماء للمذكر ، ولكنّها اشتُقّت فجُعلت مختصّا بها المؤنّثُ فى التسمية ، فصارت عندهم كَعناق. وكذلك تسميتك رجلا بمثل : عُمَانَ ؛ لأنّها ليست بشىء مذكر معروف ، ولكنّها مشتقّة لم تقع إلاّ عَلَما لمؤنث[1] ، وكان الغالبُ عليها المؤنّثَ ، فصارت عندهم حيث لم تقع إلاّ لمؤنّث كَعناق لا تُعرَف إلاّ عَلَما لمؤنّث، كما أن هذه مؤنّثة فى الكلام . فإن سمّيتَ رجُلا بَرَبابٍ ، أو دَلالٍ صرفته ؛ لأنّه مذكر معروف .

واعلم أنّك إذا سمّيت رجلا خُروقا[2] ، أو كلابا ، أو جمالاً ، صرفته فى النكرة والمعرفة ، وكذلك الجماعُ كلُّه . ألا تراهم صرفوا : أنماراً، وكلابا ؛ وذلك لأنّ هذه[3] تقع على المذكر ، وليس يُختصّ به واحدُ المؤنّث فيكونَ مثله . ألا ترى أنّك تقول : هم رِجالٌ فتذكّر كما ذكّرت فى الواحد ، فلمّا لم تكن فيه علامة التأنيث وكان يُخرَج إليه المذكر ضارع المذكر الذى يوصَف به المؤنّث ، وكان هذا مستوجبا للصرف إذا صُرف ذِراعٌ وكُراعٌ لما ذكرتُ لك .

---

(١) السيرافى : قال أبو عمر الجرمى : قوله مشتقة ، أى : مستأنفة لهذه الأسماء، لم تكن من قبل أسماء لأشياء أخر فنقلت إليها ، وكأنها اشتقت من السعادة ، أو من الريب، أو من الخأل ، وزيد عليها ما زيد من ألف وياء ، لتوضع أسماء لهذه الأشياء ، كما أن عناقا أصله من العنق وزيدت فيه الألف ، فوضع لهذا الجنس .

(٢) ب : «خروفا» ؛ تحريف .

(٣) ط : «أن هذه» .

فإن قلتَ : ما تقول فى رجل يسمّى : بعنوق فإنّ عنوقا بمنزلة خُروقٍ[١] ؛ لأنّ هذا التأنيث هو التأنيث الذى يُجمَع به المذكّر ، وليس كتأنيث عَناق ، ولكن تأنيثه تأنيث الذى يَجمع المذكّرينَ ، وهذا التأنيث الذى فى عُنوقٍ تأنيث حادث ، فعُنوقٌ البناء الذى يقع للمذكّرين ، والمؤنّث الذى يَجمع المذكرين . وكذلك رجل يسمّى : نِساءً ، لأنّها جمعُ نِسْوةٍ[٢] .

فأمّا الطَّاغُوتُ فهو اسمٌ واحدٌ مؤنّث ، يقع على الجميع كهيئة للواحد . وقال عزّ وجلّ : « والذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا[٣] » .

وأمّا ما كان اسماً لجمع مؤنّث لم يكن له واحدٌ فتأنيثه كتأنيث الواحد ، لا تصرفه اسمَ رجل ، نحو : إبل ، وغَنَم ؛ لأنّه ليس له واحد ، يعنى : أنّه إذا جاء اسماً لجمع ليس له واحد كُسّر عليه ، فكان ذلك الاسمُ على أربعة أحرف ، لم تصرفه اسماً لمذكّر .

هذا باب تسمية المؤنث

اعلم أن كلّ مؤنث سمّيتة بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف ، فإن سمّيتَه بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا وكانت شيئاً مؤنثا[٤] أو اسماً الغالبُ عليه المؤنّثُ[٥] ، كسُعاد ، فأنت بالخيار : إن شئتَ صرفته وإن شئتَ لم تصرفه . وتركُ الصَّرف أجود .

---

(١) ب : «حروف» بالفاء .
(٢) ا : «النسوة» .
(٣) الزمر ١٧ .
(٤) ا : «كانت شيئا مؤنثا» بحذف الواو . وفى ب : «وكان شيئا مؤنثاً» .
(٥) ا ، ب : «عليها المؤنث» .

وتلك الأسماء نحو : قِدْر ، وَعَنْز ، ودَعْد ، وجُمْل ، ونُعْم ، وهِنْد[١]
وقد قال الشاعر[٢] فصرف ذلك ولم يصرفه :

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ فى العُلَبِ[٣]

فصرف ولم يصرف . وإنّما كانَ المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكّر لأنّ الأشياء كلَّها أصلُها التذكير ثم تُختصّ بعدُ ، فكلُّ مؤنث شىءٌ ، والشىءُ يذكَّر ، فالتذكير أوّل ، وهو أشدّ تمكّنا ، كما أنّ النكرة هى أشدّ تمكنا من المعرفة ، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرةً ثم تعرَّف . فالتذكير قبلُ ، وهو أشدّ تمكّنا عندهم . فالأول هو أشد تمكنا عندهم .

---

(١) السيرافى ما ملخصه : لا خلاف بين المتقدمين أنها يجوز فيها الصرف ومنع الصرف . والأقيس عند سيبويه ترك الصرف ، لأنه قد اجتمع فيه التأنيث والتعريف ، ونقصان الحركة ليس مما يغير الحكم . وإنما صرفه مَن صرفه لأن هذا الاسم قد بلغ نهاية الخفة فى قلة الحروف والحركات ، فقاومت خفتها أحد الثقلين . وكان الزجاج يخالف من مضى ولا يجيز الصرف ، لعدم ثبوت حجة عنده .

قال السيرافى : والقول عندى ما قاله من مضى . لأنهم ما أجمعوا على الصرف إلا لشهرة ذلك فى كلام العرب .

(٢) هو جرير ، ديوانه ٧٢ والخصائص ٣ : ٦١ ، ٣١٦ والمنصف ٢ : ٧٧ وابن يعيش ١ : ١٧٠ والاقتضاب ٣٦٧ والأشمونى ٣ : ١٥٤ واللسان (دعد ، لفع) .

(٣) التلفع : الالتحاف بالثوب . والفضل : الزيادة . والمئزر : الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلب : جمع علبة ، بالضم ، وهى إناء من جلد يشرب به الأعراب ؛ يقول : هى حضرية رقيقة تعيش لا تلبس لبس الأعراب ولا تغتذى غذاءهم .

والشاهد فيه : صرف دعد وترك صرفها فى نص واحد ؛ لأنه اسم ثلاثى ساكن الوسط وإنما جاز فيه ذلك لخفته . ومنع بعض النحويين صرفه للزوم العلتين له : التأنيث والتعريف ، وجعل ما فى البيت ضرورة . والقول الأول أقيس ؛ لأن العرب قد صرفت الأعلام الأعجمية إذا بلغت هذه النهاية من الخفة ، نحو نوح ولوط وهود .

٢٣ فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة ، وبأن يكون عَلَمًا . والشيء يُختصّ بالتأنيث فيُخرَج من التذكير ، كما يُخرَج المنكورُ إلى المعرفة .

فإن سمّيتَ المؤنث بعَمْرو أو زَيْد ، لم يجز الصَّرف .

هذا قول ابن أبي إسحاق[1] وأبي عمرو ، فيما حدثنا يونس ، وهو القياس؛ لأنّ المؤنث أشدّ مُلاءمةً للمؤنث . والأصل عندهم أن يسمَّى المؤنث بالمؤنث ، كما أنّ أصل تسمية المذكّر بالمذكّر .

[وكان عيسى يصرف امرأةً اسمها عَمرو ، لأنّه على أخفّ الأبنية] .

هذا باب أسماءِ الأَرَضين

إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفةٍ وكان مؤنثا ، أو كان الغالب عليه المؤنثُ كعُمَانَ ، فهو بمنزلة : قِدْر ، وشَمْس ، ودَعْد .

وبلغنا عن بعض المفسِّرين أنّ قوله عزّ وجلّ : « اهْبِطُوا مِصْرَ[2] » ، إنما أراد مصر بعينها .

فإن كان الاسم الذى على ثلاثة أحرف أَعْجَمِيًّا ، لم ينصرف وإن كان خفيفا ، لأنّ المؤنث فى ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميًّا ، بمنزلة المذكَّر فى الأربعة فما فوقها إذا كان اسما مؤنّثًا[3] . ألا ترى أنّك لو سَمَّيت مؤنّثا بمذكر خفيفٍ لم تصرفه ، كما لم تصرف المذكَّر إذا سمّيته بعَنَاق ونحوها .

---

(١) ط : «قول أبى إسحاق» ، تحريف .

(٢) البقرة ٦١ . وهذه هى قراءة الحسن والأعمش : ووقفا أيضا بغير ألف ، وهى كذلك فى مصحف أبى وابن مسعود . وقرأ جمهور القراء «مصرا» بالتنوين على أن المراد مصرًا ما من الأمصار : بدليل أنهم دخلوا القرية ، وأنهم سكنوا الشام بعد التيه . أو أن المراد مصر فرعون ، من إطلاق النكرة مرادًا بها المعين . إتحاف فضلاء البشر ١٣٨ـ١٣ .

(٣) ا فقط : «إذا كان مؤنثا» .

فمن الأعجميَّة : حِمْصُ ، وجُور ، وماهُ . فلو سمَّيت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها ، كما لا تصرف الرَّجل لو سمَّيته بفارِس ودِمَشْقَ .

وأمَّا واسِطٌ فالتذكيرُ والصرفُ أكثر ، وإنَّما سُمى واسِطًا ، لأنه مكانٌ وَسَط البصرةَ والكوفةَ . فلو أرادُوا التأنيث قالوا : واسِطةٌ . ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف .

ودابِقٌ(١) الصرفُ والتذكير فيه أجودُ . قال الراجز ، وهو غيلان(٢) :

* ودابِقُ وأينَ مِنِّى دابِقُ(٣) *

وقد يؤنث فلا يُصرَف .

وكذلك مِنًى ، الصرف والتذكير أجود ، وإنْ شئت أنَّثتَ ولم تصرفه .

وكذلك هَجَر ، يؤنث ويذكَّر . قال الفرزدق(٤) :

منهنَّ أيَّامُ صِدْقٍ قد عُرِفْتُ بها أيَّامُ فارِسَ والأيَّامُ منْ هَجَرا(٥)

---

(١) ا ، ب : «ودانق» بالنون .

(٢) هو غيلان بن حريث ، كما فى اللسان (دبق) . وفى اللسان عن الصحاح أن الراجز هو الهدّار . والمعروف فى شعرائهم «أبو الهدار» كما فى القاموس وتاج العروس ٦ : ٦١٦ .

(٣) ا ، ب : «ودانق وأين منى دانق» ، بالنون ، تحريف . وفى الصحاح : «بدابق» . ودابق ، كصاحب وهاجر : قرية بحلب على أربعة فراسخ منها ، إليها نسب مرج دابق ، وبها قبر سليمان بن عبد الملك .

والشاهد فيه : صرف «دابق» لأن الغالب عليه أن يكون اسما مذكرا للمكان والبلد . ويجوز منع الصرف على تأويله بمعنى البقعة والبلدة .

(٤) ديوانه ٢٩١ . وقال الشنتمرى : «ويروى للأخطل» .

(٥) فارس : بلاد الفرس . وهجر : بلد بالبحرين .

والشاهد فيه : منع صرف «هجر» ، على إرادة البقعة والبلدة .

فهذا أنث .

وسمعنا من يقول : « كجالبِ التَّمر إلى هَجَرَ » يا فتى .

٢٤ وأمَّا حَجْرُ اليمامة فيذكَّر ويُصرف . ومنهم من يؤنّث فيجريه مجرى امرأةٍ سُمِّيتْ بعَمْرٍو ، لأن حَجْرا شيءٌ مذكَّر سُمِّي به المذكَّر .

فمن الأرَضين : ما يكون مؤنَّثا ويكون مذكَّرا ، ومنها ما لا يكون إلّا على التأنيث ، نحو : عُمانَ ، والزّاب ، [وإرابَ] ، ومنها ما لا يكون إلّا على التذكير نحو فَلْجٍ ، وما وقع صفة كواسِطٍ ثم صار بمنزلة زيد وعمرو ، وإنَّما وقع لمعنًى ، نحو قول الشاعر[1] :

ونابغةُ الجَعْديُّ بالرَّمْل بيتُه ... عليه تُرابٌ من صَفيحٍ مُوَضَّعُ[2]

أخرج الألف واللام وجعله كواسِط .

وأمَّا قولهم : قُباء وحِراء ، فقد اختلفت العرب فيهما ، فمنهم من يذكّر ويصرف ، وذلك أنَّهم جعلوهُما اسمين لمكانين ، كما جعلوا وَاسِطًا بلداً أو مكانا . ومنهم مَن أنّث ولم يصرف ، وجعلهما اسمين لبُقْعتين من الأرض . قال الشاعر ، جرير[3] :

---

(١) هو مسكين الدارمى . ديوانه ٤٩ والخزانة ٢ : ١١٧ عرضا واللسان (وضع ٣٣٦ نبغ ٣٣٦) .

(٢) يذكر موت النابغة الجعدى ، ودفنه بالرمل ووضع التراب والصفيح عليه . والصفيح : الحجارة العريضة . جمع صفيحة . ويروى : «عليه صفيح من تراب وجندل» .

والشاهد فيه : حذف «أل» من النابغة ، لأنها كانت فيه للمح الأصل ، وهو الوصف بالنبوغ ، كما هى فى الفضل والحارث والنعمان ؛ فلما تنوسى الأصل نزل منزلة سائر الأعلام نحو : زيد وعمرو .

(٣) المقتضب ٣ : ٣٥٩ . ولم يرد البيت فى ديوان جرير .

سَتَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَدِيمًا   وأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارًا[١]

وكذلك أُضاخ ؛ فهذا أُنِّث ، وقال غيره فذَكَّر . وقال العجّاجُ[٢] :

* ورَبِّ وجهٍ من حِراءٍ مُنْحَنِ[٣] *

وسألتُ الخليل فقلتُ : أرأيتَ من قال: هذه قُبَاءُ يا هذا ، كيف ينبغى له أن يقول إذا سمَّى به رجلاً ؟ قال : يصرفه ، وغيرُ الصرف خطأٌ ، لأنَّه ليس بمؤنَّث معروف فى الكلام ، ولكنَّه مشتق كجُلّاسٍ[٤] ، وليس شيئاً قد غلب عليه عندهم التأنيث[٥] كسُعادَ وزَيْنَبَ . ولكنه مشتقٌّ يحتمله المذكَّرُ ولا ينصرف فى المؤنث ، كهَجَرٍ وواسِطٍ . ألا ترى أنَّ العرب قد كفتْك ذلك لمَّا جعلوا واسِطا للمذكَّر صرفوه ، فلو علموا أنَّه شىء للمؤنَّث كعَناق

---

(١) يفخر عليه بقديم مجده ، وكرم قومه الذين يوقدون النار العظيمة فى حراء لإطعام المساكين . وحراء : جبل بقرب مكة به غار الرسول الكريم . وكثيرا ما يسير إليه الحاج تعبدا ويوقدون النار للقرى . ورواه الجوهرى :

ألسنا أكرم الثقلين طـــرا   وأعظمهم ببطن حراء نارا

والشاهد فيه : ترك صرف « حراء » حملا له على معنى البقعة .

(٢) فى ب : « وقال غيره » فقط . والشطر فى ديوان رؤبة ١٦٣ من أرجوزة طويلة ، فالصواب نسبته إليه . وانظر أيضا معجم مااستعجم (حراء) واللسان (حرى ١٨٩) .

(٣) الوجه . الناحية . وحراء : الجبل المعروف فى مكة ، وفيه الغار . وقد ضبطت « رب » فى ط بضم الراء وفتح الباء المشددة ، والصواب ما أثبت . ومثله فى الديوان :

فلا ورب الآمنات القطن   يعمرن أمنا بالحرام المأمن

بمحبس الهدى وبيت المسدن

والشاهد فيه صرف «حراء» حملا على إرادة المكان .

(٤) ضبطت فى ط بتشديد اللام ، والتنظير يقتضى ما أثبت . وفى اللسان (جلس) : « وقد سمَّت : جُلاساً وجُلاَّساً » .

(٥) ا ، ب : « قد غلب عليه عندهم التأنيث » .

٢٥ لم يصرفوه[1] ، أو كان اسماً غلب عليه التأنيث لم يصرفوه ، ولكنَّه اسمٌ كغُرابٍ ينصرف فى المذكَّر ولا ينصرف فى المؤنث ؛ فإذا سمَّيت به الرجل فهو بمنزلة المكان .

قلتُ : فإنْ سمَّيتَه بلسان ، فى لغة من قال: هى اللسانُ ؟ قال: لا أصرفُه ، من قِبَل أنَّ اللِّسان قد استقرّ عندهم حينئذٍ أنَّه بمنزلة : عَناق قبل أن يكون اسماً لمعروف ، وقُباءُ وحِراءُ ليسا هكذا ، إنَّما وقعا عَلَماً عَلَى المؤنَّث والمذكَّر مشتقَّيْن وغير مشتقَّينِ فى الكلام لمؤنَّث من شىء ، والغالبُ عليهما التأنيث ، فإنَّما هما كمذكَّر إذا وقع عَلَى المؤنَّث لم ينصرف . وأمَّا اللِّسان فبمنزلة اللَّذاذ واللَّذاذة[2] ، يؤنِّث قوم ويذكِّرُ آخَرون .

هذا باب أَسماء القَبائل والأَحياء وما يضاف إلى الأَب والأم[3]

أمَّا ما يضاف إلى الآباء والأمَّهات فنحو قولك : هذه بنو تَميمٍ ، وهذه بنو سَلولٍ ، ونحو ذلك[4] .

---

(١) ا ، ب : « لم يصرفوا » .

(٢) هما نقيض الألم . ا : « اللذاذة واللذاذ » .

(٣) ط فقط : « الأم والأب» .

(٤) رد السيرافى هنا على من خطأ سيبويه فى إيراده « سلول » مورد الآباء ، إذ جاء به منونا . فقال : ذكر أبو بكر مبرمان عن الزجاج أن سلول اسم امرأة ؛ وهى بنت ذهل ابن شيبان . ثم قال : وما غلط سيبويه فى شىء من هذه الأسماء ... وأما سلول فقال ابن حبيب : وفى قيس سلول بن مرة بن صعصعة بن معاوية بن بكر . فهو رجل . وفى قضاعة سلول بنت زبان بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك بن كنانة بن القين . وفى خزاعة سلول بن كعب بن عمرو بن ربيعة بن حارثة . على أن سيبويه ذكر سلول فى موضعٍ الأولى به أن تكون امرأة ، لأنه قال : أما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك بنو تميم وهذه بنو سلول . فجمع الآباء والأمهات ، وهو الذى يقتضيه الكلام .

فإذا قلت : هذه تميمٌ ، وهذه أسدٌ ، وهذه سلولُ ، فإنّما تريد ذلك المعنى ، غير أنّك إذا حذفت حذفتَ المضاف تخفيفاً ، كما قال عزّ وجلّ : « واسْألِ القَرْيَةَ[1] » ، ويَطَؤُهم الطريقُ ، وإنّما يريدون : أهل القرية[2] وأهل الطريق . وهذا فى كلام العرب كثير ، فلمّا حذفتَ المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار فى مكانه فجرى مجراه . وصرفتَ[3] تميما وأسَداً ؛ لأنّك لم تجعل واحداً منهما اسماً للقبيلة ؛ فصارا فى الانصراف على حالهما قبل أن تَحذف المضاف . ألا ترى أنّك لو قلت: اسأل واسِطاً[4] كان فى الانصراف على حاله إذا قلت : أهل واسِطٍ ، فأنت لم تغيّر ذلك المعنى وذلك التأليف ، إلّا أنّك حذفت . وإن شئتَ قلت : هؤلاء تميمٌ وأسَدٌ[5] ؛ [لأنك تقول: هؤلاء بنو أسدٍ وبنو تميم] ، فكما أثبتَّ اسم الجميع [ههنا] أثبت هنالك اسم المؤنث ، يعنى فى : هذه تميمٌ وأسدٌ .

فإن قلت : لِمَ لم يقولوا : هذا تميمٌ ، فيكونَ اللفظُ كلفظه إذا لم تُرِد معنى الإضافة حين تقول : جاءت القرية[6] ، تريد : أهلها ؟ فلأنّهم أرادوا أن يَفصلوا بين الإضافة وبين إفرادهم الرجلَ ، فكرهوا الالتباس .

ومثل هذا « القَوْمُ » ، هو واحدٌ فى اللفظ ، وصِفَتُه تَجرى على المعنى ، لا تقولُ : القومُ ذاهبٌ .

وقد أدخلوا التأنيث فيما هو أبعدُ من هذا ، أدخلوه فيما لا يَتغيّر منه المعنى

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) ط : « وإنما تريد أهل القرية » .

(٣) ط : « فصرفت » .

(٤) ط : « سل واسطا » .

(٥) ا : « بنو أسد وبنو تميم » . وما بعده إلى « بنو تميم » ساقط منها .

(٦) ط : « جاءته القرية » .

لو ذكَّرت ، قالوا : ذهبتْ بعضُ أصابعِه ، وقالوا : ما جاءت حاجَتَك . وقد بُـيِّن أشباه هذا فى موضعه[1] .

وإن شئت جعلتَ تميماً وأسدا اسمَ قبيلة فى الموضعين جميعا فلم تصرفه . والدليل على ذلك قول الشاعر[2] :

نَبَا الخَزُّ عن رَوْحٍ وأنكَرَ جِلْدَهُ ... وعَجَّتْ عجيجًا مِن جُذامَ المَطارِفُ[3]

٢٦ وسمعنا من العرب من يقول ، للأخطل[4] :

فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بدِرْهَمَيْها ... فإنَّ الريحَ طَيِّبَةٌ قَبُـــولُ[5]

---

(١) انظر ما سبق فى الجزء الأول ص ٥٠–٥١ .

(٢) استشهد به فى المقتضب ٣ : ٣٦٤ .

(٣) روح هذا هو روح بن زنباع ، كان سيد جذام ، وله خبر مع معاوية . وكان ممن دعا إلى بيعة يزيد . وكان أحد ولاة فلسطين أيام يزيد . البيان ١ : ٣٤٦ ، ٣٥٨ والأغانى ١٧ : ١١١ . يذكر تمكن روح عند السلطان ولبسه الخز . وأنه لم يكن أهلا لذلك ، فالخز ينبو عن جلده وينكره ، كما تضج المطارف حين تلبسها جذام . والمطارف : جمع مطرف ، وهو ثوب معلم الطرف .

والشاهد فيه : منع صرف «جذام» على معنى القبيلة ، ولو أمكنه تذكيره وصرفه حملا على الحى لجاز .

(٤) ديوانه ١٢٦ والأغانى ٧ : ١٧٤ والخصائص ٣ : ١٧٦ .

(٥) كان الأخطل قد سأل الغضبان بن القبعثرى الشيبانى فى حمالة ، فخيره بين ألفين ودرهمين ، وأغراه بالدرهمين ليحذو حذوه الشيبانيون فيعطيه كل منهم درهمين استكثارا للألفين ، فقبل الدرهمين فأدت إليه الأحياء جميعا إلا بنى سدوس ، فقال هذا معاتباً لهم . وعنى بقوله « إن الريح طيبة قبول » أن قد طاب لى ركوب البحر والانصراف عنكم ، مستغنيا عن درهميكم .

والشاهد فيه : منع سدوس من الصرف حملا على معنى القبيلة . ورواية الديوان : « فإن تمنع سدوس درهميها » بالصرف على معنى : الحى .

فإذا قالوا : ولَد سَدوسُ كذا وكذا ، أو ولدَ جُذامٌ كذا وكذا ، صرفوه[١] .

ومما يقوّى ذلك أن يونس زعم : أنَّ بعض العرب يقول : هذه تميمُ بنتُ مُرٍّ . وسمعناهم يقولون : قَيْسُ بنتُ عَيْلانَ ، وتميمُ صاحبةُ ذلك . فإنَّما قال : بِنْت حين جعله اسماً للقبيلة .

ومثل ذلك قوله[٢] : باهلةُ بنُ أعْصرَ ، فباهلةُ امرأةٌ ولكنَّه جعله اسماً للحىّ ، فجازَ له أن يقول : ابْن .

ومثل ذلك تَغْلِبُ ابنة وائلٍ[٣] .

غير أنه قد يجىء الشىءُ يكون الأكثرَ فى كلامهم أن يكون أباً ، و[قد] يجىءُ الشىءُ يكون الأكثرَ فى كلامهم أن يكون اسمًا للقبيلة . وكلٌّ جائز حسن .

فإذا قلتَ[٤] : هذه سَدوسُ ، فأكثرُهم يجعله اسمًا للقبيلة . وإذا قلت : هذه تميمٌ فأكثرهم يجعله اسمًا للأب . وإذا قلت : هذه جُذامُ فهى كسدوسَ . فإذا قلت : من بنى سَدوسٍ فالصَّرفُ ، لأنَّك قصدتَ قصدَ الأب .

---

(١) ا ، ب : « فإن » موضع « فإذا » . وفيهما أيضا : « صرفته » . وما أثبت من ط يطابق ما فى السيرافى . وقال السيرافى فى تفسيره : أى لأنه خبر عن الأب نفسه . وكان أبو العباس المبرد يقول : إن سدوس اسم امرأة . وغلّط سيبويه . ولم يغلط سيبويه فى شىء من هذه الأسماء . أما سدوس فذكر محمد بن حبيب فى كتاب مختلف القبائل ومؤتلفها ، عن أبى بكر الحلوانى عن أبى سعيد البكرى ، أنه ابن دارم بن مالك . وسدوس أيضاً ابن ذهل بن ثعلبة بن عكابة . وفى طيئ سدوس بن أصمع .

(٢) ط : « قولهم » .

(٣) ط : « بنت » .

(٤) ا ، ط : « فإن قلت » .

وأمّا أسماء الأحياء فنحو : مَعَدٍّ ، وَقُرَيْشٍ، وثقيفٍ . وكلّ شيء لايجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان ، فإنّما جعله اسمَ حىّ .

فإن قلت : لِمَ تقول هذه ثقيفُ ؟[1] [فانهم إنَّما أرادوا : هذه جماعةُ ثقيفٍ ، أو هذه جماعةٌ من ثقيفٍ ، ثم حذفوها ههنا كما حذفوا فى تميمٍ . ومن قال: هؤلاء جماعةُ ثقيفٍ] قال : هؤلاء ثقيف . فإن أردت الحىَّ ولم ترد الحرف قلت : هؤلاء ثقيف، كما تقول : هؤلاء قومُك ، والحىّ حينئذٍ بمنزلة القوم ، فكينونة[2] هذه الأشياء للأحياء أكثر .

وقد تكون تميمٌ اسماً للحىّ . وإن جعلتها[3] اسماً للقبائل فجائز حسن ، ويعنى قُرَيْشَ وأخواتها . قال الشاعر[4] :

غَلَبَ المَساميحَ الوَليدُ سَماحةً ... وكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وسادَها[5]

٢٧ وقال[6] :

عَلِمَ القَبائلُ مِن مَعَدَّ وغيرِها ... أنّ الجَوادَ مُحَمَّدُ بنُ عُطارِدِ[7]

---

(١) التكملة بعده من ط و ب أيضا .

(٢) ط : « وكينونة » .

(٣) ا فقط : « جعلته » .

(٤) هو عدى بن الرقاع كما فى الشنتمرى . وفى اللسان (سمح) أنه جرير . وانظر المقتضب ٣ : ٣٦٢ - ٣٦٣ والإنصاف ٥٠٦ .

(٥) هو الوليد بن عبد الملك . والمساميح : جمع مسماح ، كما فى اللسان . وفى القاموس : « كأنه جمع مسماح » . وزعم الشنتمرى أنه جمع سمح على غير قياس . والمعضلات : الشدائد .

والشاهد فيه : منع صرف « قريش » حملا على معنى القبيلة . والصرف فيها أكثر وأعرف . لأنهم قصدوا بها قصد الحى وغلب ذلك عليها .

(٦) البيت من الخمسين . وانظر الإنصاف ٥٠٥ .

(٧) قال الشنتمرى : الممدوح محمد بن عطارد ، أحد بنى تميم وسيدهم فى الإسلام . والشاهد فيه : منع صرف « معد » حملا على القبيلة . والأكثر صرفه حملا له على الحى المعروف .

وقال (١):

وَلَسْنا إذا عُدَّ الحَصَى بأَقِــلَّةٍ ... وإنَّ مَعَدَّ اليومَ مُودٍ ذَليلُهَا (٢)

وقال :

وأنتَ امْرُؤٌ من خيرِ قومِكَ فيهمُ ... وأنتَ سِواهمْ فى مَعَدَّ مُخَيَّرُ (٣)

وقال زهير (٤)

تَمُدُّ عليهمْ من يَمينٍ وأَشْمُــلٍ ... بُحورٌ له مِن عَهْدِ عادَ وتُبَّعَا (٥)

وقال (٦) :

لو شَهِدَ عادَ فى زمانِ عادِ ... لا بْتَزَّها مَبارِكَ الجِــلاَدِ (٧)

---

(١) البيت من الخمسين . وانظر المقتضب ٣ : ٣٦٣ والإنصاف ٥٠٥ .

(٢) الحصى مثل فى كثرة العدد . وأودى : هلك . أى إذا ووزن بين القبائل كنا أ كثرهم عددا ، واسنا كمن قل عدده فهلك وذل .

والشاهد فيه : ترك صرف «معد» لإرادة معنى القبيلة .

(٣) لم أجده فى مرجع آخر . والمخير هنا : المفضل وفى الحديث : «خير بين دور الأنصار» ، أى فضّل بعضها على بعض .

والشاهد فيه : ترك صرف «معد» لإرادة القبيلة . ولوصرفه لإرادة الحى لجاز . ولم يورد للشنتمرى هذا الشاهد، كما أنه لم يرد فى نسخة ب .

(٤) لم يرد فى ديوانه . وانظر الإنصاف ٥٠٤ .

(٥) مد البحر : زاد وجرى . والمراد به موادّ كرم الممدوح . والأشمل : جمع شمال ، كذراع وأذرع . وتبع هذا هو أبو كرب ، وهو أقدم التابعة من ملوك اليمن ، فقرنه بعاد فى ضرب المثل به لقدم الشرف .

(٦) الشاهدمن الخمسين. وانظر المخصص ١٧ : ٤٢ والإنصاف ٥٠٤ .

(٧) أى: لو شهد هذا الممدوح عاداً فى الحرب على ماعرفت به من القوة وبطشها لظهر عليها وغلب وسلبها مبارك الحرب . ومبارك الحرب : وسطها ومعظمها . وأصله من مبارك الإبل حيث تبرك .

والشاهد فيه : ترك صرف «عاد» الأولى لما سبق . وقد سكن الراجز الهاء تخفيفا ، وأصلها الكسر .

وتقول : هؤلاء ثَقيفُ بنُ قَسِيٍّ ، فتجعله[1] اسم الحىّ وتجعل ابن وصفاً
كما تقول : كلٌّ ذاهبٌ، وبعضٌ ذاهبٌ ، فهذه الأشياء إنّما هى آباء ، والحدُّ فيه
أن تجرى ذَلك المجرى ، وقد جاز فيها ما جاز فى قُرَيْشٍ إذا[2] كانت جمـ
لقوم . قال الشاعر[3] فيما وُصف به الحىُّ ولم يكن جمعا :

بحَىٍّ نُمَـيْرِىٍّ علـيه مَهابةٌ جَميعٍ إذا كان اللِّئامُ جَنادِعَا[4]

وقال[5] :

سادُوا البِلادَ وأصبَحُوا فى آدَمٍ بَلَغُوا بها بِيضَ الوجُوهِ فُحولا[6]

فجعله كالحى والقبيلة .

٢٨ وقال بعضهم : بنو عبد القيس ؛ لأنّه أب .

فأما ثَمودُ وسَبَأٌ ، فهما مرّةً للقبيلتين ، ومرّةً للحيّين ، وكثرتُهـ
سَواء[7] . وقال تعالى : « وَعَادًا وَثَمُودًا[8] » . وقال تعالى : « أ

---

(١) ا فقط : « فتجعلها » .

(٢) ا ، ب : « إذ » .

(٣) هو الراعى ، كما فى اللسان (جندع ٤١٣) . ولم يرد فى ديوانه .

(٤) المهابة : الهيبة . والجميع : المجتمعون . والجنادع : المتفرقون لايجتمع رأيهم
والشاهد فيه : إفراد صفة « حى » حملا على اللفظ . ولو جمع حملاً على المعنى فقيل
مجتمعين لجاز .

(٥) استشهد به أيضا فى همع الهوامع ١ : ٣٥ .

(٦) أراد بالبلاد أهلها كما فى قوله تعالى : « واسأل القرية » . وأراد ببيض الوجو
مشاهير الناس . والفحول : السادة .
والشاهد فيه : جعل « آدم » اسما لجميع الناس ، كما جعل معد وتميم ونحوها من أسما
الرجال أسماء للقبائل والأحياء .

(٧) ا فقط : « فكثرتهما سواء » .

(٨) من الآية ٣٨ من كل من سورتى : الفرقان، والعنكبوت .

إنَّ ثموداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ[١] »، وقال: « وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً[٢] »، وقال: « وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ[٣] »، وقال: « لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ[٤] »وقال: « مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ[٥] »

وكان أبو عمرو لايصرف سَبَأَ، يجعله اسما للقبيلة. وقال الشاعر[٦]:

مِنْ سَبَأَ الحاضِرِينَ مَأْرِبَ إذ ... يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِه العَرِمَا[٧]

وقال فى الصرف، للنابغة الجعدى[٨]:

أضحتْ ينفِّرُها الوِلْدانُ مِنْ سَبَإٍ ... كأنّهم تحت دَفَّيْها دَحارِيجُ[٩]

---

(١) الآية ٦٨ من سورة هود. وفى ط: «ألا إن عادا كفروا ربهم». وهى كذلك الآية ٦٠ من سورة هود.

(٢) الآية ٥٩ من الإسراء «وكلمة» «مبصرة» ساقطة من ا.

(٣) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٤) الآية ١٥ من سورة سبأ. وهذه قراءة الجمهور. وقرأ حمزة وحفص: «مسكنهم» بالافراد وفتح الكاف. والكسائى وخلف: «مسكنهم» بالإفراد وكسر الكاف.

(٥) الآية ٢٢ من سورة النمل.

(٦) هو النابغة الجعدى. ديوانه ١٣٤ والإنصاف ٥٠٢، واللسان (دحرج).

(٧) هم سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. الحاضرون: المقيمون على الماء، والمحاضر: مياه العرب التى يقيمون عليها. ومأرب: أرض باليمن. والعرم: جمع عرمة، وهى السد، ويقال لها: المسناة والسكر أيضا.

والشاهد فيه: ترك صرف «سبأ» على معنى القبيلة والأم. ولو أمكنه الصرف على معنى: الحى والأب لجاز. وقد قرئ بهما فى الكتاب الكريم: «وجئتك من سبأ»

(٨) ط: «وقال فى الصرف» فقط والبيت فى ديوانه ١٢ عن سيبويه.

(٩) وصف ناقة مرّ فوقها بحى سبأ، مجتازا عليهم فى زى الأعراب، فعرض له الصبيان منكرين له محيطين به تعجبا، فجعلوا ينفرون ناقته عن يمين وشمال، فشبههم بالدحاريج. والدفان: الجنبان. والدحاريج: جمع دحروجة، بالضم، وهى ما يدحرجه الجعل من البنادق، أو ما تدحرج من القذر.

والشاهد فيه: صرف «سبأ» على معنى الحى.

هذا باب ما لم يقع إلا اسما للقبيلة

كما أنّ عُمَان لم يقع إلّا اسما لمؤنث ، وكان التأنيث هو الغالبُ عليها وذلك : مَجوسُ ، ويَهودُ[1]. قال امرؤ القيس[2]:

أحارِ أريكَ بَرْقًا هَبَّ وَهْنًا ... كنارِ مَجوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعارًا[3]

٢٩ وقال[4]:

أولئك أوْلَى من يَهودَ بِمِدْحةٍ ... إذا أنْتَ يوماً قلتَها لم تُؤَنَّبِ[5]

فلو سمّيت رجلاً بمَجوسَ لم تصرفه ، كما لا تصرفه إذا سميته بعُمان .

وأما قولُهم : اليَهودُ والمجوس ، فانما أدخلوا الألف واللام ههنا كما أدخلوها فى المجوسىّ واليهودىّ ، لأنَّهم أرادوا اليَهوديِّينَ والمَجوسيِّينَ ، ولكنهم حذفوا ياءى الإضافة ، وشبهوا ذلك بقولهم : زَنْجِىٌّ وزَنْجٌ ، إذا أدخلوا

(١) ا فقط : «وذلك نحو يهود ومجوس» .

(٢) ط : «قال الشاعر وهو امرؤ القيس» . وانظر ديوانه ١٤٧ والمقرب لابن عصفور ٨٨ . والحق أن البيت مملط بينه وبين التوأم اليشكرى .

(٣) ويروى : «ترى بريقا» ، وصغر البرق للتعظيم . والوهن : نحو من نصف الليل ، أو بعد ساعة منه . ونار المجوس مثل فى الكثرة والعظم . شبه البرق المستطير بها . وذاك البرق دلالة على الغيث .

والشاهد فيه : ترك صرف «مجوس» على معنى القبيلة ، وهو الغالب الأكثر . والصرف جائز ولكنه قليل .

(٤) اللسان (هود ٤٥١) . ونسبه الشنتمرى لرجل من الأنصار .

(٥) يعنى : المسلمين من المهاجرين والأنصار ، أنهم أولى بالمدح من اليهود : قريظة والنضير ، وأنهم أجدر ألا يلام مادحهم لظهور فضلهم عليهم . يقول هذا للعباس ابن مرداس ، وكان العباس يمدح بنى قريظة .

والشاهد فيه : جعل «يهود» علماً للقبيلة فلذلك منع من الصرف . وإن جعل اسماً للحى منع أيضا ، كما منع يشكر ويزيد . واشتقاقه : من هاد يهود إذا تاب عن الذنب من قوله تعالى : «إنا هدنا إليك» .

الألف واللام على هذا ، فكأنك أدخلتها على : يَهودِيِّينَ وَمَجُوسيِّينَ ، وحذفوا ياءى الإضافة وأشباه ذلك . فإن أخرجتَ الألفَ واللام من المجوس صار نكرة ، كما أنك لو أخرجتها من المجوسيِّينَ صار نكرة[1] .

وأما نَصارَى فنكرة ، وإنَّما نَصارَى جمعُ نصرانَ ونَصْرانةٍ ، ولكنَّه لا يُستعمل فى الكلام إلاّ بياءى الإضافة إلا فى الشعر ، ولكنهم بنَوا الجميعَ على حذف الياء ، كما أن نَدامَى جماع نَدْمانَ[2] ، والنَّصارَى ههنا بمنزلة : النَّصْرانيِّينَ . ومما يدلّك[3] على ذلك قول الشاعر[4] .

[صَدَّتْ ، كما صَدَّ عمَّا لا يَحِلُّ له ساقى نَصارَى قُبَيْلَ الفِصْحِ صُوَّامِ[5]

فوصفه بالنكرة ، وإنَّما النَّصارَى جِماع نَصْرانَ ونَصْرانةٍ . والدليل على ذلك قول الشاعر[6]] :

---

(١) قال السيرافى ، بعد أن ذكر أولا أن مجوس ويهود اسمان لجماعة أهل هاتين الملتين فلا يصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فيهما ، كما أن عمان لا يصرف لتعريف والتأنيث : قال : واعلم أن مجوس ويهود قد يأتيان على وجه آخر ، وهو أن تجعلهما جمعاً ليهودى ومجوسى فتجعلهما من الجموع التى بينها وبين واحدها ياء النسبة ، كقولهم : زنج وزنجى . وأعرابى وأعراب ، ورومى وروم. فهذا مصروف وهو نكرة ، وتدخله الألف واللام للتعريف فيقل: اليهود والمجوس، كما يقال: الأعراب والزنج والروم.

(٢) ط : « جمع ندمان » .

(٣) ط : « يدلك » فقط . وفى ا : « ومما يدل » ، وأثبت ما فى ب .

(٤) هو النمر بن تولب ، كما فى الشنتمرى . على أن هذا الشاهد وما بعده من كلام سيبويه إلى « قول الشاعر » ساقط من ا ، ب .

(٥) يذكر ناقة عرض عليها الماء فعافته كما صد ساقى النصارى عما لا يحل له من طعام وشراب فى مدة صيامهم قبيل عيد الفصح ، حيث يحل لهم فيه أكل اللحم والغذا الحيوانى . والصوام : جمع صائم .

والشاهد فيه : نعت نصارى بصوام ، لأنه نكرة مثله لم يقصد به قصد قبيلة ولاحى ، إنما هو اسم يعرف بالألف واللام وينكر بسقوطها .

(٦) هو أبو الأخزر الحمانى ، كما سيأتى فى سيبويه ٢ : ١٠٤ بولاق . واللسان (نصر ٦٨) وأنشده فى الإنصاف ٤٤٥ .

فَكِلْتاهما خَرَّتْ وأَسْجَدَ رأسُها كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لم تَحَنَّفِ[1]

فجاء على هذا كما جاء بعضُ الجميع على غير ما يُستعمل واحداً فى الكلام نحو: مَذاكيرَ ومَلامِحَ .

هذا باب أَسماء السُّوَر

٣٠

تقول: هذه هُودٌ كما ترى ، إذا أردت أن تحذف سُورة من قولك : هذه سُورةُ هُودٍ ، فيصير هذا كقولك : هذه تميمٌ كما ترى .

وإن جعلتَ هُوداً اسم السورة لم تصرفها ، لأنَّها تصير بمنزلة امرأة سمّيْ ا بعمْرٍو[2] . والسُّوَرُ بمنزلة : النِّساء ، والأرضينَ .

وإذا أردت أن تجعل اقْتَرَبَتْ اسماً قطعتَ الألف ، كما قطعتَ أل ، إضْرِبْ حين سمِّيت به الرجل ، حتَّى يصير بمنزلة نظائره من الأس ، نحو : إصْبَع .

وأمّا نُوح فبمنزلة هُودٍ ، تقول : هذه نُوحٌ ، إذا أردت أن تَحذ ، سُورة من قولك : هذه سورةُ نوحٍ . ومما يدلُّك على أنّك حذفت سُو ةً

---

(١) يصف ناقتين خرتا من الإعياء ، أو نحرتا فطأطأتا رءوسهما . فشبه إسجاد، ـا بسجود النصرانة . والإسجاد : مطأطأة الرأس . والسجود : وضع الجبهة على الأرض ، أو هما بمعنى طأطأة الرأس . والتحنف : اعتناق الحنيفة ، أى الإسلام .

والشاهد فى : « نصرانة » وتأنيثها بالهاء . وفى هذا دلالة على أن المذكر نصران و ن لم يستعمل فى الكلام إلا بياء ى النسب «نصرانى » ، وأن النصارى جمع نصران ، ـا كما أن ندامى جمع ندمان . ويجوز أن يكون نصارى جمع نصرى وإن لم يلفظ به كذلك . فسيكون كمهرى ومهارى .

(٢) السيرافى : أى على مذهب سيبويه ومن وافقه . ممن يقول : إن لمرأة ذا سميت بزيد لم يصرف . وأما من يقول : إنها كهند تصرف ولاتصرف . فهو يجيز فى ن ح وهود إذا كانا اسمين للسورتين أن يصرفا ولا يصرفا . وممن قال به أبو العباس المبرد

قولهم: هذه الرَّحْمٰنُ. ولا يكون هذا [أبداً] إلَّا وأنت تريد: سورة الرَّحْمٰن[١].
وقد يجوز أن تجعل نُوحَ اسماً ويصير بمنزلة امرأة سمّيتها بعمرو، إن جعلتَ نُوحَ اسماً لها لم تصرفه.

وأمّا حَم فلا ينصرف، جعلته اسماً للسورة أو أضفتَه إليه، لأنّهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجميّ، نحو: هابيلَ وقابيلَ. وقال الشاعر، وهو الكُمَيْت[٢]:

وَجَدْنا لكم في آلِ حاميمَ آيةً ... تأوَّلَها مِنّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ[٣]

وقال الحِمّانى[٤]:

أو كُتُباً بُيِّنَّ مِن حاميما ... قد عَلِمَتْ أبناءُ إبْراهيما[٥]

---

(١) ا، ب: «إلا وهو يريد سورة الرحمن».

(٢) ليس فى ديوانه. وانظر المقتضب ١ : ٢٣٨ /٣ : ٣٥٦ والخزانة ٢ : ٢٠٩ عرضا واللسان (حمم ٤٠، عرب ٧٨).

(٣) يقوله فى بنى هاشم، وكان متشيعا فيهم. وأراد بآل حاميم السور التى أولها حم، فجعل حاميم اسماً للكلمة ثم أضاف السور إليها إضافة النسب إلى القرابة، كما تقول: آل فلان. والآية التى أشار إليها هى قوله تعالى: «قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى» وهى الآية ٢٣ من سورة الشورى التى مفتحها: «حمعسق». فيقول: من تأول هذه الآية لم يسعه إلا التشيع فى آل النبى من بنى هاشم وإظهار المودة لهم، على تقيةٍ كان أو غير تقية. والمعرب: الذى يفصح بما فى نفسه وبما يذهب إليه. ويروى: «تقىٌّ معرب» أى: متقٍ لله مصرح بما فى نفسه. وقال فى اللسان (عرب): «وهكذا أنشده سيبويه كَكَلْمٍ».
والشاهد فيه: ترك صرف «حاميم» لشبهه بما لا ينصرف للعلمية والعجمة نحو: هابيل وقابيل.

(٤) الحمانى، ساقط من ط. وانظر المقتضب ١ : ٢٣٨ والمخصص ١٧ : ٣٧.

(٥) يذكر أن القرآن وما اشتمل عليه من شأن رسالة الرسول معلوم عند أهل الكتاب. وخص سور حاميم لكثرة ما فيها من القصص والنبيين. وأراد بأبناء إبراهيم: أهل الكتاب من بنى إسرائيل، وإسرائيل هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم.
والشاهد فيه: ترك صرف «حاميم». وعلله ابن سيده فى المخصص بأن فاعيل ليس من أبنية كلامهم.

وكذلك: طَاسِينُ، ويَاسِينُ.

واعلم أنه لا يجيء فى كلامهم على بناء: حاميمَ وياسِينَ، وإن أردت فى هـ ا الحكايةَ تركته وقفاً على حاله. وقد قرأ بعضهم: « يَاسِينَ وَالْقُرْآنِ[1] »، و « قَافَ وَالْقُرْآنِ[2] ». فمن قال هذا فكأنه جعله اسما أعجميا، ثم قال: أذكُر ياسينَ.

وأمّا « صادُ » فلا تحتاج إلى أن تجعله اسما أعجميًا، لأنَّ هذا البناء والوز ، من كلامهم، ولكنَّه يجوز أن يكون اسماً للسُّورة فلا تصرفه.

ويجوز أيضا أن يكون ياسينُ وصادُ اسمين غير متمكّنين، فيُلزَما الفتحَ، كما ألزمتَ الأسماءَ غير المتمكّنة الحركاتِ، نحو: كَيْفَ، وأيْنَ وحَيْثُ، وأمْسِ.

٣١ وأمّا « طَسم » فإن جعلته اسما لم يكن بدٌّ من أنْ تحرِّكَ النونَ، وتصيِّرَ م كأنك وصلتها إلى طاسينَ، فجعلتَها اسما واحداً[3] بمنزلة دَرَابَ جِرْدَ وبَعْلَبَكَّ وإن شئت حكيتَ وتركت السواكنَ على حالها.

وأما « كَهيعَصَ » و « المَر »، فلا يكنَّ إلّا حكاية. وإن جعلتها بمنزا طاسينَ لم يجزْ، لأنَّهم لم يجعلوا طَاسينَ كحَضْرَمَوْتَ، ولكنَّهم جعلوها بمنزلة هَابيلَ، وقَابيلَ، وهَارُوتَ.

وإن قلت: أجعلُها بمنزلة: طاسينَ ميمَ لم يجزْ، لأنَّك وصلت ميماً إلى طاسينَ ولا يجوز أن تَصل خمسةَ أحرف إلى خمسة أحرف فتجعلهنّ اسماً واحدا.

وإن قلت: أجعلُ الكاف والهاء اسماً، ثم أجعلُ الياء والعين اسماً، فإذ

---

(١) الآية الأولى والثانية من سورة يس.

(٢) الآية الأولى والثانية من سورة ق.

(٣) واحدا، ليست فى ط.

صارا اسمين ضممتُ أحدهما إلى الآخَر فجعلتُهما كاسمٍ واحد ، لم يجز ذلك ، لأنّه لم يجىء مثل حَضْرَمَوْتَ فى كلام العرب موصولا بمثله . وهذا أبعد[1] ، لأنك تريد أن تصله بالصاد .

فإن قلت : أدَعُه على حاله وأجعلُه بمنزلة إسماعيل لم يجز ؛ لأنّ إسماعيلَ قد جاء عدّةُ حروفه على عدّة حروف أكثر العربية ، نحو: اشْهِيباب . وكَهيعَص ليس على عدّة حروفه شىء ، ولا يجوز فيه إلّا الحكاية .

وأما « نُونٌ » فيجوز صرفُها فى قول من صرف هِنْداً ، لأن النون تكون أنثى فتَرْفَعُ وتَنْصب .

ومما يدلُّ على أنّ « حَامِيمَ » ليس من كلام العرب أنّ العرب لا تدرى ما معنى حَاميمَ . وإنْ قلت : إنّ لفظ حروفه لا يُشْبه لفظَ حروف الأعجمى فإنّه قد يجىء الاسمُ هكذا وهو أعجمىٌّ ، قالوا: قَابُوسُ ونحوه من الأسماء[2] .

هذا باب تسمية الحُرُوف والكَلِمِ التى تُستعمل وليست ظروفا ولا أسماء [غيرَ ظروفٍ] ، ولا أفعالا[3]

فالعربُ تختلف فيها ، يؤنّثها بعضٌ ويذكِّرُها بعض ، كما أن اللِّسَان يذكَّرُ

---

(١) ط : « وهو أبعد » .

(٢) من الأسماء ، ليس فى ط .

(٣) السيرافى : المعتمد بهذا الكتاب الكلام على الحروف إذا جعلت أسماء . وجعلها أسماء على ضربين . أن يخبر عنها فى نفسها ، وأن يسمى بها رجل أو امرأة أو غير ذلك . فأما إن خبّر عنها وجعلت أسماء ففى ذلك مذهبان : التأنيث على تأويل كلمة ، والتذكير على تأويل حرف . وعلى ذلك جملة حروف التهجى . ويدخل فى ذلك الحروفُ التى هى أدوات نحو : إن وليت ولو ، وما أشبه ذلك . وإذا سميت بشىء من ذلك مذكرا صرفته . وإن سميتْ به مؤنثا وقد جعلته فى تأويل كلمة أوسطها ساكن صرفها من يصرف هندا ، ومنع صرفها من منع صرف هند ، كامرأة سميتها بأنّ وليت وما أشبه ذلك =

وبؤنّث ، زعم ذلك يونس ، وأنشدنا قول الراجز(١) :

* كَافًا وميمَيْنِ وسِينًا طاسِما(٢) *

فذكّر ولم يقل : طاسمةً . وقال الراعى(٣) :

* كما بُيِّنَتْ كافٌ تَلوحُ ومِيمُهَا(٤) *

فقال : بُيِّنَتْ فأنّث .   ٣٢

وأما إنَّ ولَيْتَ ، فحُرِّكتْ أواخرُهما بالفتح ، لأنَّهما بمنزلة الأفعال :
كَانَ ، فصار الفتحُ أَوْلى . فإذا صيّرتَ واحداً من الحرفين اسماً للحرف فـ
ينصرف على كلّ حال . وإنْ جعلته اسماً للكلمة وأنت تريد لغة من ذكّر
تصرفها ، كما لم تَصرف امرأة اسْمُها عمْرو ، وإنْ سميتها بلغة من أنّث كنـ
بالخيار . ولا بدَّ لكلّ واحدٍ من الحرفين إذا جعلته اسماً أن يتغيّر عن حـ
التى كان عليها قبل أن يكون اسما ، كما أنَّك إذا جعلتَ فَعَلَ اسما تغـ
عن حاله وصار بمنزلة الأسماء ، وكما أنَّك إذا سمَّيته بافْعَلْ غيّرتَه عن حـ
فى الأمر . قال الشاعر ، وهو أبو طالب(٥) :

= وإن تأولتها تأويل الحرف كان الكلام فيها كالكلام فى امرأة سميت بزيد ، وإن خبر
عنها فى نفسها فإن شئت حكيتها على حالها قبل التسمية فقلت : هذه ليت ، ولـ
تنصب الأسماء . وإن شئت أعربتها فقلت : ليت تنصب الأسماء وترفع الأخبار .

(١) الشاهد من الخمسين . وانظر المخصص ١٧ : ٤٩ وابن يعيش ٦ : ٢٩ .

(٢) شبه آثار الديار بحروف الكتاب ، على ما جرت به عادة شعرائهم . والطاسم
الدارس . وكذلك الطامس . وروى : « وسيناطامسا » . وفى ا : « وسينا طاسما » .
والشاهد تذكير « طاسم » وهو نعت للسين ، لأنه أراد الحرف . ولو أمكـ
التأنيث على معنى الكلمة لجاز .

(٣) المقتضب ١ : ٣٧ / ٤ : ٤٠ وابن يعيش ٦ : ٢٩ واللسان « كوف ٢٢٢ »

(٤) القول فى معناه كسابقه من تشبيه آثار الديار . وصدره :

* أهاجتك آيات أبان قديمها *

والشاهد فيه : تأنيث « كاف » حملا على معنى اللفظة والكلمة .

(٥) ديوانه ٧ والخزانة ٤ : ٣٨٦ والأغانى ٨ : ٤٨ . وفى ا ، ط : « قال الشاعر » فقط

لَيْتَ شِعْرِى مُسافِرَ بن أبى عَمْـــرٍو ولَيْتٌ يقولُها المَحْزونُ(١)

وسألتُ الخليل عن رجلٍ سمّيته أنَّ ، فقال : هذا أنَّ لا أكسرُه ، وأنَّ غيرُ إنَّ : إنَّ كالفعل وأنَّ كالاسم . ألا ترى أنّك تقول : علمتُ أنّك منطلق فمعناه: علمتُ انطلاقَك ، ولو قلت هذا لقلت لرجل يسمّى بضاربٍ : يَضْرِبُ ، و لرجل يسمّى يَضْرِبُ : ضَارِبٌ . ألا ترى أنّك لو سميته بإنِ الجزاء كان مكسورا ، وإنْ سميته بأَنِ التى تَنْصب الفعل كان مفتوحا .

وأما لَوْ ، وأَوْ، فهما ساكنتا الأواخر ، لأن قبل [آخر] كلِّ واحدٍ منهما حرفا متحركا(٢) ، فإذا صارت كلُّ واحدة منهما اسماً ، فقصّتها فى التأنيث والتذكير والانصراف ، كقصّة لَيْتَ وإنَّ ، إلّا أنك تُلحِق واواً أخرى فتثقلُ ؛ وذلك لأنّه ليس فى كلام العرب اسمٌ آخره واو قبلها حرف مفتوح .

قال الشاعر، أبو زبيد(٣) :

لَيْتَ شِعْرِى وَأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ إنَّ لَيْتًا وَإنَّ لَوًّا عَناءُ(٤)

---

(١) مسافر بن أبى عمرو : قرشى من بنى عبد شمس مات غريبا ، وكان صديقا لأبى طالب فرثاه . ومسافر منادى مبنى على الضم ، ويجوز فتحه لوصفه بابن المضاف إلى ما هو كالعلم لشهرته به . وقد سها الشنتمرى عن كونه منادى فجعله منصوبا على المفعولية لشعرى على حذف مضاف ، أى: خبر مسافر ، أو مرفوعا على أنه خبر ليت، على حذف مضاف أيضا ، أى : خبر مسافر . وبعد البيت :

أى شىء دهاك أم غال مرآ ك وهل أقدمت عليك المنون

والشاهد فيه : إعراب «ليت» وتأنيثها لأنه جعلها اسماً للكلمة .

(٢) ا : «قبل كل واحدة منهما متحرك» ب : «قبل كل واحد منهما متحركا» . وأثبت ما فى ط .

(٣) أبو زبيد ، ساقط من ط . والشاهد فى ديوان أبى زبيد ٢٤ والمقتضب ١ : ٢٣٥ / ٤ : ٣٢ ، ٤٣ وابن يعيش ٦ : ٣٠ / ١٠ : ٥٧ والخزانة ٣ : ٢٨٢ / ٣ : ٤٥ ، ٨٩ .

(٤) يعنى أن أكثر التمنى يكذب صاحبه ويعنّيه ولا يبلغ فيه مراده .

٣٣ وقال[١] :

أُلامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنتُ عالِمًا بأَذنابِ لَوٍّ لم تَفُتْني أَوائِلُهْ[٢]

وكان بعض العرب يهمز ، كما يهمز النُّؤور ، فيقول: لَوْءٌ . وإنما دعاهم إلى تثقيل لَوٍّ الذى يدخل الواوَ من الإجحاف لو نوَّنتَ وما قبلها متحرِّك مفتوح ، فكرهوا أن لا يثقِّلوا حرفاً لو انكسر ماقبله أو انضمَّ ذهبَ فى التنوين ، ورأوا ذلك إخلالاً لو لم يفعلوا .

فمما جاء فيه الواو وقبله مضموم: هُوَ، فلو سمَّيتَ به ثقَّلت،فقلت: هذا هُوٌّ وتَدع الهاء مضمومة ، لأنَّ أصلها الضمُّ تقول : هُمَا وهُمْ وهُنَّ .

ومما جاء وقبله مكسورٌ : هِى ، فإن سمَّيت به رجلاً ثقَّلته ، كما ثقَّلت هُوَ . وإن سمَّيت مؤنَّثا بهُوَ لم تصرفه لأنه مذكَّر .

ولو سمَّيت رجلاً ذُو لقلت: هذا ذَوًا ، لأنَّ أصله فَعَلٌ . ألَا ترى أنَّك

= والشاهد فيه : تضعيف « لو » حين جعلت اسما وأخبر عنها ، لأن الاسم المفرد المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين ، والواو فى « لو » لا تتحرك ، فضوعفت لتحتمل بالتضعيف الحركة . وأراد بلو هنا التى للتمنى . وبعد البيت ، وهو يعد مفعولا لشعرى :

أى ساعٍ سعى ليقطع شربى حين لاحت للصابح الجوزاء

(١) المقتضب ١ : ٣٥ وابن يعيش ٦ : ٣١ والهمع ١ : ٥ واللسان ٢٠ : ٣٦٠ .

(٢) أذناب لو ، يعنى أواخرها وعواقبها . يقول : إنى ألام على التمنى فأتركه لذلك ، مع أن كثيرا من الأمانى ما يصدق ، فلو أيقنت بصدق ما أتمناه لأخذت فى أوائله وتعلقت بأسبابه .

والشاهد فيه : تضعيف « لو » كما سبق فى البيت الماضى . وذكَّر « لو » حملا على معنى الحرف . ومن شواهد تضعيف لو عند التسمية ما ورد فى اللسان من قوله :

وقدما أهلكت لو كثيرا وقبل اليوم عالجها قدار

وقوله :

علقت لوا تكرِّره إن لوا ذاك أعيانا

تقول : هاتان ذَوَاتا مالٍ . فهذا دليلٌ على أنّ ذُو فَعَلٌ ، كما أنّ أبَوَان دليلٌ على أن أباً فَعَلٌ (١) .

وكان الخليلُ يقول : هذا ذَوٌّ بفتح الذال ، لأنّ أصلها الفتح ، تقول : ذَوَا ، وتقول : ذَوُو .

وأمّا كَىْ فتثقّل ياؤها لأنّه ليس فى الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح (٢) .

وقصّتُها كقصّة لَوّ .

وأمّا فِى فتثقّل ياؤها ، لأنّها لو نوّنت أُجحف بها اسماً . وهى كياء هِىَ وكواو هُوَ . وليس فى الكلام اسم هكذا ، ولم يبلغوا بالأسماء هذه الغايةَ أن تكون فى الوصل لا يَبقى منها إلّا حرف واحد ، فإذا كانت اسماً لمؤنّث لا ينصرف ثُقّلتْ أيضاً ؛ لأنه إذا أثِرَ أن يجعلها اسماً (٣) فقد لزمها أن تكون نكرة وأن تكون اسمًا لمذكّر ، فكأنّهم كرهوا أن يكون الاسمُ فى التذكير والنّكرة على حرف ، كما كرهوا أن يكون كذلك فى الوصل . وليس من كلامهم أن يكون فى الانصراف والوصل على بناء وفى غير الانصراف والوصل على آخر ، فصار الاسمُ لغير منصرف يجىء على بنائه إذا كان اسمًا

(١) السيرافى : مذهب سيبويه فى ذو أنه فعل بالتحريك ، بدليل قولهم : هاتان ذواتا مال ، كما يقال : أبوان ، وأب فَعَل . وكان الخليل يقول : هذا ذوٌّ ، فيجعله فعل بتسكين العين . وكان الزجاج يذهب مذهب الخليل . ومن حجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها إلا بثبت ، ولم يقم الدليل على أن العين متحركة . وذكر من يحتج له أن الاسم إذا حذف لامه ثم ثنى فرد إليه اللام حركت العين وإن كان أصل بنيتها السكون ، كقول الشاعر :

يديان بالمعروف عند محرق ... قد يمنعانك أن تضام وتضهدا

ويد عندهم فَعْل فى الأصل ، ولكنها لما حُذفت لامها فوقع الإعراب على الدال ثم ردوا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة .

(٢) ا فقط : « مفتوح ماقبله » .

(٣) أثر ، أى أراد وعزم .

لمنصرف ، ومن ثَمَّ مدّوا لا وفى [١] فى الانصراف وغير الانصراف ، والتأنيث والتذكير ، ككَىْ ولَوْ ، وقصتها كقصّتهما فى كلّ شىء .

وإذا صارت ذا اسمًا أو مَا مُدّتْ ، ولم تَصرِف واحداً منهما إذا كان اسم مؤنث ، لأنهما مذكران . فأمّا لَا فتَمدُّها ، وقصتها قصّةُ فِى ، فى التذكير والتأنيث ، والانصراف وتركه .

وسألتُه عن رجل اسمه : فُو ، فقال : العرب قد كَفَتْنَا أمرَ هـذا ، لمّا أفردوه قالوا: فمٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، حتّى يَصير على مثال تكون الأسماء عليه ، فهذا البدل بمنزلة تثقيل لَوٍّ ليُشبِه الأسماء [٢] فإذا سمّيته بهذا فشَبِّهْه بالأسماء كما شبّهت العربُ . ولو لم يكونوا قالوا : فَم، لقلتَ : فَوْهٌ ، لأنه من الهاء ، قالوا : أفْواهٌ ، كما قالوا سَوْطٌ وأسْواطٌ . ٣٤

وأمّا البَا والتَا والثَا واليَا والحَا والخَا [٣] والرَا والطَا [والظَا] والفَا ، فإذا صرن أسماءً مُددن كما مُدّت لَا ، إلّا أنهنّ إذا كنّ أسماء فهنّ يَجرين مجرى رَجُل ونحوه ، [و] يكنّ نكرةً بغير ألف ولام [٤]. ودخولُ الألف واللام فيهنّ يدلّك على أنهن نكرة إذا لم يكن فيهن ألف ولام ، فأُجرِيت هذه الحروفُ مُجرى ابنِ مَخاضٍ وابنِ لَبونٍ ، وأُجريت الحروفُ الأوَلُ مجرى سامِّ أبْرَصَ وأُمِّ حُبَيْنٍ ونحوِهما . ألا ترى أن الألف واللام لا تَدخلان فيهن [٥] .

---

(١) كلمة « وفى » من ط فقط . كما أن كلمة « ولا » التالية ساقطة من ا .

(٢) ا : « لتشبه الأسماء » .

(٣) ط : « والخا والحا » بالتقديم .

(٤) ط : « بغير الألف واللام » .

(٥) السيرافى : اعلم أن حروف التهجى إذا أردت التهجى مبنيات ، لأنهن حكاية الحروف التى فى الكلمة . والحروف فى الكلمة إذا قطّعت كل حرف منها مبنى ، لأن =

واعلم أن هذه الحروف إذا تُهُجِّيَتْ مقصورةٌ ، لأنَّها ليست بأسماء ، وإنَّما جاءت فى التَّهجِّى على الوقف . ويدلّك على ذلك : أن القاف والصاد والدال موقوفة الأواخر ، فلولا أنَّها على الوقف حُرِّكت أواخرُهن . ونظيرُ الوقف ههنا الحذفُ فى الباء[1] وأخواتها . وإذا أردت أن تَلَفظ بحروف المُعْجَم قصرتَ وأسكنت ، لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء ، ولكنك أردت أن تقطِّع حروف الاسم ، فجاءت كأنها أصواتٌ يصوَّت بها ، إلّا انَّك تقف عندها لأنها بمنزلة عَهْ[2] .

فإن قلتَ : ما بالى أقول : واحِدُ اثنانِ ، فأُشِمُّ الواحدَ ، ولا يكون ذلك فى هذه الحروف ؟ فلأَنَّ الواحِدَ اسمٌ متمكّن ، وليس كالصوت ، وليست هذه الحروفُ مما يُدْرَج ، وليس أصلها الإدراجَ[3] ، وهى ههنا بمنزلة لاَ فى الكلام ، إلَّا أنَّها ليست تُدرَج عندهم ، وذلك لأنّ لَا فى الكلام على غير ما هى عليه إذا كانت اسما .

وزعم من يوثَق به: أنّه سمع من العرب من يقول : ثلاثَهَ ارْبَعَهْ ، طرَح همزة أرْبَعَهْ على الهاء ففتحها ، ولم يحوّلها تاء ، لأنَّه جعلها ساكنة ، والساكنُ لايتغيّر فى الإدراج ، تقول : اضْرِبْ ، ثم تقول: اضْرِبْ زيدا .

=الإعراب إنما يقع على الاسم بكماله . فإذا قصدنا إلى كل حرف منها بنيناه . وهذه الحروف التى ذكرها من الباء إلى الفاء ، إذا بنيناها فكل واحد منها على حرفين الثانى منهما ألف ، فهى بمنزلة لا وما . فإذاجعلناها أسماء مددنا فقلنا : باء وتاء ، كما تقول : لاء وماء إذا جنحنا إلى جعلها أسماء ، وتدخلها الألف واللام فتتعرف ، وتخرج عنها فتتنكر .

(١) ط : «الياء» ا : «التاء» ، وأثبت ما فى ب .

(٢) ا : «عدد» ، تحريف .

(٣) ط : «ولا أصلها الإدراج» .

واعلم أنّ الخليل كان يقول : إذا تهجَّيتَ فالحروفُ حالُها كحالها في المُعْجَم والمقطَّع ، تقول : لَامْ أَلِفْ ، وقَافْ لَامْ . قال[١] :

* تُكَتِّبانِ في الطريق لَاَمْ أَلِفْ[٢] *

وأمّا زَاي ففيها لغتان : فمنهم من يجعلها في التهجّي كَكَيْ ، ومنهم من يقول : زَايْ ، فيجعلها بزنة واوْ ، وهي أكثر[٣] .

وأمّا أَمْ ومِنْ وإنْ ، ومُذْ في لغة من جرّ ، وأنْ وعَنْ إذا لم تكن ظرفا ، ولَمْ ونحوهن إذا كنّ أسماء لم تغيّر ، لأنّها تُشبه الأسماء نحو : يَدٍ ، ودَمٍ ، تجريهنّ إن شئت إذا كنّ أسماء للتأنيث .

وأمّا نِعْمَ وبِئْسَ ونحوهما فليس فيهما كلامٌ ، لأنهما لاتغيَّران[٤] لأنّ عامّة الأسماء على ثلاثة أحرف . ولا تُجريهن إذا كنّ أسماء للكلمة ، لأنّهن أفعال ، والأفعال على التذكير ، لأنّها تُضارِع فاعِلاً .

واعلم أنك إذا جعلت حرفًا من حروف المعجم نحو : البا والتا وأخواتهما[٥]

(١) هو أبو النجم العجلي . المقتضب ١ : ٢٣٧ / ٣ : ٣٥٧ والعقد ٦ : ٣٤٧ والموشح ١٧٧ والخصائص ٣ : ٢٩٧ والخزانة ١ : ٤٨ وشرح شواهد الشافية ١٥٦ وشرح شواهد المغني ٢٦٧ .

(٢) يذكر أنه شرب عند صديقه زياد ، فانصرف من عنده ثملا لا يملك نفسه كما لا يملكها الخرف ، وهو الذى فسد عقله لكبره . وقبله :

أقبلت من عند زياد كالخرف ... تخط رجلاى بخط مختلف

ويعنى بلام ألف : أنه تارة يمشى معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام ، ومرة مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالألف .

والشاهد فيه : إلقاء حركة الألف على ميم لام التى كانت ساكنة .

(٣) ويقال : زاء أيضا بالهمزة فى آخرها .

(٤) ا : «إنهما لاتغير» ط : «إنهما لاتغيران» ، وأثبت ما فى ب .

(٥) ا فقط : «وأخواتها» .

اسماً للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك جرى مجرى لاَ إذا سمّيتَ بها، تقول: ٣٥
هذا باءٌ، كما تقول: هذا لاءٌ، فاعلم.

هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء

اعلم أنّك إذا سمّيت كلمة بخَلْف أو فَوْق أو تَحْت لم تصرفها، لأنّها مذكّرات. ألا ترى أنّك تقول: تُحَيْتَ ذاك، وخُلَيْفَ ذاك، ودُوَيْنَ ذاك. ولو كنّ مؤنّثاتٍ لدخلتْ فيهن الهاء، كما دخلتْ في قُدَيْدِيمَةٍ وَوُرَيِّئَةٍ[1].

وكذلك قَبْلُ وبَعْدُ، تقول: قُبَيْلُ وبُعَيْدُ. وكذلك أيْنَ وكَيْفَ ومَتَى عندنا، لأنّها ظروف، وهي عندنا على التذكير، وهي في الظروف بمنزلة ما ومَنْ في الأسماء، فنظائرهنّ من الأسماء غيرِ الظروف مذكّر. والظروفُ قد تبيّن لنا أن أكثرها مذكّر حيث حُقّرتْ، فهي على الأكثر وعلى نظائرها.

وكذلك إذْ، هي كالحين وبمنزلة ما هو جوابُه، وذاك مَتَى.

وكذلك ثَمَّ وهُنَا، هما بمنزلة أيْنَ، وكذلك حَيْثُ، وجوابُ أيْنَ كخَلْف ونحوها.

وأمّا أمامُ فكلُّ العرب تذكّره. أخبرنا بذلك يونس.

وأمّا إذَا ولَدُنْ فكعنْدَ، ومثلُهن عَنْ فيمن قال: مِنْ عَنْ يمينِه. وكذلك مُنْذُ في لغة من رفع، لأنّها كحَيْثُ.

---

(١) السيرافي: إن قال قائل: كيف جاز دخول الهاء في التصغير على ما هو أكثر من ثلاثة أحرف؛ قيل له: المؤنث قد يدل فعلها على التأنيث وإن لم تصغر ولم تكن فيها علامة التأنيث، كقولنا: لسبت العقرب، وطارت العقاب. والظروف لا يخبر عنها بأفعال تدل على التأنيث، فلو لم يدخلوا عليها الهاء في التصغير لم يكن على تأنيثها دلالة.

ولو لم تجد فى هذا الباب ما يؤكّد التذكير[1] لكان أن تحمله على التذكير أَوْلى حتّى يَتَبيّن لك أنه مؤنّث .

وأمّا الأسماء غير الظروف فنحو : بَعْض، وكُلّ ، وأىّ ، وحَسْب . ألا ترى أنك تقول : أصبتُ حَسْبى من الماء .

وقَطْ كحَسْب ، وإن لم تقع فى جميع مواقعها . ولو لم يكن اسمًا لم تقل : قَطْكَ درهمان ، فيكونَ مبنيّا عليه ، كما أنّ عَلَى بمنزلة فَوْقَ وإن خالفتْها فى أكثر المواضع . سمعنا من العرب من يقول : نهضْت مِنْ عَلَيْهِ ، كما تقول : نهضتُ مِنْ فوقِه .

واعلم أنّهم إنّما قالوا : حَسْبُك درهمٌ ، وقَطْك درهمٌ ، فأعربوا حَسْبُك لأنّها أشدّ تمكّنا . ألاَ ترى أنّها تدخل عليها حروف الجرّ ، تقول : بِحَسْبِك ، وتقول: مررتُ برجلٍ حَسْبِك ، فتَصف به . وقَطْ لا تمكّنُ هذا التمكّنَ .

واعلم أنّ جميع ما ذكرنا لا ينصرف منه شىء إذا كان اسمًا للكلمة ، وينصرف جميع ما ذكرنا فى المذكّر ، إلّا أن وَراء وقُدّامَ لا ينصرفان ، لأنّهما مؤنّثان[2] .

وأمّا ثَمّ وأيْنَ وحَيْثُ ونحوهنّ إذا صُيّرن اسمًا لرجل أو امرأة أو حرفٍ أو كلمة ، فلا بدّ لهنّ من أن يَتغيّرن عن حالهنّ ويَصرن بمنزلة زيد وعمرو ، لأنّك وضعتَهن بذلك الموضع ، كما تَغيّرتْ لَيْتَ وإنّ . فإن أردتَ حكاية هذه الحروف تركتَها على حالها كما قال : « إنّ الله ينهاكم عن قِيلَ وقَالَ[3] » ، ومنهم من يقول : عن قِيلٍ وقالٍ ، لمّا جعله اسماً . قال ابن مُقْبل[3] :

---

(١) ا فقط : «يولد التذكير » .

(٢) ا فقط : «مؤنثتان » .

(٣) انظر الكلام على هذا الحديث فى اللسان (قول ٩٢) حيث أجاز الحكاية والإجراء مجرى الأسماء .

(٤) ملحقات ديوانه ٣٩٢ .

أَصْبَحَ الدهرُ وقد أَلْوَى بهمْ ‏ ‏ غيرَ تَقْوالِكَ مِن قِيلٍ وقالِ[١]

والقوافى مجرورة[٢] . قال : ‏ ‏ ٣٦

* ولم أسمع به قِيلاً وقالاً[٣] *

وفى الحكاية قالوا : «مُذْشُبَّ إلى دُبَّ» ، وإن شئت : «مُذْشُبٍّ إلى دُبٍّ» .

وتقول إذا نظرتَ فى الكتاب : هذا عمرٌو ، وإنَّما المعنى هذا اسمُ عمرو وهذا ذِكْرُ عمرٍو ، ونحو هذا ، إلَّا أنَّ هذا يجوز على سعة الكلام ، كما تقول : جاءتِ القرية . وإن شئت قلت : هذه عمرٌو ، أى هذه الكلمةُ اسمُ عمرو ، كما تقول : هذه أَلفٌ وأنت تريد هذه الدراهمُ أَلفٌ . وإنْ جعلته اسمًا للكلمة لم تصرفه ، وإن جعلته للحرف صرفته .

وأبو جادٍ وهَوّازٌ وحُطِّیٌّ ، كعَمْرٍو فى جميع ما ذكرنا ، وحالُ هذه الأسماء حالُ عَمْرٍو . وهى أسماءٌ عربيّة ، وأمَّا كَلَمُنْ[٤] وسَعْفَصُ وقُرَيْشِيَاتُ فإنَّهنَّ أعجمية لا ينصرفن ، ولكنّهن يقعن مواقع عَمْرٍو فيما ذكرنا ، إلَّا أنَّ قُرَيْشِيَاتٍ بمنزلة عرَفاتٍ وأذْرِعاتٍ . فأمّا الألِف وما دخلته الألفُ واللامُ فإنّما يكنّ معارف بالألف واللام ، كما أنّ الرجل لا يكون معرفة بغير ألف ولام[٥] .

---

(١) ألوى بهم : ذهب بهم ، فلم يبق منهم غير الخبر عنهم والحديث ، قيل عنهم كذا وقال فلان كذا .

والشاهد : إعراب «قيل وقال» وجرهما حملا على اجرائهما مجرى الأسماء المذكرة ، ولو أمكنه ألا يصرفهما حملا على معنى الكلمة واللفظة لجاز .

(٢) الشنتمرى : ردّ المبرد على سيبويه فى قوله «والقوافى مجرورة» بأن قال : يجوز أن تكون القافية موقوفة فيقول : غير تقوالك من قيلٍ وقالْ . وقال : وكلا الوجهين غير ممتنع . وسيبويه أعلم وأوثق بما نقل من جرهما سماعاً وروايةً عن العرب .

(٣) ب : «ولم أسمع له» وفى ا ، ب : «قيلا ولا قالا» .

(٤) ا فقط : «كلمون» .

(٥) ط : «الألف واللام» . وذكر الشنتمرى أن سيبويه أنشد فى هذا الباب : =

هذا باب ما جاء معدولا عن حدّه من المؤنّث

كما جاء المذكّر معدولاً عن حدّه نحوُ : فُسَقَ ، ولُكَعَ ، وعُمَرَ ، وزُفَرَ وهذا المذكّر نظير ذلك المؤنّث .

فقد يجىء هذا المعدول اسماً للفعل ، واسمًا للوصف المنادَى المؤنّث ، كما كان فُسَقُ ونحوهُ للمذكّر ، وقد يكون اسماً للوصف غيرِ المنادَى وللمصدر ولا يكون إلّا مؤنّثا لمؤنّث . وقد يجىء معدولاً كعُمَرَ ، ليس اسماً لصفة ولا فعلٍ ولا مصدرٍ .

أمّا ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلته فقول الشاعر[1] :

مَناعِها مِن إبلٍ مَناعِهَا ألا ترى الموتَ لَدَى أَرْباعِهَا[2]

٣٧ وقال أيضا[3] :

أتيت مهاجرين فعلمونى ثلاثة أحرف متتابعات

وخطوا لى أبا جاد وقالوا تعلم صعفصا وقريسيات

وقال : استشهد به على جرى أبى جاد بوجوه الإعراب وعلى لفظ لايجوز أن يكون إلا عربيا . تقول : هذا أبوجاد ، رأيت أباجاد ، ومررت بأبى جاد . وفصل سيبويه بين أبى جاد وهواز وحطى ، فجعلهن عربيات وبين البواقى فجعلهن أعجميات وقال بعض المحققين لسيبويه : إنه جعلهن عربيات لأنهن مفهومات المعانى فى كلام العرب . فجاد فى قولك أبو جاد مشتق من جاد يجود ، أو من الجواد وهو العطش أومن قولهم : جودا له أى جوعا له . وهواز مأخوذ من هوز الرجل وقوز ، أو من قولهم : ما أدرى أى الهوز هو أى أى الناس هو . وحطى من حط يحط . والذى يقول : إنها أعجميات لايبعد إن كان يريد بذلك أن الأصل فيها العجمة ، لأن هذه الحروف عليها يقع تعليم الخط السريانى ، وهى معارف لا تدخلها الألف واللام .

(١) سبق فى ١ : ٢٤٢ . وانظر بالإضافة إلى ما مضى من المراجع المخصص ١٧ : ٦٣ .

(٢) الأرباع : جمع رُبَع ، وهو ولد الناقة الذى تلده فى الربيع .

(٣) هو الطفيل بن يزيد الحارثى ، كما سبق فى حواشى ١ : ٢٤٢ . وانظر أيضا المقتضب ٣ : ٣٦٩ / ٤ : ٢٥٢ والكامل ٢٦٩ واللسان (ترك ٢٨٦) .

تَرَاكِهَا مِن إبِلٍ تَرَاكِهَا ألا ترى الموتَ لَدَى أوْرَاكِهَا[١]

وقال أبو النجم[٢]:

حَذَارِ مِن أرْمَاحِنا حَذَارِ[٣]

وقال رؤبة:

نَظَارِ كَيْ أرْكَبَها نَظَارِ[٤]

ويقال: نَزَالِ، أى انْزِلْ. وقال زهير[٥]:

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ فى الذُّعْرِ[٦]

---

(١) الشاهد فيه وفى سابقه: «وقوع «مناعها» و«تراكها» اسمى فعل أمر. وكان حقه السكون لأن فعل الأمر ساكن، لكنه حرك لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة الكسرة لأنه اسم مؤنث، والكسرة والياء مما يختص به المؤنث كقولك: أنتِ تذهبين. والدليل على أن هذا الضرب من الكلمات مؤنث قول زهير:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج فى الذعر.

(٢) المقتضب ٣ : ٣٧٠ ومجالس ثعلب ٦٥١ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ١١٠ والإنصاف ٣٥٩ وشذور الذهب ٩٠ واللسان (حذر ٢٤٨)

(٣) أى: احذروا من رماحنا عند اللقاء. وبعده فى المجالس:

* حتى يصير الليل كالنهار *

وفى اللسان: * أو تجعلوا دونكم وبار *

(٤) لم يرد الشطر فى ديوانه رؤبة ولا ملحقاته. وانظر المقتضب ٣ : ٣٧٠ وابن الشجرى ٢ : ١١٠ والإنصاف ٥٤٠. يريد: انتظر حتى أركبها، معدول من قوله انتظر أى انتظر. يقال: نظرته أنظره بمعنى انتظرته.

(٥) ديوانه ٨٩ والمقتضب ٣ : ٣٧٠ وابن الشجرى ٢ : ١١١ والإنصاف ٥٣٥ وابن يعيش ٤ : ٢٦، ٥٠، ٥٢ والخزانة ٣ : ٦١ وشرح شواهد الشافية ٢٣٠.

(٦) يمدح هرم بن سنان المرى. أى: أنت مقدام شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدت الحرب فنادى الأقران: نزال نزال، ولج الناس فى الذعر، أى تتابعوا فى الفزع. وهو من اللجاج فى الشىء والتمادى فيه.

وَيقال للضَّبُع : دَبَابِ ، أى دِبِّى. قال الشاعر[١] :

نَعاءِ ابنَ لَيْلَى للسَّماحة والنَّدَى وأَيْدِى شَمالٍ بارِداتِ الأَنامِلِ[٢]

وقال جرير[٣]:

نَعاءِ أبا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ وجَرْداءَ مِثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجولُها[٤]

فالحدّ فى جميع هذا افْعَلْ ، ولكنّه معدول عن حدّه . وحُرِّكَ آخِره لأنّه

٣٨ لا يكون بعد الألف ساكن . وحُرِّكَ بالكسر ، لأنّ الكسر مما يؤنّث به .
تقول: إنّكِ ذاهبةٌ وأنتِ ذاهبة ، وتقول : هاتِى هذا للجارية ، وتقول : هٰذِى
أمةُ الله ، واضرِبِى ، إذا أردت المؤنّث ، وإنّما الكسرة من الياء .

ومما جاء من الوصف منادًى وغيرَ منادًى : يا خباثِ ويالَكاعِ . فهذا

= والشاهد : فى «نزال» ، كما سبق القول ، أريد به لفظه فجعل نائب فاعل، كما قال زيد الخيل :

وقد علمت سلامة أن سيفى كريه كلما دعيت نزال

كما جعل مفعولا فى قول ربيعة بن مقروم :

فدعوا نزال فكنت أول نازل وعلام أركبه إذا لم أنزل

(١) الإنصاف ٥٣٨ .

(٢) يقول : انعه للندى والكرم عند شدة الزمان وهبوب الشمال ، وهى أبرد الرياح وأخلقها للجدب . باردات الأنامل ، أى تصرد أطراف أصابع الناس فيها ، والأنامل وهى أطراف الأصابع يسرع البرد إليها .

والشاهد : فى «نعاء» حيث وقعت اسم فعل أمر .

(٣) ليس فى ديوانه . وانظر الإنصاف ٥٣٨ .

(٤) الطمرة : الخفيفة من الخيل . والجرداء : القصيرة الشعر ، وبذلك توصف عتاق الخيل . جعلها كالقوس فى انطوائها من الهزال ، أى : كان يجهدها فى الحرب حتى تهزل . والحجول : جمع حجل ، وهو القيد . سمح حجولها ، أى : هى متأتيا للتقييد مذللة .

والشاهد فيه كالشاهد فى الذى قبله .

اسمٌ للخبيثة ولِلَّكَعاء[١] ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدى[٢] :

فقلتُ لها عيثِى جَعارِ وجَرِّرِى ... بلَحْمِ امرئٍ لم يَشْهَدِ اليومَ ناصِرُهْ[٣]

وإنَّما هو اسمٌ للجاعِرة ، وإنَّما يريد بذلك الضَّبُع . ويقال لها : قَثامِ ، لأنَّها تَقْثم أى تَقطع . وقال الشاعر[٤] :

لَحِقَتْ حَلاقِ بهمْ على أَكْسائهمْ ... ضَرْبَ الرِّقابِ ولا يُهِمُّ المَغنَمُ[٥]

فَحلاقِ معدول عن الحالِقة ، وإنَّما يريد بذلك المنيَّة لأنَّها تَحلِق .

وقال الشاعرُ ، مهلهِلٌ[٦] :

---

(١) اللكاعة : اللؤم والحمق . ويقال للذكر : ألكع ولُكَع ، ولكيعٌ ولكوع ، ولكاع ، وملكعانٌ .

(٢) ملحقات ديوانه ٥٩٠ والمقتضب ٣ : ٢٧٥ والكامل ٤٣٠ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ١٣ والتمثيل والمحاضرة ٢٥٦ واللسان (جرر ١٩٥ جعر ٢١١) .

(٣) عيثى جعار ، مثل لمن ظفر به عدوه ولم يكن يطمع فيه من قبل . عيثى : أفسدى ، والعيث : أشد الفساد . وجعار : معدول عن الجاعرة ، وسميت الضبع بذلك لكثرة جعرها ، والجعر : نجو كل ذات مخلب من السباع . جررى : أكثرى من الجر ، وفى ا : « وجودى » تحريف . لم يشهد : لم يحضر . ويروى : « لم يشهد القوم » .

والشاهد فيه : « جعار » أنه معدول عن الجاعرة . وكسرت الراء لأنها مؤنثة ، والمؤنث يخص بالكسر .

(٤) هو الأخزم بن قارب الطائى ، أو المقعد بن عمرو . المقتضب ٣ : ٣٧٢ وابن الشجرى ٢ : ١١٤ وابن يعيش ٤ : ٥٩ واللسان (حلق) ٣٥٢)

(٥) الأكساء : جمع كسء ، بالفتح ، أى على أدبارهم . ضرب الرقاب ، أى نضرب رقابهم ، وهو من المصدر النائب عن فعله . لايهم المغنم ، أى : لايشغلهم عن ضربهم اهتمامهم بالمغنم ، إنما هو مواصلة الضرب .

والشاهد فى : « حلاق » ، وهو اسم للمنية ، معدول عن الحالقة ، سميت بذلك لأنها تحلق وتستأصل .

(٦) المقتضب ٣ : ٣٧٣ والأغانى ٤ : ١٣٧ وابن الشجرى ٢ : ١٤ والعينى ٤ : ٢١٢ عرضا والهمع ٢ : ٨٨ واللسان (حلق) .

ما أُرَجِّي بالعَيْش بعد نَدامَى   قد أراهم سُقُوا بكأسِ حَلاقِ(١)

فهذا كلّه معدولٌ عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل، لأنّه معدول عن أصله، كما عُدِل: نَظارِ وحَذارِ وأشباههما(٢) عن حدّهن، وكلهن مؤنّث، فجعلوا بابهنّ واحدا.

فإن قلت: ما بال فُسَق ونحوه لا يكون جزما كما كان هذا مكسورا؟ فإنّما ذلك لأنّه لم يقع فى موضع الفعل فيصيّر بمنزلة: صَهْ، ومَهْ ونحوهما، فيشبَّهُ هاهنا به فى ذلك الموضع. وإنّما كسروا فَعالِ هاهنا، لأنّهم شبّهوها بها فى الفعل.

ومما جاء اسماً للمصدر قولُ الشاعر النابغة(٣):

إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بيننا   فَحَمَلْتُ بَرّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ(٤)

٣٩ فَفَجارِ معدول عن الفَجْرة. وقال الشاعر(٥):

فقال امْكُثي حتّى يَسارِ لَعَلّنا   نَحُجُّ معاً قالتْ: أعاماً وقابِلَهْ(٦)

---

(١) قاله فى يوم كان عليه من أيام حرب البسوس قتل فيه أصحابه وأجلته الحرب وغربته

والشاهد: فى «حلاق» كالشاهد السابق.

(٢) ا، ب: «وأشباهها».

(٣) ديوانه ٣٤ ومجالس ثعلب ٤٦٤ والخصائص ٢ : ٢٩٨ /٣ : ٢٦١، ٢٦٥ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ١١٣ وابن يعيش ١ : ٣٨ /٤ : ٥٣ والخزانة ٣ : ٦٥ والعينى ١ : ٤٠٥ والهمع ١ : ٢٩ والأشمونى ١ : ١٣٧

(٤) يقوله لزرعة بن عمرو الكلابى، وكان قد عرض على النابغة وعشيرته وبنيه أن يغدروا ببنى أسد وينقضوا حلفهم، فأبى. فجعل النابغة خطته فى الوفاء «برّة»، وخطة زرعة لما دعاه إليه من الغدر ونقض الحلف «فجار».

والشاهد فيه: جعل «فجار» معدولا عن الفجرة المؤنثة.

(٥) ابن يعيش ٤ : ٥٥ والهمع ١ : ٢٩.

(٦) طلب منها الانتظار حتى يوسر فيستطيع الحج، فأنكرت ذلك وقالت: أأنتظر هذا العام والعام القابل.

فهى[1] معدولة عن المَيْسَرة . وأجرى هذا الباب مجرى الذى قبله لأنه عُدِل كما عُدِل ، ولأنّه مؤنّث بمنزلته . وقال الشاعر الجعدىّ[2] :

وذكرتَ مِن لبَنِ المُحلَّقِ شَرْبَةً والخَيْلُ تَعْدو بالصَّعيد بَدَادِ[3]

فهذا بمنزلة قوله : تعدو بَدَداً ، إلَّا أنَّ هذا معدولٌ عن حدّه مؤنّثا .

وكذلك عُدلت عليه مَسَاسِ[4] . والعرب تقول : [أنتَ] لامَسَاسِ ، ومعناه لاتَمَسُّنى ولا أمسُّك . ودَعْنى كَفافِ ، فهذا معدول عن مؤنّث وإنْ كانوا لم يستعملوا فى كلامهم ذلك المؤنّث الذى عُدل عنه بَدادِ وأخواتُها .

ونحوُ ذا فى كلامهم . ألاَ تراهم قالوا : ملامِحُ ومَشابِهُ ولَيالٍ ، فجاء جمعه على حدٍّ ما لم يُستعمل فى الكلام ، لا يقولون : مَلْمَحة ولا لَيْلاة . ونحو ذا كثير . قال الشاعرُ ، المتلمس[5] .

= والشاهد فى «يسار» إذ عدلت عن الميسرة .

(١) ا : « وهى » .

(٢) ا : « وقال الجعدى » وأثبت ما فى ب ، ط . والبيت يروى أيضا لحسن ، ولعوف بن عطية . وانظر ديوان الجعدى ٢٤١ وحسان ١٠٨ ومجالس ثعلب ٥٢٧ والمقتضب ٣ : ٣٧١ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ١١٣ وابن يعيش ٤ : ٥٤ والخزانة ٣ : ٨٠ والهمع ١ : ٢٩ والأشمونى ٣ : ٢٧٠ واللسان (بدد ٤٤ حلق ٣٥٠) .

(٣) يقوله للقيط بن زرارة التيمى ، وكان قد انهزم فى حرب أسر فيها أحد إخوته ، وهو معبد بن زرارة ، فعيّره بذلك ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب ، وأنّ ذلك سبب هزيمته ، وعنى بالمحلق قطيع إبل موسوما بالنار بمثل الحلق . والصعيد : وجه الأرض . بداد : متبددة متفرقة . وقبله :

هلا عطفت على ابن أمك معبد والعامرى يقوده بصفاد

والشاهد فيه : « بداد » وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث . وكأنه سمى التبدد « بدة » ثم عدلها إلى « بداد » .

(٤) ب ، ط : « وكذلك لامساس » .

(٥) ديوانه ٧ مخطوطة الشنقيطى وابن الشجرى ٢ : ١١٣ وابن يعيش ٤ : ٥٥ والخزانة ٣ : ٧٠ واللسان (جمد ١٠٤) .

جَمادِ لها جَمادِ ولا تقولى طَوالَ الدهرِ ما ذُكِرَتْ حَمادِ[١]

فهذا بمنزلة جُمودًا ؛ « ولا تقولى : [حَمادِ] » عُدِل عن قوله : حَمْدًا لها ، ولكنه عُدِل عن مؤنث كَبَدادِ .

٤٠ وأمّا ما جاء معدولًا عن حدّه من بنات الأربعة فقوله[٢] :

* قالت له ريحُ الصَّبا قَرْقارِ[٣] *

فإنّما يريد بذلك قالت له : قَرْقِرْ بالرَّعْد للسَّحاب[٤]. وكذلك عَرْعارِ ، وهو بمنزلة قَرْقارِ ، وهى لُعْبة وإنّما هى من عَرْعَرْتُ . ونظيرها من الثلاثة خَراجِ ، أى اخْرُجوا ، وهى لُعْبة أيضا[٥].

---

(١) الضمير فى «لها» يعود إلى القرينة ، أى النفس ، فى بيت سابق وهو :

صبا من بعد سلوته فؤادى وسمّح للقرينة بانقيـاد

وجماد بالجيم : نقيض قولهم : حماد بالحاء المهملة ، أى قولى لها جمودا ولاتقولى لها حمدا .

والشاهد فى «جماد» و «حماد» أنهما اسمان للجمود والحمد معدولان عن اسمين مؤنثين سميا بهما ، وهما الجمدة والحمدة اللتان لم تستعملا فى الكلام .

(٢) هو أبو النجم . وانظر ابن يعيش ٤ : ٥١ والخزانة ٣ : ٥٨ والأشمونى ٣ : ١٦٠ واللسان (قرر ٣٩٩) .

(٣) يصف سحابا . وقبله :

حتّى إذا كان على مطار يمناه ، واليسرى على الثرثار

والصبا : ريح مهبها من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار . يقول : هيجت تلك الريح رعده ، فكأنها قالت له : قرقر بالرعد .

والشاهد فى قوله : «قرقار» حيث وقع اسم فعل من الرباعى على طريق الشذوذ .

(٤) ا : «قالت قرقر بالرعد للسحاب» .

(٥) السيرافى : قال أبو العباس المبرد : غلط سيبويه فى هذا ، وليس فى بنات الأربعة من الفعل عدل ، وإنما قرقار وعرعار حكاية للصوت كما يقال : غاق غاق وما أشبه ذلك من الأصوات . وقال : لايجوز أن يقع عدل فى ذوات الأربعة لأن العدل إنما وقع فى الثلاثى ، لأنه يقال فيه فاعلت إذا كان من كلّ فعلٌ مثل فعل الآخر ، كقولك :=

واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا إذا سمّيتَ به امرأةً فإنَّ بنى تميم ترفعه وتنصبه وتُجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف؛ وهو القياس، لأنَّ هذا لم يكن اسماً عاماً، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذى يكون فَعالِ محدوداً عنه، وذلك الفعل افعَلْ؛ لأن فَعالِ لا يتغيّر عن الكسر، كما أنَّ افعَلْ لا يتغيّر عن حال واحدة[1]. فإذا جعلتَ افعَلْ اسماً لرجل أو امرأة تغيّر وصار بمنزلة الأسماء[2]، فينبغى لفَعالِ التى هى معدولة عن افعَلْ أن تكون بمنزلته بل هى أقوى. وذلك أنَّ فعالِ اسمٌ للفعل، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شىء هو مثله، والفعلُ إذا نقلتَه إلى الاسم نقلتَه إلى شىء هو منه أبعد.

وكذلك كلُّ فَعالِ إذا كانت معدولة عن غيرِ افعَلْ إذا جعلتَها اسماً، لأنّك إذا جعلتَها عَلَماً فأنت لا تريد ذالك المعنى. وذلك نحو حَلاقِ التى هى معدولة عن الحالقة، وفَجارِ التى هى معدولة عن الفَجْرة، وما أشبه هذا. ألا ترى أنَّ بنى تميم يقولون: هذه قَطامُ وهذه حَذامُ؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذِمَةَ، وقَطامُ معدولة عن قاطِمَةَ أو قَطْمَةَ[3] وإنّما كلُّ واحدةٍ منهما معدولةٌ

= ضاربته وشاتمته، ويقع فيه تكثير الفعل كقولك: ضرّبت وقتّلت وما أشبه ذلك. وقال أبو إسحاق الزجاج: باب فعالِ فى الأمر يراد به التوكيد، والدليل على ذلك أن أكثر ما يجىء منه مبنى مكرر كقوله:

* حذار من أرماحنا حذار *

و: * تراكها من إبل تراكها *

وذلك عند شدة الحاجة إلى هذا الفعل ... والأقوى عندى أن قول سيبويه أصح، لأن حكاية الصوت إذا حكوا وكرروا، لا يخالف الأول الثانى، كما قالوا: غاق غاق، وحاى حاى، وحوب حوب. وقد يصرّفون الفعل من الصوت المكرر فيقولون: عرعرت وقرقرت، وإنما الأصل فى الصوت عارِ عارِ، وقارِ وقارِ.

(١) ط: «حالة واحدة».

(٢) ط: «وصار فى الأسماء».

(٣) الحاذمة: الحاذقة بالشىء. والحذم: القطع، وكذلك الخفة فى كلام =

عن الاسم الذى هو عَلَم ليس عن صفة ، كما أن عُمَرَ معدول عن عامرٍ عَلَماً لا صفةً . لولا ذلك لقلت : هذا العُمَر ، تريد : العامر .

وأمّا أهل الحجاز فلمّا رأوه اسماً لمؤنّث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيّروه ، لأنّ البناء واحد ، وهو ههنا اسم للمؤنّث [كما كان ثَمَّ اسماً للمؤنّث] ، وهو ههنا معرفة كما كان ثَمَّ ، ومن كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثلَه فى جميع الأشياء . وسترى ذلك إنْ شاء الله ، ومنه ما قد مضى(١) .

فأمّا ما كان آخِرُه راءً فإنّ أهل الحجاز وبنى تميم فيه متّفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا فى يَرَى ، والحجازيّةُ هى اللغة الأُولى القُدْمى(٢) . ٤١

فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخفُّ عليهم ، يعنى : الإمالة ، ليكون العملُ من وجهٍ واحد ، فكرهوا ترك الخفّة وعلموا أنّهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك ، وأنّهم إن رفعوا لم يصلوا .

= أو مثنى . وفى الاشتقاق ١١٨ : « ويقال هو من هذا » . وقال أيضا فى ص ٢٥٣ : « وحذيم مشتق من الحذم ، وهو السرعة فى كلام أو سير ، وبه سميت حذام » .

(١) انظر ما مضى فى ١ : ٩٦ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٢) السيرافى : يعنى أن بنى تميم تركوا لغتهم فى قولهم : هذه حضار وسفار ، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء . وذلك أن بنى تميم يختارون الإمالة ، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة ، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها فى غير الراء ، لأن الراء حرف مكرر والكسرة فيها مكرورة كأنها كسرتان ، فصار كسر الراء أقوى فى الإمالة من كسر غيرها ، فصار ضم الراء فى منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف ، فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز كما وافقوهم فى يرى . وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزة ، وأهل الحجاز يخففون ، فوافقوهم فى تخفيف الهمزة من يرى .

وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان فى آخره الراء . قال الأعشى[1] :

ومرّ دهرٌ على وَبارِ فهلكت جهرةً وَبارُ[2]

والقوافى مرفوعة .

فمّا جاء وآخره راء : سَفارِ وهو اسم ماء ، وحَضارِ وهو اسم كوكب ، ولكنّهما مؤنّثان كاويّةَ والشِّعْرَى ، كأنّ تلك اسمُ الماءة[3] وهذه اسم الكوكبة .

ومّما يدلّك على أن فَعالِ مؤنّثة قوله : دُعِيتْ نَزالِ ، ولم يقل: دُعِىَ نَزالِ ؛ وأنّهم لا يصرفون رجلاً سمّوه : رَقاشِ وحَذامِ ، ويجعلونه بمنزلة رجلٍ سمّوه بعَناقٍ .

واعلم أنّ جميع ما ذكرنا فى هذا الباب من فعالِ ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شىء منه اسماً لمذكّر لم ينجرّ أبدا ، وكان المذكّر فى هذا بمنزلته إذا سُمّى بعَناقٍ ، لأنّ هذا البناء لا يجىء معدولاً عن مذكّر فيشبَّهَ به . تقول : هذا حَذامُ ورأيتُ حَذامَ قبلُ ، ومررتُ بحذامَ قبلُ . سمعتُ ذلك ممن يوثق بعلمه .

وإذا كان جميعُ هذا نكرةً انصرف كما ينصرف عُمَر فى النكرة ، لأنّ ذا[4] لا يجىء معدولاً عن نكرة .

---

(١) ديوانه ١٩٤ ، والمقتضب ٣ : ٥٠ ، ٣٧٦ ، وابن الشجرى ٢ : ١١٥ ، وابن يعيش ٤ : ٦٤ وشذور الذهب ٩٧ ، والتصريح ٢ : ٢٢٥ ، والهمع ١ : ٢٦ ، والأشمونى ٣ : ٢٦٩

(٢) وبار : أمة قديمة من العرب العاربة . وقبل البيت :

ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهار

والشاهد فيه: إعراب «وبار» الثانية ورفعها للضرورة ، لأن القوافى مرفوعة .

(٣) ا ، ب : «الماء» .

(٤) ط : «هذا» ، ب : «ذلك» .

ومن العرب من يَصرف رَقاشِ وغَلابِ إذا سَمّى به مذكّرا ، لا يَضعه على التأنيث ، بل يجعله اسماً مذكّرا ، كأنّه سمّى رجلاً بصَباح .

وإذا كان الاسمُ على بناء فَعالِ نحو : حَذامِ ورَقاشِ ، لا تدرى ما أصله أمعدولٌ أم غير معدول ، أم مؤنّث أم مذكّر ، فالقياس فيه أن تصرفَه ؛ لأنّ الأكثر من هذا البناء[1] مصروف غير معدولٍ ، مثل : الذّهاب ، والصّلاح والفَساد ، والرّباب .

واعلم أنّ فَعالِ جائزة من كلّ ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ ، ولا يجوز من أفْعَلْتُ ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلّا أن تَسمع شيئاً فتجيزَه[2] فيما سمعتَ ولا تجاوزَه . فمن ذلك : قَرْقارِ وعَرْعارِ .

٤٢ واعلم أنّك إذا قلت : فَعالِ وأنت تأمر امرأةً أو رجلا أو أكثر من ذلك ، أنّه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً واحدا . ولا يكون ما بعده إلّا نصباً ؛ لأن معناه افْعَلْ كما أنّ ما بعد افْعَلْ لا يكون إلّا نصباً . وإنما منعهم أن يُضمِروا فى فَعالِ الاثنينِ والجميعَ والمرأة ، لأنّه ليس بفعل ، وإنما هو اسمٌ فى معنى الفعل .

واعلم أنّ فَعالِ ليس بمطّرد فى الصفات نحو: حَلاقِ ، ولا فى مصدر نحو: فَجارِ ، وإنّما يطّرد هذا الباب فى النداء وفى الأمر .

هذا باب تغيير الأسماءِ المبهمة إذا صارت علامات خاصّة

وذلك: ذَا ، وذى ، وتَا ، وألاَ ، وألاءِ وتقديرها أولاعِ . فهذه[3] الأسماء لمّا كانت مبهَمَة تقع على كلّ شيء ، وكثرت فى كلامهم ، خالفوا بها ما سِواها

---

(١) ا فقط : « الباب » .

(٢) ا : « إلا أن نسمع شيئا فنجيزه » ب : « إلا أن تسمع شيئا فتجيز له » .

(٣) ط فقط : « هذه » .

من الأسماء فى تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة لاَ [وفى] ونحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: غَاقِ وحاء . ومنهم من يقول : غاقٍ وأشباهَها ؛ فإذا صار اسمًا عُمل فيه ما عُمل بلا ؛ لأنك قد حوّلته إلى تلك الحال كما حوّلتَ لاَ .

وهذا قول يونَس والخليلِ ومن رأينا من العُلَماء ، إلّا أنّك لا تُجرى ذَا اسمَ مؤنّث لأنه مذكّر إلاّ فى قول عيسى ، فإنّه كان يصرف امرأة سمّيتَها : بعَمْرو .

وأمّا ذِى فبمنزلة : فِى ، وتَا بمنزلة : لاَ .

وأمّا أُلاَءِ فتصرفه اسمَ رجل وترفعه وتجرّه وتنصبه ، وتغيّره كما غيّرت هيْهاتَ لو سمّيت رجلاً به ، وتصرفه لأنّه ليس فيه شىء مما لا ينصرف به .

وأمّا ألاَ فبمنزلة : هُدًى منوّنا ، وليس بمنزلة : حُجًا ورُمًى[١] لأنّ هذين مشتقّان ، وألاَ ليس بمشتقّ ولا معدولا ، وإنّما ألاَ وألاَء بمنزلة : البُكَا والبُكاء ، إنّما هما لغتان .

وأمّا الذى فإذا سمّيت به رجلا أو بالّتى أخرجتَ الألف واللام[٢] لأنك تجعله عَلَمًا له ، ولستَ تجعله ذلك الشىء بعينه كالحارث ، ولو أردت ذلك لأثبتّ الصلة . وتصرفُه وتُجريه مُجْرَى عَمٍ .

---

(١) السيرافى : لأن هذين معدولان كعمر وزفرعن حاج ورام . والحاجى هو المتنحى ، يقال : حجا عنه ناحية فهو حاج .

(٢) السيرافى : أى فتنزع منه الألف واللام فتقول : هذا لذى ولّتى ، ومررت بلذى ولّتى ، لأن الألف واللام كانتا دخلتا للتعريف ، كما تدخلان على القائم ، لأن قولك: مررت بالذى قام ، كقولك: مررت بالقائم ، فإذا أفردت الذى فسميت به نزعت الألف واللام ، لأن التعريف باللقب وتصييره علما قد أغنى عن الألف واللام ، ولو سميت بالذى مع صلته لم تخرج الألف واللام .

وأمّا اللائِي واللاتِي فبمنزِلة : شأْنِي وضَارِي ، وتُخْرج منه الألف واللام . ومَن حذف الياء رفع وجرّ ونصب أيضاً ، لأنه بمنزلة الباب . فمن أثبت الياء جعلها بمنزلة قاضِي ، وقال فيمن قال : اللاءلاءِ ، لأنه يصيرها بمنزلة بابِ حرفُ الإعراب العينُ ، وتُخرِج الألف واللام هاهنا كما أخرجتهما في الذى .

وكذلك : ألا فِي معنى الذينَ بمنزلة : هُدًى .

وسألتُ الخليل: عن ذَيْنِ اسمَ رجل فقال : هو بمنزلة رَجُلَينِ ولا أغيّرهُ لأنه لا يحتَمِلُ الاسمُ أن يكون هكذا .

وسألتُه : عن رجل سُمّى بأُولى من قوله : « نحنُ أُولُو قُوّةٍ وأولو بأسٍ شَديد [1] » ، أو بذَوِى ، فقال : أقول هذا ذَوُونَ ، وهذا أُلُونَ ، لأنى لم أُضِف ، وإنما ذهبَتِ النون فى الإضافة . وقال الكُمَيت [2] :

٤٣ فلا أَعْنِي بذلك أَسْفَلِيكم ولكنّى أُريد به الذَّوِينا [3]

قلتُ : فإذا سمّيتَ رجلا بذِى مَالٍ هل تغيّره ؟ قال : لا ، ألا تراهم قالوا: ذُو يَزَنٍ منصرف ، فلم يغيّروه كأبى فُلانٍ ، فذا من كلامهم مضاف ، لأنّه صار المجرورُ منتهى الاسم ، وأمِنوا التنوينَ وخرج من حال التنوين حيث أضفتَ ،

---

(١) سورة النمل ٣٣ .

(٢) ديوانه ٢ : ١٠٩ والخزانة ١ : ٦٧ /٢ : ٣٨٤ /٣: ٤١١ والهمع ٢ : ٥٠ .

(٣) كان الكميت قدهجا اليمن تعصبا لمضر ، والأسفلين : جمع أسفل ، خلاف الأعلى . والذوين : جمع ذو ، وأراد به أذواء اليمن ، أى ملوكهم ، ومنهم ذويزن ، وذو جدن ، وذو نواس .

والشاهد فيه: جمع «ذو» جمع تصحيح . وإفراده من الإضافة والتزامه الألف واللام ، لما نقله عما كان عليه وجعله اسما على حياله . وأصل ذو ذوا ، فلذلك قال فى الجمع «الذوين» ، فأتى بالواو متحركة ؛

ولم يكن منتهى الاسم ، واحتملتِ الإضافةُ ذا كما احتملتْ أبازيدٍ ، وليس مفردٌ آخرُه هكذا فاحتملته كما احتملتِ الهاء عَرْقُوَةٌ[١].

وسألتُه عن أمْسِ اسمَ رجل ؟ فقال : مصروفٌ ؛ لأن أمْسِ ليس هاهنا على الحدّ[٢] ولكنّه لمّا كثر فى كلامهم وكان من الظروف تركوه على حالٍ واحدة ، كما فعلوا ذلك بأينَ ؛ وكسروه كما كسروا غاقِ ، إذْ كانت الحركةُ تدخله لغير إعراب ، كما أنّ حركة غاقِ لغير إعراب . فإذا صار اسماً لرجل انصرف ؛ لأنّك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع[٣] ، كما أنّك إذا سمّيت بغاقٍ صرفتَه . فهذا يجرى مجرى هذا ، كما جرى ذا مجرى لا .

واعلم أن بنى تميم يقولون فى موضع الرفع : ذَهَبَ أمْسُ بما فيه ، وما رأيتُه مُذْ أمْسُ ، فلا يصرفون فى الرّفع ، لأنّهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام لا عن ما ينبغى له أن يكون عليه فى القياس . ألا ترى أنّ أهل الحجاز يكسرونه فى كلّ المواضع ، وبنو تميم يكسرونه فى أكثر المواضع فى النصب والجر ، فلمّا عدلوه عن أصله فى الكلام ومجراه تركوا صَرْفه كما تركوا صرف أُخَرَ حين فارقت أخواتها فى حذف الألف واللام منها ، وكما تركوا صرف سَحَرَ ظرفاً ؛ لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرف لم يكن معرفةً إلّا وفيه الألفُ واللام ، أو يكون نكرةً إذا أخرجتا منه ، فلمّا

(١) السيرافى : يعنى أن الإضافة قد تغير لفظ المضاف حتى لا يكون لفظه فى الإفراد كلفظه فى الإضافة . ألا ترى أن قولنا : أبو زيد ، وأبا زيد ، وأبى زيد ، لو أفردنا الأب لم تدخله الألف والواو والياء . كذلك أيضا إذا أضفنا ذو كان على حرفين الثانى منهما من حروف المد واللين . وإذا أفردنا احتاج إلى ثلاثة . ثم مثل المضاف إليه بهاء التأنيث فى قولنا : عرقوة ، لأن عرقوة بالواو ، فإذا أفردنا وحذفنا الهاء قلنا : عرقى ، لأنه لا يكون اسمٌ آخره واو .

(٢) ط : «ها هنا ليس على الحد» .

(٣) ا : «نقلته عن ذلك الموضع» .

صار معرفةً فى الظروف بغير ألف ولام خالف التعريفَ فى هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم كما عُدلتْ أُخَرُ عندهم. فتركوا صرفه[١] فى هذا الموضع كما تُرِكَ صرفُ أمْسِ فى الرفع.

وإنْ سمّيت رجلًا بأمْس فى هذا القول صرفتَه، لأنَّه لا بُدّ لك من أن تصرفَه فى الجرّ والنصب، [لأنه فى الجرّ والنصب] مكسورٌ فى لغتهم، فإذا انصرف فى هذين الموضعين انصرفَ فى الرّفع، لأنَّك تُدخِله فى الرفع وقد جرى له الصَّرفُ فى القياس فى الجرّ والنصب؛ لأنَّك لم تَعدله عن أصله فى الكلام مخالِفًا للقياس. ولا يكون أبدا فى الكلام اسمٌ منصرف فى الجرّ والنصب ولا ينصرفُ فى الرفع.

٤٤

وكذلك سَحَر اسمَ رجل تصرفه، وهو فى الرجل أقوى؛ لأنه لا يقع ظرفًا. ولو وقع اسمَ شىء وكان ظرفًا صرفته وكان كأمْس لو كان أمْس منصوبا غير ظرف مكسورٍ كما كان[٢].

وقد فَتح قوم أمْسَ[٣] فى مُذْ لمّا رفعوا وكانت فى الجرّ هى التى تُرفع؛ شبَّهوها بها[٤]. قال[٥]:

---

(١) ا، ب: «فترك صرفه».

(٢) السيرافى: يعنى لو سمينا وقتا من الأوقات أو مكانا من الأمكنة التى تكون ظرفا بسحر، وجعلناه لقباً له لانصرف، لأنه ليس هو بالشىء المعدول، وكان كأمس لو سميت به. وقوله وهو فى الرجل أقوى، يعنى أن الصرف فى الرجل أقوى لأنه لا يقع ظرفا.

(٣) السيرافى: وهم بعض بنى تميم، وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه. وما بعد مذ يرفع ويخفض: فلما ترك بعض من يرفع صرفه بعد مذ ترك أيضا من يجر صرفه بعدها، فكانت مشبهة بنفسها.

(٤) ط: «شبهت بها».

(٥) الشاهد من الخمسين، وهو للعجاج. نوادر أبى زيد ٥٧ وأمالى ابن الشجرى ٢: ٢٦٠ وابن يعيش ٤: ١٠٦، ١٠٧ والخزانة ٣: ٢١٩ وشذور الذهب ٩٩ والعينى ٤: ٣٥٧ والتصريح ٢: ٢٢٦، ٣١٦ والهمع ١: ١٧٥.

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا   عَجائزاً مِثْلَ السَّعالِي خَمْسَا(١)

وهذا قليل .

وأمّا ذهْ اسم رجل فانّك تقول : هذا ذهٌ قدجاء ، والهاءُ بدلٌ من الياء فى قولك : ذِى أمةُ الله كما أنّ ميم فَمٍ بدلٌ من الواو . والياءُ التى فى قولك : ذِهِى أمةُ الله ، إنّما هى ياء ليست من الحروف ، وإنما هى لبيان الهاء ، فإذا صارت اسماً لم تحتْج إلى ذلك لمّا لزمتْها الحركةُ والتنوين ، والدّليل على ذلك أنّك إذا سكتَّ لم تذكر الياء ؛ وذلك لأنّ الذى يقول: ذِهِى أمةُ الله يقول إذا سكتَ : ذهْ .

وسمعنا العرب الفُصَحاء يقولون: ذِهْ [أمةُ الله] ، فيسكّنون الهاء فى الوصل كما يقولون : بِهِمْ فى الوصل(٢) .

هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكّنة

وذلك لأنّها لا تضاف ولا تَصرّفُ تصرُّف غيرها ، ولا تكون نكرة . وذاك : أيْنَ ، ومتى ، وكيْف(٣) ، وحَيْثُ ، وإذْ ، وإذَا ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ . فهذه الحروفُ وأشباهها لمّا كانت مبهَمة غير متمكّنة شُبِّهت بالأصوات وبما ليس باسمٍ ولا ظرف . فإذا التقى فى شىء منها حرفان ساكنان حرّكوا الآخِر

---

(١) العجائز : جمع عجوز ، ولا تقل: عجوزة . وهى عطف بيان أو بدل من «عجبا» . والسعلاة : أنثى الغول ، أو ساحرة الجن . ويروى : «مثل الأفاعى» فى النوادر وفى نسخة معتمدة من سيبويه .

والشاهد فيه: إعراب «أمس» مع منعها من الصرف للعلمية والعدل عن الأمس . «ومذ» يرفع ما بعدها ويخفض أيضا كما هنا .

(٢) ط فقط : «كما يقولون بهم فى الوصل» .

(٣) ط : «وكيف ومتى» .

منها . وإنْ كان الحرفُ الذى قبل الآخِر متحرّكاً أسكنوه كما قالوا : هَلْ وَبَلْ، وأَجَلْ ، ونَعَمْ ، وقالوا : جَيْرِ فحرّكوه لئلّا يَسكن حرفان .

فأمّا ما كان غايةً نحو: قَبْلُ ، وبعْدُ، وحَيثُ فإنّهم يحرّكونه بالضمّة . وق قال بعضُهم : حَيْثَ ، شبّهوه بأَيْنَ . ويدلّك على أنْ قَبْلُ وبَعْدُ غير متمكّنين أنه لا يكون فيهما [مفرَدَين] ما يكون فيهما مضافين ؛ لا تقول : قَبْلُ وأنت تريد أن تَبنى عليها كلاما ، ولا تقول : هذا قَبْلُ ، كما تقول: هذا قَبْلَ العَتَمَة[1] فلمّا كانت لا تَمكّنُ ، وكانت تقع على كلّ حينٍ ، شُبّهتْ بالأصوات وهَل وبَلْ ؛ لأنّها ليست متمكّنة .

وجُزمتْ لَدُنْ ولم تُجعَل كعِنْدَ لأنّها لاتمكّنُ فى الكلام تمكّنَ عِندَ ولا تقع فى جميع مواقعه ، فجُعل بمنزلة قَطْ لأنها غير متمكّنة . ٤٥

وكذلك قَطُّ وحَسْبُ ، إذا أردت لَيْسَ إلّا ولَيْسَ إلّا ذا . وذا بمنزلة قَطُّ إذا أردت الزمان ، لمّا كنّ غيرَ متمكّنات فُعل بهنّ ذا . وحرّكوا قَطُّ وحَسْبُ بالضمّة لأنّهما غايتان . فحَسْبُ للانتهاء ، وقَطُّ كقولك : مُنْذُ كنتُ

وأمّا لَدُ فهى محذوفةٌ ، كما حذفوا يَكُنْ . ألا ترى أنّك إذا أضفتَ إلى مضمَر رددته إلى الأصل ، تقول : مِن لَدُنْهُ ومن لَدُنّى ؛ فإنّما لَدُنْ كعَنْ .

وسألتُ الخليل عن مَعَكُمْ ومَعَ ، لأىّ شىء نصبتَها ؟ فقال : لأنّها استُعملتَ غيرَ مضافة اسماً كجميع ، ووقعتْ نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً

---

(١) ا : « القيمة » ب : « القسمة » ، وأثبت ما فى ط .

وذَهَبَا معاً(١) وقد ذهب مَعَه ، ومَن مَعَه ، صارت ظرفًا ، فجعلوها بمنزلة : أمامَ وقُدّامَ . قال الشاعر فجعلها كَهَلْ حين اضطرّ ، وهو الراعى(٢) :

وريشى منكمُ وهَواىَ مَعْكمْ ... وإنْ كانت زيارتُكمْ لِماما(٣)

وأمّا مُنْذُ فضُمّت لأنّها للغاية ، ومع ذا أنّ من كلامهم أن يُتبعوا الضمَّ الضمَّ ، كما قالوا : رُدُّ يافتى .

وسألتُ الخليل عن مِنْ عَلُ ، هَلّا جُزمت اللام ؟ فقال : لأنّهم قالوا : مِنْ عَلٍ ، فجعلوها بمنزلة المتمكّن ، فأشبَه عندهم مِنْ مُعالٍ ، فلمّا أرادوا أن يُجعَل بمنزلة قَبْلُ وبَعْدُ حرّكوه كما حرّكوا أوّلُ فقالوا : ابدَأْ بهذا أوّلُ ، وكما قالوا : ياحَكَمُ أقْبِلْ فى النداء ؛ لأنّها لمّا كانت أسماء متمكّنة كرهوا أن يجعلوها

---

(١) السيرافى : ولا تضاف مع فى هذا الموضع : فلما أعرب فى هذا الموضع المنكور المفرد وجب تحريكه فى الإضافة . وإنما وجب إفراده فى هذا الموضع لأنا إذا أضفنا فقلنا : ذهب زيد مع عمرو ، فقد ذكرنا اجتماعه مع عمرو وأضفنا مع إلى غير الأول . وإذا قلنا : ذهبا معا فليس فى الكلام غيرهما تضيف مع إليه . ولا يجوز أن تضيف مع إليهما كما تقول : ذهب زيد مع نفسه . ونصب معا على الحال فى قولك : ذهبا معا ، كأنك قلت : ذهبا مجتمعين . ويجوز أن يكون على الظرف كأنه قال : ذهبا فى وقت اجتماعهما .

(٢) الحق أنه لجرير . انظر ديوانه ٥٠٦ وابن الشجرى ١ : ٢٤٥ / ٢ : ٢٥٤ وابن يعيش ٢ : ١٢٨ / ٥ : ١٣٨ والعينى ٣ : ٤٣٢ والتصريح ٢ : ٤٨ ، ١٩٠ والأشمونى ٢ : ٢٥٦ . وليس فى ديوان الراعى .

(٣) ويروى : «فريشى منكم» . كما فى ب وغيرها . أى أنا منكم ، ومنبتى فيكم ، وهواى موقوف عليكم ، وإن لم يكن بيننا تزاور إلا فى الفلتات . واللمام : الشىء اليسير ، وقبله ، وهو فى مديح هشام :

تباشرت البلاد لكم بحكم ... أقام لنا الفرائض واستقاما

والشاهد فيه تسكين « مع » تشبيها لها بحروف المعانى المبنية على السكون مثل : هل وبل ، لأنها فى الأصل غير متمكنة ، وإنما أعربت فى أكثر الكلام لوقوعها مفردة فى قولهم : جاءوا معا وانطلقوا معا ، فوقعت موقع جمع فأعربت لذلك .

بمنزلة غير المتمكّنة ، فلهذه الأسماء من التمكّن ما ليس لغيرها ، فلم يجعلو
فى الإسكان بمنزلة غيرها وكرهوا أن يُخِلّوا بها . وليس «حَكَمُ» و«أوّلُ
ونحوُهما كالّذِى ومَنْ ؛ لأنّها لا تضاف ولا تَتِمّ اسمًا ، [ولا تكون نكرةً
ومِنْ أيضا لا تَتِمّ اسما] فى الخبر ، ولا تضاف كما تضاف أىٌّ ، ولا تنوّن
تنوَّن أىٌّ .

وجميعُ ما ذكرنا من الظروف التى شُبِّهت بالأصوات ونحوِها من الأس
غيرِ الظروف إذا جُعل شىءٌ منها اسمًا لرجل أو امرأة تغيَّر ، كما تغيَّر لوْ وهَلْ وبـ
ولَيْتَ ، كما فعلتَ ذلك بذَا وأشباهها ؛ لأنّ ذَا قبلَ أن تكون اسما خاه
كَمَنْ ، فى أنّه لا يضاف ولا يكون نكرةً ، فلم يتمكّن تمكُّنَ غيرِه من الأسماء

وسألتُ الخليل عن قولهم : مُذْ عامٌ أوّلُ ، ومُذْ عامٍ أوّلَ فقال : أوّلُ هو
صفة ، وهو أفعَلُ من عامِك ، ولكنّهم ألزموه هنا الحذفَ استخفافًا ، فجعلوا هـ
٤٦ الحرف بمنزلة أفضَلُ منك . وقد جعلوه اسمًا بمنزلة أفْكَلٍ ، وذلك قول العرب :
ماتركتُ له أوّلًا ولا آخِراً ، وأنا أوّلُ منه ، ولم يقل رجلٌ أوّلُ منه ، فلمّا جاز ف
هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفةً وأن يكون اسما . وعلى أىّ الوجهين جعل
اسمًا لرجل صرفته فى النكرة . وإذا قلت عامٌ أوّلُ فإنّما جاز هذا الكلام لأنا
تُعْلِم به أنك تَعْنى العام الذى يليه عامُك ، كما أنّك إذا قلت أوّلُ من أمْس
أو بعدَ غَدٍ فإنّما تعنى الذى يَليه أمْسِ والذى يليه غَدٌ . وأمّا قولهم : ابدَأْ به أوّ
وابْدأْ بها أوّلُ فإنّما تريد أيضا أوّلُ من كذا ، ولكن الحذف جائزٌ جيّدٌ ،
كما تقول : أنتَ أفضلُ ، وأنتَ تريد من غيرك . إلّا أن الحذف لزم صفةَ عا
لكثرة استعمالهم إيّاه حتى استغنوا عنه . ومثل هذا فى الكلام كثير . والحذ
يُستعمل فى قولهم : ابدَأْ به أوّلُ أكثَر . وقد يجوز أن يُظهروه ، إلا أنّهم إ
أظهروه لم يكن إلا الفتحُ .

وسألتُه عن قول بعض العرب ، وهو قليل : مُذْ عامٌ أوّلَ ؟ فقال : جعلوه ظرفاً فى هذا الموضع ، فكأنه قال : مُذْ عامٌ قَبْلَ عامك .

وسألتُه عن قوله : زيدٌ أسْفَلَ منك ؟ فقال : هذا ظرف ، كقوله عزّ وجلّ : « وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ [١] » كأنه قال : زيدٌ فى مكانٍ أسفلَ من مكانك .

ومثل الحذف فى أوّلَ لكثرة استعمالهم إيّاه قولُهم : لا عليكَ . فالحذف فى هذا الموضع كهذا [٢] .

ومثله : هل لكَ فى ذلك ؟ ومَن له فى ذلك ؟ ولا تذكر له حاجة ، ولا لك حاجة [٣] . ونحوُ هذا أكثرُ من أن يُحْصَى . قال [٤] .

يا لَيْتَها كانت لأهْلى إبِلاَ أو هُزِلَتْ فى جَدْبِ عامٍ أوّلاَ [٥]

يكون على الوصف والظرف .

وسألتُه عن قوله : مِنْ دُونٍ ، ومِنْ فَوْقٍ ، ومِنْ تَحْتٍ ، ومِنْ قَبْلٍ ، ومِنْ بَعْدٍ ، ومِنْ دُبُرٍ ؟ ومِنْ خَلْفٍ ؟ فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكّنة ، لأنّها تضاف وتستعمل غير ظرف . ومن العرب من يقول : مِنْ فَوْقُ ومِنْ تَحْتُ ، يُشبّهه بقَبْلُ وبَعْدُ . وقال أبو النجم [٦] :

(١) الآية ٤٢ من الأنفال .

(٢) ط : « هكذا » .

(٣) ا : « ولا هل لك به حاجة » ، وفى ب : « ولا هل لك حاجة » .

(٤) لم يعرف قائله . وانظر ابن يعيش ٦ : ٣٤ : ٩٧-٩٨ واللسان (وأل ٢٤٣) .

(٥) ط والشنتمرى : « من جدب عام » .

والشاهد : فى جرى « أول » على قوله « عام » نعتاً له . والتقدير : من جدب عام أول من هذا العام . هذا على الوصف . ويجوز أن يكون منصوباً على الظرفية بتقدير : من جدب عام وقع عاماً أول من هذا العام ، فحذف العام وأقام أول مقامه .

(٦) من أرجوزته المنشورة بمجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ٨ : ٤٧٢-٤٧٩ سنة ١٩٢٨ وهى فى ١٩١ شطرا . وأعاد نشرها الأستاذ الميمنى فى الطرائف الأدبية =

* أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ *

٤٧ وقال آخر (١):

لايَحْمِلُ الفارسَ إلَّا المَلْبُونْ المَحْضُ من أمامِه ومِنْ دُونْ (٢)

وكذلك مِنْ أمامٍ ومِنْ قُدّامٍ ، ومِنْ وراءٍ ، ومِنْ قُبُلٍ ، ومِنْ دُبُرٍ

وزعم الخليل (٣) أنهنّ نكراتٌ كقول أبي النجم :

* يأتى لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ (٤) *

وزعم أنّهن نكراتٌ إذا لم يُضَفْن إلى معرفة ، كما يكون أيْمُن وأشْمُلُ نكرة .

وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه ، ويجعلونه كقولك : مِنْ يَمْنَةٍ وشَأْمةٍ وكما جُعلت ضَحْوَةٌ نكرة وبُكْرَةُ معرفة .

سنة ١٩٣٧ . وهكذا جاء فى النسخ بضم اللام ، والصواب كسرها ، والأرجوزة كلها مكسورة الروى . وقد تنبه الأخفش لذلك فنبه على الكسر ، وخطأه الشنتمرى من صوابه . وفى المقاييس : «من علِ» بالكسر ، وفى اللسان : «من على» وقال : «ينبغى أن تكتب على فى هذا الموضع بالياء ، وهو فعل فى معنى فاعل» .

وصف الفرس بأنه مطوى الكشح منتفخ ما بين الجنبين . والأقب : الضامر .

والشاهد فيه : بناء «تحت» على الضم وجعلها غاية كقبل وبعد .

(١) التصريح ٢ : ٥٢ واللسان (دون ٢١ لبن ٢٥٧) .

(٢) الملبون : الذى يسقى اللبن ويؤثر به لكرمه وعتقه . والمحض : الخالص .

والشاهد فى قصر «دون» وبنائها على الضم فى النية ، لأن القافية لو كانت مطلقة الحركات لم تكن دون إلا مضمومة بمنزلة قبل وبعد .

وقال السيرافى : إنما ذكر سيبويه الشاهد فى قوله : ومن دون ، لأنه لم يضف . وليس فيه دليل على التنكير والتعريف . لأنه يحتمل أن يقال : من دونٍ فيكون نكرة ويحتمل أن يكون : من دونُ بالضم فيكون معرفة . إلا أن الشعر موقوف

(٣) كلمة «الخليل» ساقطة من ط .

(٤) سبق فى ١ : ٢٢١ . وانظر ديوان العجاج ٢١ .

وأمّا يونس فكان يقول : مِنْ قُدّامَ ، ويجعلها معرفة ، وزعم أنّه منعه من الصرف أنّها مؤنّثة . ولو كانت شأمةُ كذا لما صرفها وكانت تكون معرفةً . وهذا مذهبٌ ، إلّا أنّه ليس يقوله أحدٌ من العرب .

وسألنا العُلْويّينَ(١) والتّميميّينَ ، فرأيناهم يقولون : مِنْ قُدَيْدِيمةٍ ومِنْ وُرَيِّئةٍ ، لا يَجْعلون ذلك إلّا نكرة ، كقولك : صَباحاً ومَساءً ، وعَشيّةً وضَحْوةً . فهذا سمعناه من العرب .

وتقول في النصب على حدّ قولك : مِنْ دُونٍ ومِنْ أمامٍ : جلستُ أماماً وخَلْفاً ، كما تقول(٢) يَمْنَةً وشأْمةً . قال الجعدىّ(٣) :

لها فَرَطٌ يكونُ ولا تَراه أماماً مِنْ معرّسِنا ودُونَا(٤)

وسألتُه عن قوله : جاء مِن أسْفَلَ يا فتى؟ فقال : هذا أفْعَلُ مِن كذا وكذا ، كما قال عزّوجلّ : « إذْ جاؤُكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أسْفَلَ مِنْكُمْ(٥) » .

وسألتُه عن هَيْهاتِ اسم رجل وهَيْهاةَ ؟ فقال : أمّا من قال : هَيْهاةَ فهى عنده بمنزلة عَلْقاة . والدليل على ذلك أنّهم يقولون في السكوت : هَيْهاهْ . ومن قال : هَيْهاتِ فهى عنده كبَيْضاتٍ . ونظيرُ الفتحة في الهاء الكسرةُ في التاء ،

---

(١) العلويون : أهل العالية ، وهى ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة .

(٢) ا : « كما قلت » ، ب : « كقولك » .

(٣) ديوانه ٢١٠ . واللسان (دون ٢١) .

(٤) يصف كتيبة إذا عرّست بمكان كان لها فرط ، أى فضول .

والشاهد فى تنكير أمام ودون وتنوينهما ، لتمكنهما بالتنكير .

(٥) الآية ١٠ من سورة الأحزاب .

فإذا لم يكن هَيْهاتِ ولا هَيْهاةَ عَلَماً لشىء ، فهما على حالهما لا يغيَّران عن الفتح والكسر ؛ لأنَّهما بمنزلة ما ذكرنا ممَّا لم يتمكَّن .

٤٨ ومثل هَيْهاةَ ذَيَّةَ ، إذا لم يكن اسماً ، وذلك قولك : كان من الأمر ذَيَّةَ وذَيَّةَ ، فهذه فتحةٌ كفتحة الهاء ثَمَّ ؛ وذلك أنَّها ليست أسماءً متمكِّناتٍ ، فصارت بمنزلة الصَّوت .

فإنْ قلت : لِمَ لم تسكَّن الهاء فى ذَيَّةَ وقبلها حرف متحرِّك ؟ فإنَّ الهاء ليست ههنا كسائر الحروف . ألا ترى أنَّها تُبدَل فى الصلة تاءً وليست زائدةً[1] فى الاسم ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو فى الاسم ومِن الاسم ، وصارت الفتحةُ أولى بها لأنّ ما قبل هاء التأنيث مفتوح أبداً ، فجعلوا حركتها كحركة ما قبلها لقربها منه ، ولزومِ الفتح ، وامتنعتْ أن تكون ساكنة كما امتنعتْ عَشَرَ فى خَمْسَةَ عَشَرَ ، لأنَّها مثلُها فى أنَّها منقطعة من الأوّل ، ولم تحتمل أن يَسكن حرفان وأن يجعلوهما كحرف .

ونظير هيهاتِ وهَيْهاةَ فى اختلاف اللغتين ، قولُ العرب : استأصل اللهُ عِرْقاتِهم ، واستأصل اللهُ عِرْقاتَهم ، بعضُهم يجعله بمنزلة عَلْقاةٍ ، وبعضهم يجعله بمنزلة عِرْسٍ وعُرُساتٍ ، كأنَّك قلت : عِرْقٌ وعِرْقانِ وعِرْقاتٌ . وكُلاًّ سمعنا من العرب .

ومنهم من يقول : ذَيْتَ فيخَفِّف ، ففيها إذا خُفِّفَتْ ثلاث لغات : منهم من يَفتح كما فتح بعضُهم حَيْثَ وحَوْثَ ، ويضمّ بعضهم كما ضمّتْها العرب ، ويَكسرون أيضاً كما كسروا أُولاءِ ؛ لأنَّ التاء الآن إنَّما هى بمنزلة ما هو من نفس الحرف .

---

(١) ط : « زيادة » .

وسألتُ الخليل عن شَتّانَ فقال : فتحتُها كفتحة هيهاةَ ، وقصّتها فى غير المتمكن كقصّتها ونحوها ، ونونها كنون سُبْحانَ زائدةٌ . فإنْ جعلته[1] اسمَ رجل فهو كسُبْحانَ[2] .

هذا باب الأحيان فى الانصراف وغير الانصراف

اعلم أنّ غُدْوةَ وبُكْرةَ جُعلت كلُّ واحدةٍ منهما اسماً للحين ، كما جعلوا أمَّ حُبَيْنٍ اسماً للدابّةِ معرفة[3] .

فمثل ذلك قول العرب : هذا يومُ اثنينِ مباركاً فيه ، وأتيتك يومَ اثنين مباركاً فيه . جعل اثْنَيْنِ اسماً له معرفةً ، كما تجعله اسماً لرجل .

وزعم يونسُ عن أبى عمرو ، وهو قوله أيضا وهو القياس ، أنّك إذا قلت : لقيتُه العامَ الأوّلَ ، أو يوماً من الأيّام ، ثم قلت : غُدْوةَ أو بُكْرةَ ، وأنت تريد المعرفة لم تنوّن . وكذلك إذا لم تذكر العام الأوّل ، ولم تذكر إلّا المعرفة ولم تقل يوماً من الأيّام ، كأنك قلت : هذا الحينُ فى جميع هذه الأشياء . فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنوّن . وكذلك تقول العرب .

---

(١) ا : « جعلتها » .

(٢) بعده فى ا ، ب وهو من تعليقات الكتاب : «قال أبو عثمان : أصرف شتان وسبحان فى النكرة ، اسمين كانا أو فى موضعهما . وحدثنى أبو عثمان عن الأصمعى قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يسأل أبا خيرة ، كيف يقول : استأصل الله عرقاتهم ؟ فنصب ، فقال أبو عمرو : هيهات لانَ جلدك يا أبا خيرة ؟ كأنه لم يرضه . ثم روى بعد ذلك أبو عمرو الكسر والفتح جميعا . قال أبو عثمان : لم تكن الهاء فى ذية ساكنة ؛ لأن تاء التأنيث تصير فى الوقف هاء ، فإن كانت موقوفة ذهبت التاء وهى الأصل . وكل شىء غير مضارع يسكن آخره إذا كانت قبله حركة ، ويحرك إذا سكن ما قبله لالتقاء الساكنين .

وانظر مجالس العلماء ص ٥-٦ .

(٣) ط : « اسما للدابة معرفة » .

فأمّا ضَحْوةٌ وعَشيّةٌ فلا يكونان إلّا نكرةً على كلّ حال ، وهما كقولك : آتيك غداً صباحاً ومَساءً . وقد تقول : أتيتك ضَحْوةً وعَشيّةً ، فيُعلَمَ أنَّك تريد عشيّةَ يومك وضحوتَه ، كما تقول : عاماً أوّلَ فيُعلَمَ أنك تريد العام الذى يَليه عامك .

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غُدْوةً وبُكْرةً ، تجعلهما[1] بمنزلة ضَحْوةٍ .

وزعم أبو الخطّاب أنّه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرةً وهو يريد الإتيان فى يومه أو فى غده . ومثل ذلك قول الله عزّ وجلّ : « وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا[2] » . هذا قول الخليل .

٤٩

وأمّا سَحَر إذا كان ظرفا فإنّ ترك الصرف فيه قد بيّنته لك فيما مضى[3] . وإذا قلت : مُذُ السَّحَرُ أو عندَ السَّحَرِ الأعلى ، لم يكن إلّا بالألف واللام . فهذه حاله ، لا يكون معرفةً إلّا بهما . ويكون نكرةً إلّا فى الموضع الذى عُدِل فيه .

وأمّا عشيّةٌ فإنّ بعض العرب يَدع فيه التنوين ، كما ترك فى غُدْوة .

هذا باب الألقاب

إذا لقّبتَ مفردًا بمفرَد أضفته إلى الألقاب ، وهو قول أبى عمرو ، ويونس والخليل ، وذلك قولك : هذا سَعيدُ كُرْزٍ ، وهذا قَيْسُ قُفّةَ قد جاء ، وهذا زيدُ بَطّةَ ، فإنّما جُعلتْ قُفّةُ معرفةً لأنّك أردتَ المعرفة التى أردتها إذا قلت :

---

(١) ا : « يجعلهما » .

(٢) الآية ٦٢ من مريم .

(٣) انظر ما سبق فى ص ٢٨٣–٢٨٤

هذا قيسٌ. فلو نوّنتَ قُفّة. صار الاسمُ نكرةً، لأنّ المضاف إنّما يكون نكرة ومعرفة[1] بالمضاف إليه، فيصير قُفّة ها هنا كأنّها كانت معرفة قبل ذلك ثم أضفتَ إليها[2].

ونظير ذلك أنه ليس عربيٌّ يقول: هذه شمسُ فيجعلها معرفة، إلّا أن يُدخل فيها ألفاً ولاماً. فإذا قالَ: عبدُ شمسَ صارتْ معرفة، لأنه أراد شيئًا بعينه، ولا يستقيم[3] أن يكون ما أضفتَ إليه نكرةً.

فإذا لقّبتَ المفرّد بمضاف والمضافَ بمفرَد، جرى أحدُها على الآخَر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قولك: هذا زيدٌ وَزْنُ سَبْعَةٍ، وهذا عبد الله بطّةُ يافتى، وكذلك إنْ لقّبتَ المضاف بالمضاف.

وإنّما جاء هذا مفترقاً[4] [هو] والأوّل لأنّ أصل التسمية والذى وقع عليه الأسماء، أن يكون للرجل اسمان: أحدُها مضاف، والآخَر مفرَد أو مضاف، ويكون أحدُها وصفاً للآخر؛ وذلك الاسم والكُنية، وهو قولك: زيدٌ أبو عمرٍو، وأبو عمرٍو زيدٌ، فهذا أصل التسمية وحَدُّها. وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مُفرَدان، فإنما أجرَوُا الألقاب على أصل

(١) ط: «معرفة ونكرة».

(٢) السيرافى: إنما أضفتَ لأن أصل أسمائهم اسم مفرد أو مضاف. فالمفرد زيد وعمرو. والمضاف عبد الله وامرؤ القيس. وكنية هى مضافة لاغير كقولنا: أبو زيد وأبو عمرو وأم جعفر وأم الحمارس. وليس لهم اسمان مفردان يستعمل كل واحد منهما مفردا. فلو جعلوا سعيدا مفردا وكرزا مفردا لخرجوا عن منهاج أسمائهم فى اسمين مفردين الشخص واحد. وإذا أضافوا فله نظير. وإن لقبوا من اسمه مضاف أفردوا اللقب، كقولهم: هذا عبد الله بطة.

(٣) ط: «فلا يستقيم».

(٤) ط: «متفرقا»، ب: «معرفا»، وأثبت ما فى ا.

التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللّفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ، ولا يجاوزوا ذلك الحدّ

هذا باب الشيئين اللّذين ضُمّ أحدُهما إلى الآخَر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كَعَيْضَمُوزٍ وعَنْتَرِيس[1]

وذلك نحو : حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكّ . ومن العرب من يضيف بَعل إلى بكّ ، كما اختلفوا فى رامَ هُرْمُزَ ، فجعله بعضُهم اسماً واحداً ، وأضاف بعضهم رام إلى هُرمزَ . وكذلك مارَ سَرْجِس ، وقال بعضهم[2] :

* مارَ سَرْجِسُ لاقِتـالاَ[3] *

وبعضهم يقول فى بيت جرير[4] :

لقيتمْ بالجزيرة خَيْلَ قيْسٍ   فقلتمْ مارَ سَرْجِسَ لاقِتاَلا

وأمّا مَعْدِ يكَرِب ففيه لغـات : منهم من يقول: مَعْدِيكَرِبٍ فيضيف ، ومنهم من يقول : مَعدِ يكَرِبَ فيضيف ولا يَصرف ، يَجعل كَرِبَ اسمًا مؤنثا

---

(١) العيضموز : العجوز الكبيرة ، ومنه الناقة العيضموز . والعتريس : الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة .

(٢) هو جرير . ديوانه ٤١٤ والمقتضب ٤ : ٢٣ وابن يعيش ١ : ٦٥ واللسان (سرجس) .

(٣) البيت بتمامه كما سيأتى :

لقيتم بالجزيرة خيل قيس   فقلتم مارسرجس لاقتـالا

يقوله لبنى تغلب فى محاربتهم لقيس عيلان . ومارسرجس : اسم نبطى سمى جرير تغلب به نفياً لهم عن العرب . أراد : يا مارسرجس ، إنكم تقولون عند لقائهم : لانقاتلكم ؛ وذلك جبنا منكم عنهم وخورا .

والشاهد فى : «مارسرجس» فى إضافة الأول إلى الثانى ومنعه من الصرف للعلمية والعجمة . ويجوز رفعه على أن يجعل الثانى من تمام الأول بمنزلة هاء التأنيث من المذكر .

(٤) يعنى البيت السابق .

ومنهم من يقول : مَعْدِ يكَرِبُ فيجعله اسمًا واحداً [١] . فقلتُ ليونس : هلاَّ صرفوه إذ [٢] جعلوه اسمًا واحداً وهو عربىّ ؟ فقال [٣] : ليس شىءٌ يجتمع من شيئين فيُجْعل اسمًا سُمِّىَ به واحدٌ إلّا لم يُصرَف . وإنّما استثقلوا صَرْف هذا لأنّه ليس أصلَ بناء الأسماء . يدلُّك على هذا قلّتُه فى كلامهم فى الشىء الذى يَلزم كلَّ من كان من أمّته ما لزمه ، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكّنا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكّن الجارى على الأصل [٤] ، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمىّ . وهو مصروف فى النكرة ، كما تركوا صرف إبراهيم وإسماعيلَ لأنهما لم يجيئا على مثال مالا يُصرَف فى النكرة كأحْمَر ، وليس بمثال يَخرج إليه الواحدُ للجميع نحو : مَساجِدَ ومَفاتيحَ ، وليس بزيادة لحقتْ لمعنًى كألف حُبْلى ، وإنّما هى كلمة كهاء التأنيث ، فثَقُلتْ فى المعرفة إذْ لم يكن أصلَ بناء الواحد ؛ لأنَّ المعرفة أثقل من النكرة . كما تركوا صرف الهاء فى المعرفة وصرفوها فى النكرة لما ذكرتُ لك ، فإنما [٥] مَعْدِيكَرِبَ واحدٌ كطَلْحَةَ ، وإنّما بُنِىَ لِيُلْحَق بالواحد الأوّل المتمكن ، فثقُل فى المعرفة لما ذكرتُ لك ، ولم يَحتمل تركَ الصرف فى النكرة .

وأمّا خَمْسَةَ عَشَرَ وأخواتها وحادِىَ عَشَرَ وأخواتها ، فهما شيئان جُعلا شيئا واحداً . وإنّما أصلُ خَمْسةَ عَشَرَ : خَمْسةٌ ، وعَشَرَةٌ ، ولكنّهم جعلوه

---

(١) السيرافى : وعلى قياس ما حكاه سيبويه فى معد يكرب إذا أضاف ولم يصرف كرب لأنه اسم مؤنث — يجوز أن يقال : إن صحت الرواية فى ذى يزن ، أن لا يصرف يزن لأنه اسم مؤنث . وقد كنت حكيت : أن الجرمى لايصرف يزن ، يجعله بمنزلة يسع ويزن من الفعل .

(٢) ط : « حيث » .

(٣) ط : « قال » .

(٤) ا فقط : « الجانى على الأصل » .

(٥) ط : « إنما » .

بمنزلة حرف واحد . وأصلُ حادِيَ عَشَرَ أن يكون مضافاً كثالثِ ثلاثةٍ ، فلمّا خولِف به عن حال أخَواته مما يكون للعدد خولف به وجُعل كأُولاء ، إذْ كان موافقاً له فى أنّه مبهَم يقع على كلّ شىء[1]. فلمّا اجتمع فيه هذان أُجرى مجراه ، وجعل كغير المتمكِّن . والنُّونُ لا تَدخله كما تَدخل غاقٍ[2]، لأنّها مخالِفة لها ولضربها فى البناء ؛ فلم يكونوا لينوّنوا لأنّها زائدة ضُمّت إلى الأوّل ، فلم يَجمعوا عليه هذا والتنوين .

٥١

ونحو هذا فى كلامهم : حَيْصَ بَيْصَ مفتوحة ، لأنّها ليست متمكِّنة . قال أُمَيّة بن أبى عائذ[3] :

قد كنتُ خَرّاجا وَلُوجاً صَيْرَفاً لم تلتحِصْنى حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ[4]

واعلم أنّ العرب تدع خَمْسَةَ عَشَرَ فى الإضافة والألِفِ واللامِ على حال[5]

(١) السيرافى : وقوله فلما خولف به ، يعنى خولف بخمسة عشر ، فى طرح الواو عن حال أخواته ، أى خمسة وعشرين ، ولم يجر على القياس ، وجعل كأولاء ، فى البناء ، إذ كان موافقا فى أنه مبهم . وسيبويه يجرى كثيرا على المبنيات لفظ الإبهام ، كهذا وما أشبهه ، لإشارة بنائه إلى كل شىء . وكذلك خمسة عشر .

(٢) ا : «ثمان» ، ب : «عناق» ، وأثبت ما فى ط .

(٣) ديوان الهذليين ٢ : ١٩٢ وابن يعيش ٤ : ١١٥ واللسان (حيص ٢٨٥ لحص ٣٥٤) .

(٤) الخراج الولاج : الحسن التصرف فى الأمور المتخلص منها ، وكذا الصيرف . تلتحصنى : أنشب فيها ، أو معناه تثبطنى . وحيص بيص : كناية عن الضيق والشدة . حاص : عدل عن الشىء وجار . وباص يبوص : تقدم وفات . ولحاص : اسم للداهية معدول عن لاحصة ، كما أن حلاق معدولة عن حالقة .

والشاهد فيه : «حيص بيص» إذ بنيت على الفتح لما تضمنته من معنى الكناية عن الشدة .

(٥) ب : «حالته» .

[واحدة][1] ، كما تقول : اضربْ أيُّهم أفضلُ ، وكالآنَ ، وذلك لكثرتها في الكلام وأنَّها نكرة فلا تغيَّر .

ومن العرب من يقول : خَمسةَ عشَرُك[2] ، وهي لغة رديئة .

ومثل ذلك: الخازِبازِ ، وهو عند بعض العرب : ذُبابٌ يكون في الرَّوض ، وهو عند بعضهم : الداء ، جعلوا لفظَه كلفظ نظائره في البناء ، وجعلوا آخره كسراً كجَيْرِ وغاقِ ؛ لأنَّ نظائره في الكلام التي لم تقع علاماتٍ إنما جاءت متحرِّكة بغير جرٍ[3] ولا نصب ولا رفع ، فألحقوه بما بناؤه كبنائه ، كما جعلوا حَيْثَ في بعض اللغات كأينَ[4] ، وكذلك حينَئِذٍ في بعض اللغات[5] ، لأنَّه مضاف إلى غير متمكّن ، وليس كأيْنَ في كلّ شيء . كما جعلوا الآنَ كأيْنَ وليس مثلَه في كلّ شيء ، ولكنَّه يضارِعه في أنه ظرف ، ولكثرته في الكلام كما ضارع[6] حينَئِذٍ أيْنَ في أنه أضيف إلى اسم غير متمكّن . فكذلك صار هذا : ضارَع خَمسةَ عشَرَ في البناء ، وأنَّه غير عَلَم .

ومن العرب من يقول : الخِزْبازُ ، ويجعله بمنزلة سِرْبال . قال الشاعر[7] :

---

(١) السيرافي : أي لأن معنى الواو فيه قائم مع الإضافة واللام .

(٢) السيرافي : يحملها على بعض ما تردده الإضافة إلى التمكن والأصل . ولو سمينا رجلا بخمسة عشر جرى مجرى حضرموت وأعربته وهو لاينصرف . تقول : هذا خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر . وكان الزجاج يجيز فيه الإضافة كما يجوز في حضرموت ، فيقول : هذه خمسةُ عشر ، ورأيت خمسة عشر .

(٣) ا فقط : «إنها جاءت متحركة لغير » .

(٤) ط : «بمنزلة أين» .

(٥) إشارة إلى أنه يقال أيضا «حينئذ» بكسر النون ، إذا اقتضى الأسلوب الجر ، تقول : من حينئذ .

(٦) ط : « كمضارعة» .

(٧) الخصائص ٣ : ٢٢٨ وابن الشجري ٤ : ١٢٢ والإنصاف ٣١٥ واللسان (خزبز ، خزز ، خوز) .

مِثْلُ الكلابِ تَهِرُّ عند دِرَابِها ... وَرِمَتْ لَهازِمُها من الخِزْبازِ[1]

٥٢ وأمّا حَيَّهَلَ التى للأمر فمن شيئين ، يدلّك على ذلك : حَىَّ على الصلاة . وزعم أبو الخطّاب : أنّه سمع من يقول : حَىْ هَلَ الصلاةَ . والدّليل على أنهما جُعلا اسماً واحداً قولُ الشاعر[2] :

وهَيَّجَ الحَىَّ مِن دارٍ فظَلَّ لهمْ ... يومٌ كثيرٌ تَنادِيه وحَيَّهَلُهْ[3]

والقوافى مرفوعة . وأنشدَناه هكذا أعرابىٌّ من أفصح الناس ، وزعم أنه شعرُ أبيه .

وقد قال بعضهم : الخازِباء ، جعلها بمنزلة : القاصعاء والنافقاء .

وجميعُ هذا إذا صار شيء منه عَلَما أُعرب وغُيِّر ، وجُعل كحضرَمَوْتَ ، كما غُيِّرتْ أولاء وذَا ومَنْ والأصوات ولَوْ ونحوُها ، حين كُنَّ علامات . قال الشاعر ، وهو الجعدى[4] :

---

(١) الخزباز هنا : داء يصيب الكلاب فى حلوقها . وهرير الكلاب : صوتها دون النباح . والدراب : جمع درب ، وهو باب السكة الواسع . ويروى : «حول درابها» . ويروى : «عند جرائها» . واللهازم : جمع لهزمة ، بالكسر ، وهى مضغة فى أسفل الحنك .

والشاهد فيه إعراب «الخزباز» وجعله بمنزلة السربال . ووهم الشنتمرى إذ جعل الشاهد فيه بقاءه على البناء .

(٢) هو رجل من بنى أبى بكر بن كلاب ، أو من بجيلة . وانظر المقتضب ٣ : ٢٠٦ وابن يعيش ٤ : ٤٦ والخزانة ٣ : ٤٢ .

(٣) هيجهم : فرقهم . ودار : واد قريب من هجر . ويروى : «من كلب» . الشنتمري : «وصف جيشا سمع به وخيف منه ، فانتقل عن المحل من أجله ، وبودر بالانتقال قبل لحاقه . ظل اليوم ، بمنزلة نهاره صائم ، لأن الظلول إنما هو للقوم .

والشاهد فيه : «حيهله» وإعرابه ، لأنه جعله اسما للصوت وإن كان مركبا من شيئين ، فهو بمنزلة معد يكرب فى وقوعه اسما للشخص .

(٤) ديوان النابغة الجعدى ٢٤٧ ، والمقتضب ٣ : ٢٠٦ وابن يعيش ٤ : ٣٦ وشرح =

بحَيَّهَلاَ يُزْجونَ كلَّ مَطيّةٍ أمامَ المطايا سَيْرُها المُتقاذِفُ[١]

وقال بعضهم[٢]:

* وجُنَّ الخازِبازِ به جُنونًا[٣] *

ومن العرب من يقول: [هو] الخازِبازِ والخازَبازَ، [وخازُبازٍ] فيجعلها كحَضْرُمَوْتٍ.

ومن العرب من يقول: [حَيَّهَلَا، ومن العرب من يقول]: حَيَّهَلَ إذا وصل، وإذا وقَفَ أثبت الألف. ومنهم مَن لا يُثْبِت الألف في الوقف والوصل. وقد قال بعضهم: الخازَبازُ جعله بمنزلة حَضْرَمَوْتَ.

وأمَّا عَمْرَوَيْه فإنَّه زعم أنه أعجميٌّ، وأنه ضربٌ من الأسماء الأعجميّة، وألزموا آخره شيئاً لم يُلزَم الأعجميّة، فكما تركوا صرف الأعجميّة جعلوا ذَا بمنزلة الصَّوت، لأنَّهم رأوه قد جمع أمرين، فحطّوه درجةً عن إسماعيلَ وأشباهه؛ وجعلوه في النكرة بمنزلة غاقٍ، منوّنةً مكسورةً في كلّ موضع. ٥٣

= شواهد الشافيه ٤٧٨ والخزانة ٣: ٤٣. ونسب في اللسان (حيا ٢٤٢) وشرح شواهد الشافية والخزانة أيضا إلى مزاحم بن الحارث العقيلي.

(١) أي: لعجلتهم يزجون المطايا بقولهم: حيهل، ومعناها الأمر بالعجلة، مع أنها متقدمة في السير متقاذفة فيه، أي مترامية. وجعل التقاذف للسير اتساعاً ومجازا. والشاهد في «حيهلا» وتركه على لفظ محكيا.

(٢) هو ابن أحمر. وانظر الحيوان ٣: ١٠٩ / ٦: ١٨٥ والإنصاف ٣١٣ وابن يعيش ٤: ١٢١ والخزانة ٣: ١٠٩.

(٣) الخازباز هنا: نبت، أو هو ذباب يطير في الربيع يدل على خصب السنة. والجنون للنبات: نماؤه وكثرته. وللذباب: هزجه وطيرانه. وفي ا، ب: «وجن الخازباز». وصدر البيت:

* تفقأ فوقه القَلَعُ السواري *

والشاهد فيه: بناء «الخازباز» مع كونه مقرونا باللام.

وزعم الخليل : أن الذين يقولون : غاقِ غاقِ ، وعاء وحاء[1]، فلا ينوّنون فيها ولا فى أشباهها ، أنّها معرفة ، وكأنّك قلت فى عاء وحاء[2] الإتباعَ ، وكأنه قال : قال الغُرابُ هذا النحوَ . وأنّ الذين قالوا : عاء وحاء وغاقٍ ، جعلوها نكرة .

وزعم الخليل : أنّ الذين قالوا : صَهٍ ذاك[3] أرادوا النكرة ، كأنهم قالوا: سُكوتاً . وكذلك هَيهاتٍ ، هو بمنزلة ما ذكرنا عنده ، وهو صوتٌ . وكذلك : إيهٍ وإيهاً ووَيْهٍ ووَيْهاً ، إذا وقفتَ قلت : وَيْهاً ، ولا تقول : إيهٍ فى الوقف . وإيهًا وأخواته نكرةٌ عندهم ، وهو صوتٌ .

وعَمْرَوَيْهِ عندهم بمنزلة حَضْرَمَوْتَ ، فى أنّه ضُمَّ الآخِر إلى الأوّل . وعَمْرَوَيْهِ فى المعرفة مكسور فى حال الجرّ والرفع والنصب غير منوّن . وفى النكرة تقول : هذا عَمْرَوَيْهٍ آخَرُ ، ورأيتُ عَمْرَوَيْهٍ آخَرَ .

وسألتُ الخليل عن قوله : فِداءِ لك ، فقال : بمنزلة أمْسِ[4]؛ لأنّها كثُرت فى كلامهم ، والجرُّ كان أخفّ عليهم من الرفع إذْ أكثَروا استعمالَهم إيّاه ، وشبّهوه بأمْسِ ، ونُوّن لأنّه نكرة . فمن كلامهم أن يشبّهوا الشىء بالشىء وإن كان ليس مثلَه فى جميع الأشياء .

وأمّا يَوْمَ يَوْمَ ، وصَباحَ مَساءِ ، وبَيْتَ بَيْتَ ، وبَيْنَ بَيْنَ ، فإنّ

---

(١) ا : «وعاء عاء» . ب : «وعاى عاى» .

(٢) ب : «عاى وحاى» .

(٣) هذا مافى ا . وفى ب : «وزعم رحمه‌الله : أن الذين قالوا صه ذاك» . وفى ط : «وزعم أن بعضهم قال : صه ذلك» .

(٤) السيرافى : يعنى أنه مبنى . وإنما بنى لأنه وضع موضع الأمر ، كأنه قال : ليفدك أبى وأمى . ونوّن لأنه نكرة كما عمل بغاق حين نكر . وإنما صار نكرة لأنهم أرادوا أنه يفديك فى ضرب من ضروب ما يفدى به الإنسان من موت أو من مرض=

العرب تختلف فى ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسمٍ واحد ، وبعضهم يضيف الأوّل إلى الآخر ولا يجعله اسمًا واحداً . ولا يجعلون شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد إلّا فى حال الظرف أو الحال[1]، كما لم يجعلوا : يا ابْنَ عَمٍّ ويا ابْنَ أمٍّ بمنزلة شىء واحدٍ إلّا فى حال النداء .

والآخِرُ من هذه الأسماء فى موضع جرّ ، وجُعل لفظُه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدُهما مضافٌ إلى الآخِر . وزعم يونس ، وهو رأيُه ، أنّ أبا عمرٍو كان يجعل لفظَه كلفظ الواحد إذا كان شىءٌ منه ظرفًا أو حالا .

وقال الفرزدق[2] :

ولولا يَوْمُ يَوْمٍ ما أردنا   جَزاءكَ والقُروضُ لها جَزاء[3]

فالأصل فى هذا والقياسُ الإضافة . فإذا سمَّيت بشىء من هذا رجلاً أضفتَ ، كما أنّك لو سمّيته ابن عَمّ لم يكن إلاّ على القياس .

وتقول : أنت تأتينا فى كلّ صَباحِ مَساء ، ليس إلاّ .

٥٤ وجُعل لفظهنّ فى ذلك الموضع كلفظ خَمْسةَ عَشَرَ ، ولم يُبْنَ ذلك البناء فى غير هذا الموضع . وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايتِه عن العرب . ولا أعلمُه إلّا قولَ الخليل .

= وهذا كلام مختصر ، وكان الأصل : جعل الله أبى وأمى فداءك ، أوجعل الله فلاناً فداءك ، على حسب ما تذكره . ثم جعله أمراً لذلك الفادى فيقال : ليفدك فلان ، ثم قال : فداءٌ لك فلان .

(١) ط : «الحال أو الظرف» . ب : والحال والظرف» . وأثبت ما فى ا .

(٢) ديوانه ٩ وشذور الذهب ٧٦ والخزانة ٢ : ٩٤ عرضا والهمع ١ : ١٩٧ .

(٣) أى لولا نصرنا لك فى اليوم الذى تعلم ما طلبنا منك الجزاء . وجعل نصرهم له قرضا يطالبون بالجزاء عليه .

والشاهد فيه : إضافة يوم الأول إلى اليوم الثانى ، على حد قولهم : معد يكرب ، فيمن أضاف الأول والثانى .

وزعم يونس : أن كَفَّةَ كَفَّةٍ كذلك ، تقول : لقيتُه كَفَّةَ كَفَّةٍ ، وكَفَّةَ كَفَّةَ[١] . والدليل على أنّ الآخِرِ مجرور ليس كعَشَرَ من خَمْسَةَ ، أنّ يونس زعم أن رؤبة كان يقول : لقيتُه كَفَّةً عن كَفَّةٍ يافتى . وإنّما جَعل هذا هكذا في الظرف والحال لأنّ حدّ الكلام وأصلَه أن يكون ظرفًا أو حالا .

وأمّا أيادِي سبا وقالِي قَلاَ ، وبادِي بَدَا ، فإنّما هي بمنزلة : خَمْسَةَ عَشَرَ . تقول : جاءوا أيادِيَ سَبَاَ . ومن العرب من يجعله مضافا فينوّن سَبًا .

قال الشاعر ، وهو ذو الرمّة[٢] :

فيالكِ من دارٍ تَحمَّلَ أهلُها أيادِي سَبًا بعدى وطال احتيالُها[٣]

فينوّن ويجعله مضافًا كَمَعْدِ يكَرِبٍ .

وأمّا قوله : كان ذلك بادى بَدَا ؛ فإنّهم جعلوها بمنزلة : خَمسةَ عَشَرَ . ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يُستنكر أن تُضيفها ، ولكن لم أسمعْه من العرب . ومن العرب من يقول : بادِي بَدِي . قال أبو نُخَيْلة[٤] :

---

(١) أى : استقبلته مواجهة . وفى حديث الزبير : « فتلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة » .

(٢) ديوانه ٥٢٣ والمقتضب ٤ : ٢٦ والمحتسب ١ : ٣٤٥ والمخصص ١٢ : ١٣٥ واللسان (يدى ٣٠٩ حول ٢٠٦) .

(٣) تحمل أهلها : ارتحلوا ، والمراد ارتحلوا متفرقين فى كل وجه . طال احتيالها : طال مرور الأحوال والسنين عليها فتغيرت .

والشاهد فى : « أيادى سبا » ، حيث أضاف أيادى إلى سبأ ونوّنها ، كما يقال فى معد يكربٍ . وكان حق الياء أن تكون مفتوحة ، لكنهم سكنوها استخفافاً كما سكنت ياء معد يكرب . إيادى سبا . إشارة إلى أن هؤلاء القوم حين أرسل عليهم سيل العرم تفرقوا فى البلاد ، فضرب بهم المثل .

(٤) المقتضب ٤ : ٢٧ وإصلاح المنطق ١٩٤ والخصائص ٢ : ٣٦٤ واللسان (ذرأ ٧٤ رثا ٢٢) .

وَقد علَتْنى ذُرْأَةٌ بادِى بَدِى ورَثْيَةٌ تَنْهَضُ فى تَشَدُّدِى[1]

ومثل أَيادِى سَبَاَ وبادى بَدَا قوله : ذهب شَغَرَ بَغَرَ . ولا بدّ من أن يحرّكوا آخِرَه[2] كما ألزموا التحريك الهاء فى ذَيَّة ونحوها ، لشَبَه الهاء بالشىء الذى ضُمّ إلى الشىء[3] .

وأما قالِى قَـلَا فبمنزلة حَضْرَمَوْتَ . قال الشاعر[4] :

سيُصْبِـحُ فوق أَقْتَمَ الرِّيشِ واقِعاً بِقالِى قَـلَا أَومِن وراء دَبِيلِ[5]

وسألتُ الخليلَ عن الياءات لِمَ لم تُنصَب فى موضِـع النصب إذا كان ٥٥

---

(١) الذرأة ، بالضم : أول بياض الشيب . والرثية : انحلال الركب والمفاصل . وتنهض ، من قولهم : نهضنا إلى القوم فى القتال. ويروى : «تنهض فى تشدد» من قولهم : نهض النبت ، إذا استوى .

والشاهد فى «بادى بدى» وبناؤها للتركيب .

(٢) ط : «أن يحرك آخره» .

(٣) السيرافى : يعنى أن شغر بغر وإن كان مثل أيادى سبا وبادى بدا فى أنهما جعلا كاسم واحد فإن آخر الأول منهما مفتوح ، وأيادى سبا وما جرى مجراه مما يكون فى آخر الاسم الأول منهما ياء تكون الياء ساكنة . وإنما سكنت لأن الياء أثقل من الحروف الصحيحة . فلما كان الحرف الصحيح يجب فتحه فيما جعل الاسمان فيه اسما واحدا، والفتح أخف الحركات — لم يكن بعد الفتح فى التخفيف إلا التسكين .

(٤) البيت من الخمسين . وانظر المقتضب ٤ : ٢٤ ومعجم البلدان (دبيل) واللسان (دبل ٢٥٠ ، قتم ٣٥٩ قلا ٦٣) .

(٥) حدث الأصمعى أن هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب ، فلما حان قضاء الدين فرّ وترك رقعة مكتوبا فيها هذا البيت وبيت قبله ، وهو :

إذا حان دين اليحصبى فقل له تزود بزاد واستعن بدليل

قال الأصمعى : فأخبرنى من رآه بقالى قلا مصلوباً وعليه نسر أقتم الريش . والأقتم من القُتمة ، وهى غبرة فى اللون . ويروى : « كاسرا» بدل « واقعا» . وقالى قلا : مدينة من مدن خراسان أومن ديار بكر . ودبيل : مدينة من مدائن السند .

والشاهد فى : «قالى قلا» وتركيبه من اسمين كمعديكرب .

الأولَ مضافا ، وذلك قولك : رأيتُ مَعْدِ يكَرِبِ ، واحتملوا أيادِى سَبَا ؟ فقال : شبّهوا هذه الياءات بألف مُثنًّى حيث عرّوْها من الرفع والجرّ ، فكما عرّوْا الألف منهما عرّوْها من النصب أيضا ، فقالت الشعراءُ حيث اضطُرّوا ، وهو رؤبة(١) :

* سَوّى مَساحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ(٢) *

وقال بعض السَّعْدِيِّينَ(٣) :

* يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلا أثافِيهَا(٤) *

ونحو ذلك :

وإنما اختُصّت هذه الياءات فى هذا الموضع بِذَا لأنّهم يجعلون الشيئين ههنا

---

(١) ديوانه ١٠٦ والمقتضب ٤ : ٢٢ والمنصف ٢ : ١١٤ وابن يعيش ١٠ : ١٠٣ وأمالى ابن الشجرى ١ : ١٠٤ واللسان (سحا ٩٣ قطط ٢٥٦ حقق ٣٤٠)

(٢) أراد بالمساحى حوافر الأتن لأنها تسحو الأرض ، أى تقشرها وتؤثر فيها لشدة وطئها . والتقطيط : قطع الشيء وتسويته . والحقق : جمع حقة ، بالضم ، وهى وعاء من الخشب أو العاج ونحوه ، ينحت ليوضع فيه الطيب . أى إن الصخر سوى حوافر هذه الأتن ، كأنما قططت تقطيط الحقق . فتقطيط منصوب على المصدر المشبه به.

والشاهد فيه : إسكان ياء «مساحى» لضرورة الشعر .

(٣) هو الحطيئة . ديوانه ١١١ والخصائص ١ : ٣٠٧ /٢ : ٢٩١ ، ٣٤١ والمنصف ٢ : ١٨٥ /٣ : ٨٢ والمحتسب ١ : ١٢٦ /٢ : ٣٤٣ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٢٩٦ وشرح شواهد الشافية ٤١٠ وابن يعيش ١٠ : ١٠٠ . وهو جرول بن أوس بن جؤية ابن مخزوم بن مالك بن غالب بن قطيعة بن عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد ابن قيس عيلان .

(٤) عفت : درست . والأثافى : جمع أثفية ، وهى الحجارة تنصب عليها القدور . وهذا صدر وعجزه :

* بين الطوى فصارات فواديها *

والشاهد فيه : تسكين الياء من «أثافيها» للضرورة كسابقه .

اسماً واحداً ، فتكون الياءُ غير حرف الإعراب ، فيُسكِّنُونها ويشبِّهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء دَرْدَبيسٍ ومَفاتيحَ . ولم يحركوها كتحريك الراء فى شَغَر لاعتلالها ، كما لم تحرّكْ قبل الإضافة وحُرِّكت نظائرُها من غير الياءات[١] ؛ لأن للياء والواو حالاً ستراها إن شاء الله ، فألزموها الإسكان فى الإضافة ههنا إذْ كانت قد تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسمٍ واحدٍ فى الشعر .

ومثل ذلك قول العرب : لا أفعلُ ذاكَ حِيرِى دَهْرٍ[٢] . وقد زعموا أنَّ بعضهم يَنصب الياء ، ومنهم من يُثَقِّل الياء أيضاً .

وأمّا اثنَا عَشَرَ فزعم الخليلُ أنه لا يغيّر عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة خَمْسةَ عَشَرَ ؛ وذلك أنّ الإعراب يقع على الصّدر فيصير اثنَا فى الرفع ، واثنَىْ فى النصب والجرّ[٣] ، وعَشَرَ بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة[٤] كما لا يجوز فى مُسْلِمِينَ ، ولا تُحذَف عَشَرَ مخافة أن يلتبس بالاثْنَيْنِ فيكونَ عَلَمُ العدد قد ذهب[٥] . فإنْ صار اسمَ رجل فأضفت حذفتَ عَشَرَ لأنّك لست تريد العدد ، وليس موضع التباس ؛ لأنّك لا تريد أن تَفرِق بين عددين فإنّما هو بمنزلة زَيْدِينَ .

وأمّا أخْوَلَ أخْوَلَ فلا يَخلو من أن يكون كشَغَرَ بَغَرَ ، وكَيَوْمَ يَوْمَ[٦] .

٥٦

(١) ط : «فى غير الياءات» .

(٢) أى أبداً . وفيها غير ما ذكر هنا فتح الحاء مع سكون الياء ونصبها بالتخفيف والتثقيل . وكذا حارىَّ دهر ، بالألف .

(٣) ا ، ب : «فى الجر والنصب» .

(٤) السيرافى : يعنى فى اثنى عشر .

(٥) ط : «ويكون» . السيرافى : يعنى لو أضفنا إلى اثنى عشر لوجب حذف عشر كما يجب حذف النون فى مسلمين إذا أضفناه ، ولا يجوز إضافته إلا بحذف النون .

(٦) السيرافى : يعنى لايخلو من أن يكون حالا كشغر بغر فى معنى متفرقين ، أو ظرفا كيوم يوم . ويقال : إن أخول أخول : مايتساقط من شرر الحديد المحمى .

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التى الياءات والواوات منهن لامات

اعلم أن كلَّ شىء كانت لامُه ياء أو واواً ، ثم كان قبل الياء والواو حرفٌ مكسور أو مضموم ، فإنّها تَعتلُّ وتُحذَف فى حال التنوين ، واواً كانت أو ياء ، وتَلزمها كسرة قبلها أبداً ، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سَواء .

واعلم أنّ كلّ شىء من بنات الياء والواو كان على هذه الصِّفة فإنّه ينصرف فى حال الجرّ والرفع . وذلك أنّهم حذفوا الياء تَخفّ عليهم ، فصار التنوين عِوَضا . وإذا كان شىء منها فى حال النصب نظرتَ : فإنْ كان نظيرُه من غير المعتلّ[1] مصروفاً صرفتَه ، وإنْ كان غير مصروف لم تصرفه ؛ لأنّك تُتِمُّ فى حال النصب كما تُتِمُّ غير بنات الياء والواو . وإذا كانت الياء زائدة وكانت حرفَ الإعراب ، وكان الحرف الذى قبلها كسراً فإنّها بمنزلة الياء التى من نفس الحرف ، إذْ كانت حرف الإعراب .

وكذلك الواو تُبدَل كسرةً إذا كان قبلها حرف مضموم وكانت حرفَ الإعراب وهى زائدة : تصير بمنزلتها إذا كانت من نفس الحرف وهى حرف الإعراب .

فمن الياءات والواوات اللواتى ما قبلها مكسورٌ قولك : هذا قاضٍ ، وهذا غازٍ ، وهذه مَغازٍ ، وهؤلاء جوارٍ . وما كان منهن ما قبله مضموم فقولك : هذه أَدْلٍ وأَظْبٍ ، ونحو ذلك .

هذا ما كانت[2] الياء والواو فيه من نفس الحرف .

(١) ط : «والمعتل» .

(٢) ا ، ب : «هذا باب ما كانت» ، تحريف .

وأمّا ما كانت الياءُ فيه زائدة وكان الحرف قبلها مكسوراً فقولك : هذه ثمانٍ وهذه صحارٍ ، ونحو ذلك .

وأما ما كانت الواو فيه زائدة وكان الحرف قبلها مضموما فقولك : هذه عَرْقٍ كما ترى ، إذا أردت جمع عَرْقُوَةٍ . قال الراجز[1] :

* حتّى تَقُضِّى عَرْقِىَ الدُّلِىِّ[2] *

وجميع هذا فى حال النصب بمنزلة غير المعتلّ . ولو سمّيتَ رجلا بقِيل فيمن ضمّ القاف كسرتَها اسما حتّى [تكون] كبِيضٍ . ٥٧

واعلم أنّ كلّ ياء أو واو كانت لاماً ، وكان الحرف قبلها مفتوحاً ، فإنّها مقصورة تُبدَل مكانها الألفُ ، ولا تُحذَف فى الوقف ، وحالُها فى التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتلّ ؛ إلّا أنّ الألف تُحذَف لسُكون التنوين ، ويُتمُّون الأسماء فى الوقف .

وإن كانت الألف زائدة فقد فسّرْنا أمرها .

وإن جاءت[3] فى جميع ما لا ينصرف فهى غير منونة ، كما لا ينوّن غير

---

(١) الشاهد من الخمسين . وانظر المقتضب ١ : ١٨٨ والخصائص ١ : ٢٣٥ والمنصف ٢ : ١٢٠ / ٣ : ٧٠ وابن يعيش ١٠ : ١٠٨ واللسان (عرق ١٢٠) .

(٢) القض ، بالقاف : الكسر ، ومثله الفض بالفاء . وفى ط : «تفضى» بالفاء ، وأثبت ما فى ا . وفى ب : « حتّى يقضى » . والعرق : جمع عرقوة ، وهى خشبة تجعل معترضة على الدلو . وأصل العرقى عَرقُو ، إلا أنه ليس فى الكلام اسم آخره واو قبلها ضمة إلا الأفعال نحو سَرو ونهو ، فكسر ما قبل الواو فانقلبت ياء . واستثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى الساكنان فحذفت الياء . وفى حال النصب تظهر الفتحة كما فى الشاهد .

(٣) ط : «كانت» .

المعتلّ ، لأنَّ الاسم مُتِمٌّ . وذلك قولك : عَذَارَى وصَحارَى ، فهى الآن بمنزلة مَدارَى ومَعايا[(١)] لأنَّها مَفاعِل ، وقد أُتِمّ وقُلِبتْ ألفا .

وإن كانت الياءُ والواو قبلها حرف ساكن وكانت حرفَ الإعراب ، فهى بمنزلة غير المعتلّ ، وذلك نحو قولك : ظَبْىٌ ودَلْوٌ .

وسألتُ الخليل عن رجل يسمَّى بقاضٍ فقال : هو بمنزلته قبل أن يكون اسماً ، فى الوقف والوصل وجميع الأشياء ، كما أنَّ مُثَنًّى ومُعَلًّى إذا كان اسماً فهو بمنزلته إذا كان نكرة ، ولا يتغيَّر هذا عن حالٍ كان عليها قبل أن يكون اسماً كما لم يتغيَّر مُعَلًّى ، وكذلك عَمٍ . وكلّ شىء كان من بنات الياء والواو انصرف نظيرُه من غير المعتلّ فهو بمنزلته .

وسألتُ الخليل عن رجل يسمّى بجَوارٍ ، فقال : هو فى حال الجرّ والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً . ولو كان من شأنهم أن يَدَعوا صرفَه فى المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة ، لأنَّه ليس شىء من الانصراف بأبعدَ من مَفاعِلَ ، فلو امتَنع من الانصراف فى شىء لامتَنع إذا كان مَفاعِلَ وفواعِلَ ونحو ذلك . قلت : فإنْ جعلته اسم امرأة ؟ قال : أصرفُها ؛ لأن هذا التنوين جُعل عِوَضًا ، فيثبت إذا كان عوضا كما ثبتت التنوينةُ فى أَذْرِعاتٍ إذ صارت كنون مُسلِمين[(٢)].

---

(١) يقال : إبل معايا ، أى معيية . ويونس والخليل يجمعان معيية على معاىٍ . وإنما قالوا : معايا كما قالوا : مَدارى وصحارَى . والكسر مع الياء أثقل ، إذ كانت الياء تستثقل وحدها . ا فقط : «ومطايا» ، تحريف .

(٢) السيرافى : كان أبو العباس المبرد يخالف فى ذلك ، فيقول : إنه بدل من ذهاب حركة الياء : لأن الأصل فى جوارى أن تقول : جوارىٌ ، فتحذف التنوين لأنه لا ينصرف ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها ، لأن الياء المكسور ما قبلها يستثقل عليها الضم والكسر ، فتبقى الياء ساكنة ولا تسقط حتى يدخل النون ، لأن سقوطها لاجتماع الساكنين . فوجب =

وسألته عن قاضٍ اسمَ امرأة ، فقال : مصروفة فى حال الرفع والجرّ ، تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت فى مَفاعِلَ وفَواعِلَ . وكذلك أُدْلٍ اسمَ رجل عندَه ؛ لأنّ العرب اختارت فى هذا(١) حذفَ الياء إذا كانت فى موضعٍ غير تنوين فى الجرّ والرفع ، وكانت فيما لا ينصرف ، وأن يجعلوا التنوين عِوَضًا من الياء ويحذفوها .

وسألته عن رجلٍ يسمّى أُعْمَى فقلتُ : كيف تصنع به إذا حقّرته ؟ فقال : أقول : أُعَيْمٍ ، أصنع به ما صنعتُ به قبل أن يكون اسمًا لرجل ؛ لأنّه لو كان يمتنع من التنوين ههنا لامتنع منه فى ذلك الموضع قبل أن يكون اسمًا لرجلٍ ، كما أنّ أُحَيْمِرَ وهو اسمٌ [لرجل] وغير اسم سَواء . ومن أَبَى هذا فخُذْه بقاضٍ اسم امرأة ، فإنْ لم يصرفه فخُذْه بجَوارٍ لجوارٍ فَواعِلُ ، وفَواعِلُ أبعد من الصرف من فاعِلٍ معرفةً وهو اسمُ امرأة ، لأن ذا قد ينصرف فى المذكّر ، وفواعِلُ لا يتغيّر عَلَى حال(٢) ، وفاعِلٌ بناء ينصرف فى الكلام معرفةً ونكرةً وفواعِلُ بناء لا ينصرف . فأشدُّ أحوال قاضٍ اسمَ امرأة أن يكون بمنزلة هذا المثال الذى لا ينصرف البتّة فى النكرة . فإن كانت هذه ، يعنى قاض ، ٥٨

=من هذا أن يكون التنوين أتى به عوضا من ذهاب الحركة ثم التقى ساكنان فأسقط الياء . وأما قول سيبويه فالذى ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضاً عن الياء . فإن قال قائل : وكيف يجعل التنوين عوضاً من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين ، لأن سقوط الياء لاجتماع الساكنين : هى والتنوين ؟ قيل له : تقدير هذا أن أصل غواشٍ غواشيٌ ، ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف فى الأصل ، ثم استثقلوا الضمة على الياء فى الرفع ، والكسرة عليها فى الجر ، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين ، ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء الصرف ، لأن الياء منوية وإن كانت محذوفة ، ثم عوّضوا من الياء المحذوفة تنوينا غير تنوين الصرف .

(١) ا فقط : «هذه» .

(٢) ا «فقط : «عن حال» .

لا تنصرف ههنا لم تنصرف[١] إذا كانت فى فَواعِلَ . فإنْ صَرَفَ تجوارٍ قبل أن يكون اسما بمنزلة قاضٍ اسم امرأة .

وسألتُه عن رجلٍ يسمَّى يَرْمِي أو أَرْمِي؟ فقال : أُنوِّنه ، لأنَّه إذا صار اسما فهو بمنزلة قاضٍ إذا كان اسم امرأة .

وسألتُ الخليل فقلتُ : كيف تقول مررتُ بأُفَيْعِلَ منك ، من قوله مررتُ بأُعَيْمَى منك ؟ فقال : مررتُ بأُعَيْمٍ منك ، لأنَّ ذا موضع تنوين . ألا ترى أنك تقول : مررتُ بخيرٍ منك ، وليس أَفْعَلُ منك بأثقل من أَفْعَلَ صفة .

وأمّا يونس فكان ينظر إلى كلّ شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حالُ نظيره من غير المعتل معرفةً ، فإذا كان لا ينصرف لم يَصرف ، يقول : هذا جَوارِى قد جاء ، ومررتُ بجَوارِىَ قبلُ . وقال الخليل : هذا خطأٌ لو كان من شأنهم أنْ يقولوا هذا فى موضع الجرّ لكانوا خُلقاء أن يُلْزِموه الرفع والجرّ ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتلّ فى موضع الجرّ ، ولكانوا خُلقاء أن ينصبوها فى النكرة إذا كانت فى موضع الجرّ ، فيقولوا : مررتُ بجَوارِىَ قبلُ ، لأنَّ ترك التنوين فى ذا الاسم فى المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة .

ويقول يونس للمرأة[٢] تُسَمَّى بقاضٍ : مررتُ بقاضِىَ قبلُ ، ومررتُ بأُعَيْمِىَ منك . فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خُلقاء أن يُلزِموها الجرّ والرفع ، كما قالوا حين اضطرّوا فى الشعر فأجرَوْه على الأصل ، قال الشاعر الهُذَلِىّ[٣] :

---

(١) ا : «لم تنصرف» . ب : « فلم ينصرف » ؛ وأثبت ما فى ط .

(٢) ا : «لامرأة» .

(٣) هو المتنخل . ديوان الهذليين ٢ : ٢٠ والخصائص ١ : ٣٣٤ ٣ : ٦١ والمنصف ٢ : ٦٧ . ٧٥ . ٧٦ ٣ : ٦٧ واللسان (عرا ٢٧٥ لوب ٢٤٣ عبط ٢٢١) .

أَبيتُ عَلَى مَعارِيَ واضِحاتٍ　　بِهِنّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ[1]

وقال الفرزدق[2] :

فلو كانَ عبدُ الله مَوْلَى هجوتُه　　ولكنّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا[3]

فلّما اضطُرُّوا إلى ذلك فى موضع لابدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل . ٥٩

قال الشاعر ، ابن قيس الرُّقَيّات[4] :

---

(١) المعارى : جمع معرى ، وهو الفراش . يعنى فُرش الحور اللاتى ذكرهن فى بيت قبل هذا ، كأنه من عروته أعروه ، إذا أتيته ، أو من العُرى لأن المرء قد يتعرى فيه . أوالمعارى أجزاء الجسم التى تتعرى . والواضحات : البيض . والملوب : الذى أجرى عليه الملاب . وهو ضرب من الطيب ، فارسى . شبهه فى حمرته بدم العباط ، جمع عبيط وعبيطة ، وهى الناقة تنحر لغير علة .

والشاهد فيه : إجراؤه «معارى» فى حال الجر مجرى السالم . والوجه «معارٍ» بحذف الياء ، ولكنه حذفها تجنبا للزحاف .

(٢) ليس فى ديوانه . وانظر ابن سلام ١٧ والشعراء ٧٦ . والمقتضب ١ : ١٤٣ وابن يعيش ١ : ٦٤ والخزانة ١ : ١١٤ والتصريح ٢ : ٢٢٩ والهمع ١ : ٣٦ واللسان (ولى ٢٩٠) .

(٣) يقوله لعبد الله بن أبى إسحاق النحوى ، وكان يلحن الفرزدق فى قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع　　من المال إلا مسحتا أو مجلف

وقوله: مستقبلين شمال الشام تضر بنا　　على زواحف تزجى مخها رير

فهجاه بذلك . وكان عبد الله مولًى لآل الحضرمى ، وآل الحضرمى كانوا حلفاء لبنى عبد شمس بالولاء . يقول : لو كان ذليلا لهجوته ، ولكنه أذل من الذليل .

والشاهد فيه : إجراء «موالى» على الأصل للضرورة .

(٤) ديوانه ٣ والمقتضب ١ : ١٤٢ / ٣ : ٣٥٤ والمحتسب ١ : ١١١ والخصائص ١ : ٣٦٢ / ٢ : ٣٤٧ والمنصف ١ : ٦٧ : ٨١ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٢٦ وشرح شواهد المغنى ٢١١ والهمع ١ : ٥٣ واللسان (غنا ٣٧٥) .

لا بَارَكَ اللهُ فى الغـوانِى هَـلْ   يُصْبِحْـنَ إلّا لهنّ مطَّلَبُ[1]

وقال: وأنشدنى أعرابىّ من بنى كُلَيْب، لجرير[2]:

فيَوْمًا يُوافينى الهَوَى غيرَ ماضِىٍ   ويومًا ترى منهنّ غُولًا تَـغَوَّلُ[3]

قال: ألا تراهم كيف جرُّوا حين اضطُرُّوا، كما نصبوا الأوّل حين اضطُرُّوا. وهذا الجرّ نظير ذلك النصب.

فإن قلت: مررتُ بقَاضِيَ قبلُ اسْمَ امرأة، كان ينبغى لها أن تُجَرّ فى الإضافة فتقول: مررتُ بقاضِيكَ.

وسألناه عن بيتٍ أنشَدَناهُ يونس[4]:

---

(١) اطَّلب الشيء على افتعل: طلبه. والمراد أنهن كثيرات المطالب، أو أنهن يطلبن من يواصلنه لاتثبت مودتهن لأحد. ويروى: «مطلب» بكسر اللام؛ أى من يطلبهن. ويروى: «فى الغوانى وهل»، وهذا لاضرورة فيه. ويروى: «فى الغوان أما» بحذف الياء للضرورة.

والشاهد فيه: تحريك الياء من «الغوانى» وإجرائها على الأصل ضرورة.

(٢) ديوانه ٤٥٧ والنوادر ٢٠٣ والمقتضب ١: ١٤٤ / ٣: ٣٥٤ والخصائص ٣: ١٥٩ والمنصف ٢: ٨٠، ١١٤ وابن الشجرى ١: ٧٦ وابن يعيش ١٠: ١٠١: ١٠٤ والعينى ١: ٢٢٧.

(٣) البيت من قصيدة يهجوبها الأخطل. ويروى: «فيوماً يوافين». ويروى: «غيرما صباً» أى من غير صباً منهن إلىّ؛ فلا شاهد فيه. يصف النساء بأنهن لا عهد لهن. فيوما يجازين العشاق بوصل، ويوماً يهلكنهم بالصدود والهجران. والغول: دابة يزعمون أنها تهلك الإنسان. تغول: تتغول. تغولت الإنسان: ذهبت به وأهلكته.

والشاهد فى «ماضِىٍ» حيث حرك الياء فى الجر للضرورة.

(٤) للفرزدق، كما ذكر صاحب التصريح. وليس فى ديوانه. وانظر المقتضب ١: ١٤٢، والخصائص ١: ٦، والمنصف ٢: ٦٨، ٧٩، والعينى ٤: ٣٥٩ والتصريح ٢: ٢٢٨ والهمع ١: ٣٦ والأشمونى ٣: ٣٧٣ واللسان (علا ٣٢٨ قلا ٦٢).

قد عَجِبتْ مِنِّى ومِن يُعَيْلِيَا لمَّا رأتنِى خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا[١]

فقال : هذا بمنزلة قوله[٢] :

* ولـكنَّ عبد الله مولَى مَوالِيَا[٣] *

وكما قال[٤] :

* سَمَاءُ الإلٰهِ فوقَ سبعِ سَمَائيَا[٥] *

فجاء به على الأصل ؛ وكما أنشدَنا من نثق بعربيَّته[٦] :

---

(١) الخلق : البالى ، والمراد الذى ضعف لعلو سنه . المقلولى : الذى يتقلى على الفراش حزنا ؛ أى يتململ .

والشاهد فيه : إجراء «يعيلى» على الأصل؛ ضرورة ، وهو تصغير يَعْلَى : اسم رجل.

(٢) هو الفرزدق . وقد سبق قريبا فى ص٣١٣ .

(٣) صدره كما سبق :

* فلو كان عبد الله مولى هجوته *

(٤) هو أمية بن أبى الصلت . ديوانه ٧٠ والمقتضب ١ : ١٤٤ والخصائص ١ : ٢١١ ، ٢٣٣ / ٢ : ٣٤٨ والمنصف ٢ : ٦٦ ، ٦٨ والخزانة ١ : ١١٨ واللسان (سما ١٢٢) .

(٥) أراد بسماء الله العرش ، وهو مبتدأ خبره الظرف فى صدر البيت . وهو :

* له ما رأت عين البصير وفوقه *

وضمير «فوقه» عائد إلى «ما» . ويروى : «ست سمائيا» فيكون المراد بسماء الله السماء السابعة .

والشاهد فيه : « سمائيا » حيث حرك الياء فى الجر ضرورة . ويضاف إلى هذا ضرورتان أخريان : جمع سماء على فعائل كشمال وشمائل ، والمستعمل فيها سماوات . والأخرى أنه لم يغيرها إلى الفتح والقلب؛ فيقول؛ سمايا كما يقال: خطايا .

(٦) لقيس بن زهير . وقد سبق فى حواشى الجزء الأول ص ٣٢ . وانظر الخصائص ١ : ٣٣٣ ، ٣٣٧ والمحتسب ١ : ٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١٥ والمنصف ٢ : ٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ وابن الشجرى ١ : ٨٤ ، ٨٥ ، ٢١٥ والإنصاف ٣٠ والخزانة ٣ : ٥٣٤ وشرح شواهد الشافية ٤٠٨ وابن يعيش ٨ : ٢٤/١٠ : ١٠٤ والهمع ١ : ٥٢ والتصريح ١ : ٨٧ والأشمونى ١ : ١٠٣ / ٢ : ٤٤ .

أَلم يأتِيكَ والأَنباءُ تَنْمِي بما لاقَتْ لَبونُ بَنِي زِيادِ[١]

٦٠ فجعله حين اضطُرَّ مجزومًا من الأصل[٢] . وقال الكميت[٣] :

خَرِيعُ دَوادِيَ في مَلْعَبٍ تأَزَّرُ طَوْراً وتُلْقِي الإزارَا[٤]

اضطُرَّ فأخرجه كما قال : « ضَنِنُوا[٥] » .

وسألته عن رجلٍ يسمّى يَغْزُو ، فقال : رأيتُ يَغْزِيَ قبلُ ، وهذا يَغْزٍ ، وهذا يغزِي زيدٍ ، وقال : لاينبغي له أن يكون في قول يونس إلّا يغزِي ، وثباتُ الواو خطأ ، لأنه ليس في الأسماء واوٌ قبلها حرف مضموم ، وإنما هذا بناء اختُصَّ به الأفعال ، ألا ترى أنّك تقول : سَرُوَ الرجلُ ولا ترى في الأسماء فَعُلَ على هذا البناء . ألا ترى أنّه قال: أنا أدْلُو حين كان فعلاً ، ثُمَّ قال : أدْلٍ حينَ جعلها اسماً . فلا يستقيم أن يكون الاسمُ إلاَّ هكذا .

---

(١) اللبون من الشاء والإبل : ذات اللبن . وبنو زياد هم الكملة : الربيع ، وعمارة وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان العبسي . وأمهم فاطمة بنت الخرشب . والمراد لبون الربيع بن زياد ، وكان أم الربيع على راحلتها فأخذ قيس بن زهير بزمامها وذهب بها مرتهنا لها بدرع كان قيس بن زهير قد أعارها الربيع فمطله بها . في قصة من أيام العرب .

والشاهد فيه : إسكان الياء في « يأتيك » في حال الجزم . حملاً لها على الصحيح . وهي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله ، فاستعملها هنا للضرورة .

(٢) السيرافي : أي جاريا في الجزم على الأصل ، من حذف الحركة لا الحرف .

(٣) ديوانه ١ : ١٩٠ والمقتضب ١ : ١٤٤ والخصائص ١ : ٣٣٤ والمنصف ٢ : ٦٨ ، ٨٠ / ٢ : ٦٨ ، ٧٦ .

(٤) الخريع : اللينة المعاطف . والدوادي : جمع دوداة ، وهي آثار أراجيح . أراد أنها لصغر سنها لاتبالي كيف تتصرف لاعبة .

والشاهد فيه : إجراؤه « دوادي » على الأصل ، كما سبق .

(٥) إشارة إلى قول قعنب بن أم صاحب الذي سبق في ١ : ٢٩ وهو قوله :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا

فإن قلت : أَدَعُه فى المعرفة على حاله وأُغَيِّرُه فى النكرة . فإنَّ ذلك غير جائز ، لأنَّك لم تر اسمًا معروفاً أُجرىَ هكذا[١].

قال الشاعر[٢] :

لا مَهْلَ حتَّى تَلْحَقِى بعَنْسِ   أَهْلِ الرِّياطِ البِيضِ والقَلَنْسِى[٣]

عَنْس : قبيلة . ولم يَقُلْ : القَلَنْسُو .

ولا يبنون الاسمَ على بِنَاء إذا بلغ حالَ التنوين تغيَّر وكان خارجًا من حدّ الأسماء ، كما كرهوا أن يكون إِي وفِى ، فى السكوت[٤] وترْكِ التنوين ، على حالٍ يَخرُج منه إذا وُصل ونُوّن فلا يكون على حدّ الأسماء ، فَفرّوا من هذا كما فرُّوا من ذاك . ويكفيك من ذا قولُهم : هذه أُدْلِى زيدٍ .

فإن قلتَ : إنما أُعربَ فى النكرة ، فلم يغيِّر البناء . كذلك أيضا لا يكون فى المعرفة على بناء يتغيَّر فى النكرة .

وتقول فى رجل سمَّيته بارْمهْ : هذا إرْمٍ قد جاء ، وينوّن[٥] ، فى قول الخليل ، وهو القياس .

---

(١) ا فقط : « آخره هكذا » .

(٢) مجهول . وانظر المقتضب ١ : ١٨٨ والمنصف ٢ : ١٣ / ٣ : ٧٠ وابن يعيش ١٠ : ١٠٧ واللسان (قلس ٦٤ عنس ١٢٨) .

(٣) يخاطب ناقته ، يقول : لا أرفق بك حتى تلحقى بهؤلاء القوم . وعنس : قبيلة من اليمن من مذحج ، وهم رهط الأسود العنسى المتنبى باليمن. والرياط : جمع ريطة ، وهى ضرب من الثياب . والقلنسى : جمع قلنسوة ، وهى لباس للرأس تختلف أنواعه وأشكاله .

والشاهد فى قوله « القلنسى » حيث قلب واو « القلنسو » إلى ياء ، لأنه ليس فى الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة ، بخلاف الفعل .

(٤) ا فقط : « وفى فى حال السكوت » .

(٥) ا : « وتنون » .

وتقول : رأيتُ إرْمِىَ قَبلُ ، يبيِّن الياء ، لأنَّها صارت اسمًا وخرجت

٦١ من موضع الجزْم ، وصارت من موضع يَرتفع فيه وينجرّ وينتصب[1] .

وإذا سميت رجلا بعْهْ قلت : هذا وَعٍ قد جاء[2] ، صيَّرت آخره كآخر إرْمهْ حين جعلته اسمًا. فإذا كان كذلك كان مختلاً ؛ لأنه ليس اسم على مثال عٍ ، فتصيِّره بمنزلة الأسماء ، وتُلحقه حرفاً منه كان ذهب ، ولا تقول : عىٌّ فتُلْحقه بالأسماء بشىء ليس منه ، كما أنك لو حقَّرت شِيَةَ وعِدَةَ لم تُلحقه ببناء المحقَّر الذى أصلُ بنائه على ثلاثة أحرف بشىء ليس منه وتَدَعُ ماهو منه ، وذلك قولك : هذا وَعٍ كما ترى .

ولو سمَّيت رجلاً بِرَهْ لأعدتَ الهمزة والألف فقلت : هذا إرْأً قد جاء ، وتقديره : إدْعًى ، تُلحقهُ بالأسماء بأن تَضُمّ إليه ماهو منه ، كما تقول : وُعَيْدَةٌ ووُشَيَّةٌ ولا تقول : عُدَيَّةٌ ولا شُيَيَّةٌ ، لأنَّك لا تَدَع ما هو منه وتُلحق به ما ليس منه .

ولا يجوز أن تقول : هذا عِهْ ، كما لم يجز ذلك فى آخر إرْمِهْ .

---

(١) السيرافى : إنما فعلت هذا لأن الهاء تسقط لأنها دخلت للوقف ، وترد الياء التى هى لام الفعل ، لأنها سقطت للأمر ، وتقطع ألف الوصل على ما مر .

وانظر لقطع ألف الوصل ما سبق فى ١٩٨ .

(٢) السيرافى : أى لأنك حذفت الهاء فبقيت العين وحدها وهى حرف واحد ، ورددت الياء لأن سقوطها كان للأمر ، وقد صار اسماً مستحقا للإعراب فرددت الياء من أجل ذلك ، وبقى الاسم على حرفين الثانى منهما من حروف المد واللين ، فاحتيجت إلى حرف آخر فرددت الواو التى هى فاء الفعل ، وفتحتها لأحد أمرين : إما لأن الفتحة أخف الحركات ، وإما لأن الواو لما ظهرت فى الفعل كانت مفتوحة فى قولك : وعى يعى . وكل ما اعتل من الأسماء فاحتيج إلى حرف يزاد فيه . وكان قد سقط منه حرف ، فالأولى رد الساقط الذى كان فيه ، كرجل كان اسمه عدة أو شية ، إذا صغرناه قلنا : وعيدة ووشية . فهذا أصل لما كان على هذا . ومالم يكن سقط منه حرف واحتيج إلى زيادة كان له حكم آخر ستقف عليه .

وإنْ سمّيت رجلاً قُلْ أو خَفْ أو بِعْ أو أَقِمْ قُلْت : هذا قُولٌ قد جاء وهذا بِيعٌ قد جاء ، وهذا خافٌ قد جاء، وهذا أَقيمٌ قد جاء ؛ لأنّك قد حرّكت آخِر حرفٍ وحوّلتَ هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى ، فإنّما حذفتَ هذه الحروف فى حال الأمر لئلّا ينجزم حرفان ، فإذا[1] قلت : قُولَا أو خافَا أو بِيعَا أو أَقيمُوا ، أظهرتَ للتحرّك ، فهو ههنا إذا صار اسماً أجدرُ أن يُظْهَر .

ولوسمّيت رجلا لم يُرِدْ أولَمْ يَخَفْ ، لوجب عليك[2] أن تحكيَه[3] ؛ لأنّ الحرف العامل هو فيه ، ولو لَمْ تُظْهر هذه الحروف لقلت : هذا يُرِيدُ وهذا يخَافُ .

وكذلك لو سمّيته بتَرْدُدْ من قولك : إن تَرْدُدْ أَرْدُدْ ، وإنْ تَخَفْ أَخَفْ ، لقلت : هذا يخَافُ ويرُدُّ . ولو لَم تقل ذا لَم تقل فى إرْمِهْ إرْمى ، ولتركتَ الياء محذوفة ، ولـكنّما أظهرتَها فى موضع التحرّك[4] ، كما تُظهرهَا إذا قلت : ارْمِيَا وهو يَرْمى .

وإذا سمّيتَ رجُلا باعْضَضْ قلت: هذا إعَضٌّ كما ترى ، لأنّك إذا حرّكتَ اللام من المضاعَف أدغمتَ ، وليس اسْمٌ من المضَاعف تُظْهَر عينه ولامه . فإذا جعلتَ إعْضَضْ اسمًا قطعت الألف كما قطعت ألف إضْرِبْ ، وأدغمت كما تُدْغم أَعَضُّ إذا أردت أنا أَفْعَلُ ؛ لأنّ آخِره كآخره ، ولو لَمْ

---

(١) ا : «فإن قلت» .

(٢) ا : « لوجب عليه » ب : «لدخل عليه» .

(٣) ا ، ب : «إن يحكيه» .

(٤) ا : « ولكنها أظهرتها فى موضع التحريك» .

تُدْغم ذا لما أدغمت إذا سمّيت بِيَعْضَضْ من قولك: إن يَعْضَضْ[1] أَعْضَضْ، ولاتَعْضَضْ.

وإذا سمّيت رجلاً بألْبُبٍ من قولك:

* قد عَلِمَتْ ذاكَ بناتُ أَلْبُبِ[2] *

تركته على حاله، لأنّ هذا اسم[3]، جاء على الأصل، كما قالوا: رجاء ابنُ حَيْوَةَ، وكما قالوا: ضَيْوَنٌ[4]، فجاءوا به على الأصل. وربّما جاءت العربُ بالشيء على الأصل ومجرى بابه فى الكلام على غير ذلك.

هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد

قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التى فى لكَ والكاف التى فى مالك، والباء التى فى ضَرَبَ؟ فقيل له: نقول: باء كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولَمْ تلفظوا بالحرف. وقال: أقول كَهْ وَبَهْ. فقلنا: لِمَ ألحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا: عِهْ فألحقوا هاء حتى صيّروها يُستطاع الكلام بها، لأنّه لا يُلفظ بحرف. فإن وصلت قلت: كَ وبَ فاعلم يافتى، كما قالوا: عِ يافتى. فهذه طريقةُ كلّ حرفٍ كان متحرّكاً، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء، لقربها منها وشَبهها بها، فتقول: بَا و كَا، كما تقول: أَنَا.

٦٢

(١) ا: «إن تعضض».

(٢) ا، ب: «ألببه». وقد سبق الكلام عليه فى ص ١٩٥ من هذا الجزء.

(٣) ا: «الاسم».

(٤) الضيون: السنور الذكر. ا: «ضيور»، تحريف.

وسَمعتُ من العرب من يقول : « ألا تَا ، بَلَى فَا » ؛ فإنما أرادوا ألا تَفعلُ وبلى فافعلْ[1] . ولكنه قطع كما كان قاطعا بالألف فى أنا ، وشَركت الألفُ الهاء كشركتها فى قوله : أنَا ، بيَّنوها بالألف كبيانهم بالهاء فى هِيَهْ وهُنَّهْ وبَغْلَتِيَهْ . قال الراجز[2] :

بالخَيْرِ خَيْراتٍ وإنْ شَرًّا فَا ولا أُريد الشَّرَّ إلَّا أنْ تَا[3]

يريد : إنْ شرًّا فشرٌّ ، ولا يريد الشرَّ إلَّا أن تشاء .

ثم قال : كيف تَلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غُلامِى وباء إضْرِبْ ودالِ قَدْ ؟ فأجابوا بنحوِ مما أجابوا فى المرّة الأولى فقال : أقول إبْ وإى وإدْ ، فألحِقُ ألفا موصولة . قال : كذاك أراهم صنعوا بالساكن ، ألا تراهم قالوا : ابْنٌ واسْمٌ حيث أسكنوا الباء والسين ، وأنت لا تستطيع أن تَتكلَّمَ بساكنٍ فى أول اسم كما لا تَصل إلى اللفظ بهذه السواكن ، فألحقتَ ألفًا حتَّى وصلتَ إلى اللفظ بها ، فكذلك تُلحق هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقتَ المسَكَّن الأوّلَ فى الاسم[4] . وقال بعضهم : إذا سَمّيتُ رجلاً بالباء مِن ضَرَبَ قلتُ : رَبٌ فأَردُّ العين[5] . فإن جعلتَ هذه المتحركة اسمًا حذفتَ

(١) فى الكامل ٢٣٦ : « الأصمعى : كان أخوان متجاوران لايكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرعى ، فيقول أحدهما لصاحبه : ألاتا . فيقول الآخر : بلى فا . يريد ألا تنهض ، فيقول الآخر : بلى فانهض » .

(٢) هو لقيم بن أوس . وانظر الكامل ٢٣٦ وشرح شواهد الشافية ٢٦٢ والهمع ٢ : ٢١٠ ، ٢٣٦ واللسان (تا ٣٣٠) .

(٣) ط ومعظم المراجع : « ولا أريد الشر » ، وما أثبت من ا ، ب يقتضيه التفسير بعده .

(٤) بعده فى ا ، ب : « يريد ألف اسم » .

(٥) بعده فى كل من ا ، ب حاشية دخلت فى الأصل ، وهى : « قال أبو الحسن : ضبٌ ، فردّ الفاء . وقال بعضهم : لا يجوز أن تسمى بالباء من اضرب إذا قلت إبٌ ، =

الهاء كما حذفتها من عِهْ حين جعلتها اسما ، فإذا صارت اسما صارت من بنات الثلاثة ؛ لأنَّه ليس فى الدنيا اسمٌ أقلُّ عدداً من اسمٍ على ثلاثة أحرف ، ولكنَّهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً وهو فى الأصل له ، ويردّونه فى التحقير والجمع ؛ وذلك قولهم فى دَمٍ : دُمَيٌّ ، وفى حِرٍ : حُرَيْحٌ ، وفى شَفة : شُفَيْهَةٌ ، وفى عِدَة : وعَيْدَةٌ . فهذه الحروف إذا صُيّرتْ اسمًا صارت عندهم من بنات الثلاثة المحذوفة ، وصارت من بنات الياء والواو ؛ لأنَّا رأينا أكثر بنات الحرفين التى أصلها الثلاثة أو عامّتها ، من بنات الياء والواو ، وإنَّما يجعلونها كالأكثر ، فكأنهم إن كان الحرفُ مكسورا ضمّوا إليه ياء لأنَّه عندهم له فى الأصل حرفان ، كما كان لدَمٍ فى الأصل حرفٌ ؛ فإذا ضممتَ إليه ياء صار بمنزلة فِى ، فتضمّ إليه ياء أخرى تثقّله بها [حتَّى يصير على مثال الأسماء] . ٦٣ وكذلك فعلتَ بفِي .

وإن كان الحرف مضموماً ألحقوا واواً ثم ضمّوا إليها واواً أخرى حتَّى يصير على مثال الأسماء ، كما فعلوا ذلك بلَوْ وهُوَ[1] وأَوْ . فكأنَّهم إذا كان الحرف مضموما صار عندهم من مضاعَف الواو ، كما صارت لَوْ وأَوْ وهُوَ إذ كانت فيهن الواواتُ من مضاعَف الواو . وإن كان مكسورا فهو عندهم من مضاعَف الياء كما كان ما فيه الياء نحو فِي وكَيْ[2] من مضاعَف الياء عندهم

=لأنك إذا وصلتها بقيت على حرف . وهذا مذهب قوى ، وهو خلاف قول سيبويه » .
وقال السيرافى تعليقا : مذهب الأخفش أن يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة ، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم . وأولى ما ترده إليه ما كان فى الكلمة التى منها هذه الباء ، فترد إليها الضاد فتقول : ضبٌ . وقال المازنى : أردُّ أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول : ربٌ . وقال أبو العباس : أردّ الحروف كلها فأقول : ضرب .

(١) ا ، ب : « وأو وهو » .
(٢) ا ، ب : « نحو كي وفي » .

وإنْ كان الحرفُ مفتوحا ضمّوا إليه ألفاً ثم ألحقوا ألفا أخرى حتّى يكون على مثال الأسماء ، فكأنّهم أرادوا أن يضاعِفوا الألفات فيا كان مفتوحا كما ضاعفوا الواوات والياءات فيا كان مكسورا أو مضموما ، كما صارت ماوَلَا ونحوهما إذ كانت فيهما ألفات مما يضاعَف .

فإن جعلت إِى اسما ثقّلته بياء أخرى وا كتفيت بها حتّى يصير بمنزلة اسْمٍ وابْنٍ[1] .

فأمّا قافْ وياء وزَاىْ [وباء] وَواوْ فإنّما حكيتَ بها الحروف ولم ترد أن تَلفظ بالحروف كما حكيتَ بغاقٍ صوت الغراب ، وبِقَبْ وقع السيف ، وبِطيخَ الضَّحك ، وبنيتَ كلَّ واحد بناء الأسماء . وقَبْ هو وقْع السيف . وقد ثقّل بعضُهم وضمّ ولم يسلِّم الصوت كما سمعه ، فكذلك حين حكيتَ الحروف حكيتَها ببناء بنيته للأسماء ، ولم تسلِّم الحروف كما لم تسلِّم الصوتَ . فهذا سبيل هذا الباب .

ولو سمّيت رجلاً بأبْ قلت : هذا إِبٌ ، وتقديره فى الوصل: هذا آبٌ كما ترى ، تريد الباء[2] وألف الوصل من قولك : اضْرِب[3] . وكذلك كلُّ شىء

---

(١) ا ، ب : «ابن واسم» .
وبعده فيهما : «إِىٌ ، يريد الياء من غلامى إذا ألحقت قبلها ألف الوصل» .

(٢) ط : «يريد» بالياء .

(٣) السيرافى ما ملخصه : فيه ستة أقاويل : قول سيبويه فى الابتداء به وصله بهمزة الوصل وإسقاطها إذا اتصل بكلام ، واستدل لذلك بقولهم :«ن اب لك بتخفيف الهمزة ، فيبقى الاسم على حرف واحد فى كليهما . ورد أبو العباس المبرد عليه ذلك ففرق بين تخفيف الهمزة وإسقاط ألف الوصل فقال : تخفيف الهمزة غير لازم ، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت . والقول الثانى : رد الراء فيقال رب . وقياس قول=

مثلُه لا تغيّره عن حاله ؛ لأنّك[1] تقول : إب ، فيَبقى حرفان سوى التنوين . فإذا كان الاسم هٰهنا فى الابتداء هكذا لم يَحتمِلْ عندهم أن تَذهب ألفه فى الوصل ، وذلك أنّ الحرف الذى يليه يقوم مقام الألف . ألا تراهم يقولون : مَنِ آبْ لك ؟ فلا يبقى إلّا حرف واحد فلا يَحتملُ ذا عندهم ، إذ كان كينونةُ حرف لا يَلزمه فى الابتداء وفى غير هذا الموضع إذا تحرّك ما قبل الهمزة فى قولك : ذَهَبَ آبْ لك ، وكذلك إب ، لا يَحتملُ أن يكون فى الوصل على حرف إذا كان لا يَلزمه ذلك فى كل المواضع[2] ، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأنّه ليس فى الدنيا اسمٌ يكون على حرفين أحدُهما التنوين ؛ لأنه لا يُستطاع أن يُتكلّم به فى الوقف مبتدأً .

فإنْ قلت : يغيَّر فى الوقف . فليس فى كلامهم[3] أن يغيّروا بناءه فى الوقف عمّا كان عليه فى الوصل ، ومن ثَمَّ تركوا أن يقولوا هذا فى ، كراهيَةَ[4] أن يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين فيوافق ما كان على حرف .

وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد كقَدْ ، وأنْ ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام فى قوله : أَأُريدُ[5] ، ولكن الألف كألف أَيْمُ فى أَيْمُ الله ، وهى موصولة كما أن ألف أَيْمٍ موصولة ، حدّثنا بذلك يونس عن أبى عمرو ، وهو رأيُه .

والدليل على أنّ ألف أيمٍ ألف وصل قولهم : إيمُ الله ، ثم يقولون :

٦٤

=الأخفش ضبٌ . وقول المبرد اضرب . وقول الزجاج : إبٌ بقطع الألف . والقول السادس أنه لايجوز أن يسمى بإبٌ لأنه يحتاج إلى تحريك الباء ؛ وتحريكها يمنع من ألف الوصل .

(١) لأنك ، ساقطة من ا .

(٢) ط : «فى جميع المواضع» .

(٣) ا : «من كلامهم» .

(٤) ا ، ب : «كراهة» .

(٥) ا ، ب : «أأزيد» .

لَيْمُ اللهِ . وفتحوا ألف أَيْمِ في الابتداء شبّهوها بألف أَحْمَرَ لأنّها زائدة مثلها .
وقالوا في الاستفهام : آلرجلُ ، شبّهوها أيضًا بألف أَحْمَرَ ، كراهية أن يكون[1]
كالخبر فيَلتبس ، فهذا قول الخليل . وأَيْمُ اللهِ كذلك ، فقد يشبَّه الشىء
بالشىء في موضع ويخالفه في أكثر ذلك ، نحو : يا ابنَ عَمِّ في النداء .

وقال الخليل : ومما يدلُّ على أنَّ أَلْ منفصلة من الرَّجُل ولم يُبْنَ عليها ،
وأنَّ الألف واللام فيها بمنزلة قَدْ ، قولُ الشاعر[2] :

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلْحِقْنا بِذَلْ　　بالشَّحْم إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ[3]

قال : هى ههنا كقول الرجل وهو يتذكّر : قَدِى ، فيقول : قد فَعَلَ[4] .
ولا يُفعَل مثلُ هذا علمناه بشىء مما كان من الحروف الموصولة .

ويقول الرجل : أَلِى ، ثم يتذكّر ، فقد سمعناهم يقولون ذلك ، ولولا
أنَّ الألف واللام بمنزلة قَدْ وسَوْفَ لكانتا بناءً بُنِى عليه الاسم لا يفارقه ،
ولكنّهما جميعا بمنزلة هَلْ وقَدْ وسَوْفَ ، تَدخلان للتعريف وتَخرجان[5] .

وإن سمّيت رجلاً بالضاد من ضَرَبَ قلت : ضاءٌ ، وإن سمّيته بها من

---

(١) ا ، ب : «كراهة» . وفى ا : «تكون» .
(٢) هو ذوالرمة ، وليس فى ديوانه ولا ملحقاته . وانظر المقتضب ١ : ٨٤ / ٢ : ٩٤ والخصائص ١ : ٢٩١ والمنصف ١ : ٦٦ والهمع ١ : ٧٩ .
(٣) بجل ، أى حسبى وكفانى .
والشاهد فى قوله «بذل» ، أراد بذا الشحم ، ففصل لام التعريف من الشحم لما احتاج إليه من إقامة القافية ، ثم أعادها فى الشحم لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر .
(٤) ب : «ثم يقول قد فعل» . وفى ط : «وهو يتذكر قدى : قد فعل» .
(٥) ا : «يدخلان للتعريف ويخرجان» وفى ب : «يدخلان للتعريف» فقط . وأثبت ما فى ط .

ضِرابٍ قلت : ضِيٌّ ، وإن سمّيته بها من ضُحًى قلت : ضُوٌّ . وكذلك هذا الباب كلّه . وهذا قياس قول الخليل . ومَنْ خالفه ردّ الحرف الذى يليه .

هذا باب الحكاية التى لا تغيَّر فيها الأَسماءُ عن حالها فى الكلام

وذلك قول العرب فى رجل يسمّى تَأَبَّطَ شَرًّا : هذا تأبّطَ شرًّا وقالوا : هذا بَرَقَ نَحْرُه[1] . ورأيتُ بَرَقَ نَحْرُه . فهذا لا يتغيّر عن حاله التى كان عليها قبل أن يكون اسما .

وقالوا أيضا فى رجل اسمه ذَرَّى حَبًّا : هذا ذَرَّى حَبًّا . وقال الشاعر، من بنى طُهيّة[2] :

إنّ لها مُرَكَّنًا إرْزَبّا ... كأنّه جَبْهَةُ ذَرَّى حَبّا[3]

فهذا كلّهُ يترَك على حاله . فمن قال : أغيِّرُ هذا دخل عليه أن يسمّىَ الرجل ببيت شِعرٍ ، أو بـ «لَهُ دِرْهَمانِ» ، فإنْ غيّره عن حاله فقد ترك قولَ الناس وقال ما لا يقوله أحد . وقال الشاعر[4] :

٦٥

كَذَبْتُمْ وبيتِ الله لا تَنْكِحُونَها ... بَنِي شابَ قَرْنَاها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

وعلى هذا يقول : بدأْتُ بالحمدُ للهِ ربِّ العالمين . وقال الشاعر[5] :

---

(١) ط : « وهذا برق نحره » .

(٢) المقتضب ٤ : ٩ وابن يعيش ١ : ٢٨ واللسان (رزب ٤٠١ حبب ٢٨٧) .

(٣) ا ، ب واللسان : « مركبا » بالباء : وكذا عند الشنتمرى . والمركب والركب : أعلى الفرج . ويروى : «مركنا» بالنون « كما فى ط ، ونبه عليها الشنتمرى. والمركن ، أصله الصرع المنتفخ . والإرزب : الغليظ .

والشاهد فى تركه «ذرى حبا» على لفظه محكيا . لأنه جملة قد عمل بعضها فى بعض . فلا تغير تغير الأسماء المفردة والمضافة هو أسدى . وقد سبق البيت فى ٢ : ٨٥ .

(٤) لبشر بن أبى خازم أو الطرماح . وانظر الكامل ٢٥٩ والمقتضب ٤ : ١٠ ح والمفضليات ٣٤٤ واللسان (عير ٣٠٥).

وجدْنا فى كتابِ بنى تميمٍ   أحقُّ الخيلِ بالرَّكْضِ المُعارُ[1]

وذلك لأنَّه حكى « أحقُّ الخيل بالرَّكض المعارُ » ، فكذلك هذه الضروبُ إذا كانت أسماء . وكلُّ شىء عَمِل بعضه فى بعض فهو على هذه الحال .

واعلم أن الاسم إذا كان محكيًّا لم يُثَنَّ ولم يُجمَع ، إلا أن تقول : كلّهم تَأَبَّطَ شَرًّا ، وكِلاهما ذَرَّى حَبًّا ، لم تغيِّره عن حاله قبل أن يكون اسما[2] . ولو ثنّيتَ هذا أو جمعته لثنّيتَ « أحقُّ الخيل بالركض المعارُ » إذا رأيته فى موضعين .

ولا تضيفه إلى شىء إلاّ أن تقول : هذا تأبَّطَ شرًّا صاحبُك أوْ مملوكُك[3] .

ولا تحقِّره كما لا تحقِّره قبل أن يكون عَلَما . ولو سمّيت رجلا زَيْدٌ أخوكَ لم تحقِّرهُ .

فإن قلتَ : أقول زُيَيْدٌ أخوك ، كما أقول قبل أن يكون اسما . فإنّك إنّما حقّرت اسما قد ثبت لرجل ليس بحكاية ، وإنّما حقّرت اسما على حِياله .

---

(١) المعار : المسمن ، يقال أعرت الفرس ، أى سمنته . أى وجدنا فى كتب وصاياهم هذا الكلام . قال الشنتمرى : والأشبه عندى أن يكون المستعار ، ويكون المعنى أنهم جائرون فى وصيتهم ، لأنهم يرون العارية أحق بالابتذال والاستعمال فى أيديهم . ويحتمل أن يريد أن العارية أحق بالاستعجال فيها لترد سريعا من غيرها . ثم قال : ويروى المغار بالغين المعجمة ، وهو الشديد الخلق ، من قولهم : أغرت الحبل ، إذا أحكمت فتله .

والشاهد فيه عجز البيت ، إذ تركه محكيا على لفظه .

(٢) السيرافى : فإن اجتمع رجلان أو رجال اسمهم متفق فى هذا قلت فى التثنية : رأيت رجلين اسمهما برق نحره ، أو هذان كلاهما برق نحره . ورأيت ذوى ذرى حبا ، ورأيت أحق الخيل بالركض المعار فى موضعين .

(٣) ط فقط : « ومملوكك » .

فإذا جُعلا اسمًا فليس واحدٌ أولى به من صاحبه ولم يُجعل الأوّل والآخِر بمنزلة حَضْرَمَوْتَ، ولكن الاسم الآخِر مبنّى على الأوّل . ولو حقّرتهما جميعًا لم يصيرا حكايةً، ولكان الأول اسما تامّا .

وإذا جعلتَ «هذا زيدٌ» اسمَ رجل فهو يحتاج فى الابتداء وغيره إلى ما يحتاج إليه زَيْد، ويَستغنى كما يَستغنى . ولا يرخَّم المحكىُّ أيضًا ولا يضاف بالياء[1]؛ وذلك لأنّك لا تقول : هذا زيدٌ أخوكى ولا بَرَقَ نحرُهِى ، وهو يضيف إلى نفسه ، ولكنّه يجوز أن يَحذف فيقول : تَأبّطِى وبَرَقِى، فتَحذف[2] وتَعمل به عملَك بالمضاف، حتى تصير الإضافة على شىء واحد لا يكون حكايةً لو كان اسما . فمن لم يقل ذا فطُوّل له الحديث فإنّه يَقبح جدًّا .

وسألتُ الخليل عن رجلٍ يسمّى خَيْراً مِنْكَ، أومَأْخوذاً بك، أو ضارِبًا رجلا، فقال : هو على حالِه قبل أن يكون اسما . وذلك أنّك تقول : رأيتُ خيراً منك، وهذا خيرٌ منك، ومررتُ بخيرٍ منك .   ٦٦

قلتُ : فإن[3] سمّيت بشىء منها امرأة؟ فقال : لا أدَعُ التنوين، من قِبَل أنّ خَيْراً ليس منتَهى الاسم[4]، ولا مَأْخوذا، ولا ضارِبا . ألا تَرى أنك إذا قلت : ضارِبٌ رجلا أو مَأْخوذٌ بك وأنت تَبتدئُ الكلام احتجتَ ههنا إلى الخبر كما احتجت إليه فى قولك : زَيْدٌ، وضارِبٌ[5] ومِنْكَ بمنزلة شىء من الاسم[6]، فى أنّه لم يُسنَد إلى مسنَد وصار كالَ الاسم، كما أنّ المضاف إليه

---

(١) أى لا ينسب .

(٢) ط فقط : «فيحذف» .

(٣) ا : «أفإن» .

(٤) : «اسم» .

(٥) ا، ب : «وضاربك» .

(٦) ا فقط : «الكلام» .

منتهى الاسم وكماله . ويدلك على أنَّ ذا ينبغى له أن يكون منوّنا قولهم : لا خَيْراً منه لك ، ولا ضارِبًا رجلاً لك ؛ فإنّما ذا حكاية ، لأن خَيْراً مِنكَ كلمة على حدة ، فلم يُحذَف التنوينُ منه فى موضع حذف التنوين من غيره ، لأنّه بمنزلة شىء من نفس الحرف ، إذ لم يكن فى المنتَهَى . فعلى هذا المثال تجرى هذه الأسماء . وهذا قول الخليل .

وإن[1] سمّيت رجلا بعاقِلةٍ لَبيبةٍ أو عاقلٍ لبيبٍ صرفته وأجريته مجراه قبل أن يكون اسما . [وذلك قولك: رأيتُ عاقلةً لبيبةً يا هذا ، ورأيتُ عاقلاً لبيبًا يا هذا . وكذلك فى الجرّ والرفع منوَّن] ؛ لأنه ليس بشىء عمل بعضه فى بعض فلا ينوَّن ، وينوَّن لأنك نوّنته نكرةً ، وإنّما حكيت[2] .

فإن قلت : ما بالى إن سمّيتُه بعاقِلةَ لم أنوِّن ؟ فإنّك إن أردت حكايةَ النكرة جاز ، ولكنّ الوجه تركُ الصرف . والوجه فى ذلك الأوّل الحكايةُ وهو القياس ، لأنّهما شيئان ، ولأنّهما ليس واحدٌ منهما الاسمَ دون صاحبه ، فإنما هى الحكاية[3] وإنما ذا بمنزلة امْرأةً بعد ضارب إذا قلت هذا ضاربٌ امرأةً إذا أردت النكرة[4] ، وهذا ضاربُ طَلْحَةَ إذا أردت المعرفة .

وسألتُ الخليل عن رجلٍ يسمّى مِنْ زَيْدٍ وعَنْ زَيْدٍ فقال: أقول : هذا

---

(١) ط : « وإذا » .

(٢) وإنما حكيت : ساقطة من ا . وقال السيرافى : وكذلك لو سميت امرأة بذلك ، لأن كل واحد منهما مفردا ليس باسم المسمى بهما . فحكيت لفظهما قبل التسمية فقلت : هذا عاقلة لبيبة . ومررت بفاضلة لبيبة . وقد يجوز أن تجعلهما كحضرموت فتجعلهما اسما واحدا . أو تضيف الأول إلى الثانى كما فعلت بحضرموت . فإن جعلتهما اسما واحدا قلت هذا عاقلةَ لبيبةُ ، وهذا عاقلَ لبيبُ .

(٣) ط : « حكاية » .

(٤) ط : « إن أردت النكرة » ، وكذلك « إن أردت المعرفة » فيما يأتى .

مِنُ زَيْدٍ ، وعَنْ زَيْدٍ . وقال : أغيّره[1] فى ذا الموضع وأصيّره بمنزلة الأسماء كما فُعل ذلك به مفرَداً يعنى - عَنْ ومِن[2]. ولو سمّيته قَطْ زيدٍ لقلت : هذا قَطُ زيدٍ ، ومررتُ بقَطِ زيد ، حتّى يكون بمنزلة حَسْبُكَ ، لأنّك قد حوّلته وغيّرته ، وإنما عمله فيما بعده كعمل الغُلام إذا قلت : هذا غُلامُ زيدٍ . ألا ترى أنّ مِنْ زيدٍ لا يكون كلامًا حتّى يكون معتمدا على غيره . وكذلك قَطْ زيدٍ ، كما أنّ غلام زيدٍ لا يكون كلاما حتى يكون معه غيره . ولو حكيتُهُ مضافا ولم أغيّره لفعلتُ به ذلك مفرَداً ، لأنى رأيت المضاف لا يكون حكايةً كما لا يكون المفردُ حكايةً . ألاَ ترى أنّك لو سمّيت رجلا « وَزْنَ سَبْعَةَ » قلت : هذا وَزْنُ سَبْعَةَ فتجعله بمنزلة طَلَحة . والدّليل على ذلك أنّك لو سمّيت رجلا خَمْسَةَ عَشَرَ زيدٍ لقلت : هذا خَمْسَةَ عَشَرُ زيدٍ ، تغيرٌ كما تغيّر أمْس ، لأنّ المضاف من حدّ التسمية .

قلتُ : فإن سمّيته بفِى زَيْدٍ لا تريد الفَمَ ؟ قال : أثقّلُه فأقول : هذا فِيٌّ زيدٍ كما ثقّلتُه إذا جعلته اسمًا لمؤنّث لا ينصرف . ولا يُشبه ذا فَاعَبْدِ اللهِ ، لأنّ ذا إنّما احتُمل عندهم فى الإضافة حيث شبّهوا آخِره بآخِر أبٍ ، يعنى الفَمَ مضافا ، وصار حرفُ الإعراب غيرَ محرّك فيه إذْ كان مفرداً على غير حاله فى الإضافة . فأمّا فِى فليست هذه حاله ، وياؤه تحرّكُ فى النصب . وليس شىء لا يتحرّك حرفُ إعرابه فى الإضافة ويكون على بناء إلاّ لزمه ذلك فى الانفراد . وكرهوا أن يكون على حالٍ إن نُوّن كان مختلّا عندهم .

٦٧

---

(١) ا . ب : «أغير» .

(٢) السيرافى : لم يذكر سيبويه غير ذلك . وأجاز الزجاج أن تحكى فيقال هذا مِن زيد ، ورأيت من زيدٍ .

ولو سمّيته طَلْحَة وزَيْداً ، أو عبدَ الله وزيداً ، وناديتَ نصبت ونوّنْتَ الآخِر ونصبتَه ، لأنّ الأوّل فى موضع نصب وتنوين[١] .

واعلم أنّك لا تُثَنِّي هذه الأسماء ، ولا تحقّرها ، ولا ترخّمها ، ولا تضيفها ، ولا تجمعها . والإضافة إليها كالإضافة إلى تَأَبَّطَ شرًّا ؛ لأنّها حكايات .

وسألتُ الخليل عن إنّمَا وأنّمَا وكأنّما وحَيْثُماَ وإمّا فى ، قولك : إمّا أنْ تفعلَ وإمّا أنْ لا تفعلَ ، فقال : هنّ حكايات ، لأنّ مَا هذه لم تُجعل بمنزلة مَوْتَ فى حَضْرَمَوْتَ [٢] . ألا ترى أنها[٣] لم تغيِّر « حَيْثُ » عن أن يكون فيها اللغتان : الضمّ والفتح . وإنّما تَدخل لتَمنع أَنْ من النصب ، ولتَدخل حَيْثُ فى الجزاء ، فجاءت مغيِّرة[٤] ، ولم تجىء كَمَوْتَ فى « حَضْر » ولا لغواً .

والدّليل على أن مَا مضمومة إلى إنْ قولُ الشاعر[٥] :

---

(١) السيرافى : لم تصرف طلحة وصرفت زيدا لأنك حكيت فى التسمية اللفظ الذى كان يجرى عليه هذان الاسمان إذا عطف أحدهما على الآخر بالواو فقلت : رأيت طلحة وزيدا ، وجاءنى طلحة وزيد ، ومررت بطلحة وزيد . وإن ناديت قلت : يا طلحة وزيدا ، فتنصب على أصل النداء . ولم تبنه على الضم . لأن طلحة وحده ليس باسم واحد فتضمه . ولو سميت بطلحة وزيد وأنت تريد طلحة من الطلح لحكيته فى التسمية فقلت : رأيت طلحةً وزيدا ومررت بطلحة وزيد ... إلى أن قال : واعلم أن كل حرفين ، أو اسم وحرف ، أو فعل وحرف ، ضم أحدهما إلى الآخر فسميت به ، حكيت لفظه قبل التسمية ولم تغيره : لأنه يشبه بالجمل ، كرجل سميته إنما وأنما وكأنما وحيثما .

(٢) هذا ما فى ط . وفى ا : « موت من حضر » . وفى ب : « موت ن حضر » .

(٣) بدله فى ا ، ب : « لأنها » .

(٤) مغيرة لحيث ، إذ نقلتها إلى نطاق الجوازم . ولأنْ ، إذ نقلتها من العاملة إلى المهملة .

(٥) هو دريد بن الصمة . وقد سبق فى ١ : ٢٢٦ وهذا الجزء ص ١٤١ فى الحاشية الثالثة . وانظر أيضا المقتضب ٣ : ٢٨ وابن يعيش ٨ : ١٠١ ، ١٠٤ .

لقد كَذَبتْك نَفْسُك فا كْذِبَنْها   فإنْ جزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ[1]

وإنّما يريدون إمّا. وهى بمنزلة مَا مع أنْ فى قولك: أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك.

وكان يقول: إلّا التى للاستثناء بمنزلة دِفْلَى، وكذلك حَتَّى[2]. وأمّا إلّا وإمّا فى الجزاء فحكاية. «وأمّا» التى فى قولك: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ فلا تكون حكايةً، وهى بمنزلة شَرْوَى. وكان يقول: أمَا التى فى الاستفهام حكاية[3]، وألَا التى فى الاستفهام حكاية. وأمّا قولك: ألاَ إنّه ظريف، وأمَا إنّه ظريف، فبمنزلة قفًا ورَحًى ونحو ذلك. ولَعَلّ حكاية؛ لأنّ اللام ها هنا زائدة، بمنزلتها فى لَأَفْعَلَنّ. ألا ترى أنك تقول: عَلَّكَ. وكذلك كَأَنَّ، لأنّ الكاف دخلت للتشبيه. ومثل ذلك كَذَا وكَأَىّ، وكذلك: ذلكَ، لأنّ هذه الكافَ لحقت للمخاطبة. وكذلك أنتَ التاء بمنزلة الكاف.

وقال: ولو سمّيت رجلا[4]: هذَا، أو هؤلاء، تركتَه على حاله، لأنّى إذا تركتُ هاء التنبيه على حالها فإنما أريدُ الحكاية، فمجراها ها هنا مجراها قبل أن تكون اسمًا.

وأمّا هَلُمَّ فزعم أنّها حكاية فى اللغتين جميعًا، كأنّها لُمَّ أُدخلتْ عليها الهاء، كما أُدخلت هَا على ذَا؛ لأنّى لم أر فعلاً قطّ بُنِى على ذا ولا اسمًا ولا شيئًا يوضَع موضع الفعل وليس من الفعل. وقول بنى تميم: هَلُمُّنَّ يقوّى ذا، كأنّك

---

(١) الشاهد فيه إسقاط «ما» من إما.

(٢) ا فقط: «فكذلك حتى».

(٣) ما بعد «فحكاية» إلى هنا، ساقط من ا.

(٤) ط: «وقال ولو سميت رجلا»، ا: «وقال لو»، وأثبت ما فى ب.

قلت : الْمُنَ فأذهبتَ ألف الوصل . قال : وكذلك لَوْما و لَوْلا . وسمعتُ من العرب من يقول : لا مِنْ أَيْنَ يافتى ، حَكَى ولم يجعلها اسمًا .

٦٨

ولو سمّيت رجلا بوَزَيْدٍ ، أو وَزَيْدًا ، أو وَزَيْدٌ ، فلا بدَّلك من أن تجعله نصبًا أو رفعا أو جرًّا تقول : مررتُ بوَزَيْداً ، ورأيتُ وَزَيْداً ، وهذا وزيداً . كذلك الرفع والجرّ ، لأنّ هذا لا يكون إلّا تابعا .

وقال : زَيْدٌ الطَّويلُ حكايةٌ ، بمنزلة زيدٌ منطلقٌ ، وهو اسمُ امرأة بمنزلته قبل ذلك ، لأنهما شيئان ، كعاقلةٍ لبيبةٍ . وهو فى النداء على الأصل ، تقول : يا زيدُ الطويلُ . وإن جعلتَ الطَّويلَ صفةً صرفته بالإعراب ، وإن دعوته قلت : يا زيداً الطويلَ . وإن سمّيته زيداً وَعمراً ، أو طلحة وعمر[1] لم تغيِّره . ولو سمّيت رجلا أُولاء قلت : هذا أُولاءِ . وإذا سمّيت رجلاً : الذى رأيتُه والذى رأيتُ ، لم تغيِّره عن حاله قبل أن يكون اسمًا ؛ لأن الّذِى ليس منتهى الاسم ، وإنّما منتهى الاسم الوصلُ ؛ فهذا لا يتغيّر عن حاله كما لم يتغيّر ضارِبٌ أبوهُ اسمَ امرأة عن حاله ، فلا يتغيّر الّذِى كما لم يتغيّر وصلهُ . ولايجوز لك أن تناديه كما لا يجوز لك أن تنادِىَ الضارِبَ أبوهُ إذا كان اسما ، لأنّه بمنزلة اسمٍ واحد فيه الألف واللام . ولو سمّيته الرَّجلُ مُنْطَلِقٌ ، جاز أن تناديه فتقول : يا الرَّجلُ منطلقٌ ؛ لأنّك سمّيته بشيئين كلٌّ واحدٍ منهما اسمٌ تامّ . والّذى مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو الحارث ، فلا يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسما . وأمّا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ فبمنزلة تَأَبَّطَ شرًّا ، لأنّه لايتغيّر عن حاله ، لأنه قد عَمل بعضُه فى بعض . ولوسمّيته الرَّجُلُ وَالرَّجُلانِ لم يجزْ فيه النداء ، لأنَّ ذا يجرى مجراه قبل أن يكون اسما فى الجرّ والنصب والرفع .

---

(١) ا : «أو عمر وطلحة» ب : «أو طلحة وعمرو» .

ولا يجوز أن تقول : يا أيُّها الذى رأيتُ ؛ لأنه اسمٌ غالب كما لا يجوز يا أيُّها النَّضْرُ وأنت تريد الاسم الغالب . وإذا ناديته والاسم زَيْدٌ وعَمْرٌو ، قلت : يا زيداً وعمراً ؛ لأنَّ الاسم قد طال ولم يكن الأوّل المنتهى ويَشرك الآخِر ، وإنَّما هذا بمنزلته إذا كان اسمُه مضافا .

وإن ناديته واسمه طَلْحةُ وحَمْزةُ نصبتَ بغير تنوين كنصب زَيْدٍ وعَمْرٍو ، وتنوِّن زَيْداً وعَمْراً وتُجْريه على الأصل . وكذلك هذا وأشباهُه يُرَدُّ إذا طال على الأصل ، كما رُدّ المضاف ، وكما رُدّ ضارباً رجلاً .

وأمّا كَزَيْدٍ وبِزَيْدٍ فحكايات ، لأنّك لو أفردتَ الباء والكاف غيَّرتَها ولم تَثبت [كاثبتتْ] مِنْ .

وإن سمَّيت رجلا عَمَّ فأردتَ أن تَحكى فى الاستفهام ، تركتَه على حاله كما تدع أزَيْدٌ وأزَيْدٌ ، إذا أردت النداء .

وإن أردت أن تجعله اسمًا قلت : عَنُ ماء لأنَّك جعلته اسمًا وتَمدّ ماء كما تركتَ تنوين سَبْعَةَ ؛ لأنك تريد أن تجعله اسمًا مفردًا أضيف هذا إليه بمنزلة قولك : عَنُ زيدٍ . وعَنْ ههنا مثلها مفردةً ؛ لأنّ المضاف فى هذا بمنزلة الألف واللام لا يَجعلان الاسم حكاية[1] ؛ كما أنّ الالف واللام لا تَجعلان الاسم حكاية ؛ وإنّما هو داخلٌ فى الاسم وبدلٌ من التنوين ، فكأنّه الالف واللام .

---

(١) ا ، ب : « ولا يجعل الأشياء حكاية » .

هذا باب الإضافة ، وهو باب النسبة

اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ، ألحقت ياءَيِ الإضافة (١) .

فإن أضفتَه إلى بلد فجعلتَه من أهله ، ألحقت ياءَيِ الإضافة ؛ وكذلك إنْ أضفتَ سائر الأسماء إلى البلاد ، أو إلى حَيٍّ أو قبيلةٍ (٢) .

واعلم أن ياءَيِ الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنّهم مما يغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحقِ (٣) ياءَيِ الإضافة . وإنّما حملهم عَلَى ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه ، فشجَّعهم عَلَى تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن .

فمنه ما يجيء عَلَى غير قياس ، ومنه ما يُعدَل وهو القياس الجارى فى كلامهم . وستراه إن شاء الله .

قال الخليل : كلُّ شيء من ذلك عدَلتْه العربُ تركتَه على ما عدَلتْه عليه ، وما جاء تامًّا لم تُحدِث العربُ فيه شيئا فهُوَ عَلَى القياس .

فمن المعدول الذى هو على غير قياس قولهم فى هُذَيلٍ : هُذَلِىٌّ ، وفى فُقَيْمِ كنانةَ : فُقَمِىٌّ ، وفى مُلَيْحِ خُزاعةَ : مُلَحِىٌّ ، وفى ثَقِيفٍ : ثَقَفِىٌّ ، وفى زَبِينةَ :

---

(١) السيرافى : وياءا الإضافة الأولى منهما ساكنة ؛ ولا يكون ما قبلهما إلا مكسورا وهما يغيران آخر الاسم ويخرجانه عن المنتهى ؛ ويقع الإعراب عليهما . فهذا أول تغيير منهما للاسم ، كقولنا فى النسبة إلى تميم تميمى ، وإلى واسط واسطى . وإذا كان فى الاسم هاء التأنيث وجب حذفها كقولنا فى النسبة إلى البصرة بصرى ، وإلى مكة مكى . وذلك لازم لايجوز غيره . وإنما وجب حذف الهاء لأنها لو أبقيناها فقلنا بصرتى ومكتى فى نسبة الرجل إليهما لوجب أن نقول بصرتية ومكتية ، فيجتمع فى الاسم تأنيثان التاء الأولى للمنسوب إليها والثانية للمنسوبة . وهذا لا يكون فى اسم واحد .

(٢) ا ، ب : « وإلى حى أو قبيلة » .

(٣) ا : « يلحق » .

زَبانىٌّ ، وفى طَيِّىء : طَائِىٌّ ، وفى العالية : عُلْوِىٌّ، والبادية بَدَوِىٌّ ، وفى البَصْرة : بِصْرِىٌّ ، وفى السَّهْل سُهلِىٌّ ، وفى الدَّهْر : دُهْرِىٌّ ، وفى حَىٍّ من بنى عَدِىّ يقال لهم بنو عَبِيدَةَ : عُبَدِىٌّ فضمّوا العين وفتحوا الباء فقالوا عُبَدِىٌّ .

وحدّثنا من نثق به أنّ بعضهم يقول فى بنى جَذِيمة جُذَمِىٌّ ، فيضم الجيم ويجريه مجرى عُبَدِىٌّ .

وقالوا فى بنى الْحُبْلَى من الأنصار : حُبَلِىٌّ ، وقالوا فى صَنْعَاء : صَنْعَانِىٌّ ، وفى شِتاء : شَتَوِىٌّ ، وفى بَهْرَاء قبيلة من قُضاعةَ : بَهْرَانِىٌّ ، وفى دَسْتَواء : دَسْتَوانِىٌّ مثل بَحْرانِىٌّ .

وزعم الخليل أنهم بنَوا البَحْر على فَعْلانَ ، وَإِنَّما كان القياس أن يقولوا : بَحْرِىٌّ .

وقالوا فى الأُفُق : أَفَقِىٌّ ، ومن العرب من يقول : أُفُقِىٌّ فهو على القياس. وقالوا فى حَرُوراء ، وهو موضع : حَرُورِىٌّ ، وفى جَلُولاء : جَلُولِىٌّ ، كما قالوا فى خُراسانَ : خُرْسِىٌّ ، وخُراسانِىٌّ أكثرُ ، وخُراسِىٌّ لغةٌ .

وقال بعضهم : إبلٌ حَمَضِيّةٌ إذا أكلتِ الحَمْضَ ، وحَمْضِيّةٌ أجودُ . وقد يقال : بَعيرٌ حامِضٌ وعاضِهٌ إذا أكل العِضاه ، وهو ضربٌ من الشجر . وحَمْضِيّةٌ أجود وأكثر وأقيس[1] فى كلامهم .

وقال بعضهُمْ : خَرْفِىٌّ ، أضاف إلى الخريف وحذف الياء . والخَرْفِىُّ فى كلامهم أكثر من الخريفىّ إمّا أضافه إلى الخرْف ، وإمّا بَنى الخريف على فَعْلٍ .

وقالوا : إبلٌ طُلاحِيّةٌ ، إذا أكلت الطَّلْح . وقالوا فى عِضاهٍ : عِضاهِىٌّ فى قول من جعل الواحدة عِضاهة مثل قَتادةٍ وقَتادٍ . والعِضاهةُ بكسر العين ،

(١) ط : « وأكثر وأقيس » .

على القياس . فأمّا من جعل جميع العِضَة عِضَوات ، وجعل الذى ذهب الواو فإنّه يقول: عِضَوِىٌّ . وأمّا[1] من جعله بمنزلة المياهِ وجعل الواحدة عِضاهةً فإنه يقول : عِضاهِىٌّ[2] .

وسمعنا من العرب من يقول : أَمَوِىٌّ . فهذه الفتحة كالضمّة فى السَّهْل إذا قالوا : سُهْلِىٌّ .

٧٠ وقالوا: رَوْحانِىٌّ فى الرَّوْحاء ، ومنهم من يقول : رَوْحاوِىٌّ كما قال بعضهم بَهْراوِىٌّ ، حدّثنا بذلك يونس . ورَوْحاوِىٌّ أكثر من بَهْراوِىّ .

وقالوا : فى القَفَا : قَفِىٌّ ، وفى طُهَيّة : طُهْوِىٌّ ، وقال بعضهم : طُهَوِىٌّ على القياس[3] ، كما قال الشاعر[4] :

بكُلِّ قُرَيْشِىٍّ إذا ما لَقِيتَــه ... سَرِيعٍ إلى داعِى النَّدَى والتَّكَرُّمِ[4]

ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفةً منه إحدى الياءين ياءَىِ الإضافة قولك فى الشَّأْم: شَآمٍ ، وفى تِهامةَ : تَهامٍ ،ومَنْ كسر التاء قال : تِهامِىٌّ، وفى اليَمَن يَمانٍ .

وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عِوَضاً من ذهاب إحدى الياءين ، وكأنَّ الذين حذفوا الياء من ثَقيفٍ وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها . فقلتُ : أرأيتَ تِهامةَ ، أليس فيها الألف[5] ؟ فقال : إنّهم كسّروا الاسم على

(١) ا ، ط : « فأما » ، وأثبت ما فى ب .

(٢) ب ، ط : «وجعل الواحدة عضاهة قال : عضاهى» . وأثبت ما فى ا .

(٣) السيرافى : وزاد غيره طَهْوى ، بفتح الطاء وتسكين الهاء . وهو شاذ أيضا .

(٤) البيت من الخمسين . وانظر الإنصاف ٣٥٠ وابن يعيش ٦ : ١١ واللسان (قرش ٢٢٦) .

(٥) سريع ، أى : فى الاستجابة ،ويروى: « بكل قريشى عليه مهابة » . وقبله :

ولكنما أغدو على مفاضة ... دلاص كأعيان الجراد المنظم

والشاهد فيه : « قريشى » ، وإجراؤه فى النسب على أصله وتوفية حروفه . وهو=

أن يجعلوه فَعَلِيًّا أو فَعْلِيًّا ، فلمّا كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردّوا الألف ، كأنّهم بنَوْه تَهَميٌّ أو تَهْميٌّ ، وكأنّ[1] الذين قالوا : تهامٍ ، هذا البناء كان عندهم فى الأصل ، وَفَتْحُهم التاءَ فى تِهامةَ حيث قالوا : تَهامٍ يدلّك على أنّهم لم يَدَعوا الاسم عَلَى بنائه .

ومنهم من يقول: تهاميٌّ ويَمانِيٌّ وشآميٌّ ، فهذا كبَحْرانيّ وأشباهه مما غُيِّر بناؤه فى الإضافة . وإن شئت قلت: يَمَنِيٌّ .

وزعم أبو الخطّاب أنه سمع [من العرب] من يقول فى الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً رُوحانيٌّ ، وللجميع : رأيتُ روحانيِّينَ .

وزعم أبو الخطاب[2] ، أنّ العرب تقوله لكل شىء فيه الرُّوح من الناس والدوابّ والجن .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول: شآمِيٌّ .

وجميعُ هذا إذا صار اسماً فى غير هذا الموضع فأضفتَ إليه جرى على القياس ، كما يَجرى تحقيرُ ليلة وإنسان ونحوها إذا حوّلتَهما فجعلتَهما اسمًا عَلَمًا .

وإذا سمّيت رجلاً زَبِينة لم تقل : زَبانيٌّ ، أو دَهْرًا لم تقل : دُهْرِيٌّ ، ولكن تقول فى الإضافة إليه : زَبَنِيٌّ ، ودَهْرِيٌّ .

= القياس ، لأن الياء لا يطرد حذفها إلا فيما كانت فيه هاء التأنيث نحو : مزينة ، إلا أن العرب آثرت فى قريش الحذف فقالوا : قرشى ، لكثرة الاستعمال .

(١) ا ، ط : « فكأن » .

(٢) ا ، ب : « أبو عبيدة » .

هذا باب ما حذفُ الياء والواو فيه القياس

وذلك قولُك فى ربيعةَ : رَبَعِىٌّ ، وفى حَنيفةَ : حنفِىٌّ ، وفى جَذِيمةَ : جَذَمِىٌّ ، وفى جُهينةَ : جُهَنىٌّ ، وفى قُتيبةَ : قُتَبِىٌّ ، وفى شَنوءة : شَنَئِىٌّ وتقديرها : شَنُوعة وشَنَعِىٌّ ؛ وذلك لأنّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا فى آخرها لتغييرهم منتهى الاسم ، فلما اجتمع فى آخِرِ الاسم تغييرُهُ وحذفٌ لازِمٌ لزمه حذفُ هذه الحروف ؛ إذ كان من كلامهم أن يُحذف لأمرٍ واحد ، فكلّما ازداد التغيير كان الحذف ألزَم ، إذْ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد . ٧١

وهذا شبيهٌ بإلزامهم الحذفَ هاءَ طَلْحَة ، لأنّهم قد يحذفون ممّا لا يتغيّر ، فلمّا كان هذا متغيّرا فى الوصل كان الحذف له ألزمَ .

وقد تركوا التغيير فى مثل حَنيفةَ ، ولكنه شاذٌّ قليل ، قد قالوا فى سَليمةَ : سَليمِىٌّ ، وفى عَميرةِ كلبٍ[1] : عَميرىٌّ . وقال يونُس : هذا قليلٌ خبيث . وقالوا فى خُرَيْبَةَ : خُرَيْبِىٌّ . وقالوا : سَليقىٌّ للرجل يكون من أهل السَّليقة .

وسألته عن شَديدةٍ فقال : لا أحذفُ ، لاستثقالهم التضعيف ، وكأنّهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف .

قلتُ : فكيف تقول فى بنى طَوِيلةَ ؟ فقال : لا أحذفُ ، لكراهيتهم تحريكَ هذه الواو فى فَعَلَ ، ألا ترى أنّ فَعَلَ من هذا الباب العينُ فيه ساكنة والألف مبدَلةٌ ، فيكرَه هذا كما يُكرَه التضعيف ، وذلك قولهم فى بنى حَوِيزةَ[2] : حَوِيزِىٌّ[2] .

---

(١) كلمة « كلب » ساقطة من ط .

(٢) ضبطت فى ا بفتح الحاء فى حويزة . وضبطت فى ط واللسان ضبط قلم بضم الحاء ، وكذا يفهم من صنع القاموس والتاج . ووردت مهملة الضبط فى ب .

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعدا إذا كان آخره ياء ماقبلها حرفٌ مُنكسر[(١)]

فإذا كان الاسم فى هذه الصفة أذهبتَ الياء إذا جئت بياءى الإضافة ، لأنه لا يلتقى حرفان ساكنان . ولا تحرِّكُ الياء ؛ لأنّ الياء إذا كانت فى هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجرّ ، ولا تجدُ الحرف الذى قبل ياء الإضافة إلّا مكسوراً. فمن ذلك قولهم فى رجل من بنى ناجيةَ : ناجىٌّ ، وفى أدْلٍ : أدْلِىٌّ ، وفى صحارٍ : صَحارِىٌّ ، وفى ثَمانٍ : ثمانِىٌّ ، وفى رجل اسمُه يمَان : يمانىٌّ . وإنّما ثقّلتَ لأنّك لو أضفتَ إلى رجل اسمه يمَنِىٌّ أو هَجرىٌّ أحدثتَ ياءين سواهُما وحذفتهما .

والدليل على ذلك أنّك لو أضفتَ إلى رجلٍ اسمه بَخاتىٌّ لقلت : هذا بخاتىٌّ، كما ترى .

ولو كنتَ لا تَحذف الياءين اللتين فى الاسم قبل الإضافة لم تصرف بخاتىٌّ ولكنهما ياءان تُحدَثان وتحذف الياءان اللتان كانتا فى الاسم قبل الإضافة[(٢)] .

وتقول إذا أضفتَ إلى رجل اسمه يَرْمى : يَرْمىٌّ كما ترى .

وإذا أضفت إلى عَرْقُوَة قلت : عَرْقِىٌّ[(٣)] .

وقال الخليل: من قال فى يَثْرِبَ: يثرَبىٌّ ، وفى تَغْلِبَ: تغلَبىٌّ ففتح مغيِّراً

---

(١) ط : «مكسور» .

(٢) بعده فى ا : «ولم تصرف بخاتى» .

(٣) ا : « وإن أضفت إلى عرقوة قلت قالوا عرقى » ، تحريف . وقال السيرافى تعليقا : وذلك أنك تحذف الهاء فتبقى الواو طرفا وقبلها ضمة فتقلبها ياء ، فيصير بمنزلة يرمى وقاضي فتقول : عرقى . ويجوز أن تنسب إليه عرقوى . وتقول العرب — ولم يذكره سيبويه — فى الجلد الذى يدبغ بالقرنوة ، وهو نبت يدبغ به : قرنوى .

فإنه إنْ غيّرَ مثل يَرْمى على ذا الحدّ قال : يَرْمَوِىٌّ ، كأنّه أضاف إلى يَرْمَى .
ونظير ذلك قول الشاعر[(١)] :

فـكيف لنا بالشُّرْب إنْ لم تـكن لنـا دَوانِيقُ عندالحـانَوِىِّ ولا نَقْدُ[(٢)]

والوجه الحانِىُّ ، كما قال علقمة بن عبدة[(٣)] : ٧٢

كأسُ عَزيزٍ مِنَ الأعْنابِ عَتَّقها لبعضِ أرْبابِها حانِيَّةٌ حُومُ[(٤)]

لأنّه إنّما أضاف إلى مِثل : ناجِيَة ، وقاض .

وقال الخليل : الذين قالوا: تَغلَبِىٌّ ففتَحوا مغيِّرين كما غيّرَ وا حين قالوا : سُهْلِىٌّ وبِصْرِىٌّ فى بَصْرِىَ[(٥)] ، ولو كان ذا لازمًا كانوا سيقولون فى يَشكُرَ :

---

(١) للفرزدق ، أو لأعرابى ، أو لذى الرمة . وانظر ملحقات ديوان ذى الرمة ٦٦٥ والمحتسب ١ : ١٣٤ وابن يعيش ٥ : ١٥١ والمقرب ٨٥ والعينى ٤ : ٥٣٨ والتصريح ٢ : ٣٢٩ والأشمونى ٤ : ١٨٠ واللسان (حنا ٢٢٤) .

(٢) ط فقط : «وكيف» . والدوانيق : جمع دانق ، بفتح النون وكسرها ، وهو عشر الدرهم ، ويقال : سدسه ، وقياس جمعه دوانق ، إلا أنه مما جاء على غير بناء واحده كخاتم وخواتيم ، وطابق وطوابيق .
والشاهد فى : «الحانوى» ونسبته إلى الحانة على غير قياس ، والقياس حانى . والحانة : بيت الخمار .

(٣) ديوانه ١٣١ والمحتسب ١ : ١٣٤ والمقرب ٨٥ والمفضليات ٤٠٢ .

(٤) يصف خمرا . والكأس : الخمر فى إنائها . وعنى بالعزيز ملكا من ملوك الأعاجم . عتقها : تركها حتى عتقت فرقّت . وأربابها : أصحابها . ويروى : «أحيانها» أى : أوقاتها من فصح أو عيد . والحانية : الخمارون . حوم : سود ، يريد أنها من أعناب سود . ويقال : الحوم جمع حائم ، وهو الذى يقوم على الخمر ويحوم حولها .
والشاهد فى : «حانية» ونسبتها إلى الحانة على القياس .

(٥) وردت مهملة الضبط فى ب ، وضبطت فى ا بفتح الباء وكسر الراء بدون تشديد ، وفى ط بفتح كل من الباء والراء . والوجه ما أثبت .

يَشكَرِىٌّ، وفى جُلْهُمَ : جُلْهَمِىٌّ . وأن لا يَلزَم الفتحُ دليلٌ على أنّه تغيير كالتغيير الذى يدخُل فى الإضافة ولا يَلزم ؛ وهذا قول يونس .

هذا باب الإضافة إلى كل شىءٍ من بنات الياء والواو التى الياءات والواوات لاماتهنّ ، إذا كان [١] على ثلاثة أحرف وكان منقوصاً للفتحة قبل اللام

تقول فى هُدًى : هُدَوِىٌّ ، وفى رجل اسمه حَصًى: حَصَوِىٌّ ، وفى رجُل اسمُه رَحًى : رَحَوِىٌّ . وإنما [٢] منعهم من الياء إذا كانت مبدَلة استثقالاً لإظهارها أنهم لم يكونوا ليُظهِرُوها إلى مايستخفّون ، إنما كانوا يُظهِرونها إلى توالِى الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريبا من أُمَيِّىٍّ ؛ فلم يكونوا ليَردُّوا الياء إلى ما يَستثقلون إذ كانت معتلّة مبدَلة فِراراً ممّا يستثقلون قبل أن يضاف إلى الاسم ، فكرهوا أن يردُّوا حرفا قد استثقلوه قبل أن يضيفوا إلى الاسم فى الإضافة ، إذ كان ردُّه [٣] إلى بناء هو أثقلُ منه فى الياءات وتوالى الحركات ؛ وكسرة الياء ، وتوالى الياءات [٤] مما يثقّله ، لأنّا رأيناهم غيّروا للكسرتين والياءين الاسم استثقالاً ، فلمّا كانت الياءان والكسرةُ والياء فيما توالت حركاتُه ازدادوا استثقالا . وستراه إن شاء الله .

وإذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذى قبل الياء مكسورا ، فإنّ الإضافة إلى ذلك الاسم تصيّره كالمضاف إليه فى الباب الذى فوقه ، وذلك

---

(١) ا ، ب : « كن » .

(٢) ط : « فإنما » .

(٣) ط : « يرده » .

(٤) ط : « والحركات » .

قولهم فى عَمٍ : عَمَوِىٌّ ، وفى رَدٍ : رَدَوِىٌّ . وقالوا كلّهم فى الشَّجِى : شَجَوِىٌّ ، وذلك لأنّهم رأوا فَعِل بمنزلة فَعَل فى غير المعتلّ ، كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالى الحركات ، فأقرّوا الياء وأبدلوا . وصيّروا الاسم إلى فَعَلٍ ، لأنّها لم تكن لتثبت ولا تُبدَل مع الكسرة ، وأرادوا أن يَجرىَ مجرى نظيره من غير المعتلّ ، فلمّا وجدوا الباب والقياسَ فى فَعِلٍ أن يكون بمنزلة فَعَلٍ أقرّوا الياء على حالها وأبدلوا ، إذ وجدوا فَعِل قد آتلأَبَّ أن يكون بمنزلة فَعَلٍ . ٧٣

وما جاء من فَعِلٍ [بمنزلة فَعَلٍ] قولهم فى النَّمِر: نَمَرِىٌّ ، وفى الحَبِطات حَبَطِىٌّ ، وفى شَقِرةَ: شَقَرِىٌّ ، وفى سَلِمةَ : سَلَمِىٌّ . وكأنَّ الذين قالوا : تَغْلَبِىٌّ أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفْعَل ، كما جعلوا فَعِل كفَعَلٍ للكسرتين مع الياءين ، إلّا أنَّ ذا ليس بالقياس اللازم ، وإنما هو تغيير ؛ لأنّه ليس توالَى ثلاثُ حركات . والذين قالوا : حانَوِىٌّ شبّهوه بعَمَوِىّ .

وإنْ أضفت إلى فَعُلٍ لم تغيّره ، لأنّها إنّما هى كسرة واحدة ، كلّهم يقولون : سَمُرِىٌّ . والدُّئِلُ بمنزلة النَّمِرِ ، تقول : دُؤَلِىٌّ . وكذلك سمعناه من يونس وعيسى .

وقد سمعنا بعضهم يقول فى الصَّعِق : صِعِقِىٌّ ، يَدَعه على حاله وكسَر الصاد ، لأنّه يقول : صِعِقٌ ، والوجه الجيّد فيه : صَعَقِىٌّ ، وصِعِقِىٌّ جيّد .

فإنْ أضفتَ إلى عُلَبِطٍ قلت: عُلَبِطِىٌّ ، وإلى جَنَدِلٍ قلت: جَنَدِلِىٌّ (١) لأنَّ

---

(١) كلمة «إلى» هنا من ا فقط . والجندل ، بفتح الجيم والنون : ما يقل الرجل من الحجارة . قال سيبويه : وقالوا جندل يعنون الجنادل ، وصرفوه لنقصان البناء عما لا ينصرف .

ذا ليس كالنَّمِر؛ لأن النَّمِر ليس فيه حرف إلّا مكسورٌ إلّا حرفًا واحدا وهو النون وحدَها ، فلمّا كثُر فيه الكسرُ والياءات ثقل ، فلذلك غيّروه إلى الفتح[1] :

هذا باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعَيل[2]

من بنات الياء والواو

التى الياءات والواوات لاماتُهن ، وما كان فى اللفظ بمنزلتهما

وذلك قولك فى عَدِىّ : عَدَوِىٌّ ، وفى غَنِىّ : غَنَوِىٌّ ، وفى قُصَىّ : قُصَوِىٌّ وفى أُمَيَّة : أُمَوِىٌّ . وذلك أنّهم كرهوا أن تَوالَى فى الاسم أربعُ ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التى حذفوها من سُلَيْم وثَقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواوَ من الياء التى تكون منقوصة ، لأنّك إذا حذفت الزائدة[3] فإنّما تَبقى التى تصير ألفا ، كأنه أضاف إلى فَعَلٍ أو فُعَلٍ .

وزعم يونس أنّ ناسًا من العرب يقولون : أُمَيِّىٌّ ، فلا يغيِّرون لمّا صار

---

(١) السيرافى : فإن كان — يعنى المنسوب إليه — على أربعة أحرف وتحركت الثلاثة الأحرف كلها لم يجز فتح الحرف المكسور الذى قبل الأخير منها ، كقولنا فى النسبة إلى علبط وجندل : علبطى وجَنْدِلى . والعلة فى ذلك أنا إنما قلنا فى النمر : نمرى لأنا لو بقّينا الكسر فقلنا : نمِرى لاجتمع كسرتان وياءان ، وليس فى الكلمة مايقاومهما من الحروف التى ليست من جنسها إلا حرف واحد ، وهو النون ، فإذا صار أربعة أحرف والثانى ساكن نحو تغلب ، فمنهم من يبقى الكسرة لأن فى صدر الكلمة حرفين يقاومان الكسرتين والياء المشددة . ومن فتح لم يحفل بالحرف الثانى لأنه ساكن ، ولم يره حاجزا حصينا . فإذا صار الحرف الأول والثانى متحركين قاوما ما بعدهما من الكسرتين ، فلم يجز غير ذلك .

(٢) ط : «أو فعيل» .

(٣) ا : « الزيادة » .

إعرابُها كإعراب ما لا يعتل ، شبّهوه به [كما قالوا طَيِّئيٌّ] . وأمّا عَدِيّ فيقال وهذا أثقلُ[1] ، لأنّه صارت مع الياءات كسرةٌ .

وسألتُه[2] عن الإضافة إلى حَيّةٍ فقال: حَيَوِيٌّ ، كراهية أن تجتمع الياءات . والدليل على ذلك قولُ العرب فى حَيّةَ بنِ بَهْدَلَةَ : حَيَوِيٌّ ، وحُرّكت الياءُ لأنّه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة . فإن أضفت إلى لَيّةٍ قلت: لَوَوِيٌّ ؛ لأنّك احتجت إلى أن تحرّك هذه الياء[3] كما احتجت إلى تحريك ياء حَيّةٍ[4] فلمّا حرّكتها رددتّها إلى الأصل كما تردُّها إذا حرّكتها فى التصغير[5] . ومن قال: أُمَيِّيٌّ قال : حَيِّيٌّ .

وكان أبو عمرو يقول : حَيِّيٌّ ولَيِّيٌّ . ولَيّةٌ من لَوَيْتُ يدَه لَيّةً .

وسألتُه عن الإضافة إلى عَدُوٍّ فقال : عَدُوِّيٌّ . وإلى كَوّةٍ فقال : كَوِّيٌّ ، وقال : لا أُغيّره لأنه لم تجتمع الياءات ، وإنما أُبدِلُ إذا كثرت الياءات فأفِرُّ إلى الواو ، فإذا قدرتُ على الواو ولم أبلغ من الياءات غايةَ الاستثقال لم أُغيِّره . ٧٤
ألا تراهم قالوا فى الإضافة إلى مَرْمِيٍّ مَرْمِيٌّ ، فجعله بمنزلة البُخْتِيّ إذْ كان آخره كآخره فى الياءات والكسرة . وقالوا فى مَغْزُوٍّ: مَغْزُوِّيٌّ ؛ لأنه لم تجتمع الياءات . فكذلك[6] كَوّةٌ وعَدُوٌّ . وحَيّةٌ قد اجتمعت فيه الياءات . فإن أضفت إلى عَدُوّةٍ قلت : عَدَوِيٌّ من أجل الهاء ، كما قلت فى شَنُوءَة : شَنَئِيٌّ .

---

(١) ا : «فيقال : هذا أثقل» ب : «فقال: هذا أثقل» .

(٢) ا فقط : «وسألت الخليل» .

(٣) ط : «إلى تحرك هذه الياء» .

(٤) ط : «إلى أن تحرك ياء حية» .

(٥) ا : « إذا حركت فى التصغير » .

(٦) ا : « وكذلك » .

وسألتُه عن الإضافة إلى تَحِيَّةٍ فقال: تَحَوِيٌّ ، وتَحذف أشْبَهَ مافيها بالمحذوف من عَدِيّ [وهو الياءُ الأولى] ، وكذلك كلُّ شيء كان آخِره هكذا .

وتقول في الإضافة إلى قِسِيّ وثُدِيّ: ثُدَوِيٌّ وقُسَوِيٌّ ؛ لأنها فُعولٌ ، فتردُّها إلى أصل البناء ، وإنما كُسر[1] القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والدال ، فإذا ذهبت العلّةُ صارتا على الأصل . تقول في الإضافة إلى عَدْوٍ : عَدْوِيٌّ ، وإلى عَدْوةٍ: عَدْوِيٌّ ، وإلى مَرْمِيّ: مَرْمِيٌّ تحذف الياءين وتُثبِت ياءي الإضافة . وإلى مَرْمِيّة مَرْمِيٌّ ، تحذف الياءين الأُولَيَيْن . ومن قال: حانَوِيٌّ قال : مَرْمَوِيٌّ .

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخِرهُ ياءً
وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واواً
وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا

وذلك نحو ظَبْيٍ ورَمْيٍ وغَزْوٍ ونَحْوٍ ، تقول : ظَبْيِيٌّ ورَمْيِيٌّ وغَزْوِيٌّ ونَحْوِيٌّ ، ولا تغيِّر الياء ولا الواو[2] في هذا الباب ؛ لأنّه حرف جرى مجرى غير المعتلّ . تقول: غزْوٌ فلا تغيِّر الواو كما تغيّر في غَدٍ . وكذلك الإضافة إلى نِحْيٍ وإلى العُرْيِ .

فإذا كانت هاءُ التأنيث بعد هذه الياءات فإنَّ فيه اختلافاً : فمن الناس من يقول في رَمْيَةٍ: رَمْيِيٌّ وفي ظَبْيَةٍ : ظَبْيِيٌّ ، وفي دُمْيَةٍ : دُمْيِيٌّ ، وفي فِتْيَةٍ : فِتْيِيٌّ ، وهو القياس ، من قِبَل أنّك تقول رَمْيٌ ونِحْيٌ فتُجريه[3] مجرى مالا يعتلّ نحو دِرْعٍ وتُرْسٍ ومَتْنٍ ، فلا يخالف هذا النحوَ ، كأنّك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء .

(١) ا : « كسرت » .

(٢) ب ، ط : « والواو » .

(٣) ط : « فتجرى » .

فإذا جعلتَ هذه الأشياء بمنزلة مالا ياء[1] فيه فأجْره فى الماء[2] مجراه وليست فيه هاء ، لأنَّ القياس أن يكون هذا النحوُ من غير المعتل فى الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاءُ ، ولا ينبغى أن يكون أبعدَ من أميّ ، فإذا جاز فى أُمَيَّةَ أُمَوِيٌّ ، فهو أن يجوز فى رَمْيٍ أجدرُ ، لأنَّ قياس أُمَيَّةَ وأشباهها التغيير . فهذا الباب يُجرونه مجرى غير المعتل .

وحدثنا يونس أنَّ أبا عَمرٍو وكان يقول فى ظَبْيَةٍ : ظَبْيِيٌّ . ولا ينبغى أنْ يكون فى القياس إلّا هذا إذ جاز فى أُمَيَّةَ وهى معتلّة ، وهى أثقل من رَمْيِيٍّ .

وأمّا يونس فكان يقول فى ظَبْيةٍ: ظَبَوِيٌّ ، وفى دُمْيةٍ :دُمَوِيٌّ ، وفى فِتْيةٍ: فِتَوِيٌّ . فقال الخليل: كأنّهم شبّهوها حيث دخلتها الهاءُ بفَعِلةٍ ؛ لأنَّ اللفظ بفَعِلةٍ إذا أسكنتَ العين وفَعْلةٍ من بنات الواو سواء . يقول : لو بنيتَ فَعِلةً من بنات الواو لصارت ياء ، فلو أسكنتَ العين على ذلك المعنى لثبتتْ ياء ولم ترجع إلى الواو ، فلمّا رأوها آخرُها يُشبه آخرَها جعلوا إضافتَها كإضافتها ، وجعلوا دُمْيَةً كفُعِلةٍ[3] ، وجعلوا فِتْيةً بمنزلة فِعِلةٍ .

٧٥

هذا قول الخليل . وزعم أنَّ الأولَ أقيسُهما وأعرَبُهما . ومثل هذا قولهم فى حيّ من العرب يقال لهم : بنو زِنْية : زِنَوِيٌّ ، وفى البِطْية : بِطَوِيٌّ[4] .

(١) ا : «ومالا هاء فيه» ، تحريف .

(٢) ما بعده إلى كلمة « الماء » التالية ساقط من ط .

(٣) السيرافى : وكان الزجاج يرد من هذا على الخليل دمية ويقول : ليس فى الأسماء فُعِلة . وردّ عليه فتية لأنه ليس فى الأسماء فِعِل إلا إبل . قال أبو سعيد : ولو خففنا نمرا فقلت : نمْر وسمى به رجل ثم نسبنا إليه ، لم نرده إلى الأصل ونسبنا إليه على التخفيف . وإنما قدر الخليل رد ذوات الياء إلى الأصل لأنه مستفاد به خفة لنقل الياء إلى الواو .

(٤) فى اللسان : «وحكى سيبويه البطية . قال ابن سيده : ولا علم لى بموضوعها ، إلا أن يكون أبطيت لغة فى أبطأت ، كاحبنطيت فى احبنطأت ، فتكون هذه صيغة الحال من ذلك . ولا يحمل على البدل لأن ذلك نادر» . ويعنى بصيغة الحال اسم الهيئة .

وقال : لا أقول فى غَزْوةٍ إلّا غَزْوِىٌّ ، لأنّ ذا لا يشبه آخِرُه آخِر فَعِلةٍ إذا أسكنتْ عينها . ولا تقول فى غُدْوةٍ إلّا غُدْوِىٌّ لأنه لا يشبه فَعِلةً ولا فُعِلةً ، ولا يكون[1] فَعِلةٌ ولا فُعِلةٌ من بنات الواو هكذا .

ولا تقول فى عُرْوةٍ إلّا عُرْوِىٌّ[2] لأن فُعُلةً من بنات الواو إذا كانت واحدةً فُعُلٍ لم تكن هكذا وإنّما تكون ياء ، ولو كانت فُعُلة ليست على فُعُلٍ كما أنّ بُسُرةً على بُسُرٍ لـكان الحرفُ الذى قبل الواو يَلزمه التحريكُ ، ولم يشبه عُرْوةً[3] ، وكنتَ إذا أضفت إليه جعلتَ مكان الواو ياء كما فعلت ذلك بعَرْقُوةٍ ، ثم يكون فى الإضافة بمنزلة فَعِلٍ .

وإن أسكنتَ ما قبل الواو فى فُعُلةٍ من بنات الواو التى ليست واحدةَ فُعُلٍ فحذفتَ الهاء لم تغيِّر الواوَ ، لأنّ ما قبلها ساكن . ويقوِّى أنّ الواوات لا تغيِّر قولُهم فى بنى جِرْوةَ ، وهم حىّ من العرب : جِرْوِىٌّ .

وأمّا يونس فجعل بنات الياء فى ذا وبنات الواو سَواء ، ويقول فى عُرْوةٍ : عُرَوِىٌّ . وقولُنا : عُرْوِىٌّ .

هذا باب الإضافة إلى كلّ شىء لامُه ياءٌ أو واو وقبلها ألف ساكنة غيرُ مهموزة

وذلك نحو[4] سِقايةٍ وصَلايةٍ ونُفايةٍ[5] وشَقاوةٍ وغباوةٍ . تقول فى الإضافة

---

(١) ا : «ولا تكون» ، ب : «لايكون» بإسقاط الواو فيهما .

(٢) ا ، ب : «ولا تقول فى عدوة إلا عدوى» .

(٣) ا ، ب : «عدوة» .

(٤) ا : «وذلك قولهم نحو» ، ب : «وذلك نحو قولك» .

(٥) ط : «ونقاية» ، وكلاهما صحيح بالقاف وبالفاء . والنقاية بالياء هى النقاوة بالواو ، وهى أفضل ما ينتقى .

إلى سقاية : سِقائِيٌّ ، وفى صلاية : صَلائِيٌّ ، وإلى نُفاية : نُفائِيٌّ[1] ، كأنّك أضفتَ إلى سِقاء وإلى صَلاء ، لأنّك حذفت الهاء ، ولم تكن الياءُ لتثبتَ بعد الألف فأبدلتَ الهمزة مكانها ، لأنّك أردت أن تُدخِل ياء الإضافة على فِعالٍ أو فَعالٍ أو فُعالٍ .

وإن أضفتَ إلى شَقاوة وغَباوة وعِلاوةٍ قلت : شَقاوِيٌّ وغَباوِيٌّ وعِلاوِيٌّ ؛ لأنّهم قد يُبدِلون مكان الهمزة الواو لثقلها ، ولأنّها مع الألف مشبّهة بآخِرِ حَمْراء حين تقول : حَمْراوِيٌّ وحَمْراوانِ . فإنْ خفّفتَ الهمزة فقد اجتمع فيها أنّها تُستثقل وهى مع ما يشبهها وهى الألف ، وهى فى موضع اعتلال وآخِرُه كآخِرِ حَمْراء . فإن خففتَ الهمزة اجتمعت حروف متشابهة كأنها ياءات ، وذلك قولك فى كِساء : كِساوانِ ، ورِداء : رِداوانِ ، وعِلْباء: عِلْباوانِ .

وقالوا فى غَداء : غَداوِيٌّ ، وفى رِداء : رِداوِيٌّ ، فلمّا كان من كلامهم قياساً مستمِرّاً أن يُبدِلوا الواو مكانَ هذه الهمزة فى هذه الأسماء استثقالاً لها ، صارت الواوُ إذْ كانت فى الاسم أولى ؛ لأنّهم قد يُبدِلونها وليست فى الاسم فراراً إليها ، فإذا قدَروا عليها فى الاسم لم يُخرجوها ، ولا يفرُّون إلى الياء لأنّهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى نحو ما كانوا فيه ؛ لأنّ الياء تشبه الألف فيصير بمنزلة ما اجتمع فيه أربعُ ياءات ؛ لأنّ فيها حينئذٍ ثلاثَ ياءات ، والألف شبيهة بالياء فتُضارِع أُمَيِّيٌّ ؛ فكرِهوا أن يفرّوا إلى ماهو أثقلُ ممّا هم فيه ، فكرِهوا الياء كما كرهوا فى حَصًى ورحًى . قال الشاعر ، وهو جرير ، فى بنات الواو[2]:

٧٦

---

(١) ط : «إلى نقاية نقائى» ، بالقاف فيهما .

(٢) ديوانه ٢٢٣ وابن يعيش ٥ : ١٥٧ .

إذا هَبَطْنَ سَماوِيًّا مَـــوارِدُهُ   من نحو دَوْمةِ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسِى[1]

وياءُ دِرْحايةٍ بمنزلة الياء التى من نفس الحرف ، ولو كان مكانَها واو كانت بمنزلة الواو التى من نفس الحرف ؛ لأن هذه الواو والياء[2] يَجريان مجرى ما هو من نفس الحرف ، مثل السَّماوِىّ والطَّفاوِىّ .

وسألتُه عن الإضافة إلى رَايَةٍ وطايَةٍ وثايَةٍ وآيَةٍ ونحو ذلك ، فقال : أقول رَائِىٌّ وطائِىٌّ وثائِىٌّ وآئِىٌّ[3]. وإنَّما همز والاجتماع الياءات مع الألف ، والألفُ تشبهُ بالياء ، فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات ، فهمزوها استثقالاً ، وأبدلوا مكانها همزة ، لأنَّهم جعلوها بمنزلة الياء التى تُبدَل بعد الألف الزائدة ؛ لأنهم كرهوها هاهنا كما كُرِهتْ ثَمَّ ، وَهى هنا بعد ألف كما كانت ثَمَّ ، وذلك نحو ياء رِداء .

ومن قال : أُمَيِّىٌّ قال : آيِىٌّ ورايِىٌّ بغير همز[4]، لأنَّ هذه لامٌ غير

---

(١) أى : إذا هبطت الإبل مكانا من السماوة ، وهى أرض بعينها ، ووردت ماءه لم أقم فيه ، وذلك شوقا إلى أهلى ، وحرصا منى على اللحاق بهم . ودومة خبت : موضع بعينه . والتعريس : نزول المسافر فى آخر الليل .

والشاهد فيه : « سماوى » ونسبته إلى السماوة .

(٢) ط : « كانت بمنزلة الواو والياء » فقط .

(٣) السيرافى ما ملخصه : فى النسبة إلى راية ونحوه ثلاثة أوجه : إن شئت همزت ، وإن شئت قلبت الهمزة واوا ، وإن شئت تركت الياء بحالها ولم تغيرها . فأما من همز فلأن الياء وقعت بعد ألف . والقياس فيها أن تهمز ، ولكنهم صححوها شذوذا ، فلما نسبوا ردوها إلى ما كان يوجبه القياس . وأما من قال : راوى فإنه استثقل الهمزة بين الياء والألف ، فجعل مكانها حرفا يقاربها فى المد واللين ، ويفارقها فى الموضع ، وهى الواو . وأما من قال : رايِىّ فأثبت الياء فلأن هذه الياء صحيحة تجرى بوجوه الإعراب قبل النسبة ، كياء ظبى ، فلما كانت النسبة إلى ظبى من غير تغيير ، كان رايِىّ كذلك .

(٤) ط : « بغير همزة » .

معتلّة ، وهى أولى بذلك لأنه ليس فيها أربع ياءات ، وَلأنّها أقوى . وَتقول وَاوٌ فتُثبت كما تُثبت فى غزْوٍ . وَلو أبدلتَ مكان الياء الواوَ قلت : ثاوِىٌّ وآوِىٌّ وطاوِىٌّ وراوِىٌّ جاز ذلك[1]، كما قالوا : شاوِىٌّ ، فجعلوا الواوَ مكان الهمزة . وَلا يكون فى مثل سِقايةٍ سقائِىٌّ فتكسرَ الياء وَلا تهمز[2]، لأنّها ليست من الياءات التى لا تعتلّ إذا كانت منتَهى الاسم ، كما لا تعتلّ ياءُ أُمَيّةَ إذا لم تكن فيها هاء .

ومِثل ذلك قُصَىٌّ ، منهم من يقول : قُصَىِّىٌّ .

وإذا أضفت إلى سِقاية فكأنّك أضفت إلى سِقاء ، كما أنّك لو أضفت إلى رجل اسمه ذو جُمّةٍ قلت: ذَوَوِىٌّ كأنك أضفت إلى ذَواً . وَلو قلت : سِقاوِىٌّ جاز فيه وفى جميع جنسه كما يجوز فى سقاء .

وحَوْلاَيَا وبَرْدَارَيَا[3] بمنزلة سِقايةٍ ، لأنّ هذه الياء لا تثبت إذ كانت منتهى الاسم ، وَالألفُ تَسقط فى النسبة لأنّها سادسة فهى كهاء دِرْحاية .

واعلم أنّك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإنّ القياس والوجهَ أن تُقرّه على حاله ؛ لأن الياءات لم تَبلغ غاية الاستثقال ، ولأنّ الهمزة تَجرى على وجوه العربيّة غير معتلّة مبدَلة . وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثيرٌ على ما فسّرنا ، يَجعل مكان الهمزة وَاوًا .

وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز ، كما كان فيما

(١) ط : «وجاز لك» .

(٢) ا : «فيكسر الياء ولا يهمزها» . ب : «فيكسر الياء ولا يهمز» .

(٣) ذكر ياقوت أن «حولايا» قرية كانت بنواحى النهروان خربت الآن . وقال فى «بردرايا» : «موضع أظنه بالنهروان من نواحى بغداد» .

٧٧ كان بدلاً من وَاو أَوَياء ، وَهو فيها قبيح . وقد يجوز إذا كان أصلُها الهمز[1] مثل قُرّاء ونحوه .

هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف

وذلك نحو مَلْهًى ومَرْمًى ، وأَعْشَى وأَعْمَى وأَعْيَا ، فهذا يَجْرى مجرى ما كان على ثلاثة أحْرف وكان آخرُه ألفًا مبدَلة من حرف من نفس الكلمة نحو حَصًى ورحًى .

وسألتُ يونس عن مِعْزًى وذِفْرًى فيمَن نوّن فقال : هما بِمَنزلة ما كان من نفس الكلمة ، كما صار عِلْباء حيث انصرف بمنزلة رداء فى الإضافة والتثنية ، ولا يكون أسوأ حالاً فى ذا من حُبلى .

وسمعنا العرب يقولون فى أعْيَا : أَعْيَوِىٌّ . بنو أَعْيا : حَيٌّ من العرب من جَرْمٍ . وتقول فى أحْوَى : أحْوَوِىٌّ . وكذلك سمعْنا العرب تقول .

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخِره ألفا زائدة لا ينون[2] وكان على أربعة أحرف

وذلك نحو حُبلَى ودِفلى ؛ فأحسنُ القول فيه أن تقول : حُبلِىٌّ ودِفْلِىٌّ ؛ لأنها زائدة لم تجئْ لتُلحق بَناتِ الثلاثةِ ببنات الأربعة ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ماهو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف .

---

(١) ب : « والهمزة » .
(٢) ط : « لاتنون » .

وقالوا فى سِلًّى : سِلِّىٌّ[1] .

ومنهم من يقول : دِفْلَاوِىٌّ ، فيَفرقُ بينها وبين التى من نفس الحرف بأن يُلحِق هذه الألف فيجعله كآخر ما لا يكون آخرُه إلّا زائداً غير منوّن ، نحو : حمْرَاوِىٌّ وضَهْيَاوِىّ[2] ، فهذا الضربُ لا يكون إلّا هكذا ، فبنوه هذا البناء ليَفرقوا بين هذه الألف وبين التى من نفس الحرف ، وماهو بمنزلة ماهو من نفس الحرف ، فقالوا فى دَهْنًا : دَهْنَاوِىٌّ ، وقالوا فى دُنيا : دُنياوِىٌّ وإن شئت قلت دُنيِىٌّ عَلَى قولهم سِلِّىٌّ .

ومنهم من يقول: حُبلَوِىٌّ فيجعلها بمنزلة ماهو من نفس الحرف . وذلك أنّهم رأوها زائدة[3] يُبْنَى عليها الحْرف ، ورأوا الحرفَ فى العِدّة والحركة والسُّكون كمَلْهًى فشبّهوها بها ، كما أنهم يشبّهون الشىء بالشىء الذى يُخالفه فى سائر المواضع .

قال : فإن قلت فى مَلْهًى : مَلْهِىٌّ لم أر بذلكَ بأساً ، كما لم أر بحُبلَوِىّ بأساً . وكما قالوا : مَدارَى لجاءوا به على مثالِ : حبَالَى وعَذارَى ونحوهما من فَعالَى ، وكما تَستوى الزيادةُ غَيرُ المنوّنة والتى من نفس الحرف إذا كانت كلّ واحدة منهما خامسة .

ولا يجوز ذا فى قَفًا ، لأنّ قفا وأشباهَه لَيس بزنة حُبْلَى ، وإنّما هى على ثلاثة أحرف فلا يَحْذفونها .

---

(١) سِلًّى : اسم موضع بالأهواز كثير التمر . وسلى أيضا : اسم الحارث بن رفاعة ابن عذرة ، من قضاعة .

(٢) الضهياء : التى لا يظهر لها ثدى ، أو التى لا تحيض ، فكأنها الرجل شبها . والضهياء أيضا : شجر .

(٣) ط : « زيادة » .

وأمّا جَمَزَى فلا يكون جَمزَوِىٌّ [وَلا جَمزاوِىٌّ] وَلـكن جمَزِىٌّ، لأنَّها ثقلتْ وَجاوزتْ زنة مَلهًى فصارت بمنزلة حُبارَى لتتابع الحركات . ويقوِّى ذلك أنَّك لو سمّيت امرأة قَدَمًا لم تصرفْها كالم تصرف عَناقَ .

والحذف فى مِعزًى أجوزُ ، إذْ جَازَ فى ملهًى لأنَّها زائدة .

٧٨ وَأمَّا حُبْلَى فالوجه فيها ما قلتُ لك .

قال الشَّاعِر[١] :

كأنَّما يقعُ البُصْرِىُّ بيْنهمُ مِنَ الطَّوائفِ وَالأَعناقِ بالوَذَمِ[٢]

يريد : بُصْرَى .

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف

تقول فى حُبارَى: حُبارِىٌّ ، وَفى جُمادَى: جُمادِىٌّ ، وَفى قَرْقَرَى: قَرْقَرِىٌّ . وَكذلك كلُّ اسم كان آخِره ألفًا وَكان على خمسة أحْرف[٣] .

---

(١) البيت من الخمسين . ولم أجده فى اللسان .

(٢) يصف قوما هزموا فأعملت فيهم السيوف . وأراد بالبصرى سيفا طبع ببصرى ، بضم الباء ، وهى مدينة بالشام . والطوائف : النواحى . والوذم : سيور تشد بها عراقى الدلو إلى آذانها . فشبه وقع السيوف بأعناقهم بوقعها بالوذم .

والشاهد فى «البصرى» نسبة إلى بصرى . ويجوز بصروى : كما يقال : حبلى وحبلوى .

(٣) السيرافى ما ملخصه : أى وكذا ما كان على ستة فإن الألف تسقط إذا نسبت إليه ، سواء كانت الألف أصلية ، أو زائدة للتأنيث أو لغير التأنيث . فالأصلية نحو مرامى ومنتهى . والزائدة للتأنيث نحو قهقرى وحبارى ، ولغير التأنيث نحو حبنطى ودلنظى . وإنما وجب إسقاط هذه الألف لأنها ساكنة والياء الأولى من ياءى النسبة ساكنة ، وقد كثرت الحروف ، فباجتماع ذلك ما أوجب إسقاطه .

وسألتُ يونس عن مُرامَّى فقال : مُرامِيٌّ ، جعلها بمنزلة الزيادة . وَقال : لو قلتَ : مُرامَوِيٌّ لقلت : حُبارَوِيٌّ ، كما أجازوا فى حُبْلَى حُبْلوىٌّ . ولو قلت ذا لقلت فى مُقْلَوْلًى : مُقْلَوْلَوِيٌّ . وهذا لا يقوله أحد ، إنّما يقال : مُقْلولِيٌّ ، كما تقول فى يَهْيَرَى يَهْيَرِيٌّ . فإذا سوَّى بين هذا رابعًا وبين ما الألف فيه زائدة نحو حُبلَى لم يجزْ إلّا أن تجعلَ ما كان من نفس الحرف إذا كان خامسًا بمنزلة حُبارَى. وإن فرَّقت[1] ، بين الزائد وَبين الذى من نفس الحرف دخل عليك أن تقول فى قَبعَثرًى : قَبَعْثَرَوِيٌّ ، لأنَّ آخره منوَّن فجرى مجرى ماهو من نفس الكلمة . فَإِنْ لم تقل ذا وأخذت بالعدد فقد زعمت أنهما يَستويان . وإنَّما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف لأنه حين كان رابعًا فى الاسم بزنة ما ألفُه منه كان الحذْف فيه جيِّداً ، وجاز الحذف[2] ، فيما كانت ألفه من نفسه ، فلمَّا كثر العدد كان الحذف لازما ، إذْ كان من كلامهم أن يحذفوه فى المنزلة الأولى .

وإذا ازداد الاسمُ ثقلاً كان الحذف ألزَم ، كما أنَّ الحذف لربيعةَ ألزمُ حين اجتمع تغييران[3] .

وأمَّا الممدود ، مصروفًا كان أو غير مصروف ، كثر عددُه أو قلَّ ، فإنه لا يُحذف ، وذلك قولك فى خُنْفساء: خُنْفَساوِيٌّ ، وفى حَرْمَلاء : حَرْمَلاوِيٌّ وفى مَعْيُوراء مَعْيُوراوِيٌّ[4]. وذلك أنَّ آخِر الاسم لمّا تحرّك وكان حيًّا

---

(١) ط : «فإن فرقت» .

(٢) ا : «وكان الحذف» . والحذف فيما كانت ألفه أصلية من نفسه جائز ، والمختار فيه القلب .

(٣) انظر ما مضى من الكلام على النسبة إلى ربيعة فى ص ٣٣٩ .

(٤) المعيوراء : اسم جمع للعير . ومثله المعلوجاء والمشيوخاء والمأتوناء .

يَدخله الجرّ والرفع وَالنصب صار بمنزلة : سَلامانٍ وَزَعفرانٍ ، وكالأَواخر التى من نفس الحرف نحو : آخرِ نُجامٍ واشهيبابٍ ، فصارت هكذا كما صار آخرُ مِعْزًى حين نُوّن بمنزلة آخرِ مَرْمًى . وَإنّما جَسروا على حذف الألف لأنّها ميّتة لا يَدخلها جرّ وَلارفع وَلانصب[1] فحذفوها كما حذفوا ياء رَبيعةَ وحَنيفة . وَلو كانت الياءان متحركتين لم تُحذَفا لقوّة المتحرّك . وكما حذفوا الياء الساكنة من ثمانٍ حيث أضفت إليه . فإنّما جعلوا ياءَى الإضافة عِوَضاً . وهذه الألفُ أضعفُ ، تَذهب مع كلّ حرف ساكن ، فإنّما هذه معاقبةٌ كما عاقبتْ هاءُ الجحاجحة ياءَ الجحاجيح ، فإنّما يَجسرون بهذا على حذف هذه الحروف الميتة .

٧٩

وسترى للمتحرك قوّةً ليست للساكن فى مواضع كثيرة[2] إن شاء الله تعالى .

ولو أضفت إلى عِثْيَرٍ ، وهو التراب ، أو حِثْيَلٍ[3] ، لأجريته مجرى حِمْيَرِىّ[4] .

وزعم يونس أن مُثَنًّى بمنزلة مِعْزًى ومُعْطًى[5] ، وهو بمنزلة مُرامًى ، لأنّه خمسة أحرف .

وإن جعلتَه كذلك فهو ينبغى له أن يجيز فى عِبِدًّى : عِبِدّوِىٌّ[6] ، كما جاز

---

(١) ا ، ط : « ولا نصب ولا رفع » .

(٢) كلمة « كثيرة » ساقطة من ا .

(٣) الحثيل : القصير ، وضرب من أشجار الجبال يشبه الشوحط .

(٤) السيرافى ما ملخصه : أى لم تسقط الياء كما سقطت فى ربيعة . وإنما أراد سيبويه بهذا أنه قد يكون للمتحرك قوة تمنع من حذفه فى الموضع الذى يسقط فيه الساكن .

(٥) ط : « بمنزلة معطى » فقط .

(٦) العِبِدّى : اسم جمع للعبيد .

فى حُبْلَى: حُبْلَوِىٌّ. فإن جَعل النونَ بمنزلة حرفٍ واحد، وجعل زنته كزنته فهو ينبغى له إن سَمَّى رجلاً باسم مؤنَّث على زنة مَعَدٍّ مدغَم مثله أن يصرفه، ويجعل المدغَمَ كحرف واحد. فهذه النون الأُولى بمنزلة حرف ساكنٍ ظاهر. وكذلك يجرى فى بناء الشِّعر وغيره.

فأمّا المصروف نحو حِراء فمن العرب من يقول: حِراوِىٌّ، ومنهم من يقول حِرائِىٌّ، لا يَحذف الهمزة.

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم ممدود لايَدخله التنوين كثيرَ العدد كان أو قليلَه

فالإضافة إليه أن لا يُحذَف منه شىء، وتُبدَل الواوُ مكان الهمزة لِيفرقوا بينه وبين المنوّن الذى هو من نفس الحرف وما جُعل بمنزلته، وذلك قولك فى زَكَرِيَّاء: زَكَرِيّاوِىٌّ، وفى بَرُوكاء: بَرُوكاوِىٌّ[1].

هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين

اعلم أن كلّ اسم على حرفين ذهبتْ لامُه ولم يُرَدَّ فى تثنيته إلى الأصل ولا فى الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل، فإنّك فيه بالخيار، إنْ شئتَ تركته على بنائه[2] قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرّته فرددت إليه ما حُذف منه، فجعلوا الإضافة تغيِّر فتَردّ كما تغيِّر فتَحذف، نحو ألف حُبْلَى، وياء رَبيعةَ وحَنيفةَ، فلمّا كان ذلك من كلامهم غيَّروا بناتِ الحرفين التى حُذفت لاماتهن بأنْ ردّوا فيها ما حُذف منها[3]، وصرتَ فى الردّ وتركه على حاله بالخيار، كما صرتَ فى حذف ألف حُبْلَى وتركِها بالخيار.

---

(١) البروكاء: الثبات فى الحرب والجد.

(٢) ا: «بنيته».

(٣) كلمة «منها» ساقطة من ا.

وإنما صار تغييرُ بنات الحرفين الردَّ لأنَّها أسماءٌ مجهودةٌ ، لا يكون اسمٌ على أقلَّ من حرفين ، فقَوِيت الإضافة على ردِّ اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثُر العدد ، وذلك قولك : مُرامِىّ .

فمن ذلك قولهم فى دَمٍ : دَمِىٌّ ، وفى يَدٍ : يَدِىٌّ ، وإن شئت قلت: دَمَوِىٌّ ويَدَوِىٌّ ، كما قالت العرب فى غَدٍ : غَدَوِىٌّ . كلٌّ ذلك عربىّ .

فإنْ قال : فهلاَّ قالوا : غَدْوِىٌّ ، وإنَّما يَدٌ وغَدٌ كلٌّ واحدٍ منهما فَعْلٌ ، يُستدلّ على ذلك بقول ناسٍ من العرب : آتيك غَدْواً ، يريدون غَداً . قال الشاعر[1] :

٨٠ وما الناسُ إلّا كالديارِ وأهلُها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْواً بَلاقِـعُ[2]

وقولهم: أَيْدٍ ، وإنَّما هى أَفْعُلٌ ، وأَفْعُلٌ جماع فَعْلٍ ؟ لأنَّهم أَلحقوا ما أَلحقوا وهم لا يريدون أن يُخرِجوا من حرف الإعراب التحرُّكَ الذى كان فيه ، لأنَّهم أرادوا أن يَزيدوا ، لَجَهد الاسم ، ما حذفوا منه[3] ، فلم يريدوا أن يُخرِجوا منه شيئاً كانَ فيه قبل أن يضيفوا . كما أنَّهم لم يكونوا ليحذفوا حرفاً من الحروف من ذا الباب ، فتركوا الحروف على حالها ، لأنَّه ليس موضع حذف .

ومن ذلك أيضا قولهم فى ثُبَةٍ : ثُبِىٌّ وثُبَوِىٌّ ، وشَفَةٍ : شَفِىٌّ وشَفَهِىٌّ .

---

(١) هو لبيد . ديوانه ١٦٩ والمنصف ١ : ٦٤ : ٢ : ١٤٩ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٥ وابن يعيش ٦ : ٤ .

(٢) أى الناس فى اختلاف أحوالهم من خير وشر ، واجتماع وفرقة ، كالديار يعمرها أهلها مرة وتقفر منهم مرة . والبلاقع : الخالية المتغيرة ، واحدها بلقع .

والشاهد فيه «غدوا» أنها دالة على أصل غد . فإذا نسب إلى غد ورد المحذوف قيل غدوى بتحريك الدال الذى اكتسبه بعد الحذف .

(٣) ا ، ب : «لجهد الاسم فيه» .

وإنّما جاءت الهاء لأنّ اللام من شَفَةٍ الهاءُ . ألاَ ترى أنك تقول: شِفاهٌ وشُفَيْهةٌ في التصغير .

وتقول في حِرٍ : حِرِيٌّ ، وحِرَحِيٌّ[1] ، لأنّ اللام الحاء ، تقول في التصغير : حُرَيْحٌ ، وفي الجمع : أَحْرَاحٌ .

وإن أضفت إلى رُبَ فيمن خَفّف فرددتَ قلت رُبِّيٌّ . وإنّما أسكنتَ كراهية التضعيف ، فيعادُ بناؤه . ألا تراهم قالوا في قُرَّةَ قُرِّيٌّ[2] لأنّها من التضعيف ، كما قالوا [في] شَديدة : شَدِيديٌّ كراهية التضعيف ، فيعادُ بناؤه .

هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلّا الرّدّ

وذلك قولك في أَبٍ : أَبَوِيٌّ ، وفي أَخٍ : أَخَوِيٌّ ، وفي حَمٍ : حَمَوِيٌّ ، ولا يجوز إلّا ذا ، من قِبَل أنّك تَردّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتُهن إلى الأصل مالا يَخرج أصلُه في التثنية ، ولا في الجمع بالتاء[3] ؛ فلمّا أَخرجتِ التثنيةُ الأصلَ لزم الإضافةَ أن تُخرِج الأصلَ ، إذ كانت تَقْوى على الردّ فيما لا يَخرج لامُه في تثنيته ولا [في] جمعه بالتاء ، فإذا رُدّ في الأضعف في شيء كان في الأقوى أَرَدّ[4] :

---

(١) ولم يقولوا : حرحى ، بسكون الراء ، حفاظا على التحريك الذى اكتسبه بعد الحذف .

(٢) ا ، ب : «ألا ترى أنهم » وفى ا : «قالوا فى قراة قرى وقوى» . وهذا الأخير محرف .

(٣) ا : «والجمع بالتاء» .

(٤) السيرافى : يعنى إنما وجب رد الذاهب لأنا رأينا النسبة قد ترد الذاهب الذى لا يعود فى التثنية ، كقولك فى يد :يدوى، وفى دم دموى. وأنت تقول يدان ودمان ، فلما قويت النسبة على رد مالا ترده التثنية صارت أقوى . من التثنية فى باب الرد ، فلما ردت التثنية الحرف الذاهب كانت النسبة أولى بذلك .

واعلم أنّ من العرب من يقول: هذا هَنُوكَ ورأيتُ هَنَاكَ ومررتُ بهَنيكَ ، ويقول: هَنَوانِ فيُجريه مجرى الأب . فمن فعل ذا قال:هَنَواتٌ ، يردُّه في التثنية والجمع بالتاء ، وسَنَةٌ وسَنَواتٌ ، وضَعَةٌ وهو نبتٌ ويقول : ضَعَواتٌ ، فإذا أضفت قلت : سَنَوِيٌّ وهَنَوِيٌّ .

والعلّة ههنا هي العلّة في: أَبٍ وأخٍ [1] ونحوهما .

ومن جعل سَنَةً من بنات الهاء قال : سُنَيْهَةٌ وقال: سانَهْتُ ، فهي بمنزلة شَفَةٍ ، تقول: شَفَهِيٌّ وسَنَهِيٌّ .

وتقول في عِضَةٍ : عِضَوِيٌّ ، على قول الشاعر [2] :

هذا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا وعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَّهازِمَا [3]

ومن العرب من يقول : عُضَيْهَةٌ ، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شَفَةٍ إذا قالوا ذلك .

وإذا أضفت إلى أُخْتٍ قلت : أَخَوِيٌّ ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس .

---

(١) ا ، ب : «في الأب والأخ» .

(٢) أي الراجز ، وهو أبو مهدية الأعرابي. وانظر الخصائص ١ : ١٧٢ والإنصاف ٣١٥ وابن يعيش ٥ : ٣٨ واللسان (أزم ٢٨٢ عضه ٤١٢) .

(٣) يقول : هذا الطريق بما حف به من العضاه ، يتأذى من سار فيه بما يناله من شوك يكاد يقطع اللهازم ، وهي مضغات في أسفل الحنك . والمآزم : جمع مأزم ، وهو المضيق بين جبلين ، فنسب إليه أنه يضيق المضايق مجازا ، والعضة : شجرة من شجر الطلح ، وهي ذات شوك . ويروى : « ذا عصوات تمشق » . العصوات : جمع عصا . وتمشق : تضرب.

والشاهد في جمع عضة على «عضوات» ، وهذا دليل على أنها محذوفة اللام معتلة ، فإذا نسب إليها قيل عِضَوِى. ومن جعل المحذوف هاء لا ياء قال: عضهي، وفي الجمع عضاه .

وذا القياسُ قولُ الخليل ، مِن قبَل أنَّك لمَّا جمعتَ بالتاء حذفتَ تاء التأنيث كما تَحذف الهاء ، ورددتَ إلى الأصل . فالإضافةُ تَحذفه كما تَحذف الهاءَ ، وهى أَرَدُّله إلى الأصل .

وسمعنا من العرب من يقول فى جمع هَنْتٍ : هَنَواتٌ . قال الشاعر[1] :

أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفانى ومَلَّنى على هَنَواتٍ كُلُّها مُتَتابِـعُ[2]

فهى بمنزلة : أُختٍ . وأمّا يونس فيقول : أُخْتِيٌّ ؛ وليس بقياس .

هذا باب الإضافة إلى مافيه الزوائد من بنات الحرفين

فإن شئت تركتَه فى الإضافة على حاله قبل أن تضيف ، وإن شئتَ حذفت الزوائد ورددت ما كان له فى الأصل . وذلك : ابْنٌ واسْمٌ واسْتٌ ، واثْنانِ واثْنَتان وابْنةٌ . فاذا تركته على حاله قلت: اسْمِىٌّ واسْتِىٌّ وابْنِىٌّ واثْنِىٌّ ، فى اثْنَـيْنِ واثْنَتَيْنِ.

وحدّثنا يونسُ : أن أبا عمرٍو كان يقوله .

وإن شئت حذفت الزوائدالتى فى الاسم ورددته إلى أصله فقلت : سَمَوِىٌّ وبَنَوِىٌّ وسَتَهِىٌّ . وإنّما جئت فى استٍ بالهاء لأنّ لامها هاء ، ألا ترى أنّك تقول: الأَسْتاهُ وسُتَيْهَةٌ فى التحقير . وتصديق ذلك أنّ أبا الخطّاب كان يقول :إنّ بعضهم إذا أضاف إلى أبْناء فارسٍ قال : بَنَوِىٌّ . وزعم يونسُ أن أبا عمرٍو زعم أنّهم يقولون: ابْنِىٌّ ، فيتركه على حاله كما تُرِكَ دَمٌ .

(١) مجهول . وانظر المقتضب ٢ : ٢٧٠ والمنصف ٣ : ١٣٩ وابن الشجرى ٢ : ٦٨ وابن يعيش ١ : ٥٣/ ٥ : ٣٨/ ٦ : ٣/ ١٠ : ٤٠ ، ٤٤ واللسان (هنا ٢٤٣).

(٢) الهنوات : كناية عن الأفعال التى يستقبح ذكرها . ويروى : « متتايع » . بالياء المثناة التحتية ، وهى بمعنى متتابع .

وأما الذين حذفوا الزوائد وردّوا فإنّهم جعلوا الإضافة تقوى على حذف الزوائد كقوّتها على الردّ كما قويتْ على الردّ في دَم ، وإنّما قويتْ على حذف الزوائد لقوّتها على الردّ ، فصار ماردّ عِوَضاً[١]. ولم يكونوا ليحذفوا ولا يردّوا لأنهم قد ردّوا ما ذهب من الحرف للإخلال به ، فإذا حذفوا شيئاً أُلزموا الردّ ، ولم يكونوا ليردّوا والزائدُ فيه[٢]، لأنّه إذا قوِيَ على ردّ الأصل قوى على حذف ما ليس من الأصل ، لأنهما متعاقبان[٣].

٨٢

وسألتُ الخليل عن الإضافة إلى ابنِمٍ فقال : إن شئت حذفت الزوائد فقلت: بَنَوِيٌّ كأنّك أضفتَ إلى ابْنٍ . وإن شئت تركته على حاله فقلت: ابْنِمِيٌّ كما قلت : ابنِيٌّ واسْتِيٌّ .

[واعلم] أنّك إذا حذفت فلابدّ لك من أن تردّ ، لأنه عِوَضٌ وإنّما هي معاقبة ، وقد كنت تردّ ماعدّة حروفه حرْفان وإن لم يُحذَف منه شيء ، فإذا حذَفتَ منه شيئاً ونقصتَه منه كان العِوضُ لازماً . وأمّا بِنْتٌ فإنك تقول: بَنَوِيٌّ من قِبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبتُ في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء .

وذلك لأنّهم شبّهوها بهاء التأنيث ، فلمّا حذفوا وكانت زيادة[٤] في الاسم كتاء سَنْبتةٍ وتاء عِفْرِيتٍ ، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء ، يدلّك عَلَى ذلك سكونُ ما قبلهـا ، جعلْناها بمنزلة ابْنٍ .

فإن قلت : بَنِيٌّ جائز كما قلت: بناتٌ[٥] ، فإنّه ينبغى لك أن تقول بَنِيٌّ في

(١) ا : «عوضا مما» . و «مما» مقحمة .

(٢) ا ، ب : «ليردوا الزوائد فيه » ، والوجه ما أثبت من ط .

(٣) ا ، ب : «فهما متعاقبان » .

(٤) ا فقط : «زائدة » .

(٥) السيرافى : فإن قال قائل : فهلا أجزتم في النسبة إلى بنت بنى ، من حيث قالوا بنات ، كما قلتم أخوى من حيث قالوا أخوات ؟ فإن الجواب عن ذلك أنهم قالوا =

ابنْ؛ كما قلت فى بَنُونَ ، فأنّما ألزموا هذه الردّ فى الإضافة لقوتها على الردّ ،
ولأنّها قد تَردّ ولا حذفَ ، فالتاء يعوّضُ منها كما يعوّضُ من غيرها .
وكذلك : كِلتا وثِنْتان ، تقول : كَلَوِىٌّ وثَنَوِىٌّ ، وبِنْتان : بَنَوِىٌّ[1] .

وأمّا يونس فيقول ثِنْتِىٌّ[2]، وينبغى له أن يقول : هَنْتِىٌّ فى هَنَة ؛ لأنه
إذا وَصل فهى تاء كتاء التأنيث .

وزعم الخليل أنّ من قال : بِنْتِىٌّ قال: هَنْتِىٌّ ومنْتِىٌّ ؛ وهذا لايقوله أحد .

واعلم أنّ ذَيتَ بمنزلة بِنْتٍ ، وإنّما أصلها ذَيّة عُمل بها ما عمل بينت .
يدلّك عليه اللفظ والمعنى ، فالقول فى هَنت وذَيت مثله فى بنت ، لأنّ ذَيت
يلزمها التثقيل إذا حذفت التاء .

ثُمّ تُبدل واواً مكان التاء ، كما كنت تفعل لو حذفت التاء من أخت
وبنت، وإنّما ثقّلت كتثقيلك كَى اسما .

وزعم أن أصل بنت وابنة فَعَلٌ كما أن أخت فَعَلٌ ؛ يدلّك على ذلك
أَخَوكَ وأَخاكَ وأخيكَ ، وقولُ بعض العرب فيا زعم يونس آخاء . فهذا
جَمْعُ فَعَل .

وتقول فى الإضافة إلى ذَيّة وذَيْتَ : ذَيَوِىٌّ فيهما ؛ وإنّما منعك من ترك
التاء فى الاضافة أنّه كان يَصير مثل : أُخْتِىٌّ ، ؛ وكما أن هَنْت[3] أصلها

فى المذكر بنون، ولم يقولوا فيه : بنى ؛ إنما قالوا : بنوى أو ابنى ، فلم يحملوه على الحذف
إذ كانت الإضافة قوية على الحذف .

(١) السيرافى : إنما قالوا فى النسبة إلى الاثنين ثنوى لأن أصله فَعَل . وقول العرب
ثنتان لا يبطل ذلك : كما أن كسر الباء فى بنت لا يبطل أن يكون أصل بنيتها فَعَلا .

(٢) ا ، ب : « بنتى » .

(٣) ا : « هنتا » .

فَعَلٌ ، يدلك على ذلك قول بعضُ العرب: هَنُوكَ [1] ، وكما أن اسْتٌ فَعَلٌ ، يدلّك على ذلك أَسْتاهٌ .

فإن قيل : لعله فُعْلٌ أو فِعْلٌ فإنه يدلك على ذلك قول بعض العرب[2] سَهٌ ، لم يقولوا : سُهٌ وَلاسِهٌ ، وقولُهم : ابنٌ ثم قالوا : بَنونَ ففتحوا يدلُّك أيضا .

واثنتان بمنزلة ابنة ، أصلُهَا فَعَلٌ ، لأنَّه عُمل بها ما عُمِلَ بابْنة ؛ وَقَالوا في الاثنين: أثناء ؛ فهذا يقوِّى فَعَل[3] ، وَأنَّ نظائرها من الأسماء أصلُها تحرّك العين ، وَهَنْتٌ عندنا متحرّكة العين تجعلها بمنزلة نظائرها من الأسماء ، وتُلحِقها بالأكثر .

٨٣ ولم يجئ شيء هكذا ليست عينُه فى الأصل متحركة إلا ذَيْتَ ؛ وَليست باسم متمكّن .

وَأمّا كِلتَا فيدلّك على تحريك عينها قولهم : رأيت[4] كلاَ أَخَوَيْكَ ، فكِلاَ كمِعًا وَاحِد الأمعاء. ومن قال : رأيتُ كِلْتا أُخْتَيكَ ، فإنّه يجعل الألف ألفَ تأنيث . فان سمّى بها شيئًا لم يَصرفه[5] فى معرفة ولا نكرة ، وصارت التاء بمنزلة الواو فى شَرْوَى .

ولو جاء شيء مثل بِنتٍ [وَكان أصله فِعْلٌ أو فُعلٌ] واستبان لك أن أصله فِعَلٌ أو فُعَل[6] ؛ لكان فى الإضافة متحرّك العين ، كأنّكَ

---

(١) ا ، ب : « كما » بإسقاط الواو .

(٢) ا فقط : «قول بعض العرب» .

(٣) كلمة «فعل» من ا فقط . وفى ب : «فهذا أيضا يقوى» .

(٤) كلمة « رأيت » ساقطة من ط .

(٥) ا : « لم يصرفها » .

(٦) ا : «أصله كان فعل أو فعل» .

تضيف إلى اسم قد ثبت فى الكلام على حرفين ، فإنما تَرِدُ والحركةُ قد ثبتت فى الاسم[١] .

وكلّ اسم تَحذفُ منه فى الإضافة شيئاً فكأنّك ألحقت ياءى الإضافة اسماً لم يكن فيه شىء مما حُذف ، لأنّك إنما تُلحق ياءى الإضافة بعد بناء الاسم .

ومِنْ ثمّ جَعل ذَيْتَ فى الإضافة كأنّها اسمٌ لم يكن فيه قبل الإضافة تاء ، فإذا جعلتها كذلكَ ثقّلتها كتثقيلك : كَىْ ، وَلَوْ ، وَأَوْ ، أسماء .

وَأَمّا فَمٌ فقد ذهب مِنَ أصله حرفانِ ، لأنّه كان أصلُه فَوْهٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليُشبِه الأسماء المفرَدة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دَمٍ ، ثبتتْ فى الاسم فى تصرُّفه فى الجرّ والنصب ، والإضافة والتثنية . فمن ترك دَمٌ على حاله إذا أضاف ، ترك فمٌ على حاله[٢] ، ومن ردّ إلى دَمٍ اللامَ ردّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام ، كما جعلوا الميم مكان العين فى فمٍ .

قال الشاعر وهو الفرزدق[٣] :

هما نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا   على النابحِ العاوِى أشَدَّ رِجَامِ[٤]

---

(١) ا ، ب : « فكل اسم » .

(٢) ا فقط : « دماء » ، و« فما » .

(٣) ط : «قال الشاعر الفرزدق . وانظر ديوانه ٧٧١ والمقتضب ٣ : ١٥٨ ومجالس العلماء ٣٥٧ والخصائص ١ : ١٧٠ ٣ : ١٤٧ ، ٢١١ والمحتسب ٢ : ٢٣٨ والمقرب ١٠٠ والإنصاف ٣٤٥ والخزانة ٢ : ٢٦٩ / ٣ : ٤٤٦ وشرح شواهد الشافية ١١٥ والهمع ١ : ٥٥ ، واللسان (فوه ٤٢٣) .

(٤) قال الشنتمرى : «وصف شاعرين من قومه نزع فى الشعر إليهما» ، والصواب أنه يذكر إبليس وابنه ، أنهما سقيا كل غلام من الشعراء هجاء وكلاما خبيثا ، بدليل قوله فى البيت قبله : =

وقالوا : فَمَوانِ ، فإنما تَرِدُ فى الإضافة كما تَرِدُ فى التثنية وفى الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم كما تثنَّى به ، إلَّا أنَّ الإضافة أقوى على الردِّ . فإنْ قال : فمان فهو بالخيار ، إن شاء قال : فَمَوِىٌّ ، وإن شاءَ قال : فَمِىٌّ . ومن قال : فَمَوَانِ قال : فَمَوِىٌّ على كلِّ حال[1].

وأمَّا الإضافة إلى رجل اسمه ذومال فإنك تقول : ذَوَوِىٌّ ، كأنك أضفت إلى ذَوًا . وكذلك فعل به حين أُفرد وجُعل اسما ، رُدَّ إلى أصله ؛ لأنَّ أصله فَعَلٌ ، يدلُّك على ذلك قولهم: ذَوَاتَا ، فانْ أردت أن تضيف فكأنك أضفتَ إلى مفرَدٍ لم يكن مضافا قطُّ ، فافعل به فعلَك به إذا كان اسمًا غير مضاف .

= وإن ابن إبليس وإبليس ألْبنا   لهم بعذاب الناس كل غلام

ألبنا :سقيا اللبن ، أى أرضعا . وقد تنبه لهذا صاحب الخزانة من قبل . ونفثا : أى ألقيا على لسانى . وأصل النفث بزق لا ريق معه . ويروى : « تفلا » ، أى بصقا . والنابح ، عنى به من يتعرض للسب والهجو من الشعراء . والرجام : المدافعة ، وأصله من المراجمة بمعنى المراماة بالحجارة .

والشاهد فى «فمويهما » وجمعه بين الواو والميم التى هى بدل منها فى فم . وقد غلط الفرزدق فى هذا وجُعل من قوله إذ أسنَّ واختلط. قال الشنتمرى : ويحتمل أن يكون لما رأى فماً على حرفين توهمه مما حذفت لامه من ذوات الاعتلال كيدوم . فردَّ ما توهمه محذوفا منه .

(١) السيرافى : كما يقول فى أخ أخوىٌّ من حيث قال أخوان . وكان أبو العباس المبرد يقول : من لم يقل فمى فحقه أن يرده إلى الأصل . والأصل فوه فيقول فَوَهِىٌّ . وقال السيرافى أيضا : فإن قال قائل : فلم ردَّ الشاعر الواو فى التثنية والميم بدل منها ، وإنما يردّ ماذهب ، والواو كأنها موجودة فى الكلمة لوجود بدلها ؟ قيل له : لا ينكر فى الضرورة مثل ذلك ، لأنه ربما زيد على الكلمة حرف من لفظ ماهو موجود فيه . كقولهم قطن وجبن ، فكيف من لفظ ما قد غير ! ويجوز أن يكون لما كان الساقط من بنات الحرف إذا كان أخيراً فالأغلب أن يكون واواً ، لأنه رأى فماً على حرفين . وقال بعضهم : إن الميم بدل من الهاء ، وإن الساقط من فم هو الواو ، فلذلك ردَّها .

وكذلك الإضافة إلى ذَاهْ ذَوَوِىٌّ ، لأنك إذا أضفت حذفت الهاء ، ٨٤
فكأنك تضيف إلى ذِى ، إلا أنّ الهاء جاءت بالألف والفتحة ، كما جاءتْ بالفتحتين فى امْرَأة ، فالأصل أولى به ، إلّا أنْ تغيِّر العربُ منه شيئاً فتدعَه على حاله نحو : فَمِىّ .

وإذا أضفت إلى رجل اسمه فُوزَيدٍ فكأنك إنما تضيف إلى فَمٍ ، لأنك إنّما تريد أن تفرِد الاسم ثم تضيف إلى الاسم . فافعلْ به فعلك به إذا أفردته اسماً . وأمّا الإضافة إلى شاء فشاوِىٌّ ، كذلك يتكلّمون به .

قال الشاعر[1] :

فلستُ بشاوِىٍّ عليه دَمَامةٌ إذا ماغدَا يَغْدُو بقَوْسٍ وأسْهُمِ[2]

وإن سمَّيت به رجلا أجريته على القياس ، تقول : شائِىٌّ ، وإن شئت قلت شاوِىٌّ كما قلت : عَطَاوِىٌّ ، كما تقول فى زَبِينةَ وثَقِيفٍ بالقياس إذا سمّيت به رجلاً[3] .

وإذا أضفت إلى شاة قلت : شَاهِىٌّ ، ترُدّ ماهو من نفس الحرف ، وهو الهاء . ألا ترى أنك تقول : شُوَيْهةٌ ، وإنّما أردت أن تجعل شاةً بمنزلة الأسماء ، فلم يوجد شىء هو أولى به ممّا هو من نفسه ، كما هو فى التحقير كذلك[4] .

---

(١) أنشده فى اللسان (قرش ٢٢٦ شوه ٤٠٥) .

(٢) أى لست براع دميم المنظر ، سلاحه قوس وأسهم . ويعنى أنه صاحب حرب وعتاد . والدمامة : حقارة المنظر .

والشاهد : فى « شاوى » نسبة إلى الشاء . والوجه شائى كما يقال كسائى وعطائى . إلا أنه رد الهمزة إلى أصلها . وهو الواو ، لأنهم يقولون الشوى فى الشاء ، فجرى على مذهب من يبدل الهمزة فى كساء فيقول كساوى .

(٣) هذا ما فى ب . وكلمة « بالقياس » فى ط بعد « رجلا » ، كما أنها ساقطة من ا .

(٤) ط : « كما أنه فى التحقير كذلك » .

وأمّا الإضافة إلى لاتٍ من اللات والعُزّى ، فإنك تَمدُّها كما تَمدُّ لَا إذا كانت اسمًا ، كما تثقّل لَوْ وَكَىْ إذا كان كلّ واحد منهما اسمًا[1] . فهذه الحروف وأشباهُها التى ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فعلٍ وَلا تثنيةٍ إنّما تجعل ماذهب منه مثلَ ماهو فيه ويُضاعَف ، فالحرْفُ الأوسطُ ساكن على ذلك يُبْنَى ، إلا أن تستدلّ[2] على حركته بشىء . وَصار الإسكانُ أوْلى به لأنّ الحركة زائدة ، فلم يكونوا ليحرّكوا إلا بثبَتٍ ، كما أنهم لم يكونوا ليجعلوا الذّاهب من لَوْ غيرَ الواو إلا بثبَت ، فجرت هذه الحروف على فَعْل أو فَعَل أو فِعْل

وَأمّا الإضافة إلى ماء فمائِىٌّ، تدعه على حاله ، وَمن قال: عَطاوِىٌّ قال: ماوِىٌّ يَجعل الواوَ مكان الهمزة ، وَشاوِىٌّ يقوّى هذا .

وَأمّا الإضافة إلى امْرِئٍ فعلى القياس، تقول : امْرَئِىٌّ وَتقديرها : امْرَعِىٌّ لأنّه ليس من بنات الحرفين ، وَليس الألفُ ههنا بعِوَض ، فهو كالانطلاق اسْمَ رجل .

وإن أضفت إلى امْرَأةٍ فكذلك ، تقول: امْرَئِىٌّ ، لأنّك كأنك تضيف إلى امْرِئٍ ، فالإضافة فى ذا كالإضافة إلى اسْتغاثة إذا قلت : اسْتغاثِىٌّ . وقد قالوا : مَرَئِىٌّ تقديرها : مَرَعِىٌّ[3] فى امْرِئِ القَيس ،[وهو شاذّ] .

(١) كذا وردت « كما » الأخيرة غير مسبوقة بواو . وقال السيرافى تعليقا : يعنى أنك تقول لاتى . وذلك لأنك تحذف التاء ، لأن من الناس من يقف عليه فيقول لاه ويصلها بالتاء ، فصار كهاء التأنيث تحذف فى النسبة فيبقى لا ولايدرى ما الذاهب منه على قوله ، فزيد حرفٌ آخر من جنس الحرف الثانى وهو الألف . ومن الناس من يقول إن الذاهب منه هاء وأن أصله لاهة ، لأن القوم الذين سموه بذلك هم الذين اتخذوها آلهة وعبدوها . ولا أحب الخوض فى هذا والنسبة إليه .

(٢) ا : « يستدل » .

(٣) تقديرها مرعى ، ساقط من ط .

هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين

وذلك عِدَةٌ وزِنَةٌ . فإذا أضفت قلت : عِدِيٌّ وزِنِيٌّ ، ولا تَردُّه الإضافةُ إلى أصله ، لبعدها من ياءَىِ الإضافة ، لأنّها لو ظهرتْ لم يَلزمها ما يلزم اللامَ لو ظهرت من التغير ، لوقوع الياء عليها .

ولا تقول : عِدَوِيٌّ فتُلحِقَ بعد اللام شيئاً ليس من الحرف ، يدلُّك على ذلك التصغيرُ. ألا ترى أنّك تقولُ : وعَيْدَةٌ فتردّ الفاء ، ولا ينبغى أن تُلحِق الاسمَ زائدةً ، فتجعلَها أُولى من نفس الحرف فى الإضافة كما لم تفعل ذلك فى التحقير ، ولا سبيل إلى ردّ الفاء لبعدها ، وقد ردّوا فى التثنية والجمع بالتاء[1] بعضَ ما ذهبتْ لامانُه ، كما ردّوا فى الإضافة ، فلو ردّوا فى الإضافة الفاءَ لجاء بعضُه مردوداً فى الجميع بالتاء[2] فهذا دليلٌ على أنّ الإضافة لا تَقوى حيث لم يردُّوا بعضه فى الجميع بالتاء .

فإن قلتَ : أَضَعُ الفاء فى آخِرِ الحرف لم يجز ، ولو جاز ذا لجاز أن تضع الواو والياء إذا كانت لاما فى أوّل الكلمة إذا صغّرتَ . ألا تراهم جاءوا بكلّ شىء من هذا فى التحقير على أصله . وكذا قول يونس ، ولا نَعلم[3] أحداً يوثق بعلمه قال خلافَ ذلك .

وتقول فى الإضافة إلى شِيَةٍ : وِشَوِيٌّ ، لم تُسكِنِ العين كما لم تُسكِنِ الميم إذا قال : دَمَوِىٌّ ، فلمّا تركتَ الكسرة على حالها جرتْ مجرى شَجَوِيّ ، وإنّما ألحقتَ الواو ههنا كما ألحقتها فى عِهْ حين جعلتها اسماً ليُشبه الأسماءَ ، لأنّك

---

(١) ط : « فى الجميع بالتاء والتثنية » .

(٢) ب : « فى الجمع » ، وفى ط : « بالتاءات » .

(٣) ا : « أعلم » .

جعلت الحرف على مثال الأسماء فى كلام العرب . وإنّما شِيَةٌ وعِدَةٌ فِعْلَةٌ ، لو كان شيء من هذه الأسماء فَعْلَةً لم يحذفوا الواو ، كما لم يحذفوا فى الوَجْبة والوَثْبة والوَحْدة وأشباهها . وسترى بيان ذلك فى بابه إن شاء الله .

فإنّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العَينات وحذفوا الفاء ، وذلك نحو عِدَةٍ وأصلها وِعْدَةٌ ، وشِيَةٍ وأصلها وِشْيَةٌ ، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين . وكذلك أخواتها[1].

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم وَلِىَ آخِرَهُ ياءَين مدغَمَةٌ إحداهما فى الأخرى

وذلك نحو أُسَيِّدٍ ، وحُمَيِّرٍ ، ولُبَيِّدٍ ، فإذا أضفتَ إلى شىء من هذا تركتَ الياء الساكنة وحذفتَ المتحرّكة لتقارب الياءات مع الكسرة التى

(١) السيرافى ما ملخصه : يعنى أن عدم الرد فيما كان لامه حرفا صحيحا . وأما إذا كانت ياء فيجب الرد نحو : وشوى فى شية ، وأصله وشية ، ألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت ، لأن الفعل قد اعتل بحذف الواو ، فردوا العلة فى المصدر من جهة كسرة الواو ، ولو كانت مفتوحة لم تعل كالوثبة والوجبة ، فلما نسبنا إلى شية حذفت الهاء للنسبة فبقى الاسم على حرفين الثانى منهما حرف لين ، فوجب زيادة حرف ، فكان أولى لذلك أن يردّ ماذهب منه ، وهو الواو مكسورة ، ففتحنا الشين كما قلنا فى عم وشج : عموى وشجوى . وكان الأخفش يرد الكلمة إلى أصلها فيقول فى النسبة وشيى ، كما يقال فى النسبة إلى حمية : حميى وظبية : ظبيى . وقول سيبويه أولى.

وبعد كلمة « وأخواتها » فى كل من ا ، ب زيادة هى من تعليقات أبى الحسن الأخفش أقحمت على النسخة . وهذا نصها :

وقال أبو الحسن : القياس إسكان العين ، لأنك إذا أردت الواو فى عدة وأردت أن تبنى الاسم بناء يكون عليه فى الأسماء فإنما يرد إلى أصله ، كما ردوا ذو إلى ذوا ، إذ كان أصله فَعَل . ودم إنما ردوا ما ذهب منه لجهد الحرف . وقد يجوز أن لا يرد فى دم . ولا يجوز فى شية وأخواتها إلا الرد . وقال أبو عمر : الرد فى شية لابد منه ، لأنه لا يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين .

فى الياء والتى فى آخِرِ الاسم ، فلمّا كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التى فى الياء والدال استثقلوه ، فحذفوا ، وكان حذفُ المتحرك هو الذى يخفّفه عليهم ؛ لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التى لا يكون حرفٌ عليها مع تقارب الياءات والكسرتين فى الثقل مثل أُسَيِّدٍ ، لكراهيتهم هذه المتحرّكات . فلم يكونوا لِيَفِرّوا من الثِّقَل إلى شىء هو فى الثِّقَل مثلُه وهو أقلّ فى كلامهم منه ، وهو أُسَيْدِىٌّ وحُمَيْرِىٌّ ولُبَيْدِىٌّ . وكذلك تقول العرب .

وكذلك سَيِّدٌ ومَيِّتٌ ونحوهما ؛ لأنهما ياءان مدغمة إحداهما فى الاخرى ، يَليها آخِرُ الاسم . وهم مما يحذفون هذه الياءات فى غير الإضافة[1]. فإذا أضافوا فكثرت الياءاتُ وعددُ الحروف ألزموا أنفسَهم أن يحذفوا .

٨٦

فمما جاء محذوفاً من نحو سَيِّد ومَيِّت : هَيْنٌ ومَيْتٌ ، ولَيْنٌ وطَيْبٌ وطَىٌّ ، فإذا أضفتَ لم يكن إلّا الحذفُ ، إذ كنتَ تحذف هذه الياء فى غير الإضافة . تقول : سَيْدِىٌّ وطَيْبِىٌّ [إذا أضفت إلى طَيِّب] . ولا أُراهم[2] قالوا طائِىٌّ إلاّ فراراً من طَيْئِىّ وكان القياس طَيْئِىٌّ وتقديرُها طَيْعِىٌّ ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء ، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا فى زَبِينَةَ : زَبانِىٌّ .

وإذا أضفت إلى مُهَيِّمٍ قلت : مُهَيِّمِىٌّ[3] لأنّك إنْ حذفت الياء التى تلى الميم صرتَ إلى مثل أُسَيْدِىّ فتقولُ : مُهَيْمِىٌّ ، فلم يكونوا ليجمعوا على

---

(١) ما بعده إلى كلمة الإضافة ؛ التالية ساقط من ا .

(٢) ا : « ولا نراهم » .

(٣) السيرافى : أى فلا تحذف شيئا ، لأنا إن حذفنا الياء التى قبل الميم صار مهيّم ، والنسبة إلى مهيم توجب حذف الياء فيقال : مُهيْمىّ ، كما قلنا فى حُمَيِّر حميرى ، فيصير ذلك إخلالاً به .

الحرف هذا الحذفَ كما أنّهم إذا حقّروا عَيْضَموز لم يحذفوا الواو لأنّهم لو حذفوا الواو احتاجوا إلى أن يحذفوا حرفا آخَر حتّى يصير إلى مثال التحقير ، فكرهوا أن يحملوا عليه هذا وحذفَ الياء . وستراه مبيّنا في بابه إن شاء الله . فكان تركُ هذه الياء إذْ لم تكن متحركة كياء تَميمِيّ وفَصلتْ بين آخِر الكلمة والياء المشدّدة ، فكان أحبَّ إليهم ممّا ذكرتُ لك ، وخَفَّ عليهم تركُها لسكونها ، تقول : مُهَيِّيمِيٌّ فلا تحذف منها شيئاً ، وهو تصغير مُهَوِّمٍ .

هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية[1]

وذلك قولك : مُسْلِمونَ ورَجُلانِ ونحوهما ؛ فإذا كان شيء من هذا اسمَ رجل فأضفتَ إليه حذفتَ الزائدتين الواو والنون ، والألف والنون ، والياء والنون[2] ؛ لأنّه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجرّان ، فتذهب الياء لأنّها حرف الإعراب[3] ، ولأنه لا تَثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنّهما زيدتا معا ولا تَثبتان إلّا معا . وذلك قولك رَجُلِيٌّ ومُسْلِمِيٌّ .

ومن قال من العرب : هذه قِنَّسْرُونَ ، ورأيتُ قِنَّسْرِينَ ، وهذه يَبْرُونَ ، ورأيتُ يَبْرِينَ ، قال: يَبْرِيٌّ وقِنَّسْرِيٌّ . وكذلك ما أشبه هذا .

ومن قال : هذه يَبْرِينُ ، قال : يَبْرِينِيٌّ كما تقول : غِسْلِينِيٌّ ، وسُرَيْحِينٌ سُرَيْحِينِيٌّ . فأمّا قِنَّسْرُونَ ونحوُها فكأنّهم ألحقوا الزائدتين قِنَّسْرَ ، وجعلوا الزائدة التي قبل النون حرفَ الإعراب ، كما فعلوا ذلك في الجمع .

---

(١) ا : « الزيادتان للجمع » ، فقط .

(٢) كلمة «والنون» ساقطة من ط ثابتة في ا . والكلمتان ساقطتان من ب .

(٣) ط : « إعراب » .

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم لحقتْه التاءُ للجمع

وذلك مُسْلِماتٌ وتَمَرَاتٌ ونحوها . فإذا سمّيتَ شيئاً بهذا النحو ثم أضفتَ إليه قلت : مُسْلِمِيٌّ وتَمَرِيٌّ ، وتحذف كما حذفت الهاء ، وصارت كالهاء في الإضافة كما صارت في المعرفة حين قلت : رأيتُ مُسْلِماتٍ وتمراتٍ قبلُ . ولا يكون أن تُصرفَ التاء بالنصب في هذا الموضع .

ومثل ذلك قول العرب في أَذْرِعاتٍ : أَذْرِعِيٌّ ، لا يقول أحدٌ إلّا ذاك . وتقول في عاناتٍ : عانِيٌّ أُجريتْ مجرى الهاء ، لأنَّها لحقتْ لجمع مؤنّث[1] ، كالحقت الهاءُ الواحدَ للتأنيث ، فكذلك لحقته للجمع . ومع هذا أنها حُذفت[2] كما حذفت واوُ مُسْلِمين في الإضافة ، كما شبّهوها بها في الإعراب . وتقول في الإضافة[3] إلى مُحَيٍّ : مُحَيِّيٌّ ، وإنْ شئت قلت : مُحَوِيٌّ[4] :

---

(١) ب : « بجمع مؤنث » .

(٢) ب ، ط : « إنما حذفت » .

(٣) ط : « والإضافة » فقط .

(٤) بعده في ا : « وقال أبو عُمر الجرمي : هذا أحد الوجهين ، كما قلت : أموى وأميي ، نظير الأول » . وفي ب : « وقال أبو عمر : هذا أجود الوجهين » .. الخ . ونقل السيرافي هذا النص أيضا . ثم قال : وهذا حقه أن يكون في الباب الذي فيه مهيم ، لأنه أتى بمحيي لأن قبل آخره ياء مشددة مكسورة كاسيِّد . فهو من ذلك الباب . وكان المبرد يقول في هذا : إن محيي أجود من مُحَوَيّ ، لأنا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع الساكنين ووقوعها خامسة . كنحو ما يحذف من مرامى وما أشبهه فيبقى مُحَيٌّ . فالذى يقول مُحَوِيٌّ يحذف إحدى ياءى مُحَيّ فيختل ، فكما أوجب سيبويه في مهيم أن لا يحذف الأخير لئلا يلزم حذف آخر . فكذلك لانختار ما يلزم فيه حذفان . وهو مَحْوِيّ .

هذا باب الإضافة إلى الاسمين
اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخَر فجُعلا اسما واحدا

كان الخليل يقول : تُلْقِي الآخِر منهما كما تُلْقِي الهاء من حَمْزَةَ وطَلْحةَ ؛ لأنّ طَلْحة بمنزلة حَضْرَمَوْتَ . وقد بيّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

فمن ذلك[1] خَمْسَةَ عَشَرَ ومَعْدِيكَرِبَ فى قول من لم يُضِفْ . فإذا أضفتَ قلت : مَعْدِيٌّ وخَمْسِيٌّ . فهكذا سبيل هذا الباب . وصار بمنزلة المضاف فى إلقاء أحدِهما حيث كان من شيئين ضُمّ أحدُهما إلى الآخَر . وليس بزيادةٍ فى الأول كما أنّ المضاف إليه ليس بزيادة فى الأوّل المضاف[2] .

ويجيء من الأشياء التى هى من شيئين جُعلا اسما واحدا ما لا يكون على مثاله الواحدُ ، نحو : أيادِيَ سَبَا[3] ، لأنه[4] ثمانية أحرف ، ولم يجيء اسم واحد عدّته ثمانية أحرف . ونحو : شَغَرَ بَغَرَ ، ولم يكن اسمٌ واحد توالت فيه ولا بعِدّته من المتحركات ما فى هذا ، كما أنّه قد يجيء فى المضاف والمضاف إليه ما لا يكون على مثاله الواحدُ ، نحو : صاحب جعفرٍ ، وقَدَم عُمَر ، ونحو هذا مما لا يكون الواحد على مثاله . فمن كلام العرب أنْ يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه فى بعض المواضع . وقالوا : حَضْرَمِيٌّ كما قالوا : عَبْدَرِيٌّ ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف .

وسألتُه عن الإضافة إلى رجل اسمه اثنَا عَشَرَ ، فقال : ثَنَوِيٌّ فى قول من قال: بَنَوِيٌّ فى ابن، وإن شئت قلت : اثْنِيٌّ فى اثْنَيْن، كما قلت: ابْنِيٌّ ؛ وتَحذف

---

(١) ط : « من ذلك » .

(٢) ا : « بزيادة المضاف » .

(٣) انظر ما سبق فى ص ٣٠٤ .

(٤) ا فقط : « لأنهما » .

عَشَرَ كما تَحذف نون عِشْرِينَ ، فتشبِّهُ[1] عَشَرَ بالنون كما شَبَّهتَ عَشَرَ فى خَمْسَةَ عَشَرَ بالهاء[2] . وأمّا اثنا عَشَر التى للعدد[3] فلا تضاف ولا يضاف إليها .

هذا باب الإضافة إلى المضاف من الاسماء

اعلم أنه لا بدّ من حذف أحد الاسمين فى الإضافة . والمضافُ فى الإضافة يَجْرِى فى كلامهم على ضربين . فمنه ما يُحذف منه الاسم الآخِر ، ومنه ما يُحذَف منه الأوّل .

وإنّما لزم الحذفُ أحد الاسمين لأنّهما اسمان قد عَمِل أحدُهما فى الآخَر ، وإنما تريد أن تضيف إلى الاسم الأوّل ، وذلك المعنى تريد . فإذا لم تَحذف الآخِر صار الأوّلُ مضافا إلى مضاف إليه ؛ لأنّه لا يكون هو والآخر اسما واحدا ، ولا تصل إلى ذلك كما لا تصل[4] إلى أن تقول : أبو عَمْرَيْنِ ، وأنت تريد أن تثنِّيَ الأوّل . وقد يجوز : أبو عمرين إذا لم ترد أن تثنِّيِ الأب وأردتَ أن تجعله أبا عَمرينِ اثنين . فالإضافةُ تُفْرِد الاسم .

فأمّا ما يُحذف منه الأوّل ، فنحو : ابْن كُراعَ ، وابْنِ الزُّبَيْر ، تقول : زُبَيْرِيٌّ وكُراعِيٌّ ، تجعل ياءى الإضافة فى الاسم الذى صار به الأولُ معرفة . فهو[5] أبينُ وأشهرُ إذ كان به صار معرفةً .

ولا يَخرج الأولُ من أن يكون المضافون إليه وله . ومِن ثَمَّ قالوا

(١) ا ، ب : « فشبه » .

(٢) أى حين حذفها فى النسب .

(٣) ط : « للعد » .

(٤) ا ، ب : « يصل » فى هذا الموضع وسابقه .

(٥) ا : « وهو » . ب : « هى » .

٨٨ فى أبى مُسْلِمٍ : مُسْلِمِىٌّ ، لأنّهم جعلوه معرفة بالآخِر ، كما فعلوا ذلك بابْنِ كُرَاعَ ، غير أنّه لا يكون غالبًا حتى يصير كزَيْد وعَمْرو ، وكما صار ابْنُ كُراعَ غالبا .

وأبو فُلان عند العرب كابْنِ فُلانٍ . ألا تراهم قالوا فى أبى بَكْرِ بنِ كِلابٍ : بَكْرِىٌّ ، كما قالوا فى ابْنِ دَعْلَجٍ : دَعْلَجِىٌّ ، فوقعت الكُنيةُ عندهم موقع ابْنِ فُلانٍ . وعلى هذا الوجه يَجْرِى فى كلامهم ، وذلك يعنون ، وصار الآخِر إذا كان الأولُ معرفةً بمنزلته لو كان عَلَمًا مُفردًا .

وأمّا ما يُحذَف منه الآخِر فهو الاسم الذى لا يُعرَّفُ بالمضافَ إليه ولكنّه معرفة كما صار معرفةً بزَيْد ، وصار الأوّلُ بمنزلته لو كان عَلَمًا مُفردًا ؛ لأنّ المجرور لم يَصِر الاسمُ الأوّلُ به معرفةً ؛ لأنك لو جعلتَ المفردَ اسمَه صار به معرفةً كما يصير معرفةً إذا سمّيته بالمضاف . فمن ذلك : عَبْدُ القَيْسِ ، وامْرُؤُ القَيْسِ ، فهذه الأسماء علامات كزَيْد وعَمْرو ، فإذا أضفت قلت : عَبْدِىٌّ وامْرَئِىٌّ ، ومَرَئِىٌّ ، فكذلك هذا وأشباهه .

وسألتُ الخليل عن قولهم فى عَبْدِ مَنافٍ مَنَافِىٌّ فقال : أمّا القياس فكما ذكرتُ لك ، إلّا أنّهم قالوا مَنَافِىٌّ مخافةَ الالتباس ، ولو فُعل ذلك بما جُعل اسمًا من شيئين جازَ ؛ لكراهية الالتباس .

وقد يجعلون للنَّسَب فى الإضافة اسمًا بمنزلة جَعْفَر ، ويجعلون فيه من حروف الأوّل والآخِر ، ولا يُخرجونه من حروفهما ليُعرَف ، كما قالوا سِبَطْرٌ ، فجعلوا فيه حروف السَّبط إذ كان المعنى واحدا . وسترى بيان ذلك فى بابه إن شاء الله .

فمن ذلك : عَبْشَمِىٌّ ، وعَبْدَرِىٌّ . وليس هذا بالقياس ، إنّما قالوا هذا كما

قالوا : عُلْوِىٌّ وزَبانِىٌّ[١]. فذا ليس بقياس كما أنّ عُلْوِىٌّ ونحوَعُلْوِىٌّ ليس بقياس .

هذا باب الإضافة إلى الحكاية

فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركت الصدر بمنزلة عَبْدِ القَيْسِ وخَمْسَةَ عَشَرَ ، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها ، وذلك قولك فى تَـأَبَّطَ شَرًّا تَـأَبَّطِىٌّ[٢] . ويدلّك على ذلك أنّ من العرب من يُفرِد فيقول: يا تأَبَّطُ أقبلْ ، فيَجعل الأوّل مفردًا . فكذلك تُفرِده فى الإضافة .

وكذلك حَيْثُمَا وإنَّمَا ولَوْلَا وأشباه ذلك ، تجعل الإضافة إلى الصدر لأنّها حكاية .

وسمعنا من العرب من يقول : كُونِىٌّ ، حيث أضافوا إلى كُنْتُ ، وأخرجَ الواو حيث حرّك النون[٣] .

---

(١) وذلك فى النسبة إلى «عالية» ، و« زبينة» . وانظر ما سبق فى ص ٣٣٥ .

(٢) السيرافى : إن قال قائل : لم أضافوا إلى الجملة : والجملة لايدخلها تثنية ولاجمع ولا إعراب . ولاتضاف إلى المتكلم ولا إلى غيره ولا تصغر ولا تجمع ، فكيف خصت النسبة بذلك ؟ قيل له : إنما خصت النسبة بذلك لأن المنسوب غير المنسوب إليه . ألا ترى أن البصرى غير البصرة ، والكوفى غير الكوفة ، والتثنية والجمع والإضافة إلى الاسم المجرور والتصغير ليس يخرج الاسم عن حاله ، فلما كان كذلك كان المنسوب قد ينسب إلى بعض حروف المنسوب إليه نسبوا إلى بعض حروف الجملة .

(٣) أى أظهرها بعد اختفائها ، لذهاب العلة . وهى سكون النون . وبعده فى ا ، ب : « وقال أبو عمر : يقول قوم كُنتِى فى الإضافة إلى كنت » . قلت : ويدل له قول الشاعر أنشده فى اللسان (كون ، عجن) :

وما أنا كنتى ولا أنا عاجن	وشر الرجال الكنتى وعاجن
وقوله : فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا	وشر خصال المرء كنت وعاجن

هذا باب الإضافة إلى الجمع

اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبداً(١) فإنك توقِعُ الإضافةَ على واحده الذى كُسِّر عليه؛ ليفرِّق بينه إذا كان اسماً لشىء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجميع(٢). فمن ذلك قول العرب فى رَجُل من القَبائل: قَبَلِىٌّ وقبَلِيّةٌ للمرأة. ومن ذلك أيضاً قولهم فى أبناء فارس بَنَوِىٌّ، وقالوا فى الرِّباب: رُبِّىٌّ وإنما الرِّباب جماعٌ وواحدُه رُبّةٌ، فنُسب إلى الواحد وهو كالطَّوائف.

وقال يونس: إنّما هى رِبّةٌ ورِبابٌ، كقولك: جُفْرة وجِفار، وعُلْبة وعِلاب. والرُّبّةُ: الفرقة من الناس.

٨٩ وكذلك لو أضفت إلى المَساجِد قلت: مَسْجِدىٌّ، ولو أضفت إلى الجُمَع قلت: جُمْعِىٌّ كما تقول: رُبِّىٌّ. وإن أضفت إلى عُرَفاء قلت: عَرِيفِىٌّ. فكذلك ذا وأشباهه. وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب.

وَزعم الخليل أن نحو ذلك(٣)، قولهم فى المَسامعة: مِسْمَعىٌّ، وَالمهَالبة مُهَلَّبِىٌّ، لأنّ المَهالبة والمَسامِعة ليس منهما وَاحدٌ اسمًا لواحد(٤).

وتقول فى الإضافة إلى نَفَرٍ نَفَرِىٌّ، وَرَهْطٍ رَهْطِىٌّ، لأن نَفَر بمنزلة حَجَر لم يكسر له وَاحد وَإن كان فيه معنَى الجميع(٥). ولَوْ قلت: رَجُلِىٌّ فى الإضافة إلى نَفَر لقلت فى الإضافة إلى الجمع: وَاحِدِىٌّ، وَليس يقَال هذا.

---

(١) كلمة «أبدا» ساقطة من ا. وفى ط: «إلى جمع أبدا».

(٢) ط: «الجمع».

(٣) ا: أن ذلك.

(٤) بعده فى ب فقط: «وقال أبو عبيدة: قد قالوا فى الإضافة إلى العبلات، وهى حى من قريش: عبلى. أوقع الإضافة إلى الواحد».

(٥) ا فقط: «الجمع».

وتقول فى الإضافة إلى أُناس : إنسانىٌّ وأُناسىٌّ[1] ، لأنه لم يكسَّر له إنْسَان. وهو أجودُ القولين . وقال أبوزيد : النسبة إلى محاسن محاسنى ؛ لأنه لا وَاحدَ له[2] . فصار بمنزلة نَفَر .

وتقول فى الإضافة إلى نِساء : نِسْوِىٌّ ، لأنه جِماع نِسْوة وليس نِسْوة بجمع كسِّر له واحد .

وَلو أضفت إلى أنْفارٍ لقلت : نَفرِىٌّ ، كما قلت فى الأنباط : نَبَطِىٌّ .

وَإن أضفت إلى عَباديدَ قلت : عَباديدىٌّ ؛ لأنه ليس له وَاحد ؛ وواحده يكون على فُعْلولٍ أوَ فِعْليلٍ أو فِعلال ؛ فإذا لم يكن له واحدٌ لم تجاوزْه حتّى تَعلم ؛ فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تَـكلَّمْ به العرب[3] .

وتقول فى الأعْراب : أعْرابىٌّ ؛ لأنه ليس له واحد على هذا المعنى[4] . ألا ترى أنّك تقول: العَرَبُ فلا تـكون على هذا المعنى ؟ فهذا يقوِّيه .

وإذا جاء شىء من هذه الأبنية التى توقع الإضافة على واحدها اسماً لشىء واحدٍ تركته فى الإضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا فى أنْمارٍ : أنْمارىٌّ ؛ لأنّ أنْماراً اسمُ رجُل ، وقالوا فى كِلابٍ : كِلابىٌّ .

ولو سمّيت رجلاً ضَرَباتٍ لقلتَ : ضَرَبىٌّ ، لا تَغيِّر المتحرِّكة لأنك لا تريد أنْ توقع الإضافة عَلَى الواحد[5] .

---

(١) ا : « إلى أناس إنسانى » . وفى ط : « إلى أناس أناسى » .

(٢) يعنى بأجود القولين « أناسى » . والكلام من « وهو » إلى هنا ساقط من ط .

(٣) ب : « لم تتكلم به العرب » .

(٤) السيرافى : يعنى أن العرب من كان من هذا القبيل من سكان الحاضرة ، والبادية ، والأعراب إنما هم الذين يسكنون البدو من قبائل العرب ، فلم يكن معنى الأعراب معنى العرب فيكون جمعاً للعرب .

(٥) السيرافى : يريد أن الرجل الذى اسمه ضربات لا يرد إلى الواحد ، لأنه =

وسألتُه عن قولهم : مَدائنيٌّ فقال : صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد .

ومن ثمّ قالت بنو سَعْدٍ فى الأَبْناء : أَبْناوِيٌّ ، كأنَّهم جعلوه اسم الحىّ ، والحىُّ كالبلد ، وهو واحد يقع على الجميع ، كما يقع المؤنّث على المذكّر .
وَسترى ذلك إن شاء الله .

وقالوا فى الضِّباب إذَا كان (١) ، اسم رجل : ضِبابِىٌّ ، وَفى مَعافِرَ : مَعَافِرِىٌّ . وهو فيما يزعمون مَعافِرُ بن مُرٍّ ، أخو تميمِ بن مُرّ .
وقالوا فى الأَنْصَار : أَنْصَارِىٌّ .

هذا باب مايصير إذا كان علماً

في الإضافة عَلَى غير طريقته وإن كان فى الإضافة قبل أن يكون عَلَمًا
على غير طريقة ماهو على بنائه

فمن ذلك قولُهم فى الطَّويل الُجمَّة : جُمَّانىٌّ ، وفى الطَّويل اللِّحْية: اللِّحْيانىٌّ ، وفى الغَليظ الرَّقَبة : الرَّقَبانىٌّ . فإن سمَّيت (٢) ، برَقَبة أوجُمّة أو لِحْية قلت : رَقَبِيٌّ ولِحِيٌّ وجُمِّىٌّ ولِحَوِىٌّ ، وذلك لأنَّ المعْنى (٣) ، قد تحوّلَ ، إنما أردت حيث قلت : جُمَّانىٌّ الطويلَ الجُمَّةِ ، وحيث قلت : اللِّحْيانىّ الطَّويل اللِّحيةِ ، فلمّا لم تَعن ذلك أُجرى مجرى نظائره التى ليس فيها ذلك المعْنى .

ومن ذلك أيضاً قولهم فى القَديمِ السِّنّ : دُهْرِىٌّ ، فإذا جعلت (٤) ، الدَّهْر اسم رجل قلت : دَهْرِىٌّ .

= جمع سمى به واحد . فلايراعى به واحد ذلك الجمع بل يضاف إلى لفظه ، وإذا أضفنا إلى لفظه حذفنا الألف والتاء . والراء مفتوحة . فنسبنا إليه .

(١) ا : « إذ كان » .

(٢) ا : « فإن سميته » ؛ ب : « وإن سميته » .

(٣) ط : « أن المعنى » .

(٤) ا : « فإن جعلت » .

وكذلك ثقيفٌ إذا حوّلته من هذا الموضع قلت ثَقَفِيٌّ . وقد بيّنا ذلك ٩٠
فيما مضى .

هذا بابٌ من الإضافة تحذف فيه ياءَى الإضافة

وذلك إذا جعلتَه صاحب شيء يزاوِلُه ، أو ذا شيء .

أمّا ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون « فَعّالاً » ، وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوّابٌ ، وَلصاحب العاج : عَوّاجٌ ؛ وَلصاحب الجمال التى يُنقَل عليها : جَمّالٌ ، وَلصاحب الحُمُرُ التى يَعمَلُ عليها : حَمّارٌ ، وَلّلذِى يعالج الصّرف : صرّافٌ . وَذا أكثر من أن يُحْصَى . وربّما ألحقوا ياءى الإضافة كما قالوا : البَتّىُّ ، أضافوه إلى البتُوتِ ، فأوقعوا الإضافة على وَاحده ، وقالوا : البَتّات .

وأمّا ما يكون ذا شىء وَليْس بصنعة يعالجها فإنّه مما يكون « فاعلا » وذلك قولك لذى الدرع : دارِعٌ ، ولذى النَّبل : نابلٌ ، وَلذى النُّشّاب: ناشِبٌ ، ولذي التَّمْر : تامِرٌ ، وَلذى اللّبن : لابِنٌ .

قال الحُطَيئة [1] :

فغررتَنى وزعمتَ أنّــكَ لابِنٌ بالصيف تامِرْ [2]

---

(١) ديوانه ١٧ والمقتضب ٣ : ٥٨ والخصائص ٣ : ٢٨٢ وابن يعيش ٦ : ١٣ والأشمونى ٤ : ٤٠٠ واللسان (لبن ٢٥٧) .

(٢) ويروى : «أغررتنى» ، و «وغررتنى» . وقبله :

هلا غضبت لرحل جا رك إذ تنبذه حضاجر

يقوله للزبرقان بن بدر وكان قد أوصى به أهله فأساءوا إليه حتى انتقل عنهم وهجاهم . والشاهد فى : «لابن» و«تامر» فى نسبتهما إلى اللبن والتمر ، ولم يجريا على فعل . وقيل إنما هو جارٍ على فعله ، يقال : لبنت القوم وتمرتهم : سقيتهم اللبن وأطعمتهم التمر .

وتقول لمن كان شىء من هذه الأشياء صنعتَه : لبَّانٌ ، وتَمّارٌ ، ونبّالٌ .

ولَيس فى كلِّ شىء من هذا قِيلَ هذا . ألا ترى أنَّك لا تقول لصاحب البُرّ : بَرّارٌ ، ولا لصاحب الفاكهة : فَكّاهٌ ، ولا لصاحب الشَّعير : شعّارٌ ، ولا لصاحب الدَّقيق : دقّاقٌ .

وتقول : مكانٌ آهِلٌ ، أى : ذو أهْلٍ . وقال ذوالرمّة[1] :

* إلى عَطَنٍ رحْبِ المَباءةِ آهِـلِ[2] *

وقالوا لصاحِب الفَرَس : فارِسٌ .

وقال الخليل : إنَّما قالوا : عيشةٌ راضيةٌ ، وطاعِمٌ وكاسٍ على ذا ، أى : ذاتُ رِضًا وذو كِسْوة وطَعامٍ ، وقالوا : ناعِلٌ لذى النَّعْل .

وقال الشاعر[3] :

* كِلينى لهمٍّ يا أُمَيْمَــــةَ ناصِبِ[4] *

أى : لهمٍّ ذى نَصَبٍ .

وقالوا : بَغّالٌ لصاحب البَغْل ، شبَّهوه بالأوّل[5] ، حيث كانت الإضافةُ ؛ لأنَّهم يشبِّهون الشىء بالشىء وإنْ خالفه .

٩١

(١) ملحقات ديوانه ٦٧٢. ولم أعرف له صدرا ، ولم يرد فى اللسان (بوأ ، أهل) .

(٢) العطن : مبرك الإبل عند الماء . والمباءة : المنزل ، من باء يبوء ، إذا رجع . والشاهد : « آهل » أنه بمعنى ذى أهل . وليس جارياً على فعل ، ولو جرى عليه لقيل : مأهول .

(٣) ا : « وقال النابغة » ب : « وقال » فقط . وهو للنابغة الذبيانى ، وقد سبق الكلام عليه فى ٢ : ٢٠٧ ، ٢٧٧ ، وعجزه :

* وليل أقاسيه بطىء الكواكب *

(٤) الشاهد فيه هنا : أن « ناصب » بمعنى ذى نصب.

(٥) أى بصاحب الصنعة ، والمراد به هنا المالك . وفى اللسان : « والبغال : صاحب البغال ، حكاها سيبويه وعمارة بن عقيل » .

وقالوا لذى السيف : سَيّافٌ ، وللجميع : سَيّافةٌ . وقال امرؤ القيس[1] :

وليس بذى رُمْحٍ فيَطْعَنَنى به   وليس بذى سَيْفٍ وليس بنَبّالِ[2]

يريد : وليس بذى نَبْل . فهذا وجهُ ما جاء من الأسماء ولم يكن له فِعْل .

وهذا قول الخليل .

هذا باب ما يكون مذكّرا يوصف به المؤنّث

وذلك قولك : امرأةٌ حائضٌ ، وهذه طامِثٌ ، كما قالوا: ناقةٌ ضامِرٌ ، يوصَفُ به المؤنّث وهو مذكَّر . فإنّما الحائض وأشباهُه فى كلامهم على أنّه صفةُ شىء ، والشىء مذكَّر ، فكأنهم قالوا : هذا شىء حائضٌ ، ثمّ وصفوا به المؤنّثَ كما وصفوا المذكّر بالمؤنّث فقالوا : رجلٌ نُكَحَةٌ . فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا حائضٌ فإنّه لم يُخرِجه على الفعل[3] ، كما أنه حين قال: دارِعٌ

(١) ديوانه ٣٣ وابن يعيش ٦ : ١٤ والمقتضب ٣ : ١٦٢ وشرح شواهد المغنى ١١٧ والعينى ٤ : ٥٤٠ والتصريح ٢ : ٣٣٧ والأشمونى ٢ : ٢٠٠ .

(٢) يصف رجلا بلغه أنه توعده ، فقال : إنه ليس من أصحاب السلاح والحرب فأبالى وعيده .

والشاهد فيه : «نبال» وبناؤه على فعّال ، والمستعمل فى هذا نابل أى ذو نبل ولكنه أجراه مجرى صاحب الصنعة ، كما قيل: بغّال وسيّاف .

(٣) السيرافى : مذهب الخليل وسيبويه فى ذلك أن الهاء إنما سقطت منه لأنه لم يجر على الفعل ، وإنما يلزم الفرق بين المؤنث والمذكر فيما كان جارياً على الفعل ، لأن الفعل لابد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير المؤنث ، كقولك : هند ذهبت ، وموعظة جاءتك . ولزوم التأنيث فى المستقبل ألزم وأوجب ، كقولك : هند تذهب ، وموعظة تجيئك . وإنما صار فى المستقبل ألزم لأن ترك التأنيث لا يوجب تخفيفا فى اللفظ لأنه عدول عن ياء إلى تاء ، والتاء أيضا أخف . وفى الماضى إذا تركت علامة التأنيث فقيل : موعظة جاءتك فإنما يسقط حرف ويخف لفظ الفعل . فإذا كان الاسم محمولا على الفعل لزم الفرق بين المؤنث والمذكر ، لما ذكرته لك ... وقوم يقولون : إن سقوط علامة التأنيث من مثل هذا لأنها أشياء يختص بها المؤنث ، وإنما يحتاج إلى الهاء بين المذكر والمؤنث ، فلما كانت هذه الأشياء مخصوصا بها المؤنث استغنى عن علامة التأنيث .

لم يُخرجه على فعَلَ ، وكأنَّه قال : دِرْعِيٌّ . فإنّما أراد ذاتُ حَيْضٍ ولم يجيء على الفعل .

وكذلك قولهم[1] : مُرْضِعٌ ، إذا أراد ذاتُ رَضاعٍ ولم يُجرِها على أرضعتْ ، ولا تُرْضِعُ . فإذا أراد ذلك قال : مُرْضِعةٌ . وتقول : هي حائضةٌ غداً لا يكون إلّا ذلك ، لأنَّك إنما أجريتها على الفعل ، على هي تحيضُ غداً .

هذا وجه ما لم يُجْرَ على فعله فيما زعم الخليل ، مما ذكرنا في هذا الباب .

وزعم الخليل أنَّ فَعُولا ، ومِفْعالا ، ومِفْعَلا ، نحو قَؤُول ومِقْوالٍ ، إنَّما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه ، وإنَّما وقع في كلامهم على أنّه مذكَّر . وزعم الخليل أنَّهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون : قَوْلِيٌّ ، وضَرْبِيٌّ . ويُستدلّ على ذلك بقولهم : رجُل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ ، فمعنى ذا كمعنى قَؤُول ومِقْوال في المبالغة ، إلّا أن الهاء تدخله ، يقول : تدخل في فَعِلٍ في التأنيث .

وقالوا : نَهِرٌ ، وإنّما يريدون نَهارِيٌّ فيجعلونه[2] ، بمنزلة عَمِل ، وفيه ذلك المعنى .

وقال الشاعر[3] :

لستُ بِلَيْلِيٍّ ولكنِّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أَبْتَكِرْ[4]

(١) ط : « قوله » .

(٢) ط : « يجعلونه » .

(٣) هو من الحمسيين . وانظر نوادر أبي زيد ٢٤٩ والمخصص ٩ : ٥١ والمقرب ٨٢ والعيني ٤ : ٥٤١ والتصريح ٢ : ٣٣٧ والأشموني ٤ : ٢٠٠ واللسان (ليل ١٣٠ نهر ٩٧) .

(٤) يقول : أسير بالنهار ولا أستطيع سرى الليل . والإدلاج : سير الليل كله . والشاهد في : « نهر » إذ بناه على فعل ، وهو يريد النسب لا المبالغة .

٩٢ فقولهم : نَهِرٌ فى نَهارِىٌّ يدلُّ على أنّ عَمِلًا كقوله : عَمَلِىٌّ ؛ لأن فى عَمِلٍ من المعنى مافى نَهِرٍ ، وقَوُولٌ كذلك ، لأنه فى معنى قَوْلِىّ .

وقالوا : رجُل حَرِحٌ ورجُل سَتِهٌ ، كأنه قال : حِرِىٌّ واسْتِىٌّ .

وسألتُهُ عن قولهم : مَوْتٌ مائِتٌ ، وشُغْلٌ شاغِلٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ ، فقال : إنّما يريدون المبالغةَ والإجادة ، وهو بمنزلة قولهم : هَمٌّ ناصِبٌ ، وعيشةٌ راضِيةٌ فى كلّ هذا .

فهذا وجه ما كان من الفعل ولم يُجْرَ على فعله ، وهذا قول الخليل : يمتنع من الهاء فى التأنيث فى فَعُولٍ وقد جاءت فى شىء منه . وقال : مِفْعالٌ ومِفْعِيلٌ قلّ ما جاءت الهاء فيه ، ومِفْعَلٌ قد جاءت الهاء فيه كثيراً نحو مِطْعَنٍ ومِدْعَسٍ ، ويقال : مِصَكٌّ ومِصَكَّةٌ ونحو ذلك .

هذا باب التثنية

اعلم أنّ التثنية تكون فى الرفع بالألف والنون ، وفى النصب والجرّ بالياء والنون ، ويكون الحرف الذى تليه[1] ، الياء والألف مفتوحاً .

أمّا مالم يكن منقوصاً ولا ممدوداً فإنّك لا تَزيده فى التثنية على أن تَفتح آخِره كما تفتحه فى الصلة إذا نصبت فى الواحد ، وذلك قولك : رَجُلانِ ، وتَمْرتان ، ودَلْوَانِ ، وعِدْلانِ ، وعُودانِ ، وبِنْتانِ ، وأُخْتانِ وسَيْفانِ ، وعُرْيانانِ ، وعَطْشانانِ ، وفَرْقَدانِ ، وَصَمَحْمَحانِ ، وَعَنكَبُوتانِ ، وكذلك هذه الأشياءُ ونحوُها .

وتقول فى النصب والجرّ : رأيتُ رَجُلَيْنِ ؛ ومررتُ بعَنكَبُوتَيْنِ ؛ تُجريه كما وَصفتُ لك .

---

(١) ا ، ب : «يليه» بالياء .



غزَا فيُميلون الألف ، ثم يقولون : غزَوَا ، وقَالوا : السكِبَا ثم قالوا : السكِبَوانِ ، حدّثنا بذلك أبو الخطّاب عن أهل الحجاز .

٩٣ وسألتُ الخليل عن العَشَا الذى فى العينينِ فقال : عَشَوانِ ، لأنّه من الواو ، غيرَ أنّهمْ قد يُلْزِمون بعضَ ما يكون من بنات الواو انتصاب الألف ولا يجيزون الإمالة تخفيفًا للواو .

وأمّا الفَتى فمن بنات الياء ، قالوا : فِتْيانٌ وفتْيةٌ ، وأمّا الفُتُوّة والنُّدُوّة فإنّما جاءت فيهما الواو لضمّة ماقبلها ، مثلَ لَقَضُوَ الرجلُ من قَضَيْتُ ، ومُوقِنٌ ، فجعلوا الياء ثابتة .

ولو سمّيت رجلا بِخظَا ثم ثنّيت لقلت: خَظَوَانِ ،لأنّها من خَظَوْتُ[1] .

ولو جعلتَ عَلَى اسما ثم ثنّيت لقلت : عَلَوانِ ، لأنّها من عَلَوْتُ ، ولأنّ ألفها لازمة للانتصاب ، وهى التى فى قولك : على زيدٍ درهمٌ ، وكذلك الجميع بالتاء فى جميع ذا ، لأنّه يحرّك ، ألا تراهم قالوا : قَنَوَات وأَدواتٌ ، وقَطَواتٌ .

وأمّا « ما كان من بنات الياء » فرَحًى ، وذلك لأنّ العرب لا تقول إلّا رَحًى ورَحَيانِ ، والعَمَى كذلك ، تقول : عَمًى وعَمَيانِ وعُمْىٌ ، وتقول : عُمْيانٌ ،والهُدَى هُدَيانِ ، لأنّك تقول : هَدَيْتُ ، ولأنّك قد تُميل الألف فى هُدًى . فهذا سبيلُ ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف ، وكذلك الجميع بالتاء .

فأمّا رِبًا فربَوان ؛ لأنّك تقول : رَبَوْتُ .

---

(١) ا ، ب : «بخطا» و« خطوان » و« خطوت » بالطاء المهملة ، وكلاهما صحيح . وخظا بالمعجمة بمعنى اكتنز .

فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فِعلٌ تثبُت[1] فيه الواو ، ولا له اسمٌ تثبت فيه الواو ، وأُلزمت ألفُه الانتصابَ ، فهو من بنات الواو ؛ لأنّه ليس شيء من بنات الياء يَلزمه الانتصابُ لا تجوز فيه الإمالة ، إنّما يكون ذلك فى بنات الواو ، وذلك نحو لدَى ، وإلىَ ؛ وما أشبههما . وإنّما تكون التثنية فيهما إذا صارتا اسمين ؛ وكذلك الجميع بالتاء[2] .

فإن جاء شىء من المنقوص ليس له فِعلٌ تَثبت[3] فيه الياء ، ولا اسم تثبت فيه الياء ، وجازت الإمالة فى ألفه ، فالياء أولى به فى التثنية ؛ إلا أنْ تكون العربُ قد ثنَّته فتبَيَّن لك تثنيتُهم من أىِّ البابين هو ، كما استبان لك بقولهم : قنَوَات وقَطَوَات ، أنّ القَناة والقَطاة من الواو . وإنّما صارت الياءُ أولى حيث كانت الإمالةُ فى بنات الواو وبنات الياء أنّ الياء أغلبُ على الواو حتى تصيِّرها ياءً من الواو على الياء حتى تصيِّرها واواً .

وسترى ذلك فى أفْعَلَ ؛ وفى تثنية ما كان على أربعة أحرف . فلمّا

(١) ا : «ثبتت» . وفى ب : «ثنيت فيه الواو» : مع سقوط الكلمة بعده فيها إلى كلمة «الواو» التالية .

(٢) ا : «فكذلك» ، وفى ب : «الجمع» بدل «الجميع» . وقال السيرافى : أى فتقول فى تثنيته لدَوان وإلوان ؛ لأن ألفهما ألزمت الانتصاب . يعنى أنه لا يمال . ولو سميت بمتى أو بلى ثم ثنيت جعلته بالياء لأنهما ممالان ، فقلت : متيان وبليان لأنهما ممالان ، ولم يفرق أصحابنا فى الثلاثى بين ما كان أوله مفتوحاً وبين ما كان مكسورا أو مضموما ، واعتبروا انقلاب الألف فى أصل الكلمة . وأما الكوفيون فجعلوا ما كان مفتوحا على العبرة التى ذكرنا . وما كان مضمونا أو مكسورا جعلوه من الياء وإن كان أصله الواو وكتبوه بالياء نحو الضحى والرشى وما أشبه ذلك . ومن حجة أصحابنا ما حكاه أبو الخطاب من تثنيته الكبا : كبوان . وقد حكوا هم أيضا عن الكسائى أنه سمع العرب تقول فى حمى : حموان ، وفى رضا : رضوان . فهذا القياس .

(٣) ا : «ثبتت» ، ب «ثنيت» .

لم يَستَبِن كان الأقوى أولى حتّى يَستبين لك. وهذا قول يونس وَغيرِه ؛ لأنّ الياء أقوى وأكثر.

وكذلك نحو مَتَى إذا صارت اسمًا وبَلى ، وكذلك الجميع بالتاء.

هذا باب تثنية ما كان منقوصا وكان عدّةُ حروفه أربعــة أحرف فزائداً إن كانت ألفُه بدلاً من الحرف الذى من نفس الكلمة ، أو كان زائداً غيرَ بدل

أمّا ما كانت الألفُ فيه بدلاً من حرف من نفس الحرف فنحو أعشَى[1] ، ومَغْزًى ومَلْهًى ، ومُغْـتزًى ، ومَرْمًى ومَجْرًى ، تثـنّى ما كان من ذا من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء ؛ لأنّ أعْشَى ونحوه لو كان فعلًا لتحوّل إلى الياء.

فلمّا صار لو كان فعلًا لم يكن إلّا من الياء[2] ، صار هذا النحو من الأسماء متحوّلا إلى الياء ، وصار بمنزلة الذى عدّةُ حروفه ثلاثة وهو من بنات الياء. وكذلك مَغزًى ، لأنّه لو كان يكون فى الكلام مَفْعَلْتُ لم يكن إلّا من الياء ، لأنّها أربعةُ أحرف كالأعشَى ، والميمُ زائدة كالألف وكلّما ازداد الحرف كان من الواو أبعد.

94

وأمّا مُغتزًى فتكون تثنيتُه بالياء ، كما أن فعله متحوّل إلى الياء[3].

---

(١) ا فقط : «أعمى».

(٢) بعده فى ا : «تحول إلى الياء» وهو تكرار لما سيأتى.

(٣) السيرافى : أى لأنا لو صرّفنا منه فعلا انقلبت الواو ياء ضرورة فى بعض تصاريفه. تقول فى الثلاثى : غزا يغزو وغزوت. وإذا لحقته زائدة قلت : أغزى يُغزى =

وذلك أَغشَيانِ ومَغزيانِ ، ومُغتزَيانِ .

وكذلك[١] ، جمعُ ذا بالتاء كما كان جمعُ ما كان على ثلاثة أحرف بالتاء مثلَ التثنية .

وأمّا ما كانت ألفُه زائدةً فنحو : حُبلى ، ومِعزًى ، ودِفلَى ، وذِفرَى ، لا تكون تثنيته إلّا بالياء ، لأنّك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلّا من الياء كَسَلْقَيْتُهُ ، وذلك قولك[٢] : حُبْليانِ ، ومِعزَيانِ ، ودِفليَانِ ، وذِفرَيانِ . وكذلك جمعُها بالتاء .

هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون فى الرفع وبالنون والياء فى الجرّ والنصب

اعلم أنّك تحذف الألف وتدع الفتحة التى كانت قبل الألف على حالها[٣] ، وإنما حذفتَ لأنه لا يَلتقى ساكنان ، ولم يحرّكا كراهيةَ الياءين مع الكسرة والياء مع الضمّة والواو حيث كانت معتلّة ، وإنّما كرهوا ذا كما كرهوا فى الإضافة إلى حَصًى حَصَوِىٌّ . وإنْ جمعتَ قَفًا اسم رجل قلت : قَفَوْنَ ، حذفتَ كراهية الواوين مع الضمّة وتوالى الحركات .

= وغازى يُغازى ، لأنك إذا قلت : أغزى فهو أفعَل ، وإذا قلت : غازَى فهو فاعلَ . ولا بد من أن يلزم كسر ما قبل آخره ، فإذا جعلناه واواً قلنا : يغزو فى المستقبل ، ويغازوُ ، فإذا وقفت عليه وقفت على واو ساكنة قبلها كسرة ، فوجب قلبها ياء .

(١) ب : «جميع» .

(٢) ا : «وكذلك» فقط .

(٣) ط : «التى كانت قبل على حالها» ، ب : «التى كانت على حالها» ، وأثبت ما فى ا .

وأمّا ما كان على أربعة ففيه ماذكرنا مع عدّة الحروف وتوالى حركتين لازمًا ، فلما كان معتلاً كرهوا أن يحرّكوه على ما يَسْتثقلون إذ كان التحريك مستثقلا ، وذلك قولك : رأيت مُصْطَفَيْنَ ، وهؤلاء مُصْطَفَوْنَ ؛ ورأيتُ حَبَنْطَيْنَ ؛ وهؤلاء حَبَنْطَوْنَ ؛ ورأيتُ قَفَيْنَ ؛ وهؤلاء قَفَوْنَ .

هذا باب تثنية الممدود

اعلم أنّ كلّ ممدود كان منصرفاً فهو فى التثنية والجمع بالواو والنون فى الرفع ، وبالياء والنون فى الجر والنصب[1] ؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتلّ من سوى ذلك . وذلك نحو قولك : عِلْباءان[2] ؛ فهذا الأَجْودُ الأَكثر .

فإن كان الممدود لا ينصرف وآخِره زيادةٌ جاءت علامةَ للتأنيث فإنك إذا ثنيتهُ أبدلت وَاواً كما تفعل ذلكَ فى قولك : خُنفُساوِىٌّ ؛ وَكذلك إذا جمَعته بالتاء .

واعلم أنّ ناساً كثيراً من العرب يقولون : عِلْباوانِ وحِرْباوانِ ، شبّهوها ونحوَها بحَمْراء ، حيث كان زنةُ هذا النحو كزنته ، وكان الآخِر زائدا كما كان آخِرُ حمراء زائداً ، وحيث مُدّت كما مُدّت حَمْراء .

وقال ناسٌ : كِساوانِ وغِطاوانِ ، وفى رِداء رِداوانِ ، فجعلوا ما كان آخِرُه بدلًا من شىء من نفس الحرف بمنزلة عِلْباء ، لأنّه فى المدّ مثله

(١) ط : «فى النصب والجر» .

(٢) ا فقط : «كساءان ورداءان» .

وفى الإبدال ، وهو منصرف كما انصرف ، فلمّا كان حاله كحال عِلْباء إلّا أنّ آخِره بدلٌ من شيء من نفس الحرف تَبِعَ عِلْباءً كما تَبِعَ عِلْباءٌ حَمْراءَ ، وكانت الواو أخفّ عليهم حيث وُجِد لها شَبَهٌ من الهمزة . وعِلْباوانِ أكثر من قولك كِساوانِ فى كلام العرب ، لشبهها بحَمْراء .

٩٥

وسألتُ الخليل عن قولهم : عقلتُه بثِنايَيْنِ وهِنايَيْنِ[1] ، لِمَ لَمْ يَهمزوا ؟ فقال : تَرَكوا ذلك حيث لم يُفْرَد الواحدُ ثم يَبْنُوا عليه[2] ، فهذا بمنزلة السَّماوة ، لمّا لم يكن لها جمعٌ كالعَظاء والعَباء يجيء عليه جاء على الأصل . والذين قالوا : عَباءة جاءوا به على العَباء . وإذا قلت : عَباية فليس على العَباء . ومن ثَمّ زعَمَ قالوا مِذْرَوانِ[3] ، فجاءوا به على الأصل ، فشبّهوها بذا حيث لم يُفرد واحده . وقالوا : لك نُقاوةٌ ونَقاوةٌ . وإنّما صارت واواً لأنّها ليست آخِرَ الكلمة . وقالوا لواحده : نِقْوةٌ ، لأنّ أصلها كان من الواو[4] .

هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون

وذلك نحو : عِشْرِينَ ، وثَلاثينَ ، والاثْنَيْنِ . لو سمّيت رجلا بمُسْلِمِينَ قلت :

---

(١) الثنايان : حبل واحد يشد بأحد طرفيه يد البعير ، وبالآخر الأخرى ، جاء بلفظ المثنى ولا يفرد له واحد . وكذلك الهنايان .

(٢) ا فقط : « يثنوا عليه » .

(٣) زعم ، أى الخليل . وفى كل من ا ، ب : «ومن ثم زعم رحمه الله » . وقال السيرافى : وقد جاء حرف نادر فى هذا الباب . قالوا : مذروان لطرفى الأليتين ، وكان القياس مذريان : لأن تقدير الواحد مذرىً ، غير أنهم لم يستعملوا الواحد مفردا فيجب قلب آخره ياء ، وجعلوا حرف التثنية فيه كالتأنيث الذى يلحق آخر الاسم فيغير حكمه . تقول :شقاء، وعظاء ، وصلاء، لا يجوز غير الهمز ... ثم قالوا:شقاوة وعظاية ، لأنه لما اتصل به حرف التأنيث ولم يقع الإعراب على الياء والواو صارتا كأنهما فى وسط الكلمة . ومثل مذروين قولهم : عقله بثنايين ، لما لزمته التثنية جعل بمنزلة عظاية ، ولم تقلب الياء التى بعد الألف همزة . فاعرف ذلك .

(٤) ا : «كان الواو » .

هذا مُسْلِمونَ ، أو سمّيته برَجُلَيْنِ قلت : هذا رَجُلانِ ، لم تثنّه أبداً ولم تجمعه كما وصفتُ لك ، من قِبَل أنّه لا يكون في اسم واحد رفعان ولا نصبان ولاجران[1] ولكنك تقول : كلُّهم مُسْلِمونَ، واسمُهم مُسْلِمونَ، وكلُّهم رَجُلانِ، واسمُهم رَجُلانِ . ولا يَحسن في هذا إلّا هذا الذي وصفتُ لك وأشباهُه .

وإنّما امتنعوا أن يثنّوا عِشْرينَ حين لم يجيزوا عِشْرونانِ ، واستغنوا عنها بأَرْبَعينَ . ولو قلت ذا لقلت مائَتانانِ ، وأَلْفانانِ ، واثْنانانِ . وهذا لا يكون . وهو خطأٌ لا تقوله العرب .

وإنما أوقعت العربُ الاثْنَيْنِ في الكلام على حدّ قولك : اليومُ يومانِ واليومُ خَمْسَةَ عَشَرَ من الشهر . والذين جاءوا بها فقالوا: أَثْناء إنّما جاءوا بها على حدّ الاِثْنِ كأنّهم قالوا : اليومُ الاِثْنُ . وقد بلغنا أنّ بعضَ العرب يقول: اليومُ الثِّنَيُّ . فهكذا الاِثْنانِ كما وصفنا ، ولكنّه صار بمنزلة الثُّلاثاء[2] والأَرْبِعاء اسماً غالبا ، فلا تجوز تثنيتُه .

وأمّا مُقْبِلاتٌ فتجوز فيها التثنيةُ[3] إذا صارت اسمَ رجل ؛ لأنّه لا يكون فيه رفعان ولا نصبان ولا جرّان[4] فهي بمنزلة ما في آخره هاء في التثنية والجمع بالتاء . وذلك قولك في أَذْرِعات : أذرعاتانِ[5] وفي تَمَرَاتٍ اسم رجل : تَمَرَاتانِ . فإذا جمعتَ بالتاء قلت : تَمَرَاتٌ ، تحذف وتجيء بتاء أخرى كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت : تَمْرَةٌ وتَمَرَاتٌ .

---

(١) هذا ما في ا ، وفي ط : «رفعان وجران ونصبان» ، وفي ب : «رفعان ولاجران ولا نصبان» .

(٢) لثلاثاء بفتح أوله ، ويقال بضمه أيضا ، كما في القاموس .

(٣) ط : « فيجوز فيها التثنية » . ا : « فتجوز فيه التثنية » .

(٤) ا : « ولا جران ولا نصبان » .

(٥) ط : « أذرعتان » .

هذا باب جمع الاسم الذى فى آخِره هاءُ التأنيث

زعم يونس أنّك إذا سمّيتَ رجلا طَلْحةَ أو امْرَأةَ أو سَلمةَ أو جَبَلةَ ، ثم أردت أن تَجمع جمعته بالتاء ، كما كنت جامِعَه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأةٍ على الأصل . ألا تراهم وصفوا المذكّر بالمؤنث ، قالوا : رَجُلٌ رَبْعَةٌ وجمعوها بالتاء : فقالوا رَبَعاتٌ ولم يقولوا: رَبْعُونَ .وقالوا : طَلْحةُ الطَّلَحاتِ ولم يقولوا : طَلْحةُ الطَّلْحِينَ . فهذا يُجمَع على الأصل لا يتغيّر عن ذلك ، كما أنّه إذا صار وصفا للمذكّر لم تَذهب الهاء .

٩٦ فأمّا حُبْلَى فلو سمّيت بها رجلا أو حَمْراء أو خُنْفَساء لم تَجْمعه بالتاء ، وذلك لأن تاء التأنيث تَدخل على هذه الألفات فلا تَحذفها[1] . وذلك قولك حُبْلَيات ، وحُبارَيات ، وخُنْفَساوات . فلمّا صارت تَدخل فلا تَحذف شيئاً أشبهتْ هذه عندهم أَرَضات ودُرَيْهِمات . فأنت لو سمّيت رجلاً بأَرْض لقلت : أَرْضُونَ ولم تقل : أَرَضات ؛ لأنه ليس ههنا حرفُ تأنيث يُحذَف ، فغلب على حُبْلَى التذكير حيث صارت الألفُ لا تُحذَف ، وصارت بمنزلة ألف حَبَنْطَى التى لا تجيء للتأنيث . ألا تراهم قالوا: زَكَرِيّاوُونَ فيمن مدّ ، وقالوا زَكَرِيُّونَ فيمن قصَر .

واعلم أنّك لا تقول فى حُبْلَى وعِيسَى ومُوسى إلّا حُبْلَوْنَ وعِيسَوْنَ ومُوسَوْنَ ، وعِيسُونَ ومُوسُونَ خطأٌ . ولو كنتَ لا تحذف ذا لئلا يلتقى ساكنان[2] ، وكنتَ إنّما تحذفها وأنت كأنك تَجمع حُبْلْ ومُوسْ لحذفتَها فى التاء ، فقلت : حُبارات [وَحُبالات] وشُكاعات ، وهو نبت . وإذا جمعتَ

---

(١) ا : « ولا تحذفها » .

(٢) ط : « هذا لئلا يجمع ساكنان » .

وَرْقاء اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جئتَ بالواو ولم تَهمز ، كما فعلتَ ذلك فى التثنية والجمع بالتاء فقلت : وَرْقاوُونَ .

وسمعتُ من العرب من يقول : ما أكْثَرَ الْهُبَيْرات ، يريد جمع الْهُبَيْرة ، واطَّرحوا هُبَيْرِينَ كراهيةَ أن يصير بمنزلة مالا علامةَ فيه .

هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء[1]

اعلم أنَّك إذا جمعتَ اسم رجل فأنت بالخيار : إن شئت ألحقته الواو والنون فى الرفع ، والياء والنون فى الجرّ والنصب ، وإنْ شئت كسّرته للجمع على حدّ ما تكسّر عليه الأسماء للجمع .

وإذا جمعتَ اسم امرأة فأنت بالخيار إن شئتَ جمعته بالتاء ، وإنْ شئت كسّرته على حدّ ما تكسّر عليه الأسماء للجمع .

فإن كان آخرُ الاسم هاء التأنيث لرجلٍ أو امرأة ، لم تَدخله الواو والنون ، ولا تَلحقه فى الجمع إلَّا التاء . وإنْ شئت كسّرته للجمع .

فمن ذلك إذا سمّيت رجلا بزَيْدٍ أو عَمْرٍو أو بَكْرٍ ، كنت بالخيار إن شئت قلت : زَيْدُونَ ، وإن شئت قلت : أَزْيادٌ ، كما قلت: أبياتٌ ، وإنْ شئت قلت الزُّيود ؛ وإن شئت قلت : العَمْرُونَ ، وإن شئت قلت: العُمور والأَعْمُرُ ، وإنْ شئت قلتَها ما بين الثلاثة إلى العشرة . وكذلك بَكْرٌ . قال الشاعر ، وهو رؤبة[2] ، فيما لحقتْه الواو والنون فى الرفع ، والياء والنون فى الجرّ والنصب :

---

(١) ا ، ب : «النساء والرجال» .

(٢) ملحقات ديوان رؤبة ١٩١ . وانظر المقتضب ٢ : ٢٢٣ .

* أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِينا[1] *

والجمع هكذا فى هذه الأسماء كثير ، وهو قول يونس والخليل[2].

وإن سميته بِبِشْرٍ أو بُرْدٍ أو حَجَرٍ فكذلك ، إن شئت ألحقتَ فيه

٩٧ ما ألحقت فى بَكْرٍ وعَمْرٍو ، وإن شئت كسّرت فقلت : أَبْرادٌ وأَبْشارٌ وأَحْجارٌ . وقال الشاعر ، فيما كُسِّر واحده ، وهو زيد الخيل[3] :

ألا أَبْلِغِ الأَقْيَاسَ قَيْسَ بنَ نَوْفَلٍ وَقَيْسَ بنَ أُهْبَانٍ وَقَيْسَ بنَ جَابِرِ[4]

وقال الشاعر[5] :

رأيتُ سُعودًا من شُعوبٍ كثيرةٍ فلم أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بنِ مَالِكِ[6]

وقالَ الشاعر ، وهو الفرزدق[7] :

وَشَيَّدَ لى زُرارةُ باذِخاتٍ وَعَمْرُو الخيرِ إذ ذُكِرَ العُمُورُ[8]

---

(١) سبق الكلام عليه فى ٢ : ١٥٣ .

(٢) ا ، ب : « يونس والخليل » .

(٣) اللسان (قيس ٧١) .

(٤) فى اللسان : « وقيس بن خالد » . والشاهد فيه : جمع قيس على أقياس .

(٥) هو طرفة . ديوانه ٥٤ والمقتضب ٢ : ٢٢٢ والاشتقاق ٣٦ جوتنجن .

(٦) الشعوب : جمع شعب ، وهو فوق القبيلة ، كما القبيلة فوق الحى . وسعد بن مالك رهط طرفة نفسه .

والشاهد فيه : جمع «سعد» على «سعود» ، والأكثر استعمالا هو الجمع السالم .

(٧) لم أجده فى ديوانه . وانظر المقتضب ٢ : ٢٢٢ .

(٨) شيد : رفع وطول . والباذخ : العالى الرفيع . عنى به المجد . وزرارة هو ابن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم ، ومن بنى دارم أيضا عمرو بن عدس ، وابنه عمرو بن عمرو بن عدس فارس بنى تميم . فخر بهما لأنهما من قومه .

والشاهد فيه : جمع عمرو على « عمور » . والأكثر استعمالا هو الجمع السالم ، أى عمرون .

وقال : « فأين الجنادِبُ[١] » لنفرٍ يسمَّى كلٌّ واحدٍ منهم جُنْدِبا .
وقالَ الشاعر[٢] :

رأيْتُ الصَّدْعَ مِن كَعْبٍ وكانوا   من الشَّنآنِ قد صاروا كِعابَا[٣]

وإذا سمَّيتَ امرأةً بدَعْدٍ فجمَعتَ بالتاء قلت : دَعَداتٌ ، فثقَّلتَ كما ثقَّلتَ أرَضَاتٌ ؛ لأنَّك إذا جَمعت الفَعْل بالتاء فهو بمنزلة جمعك الفَعْلة من الأسماء . وقولُهم : أرَضاتٌ دليلٌ عَلَى ذلك .

وإذا جمعتَ جُمْلَ على من قال : ظُلُماتٌ قلت : جُمُلاَتٌ ، وإنْ شئْتَ كسَّرتها كما كسَّرْتَ عَمْراً فقلْت : أدعدٌ . وإن سمَّيت بهندٍ أو جُمْلٍ فجمعتَ بالتاء فقلت : جُملاتٌ ثقَّلت فى قول من ثقَّل ظُلُماتٌ وَهِندَاتٌ فيمن ثقّل فى الكسْرة فقال : كِسِرَاتٌ ـ ومن العرب من يقول كِسْراتٌ ـ وإن شئت كسَّرت كما كسَّرت بُرْدا وبِشرا فقلت : أهْنادٌ وأجْمالٌ .

وإنْ سمَّيت امرأةً بقَدَمٍ فجمعتَ بالتاء قلت : قَدَماتٌ كما تقول هِنِدَاتٌ وجُمُلاتٌ ، تُسكِّن وتحرِّك هذين خاصّة ، وإنْ شئت كسَّرتَ كما كسَّرتَ حَجَراً .

٩٨

---

(١) يبدو أنه قطعة من بيت شاهد .

(٢) « هو معاوية بن مالك » . المفضليات ٣٥٨ واللسان (كعب ٢١٥) .

(٣) وكذا ورد فى اللسان . وهو ملفق من بيتين هما : كما فى المفضليات :

رأبت الصدع من كعب فأودى   وكان الصدع لا يعد ارتئابا
فأمسى كعبها كعبا وكانت   من الشنآن قد دعيت كعابا

رأب : لأم وأصلح . وكعب هو ابن ربيعة بن عامر . والشنآن : البغض . صاروا كعابا ، أى فرقا مختلفة الأهواء ، كل فرقة تزعم أنها كعب القبيلة .

والشاهد فيه : جمع كعب علم القبيلة على كعاب .

قال الشاعر فيما كُسّر للجمع ، وهو جرير[١] :

أخالدَ قد عَلِقْتُكِ بعد هندٍ فشيّبنى الخَوالدُ والهُنودُ[٢]

وقالوا : الهُنود كما قالوا : الجُذوع ، وإنْ شِئت قلت : الأهْناد كما تقول : الأجْذاع .

وإن سمَّيتَ رجلا بأحْمَرَ فإن شئت قلت : أحْمَرُون ، وإنْ شئت كسَّرْته فقلت : الأحامِرُ[٣] ، ولا تقول : الحُمْر لأنَّه الآن اسمٌ وليس بصفة ، كما تجمع[٤] الأرانب والأرامل ، كما قلت : أداهِمُ حين تكلَّمتَ بالأدْهم كما يكلَّمُ بالأسماء[٥] ، وكما قلت : الأباطح .

وإنْ سميت امرأةً بأحْمَرَ فإن شئت قلت : أحْمَرَاتٌ ، وإنْ شئت كسرته كما تكسِّر الأسماء فقلت : الأحامِر . وكذلك كسَّرتِ العربُ هذه الصفاتِ حين صارت أسماء ، قالوا : الأجارِب ، والأشاعِر . والأجارِب بنو أجْرَبَ ؛ وهو جمعُ أجْرَبَ .

وإن سميت رجلا بوَرْقاءَ فلم تجمعه بالواو والنون وكسَّرته ، فعلتَ به

---

(١) وهو جرير ، ليس فى ا . وانظر ديوان جرير ١٦٠ والمقتضب ٢ : ٢٢٣ والمنصف ٢ : ٣١٤ واللسان (هند ٤٥٠)

(٢) خالد : ترخيم خالدة . والخوالد : جمع خالدة ، وكذلك الهنود : جمع هند . وهما موضع الشاهد . والأكثر فى كلامهم جمع التصحيح فى المذكر والمؤنث .

(٣) السيرافى : وكلا هذين الجمعين لم يكن جائزا فى أحمر قبل التسمية ؛ لأن أحمر وبابه لايجوز فيه أحمرون ولا أحامر إذا كان صفة ، وإنما يجمع على حمر . ونظيره بيض وشهب وما أشبه ذلك . فإن سميت به فحكم الاسم الذى على أفعل يخالف حكم الصفة التى على أفعل ، والاسم جمعه أفاعل مثل الأرانب والأباطح والأرامل والأباهر .

(٤) ا : « يجمع » .

(٥) ط : « تكلموا بالأسماء » .

ما فعلتَ بالصَّلْفاء إذا جمعتَ؛ وذلك قولك : صَلافٍ، وخَبْراء وخَبارٍ ، وصَحْراء وصَحارٍ . فورْقاء تحوّلُ اسماً[1] كهذه الأشياء ؛ فإن كسّرتها كسّرتها هكذا . وكذلك إنْ سمّيتَ بها امرأة فلم تجمع بالتاء .

وإنْ سمّيت رجلا بمُسْلِمٍ فأردت أن تكسّر ولا تجمع بالواو والنون قلت : مَسالِمُ ، لأنه اسم مثل مُطْرِفٍ .

وإنْ سمّيته بخالدٍ فأردت أن تكسّر للجميع قلت : خَوالِدُ ؛ لأنّه صار اسماً بمنزلة القادِمِ والآخِرِ ، وإنّما تقول: القَوادِمِ والأَواخِرِ . والأُناسِيُّ وغيرُهم في ذا سواء . ألا تراهم قالوا : غُلامٌ ،ثم قالوا : غِلْمانٌ كما قالوا :غِرْبانٌ ، وقالوا: صِبْيانٌ كما قالوا : قِضْبانٌ ، وقد قالوا : فَوارِسُ في الصِّفة فهذا أجدر أن يكون . والدَّليل على ذلك أنّك لو أردت أنْ تجمع قوماً على خالِدٍ وحاتِمٍ كما قلت : المَناذِرة والمَهالِبة لقلت : الحَواتِم والخَوالِد .

ولو سمّيت رجلاً بقَصْعة فلم تجمع بالتاء قلت :القِصاع ،وقلت: قَصَعاتٌ إذا جمعتَ بالتاء .

ولو سمّيت رجلاً أو امرأة بعَبْلةٍ ، ثم جمعتَ بالتاء لثقّلتَ كما ثقلت تَمَرة لأنّها صارت اسما . وقد قالوا : العَبَلات فثقّلوا حيثُ صارت اسماً ، وهم حيٌّ من قريش .

ولو سمّيت رجلاً أو امرأة بسَنةٍ لكنت بالخيار ، إن شئت قلت:سَنَواتٌ وإن شئت قلت: سِنونَ ، لا تَعدُو جمعَهم إيّاها قبل ذلك ، لأنّها ثَمّ اسمٌ غير وصف كما هي ههنا اسم غير وصف . فهذا اسمٌ قد كُفيتَ جمعَه .

---

(١) ا فقط : « بحول اسما » .

ولو سمّيته ثُبَةً لم تجاوز أيضا جمعهم إيّاها قبل ذلك ثُباتٌ وثُبونَ .

ولو سمّيته بِشِيَةٍ أو ظُبَةٍ لم تجاوز شِياتٌ وظُباتٌ ؛ لأنّ هذا اسمٌ لم تجمعه العرب إلّا هكذا . فلا تجاوزنّ[1] ذا في الموضع الآخر ؛ لأنه ثَمَّ اسم كما أنه ههنا اسم . فكذلك فَقِسْ هذه الأشياء .

وسألته عن رجلٍ يسمّى بِابْنٍ فقال: إن جمعتَ بالواو والنون قلت : بَنُونَ كما قلت قبل ذلك ، وإنْ شئت كسّرت فقلت : أبناءٌ .

وسألته عن امرأةٍ تسمّى بأمٍّ ، فجمعها بالتاء وقال : أُمّهاتٌ ، وأُمّاتٌ في لغة من قال: أُمّاتٌ ، لا يُجاوَزُ ذلك[2]، كما أنّك لو سمّيت رجلاً بأبٍ ثم ثنّيته لقلت : أَبَوانِ لا تجاوز ذلك .

وإذا سمّيتَ رجلاً بِاسْمٍ فعلتَ به ما فعلتَ بِابْنٍ ، إلّا أنّك لا تحذف الألف ، لأنّ القياس كان في ابنٍ أن لا تحذف منه الألف ، كما لم تحذفه في التثنية ، ولكنّهم حذفوا لكثرة استعمالهم إيّاه ، فحرّكوا الباء وحذفوا الألف كَمَنِينَ وهَنِين[4] .

ولو سمّيت رجلاً بامرئٍ لقلت: امرءونَ . وإن شئت كسّرته كما كسّرت ابناً واسماً وأشباهه .

ولو سمّيته بشاةٍ لم تجمع بالتاء، ولم تقل إلّا : شِياهٌ ، لأنّ هذا الاسم قد جمعته العرب فلم تجمعه بالتاء[5] .

---

(١) ا : «فلا تجاوزن» . ب : « فلا تجاوزون» .

(٢) ط : «لا تجاوز ذلك» .

(٣) السيرافي : وإن سميت به رجلا قلت : أمون ، وإن كسرته قلت : آمام .

(٤) ا : «كثبين وهنين » .

(٥) السيرافي : جمعته العرب مكسرا على شياه ، ولم يجمعوه جمع السلامة . بل=

ولو سمّيت رجلاً بضَرْبٍ لقلت : ضَرْبُونَ وضُروبٌ ، لأنّه قد صار اسماً بمنزلة عَمْرٍو ، وهم قد يَجمعون المصادر فيقولون : أمْراضٌ وأشْغالٌ وعُقولٌ ، فإذا صار اسماً فهو أجدر أن يُجمَع بتكسير .

وإنْ سميته[1] برُبَةَ ، فى لغة من خفّف فقال : رُبَةَ رَجُلٍ نخفّف ، ثم جمعتَ قلتَ : رِباتٌ ورِبُونَ فى لغة من قال : سِنُونَ . ولا يجوز ظِبُونَ فى ظُبة ؛ لأنه اسمٌ جُمع ولم يَجمعوه بالواو والنون . ولو كانوا كسّروا رُبَةَ وامْرَأً أو جمعوه بواو ونون فلم يجاوِزُوا به ذلك لم تجاوِزه ، ولكنّهم لمّا لم يفعلوا ذلك شبّهناه بالأسماء .

وأمّا عِدَةٌ فلا تَجمعه إلّا عِدَاتٌ . لأنه ليس شىء مثل عِدةٍ كُسّر للجمع ، ولكنك إن شئت قلت : عِدُون إذا صارت اسما كما قلت : لِدُونَ .

ولو سمّيت رجلا شَفَةً أو أمةً ثم كسّرت لقلت : آمٍ فى الثلاثة إلى العشرة ، وأمّا فى الكثير فإماء ، ولقلت فى شَفَةٍ : شِفاهٌ .

ولو سمّيت امرأة[2] بشَفةٍ أو أَمةٍ لقلت : آمٍ ، وشِفاهٌ وإماء ، ولا تقل : شَفَاتٌ ولا أمَاتٌ ، لأنّهنّ أسماء قد جُمعنَ ، ولم يُفعَل بهنّ هذا . ولا تقلْ إلّا آمٍ فى أدنى العدد ؛ لأنه ليس بقياس . فلا تجاوزْ به هذا ؛ لأنّها أسماء

= لا يحتمل ذلك ، لأنا إذا حذفنا الهاء يبقى الاسم على حرفين الثانى منهما من حروف المد واللين . ولا يجوز مثل ذلك إلا أن يكون بعدها هاء . فإن قال قائل : فقولوا شاء أو شوى ؛ لأنهما جمعان للشاة ؟ قيل له : هما اسمان للجمع يجريان مجرى الواحد ، فإذا سمينا به احتجنا أن نكسر على ما يوجبه اللفظ ، ويرد الحرف الذاهب ، وأصله شوهة يجمع على شياه .

(١) ا ، ب : « ولوسميته » .

(٢) ا ، ب : « رجلا » .

كسّرتْها العرب، وهي في تسميتك بها الرّجال والنساء أسماءٌ بمنزلتها هنا[١].
وقال بعض العرب: أَمَةٌ وإِمْوانٌ، كما قالوا: أخٌ وإِخْوانٌ، قال الشاعر، وهو القَتّال الكلابيّ[٢]:

أمّا الإِماءُ فلا يَدْعونني ولَداً إِذا تَرامَى بَنُو الإِمْوانِ بالعارِ[٣]

١٠٠ ولو سمّيت رجلاً بِبُرَةٍ ثم كسّرت[٤] قلت: بُرًى مثل ظُلَمٍ، كما فعلوا به ذلك قبل التسمية، لأنّه قياس.

وإذا جاء شيءٌ مثل بُرَةٍ لم تَجمعْهُ العربُ، ثم قِسْتَ ألحقت التاء والواو والنون؛ لأنّ الأكثر مما فيه هاءُ التأنيث من الأسماء التى على حرفين جُمع بالتاء والواو والنون، ولم يكسّر على الأصل.

وإذا سمّيتَ رجلاً أو امرأة بشيء كان وصفا، ثم أردت أن تكسّره كسّرته على حدّ تكسيرك إيّاه لو كان اسماً على القياس. فإن[٥] كان اسماً قد كسّرتْه العرب لم تُجاوِز ذلك. وذلك أنْ لو سمّيت[٦] رجلاً بسَعيدٍ أو شَرِيفٍ، جمعتَه كما تَجمع الفَعيل من الأسماء التى لم تكن صفةً قط فقلت:

---

(١) ط: «ههنا».

(٢) ديوانه ٥٤ وأمالى ابن الشجرى ٢: ٤٣ وشرح القصائد السبع ٢٢٢ واللسان (أما ٤٧).

(٣) يقول: أنا ابن حرة، فإذا ترامى بنو الإماء بالعار لم أعد فيهم، ولا لحقنى من التعيير بهن ما لحقهم.
والشاهد فيه: جمع أمة على إموان، لأنها فَعَلَة فى الأصل حذفت لامها كما حذفت لام أخ. وفَعَل يجمع على فِعلان، نحو خَرَب وخربان: وأخ وإخوان.

(٤) ثم كسرت، ساقطة من ط.

(٥) ط: «وإن».

(٦) ا، ب: «وذلك لو سميت».

فُعْلانٌ وفُعُلٌ إنْ أردتَ أن تُكسّره ، كما كسّرت عَمْرًا حين قلت : العُمور . ومن قال : أعْمُرٌ قال في هذه(١) أفعِلةٌ . فإذا جاوزتَ ذلك كسّرتَه على المثال الذي كُسّر عليه الفَعيل في الأكثر ، وذلك نحو : رَغيفٍ وجَريبٍ ، تقول : أرْغِفةٌ وأجْرِبةٌ ، وجُرْبانٌ ورُغْفانٌ . وقد يقولون : الرُّغُف ، كما قالوا : قُضُبُ الرَّيحان . قال لقيط بن زُرارةَ(٢) :

* إنّ الشِّواء والنَّشِيلَ والرُّغُفْ(٣) *

وقالوا : السُّبُل ، وأَمِيلٌ وأُمُلٌ(٤) .

وأكثر ما يكسَّر هذا عليه : الفِعْلانُ ، والفُعْلان ، والفُعُل . وربّما قالوا : الأفْعِلاء في الأسماء ، نحو : الأنْصِباء ، والأخْمِساء . وذلك نحو الأوّل الكثير .

فلو سمّيت رجلاً بنَصيبٍ لقلت : أنْصِباءُ إذا كسّرته . ولو سمّيته بنَسيبٍ ، ثم كسّرته لقلت : أنْسِباءُ ؛ لأنّه جُمِعَ كما جُمع النَّصيب ، وذلك لأنهم يتكلّمون به كما يتكلّمون بالأسماء .

وأمّا والدٌ وصاحِبٌ فإنّهما لا يُجمَعان ونحوُهما كما يُجمَع قادِمُ الناقةِ(٥) ،

---

(١) ا : « في هذا » ط : « فيها » ، وأثبت ما في ب

(٢) المخصص ٥ : ٦ : ١٧ : ٨٥ واللسان (نشل ١٨٥ رغف ٢٣) .

(٣) النشيل : لحم يطبخ بلا تابل يخرج من المرق وينشل .

(٤) الأميل : حبل من الرمل يكون عرضه ميلا ومسيرته يوما .

(٥) السيرافي : ذكر سيبويه والداً وصاحبا قبل التسمية بهما ، فإذن صاحبا إذا جمعناه لم نقل فيه : صواحب ، وكذلك والد لانقول فيه : أوالد ، لأن هذين صفتان من حيث يقال : والد ووالدة ، وصاحب وصاحبة ، وإذا كان الصفة على فاعل للمذكر لم يجمع على فواعل ، وإنما يقال فيه : فاعلون . وهذان الاسمان قد كثرا فجريا مجرى الأسماء ، فلم يجب لهما بذلك أن يقال : صواحب ، وأوالد ، إذ كان يقال في مؤنثهما صاحبة ووالدة . ولو سمينا رجلا بصاحب لقلنا في التكسير : صواحب . وأما والدفقال =

لأنّ هذا وإن تُكلّم به كما يتكلم بالأسماء فإنّ أصله الصفة وله مؤنّث يُجمَع بفَواعِلَ ، فأرادوا أن يفرقوا بين المؤنّث والمذكّر ، وصار بمنزلة المذكّر الذى يُستعمل وصفا نحو : ضارِبٍ ، وقاتِلٍ .

١٠١ وإذا جاءت صفة قد كُسّرت كتكسيرهم إيّاها لو كانت اسما ، ثم سمّيتَ بها رجلا كسّرته على ذلك التكسير ؛ لأنه كسِّر تكسيرَ الأسماء فلا تُجاوزنّه .

ولو سمّيتَ رجُلاً بفُعَالٍ ، نحو جُلالٍ ، لقلت : أجِلّةٌ ، عَلَى حدّ قولك أَجْرِبةٌ ، فإذا جاوزتَ ذلك قلتَ : جِلّانٌ ؛ لأنّ فُعَالا فى الأسماء إذا جاوز الأفْعلة إنّما يجيء عامّتُه على فِعْلانٍ ، فعليه تَقيس على الأكثر .

وإذا كسّرتَ الصفة على شىء قد كُسِّر عليه نظيرُها من الأسماء كسّرتَها إذا صارت اسمًا على ذلك ، وذلك شُجاعٌ وشُجْعانٌ ، مثلُ زُقاقٍ وزُقّانٍ[1] ، وفعلوا ما ذكرتُ لك بالصفة إذا صارت اسمًا ، كما قلتَ فى الأحمر : الأحامِر ، والأشقر : الأشاقِر ، فإذا قالوا[2] : شُقْرٌ أو شُقْرانٌ ، فإنّما يُحمل على الوصف ، كما أنّ الذين قالوا : حارِثٌ قالوا : حَوارِثُ إذا أرادوا أن يجعلوا ذلك

= الجرمى : إذا سمينا به لم نقل إلا والدون ، فإن سمينا به مؤنثا لم نقل إلا والدات . وإن سمينا بوالدة قلنا : والدات ، لأن العرب تنكبت فى جمع ذلك التكسير قبل التسمية .

(١) السيرافى : واعلم أن العرب تجمع شجاعا على خمسة أوجه ، منها ثلاثة من جمع الأسماء ، وهى شجعان مثل قولنا : زقاق وزقان ، وشجعان مثل غراب وغربان ، وشجعة مثل غلام وغلمة . فإذا سميت رجلا بشجاع جاز أن تجمعه على هذه الوجوه الثلاثة . وقد يجمع شجاع على شجاع وشجعاء ، مثل كريم وكرام وكرماء ، وظريف وظراف وظرفاء . فإذا سميت بشجاع لم يجز جمعه على هذين الوجهين .

(٢) ط : « قلت » .

اسمًا . ومن أراد أن يجعل الحارِث صفةً ، كما جعلوه الذى يَحْرُثُ ، جَمعوه كما جمعوه صفة ، إلّا أنّه غالب كَزيْدٍ .

ولو سمّيت رجلا بفَعيلةٍ ، ثم كسّرته قلت : فَعائِلُ . ولو[1] سمّيته باسم قد كسّروه فجعلوه فُعُلًا فى الجمع مما كان فَعيلةً ، نحو : الصُّحُف والسُّفُن ، أجريته على ذلك فى تسميتك به الرَّجلَ والمرأة ، وإن سمّيته بفَعيلةٍ صفةً نحو : القَبيحة والظَّريفة ، لم يجز فيه[2] إلّا فعائلُ ؛ لأنّ الأكثر فعائِلُ فإنّما تجعله على الأكثر .

ولو سمّيت رجلا بعَجوز لجاز فيه العُجُز ؛ لأنّ الفَعول من الأسماء قد جُمع على هذا ، نحو : عَمودٍ وعُمُدٍ ، وزَبور وزُبُرٍ .

وسألت الخليل[3] ، عن أبٍ فقال : إنْ ألحقتَ به النون والزيادة التى قبلها قلت : أبُونَ ، وكذلك أخٌ تقول : أخُونَ ، لا تغيِّر البناء ، إلا أنْ تُحْدِث العربُ شيئاً ، كما تقول : دَمُونَ .

ولا تغيِّر بناء الأبِ عن حال الحرفين ؛ لأنّه عليه بُنِى ، إلّا أن تُحْدِث العربُ شَيئاً ، كما بنوه على غير بناء الحرفين .

وقال الشاعر[4] :

---

(١) ط : « وإن »

(٢) ا فقط : « فيها » .

(٣) ب ، ط : « وسألته » .

(٤) هو زياد بن واصل السلمى ، وهو شاعر جاهلى . وانظر المقتضب ٢ : ١٧٤ والخصائص ١ : ٣٤٦ والمحتسب ١ : ١١٢ وابن الشجرى ٢ : ٣٧ وابن يعيش ٣ : ٣٧ والخزانة ٢ : ٢٧٥ واللسان (أبى ٦) .

فلمَّا تبيَّنَّ أصواتَنا بكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينَا[1]

أنشدَناه من نثق به ، وزعم أنه جاهلىٌّ . وإنْ شئت كسَّرتَ ، فقلت : آباء وآخاء .

وأمّا عُثمانُ ونحوه فلا يجوز فيه أن تكسِّرَه ، لأنك توجب فى ١٠٢ تحقيره عُثَيمينَ ؛ فلا تقول : عَثامينُ [فيما يَجب له عُثَيمانُ ولكن عُثْمانُونَ] [2] . كما يَجب له عُثَيمَانُ ؛ لأنَّ أصل هذا أن يكون الغالبَ عليه بابُ غَضْبانَ ، إلّا أن تكسِّر العربُ شيئاً منه على مثال فَعاعيلَ ، فيجىءُ التحقير عليه .

ولو سمّيت رجلا بمُصْرانٍ ، ثمّ حقَّرته قلت: مُصَيْرانٌ ، ولا تلتفت إلى مَصارينَ ، لأنك تحقِّر المُصْران كما تحقِّر القُضْبان ، فإذا صار اسماً جرى مجرى عُثْمانَ ؛ لأنه قبل أن يكون اسماً لم يَجر مجرى سِرْحانٍ محقَّرا .

هذا باب يُجمع فيه الاسم إن كان لمذكَّر أو مؤنث بالتاء كما يُجمَع ما كان آخِرُه هاء التأنيث

وتلك الأسماءُ التى آخِرُها تاءُ التأنيث ، فمن ذلك بِنْتٌ إذا كان اسماً لرجل ، تقول : بناتٌ ، من قِبَلِ أنّها تاء التأنيث ، لا تَثبت مع تاء الجمع ، كما لا تَثبت الهاء ، فمن ثَمّ صُيِّرتْ مثلَها .

---

(١) من أبيات يفخر فيها بآباء قومه وأمهاتهم من بنى عامر ، وأنهم قد أبلوا فى حروبهم فلما عادوا إلى نسائهم وعرفن أصواتهن فدينهم ؛ لأنهم أبلوا فى الحروب . والشاهد فيه : جمع أب جمع سلامة على أبين ، وهو جمع غريب ، لأن جمع السلامة إنما يكون فى الأعلام والصفات المشتقة .

(٢) ولكن عثمانون ، ساقط من ا .

وكذلك هَنْتٌ وأُخْتٌ ، لا تجاوِز هذا فيها .

وإن سمَّيتَ رجلاً بذَيْتَ ألحقتَ تاء التأنيث، فتقول : ذَيَّاتٌ ، وكذلك هَنْتٌ اسم رجل، تقول: هَنَاتٌ .

هذا باب مايكسَّر مما كُسِّر للجمع[1] ومالايكسَّر من أبنية الجمع

إذا جعلته اسمًا لرجل أو امرأة

أمّا مالا يكسَّر فنحو : مَساجِدَ ومَفاتيحَ ، لا تقول إلّا مَساجِدُونَ ومَفاتيحُونَ، فإنْ عنيتَ نساء قلت : مَساجِداتٌ ومَفاتيحاتٌ ؛ وذلكَ لأنّ هذا المثال لا يُشبِه الواحد ، ولم يشبَّه به فيكسَّرَ على ما كُسِّر عليه الواحد الذى على ثلاثة أحرف . وهو لا يكسَّر على شىء ، لأنّه الغاية التى يُنتهى إليها ، ألا تراهم قالوا : سَراويلاتٌ حين جاء على مثال مالايكسَّر . ولو أردت تكسير هذا المثال رجعتَ إليه ؛ فلمّا كان تكسيرُه لا يرجع إلّا إليه لم يحرَّك .

وأمَّا ما يجوز تكسيرُه فرجُل سمَّيته بأَعْدالٍ أو أَنْمارٍ ، وذلك قولك : أعاديلُ وأَناميرُ ؛ لأنّ هذا المثال قد يكسَّر وهو جميع ، فإذا صار واحداً فهو أجدر أن يكسَّر . قالوا : أقاويلُ فى أقْوالٍ ، وأَبابيتُ فى أبياتٍ، وأناعيمُ فى أنْعامٍ . وكذلك أجرِبةٌ تقول فيها : أجارِبُ ؛ لأنّهم قد كسّروا هذا المثال وهو جميع، وقالوا : فى الأسْقية : أساقٍ .

---

(١) ا : « للجميع » ، فى هذا الموضع فقط .

وكذلك لو سمّيت رجلًا بأَعْبُدٍ جاز فيه الأعابِدُ[١] ، لأنّ هذا المثال يحقَّر كما يحقَّر الواحد ، ويكسَّر وهو جميع ، فإذا صار واحداً فهو أحسن أن يكسَّر ، قالوا : أيْدٍ وأيادٍ ، وأَوْطُبٌ وأواطِبُ .

وكذلك كلّ شيء بعدد هذا ممّا كُسِّر للجمع[٢] ، فإنْ كان عدّةُ حروفه ثلاثة أحرف فهو يكسَّر على قياسه لو كان اسماً واحداً ، لأنه يتحوّل فيصير كَخُرْزٍ وعنَبٍ ومِعىً ، ويصير تحقيره كتحقيره لو كان اسماً واحداً .

ولو سمّيْت رجلا بفُعولٍ جاز أن تكسّره فتقول : فَعائِلُ ، لأنّ فُعولا قد يكون الواحدُ على مثاله ، كالأُتِيّ والسُّدوس . ولو لم يكن واحداً لم يكن بأبعدَ من فعولٍ ، من أفْعالٍ [من إفعالٍ] . ويكونُ مصدراً والمصدرُ واحد كالقُعود والرُّكوب[٣] .

١٠٣ ولو كسّرته اسمَ رجل لكان تكسيره كتكسير الواحد الذى فى بنائه ، نحو فَعولٍ إذا قلت : فَعائِلُ . ففُعولٌ بمنزلة فِعالٍ إذا كان جميعاً . والفِعالُ نحو : جِمالٍ إنْ سمّيت بها رجلا ، لأنها على مثالِ جرابٍ .

---

(١) ا ، ب : «أعابد» .

(٢) ب : «مما كسر» فقط . ا : «مما كسر للجميع» ، وأثبت ما فى ط .

(٣) ذهب سيبويه إلى أن فعولا قد يكون فى الواحد ، ثم أتى بالأتى والسدوس . والأتى هو السيل ، وأصله أتوى ، وقلبنا الواو ياء . ثم قال : ولو لم يكن له نظير فى الواحد لكان أيضا يجمع على أقرب الأبنية إليه ، وهو فعول . كما أن أفعالا قد جمعوه وهو جمع حين قالوا : أنعام وأناعيم ، وأبيات وأبابيت ، كما يجمع الواحد الذى على إفعال كقولهم : إثكال وأثاكيل ، وإحلابة وأحاليب . فمحل فعول الذى هو جمع من فعول الذى هو واحد ، كمحل أفعال الذى هو جمع من إفعال . ثم جمعوه على فعائل .

ولو سمّيتَ رجلا بتَمْرة لكانت كقَصْعة ؛ لأنّها قد تحوّلت عن ذلك المعنى[1] ؛ لست تريد فَعْلةً من فَعْلٍ ؛ فيجوز فيها تمارٌ كما جاز قِصاعٌ .

هذا باب جَمْع الأسماء المضافة

إذا جمعتَ عَبْدَ اللهِ ونحوه من الأسماء وكسَّرتَ[2] قلت : عِبادُ اللهِ وعَبِيدُ اللهِ ، كتكسيرك إيّاه لو كان مفردًا . وإن شئت قلت: عَبْدُو اللهِ، كما قلت : عَبْدُونَ لو كان مفردا ، وصار هذا فيه حيثُ صار عَلَمًا ، كما كان في حَجَرٍ حَجَرُونَ حيثُ صار عَلَمًا .

وإذا جمعتَ أبا زَيْدٍ قلت : آباءُ زيدٍ ، ولا تقول: أبُو زَيْدِينَ ؛ لأنّ هذا بمنزلة ابنِ كُراعَ ، إنّما يكون معرفة بما بعده . والوجه أن تقول : آباءُ زَيْدٍ ، وهو قول يونس . وهو[3] أحسن من آباء الزَّيْدِينَ ، وإنّما أردت أن تقول : كلّ واحدٍ منهم يضاف إلى هذا الاسم .

وهذا مثل قولهم : بَنات لَبونٍ ، إنّما أردت كلّ واحدة تضاف إلى هذه الصفة وهذا الاسم .

ومثل ذلك ابنَا عَمٍّ وبنو عَمٍّ ، وابنَتا خالة ، كأنّه قال : هما ابنا هذا الاسم ، تضيف كلّ واحد منهما إلى هذه القرابة ، فكأنه قال : هما مضافان إلى هذا القول . وآباءُ زيدٍ نحوُ هذا ، وبَناتُ لَبون .

وتقول : أبُو زيدٍ ، تريد أبُونَ على إرادتك الجمع الصحيح .

---

(1) ا : « قد تحولت عن ذلك المعنى » ب : « قد تحول على ذلك المعنى » .

(2) ط : « فكسرت » .

(3) ط : « وهذا » .

هذا بابٌ من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم

سألتُ الخليل عن قولهم : الأَشْعَرُونَ ، فقال : إنّما ألحقوا الواو والنون ، كما كسّروا ، فقالوا : الأشاعِر، والأشاعِث ، والمَسامِعة ، فكما كسّروا مِسْمَعاً والأَشْعَث حين أرادوا بَنِي مِسْمَعٍ وبنى الأَشْعَث ، ألحقوا الواو والنون . وكذلك الأَعْجَمُونَ . وقد قال بعضهم : النُّمَيْرُونَ . وليس كلّ هذا النحو تلحقه[1] الواو والنون ، كما ليس كلُّ هذا النحوِ يكسَّر ، ولكن تقول فيما قالوا . وكذلك وجهُ هذا الباب .

وسألوا الخليل[2] عن مَقْتَوِىٍّ ومَقْتَوِينَ ، فقال : هذا بمنزلة الأَشْعَرِىِّ والأَشْعَرِينَ[3] :

فإن قلت : لِمَ لم يقولوا مَقْتَوْنَ ؟ فإن شئت قلت : جاءوا به على الأصل كما قالوا : مَقاتِوَةٌ . حدّثنا بذلك أبو الخطّاب عن العَرب . وليس كلُّ العرب يَعرف[4] هذه الكلمة . وإن شئت قلت : هو بمنزلة مِذْرَوَيْنِ ، حيث لم يكن له واحد يفرَد .

---

(١) ط « يلحقه » :

(٢) كذا باتفاق النسخ ، أى سأله تلاميذه ،

(٣) السيرافى : اعلم أن مقتوين شاذ من وجهين ، وذلك أن الواحد مقتوى منسوب إلى مقتى ، وهو مفعل من القتو ، وهو الخدمة . والمقتوى : الخادم ، ونسب إلى مقتى مقتوى ، كما يقال فى ملهى : ملهوى ، فإذا جمع على اللفظة وجب أن يقال : مقتويون كما يقال فى تميمى : تميميون . وإذا جمع على حذف ياء النسبة كما قالوا فى الأشعرى الأشعرون ، وجب أن يقال : مقتون ، لأنا إذا حذفنا ياء النسبة بقى مقتو ، وتقلب الواو ألفا كما يقال فى مصطفى : مصطفون . فأحد وجهى شذوذه إثبات الواو فيه قبل ياء الجمع ، والآخر حذف ياء النسبة . وإثبات الواو فيه أنهم جعلوها صحيحة غير معتلة ، فجاءوا بها على الأصل ، كما قالوا : مقاتوة . وكان حق هذا أن يقال : مقاتية . ولم تجىء واو طرفا قبلها كسرة وإن كان بعدها هاء التأنيث إلا هذا الحرف .

(٤) ط : « تعرف » .

وأمّا النّصارَى فإنّه جِماعُ نَصْرِيّ ونَصْرانَ ، كما قالوا : نَدْمانٌ ونَدامَى ، وفى مَهْرِيّ مَهارَى . وإنّما شبّهوا هذا ببَخاتِيّ ، ولكنّهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من أُثْفِيّةٍ ، وأبدلوا مكانها ألفا ، كما قالوا : صَحارَى .

هذا قول الخليل . وأمّا الذى نوجّهه عليه فأنّه جاء على نَصْرانةٍ ، لأنّه قد تُكُلِّمَ به فى الكلام ، فكأنّك جمعتَ نَصْرانَ ، كما جمعتَ الأَشْعَث ومِسْمَعًا ، وقلتَ : نَصارَى ، كما قلت : نَدامَى . فهذا أقيسُ ، والأوّلُ مَذْهَبٌ. ١٠٤

يعنى طرحَ إحدى الياءين حيث جمعتَ وإنْ كانت للنسب ، كما تُطرَح للتحقير من ثَمانِيَ ، فتقول : ثُمَيْنٌ ، وأَدَعُ ياء الإضافة ، كما قلت فى بُخْتِيّةٍ بالتثقيل فى الواحد ، والحذفِ فى الجمع[1] إذْ جاءتْ مَهارَى وأنت تَنسبها إلى مَهْرَةَ . وأنْ يكون جمع نَصْرانَ أقيسُ ، إذْ لم نسمعهم قالوا : نَصْرِىٌّ .

قال أبو الأَخْزَر الحِمّانىّ :

فكِلْتاهما خرّتْ وأَسْجَدَ رأسُها كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لم تَحَنَّفِ[2]

هذا باب تثنية الأسماء المبهَمة التى أَواخرها معتلّة

وتلك الأسماء : ذَا ، وتَا ، والذِى ، والتِى . فإذا ثنّيتَ ذَا قلت: ذَانِ ، وإن ثنّيتَ تَا قلت : تَانِ ، وإن ثنّيتَ الذِى قلت : اللّذانِ ، وإن جمعتَ فألحقتَ الواو والنون قلت : اللّذُونَ .

وإنّما حذفتَ الياء والألف لتَفرق بينها وبين ما سِواها من الأسماء المتمكّنة غير المبهَمة ، كما فرقوا بينها وبين ما سِواها فى التحقير .

---

(١) ا : « الجميع » .

(٢) سبق الكلام عليه فى ص ٢٥٦ من هذا الجزء .

واعلم أنّ هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول: هذا زَيْدُكَ؛ لأنّها لا تكون نكرةً فصارت لا تضاف، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام .

هذا باب ما يتغيّر فى الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغيّر إذا كان اسم رجل أو امرأة

أمّا ما لا يتغيّر فأبٌ وأخٌ ونحوهما، تقول: هذا أبُوكَ وأخُوكَ كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، لأنّ العرب لمّا ردّته فى الإضافة إلى الأصل والقياسِ تركته على حاله فى التسمية، كما تركته فى التثنية على حاله. وذلك قولك: أبَوانِ فى رجل اسمه أبٌ. فأمّا فَمٌ اسمَ رجل، فإنّك إذا أضفته قلت: فَمُكَ، وكذلك إضافة فَمٍ . والذين قالوا: فُوكَ، لم يحذفوا الميم ليردوا الواو، ففُوكَ لم يغيّر له فَمٌ فى الإضافة، وإنّما فُوكَ بمنزلة قولك: ذُو مالٍ. فإذا أفردته وجعلته اسما لرجل، ثم أضفته إلى اسم لم تقل: ذُوكَ، لأنه لم يكن له اسمٌ مفرَدٌ ولكن تقول: ذَواكَ .

وأما ما يتغيّر: فلَدَى، وإلَى، وعلَى[1]، إذا صرن اسماء لرجال أو لنساء[2] قلت: هذا لدَاكَ وعَلاكَ، وهذا إلاكَ. وإنّما قالوا: لَدَيْكَ، وعَلَيْكَ، وإلَيْكَ[3] فى غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكّنة، كما فرقوا بين عَنِّي ومِنِّي وأخواتها وبين هَنِي، فلمّا سميتَ بها جعلتها بمنزلة الأسماء، كما أنّك لو سميت بعَنْ أو مِنْ قلت: عَنِي كما تقول: هَنِي .

---

(١) ا: «وعلى وبلى»، ب: «وعلى وإلى».
(٢) ب، ط: «أونساء».
(٣) ا فقط: «وإليك ولديك وعليك».

وحدثنا الخليل أنّ ناساً من العرب يقولون : عَلاكَ ، ولَداكَ ، وإلاكَ .

وسائرُ علامات المضمَر المجرور بمنزلة الكاف .

وسألتُ الخليل عن قال: رأيتُ كِلاَ أخَوَيْكَ ، ومررتُ بِكلاَ أخَوَيْكَ ١٠٥
ثم قال: مررتُ بِكلَيْهِما ، فقال: جعلوه بمنزلة عَلَيْكَ ولَدَيْكَ فى الجر والنصب لأنّهما ظرفان يُستعملان فى الكلام مجرورينِ ومنصوبينِ ، فُجعِلَ كلاَ بمنزلتهما حين صار فى موضع الجرّ والنصب . وإنّما شبّهوا كِلاَ فى الإضافة بعَلَى لكثرتهما فى كلامهم ، ولأنّهما لا يَخلوان من الإضافة . وقد(1) يُشبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثلَه فى جميع الأشياء . وقد بُيِّن ذلك فيما مضى ، وستراه فيما بقى إن شاء الله ، كما شُبّه أَمْسِ بغاقٍ وليس مثله ، وكما قالوا : مِنَ القومِ فشبّهوها بأيْنَ .

ولا تُفرَد كِلاَ ، إنّما تكون للمثنّى أبداً(2) .

هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التى هى علامة المجرور المضمَر

اعلم أنّ الياء لا تغيِّر الألف ، وتحرِّكُها بالفتحة لئلاّ يلتقى ساكنان . وذلك قولك : بُشْرايَ ، وهُدايَ ، وأعْشايَ(3).

---

(1) ا : « فقد » .

(2) ا : « ولايفرد » ، و « إنما يكون » بالياء فيهما .

(3) السيرافى : وإنما لم يحركوا الألف إلخ — أى فى نحو بشراى — والياء التى قبلها حركة — أى فى نحو : قاضى وغلامى — لأن الألف لا يمكن تحريكها إلا بأن تقلب ، فكرهوا قلبها وحركوا ياء الإضافة لأنها متحركة فى الأصل ، وجعلوها كالكاف ، وبقّوا الألف على لفظها. وأما الياءالمكسور ماقبلها فإنا إن حركنا ياء الإضافة حركناها بالكسر ، وهى تسكن فى موضع الكسر ؛ كقولك : مررت بقاضيك ، فوجب أيضا تسكينها فى الإضافة ؛ لأنها حال كسر ، ووجب إدغامها فى الياء بعدها .

وناسٌ من العرب يقولون: بُشْرَىْ وهُدَىْ؛ لأنّ الألف خفيّة، والياء خفيّة، فكأنّهم[1] تكلّموا بواحدة فأرادوا التبيان، كما أنّ بعض العرب يقول: أفعَىْ لخفاء الألف في الوقف؛ فإذا وَصَلَ لم يفعل. ومنهم من يقول: أفعَىْ في الوقف والوصل، فيجعلها ياءً ثابتةً.

هذا باب إضافة كلّ اسمٍ آخِرُه ياء تَلى حرفا مكسورا إلى هذه الياء

اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمةً إحداهما في الأخرى. وذلك قولك: هذا قاضِيَّ وهؤلاء جَوارِيَّ؛ وسكّنتَ في هذا[2] لأنّ الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجرّ؛ لأنّ هذه الياء تَكسر ما تَلي[3].

وإنْ كانت بعد واوٍ ساكنة قبلها حرفٌ مضموم تَليه قلبتَها ياءً، وصارت مدغَمةً فيها. وذلك قولك: هؤلاء مُسْلِمِيَّ وصالِحِيَّ، وكذلك أشباه هذا. وإنْ وليَت هذه الياءُ ياءً ساكنة قبلها حرفٌ مفتوح لم تغيّرها، وصارت مدغَمةً فيها، وذلك قولك: رأيتُ غُلامَيَّ. فإنْ جاءت تَلي ألف الاثنين في الرفع فهي بمنزلتها بعد ألف المنقوص، إلّا أنّه ليس فيها لغة من قال: بُشْرَيَّ، فيصير المرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب، ويصير كالواحد نحو عَصَيَّ، فكرهوا الالتباسَ حيث وجدوا عنه مندوحةً.

واعلم أنّ كلّ اسمٍ آخِره ياء تَلي حرفًا مكسورًا فلحقتْه الواو والنون

---

(١) ط: «وكأنهم».

(٢) ا: «وكسرت في هذا»، ب: «وكسرت في» بإسقاط «هذا». والوجه ما أثبت من ط.

(٣) أي توجب كسر ما يكون قبلها وتكون هي تالية له.

فى الرفع ، والياء والنون فى الجرّ والنصب للجمع[١]، حذفتَ منه الياء التى هى آخِره ، ولا تحرّكها لعلّة ستبيَّن لك إن شاء الله ، ويصير الحرف الذى كانت تليه مضَموما مع الواو ، لأنّه حرف الرفع فلا بدّ منه ، ولا تَكسر الحرف[٢] مع هذه الواو ، ويكون مكسوراً مع الياء . وذلك قولك : قاضُونَ وقاضِينَ وأشباه ذلك .

هذا باب التصغير

١٠٦ اعلم أنّ التصغير إنّما هو فى الكلام على ثلاثة أمثلة : على فُعَيْلٍ ، وفُعَيْعِلٍ ، وفُعَيْعِيلٍ[٣] .

فأمّا فُعَيْلٌ فلما كان عدّةُ حروفه ثلاثةَ أحرف ، وهو أدنى التصغير ، لا يكون مصغَّرٌ على أقلّ من فُعَيْلٍ ، وذلك نحو قُيَيْسٍ[٤]، وجُمَيْلٍ ، وجُبَيْلٍ . وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف .

---

(١) ا : «وللجميع» .

(٢) ا : «ولا يكسر الحرف» .

(٣) السيرافى : لو ضم إلى هذا وجها رابعا لكان يشتمل على التصغير كله ، وذلك أفيعال ، نحو قولنا : أجمال وأجيمال ، وأنعام وأنيعام ، وسائر ما كان على أفعال من الجمع . وأما فعيلان وفعيلاء وفعيلى وما كان فى آخره هاء التأنيث ، فصدور هذه الأشياء من الثلاثة التى ذكرها ، وإنما النقص فى أفيعال . فإن قيل : لم وجب ضم أول المصغر ؟ قيل : لأنا إذا صغرنا فلابد من تغيير المكبر بعلامة تلزم للدلالة على التصغير . وكان الضم أولى لأنهم قد جعلوا الفتحة للجمع فى قولهم : مساجد وضوارب وقناديل وما أشبه ذلك ، فلم يبق إلا الكسر والضم ، فاختاروا الضم لأن الياء علامة التصغير ، ويقع بعد الياء حرف مكسور فيما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم : عقيرب وعنيق ، فلو كسروا أوله لاجتمعت كسرتان وياء ، فعدلوا عنها لثقل ذلك .

ثم نقل السيرافى من بعض النحاة توجيهين آخرين ، فارجع إليه .

(٤) ا ، ب : «فليس» .

وأمّا فُعَيْعِلٌ فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثانى ، وذلك نحو جُعَيْفِرٍ ومُطَيْرِفٍ ، وقولك فى سِبَطْرٍ : سُبَيْطِرٌ ، وغُلامٍ : غُلَيّمٌ ، وعُلَبِطٍ عُلَيْبِطٌ . فإذا كانت العدّةُ أربعةَ أحرف صار التصغير على مثال : فُعَيْعِلٍ ، تحرّكْنَ جُمَعَ أو لم يتحرّكن ؛ اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن[1] ، كما صار كلّ بناء عدّتُهُ حروفه ثلاثةٌ على مثال فُعَيْلٍ ، تحرّكن جُمَعَ أو لم يتحرّكن ، اختلفت حركاتُهن أو لم يختلفن[1].

وأمّا فُعَيْعِيلٌ فلما كان[2] على خمسة أحرف ، وكان الرابعُ منه واواً أو ألفاً أو ياء . وذلك نحو قولك فى مِصْباحٍ : مُصَيْبِيحٌ ؛ وفى قِنْدِيلٍ: قُنَيْدِيلٌ ؛ وفى كُرْدُوسٍ : كُرَيْدِيسٌ[3] ؛ وفى قَرَبُوسٍ : قُرَيْبِيسٌ[4] ؛ وفى حَمَصِيصٍ حُمَيْصِيصٌ[5] ، لا تبالِى كثرةَ الحركات ولا قلّتها ولا اختلافها .

واعلم أنّ تصغير ما كان على أربعة أحرف إنّما يجىء على حالِ مكسّرِهِ للجمع فى التحرّك والسكون ، ويكون ثالثُه حرف اللين ، كما أنك إذا كسّرته للجمع كان ثالثُه حرف اللين ؛ إلّا أنّ ثالث الجمع ألف ، وثالث التصغير ياء ، وأوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع مفتوح .

وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون فى مثل حاله لو كسّرته للجمع ، ويكون خامسه ياء قبلها حرف مكسور ، كما يكون ذلك لو كسّرته للجمع ، ويكون ثالثُه حرفَ لينٍ كما يكون ثالثُه فى الجمع حرف لين . غير

---

(١) ب ، ط : « أو لم تختلف » .

(٢) ط : « فلكل ما كان » .

(٣) الكردوس : القطعة العظيمة من الخيل ، أو كل عظم تام ضخم .

(٤) القربوس : حنو السرج ، وهما قربوسان .

(٥) الحمصيص : بقلة طيبة الطعم ، لها ثمرة كثمرة الحماض .

أنّ ثالثه في الجمع ألف وثالثه في التصغير ياء ، وأوّله في الجمع مفتوح وفي التصغير مضموم .

وإنّما فُعل ذلك لأنّك تكسِّر الاسم في التحقير كما تكسّره في الجمع ، فأرادوا أن يفرقوا بين علَم التصغير والجمع .

هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف

ولم يكن رابعُه شيئاً مما كان رابعَ ما ذكرنا مما كان عدّةُ حروفه خمسة أحرف

وذلك نحو : سَفَرْجَلٍ ، وفَرَزْدَقٍ ، وقَبَعْثَرَى[1]، وشَمَرْدَلٍ[2] ، وجَحْمَرِشٍ[3] ، وصَهْصَلِقٍ[4] . فتحقير العرب هذه الأسماء : سُفَيْرِجٌ ، وفُرَيْزِدٌ ، وشُمَيْرِدٌ ، وقُبَيْعِثٌ ، وصُهَيْصِلٌ .

وإنْ شئت ألحقتَ في كلّ اسم [منها] ياء قبل آخِرِ حروفه عِوَضاً . وإنّما حملهم على هذا أنّهم لا يحقّرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلّا على زنته وحاله لو كسّروه للجمع . إلّا أنّ نظير حرف اللين الثالثِ الذي في الجمع الياء في التصغير . وأوّل التصغير مضموم وأوّل الجمع مفتوح ، لما ذكرتُ لك . فالتصغيرُ والجمع بمنزلةٍ واحدةٍ في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث ، وانفتاحه قبل حرف اللين، إلّا أنّ أوّل التصغير وحرفَ لينه كما ذكرتُ لك ، فالتصغير والجمع من وادٍ واحد .

---

(١) القبعثرى : الجمل الضخم ، والبعير المهزول .

(٢) الشمردل من الإبل : القوى السريع الفتّى الحسن الخلق .

(٣) الجحمرش من النساء : العجوز الكبيرة ، والثقيلة السمجة ، ومن الإبل : الكبيرة السن . ومن الأرانب : الضخمة ، والمرضع ، والشديدة الصوت .

(٤) الصهصلق : العجوز الصخابة . وكذا رجل صهصلق : شديد الصوت . وأصله الصهصلق ، وهو الصوت الشديد .

وإنّما منعهم أن يقولوا : سُفَيْرِجِلٌ أنّهم لو كسّروه لم يقولوا : سَفارِجِلُ ،
١٠٧ ولا فَرازِدِقُ ، ولا قَباعِثُرُ ، ولا شَمارِدِلُ .

وسأُبيّن لك إن شاء الله لِمَ كانت هذه الحروف أولى بالطرح في التصغير من سائر الحروف التي من بنات الخمسة .

وهذا قول يونس . وقال الخليل : لو كنتُ محقّراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويّين، لقلتُ : سُفَيْرِجْلٌ كما ترى ، حتى يصير بزنة دُنَيْنِيرٌ . فهذا أقربُ وإنْ لم يكن من كلام العرب .

هذا باب تصغير المضاعف الذى قد أُدغم أحد الحرفين منه فى الآخَر

وذلك قولك فى مُدُقٍّ : مُديقٌّ وفى أَصَمّ : أُصَيمٌّ ، ولا تغيّر الإدغامَ عن حاله كما أنّكَ إذا كسّرتَ مُدُقًّا للجمع قلت : مَداقُّ ، ولو كسّرت أَصَمّ على عدّة حروفه كما تكسّر أجْدَلاً فتقول: أجادِلُ لقلت : أَصامٌّ . فإنّما أجريت التحقير على ذلك ، وجاز أن يكون الحرف المدغَم بعد الياء الساكنة ، كما كان ذلك بعد الألف التى فى الجمع .

هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدّته مع الزيادة أربعة أحرف

وذلك نحو : حُبْلَى ، وَبُشْرَى ، وأُخْرَى . تقول : حُبَيْلَى ، وبُشَيْرَى ، وَأُخَيْرَى .

وذلك أنّ هذه الألف لمّا كانت ألفَ تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير ، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التى تجىء للتأنيث ، وذلك قولك فى طَلْحَةَ

طُلَيْحَةٌ ، وفى سَلَمَةَ : سُلَيْمَةُ . وإنّما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة ؛ لأنّها تُضَمُّ إلى الاسم ، كما يُضَمّ مَوْتَ إلى حَضْرَ ، وبَكَّ إلى بَعْلَ .

وإن جاءت هذه الألف لغير التأنيث كَسَرتَ الحرف بعد ياء التصغير وصارَت ياء ، وجرت هذه الألفُ فى التحقير مجرى ألِف مَرْمًى ، لأنّها كنون رَعْشَنٍ ،وهو قوله فى مِعزًى : مُعَيْزٍ كما ترى ، وفى أَرْطًى :أُرَيْطٍ كما ترى، وفيمن قال عَلْقًى : عُلَيْقٍ كما ترى .

واعلَم أنّ هذه الألفَ إذا كانت خامسةً عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حُذفت ، وذلك قولك فى قَرْقَرَى : قُرَيْقِرٌ ، وفى حَبَرْكَى : حُبَيْرِكٌ[1] . وإنّما صارت هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم بمنزلة ألف مُبارِكٍ وجُوَالقٍ ، لأنها مَيِّتَةَ مثلها ، ولأنها لو كُسِّرت الأسماءُ للجمع لم تَثبت ، فلمّا اجتمع فيها ذلك صارت عند العرب بتلك المنزلة . وهذا قول يونس والخليل . فكذلك هذه الألف إذا كانت خامسةً فصاعِدا .

هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف

ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحْرف

اعلم أنّ تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث

---

(١) السيرافى : وإنما حذفوا هذه الألف لأن المصغر إذا كان على خمسة أحرف ولم يكن الحرف الرابع حرف مد ولين ، حذف منها حرف ، والحرف الأخير زائد فهو أولى بالحذف فى المؤنث وغير المؤنث مما ذكرنا . هو أولى بالحذف لأنه زائد . فإن قيل : فلم لاتحذفون الألف الممدودة للتأنيث ،وهاء التأنيث إذاكان قبلها أربعة أحرف ، كقولهم فى خنفساء:خنيفساء ، وفى سلهبة: سليهبة ؟ قيل له : هاء التأنيث والألف الممدودة متحركتان ، فصار لهما بالحركة مزية ، وصارا مع الألف كاسم ضم إلى اسم .

لا تـكسر الحرفَ الذى بعد ياء التصغير، ولا تُغيِّر الألفانِ عن حالهما قبل التصغير؛ لأنّهما بمنزلة الهاء. وذلك قولك: حُمَيْرَاءُ، وصُفَيْرَاءُ، وفى طَرْفَاءَ: طُرَيْفَاءُ.

١٠٨ وكذلك فَعْلَانُ الذى له فَعْلَى عندهم؛ لأنّ هذه النون لمّا كانت بعد ألف وكانت بدلًا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكّر صار بمنزلة الهمزة التى فى حَمْرَاءَ؛ لأنّها بدلٌ من الألف. ألا تراهم أجرَوْا عَلَى هـذه النون ما كانوا يُجْرُون على الألف، كما كان يُجْرَى[1] عَلَى الهمزة ما كان يُجْرَى على التى هى بدلٌ منها.

واعلَمْ أنّ كلّ شىء كان آخره كآخِر فَعْلَانَ الذى له فَعْلَى، وكانت عدّة حروفه كعدّة حروف فعْلانَ الذى له فَعْلَى، توالت فيه ثلاثُ حركات، أو لم يتوالين، اختلفت حركاته أو لم يَختلفن، ولم تكسِّره للجمع حتّى يصير على مثال مَفاعِيلَ، فإنّ تحقيره كتحقير فعْلانَ الذى له فَعْلَى.

وإنّما صيّروه مِثلَه حين كان آخِره نونا بعد ألف[2] كما أنّ آخِر فَعْلانَ الذى له فَعْلَى نون بعد ألف وكان ذلك زائداً كما كان آخِر فَعْـلان الذى له فَعْـلى زائداً، ولم يكسّر على مثال مَفاعيلَ كما لم يكسّر فَعْلانُ الذى له فَعْلى عَلَى ذلك، فشبّهوا ذا[3] بفَعْلانَ الذى له فَعْلَى كما شبّهوا الألف بالهاء.

واعلم أنّ كلّ ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فـكان ممدوداً مُنصرِفاً فإنّ تحقيره كتحقير الممدود الذى هو بعدّة حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من ياء من نفس الحرف. وإنّما صار كذلك لأنّ همزته بدلٌ من ياء بمنزلة الياء التى من نفس الحرف. وذلك نحو: عِلْبَاء وحِرْبَاء، تقول: عُلَيْبِىٌّ وحُرَيْبِىٌّ، كما تقول فى سقّاء: سُقَيْقِىٌّ وفى مِقْلاء: مُقَيْلِىٌّ.

---

(١) ط: «كما يجرى».

(٢) بعده فى ا، ب: «وكان ذلك زائدا»، وهو تكرار لما سيأتى.

(٣) فى ا، ب: «ذلك».

وإذا كانت الياءُ التى هذه الهمْزة بدلٌ منْها ظاهرة حقّرتَ ذلك الاسم كما تحقّر الاسم الذى ظهرت فيه ياء من نفس الحرف مما هو بعدّة حروفه، وذلك دِرْحايةٌ فتقول: دُرَيْحِيَّةٌ، كما تقول فى سقّايةٍ[1] سُقَيْقِيةٌ. وإنّما كان[2] هذا كهذا لأنّ زوائده لم يجئْنَ للتأنيث[3].

واعلم أنّ من قال: غَوْغاء فجعلها بمنزلة قَضْقاضٍ وَصَرَفَ قال: غُوَيْغِيٌّ. ومن لم يَصرف وأنّث فإنّها عنده بمنزلة عَوْراء، يقول: غُوَيْغاء كما يقول: عُوَيْراءُ.

ومن قال: قُوْباء فصرف قال: قُوَيْبِيٌّ، كما تقول: عُلَيْبِيٌّ[4]. ومن قال: هذه قُوَبَاءُ فأنّث ولم يَصرف قال: قُوَيْباءُ كما قال: حُمَيْراءُ؛ لأنّ تحقير ما لحقته ألفا التأنيث وكان على ثلاثة أحرف وتوالت فيه ثلاثُ حركات أو لم يتوالين، اختلفَت حركاته أو لم يختلفن، على مثال فُعَيْلاءَ.

واعلم أنّ كلّ اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدّة حروفه كعدّة حروف فَعلانَ كُسّر للجمع على مثال مَفاعيلَ، فإنّ تحقيره كتحقير سِرْبالٍ شبّهوه به حيث كُسّر للجمع كما يكسّر سربالٌ، وفُعل به ماليس لبابه فى الأصل فكما كُسّر للجمع هذا التكسير حُقّر هذا التحقيرَ. وذلك قولك:[5] سُرَيْحِينٌ فى سِرْحانٍ، لأنّك تقول: سَراحينُ، وضِبعانٌ ضُبَيْعِينٌ[6] لأنّك

---

(١) ا: «سقاءة».

(٢) ط: «صار».

(٣) ط: «لم تجىء للتأنيث».

(٤) يقال: قوباء وقوباء بسكون الواو وفتحها. فمن سكنها ذكّر وصرف. ومن فتحها أنث ومنع الصرف.

(٥) ا: «وكذلك قولك» ب: «وذلك نحو قولك».

(٦) ضبيعين ساقطة من: ا

تقول : ضَباعِينُ ، وحومانٌ : حُوَيمِينٌ[١] ، لأنّهم يقولون : حَوامينُ ؛ وسُلْطانٌ سُلَيْطِينٌ ، لأنهم يقولون : سلاطينُ ؛ ويقولون فى فِرْزانٍ : فُرَيْزِينٌ[٢] ؛ لأنّهم يقولون : فَرازينُ . ومَن قال: فَرازِنةٌ ، قال أيضاً : فُرَيزِينٌ ؛ لأنه قد كُسِّر كما كُسِّر جَحْجاحٌ وزِنْديقٌ كما قالوا : زَنادِقة وجَحَاجِحةٌ .

وأمّا ظِرِبانٌ فتحقيره ظُرَيْبانٌ ، كأنّك كسّرته على ظِرْباء ولم تكسّره على ظَرِبانٍ. ألا ترى أنّك تقول : ظَرابِيُّ كما قالوا : صِلْفاء وصَلافِيُّ[٣]. ولو جاء شىء مثل ظِرْباء كانت الهمزة للتأنيث ؛ لأنّ هذا البناء لا يكون من باب عِلْباء وحِرْباءٍ ولم تكسّره على ظَرِبانٍ . ألا ترى أنّ النون قد ذهبت فلم يُشبه سرْبالاً حيث لم تَثبت فى الجمع[٤]. كما تَثبت لامُ سِرْبال وأشباه ذلك .

وتقول فى وَرَشانٍ: وُرَيْشِينٌ ، لأنّك تقول : وَراشِينُ .

وإذا جاء شىء على عدّة حروف سِرْحانٍ ، وآخِره كآخِرِ سِرْحانٍ ، ولم تَعلم العربَ كسَّرته للجمع ، فتحقيره كتحقير فَعْلانَ الذى له فَعْلَى إذا لم تَعلم . فالذى هو مثله فى الزيادتين والذى يَصير فى المعرفة بمنزلته أولى به حتّى تَعلم . والذى ذكرتُ لك فى جميع ذا قولُ يونس .

---

(١) الحومان : أرض غليظة منقادة .

(٢) الفرزان ، من لعب الشطرنج ، أعجمى معرب ، وهو مايسمى فى اللعبة بالوزير .

(٣) الصلفاء : ما اشتد من الأرض وصلب .

(٤) ط فقط : «لم يثبت فى الجمع» . وقال السيرافى : يريد أن ظربان لايجوز أن يكون ملحقا ، لأنه ليس فى الكلام فَعِلال . فلما جمعته العرب على ظرابى علمنا أنهم لم يجعلوا الجمع ملحقا كما لم يجعلوا الواحد ملحقا بواحد ... أما ورشان فإنه وإن لم يكن فى الكلام فَعَلال حتى يلحقوا الواحد بالواحد ، لكن ألحقوا جمعه وتصغيره بجمع ما فيه الحرف الأصل فقالوا : وراشين ووريشين ، ملحقين بسرابيل وسريبيل .

ولو سمّيت رجلاً بسرْحانٍ لحقّرته : لقلت سُرَيحينٌ . وذا قول يونس وأبى عمرو .

ولو قلت : سُرَيحانٌ لقلت فى رجل يسمّى عَلقَى : عُلَيقَى ، وفى مِعزَى : مُعَيزَى ، وفى امرأة اسمها سِرْبالُ(١) سُرَيْبالُ ؛ لأنّها لا تنصرف .

فالتحقير على أصله وإنْ لم ينصرف الاسم .

وجميع ما ذكرتُ لك فى هذا الباب وما أذكرُ لك فى الباب الذى يليه قول يونس(٢) .

هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف

فلحقتْه ألفا التأنيث ، أو لحقتْه ألف ونون كما لحقتْ عُثمانَ

أمّا ما لحقتْه ألفا التأنيث فخُنفَساء وعُنْصَلاء وقرْمَلاءُ . فإذا حقّرتَ قلت : قُرَيمِلاء وَخُنَيفِساء وعُنَيصِلاءُ ، ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث ؛ لأنّ الألفين لمّا كانتا بمنزلة الهاء فى بنات الثلاثة لم تُحذَفا هنا حيث حَيّ آخرُ الاسم ، وتحرّكَ كتحرك الهاء .

وإنّما حُذفت الألفُ لأنّها حرفٌ ميّتٌ ، فجعلتها كألف مبارَكٍ . فأمّا الممدود فإنّ آخرهَ حَيٌّ كحياة الهاء ، وهو فى المعنى مثل ما فيه الهاء ، فلمّا اجتمع فيه الأمران جُعل بمنزلة ما فيه الهاء ، والهاء بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم فجُعلا اسماً واحداً ، فالآخرُ لا يُحذَف أبداً ؛ لأنه بمنزلة اسم مضاف إليه ، ولا تغيّر الحركة التى فى آخرِ الأوّل كما لا تغيّر الحركة التى قبل الهاء .

---

(١) ط : « تسمى سربال » .

(٢) قول يونس ، ساقط من ب .

وأمّا ما ألحقتْه ألف ونون : فعقْرُبانٌ ، وزَعْفَرانٌ ، تقول : عُقَيْرِبانٌ ، وزُعَيْفِرَانٌ ، تحقّره كما تحقّر ما فى آخره ألفا التأنيث .

[ولا تَحذف لتحرّك النون، وإنّما وافق عُقْرُبانٌ خُنْفَساء ، كما وافق تحقيرُ عُثْمانَ تحقير حَمْراء ، جعلوا ما فيه الألف والنون من بنات الأربعة بمنزلة ما فيه ألف التأنيث] من بنات الأربعة ، كما جعلوا ما هو مثله من بنات الثلاثة مثل ما فيه ألفا التأنيث من بنات الثلاثة ؛ لأن النون فى بنات الأربعة لمّا تحرّكت أشبهت الهمزة فى خُنْفُسَاء وأخواتها ولم تَسْكُن فتُشْبِهَ بسكونها الألف

١١٠ التى فى قَرْقَرَى وقَهْقَرَى وقَبَعْثَرَى[1] وتسكونَ حرفا واحداً بمنزلة قَهْقَرَى .

وتقول فى أُقْحُوانة : أُقَيْحِيانةٌ ، وعُنْظُوانة : عُنَيْظِيانةٌ ، كأنّك حقّرت عُنْظُوانا وأُقْحُوانا . وإذا حقّرتَ عُنْظُوانا وأُقحُوانا فكأنك حقّرت عُنْظُوة وأُقْحُوة ، لأنّك تُجرى هاتين الزيادتين مجرى تحقير ما فيه الهاء ، [فإذا ضممتَهما إلى شىء فأَجْرِ تحقيره مجرى تحقير ما فيه الهاء] . وإنّما أدخلتَ الهاء ههنا لأن الزيادتين ليستا علامة للتأنيث .

وأمّا أُسْطُوانةٌ فتحقيرها أُسَيْطِينةٌ ،لقولهم : أساطينُ كما قلت: سُرَيْحِينٌ حيث قالوا : سَراحينُ ، فلمّا كسّروا هذا الاسم بحذف الزيادة وثباتِ النون حقّرتَه عليه .

---

(١) سقطت « قهقرى » من ب ، و « قبعثرى » من ا .

هذا باب ما يحقَّر على تكسيرك إيّاه لو كسرتَه للجمع على القياس

لا على التكسير للجمع على غيره

وذلك قولك فى خاتَمٍ : خُوَيْتِمٌ ، وطابَقٍ : طُوَيْبِقٌ ، ودانَقٍ : دُوَيْنِقٌ . والذين قالوا : دَوانِيقُ وخَواتِيمُ وطَوابِيقُ إنَّما جعلوه تكسير فاعالٍ ، وإنْ لم يكن من كلامهم . كما قالوا : مَلامِحُ والمستعمَل فى الكلام لَمحةٌ ، ولا يقولون مَلْمَحةٌ . غير أنَّهم قد قالوا : خَاتَامٌ ، حدّثنا بذلك أبو الخطّاب .

وسمعنا من يقول ممّن يوثق به من العرب : خُوَيْتِيمٌ ، فإذا جمع قال : خَواتِيمُ .

وزعم يونس أنَّ العرب تقول أيضا : خَواتِمُ ودَوانِقُ وطَوابِقُ ، على فاعَلٍ ، كما قالوا : تابَلٌ وتَوابِلُ . ولو قلت : خُوَيْتِيمٌ ودُوَيْنِيقٌ لقولك : خَواتِيمُ ودَوانِيقُ ، لقلت فى أُثْفيَّة أُثَيْفِيَةٌ فخففتَها ، لأنك تقول : أثافٍ ، ولكنَّك تحقِّرها على تكسيرها على القياس ، وكذلك مِعطاءٌ تقول : مُعَيْطِىٌّ ولا تَلتفت إلى مَعاطٍ ، وحذفتَ فى تحقير مَهْرِيَّةٍ إحدى الياءين ، كما حذفت فى مَهارَى إحداهما[1] .

ومن العرب من يقول : صُغَيِّرٌ ودُرَيْهِيمٌ ، فلا يجىء بالتصغير على صَغيرٍ ودِرْهَمٍ ، كما لم يجىء دَوانِيقُ على دانَقٍ ، فكأنَّهم حقَّروا دِرْهاماً وصِغياراً .

---

(١) السيرافى : أى لو صغرت خاتما على خويتيم نظرا لجمعه شاذا على خواتيم ، وتركت القياس فيه من أجل ذلك لوجب أن تقول : فى أثفيَّة ، أثيفيَّة ، لأن العرب قد قالت : أثاف ، ولقلت : فى معطاء : معيط ، لأن العرب قد قالت : معاط . وفى مهرية مهيرية ، لقولهم : مهارى حين حذفوا إحدى الياءين .

وليس يكون ذا فى كلِّ شىء إلّا أن تَسمع منه شيئاً ، كما قالوا : رُوَيْجِلٌ فحقّروا على راجِلٍ ، وإنّما يريدون الرَّجُل .

هذا باب ما يُحذف فى التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات

لأنك لو كسرتَها للجمع لحذفتها فكذلك(١) تحذف فى التصغير

وذلك قولك فى مُغتَلِمٍ : مُغَيْلِمٌ، كما قلت: مَغالِمُ ، فحذفتَ حين كسّرتَ للجمع . وإن شئت قلت : مُغَيْلِيمٌ فألحقتَ الياء عِوضًا مما حذفتَ ، كما قال بعضهم: مَغَاليمُ .

وكذلك جُوالِقٌ إن شئت قلت:جُوَيْلِقٌ ،وإن شئت قلت: جُوَيْليقٌ عِوَضًا كما قالوا : جَوَالِيقُ . والعِوَضُ قول يونس والخليل .

وتقول فى المُقَدَّم والمؤخَّر : مُقَيْدِمٌ ، ومُؤَيْخِرٌ ، وإنْ شئت عوّضتَ الياء كما قالوا : مَقاديم ومَآخِيرُ .والقَادِمُ والآخِرُ عربيّة جيّدة . ومُقَيْدِّمٌ خطأ ، لأنّه لا يكون فى الكلام مَقادِّمُ . فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير فى أنّ ثالثه حرفُ لِينٍ كما أنّ ثالث التصغير(٢) حرف لين ، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أنّ ما قبل حرف لين التصغير مفتوح ، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان مابعد حرف لين التصغير مكسوراً — فكذلك لا يكون فى التصغير. فعلى هذا فقِسْ . وهذا قول الخليل .

وحروفُ اللين هى حروف المدّ التى يُمدّ بها الصوتُ ، وتلك الحروف : الألف ، والواو ، والياء .

---

(١) ط : «وكذلك» .

(٢) ا : «المصغر» .

وتقول في مُنْطَلِقٍ: مُطَيْلِقٌ ومُطَيْلِيقٌ؛ لأنك لو كسَّرته كان بمنزلة مُغْتَلِمٍ في الحذف والعوض.

وتقول في مُذَّكِرٍ: مُذَيْكِرٌ كما تقول في مُقْتَرِبٍ: مُقَيْرِبٌ. وَإِنّما حدُّها مُذْتَكِرٌ، ولكنهم أدغموا، فحذفتَ هذا كما كنتَ حاذِفَه في تكسيركه للجمع لو كسَّرته. وإن شئت عوّضتَ فقلت: مُذَيْكِيرٌ ومُقَيْرِيبٌ. وكذلك مُغَيْسِلٌ.

وإذا حقَّرتَ مُسْتَمِعاً قلت: مُسَيْمِعٌ ومُسَيْمِيعٌ، تُجريه مجرى مُغَيْسِلٍ، تَحْذِفِ الزوائد، كما كنت حاذِفها في تكسيركه للجمع لو كسَّرته.

وإذا حقّرتَ مُزْدانٌ قلت: مُزَيْنٌ ومُزَيِّينٌ، وتَحذف الدال لأنّها بدلٌ من تاء مُفْتَعِلٍ، كما كنت حاذِفَها لو كسَّرته للجمع ومُزْدانٌ بمنزلة مُخْتارٍ، فإذا حقَّرته قلت: مُخَيِّرٌ، وإن شئت قلت: مُخَيْيِيرٌ، لأنّك لو كسَّرته للجمع قلت: مَخايِرُ ومَخايِيرُ، كما فعلتَ ذلك بمُغْتَلِمٍ، لأنه مُفْتَعِلٌ. وكذلك مُنْقادٌ لأنه مُنْفَعِلٌ، وكذلك مُسْتَزادٌ تحقيره مُزَيْدٌ، لأنه مُسْتَفْعَلٌ. فهذه الزوائد[1] تُجْرَى على ما ذكرتُ لك.

وتقول في مُحْمَرٍّ: مُحَيْمِرٌ، ومُحَيْمِيرٌ، كما حقَّرتَ مُقَدَّما، لأنك لو كسَّرت مُحْمَرّا للجمع أذهبتَ إحدى الراءين؛ لأنّه ليس في الكلام مَفاعِلٌّ.

وتقول في مُحْمارٍّ: مُحَيْمِيرٌ، ولا تقول: مُحَيْمِرٌّ، لأنّ فيها إذا حذفتَ الراء ألفاً رابعة، فكأنك حقّرت مُحْمارٌ.

وتقول في تحقير حَمارَّةٍ: حُمَيْرَّةٌ، كأنّك حقّرت حَمَرَّة، لأنّك لو كسّرت

---

(١) ط: «الزيادات».

حَمَارَّةَ للجمع لم تقل : حَمائِرُ ، ولكن تقول[١] حَمارٌ ؛ لأنه ليس فى الكلام فَمائِلُ كما لا يكون مَفاعِلٌ .

وإذا حقّرتَ جُبُنَّةَ قلت: جُبَيْنَةٌ ، لأنك لو كسّرتها [للجمع] لقلت: جَبانٌ ، كما تقول فى المُرِضَّة : مَراضٌ كما ترى . فَجُبُنَّةٌ ونحوها على مثال مُرِضَّة ، وإذا كسّرتها للجمع جاءت على ذلك المثال . وقد قالوا : جُبْنَةٌ ، فثقّلوا النون وخفّفوها .

وتقول فى مُغْدَوْدِنٍ : مُغَيْدِينٌ إن[٢] حذفتَ الدال الآخرة ، كأنك حقّرت مُغْدَوْنٌ ، لأنها تَبقى خمسةُ أحرف رابعتها الواو ، فتصير بمنزلة بُهْلُولٍ وأشباه ذلك . وإن[٣] حذفتَ الدال الأُولى فهى بمنزلة جُوالِق ، كأنك حقّرت مُغَوْدِنٌ[٤] .

وإذا حقّرتَ خَفَيْدَدٌ قلت : خُفَيْدِدٌ وخُفَيْدِيدٌ ؛ لأنك لو كسّرته للجمع قلت : خَفادِدُ وخَفادِيدُ ؛ فإنّما هو بمنزلة عُذافِرٍ وجُوالِقٍ .

وإذا حقّرتَ غَدَوْدَنٌ فبتلك المنزلة ؛ لأنك لو كسّرته للجمع لقلت : غَدادِينُ وغَدادِنُ ، ولا تحذف من الدالين لأنّهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف

---

(١) ط : «ولكنك كنت قائلا حمار» .

(٢) ا : «وإذا» .

(٣) ا ، ب : «وإذا» .

(٤) السيرافى : ومعنى ذلك لأن إحدى الدالين زائدة ، يجوز أن تكون الأولى أو الثانية ، فإن جعلناها الثانية وحذفناها وقعت الواو رابعة فيما هو على خمسة أحرف فقلت : مغيدين . وإن حذفت الأولى بقى مُغَوْدن ، فوجب أن تقول : مغيدن لأن الواو زائدة ، وهى أولى بالحذف ، وصار بمنزلة جوالق ، تحذف الألف لأنها ثالثة ، وهى أولى بالحذف من الواو .

ههنا ، ولم تُضطرّ [(١)] إلى حذف واحدٍ منهما ، وليسا من حروف الزيادات إلّا أن تضاعف لتُلْحِق الثلاثة بالأربعة ، والأربعه بالخمسة .

وتقول فى قَطَوْطَى : قُطَيْطٍ وقُطَيْطِىٌّ ، لأنّه بمنزلة غَدَوْدَنٍ وعَثَوْثَلٍ .

وإذا حقّرتَ مُقْعَنْسِسٌ حذفتَ النون وإحدى السينين ، لأنّك كنت ١١٢ فاعلا ذلك لو كسّرته للجمع . فإنْ شئت قلت : مُقَيْعِسٌ ، وإن شئت قلت : مُقَيْعِيسٌ [(٢)] .

وأمّا [(٣)] مُعْلَوِّطٌ فليس فيه إلّا مُعَيْلِيطٌ ؛ لأنّك إذا حقّرتَ فحذفتَ إحدى الواوين بقيتْ واوٌ رابعةً ، وصارت الحروفُ خمسةَ أحرف . والواو إذا كانت فى هذه الصفة لم تُحذَف فى التصغير ، كما لا تُحذف فى الكَسْر للجمع .

فأمّا مُقْعَنْسِسٌ فلا يَبقى منه [(٤)] إذا حذفتَ إحدى السينين زائدةٌ خامسةً تَثبت فى تكسيرك الاسم للجمع ، والتى تَبقى هى النون : ألا ترى أنّه ليس فى الكلام مَفاعِنْلُ .

وتقول فى تحقير عَفَنْجَجٍ : عُفَيْجِجٌ وعُفَيْجِيجٌ ، تحذف النون ولا تحذف من اللامين ؛ لأنّ هذه النون بمنزلة واو غدَوْدَنٍ وياء خَفَيْدَدٍ ، وهى من حروف الزيادة ، والجيم ههنا المزيدةُ بمنزلة الدال المزيدة فى غَدَوْدَنٍ وخَفَيْدَدٍ ، وهى بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، لأنّها ليست من حروف الزيادة إلّا أنْ تضاعَف .

وإذا حقّرتَ عَطَوَّدٌ قلت: عُطَيِّدٌ وعُطَيِّيدٌ ، لأنّك لو كسّرته للجمع قلت :

---

(١) ط : « ولم يضطر » .

(٢) ط ، ب : « مقيعيس وإن شئت قلت : مقيعس » .

(٣) ط : « فأما » .

(٤) ا : « فيه » .

عَطاوِدُ وعَطاوِيد ، وإنَّما ثقّلتَ الواو التي أُلحقتْ بنات الثلاثة بالأربعة كما ثقّلت باء عَدَبَّسٍ ونون عَجَنَّسٍ .

وإذا حقّرتَ عِثْوَلٌ قلت : عُثَيِّلٌ وعُثَيِّيلٌ ؛ لأنك لو جمعت قلت : عَثاوِلُ وعَثاوِيلُ ، وإنَّما صارت الواو تَثبت فى الجمع والتحقير لأنَّهم إنما جاءوا بهذه الواو لتُلْحِق بنات الثلاثة بالأربعة ، فصارت عندهم كشين قِرْشَبٍّ ، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة فى قِرْشَبٍّ ، فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا : قَراشِبُ ، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين . وكذلك قول العرب وقول الخليل .

وإذا حقّرتَ أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ ، ومعنى يَلَنْدَدٍ وأَلَنْدَدٍ واحد ، حذفتَ النون كما حذفتها من عَفَنْجَجٍ ، وتركتَ الدَّالين ، لأنَّهما من نفس الحرف . ويدلّك على ذلك أنَّ المعنى معنى أَلَدَّ . وقال الطِرِمّاح[1] :

* خَصِمٌ أَبَرَّ على الخُصومِ أَلَنْدَدُ[2] *

فإذا حذفت النون قلت : أُلَيْدٌ كما ترى ، حتّى يَصير على قياس تصغير أَفْعَلَ من المضاعَف ، لأنّ أُفَيْعِلَ من المضاعَف وأَفاعِلَ من المضاعَف لا يكون إلّا مدغمًا ، فأجريتَه على كلام العرب .

(١) ديوانه ١٤١ وابن يعيش ٦ : ١٢١ واللسان (لدد ٣٩٦) .

(٢) أبر : غلب . يصف حرباء ، شبهه فى تحريك يديه عند استقبال الشمس لما يجد من أذى الحر ، بخصم ظهر على خصمه ، فظل يحرك يديه حرصاً على الكلام وسروراً بالغلبة . وصدر البيت :

* يضحى على جذم الجذول كأنه *

والشاهد فى : « ألندد » أنه بمعنى ألدّ ، وألدّ من اللدد ، وهو شدة الخصام ، فهو من بنات الثلاثة . فإذا صغر حذفت نونه فصغر تصغير ألد وقيل : أليدّ ، فإن عوض من نونه قيل : أليديد ، مصروف ، لأنه قد زال بالعوض عن وزن أفعل وتحقيره .

ولو سمّيت رجلا بأَلْبَبَ ثم حقّرته قلت: أُلَيْبُ كما ترى، فرددته إلى قياس أفعَلَ، وإلى الغالب فى كلام العرب. وإنما أَلْبُبُ[١] شاذّ كما أنّ حَيْوَةَ شاذّ. فإذا[٢] حقّرتَ حَيْوَةَ صار على قياس غزوة[٣]، ولم تصيّره كينونته ههنا على الأصل أن تحقّره عليه، فكذلك أَلْبُبٌ.

وإذا حقّرتَ إِسْتَبْرَقٌ قلت: أُبَيْرِقٌ، وإن شئت قلت: أُبَيْرِيقٌ على العِوَض؛ لأن السين والتاء زائدتان، لأنّ الألف إذا جعلتَها زائدة لم تُدخِلها على بنات الأربعة ولا الخمسة، وإنّما تُدْخِلها على بنات الثلاثة، وليس بعد الألف شىء من حروف الزيادة إلّا السين والتاء، فصارت الألف بمنزلة ميم مُسْتَفْعِلٍ، وصارت السين والتاء بمنزلة سين مُسْتَفْعِلٍ وتائه. وتركُ صرف إِسْتَبْرَق يدلّك على أنه إِسْتَفْعَل[٤].

وإذا حقّرتَ أَرَنْدَجٌ قلت: أُرَيْدِجٌ، لأنّ الألف زائدة، ولا تَلحق هذه الألفُ إلّا بنات الثلاثة، والنون بمنزلة نون أَلَنْدَدٍ.

---

(١) بفتحة وضمة على الباء فى كل من ا، ط.

(٢) ط: «وإذا».

(٣) ط: «حِذوة»، والحذوة بالكسر: العطية.

(٤) السيرافى: لأن استبرقا استفعل، والسين والتاء زائدتان، والهمزة أيضا زائدة، ولابد من حذف زائدين منها، والسين والتاء أولى بالحذف، لأن الهمزة أول. وقال أبو إسحاق الزجاج: كان أصل استبرق استفعل، مثل استخرج، والألف ألف وصل، ثم نقل إلى الاسم فقطع الألف كما يلزم فى مثل ذلك. فإن قيل: لم جعلتم الألف والسين والتاء زوائد؟ قيل: قد علمنا أن فى استبرق الآن زائدا لا محالة؛ لأنه على ستة أحرف، ولا يكون الاسم على ستة أحرف أصول، فوجب أن يكون فيه حرف زائد، إما الألف وإما السين وإما التاء، لأن باقى الحروف ليس من حروف الزيادة. فإن جعلنا الهمزة زائدة وما عداها أصلى خرج عن قياس كلام العرب، فوجب أن تجعل السين والتاء زائدتين، وحينئذ لم يكن بد من أن نجعل الهمزةَ زائدة لأنها دخلت على ذوات الثلاثة أولا.

وتقول فى تحقير[1] ذُرَحْرَحٍ : ذُرَيْرِحٌ ، وإنّما ضاعفتَ الراء والحاء كما ضاعفتَ الدال فى مَهْدَدَ . والدليل على ذلك: ذُرَاحٌ وذُرُّوحٌ ، فضاعفَ بعضُهم الراء ، وضاعَفَ بعضهم الراء والحاء ، وحقّرته كتكسيركه للجمع[2] . ألاَ ترى أنّ مَن لغته ذُرَحْرَحٌ يقول : ذَرارِحُ .

وقالوا :جُلَعْلَعٌ وجَلالِعُ .

وزعم يونس أنّهم يقولون: صَمامِحُ ودَمامِكُ ، فى صَمَحْمَحٍ ودَمَكْمَكٍ ، فإذا حقّرتَ قلت: صُمَيْمِحٌ ودُمَيْمِكٌ وجُلَيْلِعٌ ، وإن شئت قلت: ذُرَيْرِيحٌ عِوَضا كما قالوا: ذَراريحُ . وكرهوا ذَراحِيحُ وذُرَيْحِيحٌ للتضعيف والتقاء الحرفين من موضع واحد ، وجاء العِوَض فلم يغيّروا[3] ما كان من ذلك قبل أن يجىء ، [ولم يقولوا فى العِوَض: ذَراحِيحُ فيكونَ فى العِوَض على ضربٍ وفى غيره على ضربٍ. ومع ذا أنّ فَعاعِيلَ وفَعاعِلَ أكثرُ وأعرفُ من فَعالِلَ وفَعاليلَ] .

وزعم الخليلُ أنّ مَرْمَرِيسٌ عنده من المَراسة ، والمعنى يدُلّ . وزعم[4] أنّهم ضاعفوا الميم والراء فى أوله كما ضاعفوا فى آخرِ ذُرَحْرَحٍ الراء والحاء . وتحقيره مُرَيْرِيسٌ ، لأن الياء تَصير رابعةً ، وصارت الميم أَولى بالحذف من الراء ، لأن الميم إذا حُذفت تبيَّنَ فى التحقير أن أصله من الثلاثة ، كأنّك حقّرت مَرّاسٌ . ولو قلت : مُرَيْمِيسٌ لصارت كأنّها[5] من باب سُرْحُوبٍ وسِرْداحٍ وقِنْدِيلٍ .

---

(١) ط فقط : « تصغير » .

(٢) ط : « على تكسيركه للجمع » .

(٣) ا ، ب : «فلم يغير» .

(٤) ط : «وزعموا» .

(٥) ا ، ب : « كأنه » .

فكلُّ(١) شيء ضوعِف الحرفان من أوّله أو آخِره فأصلُه الثلاثةُ ، ممّا عدّة حروفه خمسة أحرف(٢) ، كما أنّ كلّ شيء ضوعف الثانى منه من أوّله أو آخِره(٣) ، وكانت عدّتُه أربعةً أو خمسةً رابعُه حرف لين ، فهو من الثلاثة عندك . فهذان يُجْرَيان مجرى واحدا .

وإذا حقّرتَ المُسَرْوَل فهو مُسَيْرِيلٌ ، ليس إلّا [هذا] ، لأنّ الواو رابعة . ولو كسّرته للجمع لم تحذف ، فكذلك لا تحذف فى التصغير . فإذا(٤) حقّرتَ أوكسّرت وافَق بُهْلولا وأشباهَه .

١١٤ وإذا حقّرتَ مَساجِدَ اسمَ رجلٍ قلت : مُسَيْجِدٌ ، فتحقيرُه كتحقير مَسْجِدٍ لأنه اسمٌ لواحد ، ولم ترد أن تحقّرَ جماعة المَساجد(٥) . ويحقَّر ويكسّر اسمَ رجل كما يحقّر مُقَدَّمٌ .

هذا باب ما تُحذف منه الزوائدُ من بنات الثلاثة مما أوائلُه الألفاتُ الموصولاتُ

وذلك قولك فى استِضْراب : تُضَيْرِيبٌ ، حذفتَ الألف الموصولة لأنّ ما يَليها من بعدها لا بدّ من تحريكه ، فحذفتَ لأنّهم قد علموا أنّها فى حال استغناء(٦) عنها ، وحذفتَ السين كما كنت حاذِفَها لو كسّرته للجمع حتّى يَصير على مثال مَفاعِيلَ ، وصارت السِّينُ أولى بالحذف حيث لم يجدوا بُدًّا

(١) ا : « وكل » .

(٢) أحرف ، ساقطة من ا .

(٣) ا : « منه والآخر » ب : « منه أو الآخر » ، وأثبت ، ما فى ط .

(٤) ا ، ب : « وإذا » .

(٥) ا فقط : « والمسجد » .

(٦) ط : « فى حالة استغناء عنها » .

من حذف أحدِهما ؛ لأنَّك إذَنْ أردت[1] أن يكون تكسيرُه وتحقيره على ما فى كلام العرب ، نحوَ : التِجْفاف والتِّبْيان ، وكان ذلك أحسنَ من أن يجيئوا به على ما ليس من كلامهم . ألا ترى أنَّه ليس فى الكلام سِفْعالٌ .

وإذا صغَّرتَ الافتِقار حذفتَ الألفَ لتحرُّك ما يليها ، ولا تَحذف التاء لأنَّ الزائدة إذا كانت ثانيةً فى بنات الثلاثة وكان الاسمُ عدّة حروفه خمسة رابعهنّ حرف لين[2] لم يُحذَف منه شيء فى تكسيره للجمع ؛ لأنَّه يجيء على مثال مَفاعِيلَ ، ولا فى تصغيره . وذلك قولك فى دِيباجٍ : دَيابِيجُ ، والبَياطيرُ والبياطِرة[3] جمع بَيْطارٍ ، صارت الهاء عِوَضا من الياء . فإذا حذفتَ الألف الموصولة بقيتْ خمسةُ أحرفٍ الثانى منها حرفٌ زائد والرابع حرفُ لين . فكل اسم كان كذا لم تَحذف منه شيئاً فى جمع ولا تصغير . فالتاء فى افْتِقارٍ إذا حذفتَ الألف بمنزلة الياء فى دِيباجٍ ؛ لأنَّك لو كسَّرته للجمع بعد حذف الألف لكان على مثال مَفاعِيلَ، تقول : فُتَيْقِيرٌ .

وإذا حقَّرتَ انطِلاقٌ قلت : نُطَيْليقٌ ، تَحذف الألف لتحرُّك ما يليها ، وتَدع النون ، لأنَّ الزيادة إذا كانت أوّلا فى بنات الثلاثة وكانت على خمسة أحرف ، وكان رابعُه حرف لين ، لم تَحذف منه شيئاً فى تكسيركه للجمعِ ، لأنَّه يجيء على مثال مَفاعِيلَ ، ولا فى التصغير ؛ وذلك نحو : تِجْفافٍ وتَجافيفَ ، ويَرْبوعٍ ويَرابِيعَ . فالنون فى انْطِلاقٍ بعد حذف الألف كالتاء فى تِجْفافٍ .

وإذا حقَّرتَ احْمِرارٌ قلت: حُمَيْرِيرٌ ، لأنَّك إذا حذفتَ الألف كأنَّك تصغِّر حِمْرارٌ ، فإنَّما هو حينئذ كالشِمْلال ، ولا تحذف من الشِمْلال كما لا تَحذف منه فى الجمع .

---

(١) ا ، ب : «لأنك أردت» .

(٢) ط : «وكان الاسم فى عدة خمسة أحرف رابعهن حرف اللين» .

(٣) ا ، ب : «وبياظرة» .

وإذا حقَّرتَ اشْهِيبابٌ حذفْتَ الألف ، فكأنه بقى شِهِيبابٌ ، ثم حذفتَ الياء التى بعد الهاء كما كنتَ حاذِفَها فى التكسير إذا جمعتَ ، فكأنَّك حقَّرتَ شِهْبابٌ . وكذلك الاِغْدِيدانُ تَحذف الألف والياء التى بعد الدال ، كما كنتَ حاذِفَها فى التكسير للجمع ، فكأنك حقَّرت غِدَّانٌ ؛ وذلك نحو غُدَيْدِينٍ وشُهَيْبيبٍ .

وإذا حقَّرتَ اقْعِنساسٌ حذفتَ الألف[1] لما ذكرنا ، فكأنه يبقى قِعِنْساسٌ وفيه زائدتان : إحدى السينينِ والنون ، فلا بُدَّ من حذف إحداهما ، لأنَّك لو كسَّرته للجمع حتّى يكون على مثال مَفاعِيلَ لم يكن من الحذف بُدٌّ . فالنون أولى ، لأنَّها هنا بمنزلة الياء فى اشْهِيبابٍ واغْدِيدانٍ وهى من حروف الزيادة ، والسينُ ضوعِفتْ كما ضوعفت الباء وماليس من حروف الزيادة فى الاشْهيباب والاِغْدِيدان . ولو لم يكن فيه شيء من ذا كانت النونُ أولى بالحذف[2] لأنه كان يجيء تحقيرُه وتكسيره كتكسير ما هو فى الكلام وتحقيرِه . فإذا لم تَجد بُدًّا من حذف إحدى الزائدتين فدَعِ التى يَصير بها الاسمُ كالذى فى الكلام كشُمَيْلِيلٍ .

١١٥

وإذا حقَّرتَ اعْلِوّاطٌ قلت : عُلَيِّطٌ ، تَحذف الألف لما ذكرنا ، وتَحذف الواو الأُولى لأنها بمنزلة الياء فى الاِغْدِيدانِ والنُّونِ فى احْرِنْجامٍ . فالواوُ المتحرِّكة بمنزلة ما هو من نفس الحرف ؛ لأنَّه أُلحقَ الثلاثةَ ببناء الأربعة ، كما فُعِل ذلك بواو جَدْوَلٍ ، ثم زيد عليه كما يُزاد على بنات الأربعة .

---

(١) السيرافى : أى ألف الوصل . وكذلك تحذف النون معها ، لأنك إذا حذفتها وبقيت الألف — أى ألف افعنلال — جاز — لأنها رابعة . ولو حذفت الألف وبقيتها لاحتجت إلى حذفها ، لأنه يبقى قعنسس ، فاحتجت إلى حذف النون ، فكان حذف النون أولى لأن تبقى الألف .

(٢) ط : «للحذف أولى» .

هذا باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار فى حذف إحداهما تحذف أيَّهما شئت

وذلك نحو: قَلَنْسُوَةٍ ، إن شئت قلت: قُلَيْسِيَةٌ ،وإن شئت قلت: قُلَيْنِسةٌ ، كما فعلوا ذلك حين كسّروه للجمع ، فقال بعضهم : قَلانِسُ ، وقال بعضهم : قَلاسٍ . وهذا قول الخليل .

وكذلك حَبَنْطًى ، إن شئت حذفت النون فقلت: حُبَيْطٍ ، وإن شئت حذفت الألف فقلت : حُبَيْنِطٌ ؛ وذلك لأنَّهما زائدتان أُلحقتا الثلاثةَ ببناء الخمسة ، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، فليس واحدةٌ الحذفُ ألزمُ لها منه للأخرى ؛ فإنَّما حَبَنْطًى وأشباهُه بمنزلة قَلَنْسُوَةٍ .

ومن ذلك كَوَأْلَلٌ ، إن شئت حذفت الواو وقلت : كُؤَيْلِلٌ وكُؤَيْلِيلٌ ، وتقديرها كُعَيْلِلٌ وكُعَيْلِيلٌ ، وإن شئت حذفت إحدى اللامين فقلت : كُوَيْئِلٌ وكُوَيْئِيلٌ ، وتقديرها كُوَيْعِلٌ وكُوَيْعِيلٌ ، لأنَّهما زائدتان أُلحقتاه بسَفَرْجَلٍ ، وكلٌّ واحدة منهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف[1] .

ومِمَّا لا يكون الحذفُ ألزمَ لإحدى زائدتَيْه منه للأخرى حُبارَى ، إن شئت قلت : حُبَيْرَى كما ترى ، وإن شئت قلت: حُبَيِّرٌ ؛ وذلك لأنَّ الزائدتين

---

(١) السيرافى : اعلم أن كوألَلا غير مشتق ، وإنما حكمت على الواو وأحد اللامين بالزيادة حملاً له على نظائره ، لأن الواو إذا وجدت غير أول – فيما هو على أكثر من ثلاثة أحرف – فالباب فيه الزيادة . واللام إذا تكرر فيما هو أكثر من ثلاثة حكم عليه بالزيادة أيضا . وهما زائدان زيدا للإلحاق معاً . وليسا بمنزلة عفنجج ، لأن عفنججاً تصغيره عفيجج ، تحذف النون فقط ، والنون والجيم زائدتان ، ولم يخيَّر فى عفنجج كما خيِّر فى كوألل ، لأنه قدر فى عفنجج أنه ألحق أولاً بزيادة الجيم بجعفر ، ثم دخله النون فألحقته بسفرجل. كما ألحقت جحفل حين قلت: جحنفل ، وذلك لقوة الواو فى كوألل بالحركة ووقوعها ثانية ، وليست النون كذلك .

لم يجيئا لتُلحقا الثلاثة بالخمسة ، وإنّما الألف الآخِرة ألف تأنيث ، والأولى كواو عَجوزٍ ، فلابُدّ من حذف إحداهما ؛ لأنّك لو كسّرته للجمع لم يكن لك بُدٌّ من حذف إحداهما كما فعلتَ ذلك بقَلَنْسُوةٍ ، فصار ما لم تجىء زائدتاه[1] لتُلحقا الثلاثة بالخمسة ، بمنزلة ما جاءت زيادتاه لتُلحِقا الثلاثة بالخمسة ؛ لأنّهما مستوِيتان فى أنّهما لم يَجيئا ليُلحِقا شيئاً بشىء[2] كما أنّ الزيادتين اللتين فى حَبَنْطًى مستوِيتان فى أنّهما أَلحقتا الثلاثة بالخمسة .

وأمّا أبو عمرو فكان يقول : حُبَيِّرةٌ ، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التى كانت علامةً للتأنيث إذْ لم تَصل إلى أن تَثبت[3] .

وإذا حقّرتَ عَلانِيَةً أو ثَمانِيَةً أو عُفارِيَةً ، فأحسنُه أن تقول : عُفَيْرِيَةٌ ١١٦ وعُلَيْنِيَةٌ ، وثُمَيْنِيَةٌ ، من قِبَل أنّ الألف ههنا بمنزلة ألف عُذافِرٍ وصُمادِحٍ ، وإنّما مُدّ بها الاسم ، وليست تُلحِق بناءً ببناء . والياء لا تكون فى آخِر الاسم زيادة إلّا وهى تُلحِق بناءً ببناء . ولو حذفتَ الهاء من ثَمانِيَةٍ وعَلانِيَةٍ لجرت الياء مجرى ياء جَوارِى ، وصارت الياء بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وصارت الألف كألف جَوارِى ، وهى وفيها الهاء بمنزلة جارِيَةٍ[4] ، فأشبَهُهما بالحروف التى هى من نفس الحرف أجدرُ أن لا تَحذف ، فالياء فى آخِر الاسم[5] أبداً بمنزلة ما هو من نفس الحرف ؛ لأنها تُلحِقُ بناءً ببناء ، فياءُ عُفارِيَةٍ وقُراسِيَةٍ بمنزلة راء عُذافِرةٍ ، كما أنّ ياء عِفْرِيَةٍ بمنزلة عين ضِفْدِعةٍ .

---

(١) ط : «زيادتاه» .

(٢) ط : «لم تجيئا نتلحقا شيئا بشىء» .

(٣) ط : «إذ لم يصل إلى أن نثبت» .

(٤) ا : «بمنزلة ياء جارية» .

(٥) ط : «الأسماء» .

فإنّما مددتَ عِفرِيَةً حين قلت : عُفارِيَةٌ ، كما أنّك كأنّك مددت عُذْفُراً لمّا قلت : عُذافِرٌ .

وقد قال بعضهم[1] : عُفَيِّرَةٌ وثُمَيِّنةٌ ، شبّهها بألف حُبارَى ، إذْ كانت زائدة كما أنّها زائدة وكانت فى آخِر الاسم ، وكذلك صَحارَى وعذارى وأشباه ذلك .

وإنْ حقّرتَ رَجلاً اسمهُ مَهارَى ، أو رَجلاً اسمه صَحارَى كان صُحَيْرٍ ومُهَيْرٍ أحسنَ[2] ، لأنّ هذه الألف لم تجىء للتأنيث ، إنما أرادوا مَهارِىَّ وصحارِىَّ ، فحذفوا وأبدلوا الألف فى مَهارَى وصَحارَى ، كما قالوا : مَدارَى ومَعايا[3] ، فيما هُو من نفس الحرف ، فإنّما فَعالَى كفَعالِى وفَعالِلَ وفَعائِلَ . ألا ترى أنّكَ لا تَجد فى الكلام فَعالَى لشىء واحد .

وإنْ حقّرتَ عَفَرْناةً وعَفَرْنًى كنت بالخيار . إن شئت قلت : عُفَيْرِنٌ وعُفَيْرِنَةٌ وإن شئت قلت : عُفَيْرٍ وعُفَيْرِيَةٌ ، لأنّهما زيدتا لتُلحِقا الثلاثة بالخمسة ، كما كان حَبَنْطًى زائدتاه تُلحقانه بالخمسة ؛ لأنّ الألف إذا جاءت منوّنةً خامسة أو رابعةً فإنها تُلحِق بناء ببناء . وكذلك النون .

ويُستدلّ على زِيادتَىْ عفَرْنًى بالمعنى . ألا تَرى أنّ معناه عِفْرٌ وعِفْرِيتٌ . وقال الشاعر[4] :

ولم أجِدْ بالمِصْرِ مِنْ حاجاتى   غيرَ عَفارِيتَ عَفَرْنَياتِ[5]

---

(1) ب : « وقد قال بعضهم وهو يونس »

(2) ا ، ب : « كان صحيرى ومهيرى أحسن» .

(3) معايا ، وكذا معاى : جمع مُعْيى ، وهو البعير أو الدابة الذى أعياه السير .

(4) مجهول . وانظر المخصص ٨ : ٦٣ .

(5) يشكو ما لقيه بالحاضرة من خيبة أمل ، إذ لم يظفر إلا بالدواهى العظام . والعفاريت : جمع عفريت ، كما أن العفرنيات جمع عفرنى وعفرناة ، وهما بمعنى =

أمّا العِرَضْنَى فليس فيها إلّا عُرَيْضِنٌ ، لأنّ النون أُلحقت الثلاثة بالأربعة ، وجاءت هذه الألف للتأنيث ، فصارت النون بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، ولم تحذفها وأوجبتَ الحذف للألف ، فصار تَحْقِيرُها كتحقيرِ حَجَجْبَى[1] ؛ لأنّ النون بمنزلة الراء من قِمَطْرٍ[2] .

وإذَا حقَّرتَ رَجلاً اسمه قَبائِلُ قلت : قُبَيْئِلُ ، وإن شئت قلت : قُبَيْئيلُ عِوَضاً مّما حذفت ، والألف أَوْلى بالطَّرْح من الهمزة ، لأنّها كلمةٌ حيّةٌ لم تجىءْ للمدّ[3] ، وإنّما هى بمنزلة جيم مَساجِدَ وهمزةِ بُرائِلٍ[4] ، وهى فى ذلك الموضع والمثالِ ، والألفُ بمنزلة ألف عُذافِرٍ . وهذا قول الخليل . وأمّا يونس فيقول : قُبَيِّلٌ يحذِفُ الهَمزة إذْ كانت زائدة ، كما حذفوا ياء قُرَاسِيَةٍ وياء عُفَارِيةٍ .

وقول الخليل أحسنُ ، كما أنّ عُفَيْرِيَةً أحسنُ .

وإذا حقَّرتَ لُغَّيْزَى قلت : لُغَيْغِيزٌ تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة لأنّك لو حذفتها احتجتَ أيضاً إلى أن تحذف الألف ، فلمّا اجتمعتْ زائدتان إنْ حذفتَ إحداهما ثبتت الأخرى ، لأنّ ما يَبقى لو كسّرته كان على مثال مَفاعِيلَ ، وكانت الأُخرى إنْ حذفتها احتجتَ إلى حذف [الأخرى حين حذفتَ التى إذا حذفتها استغنيتَ . وكذلك فعلتَ فى

= والشاهد فى « عفرنيات » وجريها على عفاريت نعتا له ، فدل ذلك على أنه من بنات الثلاثة ، لأن اشتقاق كل منهما من العفر ، والألف والنون فى عفرنى زائدة للإلحاق ببنات الخمسة ، فتحذف فى التحقير أيهما شئت حتّى ترده إلى الأربعة .

(١) ا : « فصار تحقيرها جحجبى » .

(٢) ط : « فى قمطر » .

(٣) ا : « المد » .

(٤) ا : « وياء برايل » ب : « وهمزة ترايل » ، صوابه فى ط .

اقْعِنْساس ، حذفتَ النون وتركت الألف ؛ لأنّك لو حذفت الألف احتجت إلى حذف النون]

فإذا وصلوا إلى أن يكون التحقير صحيحًا بحذف زائدةٍ ، لم يجاوزُوا حذفَها إلى مالو حذفوه لم يَستغنوا به كراهية أن يُخلّوا بالاسم إذا وصلوا إلى أن لا يَحْذِفوا إلّا واحدا . وكذلك لو كسّرته للجمع لقلت:لغَاغِيزُ[١] .

واعلم أن ياء لُغَيْزَى ليست ياء التحقير[٢] ؛ لأنّ ياء التحقير لا تكون رابعة ، إنّما هى بمنزلة ألف خُضَّارَى ، وتحقيرُ خُضَّارَى كتحقير لُغَيْزَى .

وإذا حقّرتَ عِبِدَّى قلت:عُبَيْدٌ تحذف الألف ولا تَحذف الدال [الثانية] لأنّها ليستِ من حروف الزيادة ، وإنّما أُلحقَتِ الثلاثةَ ببناء الأربعة ، وإنّما هى بمنزلة جيم عَفَنْجَجٍ الزائدة . فهذه الدال بمنزلة ماهومن نفس الحرف، فلا يَلزم الحذفَ إلا الألفُ ، كما لم يَلزم فى قَرْقَرى الحذفَ إلّا الألفُ .

وإذا حقّرْتَ بَرُوكاءَ أو جَلُولاءَ قلت : بُرَيْكاءُ وجُلَيْلاءُ ؛ لأنّكَ لا تحذف هذه الزوائد ، لأنّها بمنزلة الهاء ، وهى زائدة مِن نفس الحرف [٣]، كألف التأنيث، فلمّا لم يَجِدوا سَبيلاً إلى حذفها لأنّها كالهاء فى أن لا تُحْذَف خامسةً وكانت من نَفَس الحرف ،صارَت بمنزلة كاف مُبارَكٍ وَراء عُذافِرٍ ، وصارت الواوُ كالألف[٤] التى تكون فى موضع الواو ، والياء التى تكون فى

---

(١) السيرافى : وذلك أن لغيزى فيها ثلاثة أحرف زوائد ، وهى الغين والياء وألف التأنيث . فأما إحدى الغينين فلا تحذف لأنها من الحروف الأصلية ، وإذا زيدت كانت أقوى من الحروف الزائدة ، والياء رابعة ، فإذا حذفناها احتجنا إلى حذف ألف التأنيث لأنها تقع بعد حذف الياء خامسة . وإن حذفنا الألف لم نحتج إلى حذف الياء فكان حذف الألف أولى .

(٢) ا : «ياء تحقير» .

(٣) ط : «وهى زيادة» وفى ب : «وهى زائدة فى نفس الحرف» .

(٤) ا ، ب : «والألف» .

موضع[1] الواو ، إذا كنّ سوا كن ، بمنزلة ألف عُذافِر ومُبارَكٍ ، لأنّ الهمزة تَثبت مع الاسم ، وليست كهاء التأنيث .

وإذا حقرتَ مَعْيُوراءَ ومَعْلُوجاءَ قلت : مُعَيْلِيجَاء ومُعَيّيراءُ ، لا تَحْذف الواو لأنها ليست كألف مُبارَكٍ ، هى رابعةٌ . ولو كان آخِرُ الاسم ألفَ التأنيث كانت هى ثابتة لا يَلزمها الحذف ، كما لم يَلزم ذلك ياءَ لُغَيْزَى وألفَ خُضَّارَى التى بعد الضاد ، فلمّا كانت كذلك صارت كقاف قَرْقَرَى وفاء خُنْفَساءَ ؛ لأنّهما لا تُحْذَف أشباهُهما من بنات الأربعة إذا كان فى شىء ٨ منهنّ ألف التأنيث خامسةً ؛ لأنّهن من أنفس الحروف ، ولا تَحْذف منهن شَيئاً [2] . فلما كان آخرُ شىء من بنات الأربعة ألفَاتِ التأنيث كان لا يُحذَف منها شىء إذا كانت الألفُ خامسة ، إلّا الألِف ، وصارت الواو بمنزلة ماهو من نفس الحرف فى بنات الأربعة .

ولو جاء فى الكلام فَعُولاءُ ممدودة لم تَحذف الواو ؛ لأنّها تُلحق الثلاثة بالأربعة ، فهى بمنزلة شىء من نفسِ الحرف ، وذلك حين تُظهر الواوُ فيمن قال : أُسَيْوِدُ[3] ، فهذه الواو بمنزلة واو أُسَيْوِد .

ولو كان فى الكلام أَفْعِلاءُ العينُ منها واوٌ لم تَحْذفها ، فإنّما هذه الواو كنون عِرَضْنَةٍ . ألا ترى أنّك كنت لا تحذفها لو كان آخِرُ الاسم ألف التأنيث ، ولم يكن ليلزمَها حذفٌ كما لم يَلزم ذلك نون عِرَضْنَى لو مددتَ . ومن قال فى أَسْوَدَ : أُسَيِّدُ وفى جَدْوَلٍ : جُدَيِّلٌ قال فى فَعُولاء

---

(١) ا فقط : « والياء فى سميدع » .

(٢) ا ، ب : « ولا يحذف منهن شىء »

(٣) ما بعده إلى « أسيود » التالية ساقط من ط .

إن جاءت فُعَيْلاء يُخفّف(١) لأنها صارت بمنزلة السواكن ؛ لأنها تغيّرها وهي في مواضعها ، فلمّا ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلَهن في الحذف . وهذا قول يونُس .

وإذا حقّرتَ ظَرِيفِينَ غير اسم رجلٍ(٢) أو ظَرِيفاتٍ أو دجاجَات قلت : ظُرَيِّفُونَ وظُرَيِّفاتٌ ودُجَيِّجَاتٌ ، مِن قِبَلِ أنّ الياء والواو والنون لم يكسَّر الواحدُ عليهن كما كُسِّر على ألِفَيْ جَلُولاءَ ، ولكنّك إنما تُلحِق هذه الزوائد بعد ماتكسّر(٣) الاسم في التحقير للجمع ، وتُخرجهنّ إذا لم تُرِد الجمع ، كما أنّك إذا قلت : ظَرِيفُونَ فإنّما ألحقتَه اسمًا بعد ما فُرِغ من بنائه . وتُخْرِجهما إذا لم تُرِد معنى الجمع ، كما تَفعل ذلك بياءي الإضافة ، وكذلك هما(٤) ، فلمّا كان ذلك كذلك شبّهوه بهاء التأنيث(٥) . وكذلك التثنية تقول : ظُرَيِّفان .

وسألت يونس عن تحقير ثَلاثينَ فقال: ثُلَيْثُونَ ولم يثقل، شبّهها بواو جَلولاءَ ؛ لأنّ ثَلاثًا لا تُستعمل مُفردةً على حدّ مايُفرَد ظَرِيفٌ ، وإنما ثلاثونَ بمنزلة عِشْرِينَ لا يَفرد ثلاثٌ من ثلاثينَ ؛ كما لا يَفرد العِشْرُ من عِشْرِينَ . ولو كانت إنّما تَلحق هذه الزيادةُ الثلاثَ التي تستعملها مفردة لكنت إنّما تَعنى تِسْعة ؛ فلمّا كانت هذه الزيادة لا تُفارق شُبِّهت بألِفَي جَلولاء .

---

(١) ا فقط : «تخفف» .

(٢) غير اسم رجل ، ساقط من ا . وفي ب : «عند اسم رجل» .

(٣) ط : «يكسر» .

(٤) ا فقط : «هنا» .

(٥) السيرافي : لأنك إذا صغرت جمعا سالما أو جمعا غير قليل صغرت الواحد ثم أدخلت علامة الجمع ، فكأنك صغرت ظريفا أو ظريفة ، ودجاجة ، وليس ذلك بمنزلة جلولاء وبروكاء ، لأن ألفي التأنيث لم تدخل على جلول بعد أن استعمل اسما .

ولو سمّيتَ رجلا جِدارَيْنِ ثم حقّرته قلت: جُدَيْرانِ ولم تثقّل ؛ لأنك لست تريد معنى التثنية ، وإنّما هو اسم واحد ، كما أنك لم ترد بثلاثِينَ أن تُضعِّف الثلاث .

وكذلك لو سمّيته بدَجاجاتٍ أو ظريفينَ أو ظَريفاتٍ خفّفتَ. فإنْ سمّيْتَ رجلا بدَجاجةٍ أو دَجاجتَيْنِ ثقّلتَ في التحقير ؛ لأنّه حينئذ بمنزلة دَرابَ جِرْدَ ، والهاء بمنزلة جِرْدَ والاسم بمنزلة دَرابَ . وإنّما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف ، فدَجاجةٌ كدَرابَ جِرْدَ ، ودَجاجتَيْنِ كدَرابَ جِرْدَيْنِ .

هذا باب تحقير ما ثبتتْ زيادتُه من بنات الثلاثة في التحقير

وذلك نحو : تِجْفافٍ ، وإصْليتٍ ، ويَرْبوعٍ ، فتقول : تُجَيْفِيفٌ وأُصَيْليتٌ ويُرَيْبيعٌ ؛ لأنّك لو كسّرتها للجمع ثبتتْ هذه الزوائدُ . ١٩

ومثل ذلك عِفْريتٌ وملَكوتٌ ،تقول:عُفَيْريتٌ، لأنّك تقول:عَفاريتُ ، ومُلَيْكيتٌ لأنّك تقول: مَلاكيتُ . وكذلك رَعْشَنٌ لأنّك تقول: رَعاشِنُ ، ومثل ذلك سَنْبَتَةٌ لأنك تقول : سَنابِتُ . يدلّك على زيادتها أنك تقول : سَنْبةٌ كما تقول: عِفْرٌ ، فيدلّك على عِفْريت أنّ تاءه زائدة .

وكذلك قَرْنُوَةٌ تقول: قُرَيْنِيَةٌ ؛ لأنّك لو كسّرت قَرْنُوَةً لقلت : قَرانٍ ، كما تقول في تَرْقُوَةٍ : تَراقٍ .

وإذا حقّرتَ بَرْدَرايا أو حَوْلايا قلت : بُرَيْدِرٌ وبُرَيْديرٌ[1] وحُوَيْلٌ ، لأنّ هذه ياء ليست حرف تأنيث ، وإنّما هي كياء دِرْحايةٍ ، فكأنك إذا حذفت ألفا إنّما تحقّر قُوباء وغَوْغاء فيمن صرف .

---

(١) ا : «قلت: بريدن» فقط ، تحريف . وفي ب : «قلت: بريدر» فقط .

هذا باب ما يُحذَف فى التحقير من زوائد بنات الأَربعة لأنها لم تكن لتثبت لو كسّرتها للجمع

وذلك قولك فى قَمَحْدُوَة : قُمَيْحِدةٌ ، كما قلت : قَماحِدُ، وسُلَحفاة سُلَيْحِفةٌ كما قلت : سَلاحِفُ، وفى مَنْجَنيقٍ : مُجَينيقٌ ؛ لأنَّك تقول: مَجانيقُ ، وفى عنكَبوتٍ : عُنَيكبٌ ؛ وعُنَيكيبٌ ؛ لأنَّك تقول : عَناكِبُ، وعَناكيبُ ، وفى تَخرَبوتٍ : تُخَيربٌ وتُخَيريبٌ إن شئتَ عِوَضا . وإنْ شئت فعلتَ ذلك بقَمَحْدُوَةٍ وسُلَحْفاةٍ ونحوهما .

ويدلّك على زيادة التاء والنون كسرُ الأسماء للجمع وحذفُها ، وذلك [أنهم لا يكسّرون من بنات الخمسة للجمع حتى يحذفوا] لأنَّهم لو أرادوا ذلك لم يكن من مثال مَفاعِلَ ومَفاعيلَ ، فكرهوا أن يحذفوا حرفاً من نفس الحرف ومن ثم لا يكسرون بنات الخمسة[1] إلّا أن تَستكرِهَهم فيخلِّطوا ، لأنّه ليس من كلامهم[2] . فهذا دليلٌ على الزوائد .

وتقول فى عَيْطَمُوسٍ : عُطَيميسٌ، كما قالوا :عَطاميسُ ليس إلّا ، لأنها تَبقى واوٌ رابعة ، إلّا أن يُضطرّ شاعر ، كما قال غَيْلان[3] :

---

(١) ط : «لم يكسروا بنات الخمسة» .

(٢) السيرافى : استدل سيبويه على زيادة التاء فى آخر عنكبوت وتخربوت ، والنون فى منجنيق، بأن العرب قد كسرت ذلك ، وهم لا يكسرون ما كان على خمسة أحرف أصلية إلا أن تستكرههم فيخلطوا . ومعنى ذلك أن : يسألهم سائل فيقول : كيف تجمعون فرزدقا وجردحلا وما أشبه ذلك ، فربما جمعوه على قياس التصغير فى مثل سفرجل وفرزدق، وربما جمعوه بالواو والنون أو غير ذلك . وهذا معنى قول سيبويه : «إلا أن تستكرههم فيخالطوا لأنه ليس من كلامهم» .

(٣) هو غيلان بن حريث ، أو هو ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وانظر المحتسب ١ : ٩٤ والخصائص ٢ : ٦٢ والهمع ٢ : ١٥٧ والمخصص ٤ : ٤٧ /٧ : ٦١ ، ١٣٨ ، واللسان (فسج) . وليس فى ديوان ذى الرمة ولا ملحقاته .

قد قرَّبتْ ساداتُها الرَّوائسَا والبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطامِسَا[١]

وكذلك عَيْضَمُوزٌ عُضَيْمِيزٌ ، لأنك لو كسَّرته للجمع لقلت :عَضاميزُ .

وتقول فى جَحَنْفَلٍ : جُحَيْفِل ، وإنْ شئت جُحَيْفيلٌ كما كنت قائلاً ذلك لو كسَّرته ، وإنَّما هذه النون زائدةٌ كواو فَدَوْكَسٍ ، وهى زائدة فى جَحْفَلٍ ، لأنَّ المعنى العِظَم والكثرة .

وكذلك عَجَنَّسٌ وعدَبَّسٌ . وإنَّما ضاعفوا الباءَ كما ضاعفوا ميمَ مُحَمَّدٍ . ١٢٠

وكذلك قِرْشَبٌّ ، وإنَّما ضاعفوا الباءَ كما ضاعفوا دالَ مَعَدٍّ .

وأمَّا كَنَهْوَرٌ فلا تَحذف واوه ، لأنَّها رابعة فيما عدَّتُه خمسة وهى تثبت لو أنَّه كُسِّر للجمع . وإذا حقَّرتَ عَنْتَرِيسٌ قلت :عُتَيْرِيسٌ .

وزعم الخليلُ : أنَّ النون زائدة ، لأنَّ العَنْتَرِيس الشديدُ ، والعَتْرَسة : الأخذ بالشدَّة ، فاستَدلَّ بالمعنى .

وإذا حقَّرتَ خَنْشَلِيلٌ قلت : خُنَيْشِيلٌ ، تَحذف إحدى اللامين لأنَّها زائدة . يدلُّك على ذلك التضعيف .

وأما النونُ فمن نفس الحرف حتَّى يَتبيَّن لك ،لأنَّها من النونات التى تكون عندك من نفس الحرف ، إلَّا أن يجيء شاهدٌ من لفظه فيه معنًى يدلُّك على زيادتها . فلو كانت النون زائدة لكان[٢] من الثلاثة ، ولكان بمنزلة كَوَألَلٍ .

---

(١) أى قرب سادات العشيرة هذه الإبل للرحيل . والروائس : السريعة ، جمع رائسة . والفسج : جمع فاسج وفاسجة ، وهى التى ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب . والعيطموس : الناقة الفتية الحسنة الخلق .

والشاهد فيه: جمع عيطموس على « عطامس » ضرورة .

(٢) ا ، ب : « لكانت » فى هذا الموضع .

وكذلك مَنْجَنُونٌ تقول: مُنَيْجِينٌ، وهو من الفعل فُعَيْليلٌ.

وإذا حقّرتَ الطُّمَأْنِينَة أو قُشَعْرِيرةً قلت: طُمَيْئِينةٌ وقُشَيْعِيرَةٌ، تحذف إحدى النونين لأنها زائدة، فإذا حذفتها صار على مثال فُعَيْعِيلٍ، وصار مما يكون على مثال فَعاعِيلَ لو كُسِّر.

وإذا حقّرت قِنْدَأْوٌ حذفت الواوَ لأنها زائدة كزيادة ألف حَبَرْكَى، وإن شئت حذفت النون من قِنْدَأْوٍ لأنها زائدة[1] كما فعلتَ ذلك بكَوَأْلَلٍ.

وإن حقّرتَ بَرْدَرايَا قلتَ: بُرَيْدِرٌ تحذف الزوائد حتّى يصير على مثال فُعَيْعِلٍ. فإن قلت: بُرَيْدِيرٌ عِوضاً جاز.

وإن حقّرتَ إبْراهيم وإسْماعيل قلت: بُرَيْهِيمُ وسُمَيْعِيلُ، تحذف الألف؛ فإذا حذفتها صار مابقى يجىء على مثال فُعَيْعِيلٍ[2].

وإذا حقّرتَ مُجْرَنْفِسٌ ومُكَرْدَسٌ قلتَ: جُرَيْفِسٌ وكُرَيْدِسٌ، وإن شئتَ عوضتَ فقلت: جُرَيْفِيسٌ وكُرَيْدِيسٌ، حذفتَ الميم لأنها زيدت على الأربعة؛ ولو لم تحذفها لم يكن التحقير على مثال فُعَيْعِيلٍ ولا فُعَيْعِلٍ، وكانت أولى بالحذف لأنها زائدة.

---

(١) ا: «وإن شئت خففت النون من قندأو وحذفت الواو» مع سقوط «لأنها زائدة». وهو نص مشوه.

(٢) السيرافى: كان المبرد يرد هذا ويقول: أبيريه وأسيميع. واحتج فى ذلك بأن الهمزة لا تكون زائدة أولا وبعدها أربعة أحرف أصول. فهى أصلية والكلمة على خمسة حروف أصول، فإذا احتجنا إلى حذف شىء منها فى التصغير حذفنا من آخرها، فيقال أبيريه بحذف الميم، وأسيميع بحذف اللام كما قيل سفيريج بحذف اللام. والذى قاله سيبويه هو الصواب، وقد كفينا الاحتجاج له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة كما رواه أبو زيد وغيره عن العرب: أنها تصغر إبراهيم بريهيم. وحكى سيبويه عن الخليل عنهم فى باب تصغير الترخيم فى إبراهيم وإسماعيل: بريه وسميع.

وإذا حقَّرتَ مُقْشَعِرًّا أو مُطْمَئِنًّا حذفت الميم وإحدى النونين حتّى يصير على مثال ما ذكرنا ، ولا بُدَّ لك من أن تَحذف الزائدتين جميعاً، لأنّك لو حذفت إحداهما لم يجىء مابقى على مثال فُعَيْعِلٍ ولا فُعَيْعِيلٍ .

وإذا حقَّرت مُتَكَرْدِسٌ حذفت الزائدتين لهذه القصّة ، وذلك قولك فى مُقْشَعِرٍّ : قُشَيْعِرٌ ، وفى مُطْمَئِنٍّ : طُمَيْئِنٌ ، وفى مُتَكَرْدِسٍ : كُرَيْدِسٌ ، وإن شئت عوضت فألحقت الياءات حتّى يصير على مثال فُعَيْعِيلٍ .

وإن حقَّرتَ خَوَرْنَقُ فهو بمنزلة فَدَوْكَسٍ ؛ لأنّ هذه الواو زائدة كواو فَدَوْكَسٍ ، ولا بدّ لها من الحذف حتّى يكون على مثال: فُعَيْعِلٍ أو فُعَيْعِيلٍ ، ولذلك أيضاً حُذفتْ واو فَدَوْكَسٍ[1] .

هذا باب تحقير ما أوّله ألف الوصل

وفيه زيادة مِنْ بنات الأربعة

وذلك احْرِنْجَامٌ ، تقول: حُرَيْجِيمٌ فتحذف الألف ، لأنّ ما بعدها لا بُدّ من تحريكه ، وتحذف النون حتّى يصير ما بقى مثل فُعَيْعِيلٍ ، وذلك قولك : حُرَيْجِيمٌ .

ومثله الاطْمِئْنان تحذف الألف لما ذكرتُ لك وإحدى النونين حتى يكون ما بقى على مثال فُعَيْعِيلٍ .

ومثل ذلك الاسْلِنْقاء ، تحذف الألف والنون لما ذكرتُ لك حتّى يصير على مثال فُعَيْعِيلٍ .

---

(١) ا : «زائدة» .

هذا باب تحقير بنات الخمسة

زعم الخليل: أنّه يقول فى سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِجٌ حتّى يصير على مثال فُعَيْعِلٍ، وإن شئت قلت: سُفَيْرِيجٌ. وإنّما تحذف آخِرَ الاسم لأن التحقير يَسْلَمُ حتى يُنتهى إليه ويكون على مثال ما يحقّرون من الأربعة[(١)].

ومثل ذلك جِرْدَحْلٌ تقول: جُرَيْدِحٌ، وشَمَرْدَلٌ تقول: شُمَيْرِدٌ، وقَبَعْثَرَى: قُبَيْعِثٌ، وجَحْمَرِشٌ: جُحَيْمِرٌ. وكذلك تقول فى فَرَزْدَقٍ فُرَيْزِدٌ، وقد قال بعضهم: فُرَيْزِقٌ لأنّ الدال تُشْبِه التاء، والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها، فلمّا كانت أقربَ الحروف من الآخِرِ كان حذفُ الدال أحبَّ إليه، إذْ أشبهتْ حرفَ الزيادة، وصارت[(٢)] عنده بمنزلة الزيادة.

وكذلك خَدَرْنَقٌ خُدَيْرِقٌ فيمن قال فُرَيْزِقٌ، ومن قال: فُرَيْزِدٌ قال: خُدَيْرِنٌ.

ولا يجوز فى جَحْمَرِشٍ حذفُ الميم وإن كانت تُزاد؛ لأنّه لا يُستنكر أن يكون بعد الميم حرفٌ يُنتهى إليه فى التحقير كما كان ذلك فى جُعَيْفِرٍ، وإنما يُستنكر أن يجاوَز إلى الخامس، فهو لا يَزال فى سُهولة حتى يَبلغ الخامسَ

(١) السيرافى: لأن ترتيب التصغير يسلم فيها إلى أن تنقضى أربعة أحرف، والترتيب هو ضم أوله وفتح ثانيه ودخول ياء التصغير ثالثة وكسر الحرف الذى بعد ياء التصغير، ودخول الإعراب على الحرف الذى بعده، فيصير كقولك: جعيفر ومريجل وما أشبه ذلك. وفى الجمع كذلك نحو: جعافر ومراجل، فأخذوا من هذه الخمسة الأحرف الأصلية الأربعة الأول منها فقالوا فى جردحل: جريدح، وفى شمردل: شميرد، وفى سفرجل: سفيرج، وفى جحمرش: جحيمر، وفى فرزدق: فريزد. وقالوا فى قبعثرى قبيعث وأسقطوا منها حرفين لأنها على ستة أحرف، أسقطوا الألف الأخيرة والراء حتى بقى على أربعة أحرف.

(٢) ا، ب: «وصار».

ثم يرتَدِعَ ، فإنّما حَذف الذى ارتَدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد ، لأنّه منتَهى التحقير ، وهو الذى يمَنع المجاوزة . فهذان قولان ، والأوّل أقيسُ ، لأنّ ما يُشبِه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يُشبِه الزوائد .

واعلم أنّ كلّ زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها فى التحقير ، فإذا صار الاسمُ خمسةً ليست فيه زيادة أجريتَه مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة ، وذلك قولك فى عضْرَ فُوطٍ : عُضَيْرِفٌ ، كأنّك حقّرت عضْرَفٌ ، وفى قُذَعْمِيلٍ[1] : قُذَيعِمٌ وقُذَيْعِلٌ فيمن قال : فُرَيْزِقٌ ، كأنّك حقّرتَ قُذَعِلٌ . وكذلك الخُزَعْبِيلة [تقول : خُزَيْعِيبةٌ ، ولا يجوز خُزَيْعِيلةٌ ، لأنّ الباء ليست من حروف الزيادة] .

هذا باب تحقير بنات الحرفين

اعلم أنّ كلّ اسمٍ كان على حرفين فحقّرتَه رددته إلى أصله حتّى يصير على مثال فُعَيْلٍ . فتحقيرُ ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يَذهب منه شيء وكان على ثلاثة ، فلو لم تَرُدُّه لخرج عن مثال التحقير ، وصار على أقلّ من مثال فُعَيْلٍ .

هذا باب ماذهبت منه الفاءُ

نحو عِدَةٍ وزِنَةٍ ، لأنّهما من وَعَدتُ ووَزَنتُ ، فإنّما ذهبت الواو وهى فاءُ فعَلْتُ ؛ فإذا حقّرتَ قلت: وُزَيْنَةٌ ووُعَيْدةٌ ، وكذلك شيَةٌ تقول :

---

(١) ا : « قذعمل » ، وليست مرادة ، وإن كان كلاهما صحيحا فى اللغة . فالقذعمل والقذعملة : القصير الضخم من الإبل ، والقذعميل : الشيخ الكبير ؛ ويقال : ما أصبت منه قذعميلا ، أى ما أصبت منه شيئا .

وُشَيَّةٌ لأنّها من وَشَيْتُ وإن شئت قلت : أُعَيْدةٌ وَأُزَيْنةٌ وَأُشَيَّةٌ ؛ لأنّ كلّ واو تـكون مضمومة يجوز لك همزُها .

ومما ذهبت فاؤه وكان على حرفين كُلْ وخُذْ ؛ فإذا سمَّيت رجلاً بكُلْ وخُذْ قلت : أُكَيْـلٌ وأُخَيْـذٌ ؛ لأنّهما من أَكَلْتُ وأَخَذْتُ فالألف فاء فَعَلْتُ . ١٢٢

هذا باب ماذهبت عينه

فمن ذلك مُذْ ؛ يدلّك على أن العين ذهبت منه قولهم[1] : مُنْـذُ ، فإنْ حقَّرته قلت : مُنَيْذٌ .

ومن ذلك أيضا سَلْ ، لأنّه[2] من سَأَلْتُ ، فإنْ حقَّرته قلت : سُؤَيْلٌ ، ومن لم يَهمز قال : سُوَيْلٌ ، لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خافَ يَخافُ[3] .

أخبرنى يونس : أنّ الذى لا يهمز يقول: سِلْتُه فأنا أَسالُ وهو مَسُولٌ ، إذا أراد المفعول .

ومثل ذلك أيضا سَهٌ ، تقول : سُتَيْهَةٌ ، فالتاء هى العين . يدلُّك على ذلك قولهم فى اسْتٍ : سُتَيْهةٌ ، فرددتَ اللام وهى الهاء والتاء العين بمنزلة نون

---

(١) ا : «قوله» ب : «قولك» ، وأثبت ما فى ط .

(٢) ا ، ب : «لأنها»

(٣) السيرافى : لأن من لم يهمز يجعلها من الواو ، يقال: سال يسال ، مثل خاف يخاف ، وهما يتساولان . ويقال : سلته فهو مسول ، كما يقال: خفته فهو مخوف . وهذا الوجه الآخر إذا لم يكن من الهمز يخالف عندى ما أصَّله سيبويه ، لأن من مذهبه إذا سمى رجل بقم أو خف أو بع ، رد إليه فى التسمية قبل التصغير ما ذهب منه ، فتقول فى المسمى بقم : هذا قُوم ، وبخف هذا خاف ، وبع هذا بيع ، فإذا سمى بسل من سال يسال قيل: سال ، فإذا صغر قيل: سويل، والألف فيه موجودة قبل التصغير .

ابنٍ ، يقولون : سَهٌ[١] يريدون الاسْت ، فحذفوا موضع العين . فإذا صَغَّرتَ قلت : سُتَيْهةٌ . ومن قال : اسْتٌ فإنما حذف موضع اللام . وقال[٢] :

* إنَّ عُبَيْداً هى صِئْبانُ السَّهْ[٣] *

هذا باب ما ذهبت لامُه

فمن ذلك دَمٌ . تقول : دُمَىٌّ ، يدلُّك دِماءٌ على أنَّه من الياء أو من الواو .

ومن ذلك أيضا يَدٌ ، تقول : يُدَيَّةٌ ، يدلّك أيْدٍ على أنّه من بنات الياء أو الواو . ودماءٌ وأيْدٍ دليلان على أنّ ما ذهب منهما لام[٤] .

ومن ذلك أيضا شَفةٌ تقول : شُفَيْهةٌ ، يدلّك على[٥] أنّ اللام هاءٌ شِفاهٌ . وهى دليلٌ أيضا على أنّ ما ذهب من شَفةٍ اللام ، وشافَهْتُ[٦] .

ومن ذلك حِرٌ تقول : حُرَيْحٌ ، يَدلُّكَ أنَّ الذى ذهب لام ، وأنّ اللام حاءٌ قولهم : أحْرَاحٌ .

---

(١) ا فقط : «تقول» .

(٢) لم أجد له نسبة . وانظر المقتضب ١ : ٣٣ ، ٢٣٣ وتصحيف العسكرى ٤٠٢ والمنصف ١ : ٦٢ واللسان (سته ٣٨٨) .

(٣) عبيد : اسم قبيلة . والصئبان : جمع الصؤاب ، وهو بيض البرغوث والقمل . أى هم فى الدناءة والخسة بمنزلة هذا الصؤاب . وقد ضبطت « السه » فى ط بكسر الهاء ، والصواب إسكانها وإنشاده وما قبله ، كما فى اللسان :

ادع أحيحا باسمه لا تنسَه إن أحيحا هى صئبان السه

والشاهد فى : « السه » وهى بمعنى الاست ، فدلت الهاء منها على أن أصل است سته ، حذفت لامها وهى الهاء الثانية فى سه ، كما حذفت عين السه وهى التاء الثانية فى است ، فإذا صغر كل واحد منهما قيل : ستيهة .

(٤) ا فقط : «اللام» .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من ا .

(٦) ا : «شافهت» بدون واو .

ومن قال فى سَنة : سانَيْتُ قال: سُنَيّةٌ ، ومن قال: سانَهْتُ قال: سُنَيْهةٌ .

ومن العرب من يقول فى عِضة : عُضَيْهةٌ ، يجعلها من العِضاه . ومنهم من يقول : عُضَيّةٌ ، يجعلها من عَضَّيْتُ كما قالوا : سانَيْتُ . ومن ذلك قالوا : عِضَواتٌ ، كما قالوا : سَنَواتٌ .

ومن ذلك : فُلٌ تقول : فُلَيْنٌ . وقولهم : فلانٌ دليلٌ على أن ما ذهب لام وأنّها نون . وفُلٌ وفُلانٌ معناهما واحد . قال [الراجز] أبو النجم[1]:

* فى لَجّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ [2] *

١٢٣ ولو حقّرتَ رُبَ مخفّفة لقلت : رُبَيْبٌ ، لأنّها من التضعيف ، يدلّك على ذلك رُبَّ الثقيلة[3] .

وكذلك بَخْ الخفيفة ، يدلّك على ذلك قول العجّاج[4]:

* فى حَسَبٍ بَخٍّ وعزٍّ أَقْعَسَا [5] *

---

(١) سبق تخريجه فى ٢ : ٢٤٨ . وانظر أيضا المقتضب ٤ : ٢٣٨ والمقرب ٣٨ واللسان (لجج ١٧٩ فلن ٢٠٢) .

(٢) الشاهد فيه : أن «فل» محذوف من فلان ، فإذا حقرته رددت النون فقيل: فلين .

(٣) ا ، ب : «المثقلة» .

(٤) ديوانه ٣٢ والمقتضب ١ : ٢٣٤ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٩٠ وابن يعيش ٤ : ٧٨ .

(٥) بخ : كلمة تقال عند تعظيم الإنسان ، وعند التعجب من الشىء وعند المدح والرضا . والمراد حسب عظيم . والأقعس : الثابت الذى لايتضع ولا يذل . وأصل القعس دخول الظهر وخروج الصدر ، ويلزم منه رفع الرأس .

والشاهد فيه : تشديد « بخ » والاستدلال به على أن المخففة أصلها المشددة ، فإذا سمى بها وحقرت ردت لامها المحذوفة فيقال : بخيخ .

فردّه إلى أصله حيث اضطرّ ، كما ردّ ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطرّ . قال[١] :

* وَهْىَ تَنوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ[٢] *

وأظنُّ قَطْ كذلك ، لأنّها يُعَنَى بها[٣] انقطاعُ الأمر أو الشىء ، والقَطُّ قطعٌ فكأنّها من التضعيف[٤] .

ومن ذلك فَمٌ تقول : فُوَيْهٌ ، يدلّك على أنّ الذى ذهب لام وأنّها الهاء قولهم : أفْواهٌ ، وحذفتَ الميم ورددتَ الذى من الأصل ، كما فعلتَ ذلك حين كسّرته للجمع فقلت : أفْواهٌ .

ومثله مُوَيْهٌ ، ردُّوا الهاء كما ردّوا حين قالوا : مياهٌ وأمْواهٌ .

ومثل ذلك ذِهْ ذُيَيَّةُ لو كانت امرأة ؛ لأنّ الهاء بدلٌ من الياء كما كانت الميم فى فَمٍ بدلاً من الواو . ولو كسّرتَ ذِهْ للجمع لأذهبتَ هذه الهاء كما أذهبتَ ميم فَمٍ حين كسّرته للجمع .

---

(١) هو غيلان بن حريث . انظر المنصف ١ : ١٢٤ وابن يعيش ٤ : ٧٣ ، ٨٩ والخزانة ٤ : ١٢٥ ، ٢٦١ واللسان (نوش ، علا ٣١٧) .

(٢) وصف إبلا وردت حوضا وتناولت ما فيه تناولا من فوق ، مستغنية عن المبالغة فيه ، يسقيها أهلها على قدر المسافة التى يقطعونها . والأجواز : جمع جوز ، وهو الوسط . والشاهد فى : « علا » والاستدلال به على أن قولهم : من علُ محذوف اللام ، فإذا صغر اسماً لرجل ردت لامه فقيل: عُلَىّ .

(٣) ط : « لأنك تعنى بها » . « بعده : * نوشاً به تقطع أجواز الفلا * »

(٤) السيرافى : يعنى قط المخففة التى فى معنى حسب إذا سميت بها رجلا ثم صغرت قلت : قطيط ، فترد طاء أخرى ، لأنك تعنى به انقطاع الأمر . والقط قطع ، فكأنها من التضعيف .

وإذا خفَّفتَ أنَّ ثم حقَّرتها رددتها إلى التضعيف، كما رددتَ رُبَّ.

وتخفيفُها قولُ الأعشى[1]:

قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[2]

وكذلك إن خفَّفتَ إنَّ، وتخفيفُها في قولك: إنْ زيدٌ لَمنطلقٌ، كما تخفَّف لكنَّ.

١٢٤ وأمّا إنِ الجزاء وأنِ التي تنصب الفعل فبمنزلة عَنْ وأشباهها، وكذلك إنِ التي تُلْغَى في قولك: ما إنْ يفعلُ، وإنِ التي في معنى ما، فتقول في تصغيرها: هذا عُنَيٌّ وأُنَيٌّ. وذلك أن هذه الحروف قد نقصت حرفا وليس على نقصانها دليلٌ من أيِّ الحروف هو، فتحمله على الأكثر، والأكثرُ أن يكون النقصان ياءً. ألا ترى أن ابنٌ واسمٌ ويَدٌ وما أشبه هذا إنَّما نقصانه الياء[3].

هذا باب ما ذهبت لامُه وكان أوله ألفا موصولة

فمن ذلك اسمٌ وابنٌ؛ تقول: سُمَيٌّ وبُنَيٌّ، حذفتَ الألف حين حرَّكتَ الفاء فاستغنيتَ عنها، وإنما تحتاج إليها في حال السكون.

---

(١) سبق في ٢ : ١٣٧، كما مضى في هذا الجزء ص ١٦٤.

(٢) الشاهد فيه: تخفيف «أنّ» من أنّ المشددة، فإذا سمي بها وحقرت قيل: أُنين، فردت إلى التضعيف وهو أصلها. وصدر البيت بتمامه: «في فتية كسيوف الهند قد علموا».

(٣) في اللسان (بنى ٩٦) عن ابن سيده: «وقال في معتل الياء، الابن الولد فَعَل محذوفة اللام مجتلب لها ألف الوصل. قال: وإنما قضى أنه من الياء؛ لأن بنى يبنى أكثر في كلامهم من يبنو». وفي ص ٩٧ عن الزجاج: «ابن كان في الأصل بِنْوٌ، أو بَنَو، والألف ألف وصل في الابن يقال: ابن بيِّن البنوة. قال: ويحتمل أن يكون أصله بَنَيًا». وأما «اسم» فلم أجد من جعل المحذوف ياء. فلعل المراد أن أكثر نقصانه الياء.

ويدلّك على أنّه إنما ذهب من اسْمٍ وابْنٍ اللامُ وأنّها الواو أو الياء قولهم : أسماء ، وأبناء(١)

ومن ذلك أيضًا استٌ تقول : سُتَيْهَةٌ ، يدلّك على ذهاب اللام وأنّها هاء قولك : أستاهٌ .

هذا باب تحقير ما كانت فيه تاءُ التأنيث

اعلم أنّهم يردّون ما كانت فيه تاءُ التأنيث إلى الأصل ، كما يردّون ما كانت فيه الهاء ، لأنّهم ألحقوها الاسمَ للتأنيث ، وليست ببدلٍ لازم كياء عِيدٍ ، وليست كنون رَعْشَنٍ لازمةً ، وإنّما تجمع الاسم الذى هى فيه ، كما تجمع ما فيه الهاءُ . وإنّما ألحقت بعد ما بُنى الاسم ثم بُنى بها بناء بنات الثلاثة بعدُ . فلمّا كانت كذلك لم تحتمل أن تثبت مع الحرفين حتّى تصير معهما فى التحقير على مثال فُعَيْلٍ ، كما لم يجز ذلك للهاء . فإذا جئت بما ذهب من الحرف حذفتها وجئت بالهاء ؛ لأنّها العلامة التى تلزم لو كان الحرفُ على أصله . وإنّما تكون التاءُ فى كلّ حرفٍ لو كان على أصله كانت علامتُه الهاء لشبهها بها ؛ وذلك قولك فى أُخْتٍ : أُخَيَّةٌ ، وفى بِنْتٍ : بُنَيَّةٌ ، وذَيْتٍ : ذُيَيَّةٌ ، وفى هَنْتٍ : هُنَيَّةٌ . ومن العرب من يقول فى هَنْتٍ هُنَيْهَةٌ ، وفى هَنٍ هُنَيَّةٌ ، يجعلها بدلاً من الياء [كما جعلوا الهاء بدلا من الياء فى ذِهْ] .

ولو سمّيتَ امرأة بضَرَبَتْ ثم حقّرت لقلت : ضُرَيْبَةٌ ، تحذف التاء وتجىء بالهاء مكانَها ؛ وذلك لأنّك لمّا حقّرتها جئت بالعلامة التى تكون فى الكلام لهذا المثال ، وكانت الهاء أَوْلى بها من بين علامات التأنيث لشبهها بها ،

---

(١) ا ، ب : « أبناء وأسماء » .

ألا ترى أنّها فى الوصل تاء ، ولأنّهم لا يؤنّثون بالتاء شيئاً إلّا شيئاً علامتهُ فى الأصل الهاء[1] فألحقتَ فى ضَرَبَتْ الهاء حيث حقّرت؛ لأنّه لا تكون علامةَ ذلك المثال التاء ، كما لا تكون علامةُ ما يجىء على أصله من الأسماء التاء . وهذا قول الخليل .

هذا باب تحقير ما حُذف منه
ولا يُرَدّ فى التحقير ما حُذف منه

من قِبَل أنّ ما بقى إذا حُقّر يكون على مثال المحقَّر ، ولا يَخرج من أمثلة التحقير .

وليس آخِرُه شيئاً لحق الاسمَ بعد بنائه كالتاء التى ذكرنا والهاء .

فمن ذلك قولك فى مَيْتٍ : مُيَيْتٌ ، وإنّما الأصل مَيّتٌ ، غير أنّك حذفتَ العين .

١٢٥ ومن ذلك قولهم فى هارٍ : هُوَيْرٌ ، وإنّما الأصل هائرٌ ، غير أنّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء مَيْتٍ ، وكلاهما بدلٌ مِن العين .

وزعم يونس: أن ناساً يقولون: هُوَيْئِرٌ على مثال هُوَيْعِرٍ ، فهؤلاء لم يحقّروا هارًا إنّما حقّروا هائرًا ، كما قالوا : رُوَيْجِلٌ كأنهم حقّروا راجلاً ، كما قالوا أُبَيْنُونَ كأنّهم حقّروا أبنَى مثلَ أعمَى .

ومِثلَ ذلك[2] مُرٍ ويُرٍ ، قالوا: مُرَىٌّ ويُرَىٌّ ، كما قلت: هُوَيْرٌ ومُيَيْتٌ

---

(١) السيرافى : يعنى أن الأسماء التى تثبت فيها التاء فى الوقف من الأسماء التى ذكرناها هى أسماء مؤنثة الأصل فى علاماتها الهاء ؛ لأن الأصل فيه إخوة وبنوة وهنوة وذية ، فأصل ذلك كله الهاء .

(٢) ط : «ومن ذلك» .

ومن قال هُوَيْـرٌ فإنّه لا ينبغى له أن يَقيس عليه(1) ، كما لا يقيس على من قال أُبَينون وأُنَيْسِيانٌ ، إلّا أن تَسْمع من العرب شيئاً فتُؤَدِّيَه وتجىء بنظائره مما ليس على القياس .

وأمّا يونس فحدّثنى أن أبا عَمْرو كان يقول فى مُرٍ : مُرَيءٍ مثل مُرَيْعٍ ، وفى يُرِى : يُرَيْئٌ يهمز ويجر(2) ، لأنّها بمنزلة ياء قاض ، فهو ينبغى له أن يقول : مُيَيِّتٌ ، وينبغى له أن يقول فى ناس : أُنَيِّسٌ ، لأنّهم إنما حذفوا ألف أناس . [وليس من العرب أحدٌ إلّا يقول : نُوَيْسٌ] .

ومثل ذلك رجل يسمّى يَضَعُ تقول : يُضَيْعُ ، وإذا حقّرت خيْرًا منك وشَرًّا منك ، قلت : خُـيَيْرٌ منك ، وشُرَيْرٌ منك ، لا تَردّ الزيادة كما لا تَردّ ما هو من نفس الحرف(3) .

هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ

[فإنّك] تحذف ذلك البدل وتَرد الذى هو من أصل الحرف ، إذا حقرته ، كما تفعل ذلك إذا كسّرته للجمع .

فمن ذلك ميزانٌ ومِيقاتٌ ومِيعادٌ ، تقول : مُوَيْزِينٌ ومُوَيْعِيدٌ ومُوَيْقِيتٌ

---

(1) ا : «ولاينبغى لك أن تقيس عليه» وبعدها : «كما لاتقيس» بالتاء أيضا .

(2) ا : «ويجره» .

(3) يعنى بالزيادة همزة أفعل . وقال السيرافى : هذا كله قول سيبويه فى هذه الأسماء (يعنى ميت وهار ومر ، ويرى ويضع .. الخ) . وقد خولف فى بعضها . واعتماد سيبويه على أن الحذف لما وقع فى هذه الأسماء على جهة التخفيف : لا على علة توجب حذفها وتزول العلة فى التصغير ، وكان التصغير غير محوج إلى ردّ ما حذفه لأن الباقى ثلاثة حروف لم ترد المحذوف ؛ لأن التخفيف الذى أرادوه فى المكبر هم أحوج إليه فى المصغر لزيادة حروفه .

وإنّما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو[1] بعد الكسرة ، فلمّا ذهب ما يستثقلون رُدَّ الحرف إلى أصله .

وكذلك فعلوا حين كسّروا[2] للجمع ، قالوا : مَوازِينُ ومواعِيدُ ومواقيتُ[3] ومثل ذلك قِيلٌ ونحوه ، تقول : قُوَيْلٌ كما قلت : أقوالٌ . وإنّما أبدلوا لما ذكرتُ لك .

فأمّا عِيدٌ فإن تحقيره عُيَيْدٌ ؛ لأنّهم ألزموا هذا البَدَلَ ، قالوا : أَعْيادٌ ولم يقولوا : أعْوادٌ كما قالوا : أقْوالٌ ، فصار بمنزلة هَمزةِ قائِلٍ[4] لأن همزة قائلٍ بدلٌ من واو .

فإنْ قلت : فقد يقولون دِيَمٌ فإنّما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة ، كما قالوا في الثَّوْر ثِيَرَةٌ . فلو كسّروا دِيمةً على أَفْعُلٍ أو أَفْعالٍ لأظهروا الواو ، وإنّما أعْيادٌ شاذٌّ .

وإذا حقّرت الطَّيَّ قلت : طُوَيٌّ ، وإنّما أبدلت الياء مكان الواو كراهية الواو الساكنة بعدها ياء ، ولو كسّرت الطّيّ على أفْعُلٍ أو أفْعَالٍ أظهرتَ الواو .

ومثل ذلك رَيّانُ وَطَيّانُ تقول : رُوَيّانُ وطُوَيّانُ[5] ؛ لأنّ الواو قد تَحرّكت وذهب ما كانوا يستثقلون ، كما ذهب ذلك في ميزان ، وهذا البدل

---

(١) ط : « هذا الواو » .

(٢) ط : « كسروها » .

(٣) ط : « ومواقيت ومواعيد » .

(٤) ا : « بمنزلة قائل » .

(٥) ا : « وطيان وريان تقول : طويان ورويان » ب : « ريان وطيان تقول : طويان ورويان » ، وأثبت ما في ط .

لا يَلزم كما لا تَلزم ياء ميزان ، ألا تراهم حيث كسّروا قالوا : رِوَاء وطِوَاء .

وإذا حقَّرتَ قِيّ قلت : قُوَىّ ؛ لأنّه من القَوَاء ، يُستدلّ على ذلك بالمعنى .

وممّا يُحذَف منه البدل ويُرَدّ الذى من نفس الحرف مُوقِنٌ ومُوسِرٌ ، وإنّما أبدلوا الياء كراهيَة الياء الساكنة بعد الضّمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة ، فإذا تحرّكتْ ذهب ما استثقلوا ، وذلك مُيَيْقِنٌ ومُيَيْسِرٌ . ١٢٦

وليس البدل ههنا لازماً كما لم يكن ذلك فى مِيزانٍ ، ألا ترى أنّك تقول : مَياسيرُ .

ومن ذلك أيضاً عَطاء وقَضاء ورِشاء ، تقول : عُطَىٌّ وقُضَىٌّ ورُشَىٌّ ؛ لأنّ هذا البدل لا يلزم ، ألا ترى أنك تقول : أعطِيةٌ وأرْشِيةٌ وأقْضِيةٌ .

وكذلك جميع الممدود لا يكون البدل الذى فى آخره لازماً أبداً .

وكذلك إذا حقّرتَ الصَّلاء تقول : صُلَىٌّ ؛ لأنّك لو كسّرته للجمع رددت الياء ، وكذلك صَلاءةٌ لو كسّرتها رددتَ الياء .

وأمّا ألاءةٌ وأشاءةٌ فأُلَيْئةٌ وأُشَيْئةٌ ؛ لأن هذه الهمزة ليست مبدَلة . ولو كانت كذلك لكان الحرفُ خليقاً أن تكون فيه ألايةٌ كما كانت فى عَباءةٍ عَبايةٌ ، وصَلاءةٍ صَلايةٌ ، وسِحاءةٍ سِحايةٌ ، فليس له شاهدٌ من الياء والواو ، فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا تُخرِجها إلّا بأمرٍ واضح ، وكذلك قول العرب ويونس .

ومن ذلك مِنْسَأةٌ تقول: مُنَيْسِئةٌ ؛ لأنّها من نَسَأتُ ، ولأنهم لا يُثبِتون هذه الألف التى هى بدلٌ من الهمزة كما لا يُلزِمون الهمزة التى هى بدلٌ من الياء والواو . ألا ترى أنّك إذا كسّرتَه للجمع قلت : مَناسِئُ .

وكذلك البَرِيَّة تَهمزها . فأمّا النبيّ فإنّ العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال: النُّبآء قال : كان مُسَيْلِمةُ نُبَيِّىءَ سَوْء ، وتقديرها نُبَيِّعٌ ، وقال العبّاس ابن مِرْداس(١) :

يا خاتِمَ النُّبآء إنك مُرْسَلٌ بالحقّ كلُّ هُدَى السَّبيلِ هُدَاكا(٢)

ذا القيَاس ، لأنهُ ممّا لا يَلزم . ومن قال : أنبِياءُ قال : نُبَيٌّ سَوْء كما قال في عيدٍ حين قالوا أعْيادٌ : عُيَيْدٌ ؛ وذلك لأنهم ألزموا الياء ؛ وأمّا النُّبوّة فلو حقّرتها لهمزتَ ؛ وذلك قولك : كان مُسَيْلَمَةُ نُبُوّتُه نُبَيِّئَة سَوْء ؛ لأنّ تكسير النُّبوّة على القياس عندنا ؛ لأنّ هذا الباب لا يلزمه البدل ، وليس من العرب أحد إلّا وهو يقول: تَنَبّأَ مُسَيْلِمَةُ ؛ وإنما هو من أنبأتُ .

وأمّا الشّاء فإنّ العرب تقول فيه: شُوَيٌّ ، وفى شاةٍ: شُوَيْهَةٌ ، والقول فيه : أنّ شَاء من بنات الياءات أو الواوات التى تكون لاماتٍ ، وشاةٌ من بنات الواوات التى تكون عيناتٍ ولامُها هاء ، كما كانت سَواسِيَةٌ ليس من لفظ سِيٍّ ، كما كانت شاء من بنات الياءات التى هى لامات وشاةٌ من بنات الواوات التى هنّ عينات ، والدليل على ذلك هذا شُوَيٌّ ، وإنما ذا كامْرأةٍ ونِسْوةٍ ؛ والنِّسْوة ليست من لفظ امْرأة ؛ ومثله رَجُلٌ ونَفَرٌ . ١٢٧

ومن ذلك أيضا قِيراطٌ ودِينارٌ . تقول : قُرَيْرِيطٌ ودُنَيْنِيرٌ ؛ لأنّ الياء بدلٌ من الراء والنونِ فلم تَلزم . ألا تراهم قالوا : دَنانيرُ وقَراريطُ . وكذلك الدِّيباج فيمن قال: دَبابيجُ ، والدِّيماس فيمن قال : دَماميسُ . وأمّا من قال : دَياميسُ

(١) السيرة ٨٥٩ والمقتضب ١ : ١٦٢ ٢ : ٢١٠ ونسب قريش ٢٣٢ واللسان (نبأ ١٥٧) .

(٢) الشاهد فيه : جمع نبى على نبآء ، فهو دليل على أنه مخفف من نبيء المهموز مع إبدال من الهمزة ، فإذا صغر قيل : نبيٌّ فى لغة من همز ، ونبيٌّ فى لغة من لم يهمز ، لأنه بدل لازم .

ودَيَابيجُ فهى عنده بمنزلة واوجِلْواخٍ وياء جِرْيالٍ ، وليست ببدل . وجميعُ ما ذكرنا قول يونس والخليل .

وسألتُ يونس عن بَرِيَّةٍ فقال : هى من بَرَأْتُ ، وتحقيرها بالهمز[(١)] كما أنّك لو كسّرت صَلاءةً رددت الياء فقلت : أَصْلِيَةٌ .

فهذه الياء لا تَلزم فى هذا الباب كما لا تلزم الهمزة فى بنات الياء والواو التى هنّ لامات .

ولو سمّيتَ رجلا ذَوائِبَ قلت: ذُؤَيْئِبٌ ؛ لأنّ الواو بدلٌ من الهمزة التى فى ذُؤابةٍ .

هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه

إنْ كانت بدلا من واو ثم حقّرته رددت الواو . وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء ، كما أنّك لو كسّرته رددت الواو إن كانت عينُه واوًا ، والياء إن كانت عينُه ياء[(٢)] ، وذلك قولك فى بابٍ : بُوَيْبٌ كما تقول[(٣)] : أَبْوابٌ ،

---

(١) ط : «بالهمزة» .

(٢) السيرافى : الباب مشتمل على ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف الثانى منها ألف . وهى على ثلاثة أقسام : قسم منها ألفه منقلبة من واو ، وقسم من ياء ، وقسم لا أصل للألف ولا يعرف أصلها . فأما ما كان من الواو فإنك تقلب الألف فيه واوا ، تقول فى باب بويب ، وفى مال مويل ، وفى غار غوير . وفى المثل السائر : «عسى الغوير أبؤسا» . وأما ما كان من الياء فإنك تردها فى التصغير إلى الياء ، كقولك فى ناب نييب ، وفى غار غيير إذا أردت الغيرة ، وفى رجل سمّيته بسار أو غاب : سيير وغييب ، لأنها من قولك سار يسير وغاب يغيب . ألا ترى أنهم لما جمعوا جعلوه ياء فقالوا : أنياب فى ناب الإنسان والناب من الإبل . وأما ما لا يعرف أصله أو لا أصل له فى ياء ولا واو فإنه يجعل واواً ؛ لأن ذوات الواو فى هذا الباب أكثر .

(٣) ط : « كما قلت » فى هذا الموضع وتاليه .

وناب نُيَيْبٌ كما تقول : أنيابٌ وأنيُبٌ . فإنْ حقَّرت نابَ الإبل فكذلك ، لأنّك تقول : أنيابٌ .

ولو حقَّرتَ رجلاً اسمه سارَ أو غابَ لقلت: غُيَيْبٌ وسُيَيْرٌ ؛ لأنّهما من الياء . ولو حقَّرتَ السّارَ وأنت تريد السّائر لقلت : سُوَيْرٌ ، لأنها ألفُ فاعِلٍ الزائدةُ .

وسألتُ الخليل عن خافٍ والمالِ فى التحقير فقال : خافٍ يَصلح أن يكون فاعِلا ذهبتْ عينه وأن يكون فَعلاً ، فعلى أيّهما حملته لم يكن إلّا بالواو . وإنّما جاز فيه فَعِلٌ لأنه من فَعِلْتُ أَفْعَلُ ، وأخافُ دليلٌ على أنها فَعِلْتُ ، كما قالوا : فَزِعْتَ تَفْزَعُ . وأما مالٌ فإنّه فَعلٌ ، لأنهم لم يقولوا : مائِلٌ . ونظائرهُ فى الكلام كثيرة[1] فاحمله على أسهل الوجهين .

وإن جاء اسمٌ نحو النّابِ لا تَدْرى أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتَّى يتبين لك أنها من الياء ؛ لأنها مُبدَلَةٌ من الواو أكثر ، فاحمله على الأكثر حتّى يَتبيّن لك . ومن العرب من يقول فى نابٍ : نُوَيْبٌ ، فيجيء بالواو ؛ لأنّ هذه الألف مبدَلَة من الواو أكثرُ ، وهو غلطٌ منهم .

وأخبرنى من أثق به أنه يقول : مالَ الرجلُ ، وقد مِلْتَ بعدنا فأنت تَمالُ ، ورجلٌ مالٌ ، إذا كثر مالُه ؛ وصَوِفَ الكبشُ إذا كثر صُوفُه ، وكبشٌ أصْوَفُ . هذه الكثيرة . وكبشٌ صافٌ ، ونَعْجَةٌ صافةٌ .

هذا باب تحقير الأسماء التى تثبت الأبدالُ فيها وتَلزمها

وذلك إذا كانت أبدالا من الواوات والياءات[2] التى هى عيناتٌ .

---

(١) ب : « كثير » .

(٢) ب ، ط : « الياءات والواوات » .

فمن ذلك قائلٌ وقائمٌ وبائـعٌ ، تقول : قُوَيْئمٌ وبُوَيْئعٌ . فليست هذه العينات بمنزلة التى هنّ لامات[1] ، لو كانت مثلَهن لَمَا أبدلوا ، لأنهم لا يُبدِلون من تلك [اللامات] إذا لم تـكن منتهَى الاسم وآخِرَه . ألا تراهم ١٢٨ يقولون : شَقاوَةٌ وَغَباوَةٌ ، فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشاء من شأوْتُ . ألا ترى أنك إذا كسّرت هذا الاسم للجمع ثبتتْ فيه الهمزة ، تقول : قَوائِمُ وبوَائـعُ وقَوائِلُ . وكذلك تَثبت فى التصغير .

ومن ذلك أيضا أَدْؤُرٌ ونحوها ، لأنك أبدلتَ منها كما أبدلتَ من واو قائمٍ ، وليست منتَهى الاسم ، ولو كسَّرتها للجمع لثبتت ، خِلافًا لباب عَطاء وقضاء وأشباههما إذْ كانت تخرج ياءاتُهن وواواتُهن إذا[2] لم يكنّ منتَهى الاسم . فلما كانت هذه تُبدَل وليست منتَهى الاسم كانت الهمزة فيها أقوى .

وكذلك أوائِلُ اسمَ رجل ؛ لأنَّك أبدلت الهمزةَ منها كما أبدلتَها فى أدْؤُرٍ[3] وهى عينٌ مثلُ واو أدْؤُرٍ ؛ لأنّ أوائل لو كانت على أفاعِل [وكان مما يُجمع] لكان فى التكسير تَلزمه الهمزة ، فإنّما هو بمنزلته لو كان أفاعِلاً ، وقويتْ فيه الهمزة إذا[4] لم تـكن منتَهى الاسم .

وكذلك النُّؤُور والسُّؤُور وأشباه ذلك ، لأنّها همَزات لازمة لو كسِّرتَ للجمع الأسماء لقوّتهن حيث كنّ بدلا من معتلّ ليس بمنتَهى الاسم ، فلمّا لم يكنّ منتَهىً أُجرين مجرى الهمزة التى من نفس الحرف .

---

(١) ب ، ط : « فليست هذه بمنزلة التى هى لامات » .

(٢) ط فقط : « إذ » . ومعنى خروج الياء والواو ظهورهما فى قولك : أعطية وأقضية .

(٣) ب ، ط : « من أدؤر » .

(٤) ط فقط : « إذ » .

وكذلك فَعائِلُ ؛ لأن عِلّته كعلة قائِلٍ، وهى همزة ليست بمنتهى الاسم ، ولو كانت فى فُعائِلٍ ثم كسّرته للجمع لثبتتْ . وجميع ما ذكرتُ لك قول الخليل ويونس .

ومن ذلك أيضا تاء تُخَمَةٍ ، وتاء تُراثٍ ، وتاء تُدَعَةٍ ، يَثْبُتن فى التصغير كما يَثْبتن لو كسّرتَ الأسماء للجمع ، ولأنّهن بمنزلة الهمزة التى تُبدَل من الواو نحو ألفِ أرْقةٍ ، إنّما هى بدلٌ من واو وُرْقةٍ ، ونحو ألف أُدَدٍ إنمّا هى بدلٌ من واو وُدَدٍ ، وإنما أُدَدٌ من الودّ ، وإنّما هو اسمٌ ، يقال : مَعَدُّ ابن عَدْنانَ بنِ أُدَدٍ . والعرب تَصرف أُدَدًا ولا يتكلمون به بالألف واللام[1] ، جعلوه بمنزلة ثُقَبٍ ولم يجعلوه مثل عُمَرَ .

والعرب تقول : تَميمُ بن وُدٍّ وأُدٍّ ، يقالان جميعا ، فكذلك هذه التاءات ، إنّما هى بدلٌ من واوِ وَخامةٍ وورِثتُ ووَدَعْتُ ، فإنما هذه التاءات كهذه الهمزات .

وهذه الهمزاتُ لا يتغيّرن فى التحقير كما لا تتغير[2] همزة قائلٍ ؛ لأنّها قويت حيث كانت فى أوّل الكلمة ولم تكن منتهى الاسم ، فصارت بمنزلة همزة من نفس الحرف نحو همزة أَجَلٍ وأَبَدٍ ، فهذه الهمزة تَجرى مجرى أدْؤُرٍ .

ومن ذلك أيضا : مُتّلِجٌ ومُتَّهِمٌ ومُتّخِمٌ ، تقول فى تحقير مُتّلِجٍ : مُتَيْلِجٌ ومُتَيْهِمٌ ومُتَيْخِمٌ ، تحذف التاء التى دخلت لِمُفتَعِلٍ وتَدَعُ التى هى بدلٌ من الواو ، لأن هذه التاء أُبدلتْ هاهنا ، كما أُبدلت حيث كانت أوّلَ الاسم ، وأُبدلت هاهنا من الواو كما أُبدلت فى أرْقةٍ وأدْؤُرٍ الهمزةُ من الواو ، وليست

---

(١) ا ، ب : « فيه بالألف واللام » .

(٢) ا : « تغير » . ط : « يتغير » .

بمنزلة واو مُوقِنٍ ولا ياء مِيزانٍ، لأنهما إنَّما تبعتا ما قبلهما. ألا ترى أنَّهما يَذهبان إذا لم تكن قبل الياء كسرة ولا قبل الواو ضمة، تقول: أَيْقَنَ وأَوْعَدَ.

وهذه لم تحدث لأنَّها تبعت ما قبلها، ولكنها بمنزلة الهمزة فى أَدْؤُرٍ ٢٩ وفى أَرْقة. ألا تَرى أنها تَثبت فى التصرّف، تقول: اتَّهَمَ ويتَّهِمُ، ويَتَّخِمُ، ويَتَّلج واتَّلَجْتُ واتَّلجَ واتَّخَمَ. فهذه التاء قوية. ألاَ تراها دخلت فى التَّقْوَى والتَّقِية فلزمتْ فقالوا: اتَّقَى منه، وقالوا: التُّقَاة، فجرت مجرى ما هو من نفس الحرف.

وقالوا فى التُّكَأَة: أَتْكَأْتُه، وهما يَتَّكِئان؛ جاءُوا بالفعل على التُّكَأَة. أخبرنى من أثق به أنَّهم يقولون: ضربتُه حتى أَتْكَأْتُه أى [حتّى] أضجعتُه على جنبه الأيسر

فأمّا ياء قِيلٍ وياء مِيزانٍ فلا يقويان[1] لأنَّ البدل فيهما لما قبلهما.

ومثل ذلك مُتَّعِدٌ ومُتَّزِنٌ، لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة أَدْؤُر. وإنَّما جاءوا بها كراهية الواو والضمّة[2] التى قبلها، كما كرهوا واو أَدْوُرٍ والضمة. وإنْ شئت قلت: مُوتَعِدٌ ومُوتَزِنٌ، كما تقول: أَدْوُرٌ ولا تهمز.

هذا باب تحقير ما كان فيه قلبٌ

اعلم أنّ كلّ ما كان فيه قلبٌ لا يُرَدّ إلى الأصل؛ وذلك لأنَّه اسم بُنى على ذلك كما بُنى ما ذكرنا على التاء، وكما بُنى قائلٌ على أن يُبدَل من الواو الهمزةُ، وليس شيئاً تَبِعَ ما قبله كواو مُوقِنٍ وياء قِيلٍ، ولكن الاسم

---

(١) ط: «تقويان».

(٢) ا، ب: «الضمة والواو التى قبلها».

يَثبت على القلب فى التحقير، كما تَثبت الهمزةُ فى أَدْؤُرٍ إذا حقّرتَ، وفى قائل.
وإنّما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء. فمن ذلك
قول العجّاج(١):

* لاثٍ به الأَشَاءُ والعُبْرِىُّ *(٢)

إنما أراد لائِثٌ، ولكنه أخّر الواو وقدّم الثاء. وقال طَريف بن تميمٍ
العَنْبَرِىُّ(٣):

فتعرّفونى أنّنى أنا ذاكُمُ شاكٍ سلاحى فى الحوادث مُعْلِمُ(٤)

إنّما يريد الشائكَ فقلب. ومثل ذلك أَيْنُقٌ إنّما هو أَنْوُقٌ فى الأصل،
فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقّرتَ قلت: لُوَيْثٍ وشُوَيْكٍ وأُيَيْنِقٌ.
١٣٠ وكذلك لو كسّرتَ للجمع لقلت: لَواثٍ وشَواكٍ كما قالوا: أَيانِقُ.

---

(١) ديوانه ٦٧ والمقتضب ١ : ١١٥ والخصائص ٢ : ١٢٩، ٤٧٧، ٤٩٣ والمنصف ٢ : ٥٢، ٥٣، ١٥٤ والمحتسب ٢ : ٢٥٣ والمخصص ١٠ : ٢٢٢/ ١٦ : ٢٠ وشرح شواهد الشافية ٣٦٧ واللسان (لوث ٧ عبر ٢٠٤ أشا ٣٩ لثا ١٠٧).

(٢) ا : « والغربى »، تحريف. يصف مكانا مخصبا كثير الشجر. والأشاء: صغار النخل، واحدتها أشاءة. والعبرى: ما ينبت من الضال على شطوط الأنهار. والعبر، بالضم، هو شاطىء النهر. واللاثى: الكثير الملتف. وهو موضع الشاهد إذ هو مقلوب من لائث، كما أن شاكٍ مقلوب من شائك.

(٣) ب: « طريف بن نمير »، مع إسقاط العنبرى. وهو طريف بن تميم بن عمرو ابن عبدالله بن جندب بن العنبر، شاعر فارس جاهلى. وانظر المقتضب ١ : ١١٦ والمنصف ٢ : ٥٣ / ٣ : ٦٦ والمحتسب ٢ : ٢٥٣ وشرح شواهد الشافية ٣٧٠ ونوادر المخطوطات ٢ : ٢١٩ والأصمعيات ١٢٨.

(٤) ويروى: « فتوسمونى ». والمعْلم: الذى أعلم نفسه فى الحرب بعلامة، إدلالاً بجرأته، وإعلاماً بشجاعته ومكانه.

والشاهد فيه: قلب شاك من شائك، وهو الحديد ذو الشوكة والقوة.

وكذلك مُطْمَئِنٌّ ، إنّما هى من طَأْمَنْتُ فقلبوا الهمزة .

ومثل ذلك القِسِىُّ ، إنّما هى فى الأصل القُوُوس ، فقلبوا كما قلبوا أَيْنُقٌ .

ومثل ذلك قولهم : أَكْرَهُ مَسائِيَكَ[1] ، إنّما جمعتَ المَساءة ثم قلبتَ[2] .
وكذلك زعم الخليل . ومثله قول الشاعر ، وهو كعب بن مالك[3] :

لقد لَقِيَتْ قُرَيْظَةُ ماسآها   وحَلَّ بدارهم ذُلٌّ ذَليلُ[4]

ومثل ذلك قد راءه ، يريد [قد] رآه . قال الشاعر ، وهو كُثَيِّرُ عَزَّةَ[5] :

وكلُّ خليل رَاءنى فَهوَ قائلٌ
مِنَ أَجْلِكِ : هذا هامَةُ اليْومِ أو غَدِ[6]

وإنما أراد « ساءها » و « رَآنى » ، ولكنّه قلب . وإن شئت قلت :

---

(١) ا ، ط : « مسائيتك » ، صوابه فى ب واللسان (سأى ٨٨) .
(٢) فكأنه جمع مساة مثل مسعاة ، فصارت المسائى مثل المساعى .
(٣) ديوانه ٢٥٣ واللسان (سأى ٨٨) والسيرة ٧١٢ مع النسبة فى الأخيرة إلى حسان . وهو فى ديوان حسان ٣٣٢ .
(٤) يقوله فى ظهور المسلمين على بنى قريظة فى حروبهم . ا : « ماساءها » . ب : « ما أساها » ، صوابهما فى ط والمراجع . وذل ذليل ، أى بالغ متناه ، كما فى قولهم : شعر شاعر ، وشغل شاغل ، وموت مائت . والشاهد فيه : قلب « سآها » عن ساءها .
(٥) وهو كثير عزة ، ساقط من ب . والبيت فى ديوانه ١ : ١١١ وابن الشجرى ٢ : ١٩ واللسان (رأى ١٦) .
(٦) هامة اليوم أو غد ، أى سيموت اليوم أو غدا ، وذلك من تأثير الشوق والحزن فيه . وأصل الهامة طائر يخرج من رأس الميت كما تزعم الأعراب .
والشاهد فيه : قلب رآنى إلى « راءنى » .

راءنى ، إنما[1] أبدلتْ همزتها ألفا وأُبدلت الياءُ بعد ، كما قال بعض العرب: راءة فى رايةٍ ، حدثنا بذلك أبو الخطّاب .

ومثل الألف التى أبدلت من الهمزة قول الشاعر، وهو حسّان بن ثابت[2] :

سالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشةً
ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما جاءت ولم تُصِبِ[3]

هذا باب تحقير كلّ اسم كانت عينُه واوًا
وكانت العينُ ثانية أو ثالثة

أمّا ما كانت العينُ فيه ثانية فواوُه لا تتغيّر فى التحقير ، لأنّها متحرّكة فلا تُبدَل ياءً لكينونة ياء التصغير بعدها . وذلك قولك فى لَوْزةٍ : لُوَيْزةٌ ، وفى جَوْزةٍ : جُوَيْزةٌ ، وفى قَوْلةٍ: قُوَيْلةٌ .

وأمّا ما كانت العينُ فيه ثالثة مما عينه واوٌ فإنّ واوه تُبدَل ياءً فى التحقير ، وهو الوجه الجيّد ؛ لأنّ الياء الساكنة تُبدِل الواو التى تكون بعدها ياءً .

فمن ذلك مَيِّتٌ وسَيِّدٌ ، وقَيَّامٌ وقَيُّومٌ ، وإنّما الأصل مَيْوِتٌ وسَيْوِدٌ ، وقَيْوَامٌ وقَيْوُومٌ .

---

(١) ا ، ب : «رآنى ثم » . ويعنى أن يكون راءنى لا قلب فيها ، وإنما هو إبدال وإعلال .

(٢) ديوانه ٦٧ والكامل ٣٨٨ والمحتسب ١ : ٩٠ وابن يعيش ٤ : ١٢٢ / ٩ : ١١١ ، ١١٤ وشرح شواهد الشافية ٣٣٩ .

(٣) كانت هذيل سألت رسول الله أن يباح لها الزنى .
والشاهد فيه : إبدال الهمزة ألفا . وليس على لغة من قال: سال يسال كخاف يخاف ، وهما يتساولان . قال الشنتمرى : لأن البيت لحسان وليست لغته .

وذلك قولك فى أَسْوَدَ : أُسَيِّدٌ ، وفى أَعْوَرَ أُعَيِّرٌ ، وفى مِرْوَدٍ : مُرَيِّدٌ ، وفى أَحْوَى: أُحَيٌّ ، وفى مَهْوِىّ : مُهَيٌّ ، وفى أُرْوِيَّةٍ : أُرَيَّةٌ ، وفى مَرْوِيَّةٍ ١٣١ مُرَيَّةٌ[(١)] .

واعلم أنّ من العرب من يُظهِر الواو فى جميع ما ذكرنا ، وهو أبعد الوجهين ، يَدَعُها على حالها قبل أن تحقَّر[(٢)] .

واعلم أنّ من قال: أُسَيْوِدُ فإنّه لا يقول فى مَقام ومَقالٍ : مُقَيْوِمٌ ومُقَيْوِلٌ ، لأنّها لو ظهرت كان الوجه أن لا تُترَك ، فإذا لم تَظهر لم تَظهر فى التحقير وكان أبعدَ لها ، إذ كان الوجه فى التحقير إذا كانت ظاهرة أن تغيَّر ، ولو جاز ذلك لجاز فى سَيِّدٍ سُيَيْوِدٌ وأشباهه .

واعلم أنّ أشياء تكون الواوُ فيها ثالثة وتكون زيادةً ، فيجوز فيها ما جاز فى أَسْوَدَ . وذلك نحو جَدْوَلٍ وقَسْوَرٍ ، تقول: جُدَيْوِلٌ وقُسَيْوِرٌ كما قلت: أُسَيْوِدُ وأُرَيْوِيَةٌ ؛ وذلك لأنّ هذه الواو حيّةٌ ، وإنّما ألحقتِ الثلاثةَ بالأربعة . ألا ترى أنّك إذا كسَّرت هذا النحو للجمع ثبتت الواوُ كما تثبت فى أَسْوَدَ حين قالوا :أساوِدُ ، وفى مِرْوَدٍ حين قالوا : مَراوِدُ. وكذلك جَداوِلُ وقَساوِرُ . وقال الفرزدق[(٣)]:

---

(١) السيرافى : وأما أروية فإنها على مذهبين : أحدهما أنها فعلية . والآخر أنها أفعولة ، وعلى هذا ذكرها سيبويه ، لأن الباب باب ما كانت عينه واوا . وإذا جعلناها فُعلية فالواو لام الفعل ، فإذا صغرتها لم يجز فيها غير أريية بتشديد الياءين ، لأن الياء الثانية ياء نسبة ، فتصير بمنزلة منسوبة إلى مرو أو إلى غزو ، تقول فيه : مرويّة وغزويه ، فإذا صغّرناها لم يجز فى تصغيرها غير مريية وغزيية بتشديد الياءين .

(٢) ا ، ب : « يحقر » . السيرافى : أى بشرط أن تكون قبل التصغير ظاهرة متحركة وهى عين الفعل . فإن كانت ساكنة أو كانت فى موضع لام الفعل وجب قلبها، للياء الساكنة التى قبلها .

(٣) ديوانه ٢٠٤ والمنصف ٣ : ٢٤ .

إلى هادِراتٍ صِعابِ الرُّؤُسِ   قَساوِرَ لِلقَسْوَرِ الأَصْيَدِ(١)

واعلم أنَّ الواو إذا كانت لامًا لم يجز فيها الثبات فى التحقير على قول من قال : أُسَيْوِدُ ، وذلك قولك فى غَزْوَةٍ : غُزَيَّةٌ ، وفى رَضْوَى : رُضَيًّا ، وفى عَشْواء عُشَيَّاءُ . فهذه الواو لا تَثْبت كما لا تثبت فى فَيْعِلٍ ، ولو جاز هذا لجاز فى غَزْوٍ غُزَيْوٌ ، وهاء التأنيث ههنا بمنزلتها لو لم تكن ، فهذه الواو(٢) التى هى آخِرَ الاسم ضعيفة . وسترى ذلك ، ونُبيِّن لك(٣) إن شاء الله تعالى ذكره فى بابه .

والوَوُ التى هى عين أَقْوَى ، فلمَّا كان الوجه فى الأَقْوَى أن تُبدَل ياء لم تحتمل هذه أن تَثبت ، كما لم يَحتمل مَقالٌ مُقَيْوِلٌ .

وأمَّا واو عَجُوزٍ وجَزُورٍ فإنَّها لا تَثْبت أبدا ، وإنما هى مدّة تَبعَتِ الضمّةَ ، ولم تجىء لتُلحِق بناء ببناء . ألا ترى أنَّها لا تَثْبت فى الجمع إذا قلت عَجائزُ . فإذا كان الوجه فيما يَثبت فى الجمع أن يُبدَل . فهذه المَيّتةُ التى لا تَثْبت فى الجمع لا يجوز فيها أن تَثبت .

١٣١ وأمَّا مُعاوِيةُ فإنه يجوز فيها ماجاز فى أَسْوَدَ ؛ لأن الواو من نفس الحرف ،

(١) هادرات ، يعنى جماعات تفخر ويعلو صوتها ويتسع ، فشبهها بالفحول التى تردد أصواتها . صعاب الرءوس : لاتنقاد ولا تذل . والقسور : الشديد . والأصيد : الرافع رأسه عزة وكبرا ، وأصل الصيد داء يصيب البعير فى عنقه يرفع له رأسه . وقبل البيت :

وقد مَدَّ حولى من المالكيـ   ـن أواذىُّ ذى حدبٍ مزبد

والشاهد فيه : جمع قسور على قساور وتصحيح الواو فى الجمع وإن كانت زائدة ، وذلك لقوتها فيه بالحركة وجريها مجرى الأصلى حيث كانت للإلحاق ؛ فإذا صغر سلمت فيه الواو كما سلمت فى الجمع .

(٢) ط : «وهذه» .

(٣) ط : «ويبين» .

وأصلُها التحريك ، وهى تَثبت فى الجمع ، ألا ترى أنَّك تقول : مَعاوٍ . وعَجُوزٌ ليست كذلك ، وليست كَجَدْولٍ ولا قَسْوَرٍ. ألا ترى أنَّك لو جئت بالفعل عليها لقلت [1]: جَدْوَلْتُ وقَسْوَرْتُ . وهذا لا يكون فى مثل عَجُوزٍ .

هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتى لاماتُهن ياءات وواوات

اعلم أنَّ كل شىء منها كان على ثلاثة أحرف فإنّ تحقيره يكون على مثال فُعَيْلٍ ، ويَجرى على وجوه العربيّة ؛ لأنَّ كلّ ياء أو واوٍ كانت لاما وكان قبلها حرفٌ ساكن جرى مجرى غير المعتلّ ، وتكون ياءُ التصغير مدغَمة لأنّهما حرفان من موضع والأوّل منهما ساكن . وذلك قولك فى قفًا : قُفَىٌّ ، وفى فَتًى فُتَىٌّ ، وفى جِرْوٍ : جُرَىٌّ ، وفى ظَبْيٍ : ظُبَىٌّ .

واعلم أنّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفتَ التى هى آخِر الحروف ، ويصير الحرف على مثال فُعَيْلٍ ، ويَجرى على وجوه العربيّة . وذلك قولك فى عَطاء : عُطَىٌّ ، وقَضاء : قُضَىٌّ ، وسِقايةٍ سُقَيّةٌ ، وإداوةٍ أُدَيّةٌ ، وفى شاويةٍ شُوَيّة ، وفى غاوٍ : غُوَىٌّ . إلّا أنْ تقول: شُوَيْوِيةٌ وغُوَيْوٍ ، فى من [2] قال : أُسَيْوِدُ ؛ وذلك لأنّ هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلّت ، واستُثقلت إذا كانت بعد كسرة فى غير المعتلّ ، فلمّا كانت بعد كسرة [3] فى ياء قبل تلك الياء ياءُ التحقير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها . وكذلك أُحَوَى إلّا فى قول من قال: أُسَيْوِدُ . ولا تَصرفه لأنّ الزيادة ثابتة فى أوّله ، ولا يُلتفت إلى قلّته كما لا يُلتفت إلى قلّة يَضَعُ .

---

(١) ط : « قلت » ، ا : « فقلت » . وهذه الأخيرة محرفة .

(٢) ط : « فى قول من قال »

(٣) ط : « فلما كانت كسرة » . والكلام على « غويو » .

وأمّا عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويَصرف[١] . وهو خطأ[٢]. لو جاز ذا لصرفتَ أُصَمّ لأنّه أخفّ من أحْمَرَ[٣]، وصرفتَ أَرْأَس[٤] إذا سمّيتَ به ولم تَهمز فقلت: أُرَسَ[٥] .

وأمّا أبو عمرٍو فكان يقول: أُحَيٍّ . ولو جاز ذا لقلت في عَطاء: عُطَيٍّ لأنّها ياء كهذه الياء ، وهي بعد ياء مكسورة ، ولقلت في سِقايةٍ: سُقَيِّية وشاوٍ: شُوَيّ .

وأمّا يونس فقوله: هذا أُحَيُّ كما ترى، وهو القياس والصواب[٦] .

واعلم أن كلّ واو وياء أبدل الألفُ مكانها ولم يكن الحرفُ الذى الألفُ بعده واوا ولا ياء[٧] ، فإنها ترجع ياء وتحذف الألف، لأنّ ما بعد ياء التصغير مكسور أبداً ؛ فإذا كسَروا الذى بعده الألفُ لم يكن للألف ثبات مع الكسرة . وليست بألف تأنيث فتَثبتَ ولا تَكسرَ الذى قبلها . وذلك قولك في أَعْمَى: أُعَيْمٍ، وفي مَلْهًى: مُلَيْهٍ كما ترى، وفي أَعْشَي: أُعَيْشٍ كما ترى وفي مُثَنًّى: مُثَيْنٍ كما ترى، إلّا أن تقول: مُثَيْنِيٌّ في قول من قال مُحَيْمِيدٌ .

---

(١) ويصرف ، ساقطة من ا .

(٢) ا ، ط : «وهذا خطأ» .

(٣) السيرافي : ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سيبويه عليه بأصمّ . قال : لأن أصم لم يذهب منه شيء ، لأن حركة الميم الأولى في أصمم قد ألقيت على الصاد . وليس هذا بشيء ، لأن سيبويه إنما أراد أن الخفة مع ثبوت الزائد والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصمم الذى هو الأصل ولم يجب صرفه ، وكذلك لو سمينا رجلا بيضع ويعد ، لم نصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل .

(٤) ا ، ب : «أرؤس» ، تحريف .

(٥) ا ، ب : «إذا لم تهمز فقلت» ، وبعدها في ا : «آرس» تحريف كذلك .

(٦) ا فقط : «وهو الصواب والقياس» .

(٧) ا فقط : «ياء ولا واو» .

وإذا كانت الواو والياء خامسة وكان قبلها حرف لين فإنّها بمنزلتها إذا كانت ياءُ التصغير تَليها فيما كان على مثال فُعَيْـلٍ[1] لأنّها تصير بعد الياء الساكنة ، وذلك قولك فى مَغزُوٍّ : مُغَيْزِىٌّ ، وفى مَرْمِىٍّ : مُرَيْمِىٌّ ، وفى سَقَّاء : سُقَيْقِىٌّ .

وإذا حقّرتَ مَطايَا اسم رجل قلت : مُطَىٌّ ، والمحذوفُ الألف التى بعد ١٣٣ الطاء ، كما فعلت ذلك بقَبائِلَ ، كأنّك حقّرت مَطْيًا[2]. ومَن حذف الهمزةَ فى قَبائِلَ فإنّه ينبغى له أن يَحذف الياء التى بين الألفين ، فيصير كأنه حقر مطاءً . وفى كِلا القولين يكون على مثال فُعَيْـلٍ ؛ لأنّك لو حقّرت مَطاءً لـكان على مثال فُعَيْـلٍ ، ولو حقّرت مَطْيًا لـكان كذلك .

وكذلك خَطايَا اسم رجُل ، إلّا أنّك تَهمِز آخِرَ الاسم ، لأنّه بَدَلٌ من همزته ، فتقول : خُطَيْءٌ فتحذفه وتردُّ الهمزة ، كما فعلت ذلك بألف مِنْسَاةٍ .

ولا سبيل إلى أن تقول : مُطَيْءٌ ، لأن ياء فُعَيْلٍ لا تُهمَز بعد ياء التصغير ، وإنّما تُهمَز بعد الألف إذا كسّرته للجمع ، فإذا لم تُهمَز بعد تلك الألف فهى بعد ياء التصغير أجدرُ أن لا تُهمَز ، وإنما انتهتْ ياءُ التحـــقير إليها وهى بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف . ومع ذا إنّك لو قلت فُعَائِلٌ من المَطِىّ لقلت مُطاءٍ ، ولو كسّرته للجمع لقلت : مَطايَا ، فهذا بدَلٌ أيضًا لازم .

---

(١) ب ، ط : «على فعيل» .

(٢) السيرافى : أى تحذف الألف التى قبل الياء فيبقى مطيا ، فتدخل ياء التصغير بعد الطاء فتدغم وتكسر الياء التى بعد ياء التصغير فتنقلب الألف الأخيرة ياء فيصير مطيي بثلاث ياءات ، فتحذف الأخيرة منها فتصير مطى كما قلنا عطى . هذا مذهب الخليل . ومذهب يونس أن يحذف الياء التى بين الألفين فتدخل ياء التصغير فتنقلب الألف التى بعدها ياء وتنكسر ، فتصير الألف الأخيرة ياء ، ثم تحذف لما ذكرنا .

وتحقيرُ فُعَائِلٍ كفَعائِلَ من بنات الياء والواو ومن غيرِهما سَواء . وَهو قول يونس ، لأنَّهم كأنَّهم مدُّوا فُعالٌ أو فَعُولٌ أو فَعِيلٌ بالألف ، كما مدّوا عُذافِرٌ[1] . والدليل على ذلك أنك لا تجد فُعائل إلّا مهموزاً ، فهمزةُ فُعائِلٍ بمنزلتها فى فَعائِلَ ، وياءُ مَطايا بمنزلتها لو كانت فى فُعائِلٍ ، وليست همزةً من نَفس الحرف فيُفْعَل بها ما يُفعَل بما هُو من نفس الحرف ، إنَّما هى همزةٌ تُبدَل من واو أو ياء أو ألِف ، من شىء لا يُهمَز أبداً إلّا بعد ألف ، كما يُفعَل ذلك بواو قائِلٍ ، فلمّا صارتْ بعدها فلم تُهمَز صارَت فى أنّها لا تُهمَز بمنزِلتها قبل أن تكون بعدها ، ولم تكن الهمزةُ بدلاً من شىء من نفس الحرف ، ولا من نفس الحرف ، فلم تُهمَز فى التحقير ، هذا مع لزوم البَدل يقوّى[2] . وهو قول يونس والخليل .

وإذا حقّرت رجلا اسمه شَهاوَى قلت: شُهَىٌّ ، كأنك حقرت شَهْوَى كما أنك حين حقرت صَحارى قلت: صُحَيْرٍ . ومن قال: صُحَيْرٌ قال: شُهَىٌّ أيضاً كأنه حقَّر شَهاوٌ ، ففى كلا القولين يكون على مِثال فُعَيْـل .

وإذا حَقرتَ عَدَوِىٌّ اسمَ رَجل أو صِفة قلت: عُدَيِّىٌّ [أربع ياءات] لا بُدَّ من ذا . ومن قال: عُدَوِىٌّ فقـد أخطأ وترك المعنى ، لأنه لا يريد أن يضيف إلى عَـدِىٍّ محقَّرا ، إنّما يريد أن يحقِّر المضاف إليه ، فلا بُدّ من ذا . ولا يَجوزُ عُدَيْوِىٌّ فى قول من قال: أُسَيْوِدُ ، لأنَّ ياء الإضافة بمنزلة الهاء فى غَزْوةٍ ، فصارت الواو فى عَدَوِىٍّ آخِرة كما أنَّها فى غَزْوةٍ آخِرة ، فلمَّا لم يجز غُزَيْوَةٌ كذلك لم يجز عُدَيْوِىٌّ .

---

(١) ا : « عذافرا » .

(٢) ب فقط : « يقوى ترك الهمزة » .

وإذا حقَّرت أُمَوِىٌّ قلت: أُمَيِّىٌّ كما قلت فى عَدَوِىّ ، لأنَّ أُمَوِىّ ليس بناؤه بناءَ المحقَّر، إنّما بناؤه بناء فُعَلّ ، فإذا أردتَ أن تحقّر الأمَوىّ لم يكن مِنْ ياء التصغير بُدٌّ ، كما أنَّك لو حقَّرتَ الثقفىّ لقلت: الثُّقَيفىُّ ، فإنما أُمَوِىٌّ بمنزلة ثَقَفِىٍّ ، أُخرج من بناء التحقير كما أُخرج ثَقِيفٌ إلى فَعَلِىٍّ .

ولو قلت ذا لقلت إذا حقرت رجلاً يضاف إلى سُلَيْمٍ سُلَمِىٌّ فيكون التحقير بلا ياء التحقير . ١٣٤

وإذا حقَّرتَ مَلْهَوِىٌّ قلت : مُلَيْهِىٌّ تصير الواو ياء لكَسْرة الهاء[1] .
وكذلك إذا حقَّرتَ حُبْلَوِىٌّ ؛ لأنك كسرتَ اللامَ فصارت ياء ولم تَصر واواً فكأنَّك أَضفت إلى حُبَيْلَى ، لأنك حقّرت . وهى بمنزلة واو مَلْهَوِىٍّ وتغيّرتْ عن حال علامة التأنيث كما تغيَّر عن حال علامة التأنيث حين قلت حَبَالَى ، فصارتْ بمنزلة ياء صَحارَى ؛ فإذا قلت حُبْلَوِىٌّ فهو بمنزلة ألف مِعزًى ؛ فإنّما تغيَّر إلى ياء كما تغيّرت واوُ مَلْهَوِىٍّ ؛ لأنَّك لم ترد أن تحقِّر حُبْلى ثم تضيف إليه .

هذا باب تحقير كلِّ اسم كان من شيئين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخَر فجُعلا بمنزلة اسم واحد

زعم الخليل أنَّ التحقير إنما يكون فى الصَّدر ؛ لأن الصَّدر عندهم بمنزلة المضاف والآخِرُ بمنزلة المضاف إليه ؛ إذ كانا شيئين وذلكَ قولك فى حَضْرَمَوْتَ : حُضَيْرَمَوْتُ ، وبَعَلَبَكّ : بُعَيْلَبَكُّ ، وخَمْسةَ عَشَرَ : خُمَيْسةَ عشَر . وكذلك جميعُ ما أشبه هذا ، كأنك حقّرت عَبْدَ عَمْرٍو وطَلْحةَ زَيْدٍ .

---

(١) السيرافى : لأنه لابد من كسر الحرف الذى بعد ياء التصغير ، فإذا كسرته انقلبت الواو ياء ، وقبل الياء كسرة فتسكن الياء وبعدها ياء النسب ، فتسقط لاجتماع الساكنين .

وأمّا اثنا عَشَرَ فتقول فى تحقيره: ثُنَيّا عشَرَ ، فَعشرَ بمنزلة نون اثْنَـيْنِ ؛ فكأنك حقّرت اثنين ، لأنّ حرف الإعراب الألف والياء ، فصارت عَشَرَ فى اثْـنَىْ عشرَ بمنزلة النون ، كما صار مَوْتَ فى حَضْرَمَوْتَ بمنزلة رِيسٍ فى عَنْتَرِيسٍ .

هذا باب الترخيم فى التصغير

اعلم أنّ كلّ شىء زِيدَ فى بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه فى الترخيم ، حتّى تصير الـكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها ، وتـكون على مثال فُعَيْلٍ . وذلك قولك فى حارِثٍ : حُرَيْثٌ ، وفى أَسْوَدَ : سُوَيْدٌ ، وفى غَلَابِ : غُلَيْبَةُ (١) .

وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً فى ضَفَنْدَدٍ : ضُفَيْدٌ ، وفى خَفَيْدَدٍ : خُفَيْدٌ ، وفى مُقْعَنْسِسٍ : قُعَيْسٌ . وكذلك كلّ شىء كان أصلُه الثلاثةَ .

وبنات الأربعة فى الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتّى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه ، ويكون على مثال فُعَيْعِلٍ ، لأنه ليس فيه زيادة (٢) . وزعم أنه سمع فى إبراهيمَ وإسْمٰعيلَ : بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ .

---

(١) فى اللسان : « وغلاب مثل قطام : اسم امرأة ، من العرب من يبنيه على الكسر ، ومنهم من يجريه مجرى زينب » .

وقال السيرافى ما ملخصه : قال الفراء : العرب إنما تفعل ذلك يعنى تصغير الترخيم ، فى الأعلام ، فلو صغرت فاطمة من فطمت المرأة صبيها ، أو حارثا من حرث يحرث ، لقالوا : فويطمة وحويرث ، ولم يفرق أصحابنا بين هذين .

(٢) الذى فى ا ، ب بعد كلمة فعيعل : « ولا تحذف من بنات الأربعة شيئا لتجعل ما بقى على مثال فعيل ؛ لأنه ليس فيه زيادة » .

هذا باب ما جرى فى الكلام مصغَّرا وترك تكبيره لأنّه عندهم مستصغَر فاستُغنى بتصغيره عن تكبيره

وذلك قولهم : جُمَيْلٌ وكُمَيْتٌ ، وهو البُلْبُل .وقالوا : كِعْتَانٌ وجِمْلانٌ فجاءُوا به على التكبير . ولو جاءُوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقّر لقالوا : جُمَيْلاتٌ . فليس شىء يراد به التصغير إلّا وفيه ياءُ التصغير .

وسألتُ الخليل عن كُمَيْت فقال : هو بمنزلة جُمَيْلٍ ؛ وإنما هى حُمْرةٌ مُخَالِطُهَا سَوادٌ ولم يَخلص[1] ؛ فإنّما حقّروها لأنّها بين السواد والحمرة ولم يَخلص أن يقال له أَسْوَدُ ولا أَحْمَرُ وهو منهما قريب ، وإنّما هو كقولك : ١٣٥ هو دُوَيْنَ ذلك .

وأمّا سُكَيْتٌ فهو ترخيم سُكَّيْتٍ . والسُّكَّيْتُ : الذى يجىء آخِرَ الخيل .

هذا باب ما يحقر لدُنُوّه من الشىء وليس مثله

وذلك قولك : هو أُصيغِرُ منك . وإنّما أردت أن تقلّل الذى بينهما . ومن ذلك قولك : هو دُوَيْنَ ذاك ، وهو فُوَيْقَ ذاك . ومن ذا أن تقول أُسَيِّدُ ، أى قد قارَبَ السّواد .

وأمّا قول العرب : هو مُثَيْلُ هذا وأُمَيْثالُ هذا ، فإنّما أرادوا أن يُخبِرُوا أن المشبَّه حَقِيرٌ ، كما أن المشبّه به حَقِيرٌ .

وسألتُ الخليل عن قول العرب : ما أُمَيْلِحَهُ . فقال : لم يكن ينبغى أن

---

(١) ا ، ب « وقال : إنما هى حمرة يخالطها سواد ولم يخلص » . ومابعد « يخلص » هذه إلى مثيلتها التالية ساقط من ا .

يكون فى القياس ؛ لأنّ الفعل لا يحقّر ، وإنّما تحقّر الأسماءُ لأنها توصَف بما يعظم ويهُون ، والأفعال لا توصَف ، فكرهوا أنْ تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها فى أشياءَ كثيرة ، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يَعنون الذى تَصفه بالملح[1] ، كأنّك قلت : مُلَيِّحٌ ، شبّهوه بالشىء الذى تَلفظ به وأنت تَعنى شيئاً آخَرَ نحو قولك : يَطؤُهم الطريقُ ، وصِيدَ عليه يومانِ[2] . ونحوُ هذا كثير فى الكلام .

وليس شىء من الفعل ولا شىءٌ مما سُمِّى به الفعلُ يحقّر إلّاهذا وحده وما أشبَهه من قولك : ما أفْعَلَهُ .

واعلم أنّ علامات الإضمار لا يحقّرن ، من قِبَل أنها لا تَقوى قوّة المظهَرة ولا تَمكنُ تمكّنها ، فصارت بمنزلة لَا ولَوْ وأشباههما[3] . فهذه لا تحقّر لأنها ليست أسماء ، وإنما هى بمنزلة الأفعال التى لا تحقّر .

فمن علامات الإضمار هُوَ وأنا ونَحْنُ ، ولو حقّرتهنّ لحقّرتَ الكاف التى فى بِكَ والهاء التى فى به وأشباه هذا .

ولا يحقّر أينَ ولا مَتَى ، ولا كَيْفَ ؛ ولا حَيْثُ ونحوهنّ ، مِن قِبَل أنّ أيْنَ ومَتَى وحَيثُ ليسَ فيها مافى فَوْقَ ودُونَ وتَحْتَ ، حين قلت : فُوَيق ذاك ودُوَين ذاك[4] ، وتُحَيْتَ ذاك ، وليست أسماء تمكّنُ فتدخل

---

(١) الملح ، بالكسر : الملاحة والحسن . ا فقط : « يصفه بالملح » .

(٢) السيرافى ما ملخصه : يريدون يطؤهم أهل الطريق الذى يمرون فيه ، فحذف أهلا وأقام الطريق مقامهم . ومعنى يطؤهم الطريق أن بيوتهم على الطريق ، فمن جاز فيه رآهم . وقوله : صيد عليه يومان ، معنى صيد عليه الصيد فى يومين ، فحذف الصيد وأقام اليومين مقامه .

(٣) ا ، ب : « وأشباهها » .

(٤) ط : « حيث قلت : دوين ذاك وفويق ذاك » .

فيها الألف واللام ويوصَفن ، وإنّما لهنّ مواضع لا يجاوِزْنَها[١] فصرن بمنزلة علامات الإضمار .

وكذلك مَنْ وَما وأيُّهم ، إنّما هنّ بمنزلة أيْنَ لا تمكّنُ تمكُّنَ الأسماء التامّة نحو زَيْدٍ ورَجُلٍ . وهنّ حروف استفهام كما أنّ أيْنَ حرف استفهام ، فصرن بمنزلة هَلْ في أنّهنّ لا يُحقّرن .

ولا يحقّر غيْرٌ ، لأنّها ليست بمنزلة مِثْلٍ[٢] ، وليس كلّ شيء يكون غيرَ الحقير عندك[٣] يكون محقّرا مثلَه ، كما لا يكون كلُّ شيء مثلُ الحقير حقيراً ، وإنّما معنى مررتُ برجلٍ غيرِك معنى مررتُ برجلٍ سِواك ، وسِواكَ لا يحقَّر ، لأنّه لَيْسَ اسماً متمكّنا ، وإنما هو كقولك : مررتُ برجلٍ ليس بك ، فكما قبُح تحقيرُ ليسَ قبُح تحقير سِوَى .

وغَيْرٌ أيضاً ليس باسم متمكّن . ألا ترى أنّها لا تكون إلّا نكرة ، ولا تُجمَع ، ولا تَدخُلها الألف واللام .

وكذلك حَسْبُكَ لا يحقّر كما لا يحقر غيْرٌ ، وإنّما هو كقولك : كَفاكَ ، فكما لا يحقّر كَفاك ، كذلك لا تحقّر هذا .

١٣٦ واعلم أنّ اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقّرن . وأمّا أمْسِ وغَدٌ فلا يحقَّران ؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زَيْدٍ وعَمْرٍو ، وإنّما هما لليوم الذى قبل يومك ، واليوم الذى بعد يومك ، ولم يتمكّنا كزَيْدٍ

---

(١) ا : « لا يجاوز بها » .

(٢) السيرافى : لأن مثلا إذا صغرته قللت المماثلة ، وهى تقل وتكثر ، فيفيد التصغير معنى . والغيرية لاتفاوت فيها فلا يفيد التحقير فائدة .

(٣) ا : « يكون الحقير عندك » .

واليومِ والساعة والشهر وأشباههن[1] ، ألا تَرى أنّك تقول: هذا اليوم وهذه الليلة فيكون لما أنت فيه ، ولمّا لم يأت ، ولما مَضى . وتقول : هذا زيدٌ وذلك زيدٌ[2] ، فهو اسمُ ما يكون معك وما يَتراخَى عنك . وأمْسِ وغَدٌ لم يَتمكّنا تمكُّن هذه الأشياء ، فكرهوا أن يحقّروهما كما كرهوا تحقير أينَ ، واستغنوا عن تحقيرهما بالذى هو أشدّ تمكنا ، وهو اليوم والليلة والساعة . وكذلك أوّلُ مِنْ أمْسِ ، والثّلاثاءُ ، والأرْبِعاءُ ، والبارِحةُ لمَا ذكرنا وأشباههنّ .

ولا تحقّر أسماءُ شهور السنة ، فعلاماتُ ما ذكرنا من الدّهر لا تحقّر ، إنّما يحقَّر الاسمُ غير العَلَم الذى يَلزم كلّ شىء منْ أمّته ، نحو : رجُلٍ وامرأةٍ وأشباههما .

واعلم أنّك لا تحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنّه قبيح : هو ضُوَيْرِبٌ زَيداً ، وهو ضُوَيْرِبُ زيدٍ ، إذا أردت بضاربِ زيدٍ التنوينَ . وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيّد .

ولا تحقّر عِنْدَ كما تحقّر قَبْلُ وبَعْدُ وَنَحْوهما ، لأنّكَ إذا قلت عِنْدَ

---

(١) السيرافى : قال بعض النحويين فى عدم جواز تحقيرهما : لأنهما لما كانا متعلقين باليوم الذى أنت فيه صارا بمنزلة الضمير ، لاحتياجهما إلى حضور اليوم ، كما أن المضمر يحتاج إلى ذكر يجرى للمضمر أو يكون المضمر المتكلم أو المخاطب ، وقال بعضهم : أما غدفإنه لا يصغر ، لأنه لم يوجد بعد فيستحق التصغير . وأما أمس ما كان فيه مما يوجب التصغير فقد عرفه المتكلم والمخاطب فيه قبل أن يصغر أمس . فإذا ذكروا أمس فإنما يذكرونه على ما عرفوه فى حال وجوده بما يستحقه من التصغير . فلا وجه لتصغيره .

(٢) ط ، ب : « وذاك زيد » .

فقد قلّلتَ ما بينهما ، وليس يراد من التقليل أقلُّ من ذا ، فصار ذا كقولك : قُبَيْلَ ذاك ، إذا أردت أن تقلّل ما بينهما .

وكذلك عنْ ومعَ ، صارتا فى أن لا تُحقرا كَمَنْ .

هذا باب تحقير كلّ اسم

كان ثانيه ياء تَثبت فى التحقير

وذلك نحو : بَيت وشَيْخ وسَيِّد . فأحْسنُه[1] أن تقول : شُيَيْخٌ وَسُيَيْدٌ فتَضمّ ؛ لأنّ التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء ، وهو لازمٌ له ، كما أنّ الياء لازمة له .

ومن العرب من يقول : شِيَيْخٌ وبِيَيْتٌ وَسِيَيْدٌ ، كراهيةَ الياء بعد الضمّة .

هذا باب تحقير المؤنّث

اعلم أن كلّ مؤنّث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء ، وذلك قولك فى قَدَم : قُدَيْمَةٌ ، وفى يَدٍ : يُدَيَّةٌ .

وزعم الخليل أنّهم إنّما أدخلوا الهاء ليَفرقوا بين المؤنّث والمذكّر . قلتُ : فما بالُ عَناق ؟ قال : استثقلوا الهاءَ حين كثُر العددُ ، فصارت القافُ بمنزلة الهاء ، فصارت فُعَيْلةً فى العدد والزنة ، فاستثقلوا الهاء . وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعدا .

قلتُ : فما بالُ سَماء ، قالوا : سُمَيَّةٌ ؟ قال : من قِبَل أنها تُحذَف

(١) ط : « وأحسنه »

فى التحقير ، فيصير تحقيرُها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ، فلمّا خفّتْ صارت بمنزلة دلوٍ ، كأنّكَ حقّرتَ شيئاً على ثلاثة أحرف .

فإنْ حقّرتَ امرأةً اسمُها سَقّاء قلت : سُقَيْقِىٌّ ولم تُدْخِلها الهاء ؛ لأنّ الاسم قد تمّ .

وسألتُه عن الذين قالوا فى حُبارَى : حُبيِّرةٌ فقال : لمّا كانت فيه علامةُ التأنيث ثابتةً أرادوا أن لا يفارِقها ذلك فى التحقير ، وصاروا كأنهم حَقّروا حُبارة . وأمّا الذين تركوا الهاء فقالوا : حذفنا الياء والبقية على أربعة أحرف ، فكأنّا حقّرنا حُبارٌ . ومن قال فى حُبارَى : حُبَيِّرةٌ قال فى ١٣٧ لُغَّيْزَى : لُغَيْغيزةٌ ، وفى جميع ما كانت فيه الألف خامسة فصاعداً إذا كانت ألفَ تأنيث .

وسألتُه عن تحقير نَصَفٍ نعتَ امرأة فقال : تحقيرها نُصَيْفٌ ، وذاك لأنّه مذكّر وُصف به مؤنث . ألا ترى أنّك تقول : هذا رجُلٌ نَصَفٌ . ومثلُ ذلك أنّك تقول : هذه امرأةٌ رضًى ، فإذا حقّرتَها لم تُدخِل الهاء ؛ لأنّها وُصفت بمذكّر ، وشاركت المذكّر فى صِفته فلم تَغلب عليه . ألا ترى أنك لو رخّمتَ الضّامرَ لم تقل ضُمَيْرةٌ[1] .

---

(١) السيرافى ما ملخصه : فإن قال قائل : أنت إذا سميت امرأة بحجر أو جبل أوجمل أوماأشبه ذلك من المذكر وصغرته أدخلت الهاء فقلت : حجيرة ، وجبيلة ، فهلا فعلت ذلك بالنعوت ؟ قيل له : الأسماء لايراد بها حقائق الأشياء فيما يسمى بها ، والصفات والأخبار يراد بها حقائق الأشياء ، والتشبيه بحقائق الأشياء . ألا ترى أنا إذاسمينا شيئا بحجر أو رجلا سميناه بحجر فليس الغرض أن نجعله حجرا ، وإنما أردنا إبانته . وإذا وصفناه به أو أخبرنا به عنه فإنما نريد الشىء بعينه أو التشبيه ، فصار كأن المذكر لم يزل .

وتصديقُ ذلك فيما زعم الخليل قولُ العرب فى الخَلَق : خُلَيْقٌ وإن عنَوا المؤنَّث ؛ لأنه مذكَّر يوصف به المذكَّر ، فشاركه فيه المؤنث . وزعم الخليل أن الفَرَس كذلك .

وسألتُه عن النابِ من الإبل فقال : إنّما قالوا : نُيَيْبٌ ؛ لأنّهم جعلوا الناب المذكّرَ اسماً لها حين طال نابها[1] على نحو قولك للمرأة : إنّما أنتِ بُطَيْنٌ ، ومثلها أنتَ عينُهم ، فصار اسماً غالباً . وزعم أن الحرف بتلك المنزلة ، كأنّه مصدر مذكّر كالعدْل ، والعَدْل مذكّر ؛ وقد يقال : جاءت العدلُ المُسْلِمةُ . وكأنّ الحرف صفةٌ ، ولكنّها أجريت مجرى الاسم ، كما أجرِىَ الأبطَحُ ، والأبرَق ، والأجْدَل .

وإذا رخَّمتَ الحائِضَ فهى كالضامِر[2] ؛ لأنّه إنما وقع وصفاً لشىء ، والشّىء مذكّر . وقد بيّنا هذا فيما قبلُ .

قلتُ : فما بال المرأة إذا سُمِّيت بِحَجَر قلت : حُجَيْرَةُ ؟ قال: لأنّ حَجَر قد صار اسْمًا لها عَلَمًا وصار خالصاً ؛ ولَيس بصفة ولا اسماً[3] شاركت فيه مذكّرا على معنًى واحد ، ولم تُرِد أن تحقّر الحجَر[4] ، كما أنّك أردت أن تحقّر المذكّر حين قلت : عُدَيْلٌ وقُرَيْشٌ ؛ وإنّما هذا كقولك للمرأة : ما أنتِ إلّا رُجَيْلٌ ، وللرجل : ما أنتَ إلّا مُرَيَّةٌ ، فإنّما حقّرتَ الرجُل والمَرأة . ولو سَمّيتَ امرأةً بفَرَس لقلت : فُرَيْسَةُ كما قلت : حُجَيْرَةُ ، فإذا حقّرتَ النابَ والعَدْل وأشباهَهُما ، فإنّك تحقّر ذلك الشىء ، والمعنى يدلُّ على ذلك ،

---

(١) ط : « طاب نابها» بالباء .

(٢) ط : « فهو كالضامر » .

(٣) ا ، ب : « ولا اسم » .

(٤) ا : « ولم يرد أن يحقر الحجر» .

وإذا سمّيت رجلاً بِعَيْنٍ أو أُذُنٍ فتحقيره بغير هاء ، وتَدع الهاء ههنا كما أدخلتها فى حَجَرٍ اسمَ امرأة .

ويونُس يُدخِل الهاء ؛ ويَحتجّ بأُذَيْنَةَ ، وإنما سُمِّى بمحقَّر .

هذا باب ما يحقّر على غير بناء مُكبّره الذى يُستعمل فى الكلام

فمن ذلك قول العرب فى مَغْرِبِ الشمس : مُغَيْرِبانُ الشمس ، وفى العَشِىّ : آتيك عُشيّانًا .

وسمعنا مِن العرب من يقول فى عَشِيَّةٍ : عُشَيْشِيَةٌ ، فكأنّهم حقّروا مَغْرِبانٌ وَعَشْيانٌ وَعَشَاةٌ .

وسألتُ الخليل عن قولك : آتيك أُصَيْلالاً ؛ فقال : إنما هو أُصَيْلانٌ أبدلوا اللام منها . وتصديقُ ذلك قول العرب : آتيك أُصَيْلانًا .

وسألتُه عن قول بعض العرب : آتيك عُشَيّاناتٍ ومُغَيْرِباناتٍ ، فقال : جعل ذلك الحين أجزاء ؛ لأنّه حينٌ كلّما تَصَوَّبت فيه الشمسُ ذهبَ منه جزء ، فقالوا : عُشَيَّاناتٍ ، كأنّهم سمَّوْا كلّ جزء مِنه عَشِيَّةً . ومثل ذلك قولك المَفارِقُ فى مَفْرِقٍ ، جعلوا المَفْرِق مواضعَ ، ثم قالوا : المَفارِقُ كأنّهم سَمَّوا كلّ موضع مَفْرِقاً . قال الشاعر ، وهو جرير[1] :

قال العَواذِلُ ما لِجَهْلِكَ بعد ما شـابَ المَفارِقُ واكْتَسينَ قَتِيرَا[2]

---

(١) ديوانه ٢٧٩ .

(٢) يعجبن من جهله وافتتانه فى تلك السن . والقتير : الشيب ، واشتقاقه من القتر ، وهو الغبار ، فكأنه الغبار فى لونه . والشاهد : فى جمع مفرق الرأس على مفارق ، كأن كل جزء منه مفرق على الاتساع .

ومن ذلك قولهم للبعير : ذو عَثَانِينَ ، كأنّهم جعلوا كلّ جزء منه عُثْنوناً . ونحوُ ذا كثير .

فأمّا غُدْوةٌ فتحقيرها عليها ، تقول : غُدَيّةٌ ، وكذلك سَحَرُ تقول : أتانا سُحَيْراً . وكذلك ضُحًى ، تقول : أتانا ضُحَيًّا .

وقال الشاعر ، وهو النابغة الجَعْدى[1]

كأنّ الغُبــــار الذى غادَرتْ ضُحَيّــــاً دَوَاخِنُ من تَنْضُبِ[2]

واعلم أنك لا تُحَقر فى تَحقيرك هذه الأشياءَ الحِينَ ، ولكنّك تريد أن تُقرِّب حيناً من حين ، وتقلِّلَ الذى بينهما ، كما أنك إذا قلت : دُوَيْنَ [ذاك] ، وفُوَيْق ذاك ؛ فإنما تقرّب الشيء من الشيء وتقلِّل الذى بينهما ؛ وليس المكانُ بالذى يُحقّر .

ومثل ذلك قُبَيْلُ وَبُعَيْدُ ، فلمّا كانت أحياناً وكانت لا تَمكّنُ ، وكانت لم تحقّر[3] ؛ لم تَمكّن على هذا الحدّ تَمكُّنَ غيرها . وقد بيّنّا ذلك فيما جاء تحقيرُه مخالفاً كتحقير المبهَم ، فهذا مع كثرتها فى الكلام .

وجميعُ ذا إذا سُمِّيَ به الرجل حُقِّر على القياس .

---

(١) ديوانه ص ١٦ واللسان (دخن) .

(٢) يصف غبارا أثارته حوافر فرسه ، فجعله كدخان التنضب فى سطوعه وتكاثفه . غادرت : تركته خلفها . والدواخن : جمع دخان على غير قياس ، كأنه تكسير داخنة . والتنضب : شجر كثير الدخان ، واحدته تنضبة . والحرباء تألفها فيقال حرباء تنضبة .

والشاهد فيه : تصغير ضحى على ضحيّ ، وكان القياس ضحية بالهاء لأنها مؤنثة ، إلا أنهم صغروها بدون هاء لئلا تلتبس بمصغر ضحوة .

(٣) ا ، ب : « لا تحقر » .

ومما يحقّر على غير بناء مُكبّره المستعمَل فى الكلام إنسانٌ ، تقول : أُنيسِيانٌ وفى بَنونَ : أُبينُونَ ، كأنّهم حقّروا إنسِيانٌ ، وكأنهم حقّروا أفعَلَ نَحْو أعمَى ، وفعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيّاها فى كلامهم ، وهم مِمّا يغيّرُون الأكثر فى كلامِهم عن نَظائره ، وكما يجىء جمع الشّىء على غير بنائه المستعمَل . ومثل ذلك لَيْلةٌ ، تقول : لُيَيْلِيَةٌ ، كما قالوا : لَيالٍ[1] ، وقولهم فى رَجُلٍ : رُوَيْجِلٌ ؛ ونَحْو هذا .

[وجميعُ هذا] أيضاً إذا سمّيت به رجلاً أو امرأة صرفته إلى القياس ، كما فعلت ذلك بالأحيان .   ١٣٩

ومن ذلك قولهم فى صِبْيَة : أُصَيْبِيَةٌ ، وفى غِلْمة : أُغَيْلِمةٌ ، كأنّهم حقّروا أَغْلِمةَ وأَصْبِيةَ ، وذلك أنّ أفعِلةَ يجمَع به فُعالٌ وفَعِيلٌ ، فلمّا حقّرُوه جاءوا به على بناء قد يكون لفُعالٍ وفَعِيلٍ . فإذا سمّيتَ به امرأةً أو رجلا حقّرته على القياس ، ومن العرب من يُجريه[2] على القياس فيقول : صُبيّةٌ وغُلَيْمةٌ . وقال الراجز[3] :

صُبَيّةً على الدُّخانِ رُمْكَا   ما إن عَدا أصغرُهم أنْ زَكّا[4]

---

(١) ا : «ليلاة» . وليال : جمع ليلة على غير قياس . توهموا واحده ليلاة . وحكى ابن الأعرابى ليلاة هذه ، وأنشد :

* فى كل يوم ما وكل ليلاه *

(٢) ا ، ب : «يجىء به» .

(٣) هو رؤبة . ديوانه ١٢٠ والمقتضب ٢ : ٢١٢ والمخصص ١ : ١٤/٣٩ : ١١٤ والعينى ٤ : ٥٣٦ واللسان (علم ٣٣٦) .

(٤) يذكر صبية صغارا تجمعوا حول دخان النار فى شدة الزمان وكلب الشتاء فاغبروا وتشعثوا وصاروا رمكا . والرمكة : لون كلون الرماد . ماعدا : ماجاوز . وزك زكيكا : دب وقارب الخطو . قال الشنتمرى : «ووقع فى الكتاب : ما إن عدا=

هذا باب تحقير الأسماء المبهمة

اعلم أنّ التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء إلّا هذه الأسماء ، فإنّه يترك أوائلَها على حالها قبل أن تحقّر ؛ وذلك لأنّ لَها نحواً فى الكلام ليس لغيرها — وقد بيّنّا ذلك — فأرادوا أن يكون تَحْقيرُها على غير تحقير ما سواها .

وذلك قولك فى هٰذا : هٰذَيّا ، وذاكَ : ذَيّاك ، وفى أُلَا : أُليّا .

وإنّما ألحقوا هذه الألفات فى أواخرِها لتكون أواخرها على غير حالِ أواخر غيرها ، كما صارت أوائلُها على ذلك .

قلتُ : فما بالُ ياء التصغير ثانيةً فى ذا حِين حقّرتَ ؟ قال : هى فى الأصل ثالثة ، ولكنّهم حذفوا الياء حين اجتمَعَت الياءاتُ ، وإنّما حَذَفوها من ذَيَيّا . وأمّا تَيّا فإنما هى تحقيرتَا ، وقد استُعمل ذلك فى الكلام . قال الشاعر ، كَعْبٌ الغَنَوِىُّ[1] :

وَخَبّرْتمانِى أنّما الموتُ فى القُرى فكيف وهَاتَا هَضْبَةٌ وقَليبُ[2]

= أصغرهم ، والصواب : ما إن عدا أكبرهم ، أى لم يعدُ كبيرهم أن يدب صغرا وضعفا فكيف صغيرهم » .

والشاهد فى : تصغير صبية على « صُبية » على لفظها . والأكثر فى كلامهم « أصيبية » يردونه إلى أفعلة لا طراده فى جمع فعيل إذا أرادوا أقل العدد .

(١) المقتضب ٢ : ٢٨٨ /٤ : ٢٧٧ وابن يعيش ٣ : ١٣٦ والأصمعيات ٩٧ من قصيدة يرثى بها أخاه أباالمغوار .

(٢) عند ابن يعيش : « هضبة وكثيب » . وكان قد قيل لكعب : اخرج بأخيك إلى الأمصار فيصح ، فخرج إلى البادية فرأى قبرا ، فعلم أن الموت ليس منه نجاة والهضبة : الجبل ، وأراد بالقليب القبر ، وأصله البئر .

والشاهد فيه : « هاتا » ومعناه هذه ، فإذا صغرت قلت : هاتيّا ؛ لئلا يلتبس بالمذكر .

وقال عِمْران بن حِطّانَ(١) :

وليسَ لعَيْشِنا هـذا مَهاهٌ   وليسـت دارُنا هَاتا بدارِ(٢)

وكرهوا أن يحقّروا المؤنث على هذه فيلتبسَ الأمر . وأمّا من مَدّ أُلاء فيقول : أُلَيّاء ، وألحقوا هذه الألف لئلّا يكون بمنزلة غير المبهَم من الأسماء ، كما فعلوا ذلك فى آخر ذَا وأوّله . وأُولَاكَ وأُولَائِكَ هما أُولاَ ، وأُولاء ، كما أنّ ذاك(٣) هو ذَا ، إلّا أنّك زِدْتَ الكاف للمخاطبة .

ومثل ذلك الذى والتى ، تقول : اللّذَيّا وَاللّتيّا . قال العجّاج :

* بعد اللّتَيّا واللّتيّا وَالتى(٤) *

وإذا ثنّيتَ حذفت هذه الألفات كما تحذف ألف ذَاوتَا ، لكثرتها فى الكلام ، [إذا ثنّيت . وتصغير ذلك فى الكلام ذَيّاك وذَيّالكَ] ، وكذلك اللّذَيا إذا قلت : اللّذَيُّونَ ، والتى إذا قلت : اللّتَيّاتُ ، والتثنيةُ إذا قلت(٥) : اللّذَيّانِ واللّتيّانِ وذَيّان(٦) .

---

(١) المقتضب ٢ : ٢٨٨ / ٤ : ٢٧٧ وابن يعيش ٣ : ١٣٦ وشرح شواهد المغنى ٣١٣ واللسان (مهه ٤٣٩) .

(٢) المهاه ، بالهاء فى آخره : الصفاء والرقة والحسن . والأصمعى يرويه « مهاة » بالتاء ، مقلوب من أصل الماء ، ووزنه قلعة ، تقديره مَهَوَة ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا .

والشاهد فيه : « هاتا » ، وقد سبق القول فيها .

(٣) ط : « ذلك» .

(٤) سبق الكلام عليه فى ٢ : ٣٤٧ . وانظر أيضا المقتضب ٢ : ٢٨٩ . والشاهد فيه هنا : تصغير التى على « اللتيا» .

(٥) ا : « والتثنية فى قولك » ، ب : « والتثنية قولك » .

(٦) السيرافى : قد اختلف مذهب سيبويه والأخفش فى ذلك . فأما سيبويه فإنه يحذف الألف المزيدة فى تصغير المبهم ولا يقدرها . وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها =

ولا يُحقر[١] مَنْ ولا أيٌّ إذا صارا بمنزلة الذى ، لأنّهما من حروف الاستفهام ، والذى بمنزلة ذَا ، لأنّها ليست من حروف الاستفهام ، فَمَنْ لم يلزمه تحقيرٌ كما يَلزم الذى ؛ لأنّه إنّما يريد به[٢] معنى الذى وقد استُغنى عنه بتحقير الذى ، مع ذا الذى ذكرتُ لك .

واللاّتى لا تحقّر ، استغنوا بجمع الواحد إذا حُقّر عنه ، وهو قولهم : اللّتيّاتُ ، فلمّا استغنوا عنه صار مسقَطا .

فهذه الأسماء لمّا لم يكن حالُها فى التحقير حالَ غَيرِها من الأسماء غير المبهَمة ، ولم تكن[٣] ، حالُها فى أشياء قد بيّنّاها حالَ غير المبهَمة ، صارت يُستغنى ببعضها عن بعض ، كما استغنوا بقولهم : أتانا مُسَيّانًا وعُشَيّانًا عن تحقير القَصْر فى قولهم : أتانا قَصْراً ، وهو العَشِيّ .

هذا باب تحقير ما كُسّر عليه الواحدُ للجمع

وسأبيّنُ لك تحقير ذلك إن شاء الله

اعلم أنّ كلّ بناء كان لأدنَى العدد فإنّك تحقّر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره[٤] ، من قبل أنك إنّما تريد تقليل الجمع ، ولا يكون ذلك البناء إلاّ لأدنى العدد ، فلما كان ذلك لم تجاوزه .

= لاجتماع الساكنين ، ولا يتغير اللفظ فى التثنية ، فإذا جمع تبين الخلاف بينهما . يقول سيبويه فى جمع اللذيا : اللذيون واللذيين ، بضم الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء . وعلى مذهب الأخفش اللذيون واللذيين بفتح الياء ، وعلى مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية ؛ لأنه يحذف الألف التى فى اللذيا لاجتماع الساكنين ، وهما الألف فى اللذيا وياء الجمع ، كما تقول فى المصطفين والأعلين .

(١) ط : « ولا تحقر » .

(٢) ا ، ب : « بها » .

(٣) ا : « ولم يكن » .

(٤) ط : « غير ذلك » .

وقال عِمْران بن حِطّانَ[(١)] :

وليسَ لعَيْشِنا هذا مَهاهٌ   وليست دارُنا هَاتا بدارِ[(٢)]

وكرهوا أن يحقِّروا المؤنث على هذه فيلتبسَ الأمر . وأمّا من مَدَّ ألاء فيقول : أُلَيّاء ، وألحقوا هذه الألف لئلّا يكون بمنزلة غير المبهَم من الأسماء ، كما فعلوا ذلك فى آخر ذَا وأوّله . وأُولَاكَ وأُولَائِكَ ها أُولاَ ، وأولاء ، كما أنّ ذاك[(٣)] هو ذَا ، إلّا أنّك زِدْتَ الكاف للمخاطبة .

ومثل ذلك الذى والتى ، تقول : اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا . قال العَجّاج :

* بعد اللَّتَيَّا واللَّتيّا وَالتى[(٤)] *

وإذا ثنّيتَ حذفت هذه الألفات كما تَحذف ألف ذَاوتَا ، لكثرتها فى الكلام ، [إذا ثنّيت . وتصغير ذلك فى الكلام ذَيّاك وذَيّالكَ] ، وكذلك اللّذَيا إذا قلت : اللَّذَيُّونَ ، والتى إذا قلت : اللّتَيّاتُ ، والتثنيةُ إذا قلت[(٥)] : اللّذَيّانِ واللّتيّانِ وذَيّان[(٦)] .

---

(١) المقتضب ٢ : ٢٨٨ /٤ : ٢٧٧ وابن يعيش ٣ : ١٣٦ وشرح شواهد المغنى ٣١٣ واللسان (مهه ٤٣٩) .

(٢) المهاه ، بالهاء فى آخره : الصفاء والرقة والحسن . والأصمعى يرويه «مهاة» بالتاء ، مقلوب من أصل الماء ، ووزنه فلعة ، تقديره مَهَوَة ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا .

والشاهد فيه : « هاتا » ، وقد سبق القول فيها .

(٣) ط : « ذلك» .

(٤) سبق الكلام عليه فى ٢ : ٣٤٧ . وانظر أيضا المقتضب ٢ : ٢٨٩ . والشاهد فيه هنا : تصغير التى على «اللتيا» .

(٥) ا : «والتثنية فى قولك» ، ب : « والتثنية قولك » .

(٦) السيرافى : قد اختلف مذهب سيبويه والأخفش فى ذلك . فأما سيبويه فإنه يحذف الألف المزيدة فى تصغير المبهم ولا يقدرها . وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها =

ولا يُحقَّر[1] مَنْ ولا أَىٌّ إذا صارا بمنزلة الذى ، لأنّهما من حروف الاستفهام ، والذى بمنزلة ذَا ، لأنّها ليست من حروف الاستفهام ، فمَنْ لم يَلزمه تحقِيرٌ كما يَلزم الذى ؛ لأنّه إنّما يريد به[2] معنى الذى وقد استُغنى عنه بتحقير الذى ، مع ذا الذى ذكرتُ لك .

واللاّتى لا تحقَّر ، استغنوا بجمع الواحد إذا حُقِّر عنه ، وهو قولهم : اللّتيّاتُ ، فلمّا استغنوا عنه صار مسقَطا .

فهذه الأسماء لمّا لم يكن حالُها فى التحقير حالَ غَيرِها من الأسماء غير المبهَمة ، ولم تكن[3] ، حالُها فى أشياء قد بيّنّاها حالَ غير المبهَمة ، صارت يُستغنى ببعضها عن بعض ، كما استغنوا بقولهم : أتانا مُسَيّانًا وعُشَيّانًا عن تحقير القَصْر فى قولهم : أتانا قَصْرًا ، وهو العَشِىّ .

هذا باب تحقير ما كُسِّر عليه الواحدُ للجمع

وسأبيّنُ لك تحقير ذلك إن شاء الله

اعلم أنّ كلّ بناء كان لأدنَى العدد فإنّك تحقِّر ذلك البناء لا تجاوِزه إلى غيره[4] ، من قبل أنك إنّما تريد تقليل الجمع ، ولا يكون ذلك البناء إلاّ لأدنى العدد ، فلما كان ذلك لم تجاوزه .

= لاجتماع الساكنين ، ولا يتغير اللفظ فى التثنية ، فإذا جمع تبين الخلاف بينهما . يقول سيبويه فى جمع اللذيا : اللذيون واللذيين ، بضم الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء . وعلى مذهب الأخفش اللذيون واللذيين بفتح الياء ، وعلى مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية ؛ لأنه يحذف الألف التى فى اللذيا لاجتماع الساكنين ، وهما الألف فى اللذيا وياء الجمع ، كما تقول فى المصطفين والأعلين .

(1) ط : « ولا تحقر » .

(2) ا ، ب : « بها » .

(3) ا : « ولم يكن » .

(4) ط : « غير ذلك » .

واعلم أنّ لأدنى العدد أبنيةً هى مختصّة به ، وهى له فى الأصل ، وربّما شَرِكَه فيه الأكثرُ ، كما أنّ الأدنى ربّما شَرِكَ الأكثرَ .

فأبنيةُ أدنى العدد (أَفْعُلٌ) نحو : أَكْلُبٍ وأَكْعُبٍ . (وأفعالٌ) نَحْو : أَجْمالٍ وأعدالٍ وأَحْمالٍ . (وأَفْعِلَةٌ) نحو : أجربةٍ وأَنْصِبةٍ وأغربةٍ . و (فِعْلَةٌ) نحو : غِلْمَةٍ وصِبْيَةٍ وفِتْيَةٍ وإخوةٍ ووِلْدَةٍ .

فتلك أربعةُ أبنية ، فما خلا هذا فهو فى الأصل للأكثر وإن شَرِكَه الأقلُّ .

١٤١ ألا ترى ما خلا هذا إنّما يحقّر على واحده ، فلو كان شىءٌ ممّا خلا هذا يكون للأقلّ كان يُحَقَّر على بنائه ، كما تحقّر الأبنيةُ الأربعةُ التى هى لأدنى العدد ، وذلك قولك فى أَكْلُبٍ : أُكَيْلِبٌ ، وفى أَجْمالٍ : أُجَيْمالٌ ، وفى أَجْرِبة : أُجَيْرِبةٌ ، وفى غِلْمة : غُلَيْمَةٌ ، وفى وِلْدة : وُلَيْدَةٌ . وكذلك سمعناها من العرب .

فكلّ شىء خالفَ هذه الأبنيةَ فى الجمع فهو لأكثر العدد ، وإن عُنِى به الأقلُّ فهُو داخلٌ على بناء الأكثر وفيما ليس له ، كما يَدخُل الأكثر على بنائه وفى حَيِّزه [1] .

وسألتُ الخليل عن تحقير الدُّور [2] ، فقال : أردُّه إلى بناء أقلّ العدد ؛ لأنّى إنّما أريد تقليل العدد ، فإذا أردتُ أن أقلّله وأحقّره صرتُ إلى بناء الأقلّ [3] ، وذلك قولك : أُدَيْرٌ ، فإن لم تفعل فحقّرْها على الواحد وألحقْ تاء

---

(١) السيرافى : وإنما صغرت العرب الجمع القليل وردت الكثير إلى الواحد فصغرته ثم جمعته بالواو والنون والألف والتاء ؛ لأن تصغير الجمع إنما هو تقليل للعدد ، فاختاروا له الجمع الموضوع للقلة ؛ لأن غيره من الجموع جعل للتكثير ، فإذا صغروا فقد أرادوا تقليله ، فلم يجمع بين التقليل بالتصغير والتكثير بلفظ الجمع الكثير ؛ لأن ذلك يتناقض .

(٢) ا : « أدؤر » ، ب : « الدود » صوابهما فى ط .

(٣) ا : « البناء الذى الأقل » تحريف ، ب : « البناء الأقل » . وأثبت ما فى ط .

الجمع ؛ وذلك لأنك تردّه إلى الاسم الذى هو لأقلّ العدد . ألا ترى أنّكَ تقول للأقلّ ظَبَيَاتٌ وغَلَواتٌ وركَواتٌ ، فقَعلاتٌ ههنا بمنزلة أفْعُلٍ فى المذكّر وأفعالٍ ونحوها . وكذلك ما جُمع بالواو والنون والياء والنون[1] ، وإن شرِكه الأكثرُ كما شَرِكَ الأكثرَ الأقلُّ فيما ذكرنا قبل هذا .

وإذا حقّرتَ الأكُفَ والأرْجُل وهنّ قد جاوزن العَشر قلت : أُكَيْفٌ وأرَيْجِلٌ ؛ لأنّ هذا بناءُ أدنى العدد ، وإنْ كان قد يَشرَكُ فيه الأكثرُ الأقلَّ . وكذلك الأقْدام والأفْخاذُ .

ولو حقّرتَ الجِفَنات وقد جاوزن العَشْر لقلت : جُفَينَات[2] لا تُجاوِز ؛ لأنّها بناء أقلّ العدد .

وإذا حقّرتَ المَرابِدَ والمَفاتِيحَ والقَنادِيلَ والخنادِقَ قلت : مُرَيْبِداتٌ ، ومُفَيْتيحات ، وقُنَيدِيلاتٌ ، وخُنَيْدِقاتٌ ؛ لأنّ هذا البناء للأكثر وإن كان يَشرِكه فيه الأدنى ، فلمّا حقرتَ صيّرتَ ذلك إلى شىء هو الأصلُ للأقلّ . ألا تراهم قالوا فى دَراهِمَ : دُرَيْهِماتٌ . وإذا حقّرتَ الفِتْيان قلت: فُتَيَّة ، فإن لم تقل ذا قلت : فُتَيُّونَ ، فالواو والنون بمنزلة التاء فى المؤنّث .

وإذا حقّرتَ الشُّسوع وأنت تريد الثلاثة قلت : شُسَيْعاتٌ ، ولا تقول شُسَيّعٌ ؛ لأنّ هذا البناء لأكثر العدد فى الأصل ، وإنّما الأقلّ مُدخَل عليه ، كما صار الأكثرُ يُدخَل على الأقلّ .

---

(١) ا ، ب : « بالياء النون والواو والنون » .

(٢) ط : « وقد جاوز العشر لقلت : الجفينات » .

وإذا حقّرتَ الفُقَراء قلت : فُقَيِّرُونَ على واحده ، وكذلك أذِلاء إن لم تَردُدْه إلى الأذِلّة [ذُلَيِّلُونَ] . قال رجل من الأنصار جاهلىّ [١] :

إن تَرَيْنا قُلَيِّلِينَ كما ذِيـــدَ عن المُجْرِبينَ ذَوْدٌ صِحاحُ [٢]

وكذلك حَمْقَى وهَلْكى وسَكْرَى وسَكارَى وجَرْحَى ، وما كان من هذا النّحْو ممّا كُسّر له الواحد . وإنّما صارت التاء والواو والنّون لتثليث أدنَى العَدد إلى تعشيره [٣] وهو الواحد ، كما صارت الألف والنون للتثنية ، ومثنّاه أقَلُّ من مثلَّثه . ألا ترى أنّ جَرّ التاء ونصبها سَواء ، ١٤٢ وَجَرّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حدّ التثنية ونصبهم سَواء . فهذا يقرّب أن التاء والواو والنون لأدنى العدد ؛ لأنّه وافق المثـنّى .

وإذا أردت أن تجمع الكُلَيْب لم تقل إلّا كُلَيْبات ؛ لأنّك إن كسّرت المحقّر وأنت تُريد جمعه ذهبتْ ياءُ التحقير [٤] . فاعرف هذه الأشياء .

واعلم أنّهم يُدخِلون بعضها على بعض للتوسّع إذا كان ذلك جمعاً .

---

(١) نسب إلى قيس بن الخطيم فى ملحقات ديوانه ١٦٤ .

(٢) ذيد : من الذود وهو الدفع والتنحية . والمجرب : الذى جربت إبله . والذود : القطيع من الإبل من الثلاث إلى العشر . أى نحن وإن قل عددنا فليس بيننا لئيم ، فنحن كالإبل الصحيحة التى قلل عددها تنحية الجرب عنها .

والشاهد فى : تحقير قليل على قليّل ، وجمعه بالواو والنون ؛ لئلا يتغير بناء التحقير لو كسر .

(٣) يعنى لجمع القلة الدال على ما بين الثلاث إلى العشر . ا : « وإنما صارت الواو والياء والنون لتثبيت أدنى العدد إلى تعشيره » ، تحريف .

(٤) ما بعده إلى نهاية الباب ساقط من ا .

هذا باب ما كُسّر على غير واحده المستعمَل فى الـكلام فإذا أردت أن تحقره حقرته على واحده المستعمَل فى الكلام الذى هـو من لفظـه

وذلك قولك فى ظُروفٍ : ظُرَيِّفونَ [(١)] ، وفى السُّمحاءِ : سُمَيْحُونَ ، وفى الشُّعَراء : شُوَيْعِرونَ .

وإذا جاء الجمع ليس له واحدٌ مستعمَل فى الـكلام من لفظه يكون تـكسيرُه عليه قياساً ولا غير ذلك، فتحقيره على واحدٍ هو بناؤه إذا جُمع فى القياس . وذلك نحو عَبادِيدَ ، فإذا حقّرتها قلت: عُبَيْدِيدونَ ؛ لأنّ عَبادِيدَ إنما هو جمع فُعْلولٍ أو فِعْليلٍ أو فِعْلالٍ . فإذا قلت: عُبَيْديدات فأيًّا ما كان واحدُها فهذا تحقيره .

وزعم يونس أن من العرب من يقول فى سَراويلَ : سُرَيِّلاتٌ ؛ وذلك لأنهم جعلوه جماعاً بمنزلة دَخاريض [(٢)] ، وهذا يقوِّى ذاك ؛ لأنهم إذا أرادوا بها الجمع [(٣)] فليس لها واحدٌ فى الـكلام كُسِّرت عليه ولا غيرُ ذلك .

وإذا أردت تحقير الُجلوس والقُعود قلت : قُوَيْعدونَ وجُوَيْلسونَ ، فإنما جُلوسٌ ههنا حين أردت الجمع بمنزلة ظُروفٍ وبمنزلة الشُّهود والبُكىّ ، وإنّما واحدُ الشُّهود شاهِد والبَكىّ الباكى . هذان المستعملان فى الكلام ولم يكسَّر الشُّهُودُ والبُكىُّ عليهما ، فـكذلك الجلوس .

---

(١) ظروف : جمع ظريف ، كما يجمع الظريف أيضا على ظراف بكسر الظاء وضمها كذلك ، وعلى ظُرَّاف كعمَّال ، وعلى ظرفاء وظرف بضمتين .

وقال الجوهرى فى ظروف : « كأنهم جمعوا ظرفا ، بعد حذف الزيادة » .

(٢) السيرافى : فكأنهم جعلوا كل قطعة منها واحداً ، كما أن دخاريص جعلوها قطعا وكل قطعة منها دخرصة . ومن لم يجعلها جمعا أسقط الألف التى بعد الراء فصغرها على سريويل وسرييل .

(٣) ا : « أرادوا بها بناء الجمع » .

هذا باب تحقير ما لم يكسَّر عليه واحد للجمع ولكنَّه شيء واحد يقع على الجميع ، فتحقيرُه كتحقير الاسم الذى يقع على الواحد ؛ لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميعُ

وذلك قولك فى قَومٍ: قُوَيْمٌ ، وفى رجلٍ: رُجَيْلٌ . وكذلك النفَر، والرَّهط ، والنِّسْوة ، وإن عُنِىَ بهنّ أدنى العدد .

وكذلك الرَّجْلة والصُّحْبة ، هما بمنزلة النِّسْوة ، وإن كانت الرَّجْلة لأدنى العدد ؛ لأنّهما ليسا مما يكسّر عليه الواحد .

وإن جُمع شىء من هذا على بناء من أبنية أدنى العدد حقّرت ذلك البناء كما تحقر إذا كان بناء لما يقع على الواحد . وذلك نَحْو أقوامٍ وأنفارٍ ، تقول: أُقَيّامٌ وأُنَيْفارٌ .

وإذا حقرت الأراهِط قلت: رُهَيْطُونَ ، كما قلت فى الشُّعراء : شُوَيْعِرونَ .

وإن حقرت الخِباث قلت خُبَيْثاتٌ ، كما كنت قائلاً ذاك لو حقرت الُخبوث ، والخِباث : جمع الَخبيثة ، بمنزلة ثِمارٍ . فمنزلةُ هذه الأشياء منزلةٌ واحِدة . وقال[1] :

قد شَرِبتْ إلّا دُهَيْدِهِينا قُلَيِّصاتٍ وأُبَيْكِرِينا[2]

(١) المخصص ٧ : ٦١ ، ١٣٧ والخزانة ٣ : ٤٠٨ واللسان (بكر ١٤٦ من ٣٥٢ دهده ٣٨٣) .

(٢) الدهداه : حاشية الإبل وصغارها . والقلوص : الناقة الفتية . والبكر هو فى الإبل بمنزلة الشاب من الناس . ويروى بين الشطرين :

* إلا ثلاثين وأربعينا *

والشاهد فى : « دهيدهينا » حيث صغر الدهاده فردها إلى الدهداه المفرد ، فقال دهيده ، ثم جمعه جمع السلامة لئلا يتغير بناء التصغير ، وجمعه بالواو والنون تشبيها بأرضين وسنين . وكذلك « أبيكرينا » حقر فيه أبكراً على أبيكر ، ثم جمعه جمع السلامة .

والدَّهْداهُ : حاشية الإبل ؛ فكأنّه حقّر دَهادِه فردّه إلى الواحد وهُو دَهْداهٌ ، وأدخل الياء والنون كما تُدخَل فى أرضِينَ وسنِينَ ، وذلك حيث اضطُرّ[1] فى الكلام إلى أن يُدخل ياء التصغير . وأمّا أُبيكِرينا فإنه جَمعُ الأَبكُر ، كما يُجْمَع الجُزُرُ والطُّرُقُ فتقول : جُزُراتٌ وطُرُقاتٌ[2] ، ولكنّه أدخل الياء والنّون كما أدخلها فى الدُّهَيْدِهِينَ .

وإذا حقرت السِّنينَ لم تقل إلّا سُنَيّاتٌ ؛ لأنّك قد رددت ماذهب ، فصار على بناء لا يُجمَع بالواو والنون ، وصار الاسم بمنزلة صُحَيْفَةٍ وَقُصَيْعةٍ[3] .

وكذلك أَرَضُونَ تقول : أُرَيْضَاتٌ ليس إلّا ؛ لأنّها بمنزلة بُدَيْرَةٍ[4] .
وَإذا حقّرتَ أرَضِينَ اسم امرأة قلت: أُرَيْضُون ، وكذلك السِّنُونَ ، ولا تُدخل الهاء لأنّكَ تحقّر بناء أكْثرَ من ثلاثة ، ولست تَردُّها إلى الواحد[5] ، لأنّكَ لا تريد تحقير الجمع ، فأنت لا تجاوز هذا اللفظ كما لا تجاوز ذلك فى رَجُل اسمه جَرِيبان تقول : جُرَيْبان ، كما تقول فى خُراسانَ : خُرَيْسانُ ولاتقول فيه كما تقول حين تحقّر الجُرَيْبِين .

وإذَا حقّرتَ سِنِين اسم امرأة فى قول من قال: هذه سِنِينٌ ، كما ترى قلت :

---

(١) ط : «حين» .

(٢) ا ، ب : «طرقات وجزرات» .

(٣) السيرافى : يعنى أن السنين قد جمع بالواو والنون قبل التحقير ، فإذا حقرت لم يجز الجمع إلا بالألف والتاء ، وذلك أن سنين جمع سنة ، وإنما جمع على سنون وسنين ؛ لأن هذا الجمع له فضل ومزية ، فجعل عوضاً من الذاهب فى سنة ، والذاهب منها لام الفعل ، فإذا صغرنا وجب رد الذاهب فبطل التعويض ، وجمع على ما يوجبه القياس كقولنا : قصيعة وقصيعات ، وصحيفة وصحيفات .

(٤) ب : « بدرة » .

(٥) ا : «ترد هذا إلى الواحد» .

سُنَيٌّ (١) على قوله فى يَضَعُ : يُضَيْعُ . ومن قال: سِنُونَ قال: سُنَيُّونَ ، فرددتَ ماذهب وهو اللامّ . وإنّما هذه الواو والنون إذا وقعتا فى الاسم بمنزلة ياء الإضافة وتاء التأنيث التى فى بنات الأربعة لا يُعتدّ بها ، كأنّك حقّرت سِنِيٌّ .

وإذا حقّرتَ أفْعَالٌ اسمَ رجل قلت: أُفَيْعَالٌ ، كما تحقّرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفْعالٍ كتحقير عَطْشَانَ ، فرقوا بينها وبين إفْعالٍ لأنه لا يكون إلا واحداً ولا يكون أفعالٌ إلّا جمعاً ، وَلا يغيَّر عن تَحْقيره قبل أن يكون اسما كما لا يغيَّر سِرْحانٌ عن تصغيره إذا سميت به ، ولا تشبِّهه بلَيْلة ونحوها إذا سمَّيْتَ بها رجلاً ثم حقّرتها ؛ لأن ذا ليس بقياس .

وتحقير أفْعالٍ مطّرِد على أُفَيْعالٍ ، وليست أفْعالٌ وَإن قلْت فيها أفاعيلُ كأنْعامٍ وأناعيمَ تجرى مجرى سِرْحانٍ وسَراحِينَ ؛ لِأنه لو كان كذلك لقلت فى جَمّال: جُمَيْمالٌ ؛ لأنكَ لاتقول : جَماميلُ . وإنّما جرى هذا ليُفرَق بين الجمع والواحد .

هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسُقوطها

وللقسَم والمقسَم به أدواتٌ فى حُروف الجرّ ، وأكْثَرُها الواو ، ثمّ الباءُ ، يدخلان على كلّ محلوف به . ثمّ التاءُ ، ولا تَدْخُل إلّا فى واحد ، وذلك قَولك: واللهِ لأفعلنّ ، وباللهِ لأفعلَنّ ، و « تاللهِ لأكِيدَنّ أصْنامَكم (٢) » .

---

(١) ط : «قلت سنين كما ترى» .

(٢) الآية ٥٧ من الأنبياء .

وقال الخليل: إنّما تجىء بهذه الحروف، لأنّك تضيف حَلِفكَ إلى المحلوف به كما تضيف مررتُ به بالباء، إلّا أنّ الفعل يجىء مضمراً فى هذا الباب، ١٤٤ والحَلِفُ توكيد .

وقد تقول : تالله ! وفيها معنى التعجّب.

وبعض العرب يقول فى هذا المعنى : لِلّهِ، فيجىء باللام، ولا تجىء إلا أن يكون فيها[1] ، معنى التعجّب . قال أُمَيّة بن أبى عائذ[2] :

لِلّهِ يَبْقَى على الأيام ذو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيّانُ والآسُ[3]

واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبته، كما تَنصب حَقّاً إذا قلت: إنك ذاهبٌ حَقّاً. فالمحلوفُ به مؤكِّد به الحديثُ كما تؤكّده بالحَقّ، ويُجرّ بحُروف الإضافة[4] كما يُجَرُّ[5] حَقٌّ إذا قلت : إنك ذاهبٌ بحَقٍّ، وذلك قولك : اللهَ لأفعلَنَّ . وقال ذو الرّمة[6] :

---

(١) ط، ب : « فيه » .

(٢) المقتضب ٢ : ٣٢٤ وابن الشجرى ١ : ٣٦٩ وابن يعيش ٩ : ٩٨، ٩٩ والخزانة ٤ : ٢٣١ وشرح شواهد المغنى ١٩٥ والهمع ٢ : ٣٢، ٣٩ والأشمونى ٢ : ١١٦ واللسان (حيد ١٣٧ ظبى ٢٥١) . ونسبة الشاهد إلى أمية بن أبى عائذ يقابلها نسبته إلى أبى ذؤيب الهذلى، وهى أصح النسب، كما ينسب أيضا إلى مالك بن خالد الخناعى .

(٣) يبقى، أراد: لايبقى، فحذف النافى . الحيد، كعنب : جمع حيد، بالفتح . وهو كل نتوء فى قرن أو جبل . والمشمخر : الجبل العالى . والظيان : ياسمين البر . والآس : الريحان . ومنابتهما الجبال وحزون الأرض . قال الشنتمرى : « وإنما ذكرهما إشارة إلى أن الوعل فى خصب فلا يحتاج إلى الإسهال فيصاد » .

والشاهد فيه : دخول اللام على لفظ الجلالة فى القسم بمعنى التعجب .

(٤) ا : « وتجر » ب: «وتجره» .

(٥) ا فقط : « تجر » .

(٦) سبق فى ٢ : ١٠٩ .

ألا رُبَّ مَنْ قَلْبِي له اللهَ ناصحٌ ... ومَن قَلْبُه لى فى الظِّباء السوانحِ[١]

وقال الآخَرَ[٢] :

إذَا ما الخُبْزُ تأدِمُه بلَحْمٍ ... فذَاكَ أمانةَ اللهِ الثَّرِيدُ[٣]

فأمّا تاللهِ فلا تحذف منه التاء إذا أردتَ معنى التعجّب . ولله مثلُها إذا تعجّبتَ ليس إلّا .

ومن العرب من يقول : اللهِ لَأفعلنَّ ، وذلك أنه أراد حرف الجرّ ، وإيّاه نوَى ، فجاز حيث كثُر فى كلامهم ، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه ، كما حذف رُبَّ فى قوله[٤] :

وجَدَّاء ما يُرْجَى بها ذو قَرابةٍ ... لِعَطْفٍ وما يَخْشَى السُّماةَ رَبيبُها[٥]

إنّما يريدون : رُبَّ جَدَّاء ، وَحذَفوا الواو كما حذَفوا اللامين ، من قولهم : لاهِ أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللامَ الأخرى ، ليخفِّفوا الحرف على اللسان ، وذلك ينوون .

وقال بعضهم : لَهْيَ أبوك ، فقَلَب العين وجعل اللام ساكنة ، إذْ صارت مكانَ العين كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخِرَ الاسم مفتوحا كما تركوا آخر أيْنَ مفتوحا . وإنّما فعلوا ذلك به حيث غيّروه لكثرته فى كلامهم فغيّروا إعرابه كما غيّروه .

١٤٥

---

(١) الشاهد فيه هنا : حذف حرف القسم ، وهو الباء ، قبل حرف الجلالة .

(٢) سبق فى هذا الجزء فى ص ٦١ . ويقال : إنه من وضع النحاة .

(٣) الشاهد فيه هنا : نصب « أمانة الله » على نزع الخافض وهو حرف القسم .

(٤) هو أحد شعراء بنى العنبر . وقد سبق فى ٢ : ٢٩٤ .

(٥) الشاهد فيه هنا كما سبق ، هو جر « جداء » بإضمار ربَّ بعد الواو .

واعلم أنّ من العرب من يقول: مِنْ رَبِّى لأفعَلنّ ذلك، ومُنْ رَبِّى إنّـك لأشِرٌ، يجعلها فى هذا الموضع بمنزلة الواو والباء[١] فى قوله : واللهِ لأفعلنّ. ولا يُدْخِلونَها فى غير رَبّ، كما لا يُدْخِلون التاء فى غير اللهِ، ولكن الواو لازمةٌ لكلّ اسم يُقسَم به والباء. وقد يقول بعض العرب: للهِ لأفعلنّ، كما تقول: تَاللهِ لأفعلنّ. ولا تَدخل الضمّة فى مِنْ إلّا ههنا[٢]، كما لا تَدخل الفتحة فى لَدُنْ إلّا مع غُدْوةٍ حين تقول : لَدُنْ غُدْوةً إلى العَشِىّ[٣].

هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو

وذلك قولك: إى هَا اللهِ ذا، تَثبت ألفُ هَا لأنّ الذى بعدها مدغَم. ومن العرب من يقول: إى هَلله ذا، فيَحذف الألف التى بعد الهاء. ولا يكون فى المقسَم ههنا إلا الجرّ؛ لأنّ قولهم: هَا صار عِوَضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفا على اللسان. ألا ترى أنّ الواو لا تَظهر ههنا كما تظهر فى قولك: واللهِ، فتركُهمُ الواوَ ههنا البتّةَ يدلّك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان، وعُوضتْ منها «ها». ولو كانت تَذْهب من هنا كما [كانت] تَذهب مِن قولهم: اللهِ لأفعلنّ، إذنْ لأدخلتَ الواو.

وأمّا قولهم: ذا، فزعم الخليلُ أنه المحلوف عليه، كأنه قال: إى واللهِ لَلأمرُ هذا، فحُذِف الأمرُ لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم؛ وقَدّم هَا، كما قدّم

---

(١) ا : «والتاء»، وفى ب : «والياء» : وهذه محرفة.

(٢) أى فى قولهم : «مُن ربى إنك لأشر».

(٣) السيرافى : ولا تقول: لدن زيداً مال. فأراد أن يعرفك أن بعض الأشياء يختص بموضع لا يفارقه. وكتب ناشر طبعة بولاق : «ومنه يعلم أن المراد أن لدن لا تنصب إلا غدوة».

قومٌ هَا فى قولهم : هَا هوذَا ، وهَا أناذا . وهــذا قول الخليــل[(١)] ،
وقال زهير[(٢)] :

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَمًا فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ[(٣)]

ومثل ذلك قولهم : آللهِ لأفعلَنّ[(٤)] ، صارت الألف ههنا بمنزلة هَا ثَمَّ .
ألا ترى أنك لا تقول : أوَ اللهِ ، كما لا تقول : هَا واللهِ ، فصارت الألفُ ههنا
وهَا يعاقِبان الواوَ ، ولا يَثبتان جميعا .

وقد تُعَاقِب ألفُ اللامِ حرفَ القَسَم كما عاقبتْه ألفُ الاستفهام وهَا ،
فتَظهر فى ذلك الموضع الذى يَسقط فى جميع ما هو مثله للمعاقَبة ، وذلك قولك :
أفَأللهِ لَتفعلَنّ . ألا ترى أنك إن قلت : أفَوَ اللهِ ، لم تَثبت .

وتقول : نَعَم اللهَ لأفعلن[(٥)] ، وإىَ اللهِ لأفعلنّ ؛ لأنهما ليسا ببدل[(٦)] .

---

(١) السيرافى : وقال الأخفش : قولهم ذا ليس هو المحلوف عليه ، إنما هو المحلوف به ؛ وهو من جملة القسم . والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم فيقولون : ها الله ذا لقد كان كذا وكذا . فقيل له : ما وجه دخول ذا قسمى ، وقد حصل القسم بقوله : والله ، وهو المقسم به ؟ فقال : هو عبارة عن قوله : والله وتفسير له . وكان المبرد يرجح قول الأخفش ويجيز قول الخليل .

(٢) ديوانه ١٨٢ والمقتضب ٢ : ٣٢٣ والخزانة ٢ : ٤٧٥ / ٤ : ٢٠٨ ، ٤٧٨ والهمع ١ : ٧٦ .

(٣) تعلم : اعلم ، وهو هنا فعل جامد . اقصد بذرعك ، أى كن قصدا فى أمرك ولا تتعد طورك . تنسلك : تدخل . يقوله للحارث بن ورقاء الصيداوى ، وكان قد أغار على قومه فأخذ إبلا وعبداً ، فوعده بالهجاء إن لم يرد عليه ما أخذ منه .

والشاهد فيه : الفصل بين « ها » التى للتنبيه وبين ذا الإشارية بقوله : « لعمر الله » .

(٤ و ٥) ا ، ب : « لتفعلن » .

(٦) السيرافى : فى لفظة إى ثلاثة أوجه : منهم من يقول : إىَ الله لأفعلن ، فيفتح الياء لاجتماع الساكنين ، ومنهم من يقول : إى الله لأفعلن ، فيثبت الياء ساكنة=

ألا ترى أنّك تقول: إى واللهِ ونَعَمْ واللهِ. وقال الخليل فى قوله عزّ وجلّ: « والليلِ إذا يَغْشى. والنَّهارِ إذَا تجَلّى. وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ والأُنثَى[١] »: الواوانِ الأُخريان لَيْستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوانِ اللتان تَضُمّان الأسماء إلى الأسماء فى قولك: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، والأولى بمنزلة الباء والتاء. ألا ترى أنّكَ تقول: واللهِ لأفعلَنّ وَوَاللهِ لأفعلَنّ، فتُدْخل واو العطف عليها كما تُدخلها على الباء والتاء.

١٤٦

قلتُ للخليل[٢]: فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى؟ فقال: إنّما أُقسِمَ بهذه الأشياء على شىء واحد، ولو كان انقضى قسمُه بالأوّل على شىء لجاز أن يَستعمل كلاماً آخَر فيكون، كقولك: باللهِ لأفعلَنّ، باللهِ لأخرجنّ اليومَ. ولا يَقوى أنْ تقول: وحقِّك وحقِّ زيدٍ لأفعلَنّ، والواوُ الآخِرة واوُ قَسمٍ، لا يجوز إلا مستكرَهاً[٣]، لأنّهُ لا يجوز هذا فى محلوفٍ عليه إلا أن تَضُمّ الآخِرَ إلى الأوّل وتَحلف بهما على المحلوف عليه.

وتقول: وَحَياتى ثُمّ حَياتِك لأفعلنّ، فثُمّ ههنا بمنزلة الواو. وتقول: واللهِ ثُمّ اللهِ لأفعلنّ، وباللهِ ثُمّ الله لأفعلنّ، وتاللهِ ثُمّ اللهِ لأفعلنّ. وإن قلت: واللهِ لآتينّك ثم اللهِ لأضربنّك، فإن شئت قطعت فنصبت، كأنك قلت: باللهِ لآتينّكَ، واللهَ لأضربنّكَ، فجعلتَ هذه الواو بمنزلة الواو التى فى قولك: مررتُ بزيد وعمْرٌو خارجٌ، وإذا لم تقطع وجررت فقلت:

= وبعدها اللام مشددة كما قال: ها الله. ومنهم من يسقط الياء فيقول: إى الله لأفعلن بهمزة مكسورة بعدها لام مشددة.

(١) الآيات ١ — ٣ من سورة الليل.

(٢) ا: « فقلت للخليل ».

(٣) السيرافى: يعنى بتأويل ضعيف، بأن يضمر للأول مقسم عليه محذوف يدل عليه الثانى.

واللهِ لآتينّـك ، ثُمّ واللهِ لأضربنّكَ ، صارت بمنزلة قولك: مررتُ بزيد ثمّ بعمرٍو .

وإذا قلت: واللهِ لآتينّك ثمّ لأضربنّك اللهَ فأخّرته ، لم يكن إلا النصب ؛ لأنه ضَمّ الفعل إلى الفعل، ثمّ جاء بالقسم له على حِدَتِه ولم يحمله على الأوّل .

وإذا قلت : واللهِ لآتينّـك ثمّ اللهِ ، فإنّما أحدُ الاسمين مضموم إلى الآخَر وإن كان قد أخّر أحدهما ، ولا يجوز فى هـذا إلا الجرّ ؛ لأنّ الآخر معلّق بالأوّل ؛ لأنه ليس بعده محلوف عليه .

ويدلك على أنّه إذا قال: واللهِ لأضربنك ثمّ لأقتلنك اللهَ ، فإنه لاينبغى فيها إلا النصب : أنه لو قال : مررتُ بزيدٍ أوّلَ من أمْسِ وأمْسِ عمرٍو كان قبيحًا خبيثا ؛ لأنهُ فَصَل بين المجرور والحرفِ الذى يَشركه وهو الواو فى الجار ، كما أنّه لو فصل بين الجارّ والمجرور كان قبيحًا ، فـكذلك الحروف التى تُدخله فى الجـارّ[1] ؛ لأنه صار كأنّ بعده حرف جر ، فـكأنك قُلت: وبكذا .

ولو قال: وحقّك وحقّ زيد على وجه النّسيان والغلط جاز . ولو قال: وحقّك وحقّك ، على التوكيد جاز ، وكانت الواوُ واوَ الجرّ .

هذا باب ماعمل بعضه فى بعض وفيه معنى القسم

وذلك قولك : لَعَمْرُ اللهِ لأفعلنّ ، وأيمُ اللهِ لأفعلنّ . وبعض العرب يقول : أيْمُنُ الـكعبةِ لأفعلنّ ، كـأنه قال: لَعَمْرُ اللهِ المقسَم به ، وكذلك

---

(١) ا فقط : «فكذلك الحرف الذى يدخله فى الجار» .

أَيْمُ اللهِ وأَيْمُنُ اللهِ[1] ، إلا أَنَّ ذا أَكثرُ فى كلامهم ، فحذفوه كما حذفوا غيره . وهو أكثر من أن أصفَه لك .

ومثل أَيْمُ اللهِ وأَيْمُن : لاها اللهِ ذا ، إذا حذفوا ما هذا مبنىٌّ عليه . فهذه الأشياء فيها معنى القسم ، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو . وتصديق هذا قول العرب : علىَّ عَهْدُ اللهِ لأَفعَلَنّ . فَعَهْدُ مرتفعة وعلىَّ مستَقَرٌّ لها ، وفيها معنى اليمين .

وزعم يونس أنَّ ألف أَيْمُ موصولة[2] . وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التى فى الرَّجُل . وكذلك أَيْمُن . قال الشاعر[3] :

فقال فريقُ القوم لمَّا نشدتُهمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ماندْرِى[4]

سمعناه هكذا من العرب . وسمعنا فصحاء العرب يقولون فى بيت امرئ القيس[5] :

---

(١) ا ، ب : «وكذلك أيم وأيمن» .

(٢) السيرافى : ومن النحويين من يقول : إنه جمع يمين ، وألفه ألف قطع فى الأصل ، وإنما حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال . وقد كان الزجاج يذهب إلى هذا . وهو مذهب الكوفيين .

(٣) هو نصيب . ديوانه ٩٤ والمقتضب ١ : ٢٢٨ / ٢ : ٩٠ ، ٣٢٠ والمنصف ١ : ٥٨ والإنصاف ٤٠٧ وابن يعيش ٨ : ٣٥ / ٩ : ٩٢ وشرح شواهد المغنى ١٠٤ والهمع ٢ : ٤٠ .

(٤) ذكر فى أبيات قبله أنه تصنع البحث عن إبل ضالة له ، مخافة أن ينكر عليه مجيئه وإلمامه بصاحبته . نشدتهم : سألتهم ، أى عن الإبل الضالة .
والشاهد فيه : حذف ألف أيمن ؛ لأنها ألف وصل عند سيبويه .

(٥) ديوانه ٣٢ والمقتضب ٢ : ٣٢٦ والخصائص ٢ : ٣٨٤ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٦٩ وابن يعيش ٧ : ١١٠ / ٨ : ٣٧ / ٩ : ١٠٤ والخزانة ٤ : ٢٠٩ ، ٢٣١ والعينى ٢ : ١٣ والتصريح ١ : ١٨٥ والهمع ٢ : ٣٨ والأشمونى ١ : ٢٢٨ .

فقلتُ يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً ولو قَطَعوا رأسى لَدَيْكِ وأَوْصالى[١]

جعلوه بمنزلة أَيْمُنُ الكعبة وأَيْمُ الله ، وفيه المعنى الذى فيه . وكذلك أَمانةُ اللهِ[٢] .

ومثل ذلك يَعْلَمُ اللهُ لَأَفعلنّ ، وعَلِمَ اللهُ لَأَفعلنّ ؛ فإعرابُه كإعراب يَذْهَبُ زيدٌ ، وذَهَبَ زيدٌ ، والمعنى : واللهِ لَأَفعلنّ . وذا بمنزلة يَرْحَمُك اللهُ وفيه معنى الدعاء ، وبمنزلة : « اتّقَى اللهَ امرُؤٌ وعَمِلَ خيراً[٣] » ، إعرابُه إعراب فَعَلَ ، ومعناه معنى لِيَفْعَلْ ولِيَعْمَلْ .

هذا باب ما يَذهب التنوين فيه من الأَسماء لغير إضافةٍ ولا دخول الألف واللام ، ولا لأنّه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه

وذلك كلُّ اسمٍ غالبٍ وُصف بِابْنٍ ، ثم أضيف إلى اسم غالب ، أو كُنْيَة ، أو أُمٍّ . وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عمرٍو . وإنّما حذفوا التنوين من هذا النّحو حيث كثُر فى كلامهم ؛ لأنّ التنوين حرفٌ ساكن وقع بعده حرفٌ ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأوّل إذا التقى ساكنان ، وذلك

(١) ذكر أنه تعرض للرقباء الذين أمروه بالانصراف حين طرق محبوبته . أبرح ، أى لا أبرح . والأوصال : جمع وصل بالكسر ، وهو العضو من الأعضاء .
والشاهد فى : « يمين الله » إذ رفع على الابتداء مع إضمار الخبر . أى لازمنى . والنصب فى كلامهم أكثر على إضمار فعل .

(٢) هذا ما فى ب . وفى ا : « الذى إماتة الله » وفى ط : « الذى فى وأمانة الله » .

(٣) كذا فى ط ، ا مع الواو فى « وعمل خيرا » . وفى ب والأشمونى ٣ : ٣١١ « عمل خيرا » بغير واو .

قولك : اضْرِبَ ابْنَ زيد[1] ، وأنت تريد الخفيفة . وقولهم : لَدُ الصَّلاةِ ، في لَدُنْ حيثُ كثُر في كلامهم .

وما يذهب منه الأوّل أكثر من ذلك ، نحو : قُلْ ، وخَفْ[2] .

وسائرُ تنوين الأسماء يحرّك إذا كانت بعده ألف موصولة ؛ لأنّهما ساكنان يَلتقيان فيحرّك الأول كما يحرّك المسَكّن[3] في الأمر والنهى . وذلك قولك : هذه هِنْدٌ امرأةُ زيدٍ ، وهذا زيدٌ امرؤُ عمرٍو ، وهذا عمرٌو الطويلُ ، إلّا أنّ الأول حُذف منه التنوين لما ذكرتُ لك . وهم ممّا يحذفون الأكثر في كلامهم .

وإذا اضطُرّ الشاعرُ في الأوّل أيضًا أجراه على القياس . سمعنا فصحاء العرب أنشدُوا هذا البيت :

هي ابنتُكم وأختُكمُ زَعمتمْ لِثَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلٍ ابْنِ جَسْرِ[4]

وقال الأغلب[5] :

---

(١) ا : «ابن عمك» ب : «ابن عبد الله» .

(٢) ا ، ب : «خف وقل» .

(٣) ط : «الساكن» .

(٤) البيت من الخمسين ، ولم أجد له مرجعا .
وثعلبة بن نوفل : حى من اليمن . يقول : هى وأنتم من حى واحد ، فهى ابنة لبعضكم وأخت لبعض .
والشاهد فيه : تنوين «نوفل» مع أنها موصوفة بابن ، وذلك على القياس .

(٥) المقتضب ٢ : ٣١٥ والخصائص ٢ : ٤٩١ وابن الشجرى ١ : ٣٨٢ وابن يعيش ٢ : ٦ والمقرب ١٤٧ والخزانة ١ : ٣٣٢ والتصريح ٢ : ١٧٠ والهمع ١ : ١٧٦ .

* جاريةٌ من قيسِ ابْنِ ثَعْلَبَةْ [١] *

وتقول: هذا أبو عمرِو بنُ العَلاءِ؛ لأنَّ الكُنْيَةَ كالاسم الغالب . ألا ترى أنَّك تقول : هذا زيدُ بنُ أبى عمرٍو ، فتُذهب التنوين كما تُذهبه فى قولك: هذا زيدُ بنُ عمرٍو ؛ لأنه اسمٌ غالب . وتصديق ذلك قول العرب : هذا رجل من بنى أبى بَكْرِ بنِ كلابٍ . وقال الفرزدق فى أبى عَمْرِو بنِ العَلاء [٢] :

مازِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوابًا وأفتحُها حتَّى أتيتُ أبا عَمْرِو بنَ عَمّارِ [٣]

وقال [٤] :

فلم أَجْبُنْ ولم أَنْكُلْ ولكنْ يَمَمْتُ بها أبا صَخْرِ بنَ عَمْرِو [٥]

وقال يونس: من صرف هِنْدًا قال: هذه هِنْدٌ بنتُ زيدٍ ، فنوّن هِنْدًا ؛ لأن هذا موضع لا يتغيّر فيه الساكن ، ولم تُدرِكه علّة . وهكذا سمعنا من العرب .

وكان أبو عمرو يقول : هذه هِنْدُ بنتُ عبد الله فيمن صرف ، ويقول : لمّا كثر فى كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أَدْرِ ، ولَمْ يَكُ ، ولَم أُبَلْ ، وخُذْ وكُلْ ، وأشباه ذلك ، وهو كثير .

---

(١) قيس بن ثعلبة : حى من بكر بن وائل . والشاهد فيه : تنوين «قيس» مع أنها موصوفة بابن .

(٢) ديوان الفرزدق ٣٨٢ وابن يعيش ١ : ٢٧ وشرح شواهد الشافية ٤٣ .

(٣) أى لم أزل أتصرف فى العلم وأطويه وأنشره حتى لقيت أبا عمرو فسقط علمى عند علمه . وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازنى النحوى .

والشاهد فيه : حذف التنوين من «أبا عمرو» لأن الكنية فى الشهرة والاستعمال بمنزلة العلم .

(٤) وأنشده فى الهمع ٢ : ٢٣٦ . ولم يذكر الشنتمرى ولا الشنقيطى فى الدرر نسبته . وقد نسب فى المفضليات ٧٠ إلى يزيد بن سنان أخى هرم بن سنان ممدوح زهير ،

(٥) فى ا والمفضليات : «فلم أنكل ولم أجبن» . لم أنكل : لم أنكص . يممت بها : قصدت بالطعنة .

وينبغى لمن قال بقول أبى عمرو أن يقول : هذا فُلانُ بنُ فُلانٍ ؛ لأنَّه كناية عن الأسماء التى هى علاماتٌ غالبة ؛ فأجريت مجراها .

وأما طامرُ بنُ طامرٍ فهو كقولك : زيدُ بنُ زيدٍ ؛ لأنه معرفة كأمّ عامرٍ وأبى الحارث ، للأسد وللضَّبع ، فجُعل علمًا[1] . فإذا كنيت عن غير الآدميّينَ قلت : الفُلان والفُلانة ؛ والهَنُ والهَنَةُ ، جعلوه كنايةً عن النَّاقة التى تسمى بكذا ، والفرس الذى يسمّى بكذا ؛ ليفرقوا بين الآدميّينَ والبهائم .

هذا باب ما يحرَّك فيه التنوين[2] فى الأسماء الغالبة

وذلك قولك : هذا زيدٌ ابنُ أخيك ، وهذا زيدٌ ابنُ أخى عمرٍو ، وهذا زيدٌ الطويلُ ، وهذا عمرٌو الظريفُ ، إلا أن يكون شىءٌ من ذا يَغلب عليه فيُعرف به ، كالصِّعِق وأشباهه ، فإذا كان ذلك كذلك لم يُنوَّن .

وتقول : هذا زيدٌ ابنُ عَمْرِكَ ، إلا أنْ يكون ابنُ عَمْرِكَ غالبًا ، كابنِ كُراعَ وابنِ الزُّبَيْر ، وأشباه ذلك . ١٤٩

وتقول : هذا زيدُ بنُ أبى عمرٍو ، إذا كانت الكنية أبا عمرٍو .

وأمّا زيدٌ ابنُ زَيْدِكَ ، فقال الخليل : هذا زيدٌ ابنُ زيدِك[3] ، وهو القياس وهو بمنزلة : هذا زيدٌ ابنُ أخيك ؛ لأنّ زَيْدًا إنّما صار ههنا معرفةً بالضمير الذى فيه ، كما صار الأخُ معرفةً به . ألا ترى أنّك لو قلت : هذا زيدُ رجُلٍ صار

— والشاهد فيه كسابقه : حذف التنوين من « أبا صخر » مع أنه كنيته ، لأن الكنية فى الشهرة والاستعمال بمنزلة العلم .

(1) أم عامر : كنية الضبع ، وأبو الحارث : كنية الأسد .

(2) ا : « مايتحرك » .

(3) فقال الخليل ، إلى هنا ساقط من ا .

نكرةً ، فليس بالعَلَم الغالب؛ لأنَّ ما بعده غَيَّره، وصار يكون معرفةً ونكرةً به .
وأمَّا يونُس فلا ينوِّن .

وتقول : مررتُ بزيدِ ابنِ عمرٍو ، إذا لم تجعل الابنَ وصفًا ، ولكنَّك تجعله بدلاً أو تكريرا كأجْمَعينَ .

وتقول : هذا أخو زيدِ ابنُ عمرٍو ، إذا جعلتَ ابنُ صفةً للأَخ ، لأنَّ أخَا زَيْـدٍ ليس بغالبٍ ، فلا تَدَع التنوين فيه ، كما تَدَعه فيما يكون اسمًا غالبًا أو تضيفه إليه[1].

وإنما ألزمتَ التنوين والقياسَ هذه الأشياء ؛ لأنَّهم لها أقلُّ استعمالا[2].

ومثل ذلك : هذا رَجُلٌ ابنُ رَجُلٍ ، وهذا زيدٌ ابنُ رجلٍ كريمٍ .

وتقول : هذا زيدٌ بُنَيُّ عمرٍو ، فى قول أبى عمرو ويونس ، لأنَّه لا يلتقى ساكنان ، وليس بالكثير فى الكلام ككثرة ابْن فى هذا الموضع ، وليس كُلُّ شىء يكثر فى كلامهم يُحْمَل على الشاذّ ، ولكنه يُجْرَى على بابه حتَّى تَعلم أنَّ العرب قد قالت غير ذلك . وكذلك تقول العربُ ، ينوِّنون . وجميعُ التنوين يَثبت فى الأسماء إلّا ما ذكرتُ لك .

هذا باب النون الثقيلة والخفيفة

اعلم أنَّ كل شىء دخلته الخفيفة فقد تَدخله الثَّقيلة . كما أن كلَّ شىء تَدخله الثقيلة تَدخله الخفيفة .

---

(١) ط : « وتضيفه إليه » .

(٢) ا ، ب : « أشد استعمالا » . والوجه ما فى ط . وقال السيرافى : واختلفوا فى السبب الذى حسَّن حذف التنوين من قولك : هذا زيد بن عمرو . فكان سيبويه يذهب فى ذلك إلى أن السبب فيه كثرته فى الكلام واجتماع الساكنين . فإذا لم يجتمع ساكنان لم يحذف . وكان يونس يذهب إلى أن العلة فيه اجتماع الساكنين ، ولم يذكر غير ذلك . وكان أبو عمرو يذهب إلى أن العلة فيه كثرته فى الكلام .

وزعم الخليل أنها توكيد كما التى تكونُ فصلاً. فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدا.

ولها مواضع سأبينها إن شاء الله ومواضعها فى الفعل.

فمن مواضعها الفعلُ الذى للأمر والنهى، وذاك قولك: لا تفعَلَنَّ ذاك واضرِبَنَّ زيدا. فهذه الثقيلةُ. وإذا خفّفت قلت: افعَلَنْ ذاك ولا تضرِبَنْ زيدا.

ومن مواضعها الفعل الذى لم يَجِبِ، الذى دخلته لام القسم، فذلك لا تُفارِقُه الخفيفةُ أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام فى القسم. وقد بيّنا ذاك فى بابه[1].

فأمّا الأمرُ والنّهى فإن شئت أدخلتَ فيه النون وإن شئت لم تُدخِل؛ لأنه ليس فيهما ما فى ذا. وذلك قولك: لتَفعَلَنَّ ذاك، ولتَفعَلانِّ ذاك، ولتَفعَلُنَّ ذاك[2]. فهذه الثقيلة. وإنْ خفّفت قلتَ: لتَفعَلَنْ ذاك ولتَفعَلُنْ ذاك[3]

فمما جاء فيه النون فى كتاب الله عزّ وجلّ: «وَلا تتّبِعانِّ سَبيلَ الذينَ لا يَعلَمُونَ[4]»، «وَلا تقولَنَّ لشَىْءٍ إنّى فاعلٌ ذلكَ غَداً[5]»، وقوله تعالى: «وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذانَ الأنعامِ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ[6]» و«لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونَنْ مِنَ الصّاغِرِينَ[7]»، ولَيَكُونَنْ خفيفة.

---

(١) هو (باب الأفعال فى القسم). وقد مضى فى هذا الجزء.

(٢) سقطت هذه الكلمة من ا. وفى ا أيضا «ذلك» فى الموضعين السابقين، وفى ب: «ذلك» فى الموضع الأول فقط.

(٣) ا: «لتفعلن ذلك ولتفعلن» فقط.

(٤) يونس ٨٩.

(٥) الكهف ٢٣.

(٦) النساء ١١٩.

(٧) يوسف ٣٢.

وأمّا الخفيفة فقوله تعالى : « لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ »[1]. وقال الأعشى[2] :

فإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها
ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللهَ فاعْبُدَا[3]

١٥٠ فالأولى ثقيلةٌ ، والأخرى خفيفة . وقال زهير :

تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ اللهِ ذا قَسَمًا
فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ[4]

فهذه الخفيفة . وقال الأعشى[5] :

أبا ثابتٍ لا تَعْلَقَنْكَ رِماحُنا أبا ثابتٍ فاقعد وعِرْضُكَ سالِمُ[6]

فهذه الخفيفة . وقال النابغة الذبيانى[7] :

---

(١) العلق ١٥ .

(٢) ديوانه ١٠٣ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٢/٣٨٤ : ٢٦٨ والإنصاف ٦٥٧ وابن يعيش ٩ : ٣٩ ، ٨٨ / ١٠ : ٢٠ وشرح شواهد المغنى ٢٦٨ والعينى ٤ : ٣٤٠ والهمع ٢ : ٧٨ والتصريح ٢ : ٢٠٨ وشرح شواهد المغنى ٣ : ٢٢٦ .

(٣) من قصيدة قالها حين عزم على الإسلام فمدح رسول الله ، ثم غلبت عليه شقوته فمات على كفره .

والشاهد فيه : إدخال النون الخفيفة فى « فاعبدن » . وقد أبدلها ألفا فى الوقف ، كما تبدل من التنوين فى حال النصب .

(٤) سبق الكلام عليه فى ص ٥٠٠ من هذا الجزء .

والشاهد فيه هنا : دخول نون التوكيد الخفيفة فى « تعلمن » .

(٥) ديوانه ٥٨ .

(٦) أبو ثابت : كنية يزيد بن مسهر ، ناداه بكنيته استخفافاً لا تعظيماً . لا تعلقنك : لا تتعرض لقتالنا فتعلقنك رماحنا ، أى تنشب فيك . جعل النهى للرماح مجازا ، والمنهى فى الحقيقة هو المهجو . ط : « فاذهب » موضع « فاقعد » .

(٧) ديوانه ٤٢ والمحتسب ٢ : ٨٦ وشرح شواهد المغنى ٢١٣ .

لا أعرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامعُها   كأنَّ أبكارَها نِعاجُ دُوّارِ[1]

وقال النابغة أيضا[2]:

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصائدٌ وليَدْفَعَنْ   جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكوارِ[3]

والدعاء بمنزلة الأمر والنهى ، قال ابن رَوَاحة[4]:

* فأنزِلَنْ سَكِينةً علينا[5] *

---

(١) يقوله لبنى فزارة بن ذبيان ، يحذرهم النعمان بن الحارث الغسانى ، وكانوا قد نزلوا فى مرج له حمى . والربرب : القطيع من بقر الوحش ، كنى به عن النساء . والأبكار : الصغار ، أراد بها الجوارى من النساء . والنعاج : جمع نعجة للبقرة الوحشية . والدوار ، بالضم : ما استدار من الرمل . وأراد بقوله «لا أعرفن» لاتقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسبيات .

والشاهد فيه : « لا أعرفن » بالنون الخفيفة .

(٢) ديوانه ٣٥ والمقتضب ١ : ١٤٣ / ٣ : ٣٥٤ والخصائص ٢ : ٢٤٧ والمنصف ٢ : ٧٩ والإنصاف ٤٩٠ .

(٣) يقوله لزرعة بن عمرو الكلابى ، وكان قد أشار على النابغة أن يشير على قومه بقتال بنى أسد ، وأمره بنقض حلفهم وقتالهم ، فأبى النابغة هذا الغدر ، فتوعده زرعة بالهجاء ، فقال فى هذا قصيدة منها هذا البيت ، والأكوار : جمع كور ، بالضم ، وهو الرحل بأداته . والقادمة للرحل كالقربوس للسرج . وكانوا يركبون الإبل فى بدء الغزو ، حتى يحلوا بساحة العدو فينزلون عنها إلى الخيل . فجعل الجيش فى هذه الرواية هو الذى يستحث الإبل . ويروى : « جيشا إليك قوادمُ الأكوار » ، فكأن الإبل هى التى تدفع الجيش . وجعل الدفع للأكوار مجازا . ويروى : «وليدفعن جيشا» .

والشاهد فيه : « فلتأتينك » ، و « وليدفعن » حيث أكدا بالنون الخفيفة ، لأن القسم موضع توكيد وتشديد .

(٤) ط : « كعب بن مالك » ويروى لثالث أيضا هو عامر بن الأكوع . انظر السيرة ٧٥٦ والمقتضب ٣ : ١٣ وشرح شواهد المغنى ٢٥٨ والتصريح ٢ : ٢٠٢ والهمع ٢ : ٧٨ .

(٥) السكينة : ما يُسكن إليه ويؤنس به ، والمراد : ثبتنا على الإسلام بنصر رسولك . والشاهد : تأكيد « أنزلن » بالنون الخفيفة .

وقال لبيد[1] :

فلَتَصْلَقَنّ بنِي ضَبينة صَلْقةً تُلْصِقْنَهُمْ بخَوالِفِ الأَطْنابِ[2]

١٥١ هذه الثقيلة ، وهو أكثر من أن يُحْصَى . وقالت ليلى الأَخْيلِيّة[3] :

تُساوِرُ سَوّاراً إلى المجد والعُلاَ وفى ذِمّتى لئن فعلتَ لَيَفْعَلاَ[4]

وقال النابغة الجعدى[5] :

فمن يَكُ لم يثْأَرْ بأَعْراضِ قومِهِ فإنّي وربِّ الراقِصاتِ لأَثْـأَرَا[6]

فهذه الخفيفة خُفِّفَت كما تثقُل إذا قلت : لأَثْـأَرَنّ .

---

(١) ليس فى ديوانه وإن أثبت فى حواشي ص ٢٤ منه . وانظر اللسان والتاج (ضبن) .

(٢) ضبينة : حى من قيس . والصلقة ، بالقاف : الصدمة فى الحرب . والأطناب : جمع طنب ، بضمتين : وهو الطويل من حبال الأخبية . والخوالف هنا : مآخر الأطناب . يقول : لتصبحن الخيل هذا الحى فتحجرهم فى البيوت منهزمين حتى تلصقهم بآخرها .

والشاهد فى : « لتصلقن » بالنون الثقيلة ، تأكيداً للقسم .

(٣) ديوانها ١٠١ والمقتضب ٣ : ١١ والاقتضاب ٣٩٧ والخزانة ٣ : ٣٣ عرضا والعيني ١ : ٥٦٩ واللسان .

(٤) تقوله فى هجائها للنابغة الجعدى . تساور : تواثب وتغالب . والسوار : الطلاب لمعالى الأمور المتجه بنفسه إليها . عنت به سيدا من أهلها كان النابغة قد عارضه مفاخراً له

والشاهد فى : «ليفعلا» بالنون الخفيفة المبدلة ألفا .

(٥) ديوانه ٧٦ وابن يعيش ٤ : ٣٣٦ / ٩ : ٣٩ والأشمونى ٣ : ٢١٥ ، ٢٢٥ .

(٦) أى إن وجد من لم ينتصر لأعراض قومه بالهجاء فقد انتصرت وأدركت الثأر بذلك لهم . والراقصات : الإبل تمشي الرقص فى سيرها ، وهو ضرب من الخبب . وأراد سيرها فى الحج ، فذكر هذا تعظيماً لها فى تلك الحال .

والشاهد فى : « لأثأرا » كسابقه .

ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة[١] التى تكون بعد حروف الاستفهام ؛ وذلك لأنك تريد أعلمنى إذا استفهمتَ ، وهى أفعال غير واجبة فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهى ، فإن شئت أقحمتَ النونَ وإن شئت تركتَ ، كما فعلت ذلك فى الأمر والنهى . وذلك قولك: هل تقولنّ ؟ وأتقولنّ ذاك ؟ وكم تمكثنّ ؟ وانظرْ ماذا تفعلنّ[٢] ؟ وكذلك جميع حروف الاستفهام . وقال الأعشى[٣] :

فهلْ يمنعَنِّى ارتيادِى البلا   دَ من حَذَرِ الموتِ أن يأتيَنْ[٤]

وقال[٥] :

وأقبِلْ على رَهْطِى ورهطِك نَبْتَحِثْ

مَساعِيَنا حتَّى ترى كيف تَفعَلاَ[٦]

(١) ا فقط : «غير الموجبة» .

(٢) ا ، ب : « متى تفعلن » .

(٣) ط : «قال الأعشى» بدون واو . والبيت فى ديوانه ١٤ والمحتسب ١ : ٣٤٩ .

(٤) الارتياد : المجىء والذهاب . أى لا يمنع التجول فى آفاق الأرض من الموت حذرا ، ولا الإقامة فى الديار تقربه قبل وقته ، فاستعمال السفر أجمل مادام الأجل واحدا .

والشاهد : توكيد « يمنعنى » بالنون الثقيلة بعد الاستفهام ، لأنه غير واجب كالأمر ، فيؤكد كما يؤكد الأمر .

(٥) البيت من الخمسين التى ما عرف أصحابها . وانظر الخزانة ٤ : ٥٥٨ والعينى ٤ : ٣٢٥ والهمع ٢ : ٧٨ والأشمونى ٣ : ٢١٤ .

(٦) ط : « فأقبل » . ورهط الرجل: قومه وعشيرته الأقربون . نبتحث : نفتش ونستقصى . والمساعى : المناقب والمآثر التى يحصل عليها الإنسان بسعيه . يقوله لمن فاخره . وفى ا ، ب : «كيف تفعلا » ، وفى روايات الخزانة : « كيف يُفعلا » .

والشاهد فيه : توكيد « نفعلن » بالنون الخفيفة المبدلة ألفا . وزعم ابن الطراوة أن النون فى « نفعلن » هى نون الترنم أبدلت ألفا فى الوقف ، ورد عليه بأن نون الترنم لا تغير حركة ما قبلها ، وقد غيرت هنا بالفتح ، وهو لا يكون إلا لنون التوكيد .

وقال [مقنّع][1] :

* أفَبَعْدَ كِنْدةَ تَمْدَحَنَّ قَبيلاَ[2] *

١٥٢ وقال :

* هل تَحْلِفَنْ يا نُعْمَ لا تَدِينُهَا[3] *

فهذه الخفيفة[4]. وزعم يونس أنك تقول : هَلاَّ تقولَنَّ ، وألّا تقولنَّ . وهذا أقربُ لأنك تَعرِض ، فكأنّك[5] قلت : افعلْ ، لأنه استفهام فيه معنى العَرْض[6].

ومثل ذلك : لولا تقولنَّ ، لأنك تَعرِض .

وقد بيّنّا حروف الاستفهام وموافقتها الأمرَ والنهى فى باب الجزاء وغيره ، وهذا ممّا وافقتْها فيه . وتُرِك تفسيرُهن[7] ههنا للذى فسرنا فيما مضى[8].

ومن مواضعها حروفُ الجزاء إذا وقعتْ بينها وبين الفعل « ما » للتوكيد ؛

---

(١) الخزانة ٤ :٥٥٨ والتصريح٢ : ٢٠٤ والهمع ٢ : ٧٨ والأشمونى٣:٢١٤.

(٢) لم تعرف تتمته ولا قائله . وكندة : قبيلة من اليمن من كهلان بن سبأ . وأصل القبيل : الجماعة من قوم مختلفين ، ولكنه أراد بها هنا القبيلة بنى الأب الواحد ،وذلك لتقارب المعنى فيهما .

والشاهد : توكيد « تمدحن » فى سياق الاستفهام

(٣) سبق الكلام عليه فى ٢ : ٢٥٧ برواية « يانعم هل تحلف » . والشاهد فيه هنا توكيد « تحلفن » بالنون الخفيفة . « ونعم : ترخيم نعمان .

(٤) ا، ب : « فهذه الخفيفة » .

(٥) ط : «وكأنك » .

(٦) ا : « وفيه معنى العرض » .

(٧) ا ، ب : « تفسيرها » .

(٨) بعده فى ا فقط « لأنه قد فرغ منه ، فمن ثم لم نبالغ فيه » .

وذلك لأنّهم شبّهوا مَا باللام التى فى لَتفعلن ، لمّا[1] وقع التوكيدُ قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام . وإن شئت لم تُقحِم النون كما أنك إنْ شئت لم تجىء بها . فأمّا اللام فهى لازمةٌ فى اليمين ، فشبّهوا مَا هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التى جاءت لإثبات النون . فمن ذلك قولك : إمّا تأتِينّى آتِك ، وأيُّهم ما يَقولنّ ذاك تَجزِه . وتصديق ذلك قوله عزّ وجلّ : « وإمّا تُعرِضَنّ عَنهُمُ ابْتغاء رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ[2] » ، وقال عزّ وجلّ : « فإمّا تَرَيِنّ مِنَ البَشَرِ أحَداً[3] » .

وقد تَدخل النون بغير مَا فى الجزاء ، وذلك قليلٌ فى الشعر ، شبّهوه بالنهى حين كان مجزوماً غير واجب . وقال الشاعر[4] :

نَبتُّمْ نَباتَ الخَيْزُرانِيِّ فى الثَّرَى
حَديثاً متى ما يأتِك الخيرُ يَنفَعَا[5]

وقال ابن الخَرِع[6] :

فمَهْما تَشَأْ منه فَزارةُ تُعطِكمْ ومَهْما تَشَأْ منه فزارةُ تَمنَعَا[7]

---

(١) ا : « ولما » . (٢) الإسراء ٢٨ . (٣) مريم ٢٦ .

(٤) هو النجاشى الشاعر . الخزانة ٤ : ٥٦٣ والعينى ٤ : ٣٤٤ والهمع ٢ : ٧٨ والأشمونى ٣ : ٢٢٠ .

(٥) هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة . والخيزرانى : كل نبت ناعم . وأراد بالخير المال . وفى البيت ورواياته ونسبته كلام مسهب فى الخزانة .
والشاهد فيه : « ينفعا » بنون التوكيد ، وهو جواب الشرط ، وليس من مواضع النون لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ، ولكنه أكد تشبيها بالنهى حين كان مجزوما غير واجب .

(٦) هو عوف بن عطية بن الخرع . ويروى أيضا للكميت بن ثعلبة . وانظر الخزانة ٤ : ٥٥٩ والعينى ٤ : ٣٣٠ والتصريح ٢ : ٢٠٦ ، والهمع ٢ : ٧٩ والأشمونى ٢ : ٢٢٠ .

(٧) أى مهما تشأ إعطاءه تعطكم ، ومهما تشأ منعه تمنعكم .
والشاهد فى : « تمنعا » ، كما فى البيت السابق .

وقال [١]:

مَن يُثْقَفَنْ منهمْ فليس بآئبٍ   أبداً وقَتْلُ بنى قُتَيبةَ شافِى [٢]

وقال [٣]:

يَحْسَبُه الجاهِلُ ما لم يَعْلَمَا   شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا [٤]

شبّهه بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب ، وهذا لايجوز إلّا فى اضطرار ، وهى فى الجزاء أقوى .

وقديقولون : أقسمتُ لَـمَّا لم تفعلنّ ؛ لأن ذا طَلَبٌ فصار كقولك : لا تَفعلنّ كما أن قولك : أَتُخْبِرُنّى ، فيه معنى افعلْ ، وهو كالأمر فى الاستفناء والجواب .

ومن مواضعها أفعالُ غير الواجب التى فى قولك : بجَهْدٍ ما تَبلغنّ ،

---

(١) البيت لبنت مرة بن عاهان . المقتضب ٣ : ١٤ والمقرب ٨٦ والخزانة ٤ : ٥٦٥ والعينى ٤ : ٣٣٠ والتصريح ٢ : ٢٠٥ والهمع ٢ : ٧٩ والأشمونى ٢ : ٣١٠ /٣ : ٢٢٠ .

(٢) تقوله فى مقتل أبيها حين قتلته باهلة . ويروى : « من نثقفن » . ثقفه فى الحرب أدركه وظفر به . والآئب : الراجع . يقول: من ظفرنا به من آل قتيبة بن مالك ابن أعصر فليس بآئب ، لما فى قتلهم من شفاء النفوس .

والشاهد فيه : إدخال النون فى « يثقفن » ، وهو فعل شرط ، وليس من مواضع التوكيد إلا أن توصل أداة الشرط بما المؤكدة ، فيضارع ما أكد باللام لليمين .

(٣) الرجز لابن جبابة اللص ، أوأبى حيان الفقعسى ، أوعبد بنى عبس ،أوالعجاج ، أو مساور العبسى . وانظر نوادر أبى زيد ١٣ وأمالى ابن الشجرى ١ :٣٨٤ والإنصاف ٦٥٣ وابن يعيش ٩ :٤٢ والمقرب ٨٦ والخزانة ٤ :٥٦٩ وشرح شواهد المغنى ٣٢٩ والعينى ٤ :٤٢٩ والتصريح ٢ :٢٠٥ والهمع ٢ :٧٨ والأشمونى ٣ :٢١٨ .

(٤) وصف جبلا قد عمّه الخصب وحفّه النبات وعلاه ، فصار كالشيخ المتزمل المعمم . وخص الشيخ لوقاره فى مجلسه وحاجته إلى الاستكثار من الثياب .

والشاهد فيه : دخول النون فى « لم يعلمن » ضرورة ، تشبيها للم بلا الناهية .

وأشباهِه . وإنّما كان ذلك لمكان مَا . وتصديقُ ذلك قولُهم فى مَثَل [١] :

* فى عضَةٍ مّا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا [٢] *

وقال أيضا فى مَثَل آخَر : « بأَلَمٍ مَّا تُخْتَنِنَّه [٣] » ، وقالوا : « بعَيْنٍ مّا أَرَيَنَّك » . فَما ههنا بمنزلتها فى الجزاء .

ويجوز للمضطَرّ أنتَ تَفعلنّ ذاك ، شبهوه بالتى بعد حروف الاستفهام ، لأنها ليست مجزومة والتى فى القسم مرتفعة ، فأشبهتْها فى هذه الأشياء ، فجُعلت بمنزلتها حين اضطُرّوا . وقال الشاعر ، جَذيمة الأبرش [٤] :

---

(١) ابن يعيش ٧ : ١٠٣ / ٩ : ٥ ، ٤٢ والمقرب ١٧١ والخزانة ١ : ٨٣ / ٤ : ٤٨٩ ، ٥٦٦ وشرح شواهد المغنى ٢٥٨ والتصريح ٢ : ٢٠٥ والأشمونى ٣ : ٢١٧ والحماسة بشرح المرزوقى ١٠٩٢ واللسان (شكر ٩٤) .

(٢) يروى صدراً لبيت ، هو بتمامه كما فى الخزانة :

ومن عضة ما ينبتن شكيرها ... قديماً ويقتط الزناد من الزند

وكذا عجزاً لبيت برواية : « ومن عضة » صدره :

* إذا مات منهم سيد سرق ابنه *

أى أشبه أباه فى خلقه فمن رأى هذا ظنه هذا . والعضة : واحدة العضاه ، وهو شجر عظام . والشكير : صغار الورق ، والشوك . أى إن الصغار إنما تنبت من الكبار . يضرب مثلا فى مشابهة الرجل أباه .

والشطر لم يورده شراح أبيات سيبويه . وهو شاهد على أن زيادة « ما » لتوكيد بمنزلة اللام ؛ ولذا جاز توكيده بالنون .

(٣) السيرافى : أى لا تختنين إلا بشرط الألم . هذا المثل يضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة . وهذه الميم دخلت لأجل التوكيد فشبهت باللام .

(٤) كلمة « الشاعر » ليست فى ا . وفى ب : « وقال الشاعر جذيمة بن الأبرش » ، تحريف . والبيت فى النوادر ٢١٠ والمقتضب ٣ : ١٥ والمؤتلف ٣٤ وابن الشجرى ٢ : ٢٤٣ وابن يعيش ٩ : ٤٠ والمقرب ٨٦ وشرح شواهد المغنى ١٣٤ ، ٢٤٥ والعينى ٣ : ٣٣٤ / ٤ : ٣٢٨ والتصريح ٢ : ٢٢ ، ٢٠٦ .

رُبَّما أَوْفَيْتُ فى عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالاتُ[1]

وزعم يونس أنهم يقولون رُبَّما تَقولنَّ ذاك وكَثُرَ ما تقولنَّ ذاك؛ لأنّه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلّا و « مَا » له لازمة، فأشبهتْ عندهم لام القسم .

وإن شئتَ لم تُقحِم النون فى هذا النحو، فهو أكثر وأجود، وليس بمنزلته فى القسم؛ لأنّ اللام إنما أُلزمتْ اليمين، كما أُلزمت النونُ اللامَ وليست مع المقسَم به بمنزلة حرف واحد . ولو لم تُلزَم اللامُ التبس بالنفى إذا حلفَ أنه لايفعل، فما تجئ لتسهّل الفعل بعد رُبَّ . ولا يُشبِه ذا القسمَ[2].

ومثل ذلك: حَيْثُما تكونَنْ آتِك؛ لأنّها سهّلت الفعل أن يكون مجازاة.

وإنّما كان تركُ النون فى هذا أجود؛ لأنّ مَاورُبَّ بمنزلة حرف واحد، نحو قَدْ وسَوْفَ، وَما وحيث بمنزلة أيْنَ، واللام ليست مع المقسَم به بمنزلة حرف واحد[3] وليست كالتى فى « بألَمٍ ماتُخْتَنِنَّه »، لأنّها ليست مع ماقبلها بمنزلة حرف واحد، ولأنّ اللام لا تَسقط كما تَسقط مَا من هذا إن شئت[4] .

هذا باب أحوال الحروف التى قبل النون الخفيفة والثقيلة

اعلم أنّ فعلَ الواحد إذا كان مجزومًا فلحقتْه الخفيفة والثقيلة حرّكتَ المجزوم، وهو الحرف الذى أسكنتَ للجزم؛ لأنّ الخفيفة ساكنة والثقيلة

---

(١) العلم : الجبل . والشمالات: جمع شمال بالفتح ، وهى الريح التى تهب من هذه الناحية . يفخر بأنه يحفظ أصحابه فى رأس جبل إذا خافوا من العدو ، فيكون طليعة لهم . يفخر بذلك لأنه دال على شهامة النفس وحدة الإبصار .

والشاهد فيه : توكيد « ترفعن » للضرورة . والتوكيد هنا بالنون الخفيفة .

(٢) ط : « فلا تشبه ذا القسم ».

(٣) ا: « ليست مع المقسم به كحرف واحد »

(٤) ا : « من هذين الحرفين إن شئت » .

نونان الأولى منهما ساكنة . والحركةُ فتحةٌ ولم يكسروا[1] فيلتبسَ المذكَّر بالمؤنّث ، ولم يَضمّوا فيلتبسَ الواحد بالجميع . وذلك قولك : اعْلَمنْ ذلك ، وأَكْرِمَنْ زيدا ، وإمّا تُكْرِمَنّه أكْرِمْه .

وإذا كان فعلُ الواحد مرفوعا ثم لحقتْه النون صيّرتَ الحرف المرفوع مفتوحا لئلاّ يَلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هَلْ تَفْعَلَنْ ذاك ، وهَلْ تخرُجَنْ يازيد . ١٥٤

وإذا كان فعلُ الاثنين مرفوعا وأدخلت[2] النون الثقيلة حذفتَ نون الاثنين لاجتماع النونات ، ولم تَحذف الألف لسكون النون ؛ لأنّ الألف تكون قبل الساكن المدغَم ، ولو أذهبتَها لم يُعلَمَ أنّك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفةُ ههنا لأنّها ساكنة ليست مدغَمة فلا تَثبت مع الألف ، ولايجوز حذفُ الألف فيَلتبسَ بالواحد .

وإذا كان فعلُ الجميع مرفوعاً ثم أدخلتَ فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفتَ نون الرفع ، وذلك قولك: لَتَفْعَلُنّ ذاك ولَتَذْهَبُنّ ؛ لأنّه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا . وتقول : هَلْ تَفْعَلُنّ ذاك ، تحذف نون الرفع لأنّك ضاعفتَ النون ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذْ كانت تُحذف ، وهم فى ذا الموضع أشدّ استثقالاً للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا[3]. بلغنا أن بعض القُرّاء[4] قرأ : « أَتُحَاجُّونِى[5] » وكان يقرأ : « فَبِمَ تُبَشِّرُونِ[6] » ،

(١) ط : « لم يكسروا » بدون واو قبلها .

(٢) ط : « وأدخلت » .

(٣) يعنى أنهم حذفوا نونا من نونين لا من ثلاثة .

(٤) زيد فى ا : « الموثوق بهم » .

(٥) الأنعام ٨٠ . وتخفيف النون هو قراءة نافع من السبعة ، وقرأ بها أيضا أبو جعفر وابن ذكوان وهشام والداجونى من بعض طرقهما . إتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

(٦) الحجر ٥٤ . وقراءة التخفيف هى قراءة نافع المدنى. وقرأ ابن كثير بتشديد =

وهى قراءة أهل المدينة ؛ وذلك لأنهم[1] استثقلوا التضعيف ،

وقال عمرو بن معْدِ يكربَ[2]:

تَراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً   يَسوء الفالياتِ إذا فَلَيْنى[3]

يريد : فَلَيْنَنى .

واعلم أنَّ الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمارٍ تَسقطُ إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام ، فإنَّها تَسقط [أيضاً] مع النون الخفيفة والثقيلة ، وإنَّما سقطت لأنَّها لم تحرَّك ، فإذا لم تحرَّك حُذفت ، فتُحذَف لئلاّ يلتقى ساكنان ، وذلك قولك للمرأة: اضْرِبِنَّ زيدا وأَكْرِمِنَّ عمرا ، تَحذف الياء لما ذكرتُ لك ، ولَتَضْرِبِنَّ زيدا ولَتُكْرِمِنَّ عمرا ؛ لأنَّ نون الرفع تَذهب فتَبقى ياء كالياء التى فى اضْرِبِى وأَكْرِمِى . ومن ذلك قولهم للجميع : اضْرِبُنَّ زيدا وأَكْرِمُنَّ عمراً ، ولَتُكْرِمُنَّ بشرا[4] ؛ لأنَّ نون الرفع تذهب فتبقى واوٌ كواو ضَرَبوا وأَكْرَمُوا .

فإذا جاءت بعد علامةِ مضمَرٍ تتحرَّك للألف الخفيفة أو للألف واللام

= النون ، بإدغام نون الرفع فى نون الوقاية . وباقى السبعة بفتح النون نون الرفع . إتحاف فضلاء البشر ٢٧٥ .

(١) ا فقط : « أنهم » .

(٢) ابن يعيش ٣ : ٩١ والخزانة ٢ : ٤٤٥ والعينى ١ : ٣٧٩ والهمع ١ : ٩٥ واللسان (فلا) والحماسة بشرح المرزوقى ٢٩٤ .

(٣) يصف شعره بأن الشيب قد شمله . والثغام ، كسحاب : نبت له نور أبيض . يعل بالمسك : يطيب به ؛ وأصل العلل الشرب بعد الشرب . يسوء الفاليات بما صار إليه من الشيب .

والشاهد فيه : حذف إحدى النونين فى «فلينى» ، فقيل نون النسوة ، وهو مذهب سيبويه ، لأن نون الوقاية أتى بها لصون الفعل . وقيل: المحذوف نون الوقاية لأن نون النسوة ضمير .

(٤) ا ، ب: «عمرا» .

حُرِّكت لما وكانت الحركة هى الحركة التى تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام ؛ لأن عِلّة حركتها ههنا هى العِلّة التى ذكرتُها ثَمّ ، والعِلّة التقاء الساكنين ، وذلك قولك : ارْضَوُنّ زيدا ، تريد الجميع ،[1] واخْشَوُنّ زيدا ، واخْشَيِنّ زيدا ، وارْضَيِنّ زيدا ، فصار التحريك هو التحريك الذى يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة[2] .

هذا باب الوقف عند النون الخفيفة

٥٥ اعلم أنّه إذا كان الحرف الذى قبلها مفتوحا ثم وقفتَ جعلت مكانها ألفا كما فعلتَ ذلك فى الأسماء المنصرفة حين وقفت ؛ وذلك لأنّ النون الخفيفة والتنوين من موضعٍ واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة كما أنّ التنوين ساكن ، وهى علامة توكيد كما أنّ التنوين علامة المتمكّن ، فلمّا كانت كذلك أُجريت مجراها فى الوقف ، وذلك قولك : اضْرِبا ، إذا أمرتَ الواحد وأردتَ الخفيفة . وهذا تفسير الخليل .

وإذا وقفتَ عندها وقد أذهبتَ علامة الإضمار التى تَذهب إذا كان بعدها ألفٌ خفيفة أو ألفٌ ولام رددتَها كما تَردّ الألف [التى] فى : هذا مثنًى

---

(١) ا : « والجمع » .

(٢) السيرافى : قال المازنى : فإن قال قائل : هلا رددتم الساكن الذاهب فى اخشوا واخشى ، حين تحركت الواو والياء فى اخشون واخشين — والساكن الذاهب كان ألف اخشى ، وإنما سقطت لسكونها وسكون الواو والياء — فإذا تحركت الواو والياء فردوها ، كما قلتم : قل ، فأسقطتم الواو لاجتماع الساكنين ، فإذا قيل قولنّ رددتم الواو لما تحركت اللام . فأجاب بأن اللام فى قولن أصلها الحركة ، فإذا تحركت فكأنها فى الأصل متحركة ، فرددنا الواو من أجل ذلك . وليست الواو فى الجمع ولا ياء التأنيث متحركتين فى الأصل .

كما ترى إذا سكتّ (١) ، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة : اضْرِبِى ، وللجميع : اضْرِبُوا وارْمُوا ، وللمرأة : ارْمِى واُغزِى . فهذا تفسير الخليل ، وهو قول العرب ويونس .

وقال الخليل: إذا كان ماقبلها مكسوراً أو مضموما ثم وقفتَ عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واوا ، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة : اخْشَىْ ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة:اخْشَوْا . وقال : هو بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجرورا أو مرفوعا .

وأمّا يونس فيقول: اخْشَيِى واخْشَوُوا ، يَزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضّمة والكسرة .

فقال الخليل : لاأُرى ذاك إلّا على قول من قال:هذا عَمْرُو،ومررتُ بعَمْرِى. وقولُ العرب على قول الخليل .

وإذا وقفتَ عند النون الخفيفة فى فعل مرتفع لجميع رددت النون التى تَثبت فى الرفع ، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة : هَلْ تَضْرِبينْ ، وهَلْ تَضْرِبُونْ ، و هَلْ تَضْرِبانْ . ولا تقول : هَلْ تضْرِبُونا ، فتُجريها مجرى التى تَثبت مع الخفيفة فى الصلة .

---

(١) السيرافى ما ملخصه : اختلف النحويون فى الألف التى تكون فى كل اسم مقصورمنصرف إذا وقف عليها . فقال الخليل وسيبويه ومن ذهب مذهبهما : إن الألف الموقوف عليها هى ألف الأصل . وروى عن المازنى ، وهو قول أبى العباس المبرد ، أن الألف فى مثنى إذا وقفت عليها هى بدل من التنوين ، وشبهوا ذلك بقولك : رأيت زيدا وعمرا . قال السيرافى : والقول ما قاله سيبويه ، وقد حكى أيضا عن الكسائى . والدليل على ذلك أن التنوين إنما يبدل ألفا فى الوقف إذا كان قبله فتحة يليها التنوين ، ونحن إذا قلنا مثنى فالفتحة قبل الألف ، ثم دخل التنوين ، فسقطت الألف التى بين الفتحة والتنوين ، فإذا وقفنا لم يجز أن نُبدل من التنوين .

وينبغى لمن قال بقول يونس فى اخْشَيِ واخْشَوُا إذا أراد الخفيفة أن يقول : هَلْ تَضْرِبُوا ، يجعل الواو مكان الخفيفة كما فعل ذلك فى اخْشَيِ؛ لأنّ ما قبلها فى الوصل مرتفع إذا كان الفعل للجمع[١] ومنكسرٌ إذا كان للمؤنث، ولا يُرَدّ النون مع ما هو بدل من الخفيفة كما لم تثبت فى الصلة ، فإنما ينبغى لمن قال بذا أن يُجرِيها مجراها فى المجزوم ؛ لأنّ نون الجميع ذاهبةٌ فى الوصل كما تَذهب فى المجزوم ، وفعلَ الاثنين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع .

فأمّا الثقيلة فلا تتغيّر فى الوقف لأنّها لا تُشبِه التنوين .

وإذا كان بعد الخفيفة ألفٌ ولام ، أو ألفُ الوصل[٢] ، ذهبتْ كما تَذهب واوُ يَقُلْ[٣] لالتقاء الساكنين . ولم يجعلوها كالتنوين هنا ، فرقوا بين الاسم والفعل ، وكان فى الاسم أقوى لأنّ الاسم أقوى من الفعل وأشدّ تمكّنا .

هذا باب [النون] الثقيلة والخفيفة فى فعل الاثنين وفعل جميع النساء

فإذا أدخلتَ الثقيلة فى فعل الاثنين ثبتت الألفُ التى قبلها ، وذلك قولك: لا تَفْعَلانِّ [ذلك] ، و« لا تتّبعان سبيلَ الذينَ لا يعلَمُون[٤] » :

وتقول : افْعَلانِّ ذلك ، وهل تفْعلانِّ ذلك . فنونُ الرفع تذهب ها هنا

---

(١) ب : «للجميع» ، وفى ط : « فى الجميع» .
(٢) ا : «ألف وصل» .
(٣) ا : «يقول » .
(٤) الآية ٨٩ من يونس .

١٥٦ كما ذهبت فى فعل الجميع[1] وإنّما تثبت الألف ههنا فى كلامهم؛ لأنه قد يكون [2] بعد الألف حرف ساكن إذا كان مدغَما فى حرف من موضعه وكان الآخر لازما للأول[3]، ولم يكن تَلحاقُ الآخِر بعد استقرار الأول فى الكلام[4]، وذلك نحوقولك : رادٌّ،وأرادُّ . فالدالُ الآخِرة لم تَلحق الأولى ولم تكن الأولى[5] فى شىء يكون كلاماً بها والآخِرةليست بعدها ، ولكنهما يقعان جميعا.[6] وكذلك الثقيلة هما نونان تقعان معًا ليست تَلحق الآخِرةُ الأُولى بعد ما يستقر كلاماً . فالخفيفة فى الكلام على حِدةٍ ، والثقيلة على حِدةٍ ، ولأَنْ تكون الخفيفةُ تُحذف عنها المتحرِّكُ أشبه ؛لأنَّ الثقيلة فى الكلام أكثر[7]، ولكنّا جعلناهاعلى حِدةٍ لأنّها فى الوقف كالتنوين ، وتَذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة

---

(١) السيرافى : وحذفوا نون الرفع مع نون التوكيد لأن الواحد فى تضربن مبنى على الفتح . ونظير الفتح ، الذى هوالنصب فى المعرب، حذف النون ، كقولك : زيد لن يقوم يا هذا ، والزيدان لن يقوما ، والزيدون لن يقوموا ، فصارحذف النون بمنزلة النصب . وكذلك يصير حذف النون فى المثنى بمنزلة الفتح .

(٢) ا : «أن يكون» .

(٣) ا : «لازما أن يكون فى كلمتين ، فتكون الألف آخرهذه والمضاعف أول الأخرى . ومن ذلك : ولا تناجوا بالإثم ، وحتى إذا اداركوا فيها ، وكان الآخرلازما للأول» .

(٤) السيرافى : يعنى أنه لوكان إحدى النونين أوإحدى الدالين من راد وقعت ساكنة بعد الألف وجب حذف الألف كما وجب فى لم يخف ولاتخف ، ولوتحركت الفاء بعد ذلك لساكن يلقاها كقولك :لم يخف الرجل ، لم ترد الألف الذاهبة بعد الفاء .

(٥) ا ، ط : «والأولى تكون» ، والوجه ما أثبت من ب .

(٦) ا ، ب : «يقعان جميعا» .

(٧) ط : «أكثر فى الكلام» .

أو ألف ولام ، كما تذهب لالتقاء الساكنين ما لم يُحذَف عنه شىء . ولو كانت بمنزلة نون لكِنْ وأنْ وكأنْ التى حُذفتْ عنها المتحرّكةُ لكانت مثلها فى الوقف[1]. والألف الخفيفة والألف واللام ، فإنما النون الثقيلة بمنزلة باء قَبٍّ وطاء قَطٍّ .

وليس حرفٌ ساكن فى هذه الصِّفة إلا بعد ألفٍ أو حرف لين كالألف ، وذلك نحو : تُمودّ الثوبُ وتَضَرِ بينّى ، تريد المرأة . وتكون فى ياء أُصَيْمٌ ، وليس مثل هذه الواو والياء[2] لأنّ حركة ما قبلهنّ منهن ، كما أنّ ما قبل الألف مفتوح . وقد أجازوه فى مثل ياء أُصَيْمّ لأنّه حرف لين .

وقال الخليل : إذا أردت الخفيفة فى فعلِ الاثنين[3] كان بمنزلته إذا لم تُرد الخفيفة فى فعل الاثنين ، فى الوصل والوقف ؛ لأنه لايكون بعد الألف حرف ساكنٌ ليس بمدغَم . ولا تُحذف الألف ، فيلتبسَ فعلُ الواحد والاثنين . وذلك قولك : اضْرِبَا وأنت تريد النون ، وكذلك لو قلت : اضْرِبانِّى واضرِبا نُعْمانَ لاَتَرُدّنَّ الخفيفة . ولا تقل ذا موضعَ إدغام فأَرُدُّها ؛ لأنّها قد ثبتت مدغَمة . والردُّ خطأٌ ههنا إذ كان محذوفا فى الوصل والوقف إذا لم تُتبِعه كلاما . وكيف تَردّه وأنت لو جمعت هذه النون[4] إلى نون ثانية لاعتَلّتْ وأُدغمت ، وحُذفت فى قول بعض العرب ، فإذا كُفُوا مؤُنتَها لم يكونوا ليردّوها إلى ما يستثقلون .

ولو قلت ذا لقلت: اضرِبَا نُّعْمان ؛ لأنّ النون تُدغَم فى النون .

---

(١) بعده فى ا : « ولكانت تثبت إذا لقيتها الألف الخفيفة » .. الخ

(٢) ا : « وليس ياء أصيم مثل هذه الياء والواو » .

(٣) ا : « فى فعل الاثنين المجزوم » .

(٤) ا : «هذه النون الآخرة » .

ولو قلت ذا لقلت : اضْرِبانَ ابا كُما فى قول من لم يَهمز ؛ لأنّ ذا موضعٌ لم يَمتنع فيه الساكن من التحريك ، فتردها إذا وثقتَ بالتحريك كما رددتَها حيث وثقتَ بالإدغام ، فلا تردّ فى شيء من هذا ، لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذفُ . ألا ترى أنّك لو لم تَخف اللبس لحذفتَ الألف لم تردّها ، فكذلك لاتردّ النون . ولو قلت ذا لقلت جِيئُونِّى فى قولك : جيئُونِى ؛ لأنّ الواو قد ثبتت وبعدها ساكن مدغَم ، ولقلت : جيئُو نُعْمانَ . والنون لاتُردّ ههنا ، كما لاتَرَدّ فى الوصل والوقف هذه الواوَ[1] فى نحو ماذكرنا . وذلك أنّك تقول للجميع : جيئُنّ زيدًا ، تريد الثقيلة ، ولا تردّها فى الوقف ولا فى الوصل .

١٥٧ وإن أردت الخفيفة فى فعلِ الاثنين المرتفع قلت :هَلْ تَضْرِبانِ زيدًا ، لأنّك قد أُمنت النّون الخفيفة[2] وإنّما أذهبتَ النون لأنّها لاتَثبت مع نون الرفع ، فإذا بقيت نونُ الرفع لم تَثبت بعدها النون الخفيفة ، فلمّا أمنوها ثبتت نون الرفع فى الصّلة كما ثبتت نون الرفع فى فعل الجميع فى الوقف ، ورددتَ نون الجميع ، كما رددت ياء اضْرِبِ وواو اضْرِبُوا حين أُمنت البدل من الخفيفة فى الوقف.

وإذا أدخلتَ الثقيلة فى فعلِ جميع النساء قلت : اضْرِبْنانِّ يانسوةُ ، وهلْ تَضْرِبْنانِّ ولَتَضْرِبْنانِّ[3] ، فإنّما ألحقتَ هذه الألف كراهيةَ النونات ، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها[4] كما حذفوا نون الجميع للنّونات ولم يحذفوا نون النّساء كراهية أن يَلتبس فعلُهن وفعلُ الواحدِ . وكُسرت الثقيلةُ هٰهنا لأنّها بعد

---

(١) ا : « كما لا ترد هذه الواو فى الوصل والوقف » .

(٢) ا : «لأنك قد أمنت الخفيفة » . السيرافى : وهذه النون نون الرفع ، ولا يجوز إدخال النون الخفيفة فيه ، لأن إدخالها يوجب بطلان نون الرفع ، وقد قلنا : إنها لاتدخل ونون الرفع ثابتة .

(٣) يا نسوة ، ساقطة من ط ، و «هل تضربنان» ساقطة من ا .

(٤) ا : «للالتقاء بها» ب : « لالتقاء الساكنين » ، والأخيرة تحريف .

ألفٍ زائدة [١] فجُعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك. وهى فيما سوى ذلك مفتوحة ؛ لأنهما حرفان الأوّل منهما ساكن ، ففُتحت كما فُتحت نونُ أينَ .

وإذا أردت الخفيفة فى فعل جميع النساء قلت فى الوقف والوصل : اضْرِبْنَ زيدا ، وَلْيَضْرِبْنَ زيدًا ، يكون بمنزلته إذا لم تُرِد الخفيفة ، وتَحذف الألف التى فى قولك : اضْرِبْنانِّ لأنّها ليست باسم كألف اضْرِبَا ، وإنّما جئت بها كراهية النونات، فلمّا أمنتَ النون لم تَحتج إليها فتركتها كما أثبتَّ نون الاثنين فى الرفع إذا أمنتَ النون، وذلك لأنّها لم تكن لتَثبت مع نون الجميع كراهيةَ التقائهما ، ولا بعد الألف ، كما لم تَثبت فى الاثنين ، فلما استغنوا عنها تركوها .

وأمّا يونس وناسٌ من النحويّين فيقولون:اضْرِبانْ زيدا واضْرِبْنانْ زيدًا. فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير فى كلامها . لايقع بعد الألف ساكنٌ إلاّ أن يُدغَم .

ويقولون فى الوقف : اضْرِبَا واضْرِبْنَا فيمدّون ، وهو قياس قولهم ، لأنّها تصير ألفًا ، فإذا اجتمعتْ ألفان مُدّ الحرف [٢] ، وإذا وقع بعدها ألف ولام أو ألف موصولة جعلوها همزة مخفّفة وفتحوها ، وإنّما القياس فى قولهم أن يقولوا اضْرِبَ الرَّجُلَ ، كما تقول بغير الخفيفة[٣] إذا كان بعدها ألفُ وصلٍ أو ألف

---

(١) ا : « بعد ألف وهى زائدة » ب : « بعد ألف وهو زائدة » .

(٢) السيرافى : وكان الزجاج ينكر هذا ويقول : لو مدت الألف الواحدة وطال مدها ما زادت على ألف ، لأن الألف حرف لا يتكرر . والذى قاله سيبويه على قياس قول الجميع أنه يجتمع فيه ألفان ، وليس هذا بمنكر ، وهو أن تقدر أن ذلك المد الذى زاد بعد النطق بالألف الأولى يرام بها ألف أخرى وإن لم ينكشف فى اللفظ كل الانكشاف .

(٣) ا : « كما يقولون فى الخفيفة » .

ولام ذهبتْ ، فينبغى لهم أن يُذهبوها لنا ، ثم تَذهب الألف كما تَذهب الألف وأنت تريد النون فى الواحد إذا وقفتَ فقلت :اضْرِبَا ثم قلت : اضْرِبَ الرجلَ ؛ لأنّهم إذا قالوا : اضْرِبانْ زيدا فقد جعلوها بمنزلتها فى اضْرِبَنْ زيدا ،فينبغى لهم أن يُجْرُوا عليها هناك مايُجرَى عليها فى الواحد (١) .

هذا باب ثبات الخفيفة والثقيلة فى بنات الياء والواو التى الواوات والياءات لاماتهن

اعلم أنّ الياء التى هى لام ، والواو التى هى بمنزلتها ، إذا حُذِفتا فى الجزم ثم ألحقتَ الخفيفة أو الثقيلة ، أخرجتها كما تُخرِجها إذا جئت بالألف للاثنين ؛ لأنّ الحرف يُبْنَى عليها كما يُبْنَى على تلك الألف ، وما قبلها مفتوح كما يُفتَح ماقبل الألف . وذلك قولك :ارْمِيَنَّ زيدا ، واخْشَيَنَّ زيدا ، واغْزُوَنَّ.

١٥٨ قال الشاعر (٢) :

استَقْدِرِ اللهَ خيراً وآرْضَيَنَّ به فبينما العُسْرُ إذ دارَتْ مَياسيرُ (٣)

وإن كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم ألحقتَ الخفيفة أو الثقيلة حرّكتها كما تحرّكها لألف الاثنين ، والتفسيرُ فى ذلك كالتفسير فى المحذوف . وذلك قولك : لأدْعُوَنَّ ولأرْضَيَنَّ ولأرْمِيَنَّ ، وهل تَرْضَيَنَّ أو تَرْمِيَنَّ ، وهل تَدْعُوَنَّ .

---

(١) ا : « وأن يجروا عليها ما يجرى عليها فى الواحد هناك » .

(٢) هو عثمان بن لبيد العذرى ، أو عثير بن لبيد . وانظر المعمرين ٤٠ وشذور الذهب ١٢٦ وابن الشجرى ٢ : ٢٠٧ ، ٢٠٩ وشرح شواهد المغنى ٨٦ .

(٣) استقدر الله خيرا ، أى : سله أن يقدر لك الخير .

والشاهد فيه : « ارضين» وسلامة الياء لانفتاحها وسكون أول النون الثقيلة بعدها .

وكذلك كلُّ ياء أُجريت مجرى الياء من نفس الحرف وكانت فى الحرف، نحو ياء سَلْقَيْتُ وتَجَعْبَيْتُ. جَعْبَاهُ أى صَرَعَهُ، وتَجَعْبَى: انْصَرَعَ.

هذا بابُ مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك الحروف التى للأمر والنّهى وليست بفعل، وذلك نحو: إيهِ وصَهْ ومَهْ وأشباهها. وهَلُمَّ فى لغة أهل الحجاز كذلك. ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع(١) والذّكَر والأُنثى سواء(٢). وزعم أنها لمّ ألحقتها هاءَ للتنبيه فى اللغتين(٣).

وقد تَدخل الخفيفة والثقيلة فى هلُمَّ فى لغة بنى تَميم(٤) لأنّها عندهم بمنزلة رُدَّ وردًّا ورُدِّى وارْدُدْنَ(٥)، كما تقول: هَلُمَّ وهَلُمَّا وهَلُمِّى وهَلْمُمْنَ والهاء فضلٌ، إنّما هى ها التىللتنبيه، ولكنّهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم.

هذا باب مضاعَف الفعل واختلاف العرب فيه

والتضعيفُ أن يكون آخِرَ الفعل حرفان من موضعٍ واحد، وذلك نحو:

---

(١) ا: «وللجميع».

(٢) «سواء» من ا فقط.

(٣) أى لغة أهل الحجاز التى تلزمها صورة واحدة، ولغة بنى تميم الذين يجعلونها بمنزلة الفعل المضاعف المتصرف. وفى ا، ب: «لحقها الهاء للتنبيه فى اللغتين». السيرافى: وغير سيبويه من النحويين يقول: إن أصله هل، زادوا عليه أمّ التى فى معنى اقصد، وحذفوا الهمزة لما جعلوهما كشىء واحد، وضموا اللام وألقوا عليها حركة الهمزة إذا ابتدئ بها. وهذا قول قريب، وقد رأينا هل قد دخلت عليها «لا» فجعلا فى معنى التحضيض، كقولهم: هلا فعلت ذاك. وهلم أمرٌ مثل التحضيض.

(٤) ط، ب: «فى لغة بنى تميم» فقط.

(٥) ا: «وردى واردى واردن».

رَدَدتُ ووَدِدتُ ، واجْتَرَرْتُ ، وانـقَدَدتُ[١] ، واستَـعْدَدتُ ، وضارَرْتُ ، وتَرادَدْنا ، واحْمَرَرْتُ واحْـمَارَرْتُ ، واطمَـأننْتُ . فإذا تحرّك الحرفُ الآخِرُ فالعربُ مُجْمِعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أَوْلى به ؛ لأنه لما كانا من موضع واحد ثَقُلَ عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يُعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخِر ، فلما ثَقُل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رَفعةً واحدة[٢] .

وذلك قولهم: رُدِّى واجتَرَّ اوا نـقَدُّوا[٣] واستَعِدّى وضارّى زيدا ، وهما يُرادّان واحْـمَرّ واحْمارّ، وهو يَطْمَئِنُّ . فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف فى موضع تَسكن فيه لامُ الفعل فإنّ أهل الحجاز يضاعفون ؛ لأنّهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بُدٌّ من تحريك الذى قبله ؛ لأنه لا يَلتقى ساكنان . وذلك قولك : ارْدُدْ واجْتَرِرْ[٤] ، وإنْ تُضارِرْ أُضارِرْ ، وإنْ تَسْتَعْدِدْ أستَعْدِدْ . وكذلك جميع هذه الحروف .

ويقولون : ارْدُد الرجلَ وإنْ تَسْتَعْدِدِ اليومَ أستعدد ، يَدَعُونه على حاله ولا يُدغمون ؛ لأنّ هذا التحريك ليس بلازِم لها ، إنما حرّكوا[٥] فى هذا الموضع لالتقاء الساكنين ، وليس الساكنُ الذى بعده فى الفعل مبنيًّا عليه كالنون الثقيلة والخفيفة .

١٥٩ وأما بنو تميم فيُدغمون المجزوم كما أدغموا ، إذْ كان الحرفان متحرّكين لما ذكرنا من المتحرّكينِ ، فيُسكِّنون الأوّل ويحرِّكون الآخِر ؛ لأنّهما لا يسكنان جميعا ، وهو قول غيرهم من العرب ، وهم كثير .

(١) ا : « وانقذت » تحريف .
(٢) ا فقط : « أن يرفعوا واحدة » .
(٣) ا : « ردى واجتروا وانقدا وانقدوا » .
(٤) ا : « ارددى واجترر » .
(٥) ا ، ب : « إنما حركوه » .

فإذا كان الحرف الذى قبل الحرف الأول من الحرفين ساكنا ألقيتَ حركة الأول عليه : إن كان مكسورا فاكسره ، وإن كان مضموما فضُمّه ، وإن كان مفتوحا فافتحه. وإن كان قبل الذى تُلقِى عليه الحركة ألفُ وصل حذفتها ؛ لأنّه قد استُغنِى عنها حيث حُرّك ، وإنّما احتيج إليها لسكون ما بعدها . وذلك قولك : رُدّ وفِرّ وعَضّ ، وإنْ تَرُدّاً رُدّ ، ألقيتَ حركة الأوّل منهما على الساكن الذى قبله وحذفت الألف ، كما فعلت ذلك فى غير الجزم ، وذلك قولك : رُدّا ورُدُّوا.

وإن كان الساكنُ الذى قبل الأوّل بينه وبين الألف حاجز ألقيتَ عليه حركة الأول ؛ لأنّ كل واحدٍ منهما يتحوّل فى حال صاحبه عن الأصل ، كما فعلتَ ذلك فى رُدّ وفِرّ وعَضّ ، ولا تحذف الألفَ لأنّ الحرف الذى بعد ألف الوصل ساكن ؛ وذلك قولك : اطْمَأَنّ واقْشَعَرّ ، وإنْ تَشْمَئِزّ أشْمَئِزّ فصارت الألفُ فى الإدغام والجزم مثلَها فى الخبر . وذلك قولك : اطْمَئِنُّوا واطْمَئِنّا ، ومثل ذلك اسْتَعِدّ .

وإن كان الذى قبل الأول [1] متحركا وكان فى الحرف ألف وصل لم تغيِّره الحركةُ عن حاله ؛ لأنه لم يكن حرفا يُضطَرّ إلى تحريكه ، ولا تذهب الألف لأنّ الذى بعدها لم يحرّك [2] وذلك قولك : اجْتَرّ واحْمَرّ [وانْقَدّ] ، وإنْ تَنْقَدّ أنْقَدّ ، فصار فى الإدغام وثبات الألف مثله فى غير الجزم .

وإذا كان قبل الأوّل [3] ألف لم تغيّر ؛ لأنّ الألف قد يكون بعدها الساكنُ المدغَمُ فيَحتمل ذلك وتكون ألف الوصل فى هذا الحرف [4] ؛ لأنّ

---

(١) ا : «الأوائل» .
(٢) ا : «لم تحرك» ب : «لايحرك» .
(٣) ا : « الأوائل » .
(٤) ط : « ذا الحرف » .

الساكن الذى بعدها لا يحرّك . وذلك احمَارّ واشهابّ ، وإنْ تَدْهامّ أدْهامّ ، فصارَ فى الإدغام وثبات الألف مثله فى غير الجزم .

وإن كان قبل الأوّل ألف ولم يكن فى ذلك الحرف حرفُ وصلٍ لم يغيّر عن بنائه وعن الإدغام فى غير الجزم ، وذلك قولك : مادّ ولا تُضارّ ، ولا تُجارّ . وكذلك ما كانت ألفُه مقطوعة نحو : أمِدّ وأعِدّ .

هذا باب اختلاف العرب فى تحريك الآخر

لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأوّل ، من غير أهل الحجاز

اعلم أن منهم من يحرك الآخِر كتحريك ما قبله ، فإن[1] كان مفتوحا فتَحوه ، وإن كان مضموما ضمُّوه ، وإن كان مكسوراً كسروه ، وذلك قولك : رُدُّ وعَضَّ وفِرِّ يافتى ، واقْشَعِرِّ واطْمَئِنِّ واسْتَعِدِّ ، واجْتَرَّ واحْمَرَّ وضارَّ ؛ لأن قبلها فتحة وألفًا ، فهى أجدر أن تُفتح[2] ، ورُدُّنا ولا يُشِلُّكم اللهُ ، وعَضَّنا ومُدُّنى إليك ولا يُشِلَّك اللهُ وليَعَضَّكم . فإن جاءت الهاء والألف فتَحوا أبداً .

وسألتُ الخليل لِمَ ذاك ؟ فقال : لأنّ الهاء خفيّة ، فكأنهم قالوا : رُدَّا وأمِدَّا وغُلاّ ، إذا قالوا : رُدَّها وغُلَّها [وأمِدَّها] . فإذا كانت الهاء مضمومه ضمُّوا ، كأنهم قالوا : مُدُّوا وعَضُّوا ، إذا قالوا : مُدُّهُ وعَضُّهُ . فإن جئت بالألف واللام وبالألف الخفيفة[3] كسرتَ الأوّل كله ؛ لأنه كان فى الأصل مجروما ؛ لأن الفعل إذا كان مجزوماً فحرّك لالتقاء الساكنين كُسِر . وذلك قولك : اضرِبِ

١٦٠

---

(١) ا : « ولا تجان » بالنون .

(٢) ا ، ب : « فهو أجدر أن يفتح » .

(٣) « وبالألف » ساقطة من ب ، وبدلها فى ا : « والألف الخفيفة » .

الرَّجُلَ واضْربِ ابْنَكَ ، فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة رددتَه إلى أصله؛ لأن أصله أن يكون مسكّناعلى لغة أهل الحجاز[١] ، كما أنَّ نظائره من غير المضاعَف على ذلك جَرَى .

ومثل ذلك مُذْ وذَهَبْتُمْ فيمن أسكن، تقول : مُذُ اليومِ ، وذَهَبْتُمُ اليومَ ؛ لأنك لم تَبنِ الميم على أن أصله السكون ، ولكنه حُذف كياء قاضٍ ونحوها .

ومنهم من يفتح إذا التقى سا كنان على كل حال ، إلا فى الألف واللام والألف الخفيفة[٢] . فزعم الخليل أنهم شبهوه بأَيْنَ وكَيْفَ وسَوْفَ وأشباه ذلك، وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فَعَلَ الأوّلون ، وهم بنو أسدٍ وغيرُهم من بنى تميم . وسمعناه[٣] ممن تُرضى عربيته . ولم يُتْبِعوا الآخِرَ الأولَ كما قالوا: امْرُؤٌ وامْرِئٍ وامرأً فأتبعوا الآخِرَ الأوّلَ ، وكما قالوا :ابنِمٍ وابنُمٌ وابنَمًا .

ومنهم من يَدَعه إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحاً ، يجعله فى جميع الأشياء كأيْنَ . وزعم يونس أنه سمعهم يقولون :

* غُضَّ الطَّرْفَ إنك من نُمَيْرٍ[٤] *

---

(١) ط : « فى لغة أهل الحجاز » .

(٢) السيرافى : كأنهم حركوه بالفتح من قبل أن يلقاه الألف واللام ، ثم دخل عليه الألف واللام وهو مفتوح .

(٣) ا ، ب : « وسمعنا » .

(٤) لجرير فى ديوانه ٧٥ والمصون ٣٩ وابن يعيش ٤ : ٥٩٤ والعينى ٤ : ٤٩٤ وشرح شواهد الشافية ١٦٣ والهمع ٢ : ٢٢٧ والتصريح ٢ : ٤٠١ والأشمونى ١ : ٢٥٢ . وعجزه :

* فلا كعبا بلغت ولا كلابا *

يقوله للراعى النميرى . والشاهد فيه : الفتح فى « غض » المضعف .

ولا يَكسِر هَلُمَّ البتة من قال: هَلُمَّا وهَلُمِّى، ولكن يجعلها فى الفعل تَجرى مجراها فى لغة أهل الحجاز بمنزلة رُوَيْدَ [١].

ومن العرب من يَكسر ذا أُجْمِعَ على كل حال، فيجعله بمنزلة اضْرِبِ الرجل واضْرِبِ ابنَك وإن لم تجئ بالألف واللام؛ لأنه فِعلٌ حُرِّك لالتقاء الساكنين، وكذلك اضْرِبِ ابنَك واضْرِبِ الرجل. ولا يقولها فى هَلُمَّ، لا يقول: هَلُمِّ يافتى من يقول: هلُمُّوا، فيجعلها بمنزلة رُوَيْدَ. ولا يكسر هَلُمَّ أحدٌ؛ لأنها لم تصرَّف تصرُّفَ الفعلِ ولم تقوَ قوَّته.

ومن يكسر كَعْبٌ وغَنِيٌّ.

وأهل الحجاز وغيرُهم، مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: ارْدُدْنَ، وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولانهيٍ. وكذلك كل حرف قبل نون النساء لايسكن لأمر ولا لحرفٍ يجزم. ألا ترى أن السكون لازمٌ له فى حال النصب والرفع، وذلك قولك: رَدَدْنَ، وهن يَرْدُدْنَ، وعلىَّ أن يَرْدُدْنَ. وكذلك يَجرى غيرُ المضاعَفِ قبل نون النساء، لايحرك فى حال [٢]. وذلك قولك: ضَرَبْنَ ويَضرِبْن ويَذْهَبْنَ. فلما كان هذا الحرف يَلزمه السكون فى كل موضع وكان السكون حاجزاً عنه ما سواه من الإعراب وتمكّن فيه مالم يتمكن فى غيره من الفعل، كرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما يُجزَم لأمر أو لحرف الجزم، فلم يلزمه السكون [٣] كلزوم هذا الذى هو غير مضاعف.

ومثل ذلك قولهم: رَدَدتُ ومَدَدتُ؛ لأن الحرف بنى على هذه التاء

(١) السيرافى: لأنه ضعف تمكنه وتصرفه بما ضم إليه، فألزموه أخف الحركات كما اجتمعوا على فتح الدال من رويد.

(٢) ط: «ولايحرك فى حال».

(٣) ط: «فلا يلزمه السكون».

كما بُنى على النون وصار السكون فيه بمنزلته فيما فيه نون النساء [١] . يدلك على ذلك أنه فى موضع فتح .

وزعم الخليل أنّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ ومَدَّنَ [٢] ورَدَّتُ ، جعلوه بمنزلة رَدَّ ومَدَّ . وكذلك جميع المضاعف يجرى كما ذكرتُ لك فى لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريِّين . وأما رَدَدَ ويُرَدِّدُ فلم يُدغموه؛ لأنه لا يجوز أن يَسكن حرفان فيلتقيا ، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى لأنَّهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين ، فلما كان ذلك لا يُنجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره . ٤١

واعلم أن الشُّعراء إذا اضطُّروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجرَوْه على الأصل ، قال الشاعر ، وهو قَعْنَبُ بن أم صاحب [٣] :

مَهلاً أعاذِلَ قد جَرَّبتِ من خُلُقى ... أنّى أجُودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا [٤]

وقال [٥] :

* تَشْكُو الوَجَى مِنْ أظْلَلٍ وأظْلَلِ [٦] *

وهذا النحو فى الشعر كثير .

---

(١) ا : «بمنزلة ما فيه نون النساء» .

(٢) ط : «ومرن» .

(٣) هذا ما فى ب ، وفى ط مثله مع إسقاط «وهو» . وفى ا : «قال ابن أم صاحب» فقط .

(٤) سبق الكلام عليه فى ١ : ٢٩ . وانظر أيضا المقتضب ١ : ١٤٢ ، ٢٥٣ / ٣ : ٣٥٤ والخصائص ١ : ١٦٠ ، ٢٥٧ والمنصف ١ : ٣٣٩ / ٢ : ٦٩ ، ٣٠٣ واللسان (ضنن ١٣٠ ظلل ٤٤٦ حمم ٤٧) .

(٥) العجاج . ديوانه ٤٧ . ونسب أيضا إلى أبى النجم العجلى . وانظر النوادر ٤٤ والمقتضب ١ : ٢٥٢/ ٣ : ٣٥٤ والخصائص ١ : ١٦١ / ٣ : ٨٧ والمنصف ١ : ٣٣٩ وشرح شواهد الشافية ٤٩١ واللسان (ظلل) .

(٦) الوجى : الحفا ، وذلك من طول السير . والأظلل هو الأظل ، وهو باطن خف البعير . وفى ا ، ب والشنتمرى : «يشكو» بالياء .

والشاهد فيه : فك الإدغام فى «أظلل» ضرورة .

هذا باب المقصور والممدود(١)

وهما فى بنات الياء والواو التى هى لامات وما كانت الياء فى آخره وأجريت مجرى التى من نفس الحرف .

فالمنقوصُ كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانُه أن تُبدل الألف مكانَ الياء والواو ، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جر(٢) .

وأشياءُ يُعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنّما تقع أواخرُهن بعد حرف مفتوح ، وذلك نحو : مُعْطًى ومُشْتَرًى وأشباه ذلك(٣) لأن مُعْطًى مُفعَلٌ ، وهو مثل مُخْرَجٍ ، فالياء بمنزلة الجيم والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذا تدلّك على أنه منقوص . وكذلك مُشترًى ، إنّما هو مُفْتَعَلٌ ، وهو مثل مُعْتَرَكٍ ، فالراء بمنزلة الراء ، والياءُ بمنزلة الكاف .

ومثل ذلك : هذا مَغْزًى ومَلْهًى إنّما هما مَفعَلٌ ، وإنما هما بمنزلة مَخْرَجٍ ، فإنما هى واوٌ وقعت بعد مفتوح ، كما أن الجيم وقعت بعد مفتوح ، وهما لامانِ ، فأنت تستدلّ بذا على نقصانه .

ومثل ذلك المفعولُ من سَلْقَيْتُهُ ، وذلك قولك : مُسَلْقًى ومُسْلَنْقًى . والدليل على ذلك أنّه لو كان بدل هذه الياء التى فى سَلْقَيْتُ حرفٌ غيرُ الياء لم تقع إلا بعد مفتوح ، فكذلك هذا وأشباهه(٤) .

---

(١) السيرافى : ويقال للمقصور أيضا منقوص . فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها . وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها .

(٢) ط : « فلا يدخلها » . ا : «نصب ولا جر ولا رفع» ب : « جر ولا رفع ولا نصب» .

(٣) ا ، ب : «وأشباهه» .

(٤) ا ، ب : «هذه وأشباهها» .

ومما تعلم أنّه منقوص كل شيء كان مصدراً لِفَعِلَ يفْعَلُ ، وكان الاسمُ [على] أفْعَلَ ؛ لأنَّ ذلك فى غير بنات الياء والواو إنّما يجىء على مثال فَعَلٍ ، وذلك قولك لِلأحْوَل : به حَوَلٌ ، ولِلأعْوَر : به عَوَرٌ ، ولِلآدَرِ : به أدَرٌ ، وللأشتر : به شتَرٌ ، ولِلأقرع : به قَرَعٌ ، ولِلأصْلع : به صَلَعٌ . وهذا أكثر من أن أحصيَه لك. ٦٢

فهذا يدلّك على أن الذى من بنات الياء والواو منقـوص لأنه فَعَلٌ ، وذلك قولك [لِلأعْشَى] : به عشًى ، ولِلأعْمَى : به عمًى ، وللأقْنَى : به قَنًى[1] . فهذا يدلّك على أنه منقوص[2] ، كما يدلّك على أنّ نظير كل شىء وقـعت جيمُهُ بعد فتحة من أخْرَجْتُ منقوص من أعْطَيْتُ ؛ لأنّهما أفعلتُ ، ولـكل شىء من أخرجْتُ نظيرٌ من أعطيتُ .

ومما تعلم[3] أنه منقوص أن ترى الفعل فَعِلَ يَفْعَلُ والاسمُ منه فَعِلٌ ، فإذا كان الشيء كذلك عرفتَ أنَّ مصدره منقوص لأنّه فَعَلٌ ، يدلّك على ذلك نظائره من غير المعتل ، وذلك قولك : فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقاً وهو فَرِقٌ ، وبَطِرَ يبطرُ بَطَراً وهو بَطِرٌ ، وكَسِلَ يَكْسَلُ كَسَلاً وهو كَسِلٌ ، ولَحِجَ يَلْحجُ لَحَجاً وهو لَحِجٌ ، وأَشِرَ يأشرُ أشراً وهو أَشِرٌ ، وذلك أكثر من أن أذكره لك[4] . فمصدر ذا من بنات الياء والواو على مثال فَعَلٍ ، وإذا كان فَعَلٌ فهو ياء أو واو[5] وقعت بعد فتحة ، وذلك قولك : هَوِىَ يَهْوَى هوًى وهو هَوٍ ، ورَدِيتَ تَرْدَى رَدًى وهو رَدٍ ، وهو الرَّدَى ، وصَدِيتَ تصْدَى صَدًى[6] وهو صَدٍ وهو

---

(١) القنى : ارتفاع فى أعلى الأنف مع احديداب فى وسطه .

(٢) بعده فى ا : «ولأنه فعل» .

(٣) ا ، ب : «تعلم» .

(٤) ا : «أكثره لك» .

(٥) ط : «واو أو ياء» .

(٦) ا : «وصدى يصدى صدى» .

الصَّدَى ، وهو العَطَش ، ولَوِىَ يَلْوَى لَوًى وهو لَوٍ وهو اللَّوَى[1] ، وكَرِيتَ تَكْرَى[2] كَرًى وهو كَرٍ ، وهو الكَرَى وهو النُّعاس ، وغَوِىَ الصبىُّ يَغْوَى غَوًى وهو غَوٍ وهو الغَوَى[3] .

وإذا كان فَعِلَ يَفْعَلُ والاسم فَعْلانُ فهو أيضاً منقوص . ألا ترى أنَّ نظائره من غير المعتل تكون فَعَلا . وذلك قولك للعَطْشان: عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشاً وهو عَطْشانُ ، وغَرِثَ يَغْرَثُ غَرَثاً وهو غرثانُ ، وظَمِئَ يَظْمَأُ ظَمَأً وهو ظَمْآنُ . فكذلك مصدر نظير ذا من بنات الياء والواو لأنَّه فَعَلٌ كما أنَّ ذا فَعَلٌ حيث كان فَعْلانُ له فَعْلَى ، وكان فَعِلَ يَفْعَلُ ، وذلك قولك : طَوِىَ يَطْوَى طَوًى ، وصَدِىَ يَصْدَى صدًى وهو صَدْيانُ . وقالوا: غَرِىَ يغْرَى غرًى وهو غَرٍ . والغراء شاذٌّ ممدود[4] كما قالوا : الظَّماء . وقالوا :رَضِىَ يَرْضَى وهو راضٍ وهو الرِّضَا ، ونظيره سَخِطَ يَسْخَطُ سَخَطًا وهو ساخِطٌ ، وكسروا الراء كما قالوا : الشِّبَع فلم يجيئوا به على نظائره ، وذا لا يُجسَر عليه إلّا بسَماعٍ ، وسوف نبين[5] ذلك إن شاء الله . وأما الغَراء فشاذٌّ .

---

(١) اللوى ، مقصور : وجع الجوف .

(٢) ا : « وكرى يكرى كرى » .

(٣) الغوى : أن يشرب الصبى اللبن حتى تخثر نفسه .

(٤) السيرافى : وقد اختلف فيه أهل اللغة . فأما الأصمعى فكان يقول : غرى مقصور ، وكان الفراء يقول :غراء ممدود . قال السيرافى : وبعض أصحابنا يقول :إن غرى هو المصدر والغراء الاسم . وكذلك يقول فى الظماء ، كما تقول فى تكلم كلاما ، وإنما المصدر تكلم تكلما ، والكلام الاسم للمصدر على غير الفعل . والذى عندى أنه حمل على ما جاء من المصادر على فعال ، كقولك: ذهب ذهابا وبدا بداء . وهو على كل حال شاذ كما ذكره سيبويه .

(٥) ا ، ب : « يبين » .

وقالوا : بدَا له يبـدُو له بداً (١) ، ونظـيره حَلَبَ يَحْلُبُ حَلَبًا . وهذا يُسمَع ولا يُجسَر عليه ، ولـكن يُجاء بنظائره بعد السمْع .

ومن الـكلام مالا يُـدرَى أنّه منقوص حتى تعلم (٢) أن العرب تَـكلَّمُ به ، فإذا تـكلّمُوا به منقوصا علمت أنها ياء وقعتْ بعد فتحة أو واو ، لا تستطيع أن تقول ذا لـكذا ، كالا تستطيع [أن تقول] قالوا: قَدَمٌ لِـكذا ، ولا قالوا: جَمَلٌ لِـكذا ، فكذلك نحوهما (٣) . فمن ذلك قَفًا ورحى [وَرَجَا البئر] ، وأشباه ذلك ، لا يُفرَق بينها و بين سماء كا لا يُفرق بين قَدَمٍ وقَذَالٍ (٤) ؛ إلا أنك إذا سمعت قلت: هذا فَعَلٌ وهذا فَعالٌ .

١٦٣ وأما الممدود فـكلُّ شيء [وقعت] (٥) ياؤه أو واوه بعد ألف .

فأشياء يعلم أنها ممدودة ، وذلك نحو الاستسقاء (٦) لأن اسْتَسْقَيْتُ استَفعَلْتُ مثل اسْتَخْرجْتُ ، فإذا أردت المصدر علمت أنَّه لا بد من أن تقع ياؤه بعد ألف كما أنه لا بُدَّ للجيم (٧) من أن تجيء فى المصدر بعد ألف ، فأنت تستدل على الممدود كما يُستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل ، حيث علمت أنه لا بدَّ لآخِره من أن يقع بعد مفتوح ، كما أنَّه لا بُدّ لآخِرِ نظيره من أن يقع بعد مفتوح .

ومثل ذلك الاشتراء ؛ لأنَّ اشْتَرَيْتُ افتَعَلْتُ بمنزلة احتقرتُ ، فلا بُدّ من أن تقع الياء بعد ألف ، كما أن الرّاء لا بُدّ لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت المصدر .

---

(١) ا : « بديت له أبدى له بدا » ب : « بديت له أبدى له بدا » .

(٢) ا ، ب : « يعلم » .

(٣) ا : « ولا حمل لكذا وكذا وذلك نحوهما » .

(٤) ط : « بين قدم وقذال » .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من ا .

(٦) ط : « استسقاء » .

(٧) ا : « للمجيء » ، تحريف .

وكذلك الإعطاء ؛ لأنّ أعْطَيْتُ أفعَلْتُ ، كما أنّك إذا أردت المصدر من أخْرَجْتُ لم يكن بُدٌّ للجيم من أن تجىء بعد ألف إذا أردت المصدر . فعلى هذا قِسْ هذا النحو .

ومن ذلك أيضا الاحْبِنْطاء ، لا يقال إلا احْبَنْطَيْتُ ، والاسْلِنْقاءُ ؛ لأنك لو أوقعتَ فى مكان الياء حرفًا سوى الياء لأوقعته بعد ألف ، فكذلك جاءت الياء بعد ألف ، فإنما تجىء على مثال الاستفعال .

ومما تَعلم به [١] أنه ممدود أن تجد المصدر مضمومَ الأول يكون للصوت ، نحو : العُواء والدُّعاء والزُّقاء . وكذلك نظيره من غير المعتل نحو : الصُّراخ والنُّباح ، والبُغام .

ومن ذلك أيضا البُكاء. وقال الخليل: الذين قصروه جعلوه كالحَزَن .

ويكون العلاجُ كذلك ، نحو : النزاء . ونظيره من غير المعتل القُماص [٢] .

وقلّما يكون ما ضُم أوله من المصدر [٣] منقوصاً ؛ لأن فُعَلاً لا تكاد تَراه مصدراً من غير بنات الياء والواو .

ومن الكلام مالا يقال له : مُدٌّ لكذا ، كما أنك لا تقول: جِرابٌ وغُرابٌ لكذا ، وإنّما تَعرفه بالسَّمع ، فإذا سمعته علمتَ أنّها ياء أو واو وقعت بعد ألف ، نحو: السَّماء والرِّشاء والألاء والمقْلاء.

ومما يُعرَف به الممدود الجمعُ الذى يكون على مثال أفعِلةٍ ، فواحدُه ممدود

---

(١) ا ، ب : «يعلم به» .

(٢) النزاء ، من نزا الدابة على الدابة : وثب وسفد . والنزاء ، بالكسر لغة . وأما القماص : فهو ضرب الدابة برجلها ، وهو مثلث القاف .

(٣) ا فقط : «المصادر» .

أبداً نحو : أَقْبِيةٍ واحدُها قَبَاءٌ(١) ، وأَرْشِيةٍ واحدها رِشاءٌ . وقالوا : نَدًى وأَنْدِيةٌ . فهذا شاذ .

وكلّ جماعة واحدها فِعْلَةٌ أو فُعْلَةٌ فهى مقصورة نحو: عُرْوةٍ وعُرًى ، وفِرْيةٍ وفِرًى .

هذا باب الهمز(٢)

اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثةُ أشياء : التحقيقُ ، والتخفيف ، والبدل .

فالتحقيق قولك : قَرَأْتُ ، ورَأْسٌ ، وسَأَلَ ، ولَؤُمَ ، وبِئْسَ ، وأشباه ذلك .

وأمّا التخفيف فتصير الهمزةُ فيه بَيْنَ بَيْنَ(٣) وتُبدَل ، وتُحذَف . وسأبيّن ذلك إن شاء الله .

اعلم أنّ كلّ همزةٍ مفتوحة كانت قبلها فتحةٌ فإنّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محقّقةً ، غيرَ أنّك تضعّف

---

(١) القباء ، بالفتح : ثوب تجمع أطرافه يلبس فوق الثياب ، والجمع أقبية . ا : « نحو أفنية ، واحدها فناء » . ومثله فى ط ، وفيها أيضا : «فواحدها» فى هذا الموضع وتاليه . والفناء ، بالكسر : الساحة فى الدار ، أو بجانبها .

(٢) السيرافى : «باب الهمزة» .

(٣) السيرافى : ومعنى قولنا بين بين فى هذا الموضع وفى كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذى منه حركة الهمزة . فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة فى إخراجها بين الهمزة وبين الألف ، لأن الفتحة من الألف ، وذلك قولك سال إذا خففنا سأل ، وقرا يافتى إذا خففنا قرأ . وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو كقولنا :لوم تخفيف لؤم . وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة .

الصوت ولا تُتِمّة وتُخفى ؛ لأنّك تقرّبها من هذه الألف . وذلك قولك : سَأَلَ فى لغة أهل الحجاز إذا لم تُحقِّق كما يحقّق بنو تميم ، وقد قرأ قبلُ ، [بَيْنَ بَيْنَ] .

وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة . ألا ترى أنك لاتُتِمّ

١٦٤ الصوت ههنا وتضعّفه لأنّك تقرّبها من الساكن ، ولولا ذلك لم يَدخل الحرفَ وَهْنٌ ، وذلك قولك : بَئِسَ وسَئِمَ ، « وإذ قالَ ابرْاهيمُ[1] » وكذلك أشباه هذا .

وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة . والمضمومةُ قصّتُها وقصّةُ الواو قصّةُ المكسورة والياء ، فكلّ همزة تقرّب من الحرف الذى حَرَكتُها منه فإنما جُعلتْ هذه الحروف بَيْنَ بَيْنَ ولم تُجعَل ألفاتٍ ولا ياءاتٍ ولا واواتٍ ؛ لأنّ أصلَها الهَمْز ، فكرهوا أن يخفّفوا على غير ذلك فتحوّلُ عن بابها ، فجعلوها بَيْنَ بَيْنَ ليُعلموا أنّ أصلها عندهم الهَمْز .

وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة[2] فهذا أمرها أيضاً ، وذلك قولك : مِنْ عِنْدِ إبِلِك ومَرْتَعِ إبِلِك .

وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمّة أو كسرة فإنّك تصيِّرها بَيْنَ بَيْنَ ؛ وذلك قولك : هذا درهمُ أُختك ، ومِنْ عِنْدِ أُمّك . وهو قول العرب وقول الخليل[3] .

---

(١) من الآية ١٢٦ ، ٢٦٠ من البقرة و ٧٤ من الأنعام و ٣٥ من إبراهيم و ٢٦ من الزخرف .

(٢) ا : « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة » ، تحريف .

(٣) ا : « وهذا قول الخليل وقول العرب » .

واعلم أنّ كلّ همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنّك تُبدِل مكانها ياء فى التخفيف ، وذلك قولك فى المِئَر : مِيَرٌ[١] ، وفى يُرِيدُ أن يقْرِئَك يقْرِيَك . ومن ذلك : مِن غُلامِ يَبِيكَ ، إذا أردت مِن غُلامِ أبيكَ .

وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمّة وأردت أن تخفّف أبدلتَ مكانها واوًا كما أبدلتَ مكانها ياء حيث كان ماقبلها مكسورا ، وذلك قولك فى التُّؤَدة تُوَدة ، وفى الجُؤَن جُوَنٌ ، وتقول : غُلامُ وَبيكَ إذا أردت غُلامُ أبيك[٢] .

وإنما منعك أن تجعل الهمزة ههنا بَيْنَ بَيْنَ من قِبَل أنها مفتوحة ، فلم تستطع أن تنحُوَ بها نَحْو الألف وقبلها كسرة أو ضمّة ، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسورًا ولا مضمومًا ، فكذلك لم يجئْ ما يقرُب منها فى هذه الحال . ولم يَحذفوا الهمزة إذْ كانت لا تُحْذَف وما قبلها متحرِّك ، فلمّا لم تُحذَف[٣] وما قبلها مفتوح لم تُحذف وما قبلها مضموم أو مكسور ، لأنّه متحرِّك يَمنع الحذف كما منعه المفتوحُ .

وإذا كانت الهمزة ساكنةً وقبلها فتحة فأردت أن تخفّف أبدلتَ مكانها ألفًا ، وذلك قولك فى رَأْسٍ وبَأْسٍ وقَرَأْتُ : رَاسٌ وبَاسٌ وقَرَاتُ .

وإنْ كان ما قبلها مضموما فأردت أن تخفِّف أبدلتَ مكانها واوًا ، وذلك قولك فى الجُؤْنة والبُؤْس والمُؤْمِنُ : الجُونة والبُوس والمُومِن .

---

(١) المئرة : الذحل والعداوة .

(٢) السيرافى : فإن قال قائل : لم قلبتها فى هذه المواضع ياء محضة وواوا محضة وجعلتها بين بين فيما قبل ؟ فالجواب أن همزة بين بين إنما هى الهمزة فى الحرف الذى منه حركتها ، فإذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة لم يستقم أن تجعلها بين بين وتنحو بها نحو الألف ، لأنها مفتوحة والألف لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا فقلبناها واوا محضة .

(٣) ا ، ب : « ولم يحذفوها » .

وإن كان ما قبلها مكسورا أبدلتَ مكانها ياء ، كما أبدلتَ مكانها واوًا إذا كان ما قبلها مضموما ، وألفًا إذا كان ما قبلها مفتوحا . وذلك الذِّئْبُ والمِئْرةُ : ذِيبٌ ومِيرةٌ[1] فإنَّما تُبدِل مكان كلِّ همزة ساكنةٍ الحرفَ الذى منه الحركةُ التى قبلها ؛ لأنَّه ليس شىء أقربُ منه ولا أولى به منها .

وإنما يَمنعك أن تَجعل هذه السواكن بَيْنَ بَيْنَ أنَّها حروف ميّتة ، وقد بلغتْ غايةً ليس بعدها تضعيف[2] ، ولا يوصَل إلى ذلك ولا تُحذَف ؛ لأنه لم يجئْ أمرٌ تُحذَف له السواكنُ ، فألزموه البدلَ كما ألزموا المفتوح الذى قبله كسرةٌ أو ضمّةٌ البدلَ . وقال الراجز[3] :

١٦ عَجِبْتَ مِن لَيْلاكَ وانتيابِهَا ‏ ‏ ‏ ‏ مِنْ حَيْثُ زارتْنى ولم أُورا بِهَا[4]

خفّف : ولم أُورَأْ بها[5] ، فأبدَلوا هذه الحروف التى منها الحركاتُ [لأنها أخوات ، وهى أُمّهات البدل والزوائدُ] ، وليس حرف يَخلو منها أو من بعضها ، وبعضُها حركاتُها[6] . وليس حرفٌ أقربُ إلى الهمزة من الألف ،

(١) ا : «وذلك قولك فى المئرة والذئب : ميرة وذيب» .

(٢) التضعيف هنا بمعنى إضعاف الشىء : أى جعله ضعيفا .

(٣) الهمع ١ : ٥٢ واللسان (ورأ ١٨٩) .

(٤) الانتياب : القصد والإلمام . لم أورأ بها : لم أعلم بها . وحقيقته لم أشعر بها من ورائى . وقيل معناه لم أغر ، وأصله لم أوأر ، ثم قلب إلى أورأ . أوأره بكذا : أغراه به . وفى الرجز التفات من الخطاب إلى الإخبار .

والشاهد فيه : تخفيف الهمزة الساكنة من «أورأ» ، للضرورة والحاجة إلى ردف القافية ، وهو حرف المد الذى قبل الروى .

(٥) ط : «خفف أورأ بها» .

(٦) السيرافى : يعنى أنهم أبدلوا الهمزة ألفا فى حال ، وياء فى حال ، وواوا فى حال وهى الحروف المأخوذة منها الحركات . وليس حرف يخلو منها ، يعنى ليست كلمة تخلو من هذه الحروف أو من بعضها . يعنى من الحركات المأخوذة منها .

وهى إحدى الثلاث ، والواو والياء شبيهة بها أيضًا مع شركتهما أقربَ الحروف منها[١] . وسترى ذلك إن شاء الله .

واعلم أنَّ كل همزةٍ متحرّكة كان قبلها حرفٌ ساكن فأردتَ أن تخفّف حذفتها وألقيتَ حركتَها على الساكن الذى قبلها . وذلك قولك : مَنَ بُوكَ ومَنُ مُّكَ وكَمِ بِلُكَ ، إذا أردت أن تخفّف الهمزة فى الأب والأمّ والإبل .

ومثل ذلك قولك أَلَحْمَرُ[٢] إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر . ومثله قولك فى المَرْأَة : المَرَةُ ، والكَمْأَة : الكَمَةُ . وقد قالوا : الكَمَاةُ والمَرَاةُ . ومثله قليل .

وقد قال الذين يخفّفون : « أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِى يُخْرِجُ الْخَبَ فى السَّمٰوَاتِ[٣] » ، حدثنا بذلك عيسى وإنّما حذفتَ الهمزة ههنا لأنك لم ترد أن تُتِمّ وأردت إخفاء الصوت ، فلم يكن ليلتقى ساكن وحرفٌ هذه قصّته كما لم يكن ليلتقىَ ساكنان . ألا ترى أنّ الهمزة إذا كانت مبتدأةً مُحَقَّقةٌ فى كل لغة فلا تَبتدىء بحرف قد أوهنتَه ؛ لأنّه بمنزلة الساكن ، كما لا تَبتدىءُ بساكن . وذلك قولك : أُمُرْ . فكما لم يجز أن تُبتدأ فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن[٤] ، ولم يُبدِلوا لأنّهم كرهوا أن يدخلوها فى بنات الياء والواو اللّتين هما لامان . فإنّما تحتمل الهمزةُ أن تكون بَيْنَ بَيْنَ فى موضع لو كان

---

(١) السيرافى : يعنى بذلك أن الألف هى شبيهة بالهمزة ، والواو والياء أيضا شبيهة بالهمزة ، مع شركة الواو والياء لأقرب الحروف منها ، أعنى من الهمزة ، وهى الألف . وأراد بهذا تقريب أمر هذه الحروف الثلاثة من الهمزة ، ليبين أنه سائغ إبدالهن منها .

(٢) ا : «ومثل ذلك أحمر» تحريف .

(٣) الآية ٢٥ من النمل . وفى السموات ليست فى ا .

(٤) ا ، ب : «بعد الساكن» ، وفى ب : «يبتدأ» و «يكون» .

مكانَها ساكنٌ جاز ، إلّا الألفَ وحدَها فإنه يجوز ذلك بعدها ، فجاز ذلك فيها . ولا تُبالى إن كانت الهمزة فى موضع الفاء أو العين أو اللام ، فهو بهذه المنزلة إلّا فى موضع لو كان فيه ساكنٌ جاز .

وممّا حُذف فى التخفيف لأنّ ما قبله ساكن قولُه : أرَى وتَرَى ويَرَى ونَرَى ، غيرَ أنّ كلّ شىء كان [فى] أوله زائدةٌ سوى ألف الوصل مِن رَأَيْتُ فقد اجتمعت العربُ على تخفيفه لكثرة استعمالهم إيّاه ، جعلوا الهمزة تُعاقِب .

وحدّثنى أبو الخطّاب أنه سمع من يقول : قد أرْآهم ، يجىء بالفعل مِن رَأَيْتُ على الأصل ، من العرب الموثوق بهم .

١٦٦ وإذا أردت أن تخفّف همزة ارْأَوْه قلت : رَوْهُ ، تُلقِى حركة الهمزة على الساكن وتُلقِى ألف الوصل ؛ لأنّك استغنيت حين حرّكتَ الذى بعدها ، لأنّك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون . ويدلّك على ذلك : رَ ذاك ، وسَلْ ، خفّفوا ارْأَ واسْألْ .

وإذا كانت الهمزةُ المتحرّكة بعد ألف لم تُحذَف ؛ لأنّك لو حذفتها ثم فعلتَ بالألف ما فعلتَ بالسواكن التى ذكرتُ لك لتحوّلتْ حرفاً غيرَها ، فكرهوا أن يُبدِلوا مكانَ الألف حرفا ويغيّروها ؛ لأنه ليس من كلامهم [أن يغيّروا السّواكن فيُبدِلوا مكانَها إذا كان بعدها همزة فخفّفوا ، ولو فعلوا ذلك لخرج كلامٌ كثير من حدِّ كلامهم[1] ؛ لأنه ليس من كلامهم] أنْ

---

(١) السيرافى : يريد أنا لو حولنا الألف حرفا آخر ، وألقينا عليه حركة الهمزة ، ما كانت تحول إلا إلى ياء أو واو ؛ لأن الألف لاتنقلب إلا إليهما ، ولو فعلت ذلك لوجب قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن ذلك حكم الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما . وإنما تثبت الياء والواو إذا كان أصلهما السكون ، كبيع وقول . وذلك حكمها فى التصريف .

تَثبت الياء والواو ثانيةً فصاعداً وقبلها فتحةٌ ، إلّا أن تكون الياء أصلُها السكون . وسنبيّن ذلك فى بابه إن شاء الله .

والألف تَحتمل أن يكون الحرفُ المهموز بعدها بَيْنَ بَيْنَ ، لأنّها مَدٌّ ، كما تَحتمل أن يكون بعدها ساكن ، وذلك قولك فى هَبَاءة : هَبَا أَةٌ ، وفى مسائل[1] مسايلُ ، وفى جَزاء أُمّه : جَزاؤُ امِّه .

وإذا كانت الهمزةُ المتحركة[2] بعد واوٍ أو ياءٍ زائدةٍ ساكنة لم تُلحَق لتُلحِق بناء ببناء ، وكانت مَدّةً فى الاسم والحركة التى قبلها منها بمنزلة الألف ، أُبدلَ مكانها واوٌ إنْ كانت بعد واو ، وياءٌ إنْ كانت بعد ياء ، ولا تُحذَف فتُحرَّكُ هذه الواوَ والياء فتصير بمنزلة ماهو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التى مثلُ ماهو من نفس الحرف من الياءات والواوات . وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بَيْنَ بَيْنَ بعد هذه الياءات والواوات إذ كانت الياء والواو الساكنة قد تُحذَف بعدها الهمزةُ المتحركة وتُحرّك ، فلم يكن بُدٌّ من الحذف أو البدل ، وكرهوا الحذف لئلاّ تصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ماذكرنا . وذلك قولك فى خَطِيئةٍ خَطِيَّةٌ ، وفى النَّسيء النَّسِيُّ يافتى ، وفى مَقْرُوء ، ومقرُوءةٍ : هذا مقرُوٌّ ، وهذه مَقْرُوَّةٌ[3] ، وفى أُفَيْئِسٍ وهو تحقير أَفْؤُسٍ أُفَيِّسٌ ، وفى بَرِيئةٍ بريَّةٌ ، وفى سُوَيْئلٍ وهو تحقير سائلٍ سُوَيِّلٌ ، فياء التحقير بمنزلة ياء خَطِيّةٍ وواو المَدُوِّ ، فى أنّها لم تجئْ لتُلحِق بناء ببناء ، ولا تحرّكُ أبداً بمنزلة الألف . وتقول فى أبِى إسحاقَ وأبو إسْحاقَ : أبِيسْحاقَ وأبُو سْحَاقَ . وفى أبِى أيُّوبَ

---

(1) ط : «المسائل» .

(2) ا : «متحركة» .

(3) ا : «ومقروءة مقروة ، ومقروء مقرو » .

وذُو أَمْرِهِم : ذُوَمْرِهِم وأَبِىَ يُّوب ، وفى قاضى أَبِيك : قاضِىَ بِيك ، وفى يَغزُو أُمَّهُ : يَغزُومَّهُ ، لأنّ هذه من نفس الحرف .

وتقول فى حَوْأَبَةٍ : حَوَبَةٌ ؛ لأنّ هذه الواو ألحقت بناتِ الثلاثة ببنات الأربعة ، وإنما هى كواو جَدْوَلٍ . ألا تراها لاتغيَّر إذا كُسِّرتْ للجمع تقول : حَوَائِبُ ، فإنّما هى بمنزلة عين جعْفَرٍ .

وكذلك سمعنا العرب الذين يخفّفون يقولون: اتَّبِعُومْرَهُ لأنّ هذه الواو ليست بمَدَّة زائدة فى حرفِ الهمزة منه ، فصارت بمنزلة واو يَدْعُو . وتقول : اتَّبِعِىَ مْرَهُ ، صارت كياء يَرْمِى (١) حيث انفصلت ولم تكن مَدَّةً فى كلمة واحدةٍ مع الهمزة ؛ لأنّها إذا كانت متّصلة ولم تكن من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو تجئُ لمعنًى ، فإنّما تجئُ لَمدَّةٍ لالمعنًى . وواوُ اضْرِبوا واتّبَعُوا ، هى لمعنى الأسماء ، وليس بمنزلة الياء فى خَطِيئَةٍ تكون فى الكلمة لغير معنًى . ولا تجيء الياءُ مع المنفصلة لتُلحِق بناءً ببِناء فيُفصَل بينها وبين مالا يكون مُلْحِقًا بناء ببناء .   ١٦٧

فأمّا الألف فلا تغيَّر على كلّ حال ؛ لأنّها إن حُرِّكت صارت غير ألف . والواوُ والياءُ تحرّ كان ولا تغيّران .

واعلم أنّ الهمزَة إنّما فَعَلَ (٢) بها هذا من لم يخفّفها ؛ لأنّه بَعُدَ مَخْرَجُها، ولأنّها نبْرَةٌ فى الصَّدْر تُخْرَج باجتهادٍ ، وهى أبعدُ الحروفِ مَخْرجًا ، فثقُل عليهم ذلك ، لأنّه كالتهوُّع .

واعلم أنّ الهمزَتين إذا التقتا وكانت كلّ واحدةٍ منهما من كلمة ، فإنّ

---

(١) ا : «صارت بمنزلة يرمى» .

(٢) ا : «يفعل» .

أهل التحقيق يخفِّفون إحداهما ويَستثقلون تحقيقَهما لما ذكرتُ لك، كما استَثقل أهلُ الحجاز تحقيقَ الواحدة. فليس من كلام العرب أن تَلتقى همزتان فتُحقَّقا، ومن كلام العرب تخفيفُ الأولى وتحقيقُ الآخِرة، وهو قول أبى عمرو. وذلك قولك: «فقَدْ جَا أشْرَاطُها[1]»، و«يا زَكَرِيَّا إنّا [نُبشِّرُكَ[2]]».

ومنهم من يحقِّق الأولى ويخفِّف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: فقَدْ جاء اشراطها، وياز كريّاءُ انّا. وقال[3]:

كلُّ غَرّاءَ اذا ما بَرَزَتْ ... تُرْهَبُ العينُ عليها والحَسَدْ[4]

سمعنا من يوثَق به من العرب يُنشده هكذا.

وكان الخليل يَستحبُّ هذا القول فقلتُ له: لِمَهْ؟ فقال: إنّى رأيتُهم حين أرادوا أن يُبدِلوا إحدى الهمزتين اللّتين تَلتقيان فى كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جائٍ وآدَمُ. ورأيتُ أبا عمرو أخذ بهنّ فى قوله عزّ وجلّ: «يَاوَيْلَتَا أألِدُ وأنَا عجُوزٌ[5]»، وحقّق الأولى. وكلٌّ عربىٌّ. وقياسُ من خفّف الأولى أن يقول: يَاوَيلَتَا اأْلِدُ.

والمخفّفةُ فيما ذكرنا بمنزلتها محقّقةً فى الزِّنَة، يدلُّك على ذلك قولُ الأعشى:

---

(١) الآية ١٨ من سورة محمد.

(٢) الآية ٧ من سورة مريم. ونبشرك، من ط فقط.

(٣) البيت مجهول القائل. وانظر ابن يعيش ٩ : ١١٨.

(٤) الغراء: البيضاء: برزت: بدت للناظرين.
والشاهد فيه: تخفيف الهمزة الثانية: وهى فى «إذا» وجعلها بين بين؛ لأنها مكسورة بعد فتحة.

(٥) هود ٧٢.

أأَنْ رأتْ رَجُلاً أعشَى أضَرَّ به رَيْبُ المَنُونِ ودَهرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ (١)

فلو لم تكن بزنتها محقّقةً لانكسر البيتُ .

١٦٨ وأمّا أهل الحجاز فيخفّفون الهمزتين ؛ لأنّه لو لم تكن إلّا واحدة لَخُفِّفَتْ .

وتقول : اقرَا آيةً فى قول من خفّف الأولى ؛ لأنّ الهمزة الساكنة أبداً إذا خُفِفت أبدلَ مكانَها الحرفُ الذى منه حركةُ ما قَبلها(٢) . ومن حقّق الأولى ، قال : اقرْ آيةً ؛ لِأنّك خفّفتَ همزةً متحرّكة قبلها حرفٌ ساكن ، فحذفتَها وألقيتَ حركتَها على الساكن الذى قبلها . وأمّا أهل الحجاز فيقولون : اقرَا آيَةً ؛ لأن أهل الحجاز يخففونهما جميعاً يجعلون همزة اقرأْ ألفاً ساكنة ويخفّفون همزة آية . ألا ترى(٣) أنْ لو لم تكن إلا همزة واحدة خفّفوها ، فكأنه قال : اقرَا ، ثمّ جاء بآيةٍ ونحوها .

وتقول : أقرِىَ باكَ السّلامَ بلغة أهل الحجاز ؛ لأنهم يخفّفونهما . فإنّما قلت أقرِى ثمّ جئت بالأب فحذفت الهمزة وألقيتَ الحركة على الياء .

وتقول فيهما إذا خففتَ الأولى فى فَعَلَ أبوكَ من قَرَأْتُ : قَرَا أبوكَ ، وإن خففتَ الثانية قلت : قرَأَ ابُوكَ . والمخففة بزنتها محققةً ، ولولا ذلك لكان هذا

---

(١) سبق فى هذا الجزء ص ١٥٤ . وفى ط : «مفسد» .

والشاهد فيه هنا : تخفيف الهمزة من « أأن » وجعلها بين بين ، والاستدلال بهذا على أن همزة بين بين فى حكم المتحركة ، ولولا ذلك لانكسر البيت ، كما أنها لو كانت ساكنة لالتقى سكونها بسكون النون ، وهذا لا يكون فى الشعر إلا فى القوافى .

(٢) السيرافى : يقلبون الأولى ألفا لأنها ساكنة وقبلها فتحة ، ويجعلون الثانية بين بين . وكان أبو زيد يجيز إدغام الهمزة فى الهمزة ، ويحكى ذلك عن العرب ويقول اقرأية ، يجعلها كسائر الحروف .

(٣) ا : « ألا تراهم » .

البيت منكسِرًا إن خففتَ الأُولى أو الآخِرة :

* كلُّ غَرَّاء اذا ما برزتْ[١] *

ومن العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا ، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا : اخْشَيْنانِّ ففصلوا بالألف كراهيةَ التقاء هذه الحروف المضاعفة . قال ذو الرمة[٢] :

فيا ظَبْيَةَ الوَعْساء بين جُلاَجِلٍ وبين النَّقا آ أَنْت أمْ أُمُّ سالم[٣]

فهؤلاء أهل التحقيق[٤] . وأمّا أهل الحجاز فمنهم من يقول : آإِنّك وآ أنْت ، وهي التي يَختار أبوعمرو ، وذلك لأنهم يخففون الهمزة كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا التقاء الهمزة والذى هو بين بين ، فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق .

ومنهم من يقول: إن بنى تميم الذين يُدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفاً ، وأمّا الذين لا يخففون الهمزة فيحققونهما جميعًا ولا يُدخلون بينهما ألفاً . وإن جاءت ألفُ الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بُدٌّ وخفّفوا الثانية على لغتهم .

---

(١) جزء من البيت الذى قبل السابق .

(٢) ديوانه ٦٢٢ والمقتضب ١ : ١٦٣ والكامل ٦٤٢ والقالى ٢ : ٥٨ والخصائص ٢ : ٤٥٨ وابن الشجرى ١ : ٣٢٠ والإنصاف ٤٨٢ وابن يعيش ١ : ٩٤ / ٩ : ١٩٩ وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ والهمع ١ : ١٧٢ .

(٣) الوعساء : رملة لينة . وجلاجل : موضع ، ويروى بالحاء المهملة . والنقا : الكثيب من الرمل . عنى شدة تقارب الشبه بينها وبين الظبية ، فاستفهم استفهام شاك ، مبالغة في التشبيه .

والشاهد فيه : إدخال الألف بين الهمزتين في آأنت ، كراهية لاجتماعهما ، كما أدخلت بين النونات في اضربنان .

(٤) ط : « هؤلاء أهل التحقيق » .

واعلم أن الهمزتين إذا التقتا فى كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ مِن بدل الآخِرة، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا فى حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرفَ.

وإذا كانت الهمزتان فى كلمتين فإنّ كلّ واحدة منهما قد تجرى فى الكلام ولا تَلزَق بهمزتها همزةٌ ، فلما كانتا لا تفارِقان الكلمة كانتا أثقل ،
١٦٩ فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوهما فى الاسم الواحد والكلمةِ الواحدة بمنزلتهما فى كلمتين . فمن ذلك قولك فى فاعلٍ من جئتُ جائٍ ، أبدلتَ مكانها الياء لأنّ ماقبلها مكسور ، فأبدلتَ مكانها الحرف الذى منه الحركةُ التى قبلها ، كما فعلتَ ذلك بالهمزة الساكنة حين خفّفت[١] .

ومن ذلك أيضاً : آدَمُ ، أبدلوا مكانها الألف ؛ لأن ما قبلها مفتوح . وكذلك لو كانت متحركة لصيّرتها ألفاً كما صيّرت همزة جاءٍ ياء وهى متحركة للكسرة التى قبلها .

وسألتُ الخليل عن فَعْلَلٍ من جئتُ فقال : جَيْأَى ، وتقديرها جَيْعًا[٢] ، كما ترى .

وإذا جمعتَ آدَمَ قلت: أوادِمُ ، كما أنّك إذا حقّرت قلت: أُوَيْدِمُ ؛ لأنّ هذه الألف لمّا كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة ؛ لأنّ البدل لا يكون من أنفُس الحروف ، فأرادوا أن يكسّروا هذا الاسم الذى قد ثبتت فيه هذه الألف — صيّروا ألفه بمنزلة ألف خالد[٣] .

---

(١) ا : « حيث خففت » .

(٢) ا ، ب : « جميعا » ، صوابه فى ط .

(٣) السيرافى : يعنى إذا جعلته اسما وجمعته ، وإن كان نعتا قلت أُدْم . وذلك أن آدم وإن كان الأصل فيه همزة فقد قلبها ألفا على سبيل التخفيف ، فصار بمنزلة ما كان ثانيه ألفا ، نحو : ضارب وبازل وخابط .

وأمّا خَطَايا فكأنّهم قلبوا ياء أُبدلتْ من آخر خَطَايَا ألفًا ؛ لأنّ ماقبل آخرها مكسور ، كما أبدلوا ياء مَطاياَ ونحوها ألفًا ، وأبدلوا مكان الهمزة التى قبل الآخرِ[1] ياء ، وفُتِحتْ للألف[2] ، كما فتحوا راء مَدارَى ، فرقوا بينها وبين الهمزة التى تكون من نفس الحرف[3] ، أو بدلاً مما هو مِنْ نفس الحرف[4] ، نحو فعَالٍ من برِئْتُ إذا قلت : رأيتُ بَراءً ،وما يكون بدلاً من نفس الحرف قَضَاء ، إذا قلت : رأيتُ قضَاءً ، وهو فَعَالٌ من قَضَيْتُ ، فلمّا أبدلوا من الحرف الآخر ألفًا استثقلوا همزةً بين ألفين ، لقرب الألفينِ من الهمزة . ألا ترى أنّ ناسًا يُحقِّقون الهمزة ، فإذا صارت بين ألفينِ خَفّفوا ، وذلك قولك : كِساءانِ ، ورأيتُ كِساءً ، وأصبتُ هَناءً ، فيخفّفون كما يخفّفون إذا التقت الهمزتان ؛ لأن الألف أقربُ الحروف إلى الهمزة . ولا يُبدِلون ؛ لأنّ الاسم قد يَجرى فى الكلام ولا تَلزَق الألفُ الآخرة بهمزتها ، فصارت كالهمزة التى تكون فى الكلمة على حدة ، فلمّا كان ذا من كلامهم أبدلوا مكانَ الهمزة التى قبل الآخرة ياء ، ولم يَجعلوها بيْنَ بيْنَ ؛ لأنّها والألفين فى كلمة واحدة ،ففعلوا هذا إذْ كان من كلامهم ؛ ليَفرقوا بين مافيه همزتان إحداهما بدلٌ من زائدة ، لأنّها أضعفُ — يعنى همزةَ خَطَايا — وبين مافيه همزتان إحداهما بدلٌ مما هو من نفس الحرف . إنما تقع إذا ضاعفتَ . وسترى ذلك فى باب الفِعْل إن شاء الله .

واعلم أن الهمزة التى يحقّق أمثالَها أهلُ التحقيق من بنى تميم وأهلِ الحجاز،

---

(١) ا : « آخره » .

(٢) ا ، ب : « وفتحت الألف » ، تحريف .

(٣) السيرافى : أراد الهمزة التى فى قولك : رأيت براء ؛ لأنه من برئت .

(٤) السيرافى : أراد التى فى رأيت قضاء ، لأن الهمزة فيه منقلبة من ياء . فإذا قلت : رأيت براء وقضاء لم يلزمك أن تقلب هذه الهمزة ياء كما قلبتها فى خطايا .

وتُجعَل فى لغة أهل التخفيف بَيْنَ بَيْنَ ، تُبدَل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا ، والياء إذا كان ما قبلها مكسورا ، والواوُ إذا كان ما قبلها مضموما . وليس ذا بقياس مُتْلَئِبٍّ[1] ، نحو ما ذكرنا . وإنَّما يُحفَظ عن العرب كما يُحفَظ الشىء الذى تُبدَل التَّاء من واوه ، نحو أَتْلَجْتُ ، فلا يُجعَل قياسًا فى كلّ شىء من هذا الباب ، وإنَّما هى بدلٌ من واو أَوْلَجْتُ .

فمن ذلك قولهم : مِنْسَاةٌ ، وإنَّما أصلُها مِنسَأَةٌ . وقد يجوز فى ذا كلّه البدلُ حتَّى يكون قياساً مُتْلَئِبًّا[2] ، إذا اضطرَّ الشاعر . ١٧٠

قال الفرزدق[3] :

راحَتْ بمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً ... فارْعَىْ فَزارةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ[4]

فأبدل الألف مكانها . ولو جعلها بَيْنَ بَيْنَ لانكسر البيت .

وقال حسَّانُ :

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللهِ فاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما جاءتْ ولمْ تُصِبِ[5]

---

(١) المتلئب : المستقيم المستوى ، والمراد المطرد ، وفى ا فقط : «مستتب» .

(٢) ا : «مستتبان» .

(٣) ا فقط : «قال الشاعر» . وانظر ديوان الفرزدق ٥٠٨ والمقتضب ١ : ١٦٧ والخصائص ٣ : ١٥٢ والمحتسب ٢ : ١٧٣ وابن الشجرى : ١٨٠ / ٢ : ١٨٣ وابن يعيش ٤ : ١٢٢ / ٩ : ١١١، ١١٣ والمقرب ١١١ وشرح شواهد الشافية ٣٣٥ .

(٤) قاله حين ولى العراق عمر بن هبيرة الفزارى بعد عزل مسلمة بن عبد الملك، فهجاهم ودعا عليهم ألا يهنئوا بولايته. وأراد بالبغال بغال البريد التى قدمت بمسلمة عند عزله .

والشاهد فيه : إبدال الألف من همزة «هنأك» ضرورة ، وكان حقها أن تجعل بين بين لأنها متحركة .

(٥) سبق تخريجه والكلام عليه فى ص ٤٦٨ من هذا الجزء .

وقال القُرَشىّ ، زيد بن عمرو بن نُفَيْل (١) :

سَالَتَا الطَّلاقَ أنْ رأتاني قَلَّ مالي ، قد جِئْتُماني بنُكْرِ (٢)

فهؤلاء ليس [من] لغتهم سِلْتُ ولا يَسالُ .

وبلغنا أن سِلْتَ تَسالُ لغةٌ .

وقال عبدالرحمن بن حسّان (٣) :

وكُنْتَ أذَلَّ منْ وتِدٍ بقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجِي (٤)

يُريد : الواجِئُ .

وقالوا : نَبِىٌّ وبَرِيّةٌ ، فألزمها أهلُ التحقيق البدل . وليس كلُّ شىء نحوُهما يُفعل به ذا ، إنّما يؤخَذُ بالسّمع . وقد بلغنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون نبىء وبَريئةٌ ، وذلك قليلٌ ردىء . فالبدلُ ههنا كالبدل فى مِنْسَاةٍ وليس بَدَلَ التخفيف ، وإنْ كان اللفظُ واحداً .

---

(١) مجالس ثعلب ٣٨٩ والخزانة ٣ : ٩٧ وشرح شواهد الشافية ٣٣٩ والهمع ٢ : ١٠٦ .

(٢) سالتانى ، يعنى زوجتيه اللتين ذكرهما فى بيت قبله ، وهو :

تلك عرساى تنطقان على عمـ ـد إلى اليوم قول زور وهتر

وفى ا : « أن رأتانى قليلا » ، وتمام هذه الرواية : « أن رأتا مالى قليلا »
والشاهد فيه : إبدال همزة « سالتانى » ألفا ، كما فى البيت السابق .

(٣) المقتضب ١ : ١٦٦ والمحتسب ١ : ٨١ والخصائص ٣ : ١٥٢ والمنصف ٧٦ : وابن يعيش ٩ : ١١١ ، ١١٤ وشرح شواهد الشافية ٢٤١ .

(٤) يخاطب عبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاصى ، وكانت بينهما مهاجاة . أى لولا مكانك من الخلفاء لعلوتك وأذللتك بالهجاء . والقاع : ما استوى من الأرض وصلب . يشجج : يضرب ويكسر ، وذلك فى أثناء غرزه فى الأرض . وجأ الوتد : ضرب رأسه ليرسب تحت الأرض .
والشاهد : إبدال الياء من همزة « واجئ » ضرورة .

واعلم أنّ العرب منها[1] من يقول فى أوْ أنْتَ : أوَنْتَ ، يُبْدِل .
ويقول : [أنا] أرْمِىَّ باكَ ، وأبُوُّ يُّوبَ يريد أبَا أيُّوبَ ، وغلاَمىٌّ بيكَ.
وكذلك المنفصلة كلّها إذا كانت الهمزةُ مفتوحة .

وإن كانَتْ فى كلمة واحدة نحو سَوْأة ومَوْألةٍ ، حذَفُوا فقالوا : سَوَةٌ
ومَوَلةٌ . وقالوا فى حَوْأبٍ : حَوَبٌ ؛ لأنّه بمنزلة ماهو من نفس الحرف .
وقد قال بعض هؤلاء : سَوَّةٌ وضَوٌّ ، شبّهوه بأوَنْتَ .

فإن خففتَ أخلِبْنى إبلَكَ فى قولهم ، وأبُو أمِّكَ ، لم تثقّل الواو كراهيةً
لاجتماع الواوات والياءات والكسرات . تقول : أخلِبْنِى بِلَكَ وأبُومِّكَ .
وكذلك أرْمِى مِّكَ وادْعُو بِلكُمْ . يخفّفون هذا حيثُ كان الكسر[2] ،
١٧١ والياءات مع الضمّ ، والواوات مع الكسر . والفتحُ أخفُّ عليهم فى الياءات
والواوات . فمن ثَمّ فعلوا ذلك .

ومن قال : سَوَّةٌ قال : مَسُوٌّ وسِىٌّ . وهؤلاء يقولون: أنا ذُونُسِه ، حذفوا
الهمزة ولم يجعلوها همزةً تُحذف وهى مما تَثبت .

وبعض هؤلاء يقولون : يريد أن يَجِيَكَ وَيَسُوَكَ ، وهو يَجِيكَ وَيَسُوكَ
يَحْذف الهمزة . ويُكرَه الضمُّ مع الواو والياء ، وعلى هذا تقول : هو يَرْمِ
خْوانَه ، تَحذف الهمزة ولا تَطرح الكسرة على الياء لما ذكرتُ لك ، ولكن
تَحذف الياء لالتقاء الساكنين .

---

(١) ا فقط : « منهم » .
(٢) ا : « الكسرات » .

هذا باب الأسماء التى توقع على عدّة المؤنّث والمذكّر[1]

لتبيِّن ما العددُ إذا جاوز الاثنين والثّنتين إلى أن تَبلغَ تِسْعــــةَ عَشَرَ وتِسْعَ عَشْرَةَ

اعلم أنّ ما جاوز الاثنين إلى العَشَرة مما واحدُه مذكرٌ فإنّ الأسماء التى تبيِّن بها عدّتَه مؤنّثةٌ فيها الهاءُ التى هى علامة التأنيث. وذلك قولك: له ثلاثةُ بَنِينَ، وأربعةُ أجمالٍ، وخمْسةُ أفْراسٍ إذا كان الواحدُ مذكّراً، وسِتّةُ أحْمِرةٍ. وكذلك جميع هذا تَثبت فيه الهاءُ حتّى تَبلغ العشَرة.

وإن كان الواحدُ مؤنثاً فإنّك تُخرِج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتـكون مؤنّثةً ليست فيها علامةُ التأنيث[2]. وذلك قولك: ثَلاثُ بَناتٍ، وأرْبعُ نِسْوةٍ، وخَمْسُ أيْنُقٍ، وسِتُّ لَبِنٍ، وسبْعُ تَمَراتٍ، وثمانِى بَغَلاتٍ. وكذلك جميع هذا حتّى تَبلغ العشْرَ.

فإذا جاوز المذكَّرُ العَشَرَةَ فزادعليها واحداً قلت: أحدَ عشَرَ، كأنّك قلت: أحَدَ جَمَلَ. وليست فى عَشَرَ ألفٌ، وهما حرفان جُعلا اسمًا واحداً، ضمّوا أحَدَ إلى عَشَرَ ولم يغيِّروا أحَدَ عن بنائه الذى كان عليه مفرَداً حين قلت: له أحَدٌ وعِشْرونَ عاماً، وجاء الآخِرُ على غير بنائه حين كان منفرداً والعددُ لم يجاوِز عَشَرة.

وإن جاوز المؤنّثُ العَشْرَ فزاد واحِداً قلت: إحْدَى عَشِرَةَ بلغة بنى تميم، كأنما قلت: إحدَى نَبِقَةَ. وبلغة أهل الحجاز: إحْدَى عَشْرَةَ، كأنما قلت: إحْدَى تَمْرَةَ. وهما حرفان جُعلا اسمًا واحداً ضمُّوا إحدَى إلى

---

(١) ا: «على المؤنث والمذكر».

(٢) ا: «وليست فيه علامة التأنيث».

عَشْرَةَ ولم يغيّروا إحْدَى عن حالها منفردةً حين قلت : له إحْدَى وعِشْرونَ سَنَةً .

فإن زاد المذكّرُ واحداً على أحدَ عَشر قلت : له اثْنَا عَشَرَ ، وإنّ له اثْنَىْ عشر ، لم تغيّرِ الاثْنَيْنِ عن حالهما إذا ثنّيت الواحد ، غيرَ أنّك حذفت النون لأنّ عشر بمنزلة النون ، والحرف الذى قبل النون فى الاثْنَيْنِ حرف إعراب ، وليس كخمسةَ عَشَرَ . وقد بيّنّا ذلك فيما ينصرف ولا ينصرف.

وإذا زاد المؤنّثُ واحدا على إحْدَى عَشرةَ قلت : له ثنْتَا عَشِرةَ واثْنَتَا عَشِرةَ ، وإن له ثِنْتَىْ عَشِرةَ واثْنَتَىْ عَشِرةَ . وبلغة أهل الحجاز : عشْرةَ . ولم تغيّر الثِّنْتَيْنِ عن حالهما حين ثنّيتَ الواحدة ، إلّا أنّ النون ذهبت ، هنا كما ذهبت فى الاثْنَيْنِ ؛ لأنّ قصّة المذكّر والمؤنّث سَواء . وبُنى الحرف الذى بعد إحْدَى وثِنْتَيْنِ على غير بنائه والعددُ لم يجاوِز العَشْرَ ، كما فُعِل ذلك بالمذكّر .

وقد يكون اللفظُ له بناء فى حال فإذا انتقل عن تلك الحال تغيّر بناؤه . فمن ذلك تغييرُهم الاسمَ[1] فى الإضافة ، قالوا فى الأفُق أفَقِىٌّ ، وفى زَبِينةَ زَبانِىٌّ . ونحو هذا كثير فى الإضافة ، وقد بَيّنّاه فى بابه[2] . ١٧٢

وإذا زاد العددُ واحدا على اثنَىْ عَشَر فإن الحرف الأوّل لا يتغيّر بناؤه عن حاله وبنائه حيث لم تجاوز العِدّةُ ثلاثةً ، والآخِر بمنزلته حيث كان بعد أحدٍ واثنيْن . وذلك قولك : له ثلاثةَ عَشَرَ عبداً ، وكذلك ما بين هذا العدد إلى تِسْعةَ عشَرَ . وإذا زاد العددُ واحدا فوق ثنْتى عَشَرة فالحرفُ الأول بمنزلته حيثُ لم تجاوز العِدّةُ ثلاثاً ، والآخِر بمنزلته حيث كان بَعد إحْدى وثِنْتين ،

(١) ا : « تغيير الاسم » .

(٢) انظر ما سبق فى ص ٣٣٥ وما بعدها من هذا الجزء .

وذلك قولك : ثلاثَ عَشِرةَ جاريةً وعَشْرةَ بلغة أهل الحجاز . وكذلك ما بين هذه العدّة إلى تِسْعَ عشِرَة . ففرّقوا ما بين التأنيث والتذكير[1] ، في جميع ما ذكرنا من هذا الباب .

هذا باب ذكرك الاسم الذى به تبين العـدة كم هى
مع تمامها الذى هو من ذلك اللفظ

فبناءُ الاثنينِ وما بعده إلى العَشَرة فاعِلٌ ، وهو مضافٌ إلى الاسم الذى به يُبيَّن العدد . وذلك قولك : ثانى اثْنينِ . قال الله عزّ وجلّ : « ثانِىَ اثنينِ إذْ هُما فى الغَـارِ[2] » ، و « ثالثُ ثلاثةٍ[3] » ، وكذلك ما بعد هـذا إلى العَشرة .

وتقول فى المؤنث ما تقول فى المذكر ، إلّا أنّك تجىء بعلامة التأنيث فى فاعلةٍ وفى ثِنْتينِ واثْنتينِ ، وتترك الهاء فى ثلاثٍ وما فوقها إلى العَشْر .

وتقول : هذا خامِسُ أَرْبعةٍ ؛ وذلك أنّك تريد أن تقول : هذا الذى خَمَسَ الأربعةَ ، كما تقول : خَمَسْتُهم ورَبَعْتُهم . وتقول فى المؤنّث : خامِسةُ أرْبعٍ ، وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العَشَرة . إنّما[4] ، تريد هذا الذى صيَّر أربعةً خمسةً . وقلما تريد العربُ هذا وهو قيـاسٌ . ألا ترى أنك لا تسمع أحـدًا يقول : ثَنَيْت الواحـدَ ولا ثانِى واحِدٍ .

---

(١) ما بعده ساقط من ا .

(٢) التوبة ٤٠ .

(٣) المائدة ٧٣ .

(٤) ط : « وإنما » .

وإذا أردت أن تقول فى أَحَدَ عَشَرَ كما قلت خامسُ قلت : حادِىَ عَشَرَ ، وتقول : ثانِىَ عشَرَ ، وثالثَ عَشَرَ . وكذلك هذا[1] ، إلى أن تبلغ تسعة عشر . ويجرى[2] مجرى خَمْسَةَ عشرَ فى فتح الأول والآخر ، وجُعلا بمنزلة اسمٍ واحد كما فُعل ذلك بخمسةَ عشرَ . وعشَرَ فى هذا أجمعَ بمنزلته فى خمسةَ عشرَ .

وتقول فى المؤنث كما تقول فى المذكر ، إلا أنك تدخل فى فاعلةٍ علامة التأنيث ، وتكون عشِرة [بعدها] بمنزلتها فى خمسَ عشِرةَ . وذلك قولك حاديةَ عشِرَةَ وثانيةَ عَشِرة وثالثة عَشِرة ، وكذلك جميع هذا إلى أنْ تبلغ تِسعَ عَشِرةَ .

ومن قال : خامسُ خَمْسةٍ قال: خامسُ خَمْسَةَ عشرَ ، وحادِى أحَدَ عشرَ . وكان القياس أن تقول: حادِىَ عشرَ أَحَدَ عشرَ ؛ لأنَّ حادىَ عشرَ وخامِسَ عشرَ بمنزله خامسٍ وسادسٍ ، ولكنه يعنى حادىَ ضُمَّ إلى عشرَ ، بمنزلة حَضْرَمَوْتَ . قال : تقول حادىَ عشَرَ فتَبنيه وما أشبهه كما قلت : أحَدَ عشرَ وما أشبهه .

فإن قلت : حادى [أحَدَ] عشرَ لحادى وما أشبهه يُرفَعُ ويُجَرُّ ولا يُبنَى ؛ لأنَّ أحدَ عشرَ وما أشبهه مبنىٌ ، فإن بنيتَ حادِىَ وما أشبهه معها صارت ثلاثةُ أشياء اسمًا واحدا[3] .

١٧١ وقال بعضهم : تقول ثالثَ عشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ ونحوه . وهو القياس ، ولكنه حُذف استخفافا ؛ لأنَّ ما أبقَوا دليلٌ على ما ألقوا ، فهو بمنزلة خامسٍ

---

(١) ط : « هو » .
(٢) ط : « وتجرى » .
(٣) أى وذلك لا يكون .

خَمْسَةٍ فى أنّ فيه لفظ أحَدَ عَشَرَ كما أنّ فى خامِسٍ لفظ خَمْسَةٍ لمّا كان[1] من كلمتين ضُمّ أحدهما إلى الآخَر ، وأُجرى[2] مجرى المضاف فى مواضع ، صار قولهم حادِىَ عشرَ بمنزلة خامِسِ خمسةٍ ونحوه . وإنما حادِىَ عشرَ بمنزلة خامسٍ[3]. وليس قولهم ثالثُ ثلاثةَ عشرَ فى الكثرة كثالِثِ ثلاثةٍ ؛ لأنّهم قد يكتفون بثالِثَ عشرَ .

وتقول : هذا حادِى أَحَدَ عشرَ إذا كنّ عَشْرَ نسوةٍ معهن رجُل ؛ لأنّ المذكّر يَغلِب المؤنّث . ومثل ذلك قولك : خامِسُ خَمْسَةٍ إذا كنّ أربعُ نسوةٍ فيهن رجُل ، كأنك قلت :هو تمامُ خمسةٍ .

وتقول : هو خامِسُ أربعٍ إذا أردتَ أنه صيّر أربعَ نسوةٍ خمسةً . ولا تكاد العرب تَكلّمُ به كما ذكرتُ لك .

وعلى هذا تقول : رابِعُ ثلاثةَ عشرَ ، كما قلت : خامِسُ أربعَةَ [عشر] .

وأمّا بِضْعَةَ عشرَ فبمنزلة تِسْعةَ عشرَ فى كلّ شىء ، وبِضْعَ عشرةَ كتِسْعَ عشرةَ فى كلّ شىء .

هذا باب المؤنث الذى يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث

فإذا جئت بالأسماء التى تبيِّنُ بها العدّة أجريتَ الباب على التأنيث فى التثليث إلى تِسْعَ عَشْرةَ . وذلك قولك : له ثلاثُ شِياهٍ ذُكُورٌ ، وله ثلاثٌ من الشّاء ، فأجريتَ ذلك على الأصل ؛ لأنّ الشاء أصلُه التأنيث وإن

---

(١) ا : « كانا » ، تحريف .

(٢) ط : « فأجرى » .

(٣) بعده فى ا ، ب : « فقوله : أجرى مجرى المضاف فى مواضع ، منها فى النسبة لأنك تنسبه إلى الصدر » . وهو كما يبدو تعليق .

وقعت[1] على المذكّر ، كما أنك تقول : هذه غَنَمٌ ذُكورٌ ، فالغَنَم مؤنّثة وقد تقع على المذكّر .

وقال الخليل : [قولك] هذا شاةٌ بمنزلة قوله تعالى : « هذا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّى[2] » .

وتقول : له خَمْسٌ من الإبلِ ذُكورٌ وخَمْسٌ من الغَنَم ذُكورٌ ؛ من قِبَل أن الإبل والغنم اسمان مؤنّثان كما أنّ مافيه الهاء مؤنثُ الأصلِ وإن وقع على المذكّر ، فلمّا كان الإبل والغنم كذلك جاء تثليثهما على التأنيث ؛ لأنّك إنّما أردت التثليث من اسم مؤنث بمنزلة قَدَمٍ ، ولم يكسّر عليه مذكّرٌ للجميع[3] فالتثليث منه كتثليث مافيه الهاء ، كأنّك قلت : هذه ثلاثُ غَنَمٍ . فهذا يوضّح [لك] وإن كان لايُتكلّم به ، كما تقول : ثَلَثُمِائةٍ فتَدَع الهاء لأن المِائةَ أُنثَى .

وتقول : له ثلاثٌ من البَطّ ؛ لأنك تصيّره إلى بَطّةٍ . وتقول : له ثلاثةٌ ذُكورٌ من الإبِلِ ؛ لأنّك لم تجيء بشيء من التأنيث ، وإنّما ثلّثتَ المذكّرَ ثم جئت بالتفسير . فمن الإبِلِ لاتُذهِب الهاء كما أنّ قولك ذُكورٌ بعد قولك مِنَ الإبِلِ لا تُثبت الهاءَ .

وتقول : ثلاثةُ أَشْخُص وإن عنيتَ نساء ؛ لأنّ الشخص اسم مذكّر . ومثل ذلك ثلاثُ أعيُنٍ وإن كانوا رجالًا ؛ لأنّ العَيْن مؤنّثة . وقالوا : ثلاثةُ أنفُسٍ لأنّ النَّفْس عندهم إنسانٌ . ألا ترى أنهم يقولون : نَفْسٌ واحدٌ فلا يُدخِلون الهاءَ . وتقول : ثلاثةُ نَسّاباتٍ ؛ وهو قبيح ، وذلك أن النّسّابة

---

(١) ا : « أوقعت » .

(٢) الآية ٩٨ من الكهف .

(٣) ط : « للجمع » .

صفةٌ فكأنّه لَفظَ بمذكّر ثم وصفه ولم يَجعل الصفة تَقوى قوّة الاسم ، فإنّما تجيء كأنّك لفظت بالمذكّر ثم وصفته كأنّك قلت : ثلاثةُ رِجالٍ نسّاباتٍ[1].

وتقول: ثلاثةُ دَوابَّ إذا أردت المذكر[2] لأنّ أصل الدابّة عندهم صفة ، ١٧٤ وإنما هي من دَبَبْتُ ، فأجرَوها على الأصل وإن كان لايُتكلّم بها إلّا كما يُتكلّم بالأسماء ، كما أنّ أبْطَحَ صفة واستُعمِل استعمالَ الأسماء .

وتقول : ثلاثُ أفراسٍ إذا أردت المذكّر ؛ لأنّ الفرس قد ألزموه التأنيث وصار فى كلامهم للمؤنّث أكثر منه للمذكّر ، حتّى صار بمنزلة القَدَم ، كما أنّ النفْس فى المذكّر أكثر .

وتقول : سار خَمْسَ عَشْرةَ مِنْ بَيْنِ يومٍ وليلةٍ ؛ لأنّك ألقيت الاسم على الليالى ثم بيّنت فقلت : مِنْ بَيْنِ يومٍ وليلةٍ . ألا ترى أنك تقول: لخمسٍ بَقِينَ أو خَلَوْنَ ويَعلمُ المخاطَب أنّ الأيام قد دخلت فى الليالى[3] فإذا ألقى الاسم على الليالى اكتفى بذلك عن ذكر الأيّام ، كما أنّه يقول: أتيتُه ضَحْوةَ وبُكْرَةَ فيَعلمُ المخاطَب أنّها ضَحْوةُ يومك وبُكْرَةُ يومك . وأشباه هذا فى الكلام كثير ، فإنّما قوله مِنْ بَيْنِ يومٍ وليلةٍ توكيدٌ بعد ما وقع على الليالى ؛ لأنه قد علِم أنّ الأيّام داخلة مع الليالى . وقال الشاعر ، وهو النابغة الجعدىّ[4] :

فطافتْ ثلاثًا بين يومٍ وليلةٍ ... يكونُ النّكيرُ أنْ تُضيفَ وتَجْأرا[5]

---

(١) انظر ما سيأتى فى ص ٥٦٥ وما بعدها من هذا الجزء .

(٢) ا ، ب : « التذكير » .

(٣) الكلام من هنا إلى « ما وقع على الليالى » التالية ساقط من ا .

(٤) ا ، ب : « وقال النابغة الجعدى » . وانظر ديوانه ٦٤ والمقرب ٦٨ والخزانة ٣ : ٣١٧ .

(٥) يذكر بقرة فقدت ولدها ، فطافت ثلاث ليال وأيامها تطلبه ، وليس لليها=

وتقول : أعطاه خَمْسةَ عَشَرَ مِن بينِ عبدٍ وجاريةٍ ، لايكون فى هذا إلّا هذا ؛ لأنّ المتكلّم لا يجوز له أن يقول : خَمْسَةَ عشرَ عبداً فيُعلَم أنّ ثَمَّ مِن الجوارى بعدَّتهم[1] ، ولا خَمْسَ عشْرةَ جاريةً فيُعلَمَ أنّ ثَمّ من العَبيد بعدّتهن ، فلا يكون هذا إلّا مختلِطاً يقع عليهم الاسمُ الذى يُبيِّن به العدد .

وقد يجوز فى القياس : خمسةَ عشَر مِن بينِ يومٍ وليلةٍ . وليس بحدّ كلام العرب .

وتقول : ثلاثُ ذَوْدٍ ؛ لأنّ الذَّوْد أُنْثَى وليست باسم كُسِّر عليه مذكّر .

وأما ثلاثةُ أشياء فقالوها لأنهم جعلوا أشياء بمنزلة أفْعالٍ لو كسّروا عليها فَعْلٌ ، وصار بدلاً من أفْعالٍ .

ومثل ذَلك[2] قولهم : ثلاثةُ رَجْلةٍ ؛ لأنّ رَجْلة صار بدلاً من أرْجال .

وزعم الخليل أن أَشْياءَ مقلوبة كقُسِيٍّ ، فكذلك فُعل بهذا الذى هو فى لفظ الواحد ولم يكسَّر عليه الواحد .

= من نكير – أى استنكار – لما رزئت به فى ولدها ، إلا أن تضيف وتجأر . والإضافة : الاشفاق والحذر ، والجؤار : الصياح .

والشاهد فيه : تأكيد الثلاث بقوله : « بين يوم وليلة » ، وقد علم أنه أراد ثلاث ليال ، والليالى مشتملة على أيامها . والقاعدة المفصلة التى أقرها المتأخرون أن العدد المركب إذا ميز بشيئين كانت الغلبة لمذكرها إن وجد العقل ، وإن فقد العقل فللسابق بشرط الاتصال نحو : عندى خمسة عشر جملا وناقة ، وخمس عشرة ناقة وجملا ، فإن فقد الاتصال كانت الغلبة للمؤنث نحو : عندى ست عشرة مابين ناقة وجمل ، أومابين جمل وناقة . الأشمونى ٣ : ٧٠

(١) ا : « بعدتهن » تحريف .

(٢) ا : « ومن ذلك » ب : « وذلك » .

وزعم يونس عن رؤبة أنه قال : ثلاثُ أنفُسٍ ، على تأنيث النَّفْس ، كما يقال : ثلاثُ أعْـيُنٍ للعَيْنِ من الناس ، وكما قالوا : ثلاثُ أشْخُصٍ فى النساء. وقال الشاعر ، وهو رجل من بنى كلاب[1] :

وإنَّ كلاباً هذه عَشْرُ أبطُنٍ وأنتَ بَرِىءٌ من قَبائلها العَشْرِ[2]

وقال القتَّال الكلابى[3] :

قَبَائِلُنا سَـبْعٌ وأنتمْ ثَلاثةٌ ولَلسَّبْعُ خَيْرٌ مِن ثلاثٍ وأكْثَرُ[4]

فأنَّث أبطُنًا إذ كان معناها القبائل . وقال الآخَر ، وهو الحُطَيْئة[5] :

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جارَ الزمانُ عَلَى عِيالِى[6]

---

(١) ا ، ب : «وقال رجل من بنى كلاب» . وهذا الرجل هو النواح الكلابى . وانظر المقتضب ٢ : ١٨٤ والخصائص ٢ : ٤١٧ والإنصاف ٧٦٩ والعينى ٤ : ٤٨٤ والهمع ٢ : ١٩٤ والأشمونى ٤ : ٦٣ .

(٢) هجا رجلا ادعى نسبه فى بنى كلاب ، فذكر له أن بطونهم عشرة ولا نسب له معلوم فى أحدهم .

والشاهد فيه : تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد قبلها ، حملا البطن على معنى القبيلة ، بقرينة ذكر القبائل .

(٣) ديوانه ٥٠ والإنصاف ٧٧٢ .

(٤) الشاهد فيه : «ثلاثة» بالتاء وهو يريد القبائل حملا لها على البطون ، والبطن مذكر والقبيلة مؤنثة ، فكأنه قال : قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة أبطن .

(٥) ا ، ب : «وقال الحطيئة» . وانظر ديوانه ١٢٠ ومجالس ثعلب ٣٠٤ والخصائص ٢ : ٢١٤ والإنصاف ٧٧١ والخزانة ٣ : ٣٠١ والعينى ٤ : ٤٨٥ والتصريح ٢ : ٢٧٠ والهمع ١ : ٢٥٣ / ٢ : ١٤٩ ، ١٧٠ والأشمونى ٤ : ٦٤ .

(٦) يأسى على ثلاث ذود له ، أى نوق ، كان يتقوت بألبانها ويقوم بها على عياله فضلَّت عنه فقال هذا . والذود اسم واحد مؤنث منقول من المصدر يقع على الجمع فيضاف العدد إليه كما يضاف إلى الجموع .

والشاهد فى : «ثلاثة أنفس» حيث ذكر الثلاثة مع أن النفس مؤنثة ، وذلك لأنه حملها على معنى الشخص المذكر .

وقال عمر بن أبى ربيعةَ(١) :

فكانَ نَصيرِى دُونَ مَن كنتُ أتَّقِى
ثلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ(٢)

فأنث الشَّخْص إذ كان فى معنى أنثَى(٣) .

هذا باب مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التى تبين بها العددَ إذا جاوزتَ الاثنين إلى العَشَرة

وذلك الوصفُ تقول : هؤلاء ثلاثةٌ قُرَشِيُّونَ ، وثلاثةٌ مُسْلِمونَ ، وثلاثةٌ صالحونَ . فهذا وجهُ الكلام ، كراهيةَ أن تُجعَل الصفةُ كالاسم(٤) ، إلّا أن يُضطرّ شاعر . وهذا يدلّك على أنّ النَّسّابات إذا قلت :ثلاثةُ نَسّاباتٍ إنّما يجىءُ كأنّه وَصْف المذكَّر ؛ لأنّه ليس موضعاً تَحسن(٥) فيه الصفة ، كما يَحسن الاسم ، فلمّا لم يقع إلّا وصْفًا صار المتكلّم كأنه قد لَفظ بِمذكَّرِينَ

---

(١) ديوانه ٩٢ والمقتضب ٢ : ١٤٨ والخصائص ٢ : ٤١٧ والإنصاف ٧٧٠ والمقرب٦٧ والخزانة ٣ : ٣١٢ والعينى ٤ : ٤٨٣ والتصريح ٢ : ٢٧١ ، ٢٧٥ والأشمونى ٣ : ٦٢ .

(٢) ويروى : « فكان مجنى » . والمجن : الترس . يذكر أنه استتر من الرقباء بثلاث نسوة : كاعبان ، والكاعب : التى نهد ثديها ، ومعصر . والمعصر : التى دخلت فى عصر شبابها .

والشاهدفيه : معاملة « شخوص » معاملة المؤنث ؛ لأنه أراد بالشخص المرأة فجعل لها عدد المؤنث .

(٣) هذا ما فى ب . وفى ا : « إذ كان المعنى فى أنثى » ، وفى ط : « إذكان المعنى أنثى » .

(٤) ط : « أن يجعل الصفة كالاسم » .

(٥) ط : « يحسن » .

ثمّ وصفهم بها[1]. وقال الله جلّ ثناؤه : « مَن جاءَ بالحَسَنةِ فلَهُ عَشْرُ أمثالها[2] » .

هذا باب تكسير الواحد للجمع

أمّا ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فإنّك إذا ثلّثته إلى أن تعشّره فإنّ تكسيره (أفْعُلٌ) . وذلك قولك : كَلْبٌ وأكْلُبٌ ، وكَعْبٌ وأكْعُبٌ ، وفَرْخٌ وأفْرُخٌ ، ونَسْرٌ وأنْسُرٌ .

فإذا جاوز العددُ هذا فإنّ البناء قد يجيء على (فِعَالٍ) وعلى (فُعُولٍ). وذلك قولك : كِلابٌ وكِباشٌ وبِغالٌ . وأمّا الفُعُول فنُسورٌ وبُطونٌ . وربّما كانت فيه اللغتان فقالوا فُعولٌ وفِعالٌ ، وذلك قولهم : فُروخٌ وفِراخٌ ، وكُعوبٌ وكِعابٌ وفُحُولٌ وفِحالٌ .

١٧٦ وربّما جاء (فَعيلاً) ، وهو قليل نحو : الكَلِيب والعَبيد . والمضاعَفُ يَجرى هذا المجرى ، وذلك قولك : ضَبٌّ وأضُبٌّ وضِبابٌ ، كما قلت : كَلْبٌ وأكْلُبٌ وكِلابٌ ، وصَكٌّ وأصُكٌّ وصِكاكٌ وصُكوكٌ ، كما قالوا : فَرْخٌ وأفْرُخٌ وفِراخٌ وفُرُوخٌ ، وبَتٌّ وأبُتٌّ وبُتُوتٌ وبِتاتٌ . والياء والواو[3] بتلك المنزلة تقول : ظَبْيٌ وظِبْيان وأظْبٍ وظِباء ، كما قالوا : كَلْبٌ وكِلْبانٍ وأكْلُبٌ وكِلابٌ ، ودَلْوٌ ودِلْوانٍ وأدْلٍ ودِلاء ، وثَدْيٌ وثِدْيانٍ وأثْدٍ وثُدِيٌّ ، كما قالوا : أصْقُرٌ وصُقُورٌ . ونظيرُ فِراخٍ وفُروخ قولُهم : الدِّلاء والدُّلِيُّ .

---

(١) انظر ما مضى فى ص ٥٦٠ وما بعدها من هذا الجزء .

(٢) الآية ١٦٠ من سورة الأنعام .

(٣) ط : « والواو والياء » ، ب : « والياء » فقط .

واعلم أنه قد يجيء في فَعْلٍ (أفْعَالٌ) مكان أفْعُلٍ ، قال الشاعر، الأعشى(١):

وُجِدتَ إذا اصْطَلَحُوا خَيْرَهم ... وزَنْدُكَ أثْقَبُ أزْنادِهَا(٢)

وليس ذلك بالباب في كلام العرب . ومن ذلك قولهم : أفْراخٌ وأجْدادٌ وأفْرادٌ ، وأجُدٌّ عربيّة وهي الأصل . ورَأْدٌ وأرْآدٌ ، والرَأْدُ : أصلُ اللَّحْيَيْن .

وربّما كُسّر الفَعْلُ على (فِعلَة) كما كُسّر على فِعَالٍ وفُعولٍ ، وليس ذلك بالأصل . وذلك قولهم : جَبْءٌ وهو الكَمْأةَ الحمراءُ وجِبأةٌ ، وَقَعْءٌ وقِعَأَةٌ وقَعْبٌ وقِعَبَةٌ .

وقد يكسّر على (فُعُولة وفِعالة) ، فيُلْحِقون هاء التأنيث البناء وهو القياس أن يَكسّر عليه . وزعم الخليل أنَّهم إنما أرادوا أن يحقّقوا التأنيث . وذلك نحو الفِحالة والبُعولة والعُمومة . والقياسُ في فَعْلٍ ما ذكرنا ، وأمّا ماسوى ذلك فلا يُعلَم إلّا بالسمع ثم تَطلب النظائر ، كما أنّك تَطلبُ نظائر الأفعال هاهنا فتَجعلُ نظير الأزْناد قولَ [الشاعر ، وهو] الأعشى(٣) :

إذا رَوّحَ الرّاعي اللِّقاحَ مُعَزِّبًا ... وأمْسَتْ على آنافِها غَبَرَاتُها(٤)

---

(١) ديوانه ٥٤ وابن الشجري ١ : ٣٢٩ وابن يعيش ٥ : ١٦ والعيني ٤ : ٥٢٦ والتصريح ٢ : ٣٠٣ والأشموني ٤ : ١٢٥ .

(٢) يخاطب قيس بن معديكرب الكندي ، يقول : إذا اصطلح القبائل كنت خيرها ، وأدعاها إلى الصلح واجتماع الشمل . وجعل ثقوب زنده مثلاً لكثرة خيره واتساع معروفه . والزند الثاقب هو الذي إذا قدح ظهرت ناره .

والشاهد فيه : جمع زند على « أزناد » وهو جمع شاذ ؛ لأن الأسماء الثلاثية الصحيحة العين الساكنة إنما تجمع جمع القلة على أفعُل .

(٣) ديوانه ٦٤ وابن يعيش ٥ : ١٧ .

(٤) يصف شدة الزمان وكلب الشتاء . واللقاح : جمع لقحة ، بالكسر ، وهي من الإبل ذات اللبن . معزبا : مبعداً بإبله في المرعى لعدم الكلأ وتطلبه . والعبرات : =

وقد يجىء[1]، خمسةُ كِلابٍ ، يرادبه خمسةٌ مِن الـكلاب[2]، كما تقول:
هذا صوتُ كِلابٍ ، أى هذا من هذا الجنس . وكما تقول : هذا حَبُّ رُمّانٍ . ١٧٧
وقال الراجز[3] :

كأنّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ[4]

وقال الآخر[5] :

= الدموع ، أى انحدرت دموعها على أنوفها لشدة البرد . وفى ا ، ب : « على آناقها غبراتها » صواب هذه « آفاقها » أى على آفاق السماء ، كنى عنها وإن لم يجرلها ذكر ، ثقة بعلم السامع . والغبرات : جمع غبرة ، بالتحريك ، وبالضم ، الغبار .

والشاهد فيه : جمع أنف على آناف شذوذا .

(١) ط : : « وقد تجىء » .

(٢) ا : « يراد به من الكلاب » ب : « يراد به خمسة من كلاب » . يعنى أن جمع الكثرة وهو « كلاب » قد يستعمل فى معنى القلة على إرادة عدد من الجنس .

(٣) ا ، ب : « قال » فقط . والراجز هو خطام المجاشعى. وانظر إصلاح المنطق١٨٩ والمقتضب ٢: ١٥٦ وابن الشجرى ١ : ٢٠ وابن يعيش ٣ : ١٤٣ ، ١٤٤/ ٦ : ١٨ والمقرب ٦٦ ، ٨٠ والخزانة ٣ : ٣١٤، ٣٦٧ والشذور ٤٥٨ والعينى ٤ : ٤٨٥ ، ٤٨٦ والتصريح ٢ : ٢٧٠ .

(٤) التدلدل : التعلق والاضطراب . والظرف : وعاء كل شىء حتى إن الإبريق ظرف لما فيه . وخص ظرف العجوز لأنها لاتستعمل طيبا ولا غيره مما يتصنع به النساء للرجال ، ليأسها منهم ، وإنما تدخر فيه ما تتعانى به من الحنظل وغيره . وخص الحنظل أيضا ليبسه.

والشاهد فيه : إضافة « ثنتا » إلى « حنظل » ، وهو اسم يقع على جميع الجنس . وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل ، وإنما جاز هذا على تقدير ثنتان من الحنظل، كما يقال خمسة كلاب على تقدير خمسة من الكلاب . وكان الوجه أيضا أن يقال : حنظلتان ، ولكنه بناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة .

(٥) المقتضب ٢ : ١٥٩ والمخصص ٢ : ٧ .

قد جَعَلَتْ مَيٌّ على الظِّرارِ خَمْسَ بَنانٍ قانِئِ الأظفارِ[1]

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلاً) فإنّك إذا كسّرته[2] لأدنى العدد بنيته على (أفعال). وذلك قولك: جَمَلٌ وأجمالٌ، وجَبَلٌ وأجبالٌ، وَأَسَدٌ وآسادٌ. فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجىء على (فِعالٍ وفُعولٍ). فأمّا الفِعال فنحو[3] جِمالٍ وجِبالٍ، وأمّا الفُعول فنحو أُسودٍ وذُكورٍ. والفِعالُ فى هذا أكثر.

وقد يجىء إذا جاوزوا به أدنى العدد على (فُعْلانٍ وَفِعْلانٍ) فأمّا فِعْلانٌ فنحو: خِرْبانٍ وبِرْقانٍ وَوِرْلانٍ[4]. وأمّا فُعْلانٌ فنحو: حُمْلانٍ وسُلْقانٍ[5]. فإذا لم تجاوز أدنى العدد[6] قلت: أبْرَاقٌ وأحْمالٌ وأوْرالٌ وأخْرابٌ، وسَلَقٌ وأسْلاقٌ.

وربّما جاء (الأفعال) يُستغنَى به أن يكسّر الاسمُ على البناء الذى هو لأكثر

---

(١) الظرار: واحد الظرر بضم ففتح، وهو حجر مستدير محدد. ويروى: «الطرار» بالطاء المهمله: جمع طرة، وهى عقيصة من مقدم الناصية ترسل تحت التاج فى صدغ الجارية، وربما اتخذت من رامك، وهو ضرب من الطيب. قال الشنتمرى: «وهذا أشبه بمعنى البيت»، وتاج الجارية: قُصّتها. والبنان: جمع بنانة، وهى الإصبع. والقانىء: الشديد الحمرة، وذلك هنا من الخضاب.

والشاهد فيه: إضافة خمس إلى بنان، وهو اسم يستغرق الجنس، على تقدير خمس من البنان.

(٢) ا، ب: «كسرتها».

(٣) ا، ب: «فإنه نحو».

(٤) الخرب: ذكر الحبارى. والبرق: الحمل بالحاء المهملة، معرب بره. والورل: دابة على خلقة الضب إلا أنه أعظم منه.

(٥) السلق: القاع المطمئن المستوى لا شجر فيه.

(٦) ب: «لم يجاوز»، ط: «لم يجاوزوا»، وأثبت ما فى ا

العدد ، فَيُغْنَى به ماعُنى بذلك البناء من العدد . وذلك نحو : قَتَب وأقْتاب ، ورَسَنٍ وأرْسانٍ . ونظير ذلك من باب الفَعْل الأَكُفُّ والأَرْآدُ .

وقد يجىء الفَعَل (فُعْلانًا) ، وذلك قولك : ثَغَبٌ وثُغْبانٌ . والثَّغَبُ : الغدير . وبطْنٌ وبُطْنانٌ ، وظَهْرٌ وظُهْرانٌ .

وقد يجىء على (فِعْلانٍ) وهو أقلُّهما نحو : حَجَلٍ وحِجْلانٍ ، ورَألٍ ورِئْلانٍ ، وجَحْشٍ وجِحْشانٍ ، وعَبْدٍ وعِبْدانٍ .

وقد يُلْحِقون (الفِعالَ) الهاء ، كما ألحقوا الفِعالَ التى فى الفَعْل . وذلك قولهم فى جَمَلٍ : جِمالةٌ ، وحَجَرٍ : حِجارةٌ ، وذَكَرٍ : ذِكارةٌ ، وذلك قليل . والقياسُ على ما ذكرنا .

وقد كُسِّر على (فُعْلٍ) ، وذلك قليل ، كما أنّ فِعَلَةً فى باب فَعْلٍ قليل ، وذلك نحو : أَسَدٍ وأُسْدٍ ، ووَثَنٍ ووُثْنٍ ، بلغنا أنها قراءة [١] . وبلغنى أن بعض العرب يقول : نَصَفٌ ونُصْفٌ .

وربما كَسَّروا فَعَلاً على (أَفْعُل) كما كسّروا فَعْلاً على أفْعالٍ ، وذلك قولك : زَمَنٌ وأَزْمُنٌ . وبلغنا أنّ بعضهم يقول : جَبَلٌ وأَجْبُلٌ . وقال الشاعر ، وهو ذو الرمّة [٢] :

١٧٨ أَمَنْزِلَتَىْ مَىٍّ سَلَامٌ عَلَيْكُما
هَلِ الأَزْمُنُ اللّائى مَضَيْنَ رَوَاجِعُ [٣]

---

(١) ليست من القراءات الأربع عشرة . وقد وردت « الأوثان » فى ٣٠ من الحج ، و « أوثانا » فى ١٧ ، ٢٥ من العنكبوت .

(٢) ديوانه ٣٣٢ والمقتضب ٢ : ١٧٦ / ٤ : ١٤٤ والكامل ٣٧ وابن يعيش ٥ : ١٧ / ٦ : ٣٣ ويس ٢ : ٣٠١ والمخصص ٩ : ٦٣ .

(٣) المنزلة ، هنا : المنزل ، وهو موضع نزول القوم .

وبنات الياء والواو تُجْرَى هذا المجرى ، قالوا : قَفًا وأَقْفاء وقُفِيٌّ ، وعَصًى وعُصِيٌّ ، وصفًا وأصفاء وصُفِيٌّ ، كما قالوا : آسادٌ وأسودٌ ، وأشعارٌ وشُعورٌ .

وقالوا : رَحًى وأرْحاء فلم يكسّروها على غير ذلك ، كما لم يكسّروا الأرْسان والأقْدام على غير ذلك ، ولو فعلوا كان قياسًا ولكنى لم أسمعه[1] .

وقالوا: عَصًى وأعْصٍ ، كما قالوا : أزْمُنٌ . وقالوا : عُصِيٌّ كما قالوا : أسودٌ ، ولا نَعلمهم قالوا : أعصاء ، جعلوا أعْصٍ بدلاً من أعْصَاء ، جعلوا هذا بدلاً منها .

وتقول فى المضاعَف : لَبَبٌ وألْبابٌ ، ومَدَدٌ وأمْدادٌ ، وفَنَنٌ وأفْنان ، ولم يجاوِزوا الأفعالَ كما لم يجاوزوا الأقدام والأرْسانَ والأغْلاقَ .

والثباتُ فى باب فَعَلٍ على الأفعال أكثر من الثّبات فى باب فَعْلٍ على الأفعُل .

فإن بُنِى المضاعَف على فِعالٍ أو فُعُولٍ أو فِعْلانٍ أو فُعْلانٍ فهو القياس على ما ذكرنا ، كما جاء المضاعفُ فى باب فَعْلٍ على قياس غير المضاعَف . فكلُّ شىء دَخَل المضاعَف مما دخل الأوّل فهو له نظير .

وقالوا: الحجار فجاءوا به على الأكثر والأقيس ، وهو فى الكلام قليل . قال الشاعر[2] :

كأنَّها مِنْ حِجارِ الغَيْلِ ألبَسَها
مَضارِبُ الماء لَوْنَ الطُّحْلُبِ اللَّزِبِ[3]

= والشاهد فيه : جمع زمن على أزمن مع أن القياس أفعال ، إلا أنه شبه بفعل ساكن العين فى جمعه على أفعل ، كما شبه هو به فى جمعه على أفعال .

(١) ا : « ولكن لم أسمعه » .

(٢) ابن يعيش ٥ : ١٨ والمخصص ١٠ : ٩٠ واللسان (حجر ٢٣٧) .

(٣) الغيل ، بالفتح : الماء الجارى على وجه الأرض ، وبالكسر : الشجر الكثير الملتف وضبطت فى ط بالكسر خطأ ، واللزب : وصف من لزب يلزب أى لصق . =

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعِلاً)فإنّما تكسّره من أبنية أدنى العدد على(أفْعال). وذلك نحو : كَتِفٍ ، وأكْتاف وكَبِدٍ وأكْبادٍ[1] ونخذ وأفخاذٍ ، ونَمِرٍ وأنْمارٍ. وقلّما يجاوزون به ؛ لأنّ هذا البناء نحو كَتِفٍ أقلّ من فَعَلٍ بكثير ، كما أنّ فَعَلاً أقلّ من فَعْلٍ. ألا ترى أنّ مالزم منه بناء الأقلّ أكثر فلم يُفعل به ما فُعِلَ بفَعِلٍ إذ لم يكن كثيرًا مثلَه ، كما لم يجئ فى مضاعَف فَعَلٍ ما جاء فى مضاعَف فَعْلٍ لقلّته . ولم يجئ فى بنات الياء والواو من فَعِلٍ جميعُ ماجاء فى بنات الياء والواو من فَعْلٍ لقلّتها ، وهى على ذلك أكثر من المضاعف . وذلك أنّ فَعَلاً أكثر من فَعِلٍ . وقد قالوا :النُّمورُ والوُعول ، شبّهوها بالأسود[2]. وهذا النحوُ قليل ؛ فلمّا جاز لهم أن يَثبتوا فى الأكثر على أفعالٍ كانوا له فى الأقل ألزمَ .

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعَلاً) فهو بمنزلة الفَعِل ، وهو أقلّ ، وذلك قولك : قِمَعٌ وأقماعٌ ، ومِعًا وأمعاء ، وعِنَبٌ وأعنابٌ ، وضِلَعٌ وأضْلاعٌ ، وإرَمٌ وآرامٌ . وقد قالوا : الضُّلوع والأُرُوم كماقالوا النُّمور . وقد قال بعضهم : الأضلُع ، شبّهها بالأزْمُن . 179

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعُلاً) فهو كفَعَلٍ وفَعِلٍ ، وهو أقلّ فى الكلام منهما ، وذلك قولك : عَجُزٌ وأعْجازٌ ، وعضُدٌ وأعضادٌ . وقد بنى على (فِعال) قالوا : أرجُلٌ و رِجالٌ ، وسَبُعٌ وسِباعٌ ، جاءوا به على فِعالٍ كما جاءوا بالضِّلع على فُعولٍ . وفعالٌ وفُعولٌ أخَتانِ ، وجعلوا أمثلته على

= والمعروف اللازب . شبه حوافر الفرس فى صلابتها واملاسها بحجارة الماء المطحلبة كقول امرىء القيس :

وتغدو على صم صلاب كأنها حجارة غيل وارسات بطحلب

والشاهد : جمع حجر على حجار ، والقياس أحجار .

(١) ا ، ب : « نحو كبد وأكباد ، وكتف وأكتاف » .

(٢) ط : « شبهوها بالأسود » بدون واو .

بناء لم يكسّر عليه واحدُه .وذلك قولهم: ثلاثةُ رَجلَةٍ ، واستغنوا بها عن أرْجالٍ .

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعُلاً) فهو بمنزلة الفَعَل ، لأنه [قليلٌ] مثله ، وهو قولك : عُنُقٌ وأعْناقٌ ، وطُنُبٌ وأطْنابٌ ، وأُذُنٌ وآذانٌ .

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلا) فإنّ العرب تكسّره على (فِعْلانٍ) ، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه ، واستغنوا به كما استغنوا بأفْعُلٍ وأفعالٍ فيما ذكرتُ لك[١] ، فلم يجاوزوه فى القليل والكثير . وذلك قولك : صُرَدٌ وصِرْدانٌ ، ونُغَرٌ ونِغرانٌ ، وجُعَلٌ وجِعْلانٌ ، وخُزَزٌ وخِزّانٌ . وقد أجرت العَربُ شيئاً منه مجرى فَعَلٍ ، وهو قولهم : رُبَعٌ وأرْباعٌ ، ورُطبٌ وأرْطابٌ ، كقولك : جَمَلٌ وأجْمالٌ .

وقد جاء من الأسماء [اسم] واحد على (فِعِلٍ) لم نجد مثله[٢] ، وهو إبلٌ ، وقالوا : آبالٌ ، كما قالوا : أكتافٌ . فهذه حالُ ما كان على ثلاثة أحرف وتحركت حروفه جُمعَ . وقال الراجز[٣] :

* فيها عَيايِيلُ أُسُودٌ ونُمُرْ *

ففُعل به ما فُعل بالأسَد حين قال : أُسُدٌ .

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلاً) فإنه إذا كُسّر على ما يكون لأدنى العدد كُسّر على (أفعالٍ) ، ويجاوزون به بناء أدنى العدد

---

(١) ط : « فيما ذكرنا » فقط .

(٢) ذكروا من الأسماء أيضا « إطل » بمعنى الخاصرة . ومن الصفات بلز .

(٣) هو حكيم بن معية الربعى . وانظر المقتضب ٢ : ٢٠٣ وابن يعيش ٥ : ١٨ / ١٠ : ٩١ ، ٩٢ والمقرب ٩٤، ١٠٨ وشرح شواهد الشافية ٣٧٦ والعينى ٤ : ٥٨٦ والتصريح ٢ : ٣١٠ ، ٣٧٠ والأشمونى ٤ : ٢٩٠ واللسان (عيل ٥١٨) .

فيكسّر على (فُعول وفِعالٍ) والفُعولُ فيه أكثر . فمن ذلك قولهم: حِمْلٌ وأحمالٌ وحُمولٌ ، وعِدْلٌ وأعدالٌ وعُدولٌ ، وجِذْعٌ وأجذاعٌ وجُذوعٌ ، وعِرْقٌ وأعراقٌ وعُروقٌ ، وعِذْقٌ وأعذاقٌ وعُذوقٌ[1].

وأمّا الفِعالُ فنحو: بِئر وأبآرٍ وبِئارٍ ، وذِئْبٍ وذِئابٍ. وربما لم يجاوزوا أفعالاً في هذا البناء كما لم يجاوزوا الأفْعُلَ والأفعالَ[2] ، فيما ذكرنا ، وذلك نحو خِمْسٍ وأخماسٍ ، وسِتْرٍ وأستارٍ ، وشِبْرٍ وأشبارٍ ، وطِمْرٍ وأطمارٍ .

وقد يكسّر على (فِعَلةٍ) نحو : قِرْدٍ وقِرَدَةٍ ، وحِسْلٍ وحِسَلةٍ ، وأحسالٍ إذا أردت بناء أدنى العدد. فأمّا القِرَدَة فاستُغنى بها عن أقرادٍ كما قالوا : ثلاثةُ شُسوعٍ ، فاستغنوا بها عن أشساعٍ ، وقالوا: ثلاثةُ قُروءٍ فاستغنوا بهـا عن ثلاثة أقْرُؤٍ . وربّما بُنى فِعْلٌ على (أفْعُلٍ) من أبنية أدنى العدد، وذلك قولهم : ذِئبٌ وأذْؤُبٌ ، وقِطْعٌ وأقطُعٌ ، وجِرْوٌ وأجْرٍ ، وقالوا: جِراءٌ كما قالوا ذِئابٌ ، ورِجْلٌ وأرْجُلٌ ، إلا أنّهم لا يجاوزون الأفْعُلَ كما أنّهم لم يجاوزوا الأكُفَ . وقصةُ المضاعَف ها هنا وبناتِ الياء والواوِ كقصّتها في باب فَعْلٍ ، قالوا : نِحْيٌ وأنحاءٌ ونِحاءٌ ، كما قالوا : أبآرٌ وبِئارٌ. وقالوا في جمع نِحْيٍ: نُحِيٌّ ، كما قالوا : لِصٌّ ولُصوصٌ ، وقالوا في الذِّئب: ذُؤْبانٌ، جعلوه

١٨٠

= يصف فلاة كثيرة السباع ، والعبابيل : جمع عيال كشداد ، وهو الذى يتمايل فى مشيته لعبا أو تبخترا . والأسود بدل من العبابيل أو عطف بيان .

والشاهد فيه: « نمر» حيث جمع عليها النمر ، لشبهه بأسد فى عدة الحروف وتحركها . وحرك ميم النمر بالضم إتباعا للنون فى الوقف .

(١) وعذق وأعذاق وعذوق ، ساقط من ا .

(٢) هذه ساقطة من ا .

كَـثَعْبٍ وثُعْبانٍ . وقالوا: اللُّصوصُ فى اللِّصّ ، كما قالوا : القُدور فى القِدْر ، وأَقْدُر حين أرادوا بناء الأقلّ . وكما قالوا : فَرْخٌ وأفْراخٌ وفِراخٌ قالوا : قِدْحٌ وأقْداحٌ وقِداحٌ ، جعلوها كَفَعْلٍ . وقالوا : رِئْدٌ ورِئْدانٌ كما قالوا : صِنْوٌ وصِنْوانٌ وقِنْوٌ وقِنْوانٌ ، وقال بعضهم: صُنْوانٌ وقُنْوانٌ كقوله : ذُؤْبان . والرِّئْدُ : فَرْخ الشجرة .

وقالوا : شِقْذٌ وشُقْـذانٌ . والشِّقْذُ : ولدُ الحِرْباء . وقالوا : صِرْمٌ وصُرْمانٌ[1] ، كما قالوا : ذِئْبٌ وذؤْبانٌ . وقالوا: ضِرْسٌ وضَريسٌ ، كما قالوا : كَلِيبٌ وعَبِيدٌ . وقالوا : زِقٌّ وزِقاقٌ وأزْقاقٌ ، كما قالوا : بِئْرٌ وبِئار وَأبآرٌ . وقالوا :زُقّانٌ كما قالوا ذُؤْبانٌ .

وأمّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلاً) فإنّه يكسَّر من أبنية أدنى العدد على (أفْعالٍ) . وقد يجـاوزون به بناء أدنى العدد فيكسِّرونه على (فُعولٍ وفِعالٍ) و (فُعولٌ) أكثر ، وذلك قولهم : جُنْدٌ وأجنادٌ وجُنودٌ ، وبُرْدٌ وأبرادٌ وبُرودٌ ، وبُرْجٌ وأبْراجٌ وبُروجٌ . وقالوا: جُرحٌ وجروحٌ ولم يقولوا : أجْراحٌ ، كما لم يقولوا: أقْرادٌ . وأمّا الفِعال فقولهم: جُمْدٌ وأجْمادٌ وجِمادٌ ، وقُرْطٌ وأقْراطٌ وقِراطٌ . والفِعالُ فى المضاعَف منه كثير ، وذلك قولهم : أخصاصٌ وخِصاصٌ ، وأعْشاشٌ وعِشاشٌ ، وأقْفافٌ وقِفافٌ ، وأخْفافٌ وخِفافٌ ، تجريه مجرى أجْمادٍ وجِمادٍ . وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على (فِعَلةٍ) نحو : جُحْرٍ وأجْحارٍ وجِحَرةٍ .

قال الشاعر[2] :

---

(١) الصرم : الفرقة من الناس ليسوا بالكثير .

(٢) المقتضب ٢ : ١٩٧ والمخصص ٧ : ٧٦ /٨ : ٨٥ .

كِرامٌ حِينَ تَنْـكَفِتُ الأفاعى إلى أجْحارهنّ من الصَّقيعِ[١]

ونظيره من المضاعف حُبٌّ وأحْبابٌ وحِبَبَةٌ ، نحو : قُلْبٍ وأَقْلابٍ وقِـلَبَةٍ ، وخُرْجٌ وخِرَجَةٌ ، ولم يقولوا: أخْراجٌ كما لم يقولوا : أجْراحٌ ، وصُلْبٌ وأصْلابٌ وصِلَبَةٌ ، وكُوزٌ وأكْوازٌ وكِوَزَةٌ ، وهو كثير .

وربمّا استُغنى بأفعال فى هذا الباب فلم يجاوَز ، كما كان ذلك فى فَعْلٍ وفِعلٍ ؛ وذلك نحو: رُكْنٍ وأرْكانٍ ، وجُزْء وأجْزاء ، وشُفرٍ وأشْفارٍ .

وأمّا بنات الياء والواو منه فقليل ، قالوا : مُدْىٌ وأمداء ، لا يجاوزون به ذلك لقلّته فى هذا الباب . وبناتُ الياء والواو فيه أقلُّ منها[٢] ، فى جميع ما ذكرنا . ١٨١

وقد كُسّر حرفٌ منه على (فُعْلٍ) كما كُسّر عليه فَعَلٌ ، وذلك قولك للواحد: هو الفُـلْكُ فتذكّر ، وللجميـع : هى الـفُـلْكُ . وقال الله عزّ وجلّ : « فى الْفُلْكِ المَشْحُونِ[٣] » ، فلمّا جمعَ قال : « والْـفُـلْكِ التى تَجْرِى فى الْبَحْرِ[٤] » ، كقولك : أسَدٌ وأُسْدٌ . وهذا قول الخليل .

ومثله : رَهْنٌ ، ورُهْنٌ . وقالوا : رُكْنٌ ، وأرْكُـنٌ . وقال الراجز وهو رؤبة[٥] :

---

(١) تنكفت : ترجع إلى أجحارها . والصقيع : الجليد . أى هم كرام حين الشتاء والجدب .

وهو شاهد على جمع جحر على أجحار جمع قلة ، أما الجحرة فهى جمع كثرة .

(٢) ا : « منهما » تحريف .

(٣) ١١٩ من الشعراء .

(٤) ١٦٤ من البقرة .

(٥) هذا ما فى ا ، وفى ط ، ب : « وقال الشاعر وهو رؤبة » .

وانظر ديوانه ١٦٤ والمقرب ٩٤ واللسان (ركن ٤٥) .

* وزَحْمُ رُكْنَيْكَ شِدادَ الأرْكُنِ (١) *

كما قالوا : أقْدُحٌ فى القِدْح ، وقالوا : حُشٌّ وحِشَّانٌ وحُشَّانٌ ، كقولهم : رِئْدٌ ورِئْدانٌ .

وأمّا ما كان على (فَعْلَة) فإنّك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحتَ العين ، وذلك قولك : قَصْعةٌ وقَصَعاتٌ ، وصَحْفةٌ وصَحَفَاتٌ ، وجَفْنةٌ وجَفَناتٌ (٢) ، وشَفْرَةٌ وشَفَراتٌ ، وجَمْرةٌ وجَمَراتٌ . فإذا جاوزتَ أدنى العدد كسَّرت الاسم على (فِعال) وذلك قَصْعةٌ وقِصاعٌ ، وجَفْنةٌ وجِفَانٌ ، وشَفْرةٌ وشِفارٌ ، وجَمْرةٌ وجِمارٌ . وقد جاء على (فُعُول) وهو قليلٌ ، وذلك قولك : بَدْرةٌ وبُدورٌ ، ومأنةٌ ومُؤُونٌ ، فأدخلوا فُعولًا فى هذا الباب؛ لأنّ فِعالًا وفُعولا أختان ، فأدخلوها ههنا كما دخلتْ فى باب فَعْلٍ مع فِعالٍ ، غير أنّه فى هذا الباب قليل . وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير . وقال الشاعر ، وهو حسان بن ثابت (٣) :

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى ... وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدةٍ دَمَا (٤)

فلم يُرِدْ أدنى العدد .

وبنات الياء والواو بتلك المنزلة ، تقول : رَكْوةٌ ورِكاءٌ ورَكَواتٌ

---

(١) الشاهد فيه : جمع ركن على أركن .

(٢) بدلها فى ا : « وجعبة وجعبات » .

(٣) بن ثابت ، ساقطة من ا . وانظر ديوانه ٣٧١ والمقتضب ٢ : ١٨٨ والمصون ٣ والخصائص ٢ : ٢٠٦ والمحتسب ١ : ١٨٧ ، ١٨٨ وابن يعيش ٥ : ١٠ والخزانة ٣ : ٤٣٠ والعينى ٤ : ٢٥٧ والأشمونى ٤ : ١٢١ .

(٤) الغر : البيض ، جمع غراء ، يريد بياض الشحم . يقول : جفاننا معدة للضيفان ومساكين الحى بالغداة ، وسيوفنا تقطر بالدم ؛ لنجدتنا وكثرة حروبنا .

والشاهد فيه : جمع جفنة على جفنات ، مع أنها للقلة ، مرادا بها جمع الكثرة .

وقَشْوةٌ وقِشاءٌ وقَشَواتٌ[1] ، وغَلْوةٌ وغِلاءٌ وغلَوات ، وظَبْيَةٌ وظباءٌ وظَبياتٌ . وقالوا : جَدَياتُ الرَّحْلِ وَلم يكسِّروا الجَدْية على [بناء] الأكثر استغناء بهذا ، إذْ جاز أن يعنوا به الكثير .

والمضاعَفُ فى هذا البناء بتلك المنزلة ، تقول : سَلّةٌ وسِلالٌ وسَلّاتٌ ، ودَبّةٌ ودِبَابٌ ودَبّاتٌ[2] .

وأمّا ما كان (فَعَلةً) فهو فى أدنى العدد وبناء الأكثر بمنزلة فَعْلةٍ وذلك قولك : رَحَبةٌ ورَحَباتٌ ورِحابٌ ، ورَقَبةٌ ورقَباتٌ ورِقابٌ .

وإن جاء شىء من بنات الياء والواو والمضاعف أُجرىَ هذا المجرى إذْ كان مثلَ ما ذكرنا ، ولكنّه عزيزٌ .

وأمّا ما كان (فُعْلَةً) فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد ألحقتَ التاء وحرّكت العين بضمّة ، وذلك قولك : رُكْبةٌ ورُكُباتٌ ، وغُرْفةٌ وغُرُفاتٌ ، وجُفْرةٌ وجُفُراتٌ . فإذا جاوزتَ بناء أدنى العدد كسّرته على (فُعَلٍ) ، وذلك قولك : رُكَبٌ وغُرَفٌ وجُفَرٌ . وربما كسّروه على (فِعَالٍ) ، وذلك قولك : نُقْرةٌ ونِقارٌ ، وبُرْمةٌ وبِرَامٌ ، وجُفْرةٌ وَجِفارٌ ، وبُرْقةٌ وبِراقٌ . ومن العرب مَن يفتح العين إذا جُمع بالتاء ، فيقول : رُكَباتٌ وغُرَفاتٌ . ٨٢

سمعنا من يقول فى قول الشّاعر[3] :

ولمّا رأَوْنا بادياً رُكَبَاتُنا ... على مَوْطِنٍ لا نَخلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ[4]

---

(١) القشوة : قفة تجعل فيها المرأة طيبها .

(٢) الدبة : الموضع الكثير الرمل .

(٣) المقتضب ٢ : ٨٩ والمحتسب ١ : ٥٦ وابن يعيش ٥ : ٢٩ .

(٤) كذا ضبط فى ط . ولم يضبط فى ا إلا الهاء بالفتح ، وهى فى ب مهملة الضبط =

وبناتُ الواو بهذه المنزلة . قالوا : خُطْوةٌ وخُطُواتٌ وخُطًى ، وعُرْوةٌ وعُرُواتٌ وعُرًى . ومِن العرب من يَدع العين من الضمّة فى فُعْلةٍ فيقول : عُرْواتٌ وخُطْواتٌ .

وأمّا بنات الياء إذا كُسِّرت على بناء الأكثر فهى بمنزلة بنات الواو ، وذلك قولك : كُلْيةٌ وكُلًى، ومُدْيةٌ ومُدًى ،وزُبْيةٌ وزُبًى ، كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحرّكوا العين بالضّمة ، فتجىء هذه الياء بعد ضمّة ، فلمّا ثقُل ذلك عليهم تركوه واجتزءوا[1]، ببناء الأكثر . ومن خفّف قال : كُلْيات ومُدْيات[2].

وقد يقولون : ثلاثُ غُرَفٍ ورُكَبٍ وأشباه ذلك، كما قالوا : ثلاثةُ قِرَدةٍ وثلاثةُ حِببَةٍ ، وثلاثةُ جُروحٍ وأشباه ذلك . وهذا فى فُعْلةٍ كبناء الأكثر فى فَعْلةٍ ، إلّا أنّ التاء فى فَعْلةٍ أشدُّ تمكّنا ؛ لأنّ فَعْلةً أكثر ، ولكراهية ضمّتين[3]. والمضاعَفُ بمنزلة رُكْبةٍ ، قالوا : سُرّاتٌ وسُرَرٌ ، وجُدّةٌ وجُدَدٌ وجُدّاتٌ ، ولا يحركون العين لأنّها كانت مدغمةً . (والفِعالُ) كثير فى المضاعَف نحو : جِلالٍ وقِبابٍ وجِبابٍ .

وما كان (فِعْلةً) فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد أدخلتَ

= والهزل ، بالتحريك : لغة فى الهزل. وبدو الركبة : كناية عن التأهب للحرب ، والكشف عن السوق فيها . على موطن ، أى فى موطن من مواطن الحرب يجد من يحضره ولا يهزل . وفى ا ، ب : « لا يخلط » .

والشاهدفيه: فتح العين فى « ركباتنا » جمعاً لركبة ، استثقالا لتوالى الضمتين . وليس جمع جمع كما زعم بعض النحويين أن هذه جمع رُكَب التى هى جمع ركبة ؛ لأن العرب يقولون : ثلاث ركبات بضم ففتح، كما يقولون : ثلاث رُكُبات بالضم. والثلاثة إلى العشرة إنما تضاف إلى أدنى العدد لا إلى كثيره .

(١) ا : « فاجتزوا » .

(٢) ا : « مديات وكليات » .

(٣) ا ، ب : « لكراهية ضمتين » ، بدون واو .

التاء وحرّكتَ العين بكسرة، وذلك قولك : قِرِباتٌ وسِــدِراتٌ وكِسِراتٌ، ومن العرب من يفتح العين كما فُتحَتْ عينُ فُعْلَةٍ ، وذلك قولك : قِرَباتٌ وسِــدَراتٌ وكِسَراتٌ .

فإذا أردتَ بناء الأكثر قلت : سِدَرٌ وقِرَبٌ وكِسَرٌ . ومن قال : غُرْفاتٌ فخفَّف قال : كِسْراتٌ .

وقد يريدون الأقلّ فيقولون : كِسَرٌ وفِقَرٌ ، وذلك لقلّة استعمالهم التاء في هذا الباب لكراهية الكسرتين[1] . والتاء في الفُعْلةِ أكثر لأنّ ما يلتقى في أوله كسرتان قليل .

وبناتُ الياء والواو بهذه المنزلة . تقول : لِحْيَةٌ ولِحًى ، وفِرْيَة وفِرًى ، ورِشْوةٌ ورِشًا . ولا يجمعون بالتاء كراهيةَ أن تجيء الواوُ بعد كسرة ، واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة ، فتركوا[2] هذا استثقالاً واجتزءوا ببناء الأكثر . ومن قال : كِسْراتٌ قال : لِحْياتٌ .

والمضاعَفُ منه كالمضاعَفُ من فُعْلَةٍ . وذلك [قولك] : قِدَّةٌ وقِدَّاتٌ وقِدَدٌ ، ورِبَّةٌ ورِبَّاتٌ ورِبَبٌ[3] ، وعِدَّةُ المرأة وعِدَّاتٌ وعِدَدٌ .

وقد كُسّرت فِعْـلَةٌ على (أفْعُلٍ) وذلك قليل عزيز ، ليس بالأصل . قالوا : ١٨٣

---

(١) السيرافى : يعنى يقولون : ثلاث كسر ، وثلاث فقر . كما قالوا : ثلاث غرف ، وثلاث كسر أقوى من ثلاث غرف ، وذلك أن غرفات أكثر فى كلامهم من كسرات وفقرات ؛ لأن التقاء الكسرتين فى كلمة أقل من التقاء ضمتين . ألا ترى أنه ليس فى الكلام فعل إلا إبل . وقال بعضهم : إطل وبلز . وفُعُل كثير فى الكلام ، كقولك : جنب وعنق وعطل . وأشباه ذلك كثير .

(٢) سقطت من ا . وفى ب : « ذا » .

(٣) الربة : اسم لعدة من النبات تبقى خضرتها صيفا وشتاء .

نِعْمَةٌ وأَنْعُمٌ وشِدَّةٌ وأَشُدٌّ، وكرهوا أن يقولوا فى رِشْوَةٍ بالتاء فتنقلب الواوُ ياء، ولكن من أسكن فقال : كِسْرَاتٌ قال : رِشْوَاتٌ .

وأمّا (الفَعِلَةُ) فإذا كُسِّرتْ على بناء الجمع ولم تُجمَع بالتاء كُسِّرت على (فَعِل) وذلك قولك : نَقِمةٌ ونَقِمٌ ، ومَعِدَةٌ ومَعِدٌ .

(والفُعَلَةُ) تكسَّر على (فُعَلٍ) إن لم تُجمَع بالتاء ، وذلك قولك : تُخَمَةٌ وتُخَمٌ ، وتُهَمَةٌ وتُهَمٌ . وليس كرُطَبَةٍ ورُطَبٍ ، ألا ترى أنّ الرُّطَب مذكّر كالبُرِّ والتَّمْر ، وهذا مؤنّث كالظُّلَم والغُرَف .

هذا باب ما كان واحدا يقع للجميع

ويكون واحده على بنائه من لفظه ، إلا أنه مؤنث تَلحقه هاء التأنيث ليتبيّن الواحد من الجميع

فأمّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) [فهو] نحو طَلْحٍ والواحدةُ طَلْحَةٌ ، وتَمْرٍ والواحدةُ تَمْرَةٌ ، ونَخْلٍ ونَخْلةٍ ، وصَخْرٍ وصَخْرةٍ . فإذا أردت أدنى العدد جمعتَ الواحد بالتاء . وإذا أردتَ الكثير صرتَ إلى الاسم الذى يقع على الجميع[1] ولم تكسّر الواحد على بناء آخَر . وربّما جاءت (الفَعْلةُ) من هذا الباب على (فِعالٍ) ، وذلك [قولك] سَخْلةٌ وسِخالٌ ، وبَهْمَةٌ وبِهامٌ ، وطَلْحَةٌ وطِلاحٌ وطَلْحٌ ، شبّهوه بالقِصاع[2] . وقد قال بعضهم : صَخْرةٌ وصُخورٌ ، جُعلتْ بمنزلة بَدْرةٍ وبُدورٍ ، ومأْنةٍ ومُؤُونٍ . والمأْنةُ : تحت الكِرْكِرة .

وأمّا ما كان منه من بنات الياء والواو فمثل : مَرْوٍ ومَرْوَةٍ ، وسَرْوٍ

---

(١) ا ، ب : « للجميع » .

(٢) ط : « شبهوها بالقصاع » .

وسَرْوةٍ . وقالوا : صَفْوَةٌ وصَفْوٌ وصِفاءٌ ، كما قالوا : طِلاحٌ . ومثلُ ماذكرنا شَرْيةٌ وشَرْىٌ ، وهَدْيةٌ وهَدْىٌ ، هذا مثلُه فى الياء . والشَّرْيةُ : الحَنظَلةُ .

ومن المضاعف : حَبّةٌ وحَبٌّ ، وقتّةٌ وقَتٌّ .

وأمّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلاً) فإنّ قصّته كقصة فَعْلٍ وذلك [قولك] : بَقرَةٌ وبقَرَاتٌ وبقَرٌ ، وشَجَرةٌ وشَجَرَاتٌ وشَجَرٌ ، وخَرَزةٌ وَخَرَزَاتٌ وخَرَزٌ .

وقد كسروا الواحد منه على (فِعال) كما فعلوا ذلك فى فَعْلٍ ، قالوا : أَكَمَةٌ وإكامٌ وأَكَمٌ ، وجَذَبةٌ وجِذابٌ وجَذَبٌ [1] ، وأَجَمةٌ وإجامٌ وأَجَمٌ ، وثَمرةٌ وَثمارٌ وثَمرٌ .

ونظير هذا من بنات الياء والواو حَصى وحَصاةٌ وحَصيَاتٌ [2] وقَطاةٌ وقطاً وقَطَوَاتٌ . وقالوا : أَضاةٌ وأضاً وإضاءٌ ، كما قالوا : إكامٌ وَأَكَمٌ . سمعنا ذلك من العرب . والذين قالوا : إكامٌ ونحوها شبّهوها بالرّحاب ونحوها ، كما شبّهوا الطِلّاح وطَلْحةً بجَفْنةٍ وجِفان [3] .

وقد قالوا : حَلَقٌ وفلَكٌ ، ثمّ قالوا : حَلْقةٌ وفَلْكةٌ ، فخفّفوا الواحِد حَيث ألحقوه الزيادة وغيّروا المعنى ، كما فعلوا ذلك فى الإضافة [4] .

---

(١) الجذبة : جمارة النخلة .

(٢) ا ، ب : « وحصيات وحصاة » .

(٣) ا : « وجفنات » ، تحريف .

(٤) السيرافى : قولهم حلق وفلك فى الجمع ، وفى الواحد حلقة وفلكة ، من الشاذ . وشبه سيبويه شذوذه بما يغير فى الإضافة وهى النسب ، مما يخفف ، كقولهم ربيعة وفى النسب ربعى ، ونمر وفى النسب نمرى . وياء النسب تشبه فى بعض المواضع هاء التأنيث ؛ لأنهم قالوا زنجى للواحد ورومى للواحد ، وللجمع زنج وروم . فياء النسب علامة الواحد كما كان الهاء علامة الواحد . وأما حلقة على ما حكى عن أبى عمرو ، حلَقة وحلَق=

وهذا قليلٌ . وزعم يونُس عن أبى عَمْـرٍو[١] ، أنّهم يقولون : حَلَقةٌ .

وأمّا ما كان (فَعِلاً) فقصّته كقصّة فَعَـلٍ ، إلا أنّا لم نَسمعهم كسّروا الواحد على بناء سوى الواحد الذى يقع على الجميع[٢] وذلك أنّه أقلُّ فى الـكلام من فَعَلٍ ، وذلك : نَبِـقَةٌ ونَبِقاتٌ ونَبِقٌ[٣] ، وخَرِبٌ وخَرِبٌ وخَرِبات ، وكَبِنٌ ولبِنةٌ ولبِناتٌ ، وكَلِمةٌ وكلماتٌ وكَلِمٌ .

وأمّا ما كان (فِعَلاً) فهو بمنزلته وهو أقلُّ منه[٤] . وذلك نحو : عِنَبةٍ وعِنَبٍ ، وحِدأةٍ وحِدَإٍ وحِدآتٍ ، وإبَرةٍ وإبَرٍ وإبَراتٍ ، وهو فَسيلُ المُقْلِ[٥] .

١٨٤ وأمّا ما كان (فَعُلَةً) فهو بهذه المنزلة وهو أقلُّ من الفَعَل ، وهو سَمُرةٌ وسَمُرٌ ، وثَمُرةٌ وثَمُرٌ ، وسَمُراتٌ ، وثَمُراتٌ ونَقُرةٌ ونَقُرٌ وفَقُراتٌ[٦] .

= — أى بالتحريك — فليس بشاذ ، لأنه بمنزلة شجرة وشجر . والذى قال حلقة وحلق فليس ذلك أيضاً بشاذ ؛ لأنهم قالوا : ضيعة وضيع ، وبدرة وبدر .

(١) هو أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٩ ، كما فى اللسان (حلق ٣٤٧) . والمروى عن أبى عمرو الشيبانى المتوفى سنة ٢١٣ أنه قال : « ليس فى الكلام حلقة بالتحريك إلا فى قولهم : هؤلاء قوم حلقة للذين يحلقون الشعر » . اللسان (حلق ٣٤٨) .

(٢) ا : « الجمع » .

(٣) بعده فى كل من ا ، ب : « قال أبو عثمان : يقال : نبقة ونبقة ونبقة ونبقة أربع لغات » . ولا ريب أنها من حواشى المازنى . وضبط هذه اللغات كالتالى : فتح النون وكسرها ، وككتف وكعنب . والأخيرة نقلها الزبيدى عن صاحب اللسان ، لكنها ضبطت فى النسخة المعتمدة من اللسان كسبب .

(٤) ب : « وهو أقل » فقط . ا : « وهو أقل من الفعل » .

(٥) أى صغاره . وقد ذكر هذا المعنى فى القاموس واللسان (أبر ٥٩) أيضا .

(٦) السيرافى : ولا أعلم أحدا جاء بثمرة إلا سيبويه . والفقرة : نبت .

وما كان (فُعُلاً) فنحو : بُسُرٍ وبُسُرةٍ وبُسُراتٍ ، وهُدُبٍ وهُدُبةٍ وهُدُباتٍ .

وما كان (فُعَلاً) فهو كذلك ، وهو قولك : عُشَرٌ وعُشَرةٌ وعُشَراتٌ ، ورُطَبٌ ورُطَبةٌ ورُطَباتٌ . ويقول ناسٌ للرُّطَب : أرْطابٌ ، كما قالوا : عِنَبٌ وأعْنابٌ . ونظيرها رُبَعٌ وأرْباعٌ ، ونُعَرةٌ ونُعَرٌ ونُعَراتٌ . [والنُّعَر : داء يأخذ الإبل فى رءوسها] . ونظيرها من الياء قول بعض العرب : مُهاةٌ ومُهًى ، وهو ماء الفَحْل فى رَحِم الناقة .

وزعم أبو الخطّاب أن واحد الطُّلَى طُلاةٌ . وإنْ أردتَ أدنى العدد جمعتَ بالتاء ، وقال الحُكَأُ والواحدة حُكَأَةٌ ، والمُرَعُ والواحدة مُرَعةٌ[1] .

فأمّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلاً) فإنّ قصته كقصة ما ذكرنا ، وذلك : سِدْرٌ وسِدْرةٌ وسِدِراتٌ ، وسِلْقٌ وسِلْقةٌ وسِلِقاتٌ ، وتِبْنٌ وتِبْنةٌ وتِبِناتٌ ، وعِرْبٌ وَعِرْبةٌ وعِرِباتٌ . والعِرْبةُ : السَّفى ، وهو يبيسُ البُهْمَى .

وقد قالوا : سِدْرةٌ وَسِدَرٌ ، فكسروها على فِعَلٍ جعلوها ككِسَرٍ ، كما جعلوا الطَّلْحةَ حين قالوا الطِّلاح كالقِصاع ، فشبهوا هذا بلِقْحَةٍ ولِقاحٍ كما شبهوا طَلْحةً بصَحْفةٍ وصِحافٍ . وقالوا : لِقحةٌ ولِقاحٌ كما قالوا فى باب فُعْلَةٍ فِعالٌ ، نحو : جُفْرةٍ وجِفارٍ . ومثل ذلك حِقّةٌ وحِقاقٌ ، وقد قالوا حِقَقٌ .

قال [الشّاعر ، وهو] المُسَيَّبُ بن عَلَسٍ[2] :

---

(١) السيرافى : سبيله إذا جمع بالتاء أن يقال : مهيات وطليات . وفى الطلاة لغتان : طلاة وطلية ، والجمع فيهما جميعا الطلى ، وهى صفحة العنق . والحكأة : العظيم من القطا . والمرعة : طائر .

(٢) كلمة « بن علس » ساقط من ا . وانظر الصحاح واللسان (حقق ٣٣٩) .

قد نالَنِي منهم عَلَى عَدَمٍ   مِثْلُ الفَسيلِ صِغارُها الحِقَقُ (١)

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلاً) فقصّته كقصّة فِعْلٍ، وذلك [قولك] دُخْنٌ وَدُخْنَةٌ ودُخُناتٌ، ونُقْدٌ ونُقْدَةٌ ونُقُداتٌ (٢)، وهو شجرٌ، وخُرْفٌ وخُرْفَةٌ وخُرُفاتٌ.

ومثل ذلك من المضاعف دُرٌّ ودُرَّةٌ ودُرَّاتٌ، وبُرٌّ وبُرّةٌ وبُرّاتٌ. وقدقالوا: دُرَرٌ فكسروا الاسم على فُعَلٍ، كما كسّروا سِدْرةً على سِدَرٍ. ومثله التُّوم يقال: تُومةٌ وتُوماتٌ وتُومٌ، ويقال: تُوَمٌ (٣).

هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التى الياءات والواوات فيهن عينات

أمّا ما كان (فَعْلاً) من بنات الياء والواو فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد كسّرته على (أفعالٍ) وذلك: سَوْطٌ وأسواطٌ، وثَوْبٌ وأثوابٌ، وقَوْسٌ وأقواسٌ. وإنّما منعهم أن يبنوه على أفْعُلٍ كراهية الضمّة فى الواو، فلمّا ثقل ١٨٥ ذلك بنوه على أفعالٍ. وله فى ذلك أيضاً (٤) نظائرُ من غير المعتلّ، نحو

---

(١) ذكرالشنتمرى أنه مدح قوماً وهبوا له أذوادا من الإبل شبه صغارها بفسيل النخل،والفسيل: صغار النخل واحدها: فسيلة. لكن رواه فى اللسان «منه» وقال: «قال ابن برى: الضمير فى منه يعود على الممدوح، وهو حسان بن المنذر أخو النعمان». والشاهد فيه: جمع حقةعلى حقق، والأكثر فى الاستعمال حقاق. والحقة: التى استحقت أن تركب ويضربها الفحل.

(٢) ا فقط: «ونقرة ونقر ونقرات، » تحريف.

(٣) التومة: اللؤلؤة، وحبة تعمل من الفضة كالدرة. والدرة: اللؤلؤة العظيمة.

(٤) ط: «وله أيضا فى ذلك».

أفْراخٍ وأفْرادٍ ، ورَفْغٍ وأرْفاغٍ . فلمّا كان غيرُ المعتلّ يُبْنَى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى [(١)].

وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فِعَالٍ) ، وذلك قولك : سِياطٌ وثِيابٌ وقِياسٌ . تركوا فُعُولًا كراهية الضمّة فى الواو والضّمّة التى قبل الواو ، فحملوها على فِعال ، وكانت فى هذا الباب أولى إذْ كانت متمكّنةً فى غير المعتلّ .

وقد يُبْنَى على (فِعْلانٍ) لأكثر العدد ، وذلك : قَوْزٌ وقِيزانٌ [(٢)] ، وثَوْرٌ وثِيرانٌ ، . ونظيره من غير هذا الباب وَجْذٌ ووِجْذانٌ ، فلمّا بُنِىَ عليه مالم يعتلّ فرّوا إليه كما لزموا الفِعالَ فى سَوْطٍ وثَوْبٍ . وقال : الوَجْذُ : نُقْرَةٌ فى الجبَل وقد يَلزَمون (الأفْعالَ) فى هذا فلا يجاوزونها كما لم يجاوزوا الأفْعُلَ فى باب فَعْلٍ الذى هو غير معتلّ ، والأفْعالَ فى باب فَعَلٍ الذى هو غير معتلّ . فإذا كانوا لايجاوزون فيما ذكرتُ لك فهم فى هذا أجدرُ أن لا يجاوزوا . وذلك نحو : لَوْحٍ وألْواحٍ ، وجَوْزٍ وأجْوازٍ ، ونَوْعٍ وأنْواعٍ .

وقدقال بعضهم فى هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد (أفْعُلٌ) فجاء به على الأصل ، وذلك قليل . قالوا : قَوْسٌ وأقْوُسٌ . وقال الراجز [(٣)] :

---

(١) السيرافى : يعنى لو بنوه على أفعل كقولهم : كاب وأكاب ، لقالوا : سوط وأسوط ، فاستثقلت الضمة على الواو ، فعدلوا إلى أفعال ، وقد عدلوا إليها فيما لايثقل ، كقولهم أفراد وأرفاغ ، فكيف فيما يثقل .

(٢) القوز : كثيب مشرف ؛ أو العالى من الرمل كأنه جبل .

(٣) هو معروف بن عبد الرحمن . وانظر المقتضب ١ : ٢٩ ، ١٣٢ /٢ : ١٩٩ ومجالس ثعلب ٤٣٩ والمنصف ١ : ٢٨٤ /٣ : ٤٧ والتصريح ٢ : ٣٠١ والأشمونى ٤ : ١٢٢ واللسان (ثوب ٢٣٨) .

* لِكُلِّ عَيْشٍ قد لَبِسْتُ أَثْوُبَا (١) *

وقد كسّروا الفَعْلَ فى هذا الباب على (فِعَلَةٍ) كما فعلوا ذلك بالقَمْع والجَبْء حين جاوزوا به أدنى العدد، وذلك قولهم: عَوْدٌ وعِوَدَةٌ، وأعوادٌ إذا أرادوا بناء أدنى العدد، وقالوا: زَوْجٌ وأزْوَاجٌ وزِوَجَةٌ، وثَوْرٌ وأثوارٌ وثِوَرَةٌ، وبعضهم يقول: ثِيَرَةٌ. وجاءوا به على (فُعولٍ) كما جاءوا بالمَصْدَر، قالوا فَوْجٌ وفُوُجٌ كما قالوا: نَحْوٌ ونُحُوٌّ كثيرةٌ. وهذا لايكاد يكون فى الأسماء، ولكن فى المَصادر، استثقلوا ذلك فى الأسماء. وسنبيّن ذلك إن شاء الله. ومثل ثِيَرَةٍ زَوْجٌ وزِوَجَةٌ.

وأمّا ما كان من بنات الياء وكان (فَعْلا) فإنّك إذا بنيته بناء أدنى العدد بنيته على (أفعالٍ)، وذلك قولك: بَيْتٌ وأبْياتٌ، وقَيْدٌ وأقْيادٌ، وخَيْطٌ وأخْياطٌ، وشَيْخٌ وأشْياخٌ. وذلك أنّهم كرهوا الضمّة فى الياء كما يكرهون الواو بعد الياء، وسترى ذلك فى بابه إن شاء الله. وهى فى الواو أثقلُ. وقد بنوه على (أفْعُلٍ) على الأصل، قالوا: أعْيُنٌ. قال الراجز (٢):

أنْعَتُ أعْيارًا رَعَيْنَ الخَنْزَرَا أنْعَتُهُنَّ آيُرًا وكَمَرَا (٣)

---

(١) أى قد تصرفت فى ضروب العيش وذقت حلوه ومره. والشاهد فيه: جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح، والأكثر تكسيره على أثواب، استثقالا لضمة الواو فى أفعل. وقد جاءت فى النسخ بدون همزة، لكنها وردت بالهمزة فى الشنتمرى ومعظم المراجع، وهما لغتان. وفى اللسان: «وبعض العرب يهمزه فيقول: أثؤب لاستثقال الضمة على الواو، والهمزة أقوى على احتمالها منها».

(٢) المقتضب ١: ١٣٢ والمخصص ٢: ٣٠ واللسان (خنزر ٣٤٤ أير ٩٧).

(٣) الأعيار: جمع عير، وهو حمار الوحش. والخنزر: موضع.
والشاهد فيه: جمع أير على أفعل، كما قالوا: أثوب، والقياس أن تبنى على أفعال كأبيات وأثواب.

وقال آخر (١) :

يا أضْبُعًا أكَلَتْ آيارَ أحْمِرَةٍ فَفِى البُطُونِ وقدراحتْ قَراقِيرُ (٢)

بناه على أفعالٍ . وقالوا أعْيانٌ . قال الشاعر (٣) :

ولكنّنى أغْدُو عَلَىَّ مُفَاضَةٌ دِلاصٌ كأعْيانِ الجرادِ المُنَظَّمِ (٤)

وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على (فُعُولٍ) ، وذلك قولك : بُيُوتٌ ، وخُيُوطٌ ، وشُيُوخٌ ، وعُيُونٌ ، وقُيُودٌ . وذلك لأنّ فُعولاً وفِعالاً كانا شريكَيْنِ فى فَعْلٍ الذى هو غير معتلّ ، فلمّا ابْتَزّ (٥) فِعالٌ بفَعْلٍ من الواو دون فُعولٍ لما ذكرنا من العلّةِ ابتَزّت الفُعولُ بفَعْلٍ من بنات الياء ، حيث صارت أخفّ من فُعولٍ من بنات الواو . فكأنّهم عوضوا هذا من إخراجهم إياها من بنات الواو .

فأمّا أفيادٌ ونحوها فقد خَرَجْنَ من الأصل ، كما خرجتْ أسْواطٌ وأثوابٌ

---

(١) من الخمسين . وانظر نوادر أبى زيد ٧٦ والمقتضب ١ : ١٣٢ .

(٢) هجا قوماً وشبههم فى عظم بطونهم وأكلهم خبيث الزاد ، بالضباع التى أكلت ما ذكره ، فراحت وبطونها تقرقر ، أى تصوت . وأصل القرقرة صوت الفحل . والشاهد فيه : جمع أير على آيار قياسا .

(٣) هو يزيد بن عبد المدان . المقتضب ١ : ١٣٢ /٢ : ١٩٩ والمنصف ٣ : ٢١ ، ٥١ واللسان (عين ١٧٥) .

(٤) المفاضة : الدرع السابغة ، كأنها أفيضت على لابسها . والدلاص : الصقيلة البراقة . وشبهها بعيون الجراد فى الدقة والزرقة وتقارب السرد . والمنظم : المجموع بعضه إلى بعض .

والشاهد فيه : جمع عين على « أعيان » ، وهو القياس ؛ لأن الضمة تستثقل فى الياء كما تستثقل فى الواو ، إلا أن المستعمل فى الكلام « أعين » على قياس (فَعْل) فى الصحيح .

(٥) المعروف ابتزه بمعنى سلبه . والمراد هنا اختصت به .

يعني إذا لم تُبْنَ على أَفْعُلٍ لأنّ أَفْعُلاً هي الأصل لِفَعْلٍ. وليست أَفْعُلٌ وأَفعالٌ شريكين في شيء كشركة فُعولٍ وفِعالٍ، فتعوّضَ الأَفْعُلَ الثَّباتَ في بنات الياء لخروجها من بنات الواو، ولكنّهما جميعاً خارجان من الأصل. والضمّةُ تُستثقل في الياء كما تُستثقل في الواو وإن كانت في الواو أثقلَ. ومع هذا إنّهم كأنّهم كرهوا أن يقولوا بِيات، إذ كانت أخفَّ من فُعولٍ من بنات الواو لئلاّ تَلتبسَ الواوُ بالياء[1] فأرادوا أن يَفصلوا. فإذا قالوا: أَبْياتٌ وأَسْواطٌ فقد بَيَّنوا الواو من الياء. وقالوا: عُيُورةٌ وخُيُوطَةٌ، كما قالوا بُعُولةٌ وعُمُومةٌ.

وأمّا ما كان (فَعَلاً) فإنّه يكسّر على أَفعالٍ إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك نحو: قاعٍ وأَقْواعٍ، وتاجٍ وأَتْوَاجٍ، وجارٍ وأَجْوارٍ. وإذا أردت بناء أكثر العدد كسّرته على (فِعْلانٍ)، وذلك نحو: جِيرانٍ وقِيعانٍ وتيجانٍ، وساجٍ وسِيجانٍ. ونظير ذلك من غير المعتل: شَبَثٌ وشِبْثانٌ وخَرَبٌ وخِرْبانٌ. ومثله فَتًى وفِتْيانٌ. ولم يكونوا ليقولوا فُعولٌ كراهية الضمّة في الواو مع الواو التي بعدها والضمّة التي قبلها وجعلوا البناء على فِعْلانٍ. وقلّ فيه الفِعالُ لأنّهم ألزموه فِعْلانٌ، فجعلوه بدلاً من فِعالٍ؛ ولم يجعلوه بدلا [من] شريكه[2] في هذا الباب. وإنّما امتنع أن يتمكّن فيه ما تمكّن في فَعَلٍ من الأبنية التي يكسّر عليها الاسم لأكثر العدد، نحو: أُسودٍ وجِبالٍ أنّه معتلٌّ أسكنوا عينه وأبدلوا مكانها ألفاً، ولم يُخرجوه من أن يبنوه على بناء قد بُنى عليه غيرُ المعتلّ، وانفرد به كما انفرد فِعالٌ ببنات الواو.

وقد يُستغنى (بأفعالٍ) في هذا الباب فلا يجاوزونه، كما لم يجاوزوه في غير

---

(١) يعني قولهم في جمع سوط: سياط.

(٢) ب: «ولم يجعلوه شريكه».

المعتلّ ، وهو فى هذا الأكثرُ ، لاعتلاله ولأنه فَعَلٌ ، وفَعَلٌ يُقْتصر فيه على أدنى العدد كثيراً ، وهو أوْلَى من فَعْلٍ كما كان ذلك فى باب سَوْطٍ ، وذلك نحو: أبْوَابٍ وأمْوالٍ ،وباعٍ وأبْوَاعٍ .وقالوا : نابٌ وأنيابٌ ، وقالوا : نُيوبٌ كما قالوا : أسودٌ ، وقد قال بعضهم : أنْيُبٌ كما قالوا فى الْجَبَل : أجْبُلٌ .

وما كان مؤنّثا من (فَعَلٍ) من هذا الباب فإنه يكسّر على أفْعُلٍ إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك : دارٌ وأَدْوُرٌ ،وساقٌ وأَسْوُقٌ ،ونارٌ وأنْوُرٌ . هذا قول يونس ، ونظنّه[1] إنّما جاء على نظائره فى الكلام ، نحو : جَمَلٍ وأجْمُلٍ ، وزَمَنٍ وأزْمُنٍ ، وعَصاً وأعْصٍ . فلو كان هذا إنما هو للتأنيث لما قالوا : رَحًى وأرْحاء ، وفى قَفاً أقْفاء فى قول من أنّث القفا ، وفى قَدَمٍ أقْدامٌ . ولَمَا قالوا : غنمٌ وأغْنامٌ .

فإذا أردت بناء أكثر العدد قلت فى الدار : دُورٌ ،وفى الساق : سُوقٌ ، وبنوها على فُعْلٍ فراراً من فُعُولٍ ، كأنّهم أرادوا أن يكسّروها على فُعُولٍ كما كسّروها على أفْعُلٍ . وقد قال بعضهم: سُؤوقٌ فهمز ، كراهيةَ الواوين والضمّة فى الواو . وقال بعضهم : دِيرانٌ كما قالوا : نِيرانٌ ، شبّهوها بقِيعانٍ وغِيران . وقالوا :دِيارٌ كما قالوا: جِبالٌ .وقالوا: نابٌ ونِيبٌ للناقة، بنوها على(فُعْلٍ) كما بنوا الدار على فُعْلٍ ، كراهيةَ نُيُوب ، لأنّها ضمّة فى ياء وقبلها ضمّة وبعدها واو ، فكرهوا ذلك. ولهنّ مع ذا نظائر من غير المعتلّ : أَسَدٌ وأُسْدٌ ، ووَثَنٌ ووُثْنٌ[2]. وقالوا : أنْيابٌ كما قالوا : أقْدَامٌ .

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلا) فإنّك تكسّره على أفعال من أبنية أدنى العدد ، وهو قياس غير المعتلّ . فإذا كان كذلك فهو فى هذا أجدرُ

---

(١) ا ، ب : « ويظنه » .

(٢) انظر ما سبق فى ص ٥٦٩ ومابعدها من هذا الجزء .

أن يكون. وذلك قولك: فِيلٌ وأفيالٌ، وجِيدٌ وأجيادٌ، ومِيلٌ وأميالٌ. فإذا كسرته على بناء أكثر العدد قلت (فُعول) كما قلت: عُذوقٌ وجُذوعٌ. وذلك قولك: فُيُولٌ ودُيُوكٌ، وجُيُودٌ. وقد قالوا: دِيَكَةٌ وكِيَسَةٌ كما قالوا: قِرَدَةٌ وحِسَلَةٌ. ومثل ذلك فِيَلَةٌ. وقد يقتصرون في هذا الباب على (أفعال) كما اقتصروا على ذلك في باب فَعْلٍ وفَعَلٍ من المعتلّ. وقد يجوز أن يكون ما ذكرنا فُعْلاً[1]، يعني أن الفِيل يجوز أن يكون أصله فُعْلاً كُسر من أجل الياء، كما قالوا أبْيَضُ وبِيضٌ[2] فيكون الأفيال والأجياد بمنزلة الأجناد والأجحار. وقد يكون دُيوكٌ وفُيولٌ بمنزلة بُروجٍ وجُروحٍ، ويكون فِيَلَةٌ بمنزلة خِرَجةٍ وجِحَرةٍ. وإنّما اقتصارُهم على أفعالٍ في هذا الباب الذي هو من بنات الياء نحو: أميالٍ وأنيارٍ وكِيرٍ وأكيارٍ.

وقالوا في فِعْلٍ من بنات الواو: رِيحٌ وأرْواحٌ ورِياحٌ، ونظيره أبْآرٌ وبِئارٌ. وقالوا (فِعالٌ) في هذا كما قالوا في فَعْلٍ من بنات الواو، فكذلك هذا لم يجعلوه بمنزلة ماهو من الياء.

١٨٨ وأمّا ما كان (فُعْلاً) من بنات الواو فإنّك تكسّره على (أفعالٍ) إذا أردت

---

(١) ا فقط: « ما ذكرت فعلا ». السيرافى ما ملخصه: عند الخليل وسيبويه إذا كان فعلا ثانيه ياء وجب كسر الفاء، فيصير على لفظ فعل سواء كان جمعا أو واحدا. ولو بنينا فُعلا من البيع لوجب أن نقول: بيع، وكان الأخفش يقول ذلك فى الجمع. وإذا كان فى الواحد قلب الياء واوا يقول فى الجمع: أبيض وبيض، وأعيس وعيس. وإذا بنى فعلا من الكيل والبيع اسما واحدا قال: كول وبوع، ومن أجل ذلك قال سيبويه: فيل وميل .. الخ يجوز أن يكون فعلا.

(٢) بعده فى ا، ب: « وقال أبو الحسن: هذا لا يكون فى الواحد، إنما يكون فى الجميع.

بناء أدنى العدد ، وهو القياس والأصل . ألا تَراه فى غير المعتلّ كذلك .
وذلك : عُودٌ وأعْوادٌ ، وغُولٌ وأغْوالٌ ، وحُوتٌ وأحْواتٌ ، وكُوزٌ
وأكْوازٌ . فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسّره على فُعولٍ ولا فعالٍ ولا
فِعَلةٍ ، وأجرى مجرى فَعَلٍ وانفرد به (فِعْلانٌ) ، كما أنه غَلَبَ على فَعْلٍ من
الواو الفِعالُ ، فكذلك هذا ، فرقوا بينه وبين فُعْلٍ من بنات الياء ، كما
فرقوا بين فَعْلٍ من الياء وفَعْلٍ من الواو ، ووافَقَ فَعَلاً فى الأكثر كموافقته
إيّاه فى الأقلّ . وذلك : عِيدانٌ ، وغِيلانٌ ، وكِيزانٌ ، وحِيتانٌ ، ونِينانٌ ،
جماعة النُّون . وقد جاء مثلُ ذلك فى غير المعتلّ . قالوا : حُشٌّ وحِشّانٌ ، كما
قالوا فى فَعْلٍ من بنات الواو : ثَوْرٌ وثِيرانٌ ، وقَوْزٌ وقِيزانٌ ، كما جاء فى
الصحيح : عَبْدٌ وعِبْدانٌ ، ورَأْلٌ ورِئْلانٌ .

وإذا كسّرت (فَعْلَةً) من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسّرتها
على البناء الذى كسّرتَ عليه غير المعتلّ . وذلك قولك: عَيْبَةٌ وعَيْبَاتٌ وعِيابٌ ،
وضَيْعَةٌ وضَيْعاتٌ وضِياعٌ ، ورَوْضَةٌ ورَوْضَاتٌ ورِياضٌ . فإذا أردت بناء
أدنى العدد ألحقتَ التاء ولم تحرّك العين ؛ لأنّ الواو ثانية والياء ثانية [1] . وقد
قالوا : فَعْلَةٌ فى بنات الواو وكسّروها على (فُعَلٍ) كما كسّروا فَعْلاً على بناء
غيره . وذلك قولهم : نَوْبَةٌ ونُوَبٌ ، [وجَوْبَةٌ وجُوَبٌ] ، ودَوْلَةٌ ودُوَلٌ .
ومثلها : قَرْيَةٌ وقُرًى ، ونَزْوَةٌ ونُزًى .

وقد قالوا : فَعْلَةٌ فى بنات الياء [2] ثم كسّروها على (فِعَلٍ) ، وذلك قولهم :

---

(١) السيرافى : وهذا مذهب أكثر العرب ، كرهوا أن يحركوا فيقولوا : جوزات وبيضات ، كما قالوا : ثمرات وزفرات ؛ لأن الواو والياء إذا حركتا وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفين ، ومن العرب من يفتح فيقول : جوَزات وبيضات ، ولا يقلب ؛ لأن الفتحة عارضة . وهى لغة هذيل .

(٢) ا : « من بنات الياء » .

ضَيْعَةٌ وضِيَعٌ ، وخَيْمَةٌ وخِيَمٌ . ونظيرها من غير المعتلّ : هَضْبَةٌ وهِضَبٌ ، وحَلْقَةٌ وحِلَقٌ ، وجَفْنَةٌ وجِفَنٌ . وليس هذا بالقياس .

وأمّا ما كان (فُعْلَةً) فهو بمنزلة غير المعتلّ وتجمعه بالتاء إذا أردت أدنى العدد . وذلك قولك : دُولَةٌ ودُولاتٌ ، لا تحرِّك الواو لأنّها ثانية ، فإذا لم ترد الجمعَ المؤنَّث بالتاء قلت : دُوَلٌ ، وسُوقةٌ وسُوَقٌ ، وسُورةٌ وسُوَرٌ .

وأمّا ما كان (فِعْلَةً) فهو بمنزلة غير المعتلّ ، وذلك : قيمةٌ وقِيَمٌ وقيماتٌ ، وريبةٌ وريباتٌ ورِيَبٌ ، ودِيمةٌ ودِيماتٌ ودِيَمٌ .

وأمّا كان على (فَعَلَةٍ) فإنه كُسّر على (فِعال) ، قالوا : ناقةٌ ونِياقٌ ، كما قالوا رَقَبةٌ ورِقابٌ . وقد كسّروه على (فُعْلٍ) ، قالوا : ناقةٌ ونُوقٌ ، وقارةٌ وقُورٌ ، ولابةٌ ولُوبٌ ؛ وأدنى العدد لاباتٌ وقاراتٌ . وساحةٌ وسُوحٌ .

ونظيرهن من غير المعتلّ : بَدَنَةٌ وبُدْنٌ ، وخَشَبَةٌ وخُشْبٌ ، وأكَمةٌ وأُكْمٌ . وليس بالأصل فى فَعَلة وإن وجدتَ النظائر . وقالوا : أيْنُقٌ ، ونظيرها أكَمَةٌ وآكُمٌ . وقد كُسِّرتْ على (فِعَلٍ) كما كُسِّرتْ ضَيْعةٌ ، قالوا : قامةٌ وقِيَمٌ ، وتارةٌ وتِيَرٌ . وقال [1] :

* يَقومُ تاراتٍ ويَمْشى تِيَرَا [2] *

وإنما احتُمِلتِ الفِعَلُ فى بنات الياء والواو لأنّ الغالب الذى هو حدُّ الكلام فى فَعَلَة فى غير المعتلّ الفِعالُ .

---

(١) ابن يعيش ٥ : ٢٢ واللسان (تور ١٦٤) .

(٢) يقوم : يثبت قائما دون مشى ، ا ، ب : « تقوم » و « وتمشى » .
والشاهد فيه : جمع تارة ، وهى بمعنى الحين والمرة ، على تير ، والقياس تيار ، بالألف ؛ لأن تارة فَعَلة فى الأصل ، كرحبة ورحاب ، إلا أن المعتل من فعال قد تحذف ألفه كما قيل : ضياع وضيع ، طلبا للخفة ، لثقله بالاعتلال .

هذا باب مايكون واحدا يقع للجميع من بنات الياء والواو ويكون واحده على بنائه ومن لفظه ، إلّا أنّه تَلحقه هاء التأنيث لتبيّن الواحدَ من الجميع

١٨٩

أمّا ما كان (فَعْلاً) فقصّته قصّةُ غير المعتلّ ، وذلك : جَوْزٌ وجَوْزَةٌ وجَوْزاتٌ ، ولَوْزَةٌ ولَوْزٌ ولَوْزَاتٌ ، وبَيْضٌ وبَيْضَةٌ وبَيْضاتٌ ، وخَيْمٌ وخَيْمةٌ وخَيْماتٌ ، وقد قالوا : خِيامٌ ، ورَوْضةٌ ورَوْضاتٌ ورِياضٌ ورَوْضٌ ، كما قالوا : طِلاحٌ وسِخالٌ .

وأمّا ما كان (فُعْلاً) فهو بمنزلة الفُعْل من غير المعتلّ ، وذلك : سُوسٌ وسُوسةٌ وسُوساتٌ ، وصُوفٌ وصُوفةٌ وصُوفاتٌ ، وقد قالوا : تُومةٌ وتُوماتٌ وتُومٌ ، وقد قالوا : تُوَمٌ كما قالوا : دُرَرٌ .

وأمّا ما كان (فِعْلاً) فقصّته كقصّة غير المعتلّ ، وذلك قولك [1] : تِينٌ وتِينةٌ وتِيناتٌ ، ولِيفٌ ولِيفةٌ ولِيفاتٌ ، وطِينٌ وطِينةٌ وطِيناتٌ . وقد يجوز أن يكون هذا فُعْلاً كما يجوز أن يكون الفِيلُ فُعْلاً . وسترى بيان ذلك في بابه إن شاء الله .

وأمّا ما كان (فَعَلاً) فهو بمنزلة الفَعَل من غير المعتلّ ، إلا أنّك إذا جمعت بالتاء لم تغيِّر الاسم عن حاله [2] ، وذلك : هامٌ وهامةٌ [وهاماتٌ] ، وراحٌ وراحةٌ وراحاتٌ ، وشامٌ وشامةٌ وشاماتٌ .

---

(١) ا : « وكذلك » ، وقد سقطت كلمة « قولك » من ا ، ط .

(٢) السيرافي : يريد أنك لا تحرك الألف فتردها إلى الواو فتقول : هَوَمات أو هَوْمات ، لأنها في هامة فعلة ، وانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولايزيدها الجمع بالتاء إلا توكيداً للحركة التي من أجلها وقت انقلابها ألفا ، ووزنها في الجمع بالتاء فَعَلات ، كما أن وزنها في الواحد فعلة ، واللفظ واحد .

قال الشاعر، وهو القُطامىّ(١) :

فـكُنَّا كالحريق أصابَ غاباً فيَخْبُو سَاعةً ويَهِيجُ ساعاً(٢)

فقال : ساعةٌ وساعٌ ، وذلك كهامةٍ وهامٍ . ومثله آيةٌ وآىٌ .

ومثله قول العجّاج (٣) :

وخَطَرَتْ أيدِى الكُماةِ وخَطَرْ رَأْىٌ إذا أورده الطَّعْنُ صَدَرْ (٤)

هذا باب ما هو اسمٌ واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحدُه على بنائه ولفظه ، وفيه علامات التأنيث التى فيه

وذلك قولكَ للجميع : حَلْفاء وحَلْفاء واحدةٌ ، وطَرْفاء للجميع وطَرْفاء واحدة ، وبُهْمَى للجميع وبُهْمَى واحدة(٥) ، لمَّا كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كُسّر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامةُ التأنيث ، كما كان ذلك فى الأكثر الذى ليس فيه علامة التأنيث ويقع مذكَّرا ، نحو التَّمْر والبُرّ والشَّعير وأشباه ذلك . ولم يجاوزوا البناء ، الذى يقع للجميع حيث ١٩٠

(١) ديوانه ٣٩ واللسان (سوع ٣٣) .

(٢) يصف قومه بنى تغلب فى محاربتهم لبكر . والغاب : الشجر الكثير الملتف . يخبو : يسكن لهبه .

والشاهد : جمع ساعة على ساع بحذف التاء فى الجمع . وأكثر ما يجىء هذا فى أسماء الأجناس .

(٣) ديوانه ١٨ والمقتضب ١ : ١٥٣ والخصائص ١ : ٢٦٨ والمنصف ٣ : ٨٣ .

(٤) خطرت : اختلفت يمينا وشمالا عند القتال ؛ ورأى : جمع راية ، وهو فاعل خطر . أورده الطعن ، أى إذا أورد الطاعن تلك الرايات دماء المطعونين بالرماح ، . صدرت صدور الوارد عن الماء بعد الورود . وجعل الفعل للطعن اتساعا .

والشاهد فيه : جمع راية على راى بطرح التاء ، وأكثر ما يجىء هذا فى الأجناس المخلوقة ، ولا يكاد يقع فيما يصنعه البشر إلا نادرا .

(٥) وطرفاء للجميع ، وكذا : وبهمى للجميع ، ساقطتان من ا .

أرادوا واحداً فيه علامة تأنيث[١] ؛ لأنّه فيه علامة التأنيث ، فاكتفوا بذلك وبيّنوا الواحدة بأنْ وصَفوها بواحدة ، ولم يجيئوا بعلامةٍ سوى العلامة التى فى الجميع ، ليُفرَّق بين هذا وبين الاسم الذى يقع للجميع وليس فيه علامة التأنيث ، نحو : البُسْر والتّمْر .

وتقول : أرْطًى وأرْطاةٌ ، وعَلْقًى وعَلْقاةٌ ؛ لأن الألفات لم تَلْحَق للتأنيث ، فمن ثَمَّ دخلت الهاء[٢]

هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث

أمّا ما كان أصله (فَعْلًا) فإنّه إذا كُسّر على بناء أدنى العدد كُسّر على (أفعُلٍ) ، وذلك نحو : يَدٍ وأيْدٍ ، وإنْ كُسّر على بناء أكثر العدد كُسّر على (فِعالٍ وفُعُولٍ) ، وذلك قولهم : دماء ودُمِيٌّ ، لمّا ردُّوا ماذهب من الحروف كسّروه على تكسيرهم إيّاه لو كان غير منتقَص على الأصل نحو : ظَبْيٍ ودَلْوٍ .

وإن كان أصله (فَعَلاً) كُسّر من أدنى العدد على (أفعالٍ) كما فُعل ذلك بما لم يُحذَف منه شىء ، وذلك أبٌ وآباء . وزعم يونس أنّهم يقولون : أخٌ وآخاء . وقالوا : إخْوانٌ كما قالوا : خَرَبٌ وخِرْبانٌ . والخَرَبُ : ذَكَرُ الحُبارَى .

---

(١) ط : « علامات تأنيث » ، ب : « علامة التأنيث » .

(٢) السيرافى : يعنى أن ألف أرطى التى بعد الطاء ، وألف علقى ، لغير التأنيث ؛ لأنك تقول : هذا أرطىً وعلقىً فتنون ، وألف التأنيث لاتنون ، فلما كانت لغير التأنيث جاز أن تدخل عليها الهاء للواحدة . ومن العرب من لاينون علقى ويجعل الألف للتأنيث ، يقول : هذه علقى كثيرة ، وهذه علقى واحدة يافتى . وأنشدوا بيت العجاج :

* يستن فى علقى وفى مكور *

غير منون .

فبناتُ الحرفين تُكسّر على قياس نظائرها التى لم تُحذَف . وبناتُ الحرفين فى الكلام قليل .

وأمّا ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنّك إذا أردت الجمع لم تكسّره على بناء يرُدُّ ما ذهب منه ، وذلك لأنّها فُعِل بها مالم يُفعَل بما فيه الهاء ممّا لم يُحذَف منه شىء ، وذلك أنّهم يجمعونها بالتاء والواو والنون كما يجمعون المذكّر نحو : مُسْلِمِينَ ، فكأنه عِوَضٌ ، فإذا جمعت بالتاء لم تغيّر البناء . وذلك قولك : هَنَةٌ وهَنَاتٌ ، وفِئَةٌ و فِئَاتٌ ، وشِيَةٌ وشِيَاتٌ ، وثُبَةٌ وثُبَاتٌ ، وقُلَةٌ وقُلاتٌ . وربّما ردُّوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء ، وذلك قولهم : سَنَواتٌ وعِضَواتٌ . فإذا جمعوا بالواو والنون كسروا الحرف الأوّل وغيّروا الاسم . وذلك قولهم : سِنُونَ وقِلُونَ وثِبُونَ ومِئُونَ ، فإنّما غيّروا أوّلَ هذا لأنّهم ألحقوا آخِرَه شيئاً ليس هو فى الأصل للمؤنّث ولا يَلْحَق شيئاً فيه الهاء ليس على حرفين . فلمّا كان كذلك غيّروا أوّل الحرف كراهيةَ أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له فى الأصل ، نحو قولهم : هَنُونَ ومَنُونَ وبَنُونَ . وبعضهم يقول : قُلُونَ ، فلا يغيِّر كما لم يغيّروا فى التاء .

وأمّا هَنَةٌ ومَنَةٌ فلاَ تُجمَعَان إلّا بالتاء ؛ لأنّهما قد ذُكّرتا .

وقد يجمعون الشىء بالتاء ولا يجاوزون به ذلك ، استغناء ، وذلك : ظُبَةٌ وظُبَاتٌ ، وشِيَةٌ وَشِيَاتٌ . والتاء تَدخل على ما دخلت فيه الواوُ والنون لأنّها الأصل .

وقد يكسِّرون هذا النحو على بناء يَرُدُّ ما ذهب من الحرف ، وذلك قولهم : شَفَةٌ وشِفاهٌ وشاةٌ وشِياهٌ ، تركوا الواو والنون حيث ردُّوا ماحُذف منه واستغنَوا عن التاء حيث عنَوا بها أدنى العدد وإن كانت من أبنية أكثر العدد ،

كما استغنوا بثلاثةِ جُروحٍ عن أَجْراحٍ ، وتركوا الواو والنون كما تركوا التاء حيث كسّروه على شيءٍ يُرَدُّ ما حُذف منه واستُغنى به .

وقالوا : أَمَةٌ وآمٍ وإماء ، فهى بمنزلة أَكَمةٍ وآكُمٍ وإكامٍ . وإنّما ١٩١ جعلناها فَعَلَةً لأنّا قد رأيناهم كسّروا فَعَلَةً على أفْعُلٍ ممّا لم يُحذَف منه شيء[1] ولم نَرَهم كسّروا فَعْلَةً ممّا لم يُحذَف منه شيء على أفْعُلٍ . ولم يقولوا : إمُونَ حيث كسّروه على ما رُدَّ الأصل استغناء عنه ، حيث رُدّ إلى الأصل بآمٍ ، وتركوا أَماتٌ استغناء بآمٍ .

وقالوا : بُرَةٌ وبُراتٌ وبُرُونَ وبُرًى ، ولُغَةٌ ولُغًى ، فكسّروها على الأصل كما كسّروا نظائرها التى لم تُحذَف ، نحو : كُلْيةٍ وكُلًى . قد يستغنون بالشيء عن الشيء ، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون فى بابه .

وسألتُ الخليل عن قول العرب : أَرْضٌ وأَرَضاتٌ ؟ فقال : لمّا كانت مؤنّثة وجُمعتْ بالتاء ثقّلت كما ثقّلت طَلَحاتٌ وصَحَفاتٌ . قلتُ : فلِمَ جمعَت بالواو والنون ؟ قال : شُبّهت بالسِّنينَ ونحوها من بنات الحرفين لأنّها مؤنّثة كما أن سَنةً مؤنثة ، ولأنّ الجمع بالتاء أقلّ والجمع بالواو والنون أعمّ . ولم يقولوا : آراضٌ ولا آرُضٌ فيجمعونه كما جمعوا فَعْلٌ . قلتُ : فهلّا قالوا : أَرْضُونَ كما قالوا : أَهْلُونَ ؟ قال : إنّها لمّا كانت تَدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء ، وأَهْلٌ مذكّر لا تَدخله التاء ولا تغيّره الواوُ والنون كما لا تغيّر غيرَه من المذكّر ، نحو : صَعْبٍ وفَسْلٍ .

وزعم يونس أنّهم يقولون : حَرّةٌ وحَرُّونَ ، يشبّهونها بقولهم : أَرْضٌ وأَرَضُونَ ؛ لأنّها مؤنّثة مثلُها . ولم يكسروا أوّل أَرَضِينَ ؛ لأنّ التغيير قد لزمَ

---

(١) السيرافى : يريد جعلنا أمة فعلة حيث جمعت على آم ، وآم أفعل ، وكان الأصل فيه آمُواً ، فعمل بها ما عمل بأدلو جمع دلو ، حيث قالوا : أدلٍ .

الحرفَ الأوسطَ كما لزِم التغييرُ الأوّل من سَنةٍ فى الجمع . وقالوا : إوَزّةٌ وإوَزّونَ ، كما قالوا : حَرّةٌ وحَرّونَ .

وزعم يونس أنّهم يقولون أيضاً : حَرّةٌ وإحَرّونَ ، يعنون الحِرار كأنه جمعُ إحَرّة ، ولكن لا يُتكلّم بها (١) .

وقد يجمعون المؤنّث الذى ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون ما فيه الهاء ؛ لأنّه مؤنّث مثلُه ، وذلك قولهم: عُرُساتٌ وأرَضاتٌ ، وعِيرٌ وعِيَرَاتٌ ، حرّكوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هُذَيلٍ ؛ لأنّهم يقولون : بَيَضاتٌ وجَوَزَاتٌ .

وقالوا : سَمٰواتٌ فاستغنوا بهذا ، أرادوا جمع سَماء لا من المَطَر ، وجعلوا التاء بدلا من التكسير كما كان ذلك فى العِير والأَرْض . وقد قالوا: عِيرَاتٌ وقالوا: أهْلاتٌ ، نخففوا ، شبّهوها بصَعْباتٍ حيث كان أهْلٌ مذكّرا تدخله الواو والنون ، فلمّا جاء مؤنّثا كمؤنّث صَعْبٍ فُعل به كما فُعل بمؤنث صَعْبٍ . وقد قالوا : أهَلاتٌ فثقّلوا ، كما قالوا : أرَضاتٌ . قال المُخبَّل (٢) :

وهمْ أهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بن عاصِمٍ
إذا أدلجوا باللّيل يَدْعُونَ كَوْثَرَا (٣)

---

(١) السيرافى : هذا ما حكاه سيبويه عن يونس . وحكى الجرمى عنه أنهم يقولون أحرون بفتح الألف . وكل ذلك شاذ ليس بالمطرد .

(٢) الخزانة ٣ : ٤٢٧ وابن يعيش ٥ : ٣٣ واللسان (أهل ٢٩) .

(٣) يذكر اجتماع أحياء سعد ، من بنى منقر وغيرهم ، إلى سيدهم قيس بن عاصم المنقرى ، وتعويلهم عليه فى أمورهم . فإذا ما أدلجوا بالليل ، حدوا الإبل بمدحه وذكره . والكوثر : الجواد الكثير العطايا .

والشاهد فيه : جمع أهل على « أهلات » ، حملا لأهل على معنى الجماعة . ووجه تحريك الهاء ، تشبيهه بأرضات لأنه فى الجمع مؤنث مثلها ؛ لأن حكم ما يجمع بالألف والتاء من باب فعلة ، وكان من الأسماء ، أن يحرك ثانيه نحو : جفنة وجفنات .

وقد قالوا : إِمْوانٌ جماعة الأَمَة كما قالوا : إِخْوانٌ ؛ لأنَّهم جمعوها كما ١٩٢ جمعوا ما ليس فيه الهاء . وقال القتّال الكلابىّ (١) :

أَمّا الإماءُ فلا يَدْعُونَنى وَلَدًا إذا تَرامَى بنو الأَمْوانِ بالعارِ (٢)

هذا باب تكسير ما عدّة حروفه أربعةُ أحرف للجمع

أمّا ما كان (فِعالًا) فإنَّك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد كسَّرته على (أفْعِلةٍ) ، وذلك قولك : حِمارٌ وأَحْمِرَةٌ ، وخِمارٌ وأَخْمِرَةٌ ، وإزارٌ وآزِرةٌ ، ومِثالٌ وأَمْثِلةٌ ، وفِرَاشٌ وأَفْرِشةٌ ، . فإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعُلٍ) وذلك : حِمارٌ وحُمُرٌ ، وخِمارٌ وخُمُرٌ ، وإزارٌ وأُزُرٌ ، وفِراشٌ وفُرُشٌ . وإن شئت خفّفتَ جميع هذا فى لغة تميم . وربّما عَنوا ببناء أكثر العدد أدنى العدد كما فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة ، وذلك قولهم : ثلاثةُ جُدُرٍ وثلاثةُ كُتُبٍ .

وأمّا ما كان منه مضاعَفًا فإنّهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإنْ عنوا الكثير تركوا ذلك كراهيةَ التضعيف ، إذْ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتلٌ . وذلك قولهم : جِلالٌ وأَجِلّةٌ ، وعِنانٌ وأَعِنّةٌ ، وكِنانٌ وأَكِنّةٌ .

وأمّا ما كان منه من بنات الياء والواو فإنّهم لايجاوزون به بناء أدنى العدد (٣)

---

(١) ديوانه ٥٤ والكامل ٣٤ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٥٣ والقالى ٢ : ٢٢٣ واللسان (أما ٤٧) .

(٢) يفخر بأنه ابن حرة لم تلده أمة ، والإموان : جمع أمة .
والشاهد فيه : أن أمة حذفت هاؤها فى الجمع ، فجمعت على ما جمع عليه أخ المحذوف الآخر ، وهو إخوان على فعلان .

(٣) ط : « فإنه لا يجاوز به بناء أدنى العدد » .

كراهيةَ هذه الياء مع الكسرة والضمّة لو ثقّلوا ، والياء مع الضمّة لو خفّفوا . فلمّا كان كذلك لم يجاوزوا به أدنى العدد ، إذْ كانوا لايجاوزون فى غير المعتلّ بناء أدنى العدد . وذلك قولهم : رِشاءٌ وأرْشِيَةٌ ، وسِقاءٌ وأسْقِيَةٌ ، ورِداءٌ وأرْدِيةٌ ، وإناءٌ وآنيةٌ .

فأمّا ما كان منه من بنات الواو التى الواوات فيهن عيناتٌ فإنّك إذا أردت بناء أدنى العدد كسّرته على (أفعِلة) ، وذلك قولك : خِوانٌ وأخْوِنةٌ ، ورِواقٌ وأرْوِقةٌ ، وبِوانٌ وأبْوِنةٌ . فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تثقّل وجاء على (فُعْلٍ) كلغة بنى تميم فى الحُمُر ، وذلك قولك : خُونٌ ورُوقٌ وبُونٌ . وإنّما خفّفوا كراهيةَ الضمّة قبل الواو ، والضمة التى فى الواو ، فخفّفوا هذا كما خفّفوا فُعُلاً حين أرادوا جمع قَوُولٍ ، وذلك قولهم : قُولٌ . وإذا كان فى موضع الواو من خُوانٍ ياءٌ ثُقّل فى لغة من يثقّل ، وذلك قولك : عِيانٌ وعُيُنٌ . والعِيان : حديدةٌ تكون فى مَتاعِ الفَدّانِ . فثقّلوا هذا كما قالوا : بَيُوضٌ وَبُيُضٌ ، حيث كان أخفّ من بنات الواو ، كما قالوا : بُيُوتٌ حيث كان أخفّ من بنات الواو .

وزعم يونس أنّ من العرب من يقول : صَيُودٌ وصِيدٌ ، وبَيُوضٌ و بِيضٌ ، وهو على قياس من قال فى الرُّسُل : رُسْلٌ .

وأمّا ما كان (فَعَالاً) فإنهم إذا كسّروه على بناء أدنى العدد فعلوا به ما فعلوا بفِعالٍ ؛ لأنّه مثله فى الزيادة والتحريك والسكون ، إلا أن أوّله مفتوح ، وذلك قولك : زَمانٌ وأزْمِنةٌ ، ومَكانٌ وأمْكِنةٌ ، وقَذالٌ وأقْذِلةٌ ، وفَدَانٌ وأفْدِنةٌ . وإذا أردت بناء أكثر العدد قلت : قُذُلٌ وفُدُنٌ . وقد يقتصرون على بناء أدنى العدد كما فعلوا ذلك فيما ذكرنا من بنات الثلاثة ، وهو أزْمِنةٌ وأمْكِنةٌ .

١٩٣

وما كان منه من بنات الياء والواو فُعِل به ما فُعِل بما كان من بنات فِعالٍ ، وذلك قولك : سَماء وأسْمِيَةٌ ، وعَطاء وأعْطِيَةٌ . وكرهوا بناء الأكثر لاعتلال هذه الياء لما ذكرتُ لك ، ولأنّها أقلُّ الياءات احتمالاً وأضعفُها . وفَعالٌ فى جميع الأشياء بمنزلة فِعالٍ[1] .

وأمّا ما كان (فُعالًا) فإنه فى بناء أدنى العدد بمنزلة فِعالٍ ؛ لأنّه ليس بينهما شىء إلّا الكسرُ والضمُّ . وذلك قولك : غُرابٌ وأغْرِبةٌ ، وخُراجٌ وأخْرِجةٌ ، وبُغاثٌ وأبْغِثةٌ . فإذا أردت بناء أكثر العدد كسّرته على (فِعْلانٍ) ، وذلك قولك : غُرابٌ وغِرْبانٌ ، وخُراجٌ وخِرْجانٌ ، وبُغاثٌ وبِغْثانٌ ، وغُلامٌ وغِلْمانٌ . ولم يقولوا: أغْلِمَةٌ ، استغنوا بقولهم : ثلاثةُ غِلْمَةٍ، كما استغنوا بفِتْيةٍ عن أن يقولوا : أفْتاء .

وقالوا فى المضاعَف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا فى المضاعَف فى فِعالٍ ، وذلك قولهم: ذُبابٌ وأذِبّةٌ .وقالوا حين أرادوا الأكثر ذِبّانٌ، ولم يَقتصروا على أدنى العدد لأنّهم أمِنوا التضعيفَ . وقالوا : حُوارٌ وحِيرانٌ ، كما قالوا : غُرابٌ وغِرْبانٌ . وقالوا فى أدنى العدد: أحْوِرةٌ . والذين يقولون حِوارٌ يقولون: حِيرانٌ، وصِوارٌ وصِيرانٌ ، جعلوا هذا بمنزلة فُعالٍ، كما أنّهما متفقان فى بناء أدنى العدد[2]. وأمّا سُوارٌ وسُورٌ فوافَقَ الذين يقولون سُوارٌ الذين يقولون:

---

(١) بعده فى ا ، ب : « قلت لأبى الحسن : فلم لم يجز أن يقول فى لغة من خفف : عُطْىٌ، فالياء لاتعتل على هذا الوجه ؟ ، فقال: لأن هذه لغة من يقول: عَلْمَ، والأصل عندهم التثقيل ، ولكنهم يخففون . والدليل على أن الأصل التثقيل أنهم يقولون : ظرفت وعلمت ، فيلزمونه الكسر ولا يذهبون به إلى حركة أخرى » . وفى ا : « طرفت » بالطاء المهملة موضع « ظرفت » ، مع أن الكلمتين من باب فَعُلَ . وليس فى الأول من الكسر إلا قولهم طَرِفت الناقة ، إذا رعت أطراف المرعى ولم تختلط بالنوق .

(٢) السيرافى : يريد أن حوارا فيه لغتان : حُوار وحِوار . وكذلك صوار ، فيه لغتان، فلغة الضم توجب أن يكون الجمع الكثير على فعلان ، ولغة الكسر توجب أن =

سِوارٌ كما اتفقوا في الخُوار. وقد قال بعضهم: حُوارانٌ. وله نظيرٌ، سمعْنا العرب يقولون: زُقاقٌ وزُقّانٌ، جعلوه وافق فَعِيلاً كما وافقه في أدنى العدد. وقد يقتصرون على بناء أدنى العدد كما فعلوا ذلك في غيره، قالوا: فُؤادٌ وأفئِدَةٌ، وقالوا قُرادٌ وقُرْدٌ، فجعلوه موافقًا لفِعالٍ؛ لأنه ليس بينهما إلا ما ذكرتُ لك. ومثله[1] قول بعضهم: ذُبابٌ وذُبٌّ.

وأمّا ما كان فَعِيلًا فإنّه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعالٍ وفُعالٍ؛ لأنّ الزيادة التي فيها مَدّةٌ، لم تجيء الياء التي في فَعِيلٍ لتُلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة كما لم تجيء الألفُ التي في فُعالٍ وفِعالٍ لذلك، وهو بعدُ في الزنة والتحريك والسكون مثلُهما، فهنّ أخواتٌ. وذلك قولك: جَرِيبٌ وأجْرِبَةٌ، وكَثِيبٌ وأكْثِبَةٌ، ورَغِيفٌ وأرْغِفَةٌ، ورُغْفانٌ وجُرْبانٌ وكُثْبانٌ.

ويكسَّر على (فُعُلٍ) أيضاً، وذلك قولهم: رَغِيفٌ ورُغُفٌ، وقَلِيبٌ وقُلُبٌ، وكَثِيبٌ وكُثُبٌ، وأَمِيلٌ وأُمُلٌ، وعَصِيبٌ وعُصُبٌ[2]، وعَسِيبٌ وعُسُبٌ وعُسْبانٌ، وصَلِيبٌ وصُلْبانٌ وصُلُبٌ.

وربّما كسّروا هذا على (أفْعِلاء)، وذلك: نَصِيبٌ وأنْصِباء، وخَمِيسٌ وأخْمِساء، ورَبِيعٌ وأرْبِعاء. وهي في أدنى العدد بمنزلة ماقبلهنّ.

وقد كسّره بعضهم على (فِعْلانٍ)، وهو قليل، وذلك قولهم: ظَلِيمٌ

= يكون الكثير على فُعل، كقولهم: خوان وخون. فاتفقوا في هذين الحرفين على لغة الضم فقالوا: حيران وصيران، كما أن فعالا وفعالا قد اتفقا في أدنى العدد على أفعلة.

(١) ا فقط: «ومنه».

(٢) العصيب من أمعاء الشاة: ما لوى منها. والعصيب أيضا: الرئة تعصب بالأمعاء.

وظِلْمانٌ ، وعَرِيضٌ وعِرْضانٌ [١] ، وقَضِيبٌ وقِضْبانٌ . وسمعنا بعضهم يقول : فَصِيلٌ وفِصْلانٌ ، شبّهوا ذلك بفُعالٍ .

فأمّا ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا . وقالوا : قَرِىٌّ وأقْرِيَةٌ وقُرْيانٌ ، حين أرادوا بناء الأكثر ، كما قالوا : جَرِيبٌ وأجْرِبَةٌ وجُرْبانٌ . ومثله : سَرِىٌّ وأسْرِيَةٌ وسُرْيانٌ . وقالوا : صَبِىٌّ وصِبْيانٌ كظِلْمانٍ ، ولم يقولوا : أصْبِيَةٌ ، استغنوا بِصِبْيَة عنها . وقالوا في التضعيف كما قالوا في الجَرِيب ، وقالوا : حَزِيزٌ وأحِزَّةٌ وحُزّانٌ ، وقال بعضهم : حِزّانٌ كما قالوا ظِلْمانٌ . وقالوا : سَرِيرٌ وأسِرَّةٌ وسُرُرٌ ، كما قالوا : قَلِيبٌ وأقْلِبَةٌ وقُلُبٌ . وقالوا : فَصِيلٌ وفِصالٌ ، شبّهوه بظَرِيفٍ وظِرافٍ ؛ ودخل مع الصفة في بنائه كما دخلت الصفةُ في بناء الاسم وستراه ، فقالوا : فَصِيلٌ حيث قالوا : فَصِيلةٌ ، كما قالوا : ظَرِيفةٌ وتوهّموا الصفةَ حيث أنّثوا وكان هو المنفصل من أمّه . وقد قالوا : أفِيلٌ وأفائِلُ . والأفائل : حاشيةُ الإبل [٢] ، كما قالوا : ذَنُوبٌ وذَنائبُ . وقالوا أيضاً : إفالٌ ، شبّهوها بفِصال حيث قالوا : أفِيلةٌ ،

وأمّا ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنّثاً فإنهم إذا كسّروه على بناء أدنى العدد كسّروه على (أفْعُلٍ) وذلك قولك : عَناقٌ وأعْنُقٌ . وقالوا في الجميع : عُنُوقٌ ، وكسّروها على فُعُولٍ كما كسّروها على أفْعُلٍ ، بنَوْه على ما هو بمنزلة أفْعُلٍ ، كأنّهم أرادوا أن يَفصلوا بين المذكّر والمؤنّث ، كأنّهم جعلوا الزيادة التي فيه إذْ كان مؤنّثاً بمنزلة الهاء التي في قَصْعَةٍ وَرَحَبَةٍ ،

---

(١) العريض : التيس إذا نب وأراد السفاد ، ومن المعزى : ما فوق الفطيم ودون الجذع .

(٢) حاشية الإبل : صغارها التي لا كبار فيها .

وكرهوا أن يجمعوه[1] جمع قصعة ؛ لأن زيادته ليست كالهاء ، فكسروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة ، حيث شُبّه بما فيه الهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاء ؛ لأنها من نفس الحرف ، وليست علامة تأنيث لحقت الاسمَ بعد ما بُنِى كحَضْرَمَوْتَ . ونظير عُنوقٍ قول بعض العرب فى السّماء : سُمِىٌّ . وقال أبو نُخَيْلَة[2] :

* كَنَهْوَرٌ كان مِنَ اعْقابِ السُّمِى[3] *

وقالوا : أَسْمِيَةٌ ، فجاءوا به على الأصل[4] .

وأمّا من أنث اللّسان فهو يقول : أَلْسُنٌ . ومن ذكّر قال : أَلْسِنَةٌ .

وقالوا : ذِراعٌ وأَذْرُعٌ حيث كانت مؤنّثة ، ولا يجاوَز بها هذا البناء وإن عنوا الأكثر ، كما فُعِل ذلك بالأكُفّ والأرْجُل . وقالوا : شِمالٌ وأَشْمُلٌ وقد كُسّرت على الزيادة التى فيها فقالوا : شَمائِلُ ، كما قالوا فى الرِّسالة : رَسائِلُ ،

---

(١) ا : « أن يجمعوا » .

(٢) المنصف ٢ : ٦٨ واللسان (كنهر ٤٧٠) .

(٣) الكنهور : القطع العظام من متراكب السحاب ، واحدته كنهورة . والأعقاب : جمع عقب لآخر الشيء ، عنى أنه سحاب ثقل بالماء فأتى لذلك آخر السحاب لثقله . وأراد بالسماء هنا السحاب .

والشاهد فيه : جمع سماء على « سمى » بوزن فعول ، اجتمعت واوان فى آخره فقلبت ثانيتهما ياء ، ثم قلبت أولاها ياء لالتقائها ساكنة بالياء المنقلبة ، فقلبت كذلك ياء ، وكسر الحرف الصحيح لتثبت ياء بعد الكسرة . ونظيرها من السالم : عناق وعنوق ، وهو جمع غريب .

(٤) السيرافى : إن قيل : لم قالوا أسمية ، والسماء مؤنثة من السماء ذات البروج ، ومن السماء التى هى المطر ؟ يقال : أصابتنا سماء ، أى مطرة . قيل له : قد تذكر السماء . قال الله تعالى : السماء منفطر به . وقال بعضهم : إنما ذكره على تأويل السقف . وقال بعضهم : ذكره لأن السماء جمع كجمع الجنس . وأصله سماوة للواحد وسماء للجمع .

إذ كانت مؤنّثةً مثلَها[1] . وقالوا : شُمُلٌ فجاءوا بها على قياس جُدُرٍ .
قال الأزرقُ العَنْبَرِىّ[2] :

طِرْنَ انقطاعةَ أوتارٍ مُحَظْرَبةٍ ... فى أقْوُسٍ نازعتْها أيْمُنٌ شُمُلاً[3]

وقالوا : عُقابٌ وأعْقُبٌ ، وقالوا : عِقْبانٌ كما قالوا : غِرْبانٌ وقالوا : ١٩٥
كُراعٌ وأكْرُعٌ ، وأتانٌ وآتُنٌ . كما قالوا : أشْمُلٌ ، وقالوا : يَمِينٌ وأيْمُنٌ لأنّها
مؤنّثة . وقال أبو النجم :

* يأتى لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ[4] *

وقالوا : أيْمانٌ فكسّروها على أفْعالٍ كما كسّروها على أفْعُلٍ إذ كانا لِما
عَدَدُه ثلاثةُ أحرف .

وأمّا ما كان (فَعُولاً) فهو بمنزلة فَعِيلٍ إذا أردت بناء أدنى العدد ،
لأنّها كفَعِيلٍ فى كلّ شىء ، إلّا أنّ زيادتها واو ، وذلك : قَعُودٌ وأقْعِدَةٌ ،

---

(١) السيرافى : يعنى كسرت على أنه لم يحذف من شمال شىء . والذى قال أشمل قد حذف الألف ثم جمع ثلاثة أحرف على أفعل .

(٢) الإنصاف ٤٠٥ وشرح شواهد الشافية ١٣٣ وابن يعيش ٥ : ٣٤ ، ٤١ واللسان (شمل ٣٨٧) .

(٣) يصف طيراً تُرن بمرة ، فجعل صوت طيرانها بسرعة شبيها بصوت أوتار قد انقطعت عند الجذب والنزع من القوس ، والمحظربة : الشديدة المحكمة الفتل . والأقوس : جمع قوس . نازعتها : جذبتها هذه إلى ناحية وتلك إلى أخرى . والأيمن : جمع يمين ، وهى اليد اليمنى . وقد أوقع التشبيه على الانقطاع لأنه سبب الصوت المشبه به . والتأنيث فى « انقطاعة » للمرة .

والشاهد فيه : جمع شمال على « شُمُل » تشبيها بجدار وجدر ، لأن الوزن واحد . والمستعمل « أشمل » فى الجمع القليل لأن الشمال مؤنثة ، و « شمائل » فى الكثير .

(٤) سبق الكلام عليه فى ١ : ٢٢١ من نشرتنا وص ٢٩٠ من هذا الجزء .

والشاهد فيه هنا : جمع يمين على أيمن ، لأنها مؤنثة .

وعَمُودٌ وأعْمِدةٌ ، وخَرُوفٌ وأخْرِفةٌ . فإن أردت بناء أكثر العدد كسّرته على (فِعْلانٍ) ، وذلك : خِرفانٌ وقِعْدانٌ ، وَعَتُودٌ وعِدّانٌ ، خالفتْ فَعيلاً كما خالفتها فَعالٌ فى أوّل الحرف[1] . وقالوا : عَمُودٌ وعُمُدٌ ، وزَبُورٌ وَزُبُرٌ ، وقَدُومٌ وقُدُمٌ ، فهذا بمنزلة قُضُبٍ وقُلُبٍ وكُتُبٍ . وقالوا : قَدَائِمُ كما قالوا : شَمائِلُ فى الشِّمال ، وقالوا : قُلُصٌ وقَلائِصُ .

وقد كسّروا شيئاً منه من بنات الواو على أفْعالٍ ، قالوا : أفلاءٌ وأعداءٌ ، والواحدُ فَلُوٌّ وعَدُوٌّ . وكرهوا فُعُلاً كما كرهوا فى فُعالٍ ، وكرهوا فِعْلاناً للكسرة التى قبل الواو وإن كان بينهما حرفٌ ساكن لأنّه ليس حاجزاً حصيناً . وعَدُوٌّ وصفٌ ولكنّه ضارَعَ الاسمَ .

وأمّا ما كان عدّة حروفه أربعة أحرف وكان (فُعْلَى أفْعَلَ) فإنك تكسّره على (فُعَلٍ) وذلك قولك : الصُّغْرَى والصُّغَرُ ، والكُبْرَى والكُبَرُ والأُولَى والأُوَلُ . وقال تعالى جَدُّه : « إنّهَا لَإحْدَى الكُبَرِ[2] » . ومثله من بنات الياء والواو : الدُّنيا والدُّنَى . والقُصْوَى والقُصَى ، والعُليا والعُلَى . وإنّما صيّروا الفُعْلَى ههنا بمنزلة الفُعْلةِ لأنها على بنائها ، ولأنّ فيها علامةَ التأنيث ، وليَفرقوا بينها وبين ما لم يكن فُعْلَى أفْعَلَ . وإنْ شئتَ جمعتهنّ بالتاء فقلت : الصُّغْرَياتُ والكُبْرَياتُ ، كما تجمع المذكّر بالواو والنون ، وذلك الأصْغَرُونَ والأكْبَرونَ والأرْذَلونَ .

---

(١) السيرافى : يريد خالفت فعيلا كما خالفت فعال فعيلا ، وذلك أن فعيلا يجمع على فعلان ، كقولنا : قفيز وقفزان ، وجريب وجربان ، وفعال يجمع على فعلان ، كقولنا : غراب وغربان ، وغلام وغلمان . ومعنى قوله « أول الحرف » يعنى فى حركة أول الحرف فى الجمع على ما ذكرنا .

(٢) الآية ٣٥ من المدثر .

وأمّا ما كان على أربعة أحرف وكان (آخِرُه أَلِفَ التأنيث) فإنْ أردت أن تكسّره فإنّك تحذف الزيادة التى هى للتأنيث ، ويُبْنَى على (فَعَالَى) وتُبدِل من الياء الألفَ ، وذلك نحو قولك فى حُبْلَى: حَبالَى ، وفى ذِفْرَى ذَفارَى . وقال بعضهم : ذِفْرَى وذَفارٍ . ولم ينوّنوا ذِفْرَى. وكذلك ما كانت الألفان فى آخِره للتأنيث ، وذلك [قولك] صَحْرَاء وصَحارَى ، وعَذْراء وعَذارَى . وقد قالوا : صَحارٍ وعَذارٍ ، وحذفوا الألف التى قبل علامة التأنيث[1]، ليكون آخِرُه كآخِرِ مافيه علامة التأنيث،وليَفرقوا بين هذا وبين ١٩٦ عِلْباء ونحوه[2] : وَألْزموا هذا ما كان فيه علامة التأنيث إذ كانوا يحذفونه من غيره ، وذلك : مَهْرِيَّةٌ ومَهارٍ ، وأُثْفِيةٌ وأَثافٍ . جعلوا صَحْراء بمنزلة ما فى آخِره ألفٌ ، إذْ كان أواخرُهما علاماتِ التأنيث ، مع كراهيتهم الياءات ، حتى قالوا مَدارَى ومَهارَى . فهم فى هذا أجدرُ أن يقولوا ، لِئلاّ يكون بمنزلة ما جاء آخِره لغير التأنيث .

وقالوا : رُبَى ورُبابٌ ، حذفوا الألف وبنوه على هذا البناء ، كما ألقَوا الهاء من جُفْرةٍ فقالوا : جِفارٌ ، إلّا أنّهم قد ضمّوا أوّل ذا ، كما لو قالوا : ظِئْرٌ وَظُؤارٌ ، ورِخْلٌ ورُخالٌ . ولم يكسروا أوّله كما قالوا : بِثارٌ وقِداحٌ .

وإذا أردت ماهو أدنى العدد جمعت بالتاء ، تقول : خَبْراواتٌ وصَحْراواتٌ وذِفْرَياتٌ[3] وحُبْلَياتٌ .

---

(١) ما بعده إلى ما قبل « إذا كانوا » ساقط من ا .

(٢) السيرافى : وذلك أن الباب فى علباء ونحوه أن يقال: علابى وحرابى؛ لأن علباء ملحق بسرداح ، فلما كان الباب فى سرداح أن يقال: سراديح ولا يقال: سرادح وجب أن يكون الباب فى علباء علاب ، وذلك أنهم يدخلون ألف الجمع ثالثة فتقع بعد الألف فتكسر الباء التى بعد ألف الجمع فتنقلب من أجل كسرتها الألف التى قبل الهمزة فى علباء ياء ، وتنقلب الهمزة ياء أيضا .

(٣) ذفريات ، ساقطة من ا .

وقالوا : أُنثى و إناثٌ ، فذا بمنزلة جُفْرةٍ وجِفارٍ .

ومثل ظِئْرٍ وظُؤارٍ : ثِنْىٌ وثُناء . والثِّنْىُ : التى قد نُتِجتْ مرَّتين .

[وقالوا : خُنثَى وخَناثَى ، كقولهم : حُبْلَى وحَبالَى .

وقال الشاعر :

خَناثَى يأكلون التمْرَ ليسوا بزَوْجاتٍ يَلِدْنَ ولا رِجالِ][1]

وأمّا ما كان عدد حروفه أربعةَ أحرف وفيه هاء التأنيث وكان (فَعِيلةً) فإنّك تكسِّره على (فَعائِلَ) ، وذلك نحو : صَحيفةٍ وصَحائفَ ، وَقَبيلةٍ وقَبائلَ ، وكَتيبةٍ وكَتائبَ ، وسَفينةٍ وسَفائنَ ، وحَديدةٍ وحَدائدَ . وذا أكثرُ من أن يُحْصَى . وربّما كسّروه على (فُعُلٍ) ، وهو قليل ، قالوا : سَفينةٌ وسُفُنٌ ، وصَحيفةٌ وصُحُفٌ ، شبّهوا ذلك بقَليبٍ وقُلُبٍ ، كأنّهم جمعوا سَفينٌ وصَحيفٌ[2] حين علموا أنّ الهاء ذاهبةٌ ، شبّهوها بجِفارٍ حين أجريتْ مجرى جُمْدٍ وجِمادٍ .

وليس يمتنع شىءٌ من ذا أن يُجْمَعَ بالتاء إذا أردتَ ما يكون لأدنى العدد . وقد يقولون : ثلاثُ صَحائفَ وثلاثُ كَتائبَ ، وذلك لأنّها صارت على مثال فَعالِلَ ، نحو : حَضاجِرَ وبَلابِلَ وجَنادِبَ ، فأجروها مجراها . ومثل صَحائفَ من بنات الياء والواو صَفيّةٌ وصَفَايا ، ومَطِيّةٌ ومَطايَا .

---

(١) البيت من الخمسين ، وهو فى اللسان (خنث) برواية :

لعمرك ما الخناث بنو قشير بنسوان يلدن ، ولا رجال

والبيت كما هو واضح لم يرو فى ا ، ب ولا الشنتمرى. يصف بأنهم لخنثهم لا يعدون فى النساء ولا فى الرجال .

والشاهد فيه : جمع خنثى على خناثى .

(٢) ا : « صحيفا وسفينا » ب : « صحيف وسمين » .

وأمّا (فِعالةٌ) فهو بهذه المنزلة ؛ لأنّ عدّة الحروف واحدة ، والزنة والزيادة مَدٌّ كما أنّ زيادة فَعيلة مَدٌّ ، فوافقته[1] كما وافق فَعيلٌ فِعالاً . وذلك قولك إذا جمعت بالتاء : رِسالاتٌ ، وكِنانات ، وعِمامات ، وجِنازاتٌ . فإذا كسّرته على (فَعائِلَ) قلت : جَنائزُ ، ورَسائِلُ ، وكَنائنُ ، وعَمائمُ . والواحدة جِنازةٌ وكِنانةٌ وعِمامةٌ ورِسالةٌ[2] . [ومثله جِنايةٌ وجَنايَا] .

وما كان على (فَعالةٍ) فهو بهذه المنزلة ؛ لأنّه ليس بينهما إلّا الفتح والكسر ، وذلك : حَمامةٌ وحَمائِمُ ، ودَجاجةٌ ودَجائجُ . والتاء أمرُها ههنا كأمرها فيما قبلها .

وما كان (فُعالةً) فهو كذلك في جميع الأشياء ؛ لأنّه ليس بينهما شيء إلّا الضمّ في أوله . وذلك قولك : ذُؤابةٌ وذُؤاباتٌ ، وقُوارةٌ وقُواراتٌ ، وذُبابةٌ وذُباباتٌ . فإذا كسّرته قلت : ذَوائِبُ وذَبائِبُ .

١٩٧ وكذلك (فَعُولةٌ) : لأنها بمنزلة فَعيلةٍ في الزنة والعدّة وحرف المدّ . وذلك قولهم : حَمولةٌ وحَمائلُ ، وحَلوبةٌ وحَلائبُ ، [ورَكوبةٌ ورَكائبُ] . وإن شئت قلت : حَلوباتٌ ورَكوباتٌ وحَمولاتٌ . وكلُّ شيء كان من هذا أقلّ كان تكسيرُه أقلّ كما كان ذلك في بنات الثلاثة .

واعلم أنّ (فِعالاً وفَعيلًا وفُعالاً وفَعالاً) إذا كان شيءٌ منها يقع على الجميع فإنّ واحده يكون على بنائه ومن لفظه ، وتَلحقه هاء التأنيث ، وأمرُها كأمر ما كان على ثلاثة أحرف . وذلك [قولك] دَجاجٌ ودَجاجةٌ ودَجاجاتٌ . وبعضهم يقول: دِجاجةٌ ودِجاجٌ ودِجاجاتٌ[3] . ومثله من بنات الياء : أضاءةٌ

---

(١) ا ، ب : « فوافقتها » .

(٢) ا : « ورسالة وعمامة » .

(٣) ط : « دجاج ودجاجة ودجاجات » .

وأَضاءٌ وأَضاءاتٌ، وشَعيرةٌ وشَعيرٌ وشَعيراتٌ، وسَفينٌ وسَفينةٌ وسفيناتٌ. ومثله من بنات الياء والواو: رَكِيّةٌ ورَكِيٌّ، ومَطِيّةٌ ومَطِيٌّ، ورَكِيّاتٌ ومَطيّاتٌ، ومُرارٌ ومُرارةٌ ومُراراتٌ، وثُمامٌ وثُمامةٌ وثُماماتٌ، [وَجَرادٌ وجَرادةٌ وجَراداتٌ]؛ وَحَمامٌ وَحَمامةٌ وَحَماماتٌ. ومثله من بنات الياء والواو عَظاءةٌ وعَظاءٌ وَعَظاءاتٌ، وصلاءٌ وَصَلاءةٌ وصَلاءاتٌ. وقد قالوا: سَفائِنُ ودَجائِجُ وَسَحائِبُ. وَقالوا: دِجاجٌ كما قالوا: طَلْحَةٌ وَطِلاحٌ، وجَذْبةٌ وجِذابٌ[1].

وكلُّ شيء كان واحداً مذكّراً[2] يقع على الجميع فإنّ واحده وإياه[3] بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف مما ذكرنا، كثرتْ عدّةُ حروفه أو قلّتْ.

وأمّا ما كان من بنات الأربعة (لا زيادةَ فيه) فإنّه يكسّر على مثال (مَفاعِلَ)، وذلك قولك: ضِفْدَعٌ وضَفادِعُ[4]، وحُبْرُجٌ وحَبارِجُ، وخَنْجَرٌ وخَناجِرُ، وجِنْجَنٌ وجَناجِنُ، وقِمَطْرٌ وقَماطِرُ. فإنْ عنيتَ الأقلّ لم تجاوز ذا، لأنك لا تصل إلى التاء لأنه مذكّر، ولا إلى بناء من أبنية أدنى العدد لأنّهم لا يحذفون حرفا من نفس الحرف، إذْ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء الأكثر وإنْ عنوا الأقلّ. فإن كان فيه حرفٌ رابع حرفُ لين، وهو حرف

---

(١) المعروف جذبة، بالتحريك، وهي جمارة النخل.

(٢) ا: «مذكرا واحدا».

(٣) ا: «وأنثاه» ب: «واثناه» تحريف ما أثبت من ط.
وقال السيرافى: يعنى أن اسم الجنس واحد مذكر، وهو يقع على الجميع، لأن الجنس جمع. وقوله «وإياه» كناية عن الجمع الذى ذكر، كأنه قال: فإن واحده وجمعه مما زاد على الثلاثة ومن الثلاثة واحد.

(٤) هو كزبرج وجعفر وجندب ودرهم، كما فى القاموس. لكن كذا ضبطت فى ط، وهذه اللغة وسابقتها أفصح اللغات الأربعة.

المدّ ، كسّرته على مثال (مَفاعِـيلَ) وذلك قولك : قِنْدِيلٌ وقَنَادِيلُ ، وخِنْـذِيذٌ وَخنَاذِيذُ ، وكُرْسُوعٌ وكَرَاسِيعُ ، وغِرْبالٌ وغَرابِيلُ .

واعلم أنّ كلّ شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادةُ فبُنِي بناء بنات الأربعة وأُلحِق ببنائها ، فإنه يكسّر على مثال (مَفاعِل) كما تُكسَّرُ بنات الأربعة، وذلك : جَدْوَلٌ وَجَدَاوِلُ ، وَعِثْيَرٌ وعَثَايِرُ ، وَكَوْكَبٌ وَكَواكِبُ ، وَتَوْلَبٌ وتَوَالِبُ ، وَسُلَّمٌ وسَلالِمُ ، ودُمَّلٌ وَدَمَامِلُ ، وجُنْدَبٌ وَجَنادِبُ ، وَقَرْدَدٌ وقَرادِدُ ، وقد قالوا : قَرَادِيدُ كراهيةَ التضعيف . وكذلك هذا النحوُ كلُّه .

وما لم يُلْحَقْ ببنات الأربعة [1] ، وفيها زيادةٌ وليست بمَدّة فإنّك إذا كسّرته كسّرته على مثال مَفَاعِلَ ، وذلك : تَنْضُبٌ وتَنَاضِبُ ، وأَجْدَلٌ وأَجادِلُ ، وأَخْيَلُ وأخايِلُ .

وكلُّ شيء ممّا ذكرنا كانت فيه هاء التأنيث يكسّر على ما ذكرنا ، إلّا أنّك تجمع بالتاء إذا أردت بناء ما يكون لأدنى العدد . وذلك قولك : جُمْجُمَةٌ وجَماجِمُ ، وزَرْدَمَةٌ وزَرادِمُ [2] ، ومَكْرُمَةٌ وَمَكَارِمُ ، وعَوْدَقَةٌ وَعَوادِقُ ، وهو الكَلُّوبُ الذى يُخْرَج به الدَّلْوُ . ١٩٨

وكلُّ شيء من بنات الثلاثة قد أُلحق ببنات الأربعة فصار رابعَه حرف مدّ فهو بمنزلة ما كان من بنات الأربعة له رابعٌ حرفُ مدٍّ ، وذلك : قُرْطَاطٌ وقَراطِيطُ [3] ، وجِرْيَالٌ وجَرايِيلُ ، وقِرْواحٌ وقَراوِيحُ . وكذلك ما كانت فيه زيادة ليست بمدّة وكان رابعه حرف مدٍّ ولم يُبْنَ بناء بنات الأربعة التى رابعُها حرف مدّ ، وذلك نحو : كَلُّوبٍ وكلاليبَ ، ويَرْبوعٍ ويَرابِيعَ .

---

(١) ا ، ب : « وما لم يلحق بالأربعة » .

(٢) الزردمة : هنة تحت الحلقوم واللسان مركب فيها . وقيل هى فارسية .

(٣) القرطاط لذى الحافر : كالحلس الذى يلقى تحت الرحل للبعير .

وما كان من الأسماء على (فاعِلٍ أو فاعَلٍ) فإنّه يكسّر على بناء (فَوَاعِلَ)، وذلك : تابَلٌ وَتوَابِلُ ،وطابَقٌ وَطَوَابِقُ ، وحاجِرٌ وحَواجِرُ ، وحائِطٌ وحَوائِطُ [١]. وقد يكسّرون الفاعل على (فُعْلانٍ) نحو : حاجِرٍ وحُجْرانٍ ، وسالٌ وسُلانٍ ، وحائِرٍ وحُورانٍ ، وقد قال بعضهم : حِيرانٌ كما قالوا : جانٌّ وجِنَانٌ ، وكما قال بعضهم : غائطٌ وغيطانٌ وحائطٌ وحِيطانٌ ، قلبوها حيث صارت الواوُ بعد كسرة . فالأصلُ فُعْلانٌ . وقد قالوا [٢] : غالٌّ وغُلاّنٌ، وفالِقٌ وفُلْقانٌ ، ومالٌّ ومُلّانٌ [٣] . ولا يَمتنع شيء من ذا من فَوَاعِلَ .

وأمّا ما كان أصلُه صفة فأجرى مجرى الأسماء فقد يبنونه [٤] على (فُعْلانٍ) كما يبنونها ، وذلك : راكِبٌ ورُكْبانٌ ، وصاحِبٌ وصُحْبانٌ ، وفارِسٌ وفُرْسانٌ، وراعٍ ورُعْيانٌ .وقد كسّروه على (فِعالٍ) ، [قالوا صِحابٌ] حيث أجروه مجرى فَعِيلٍ ، نحوِ : جَرِيبٍ وجُرْبانٍ . وسترى بيانه إن شاء الله لِمَ أجرى ذلك المجرى . فأدخلوا الفِعال ههنا كما أدخلوه ثَمَّةَ حين قالوا : إفالٌ وفِصالٌ ، وذلك نحو صحابٍ . ولا يكون فيه فَواعِلُ كما كان في تابَلٍ وخاتَمٍ وحاجِرٍ [٥] ؛ لأن أصله صفة وله مؤنث ، فيَفصلون بَينهما ؛ إلّا في فَوَارِسَ

---

(١) ا ، ب : « وحاجز وحواجز » مكان « حاجر وحواجر » . وقال السيرافي : قد جاء في فاعل فواعيل ، نحو :طابق وطوابيق ، وداتق ودوانيق ، وخاتم وخواتيم. وليس ذلك بقياس يطرد . وبعضهم يقول في خاتم:خاتام . فعلى هذه اللغة قياسه خواتيم . وقد ذكر الفراء أنه لم يجيء في فاعل فواعيل إلا شيء من كلام المولدين ، قالوا : باطل وبواطيل ، شبهوه بطابق وطوابيق .

(٢) ا ، ب : « وقال بعضهم » :

(٣) الغال : أرض مطمئنة ذات شجر . والفالق : الشق في الجبل . وأما المال ففي اللسان (ملل ١٥٥) : « وحكى سيبويه مال وملان ولم يفسره .

(٤) ا ، ب : « فإنهم يبنونه » .

(٥) ا ، ب : « حاجز » .

فإنّهم قالوا : فَوَارِسُ كما قالوا : حَواجِرُ[1] لأنّ هذا اللفظ لا يقع فى كلامهم إلّا للرجال ، وليس فى أصل كلامهم أنْ يكون إلّا لهم . فلمّا لم يخافوا الالتباس قالوا فَوَاعِلُ ، كما قالوا فُعْلانٌ وكما قالوا : حَوارِثُ ؛ حيث كان اسماً خاصّاً كزَيْدٍ .

هذا باب ما يُجمَع من المذكّر بالتاء لأنه يصير إلى تأنيث إذا جُمع

فمنه شىءٌ لم يكسّر على بناء من أبنية الجمع فجُمع بالتاء إذ مُنعَ ذلك ، وذلك قولهم : سُرادِقاتٌ ، وحَمَّاماتٌ ، وإِوَاناتٌ[2] . ومنه قولهم : جَمَلٌ سِبَحْلٌ وجِمالٌ سِبَحْلاتٌ ، ورِبَحْلاتٌ ، وجِمالٌ سِبَطْراتٌ . وقالوا : جُوَالِقٌ وجَوالِيقُ فلم يقولوا : جُوالِقاتٌ حين قالوا : جَوالِيقُ .

والمؤنّثُ الذى ليس فيه علامة التأنيث أجرى هذا المجرى . ألَا ترى أنك لاتقول : فِرْسِناتٌ حين قالوا فَرَاسِنُ ، ولاخِنْصِراتٌ حين قالوا : خَناصِرُ[3] ، ولا مِحْلَجاتٌ حين قالوا : مَحَالِجُ[4] ومَحالِيجُ . وقالوا : عِيَراتٌ حين لم يكسّروها على بناء يكسّر عليه مثلها .

وربّما جمعوه بالتاء وهم يكسّرونه على بناء الجمع ؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث ، فشبّهوه بالمؤنث الذى ليس فيه هاء التأنيث . وذلك قولهم : بُواناتٌ وبُوانٌ للواحد وبُونٌ للجميع ، كما قالوا : عُرُساتٌ وأعْراسٌ ، فهذه حروف تُحفَظ ثم يجاء بالنظائر . وقد قال بعضهم فى شِمالٍ : شِمالاتٌ[5] .

١٩٩

(١) ا ، ب : « حواجز » .

(٢) الإوان والإيوان : الصفّة العظيمة : وعمود من أعمدة الخباء .

(٣) ط : « حين قلت خناصر » .

(٤) ط : « حين قلت محالج » .

(٥) « قد » ساقطة من ط . و « بعضهم » ساقطة من ا .

هذا باب ما جاء بناءُ جمعه على غير ما يكون فى مثله ولم يكسّر هو على ذلك البناء

فمن ذلك قولهم : رَهْطٌ وأَرَاهِطُ ، كأنّهم كسّروا أَرْهُطَ . ومن ذلك باطِلٌ وأباطِيلُ لأنّ ذا ليس بناء باطِلٍ ونحوِه إذا كسّرته ، فكأنّه كُسّرت عليه إبْطيلٌ وإِبْطَالٌ . ومثل ذلك : كُرَاعٌ وأَكارِعُ ؛ لأنّ ذا ليس من أبنية فُعالٍ إذا كُسر بزيادة أو بغير زيادة ، فكأنّه كُسّر عليه أَكْرُعٌ . ومثل ذلك حديثٌ وأحاديثُ ، وعَرُوضٌ وأعاريضُ ، وقَطِيعٌ وأقاطيعُ ؛ لأنّ هذا لو كسّرته إذْ كانت عدّة حروفه أربعةَ أحرف بالزيادة التى فيها لكانت فَعَائِلَ ؛ ولم تكن لتَدخل زيادةٌ تكون فى أوّل الكلمة ، كما أنّك لا تكسّر جَدْوَلاً ونحوَه إلّا على ما تُكسَّر عليه بنات الأربعة . فكذلك هذا إذا كسّرته بالزيادة ، لا تَدخل [فيه] زيادةٌ سوى زيادته ، فيصير اسماً أوّله ألف ورابعه حرف لين . فهذه الحروف لم تُكسَّر على ذا . ألا ترى أنك لو حقّرتها لم تقل : أُحَيْدِيثٌ ولا أُعَيْرِيضٌ ولا أُكَيْرِيعٌ . فلو كان ذا أصلاً لجاز ذا التحقيرُ وإنّما يَجرى التحقير على أصل الجمع إذا أردت ماجاوز ثلاثة أحرف مثلَ مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ .

ومثل أَرَاهِطَ أَهْلٌ وأهالٍ ، ولَيْلَةٌ ولَيالٍ : جمعُ أَهْلٍ ولَيْلٍ . وقالوا : لُيَيْلِيَةٌ فجاءت على غير الأصل كما جاءت فى الجمع كذلك .

وزعم أبو الخطّاب أنّهم يقولون : أَرْضٌ وآراضٌ أفعالٌ ، كما قالوا : أَهْلٌ وآهالٌ [1] .

---

(١) السيرافى : والذى عندى أن هذا غلط وقع فى الكتاب من جهتين : إحداهما أن سيبويه ذكر فيما تقدم أنهم لم يقولوا : آراض ولا آرض . والأخرى أن هذا الباب إنما

و [قد] قال بعض العرب : أمْكُنٌ ، كأنّه جمعُ مَكْنٍ لا مَكان ؛ لأنّا لم نر فَعِيلاً ولا فَعَالاً ولا فِعالاً ولا فُعالاً يُكسّرن مذكّراتٍ على أفعُلٍ. ليس ذا لهنّ طريقةً يجرين عليها في الكلام .

ومثل ذلك : تَوْأَمٌ وتُؤامٌ ، كأنّهم كسّروا عليه تِئْمٌ ، كما قالوا : ظِئْرٌ وظُؤارٌ ، ورِخْلٌ ورُخالٌ .

وقالوا : كَرَوَانٌ وللجميع كِرْوانٌ ، فإنّما يكسّر عليه كَرًى[1] ، كما قالوا إخوانٌ . وقد قالوا في مَثَلٍ : « أطرِقْ كَرَا » . ومثل ذلك : حِمارٌ وحَمِيرٌ . ومثل ذا : أصْحابٌ وأطْيارٌ ، وفَلُوٌّ وأفْلاءٌ .

هذا باب ما عدّة حروفه خمسةُ أحرف خامسُه ألف التأنيث أو ألفا التأنيث[2]

أمّا ما كان على (فُعالَى) فإنّه يُجمع بالتاء . وذلك : حُبارَى وحُبارَياتٌ ، وسُمانَى وسُمانَياتٌ ، ولُبادَى ولُبادَياتٌ . ولم يقولوا : حَبائِرُ ولا حَبارَى ولا حَبارٍ ؛ ليفرقوا بينها وبين فَعْلاء وفِعالةٍ وأخواتها ، وفَعِيلةٍ وفُعالةٍ وأخواتها .

وأمّا ما كان آخِرَه ألفا التأنيث وكان[3] (فاعِلاء) فإنّه يكسّر على فَوَاعِلَ

= ذكر فيه ما جاء جمعه على غير الواحد . ونحن إذا قلنا : إنه أرض وآراض ، وأهل وآهال فهو على الواحد ، كما يقال : زند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، ، إن كان الأكثر فيه أفعل . وقد ذكر سيبويه مثل هذا فيما تقدم من الأبواب ، وأظنه أرض وأراضٍ ، كما قالوا : أهل وأهال ، فيكون مثل ليلة وليال ، فيشاكل الباب .

(١) ا ، ب : « على كرى » ، تحريف .

(٢) ب ، ط : « آلفان للتأنيث » .

(٣) ط فقط : « ألفان للتأنيث » .

شُبِّه بفاعلةٍ ؛ لأنّه عَلَمُ تأنيث كما أنّ الهاء فى فاعلة عَلَمُ تأنيث. وذلك : قاصِعاء وقَواصِعُ ، ونافقاء ونوافقُ ، ودامّاء ودَوَامُّ . وسمعنا من يوثَق به من العرب يقول : سابِياء وسَوابِ ، وحانِياء وحَوانٍ [وحاوِياء وحَوايا] .

وقالوا : خُنْفَساءُ : وخَنافِسُ ، شبّهوا ذا بعُنْصَلاء وعَناصِلَ ، وقُنْبَراء وقَنابِرَ .

٢٠٠

هذا باب جمع الجمع

أمّا أبنية أدنى العدد فتُكسّر منها (أفعِلةٌ وأَفْعُلٌ) على (أفاعِلَ) ؛ لأنّ أفعُلاً بزنة أفعَل ، وأَفعِلةً بزنة أَفعَلة ، كما أنّ أفعالًا بزنة إفعال . وذلك نحو : أيْدٍ وأيادٍ ، وأوْطُبٍ وأواطِبَ .

قال الراجز (١) :

* تُحْلَبُ منها سِتَّةُ الأواطِبِ (٢) *

وأسْقِيةٌ وأساقٍ .

وأمّا ما كان (أفعالاً) فإنّه يكسّر على أفاعِيلَ ؛ لأنّ أفعالاً بمنزلة إفعال ، وذلك نحو : أنْعامٍ وأناعِيمَ ، وأقْوالٍ وأقاوِيلَ . وقد جمعوا (أفعِلةً) بالتاء كما كسّروها على (أفاعِلَ) ، شبّهوها بأنمُلةٍ وأنامِلَ وأنمُلاتٍ ، وذلك قولهم : أَعْطِياتٌ ، وأسْقِياتٌ .

وقالوا : جِمالٌ وجَمائِلُ ، فكسّروها على فَعائِلَ لأنها بمنزلة شِمالٍ

---

(١) من الخمسين . وانظر ابن يعيش ٥ : ٧٥ والمخصص ٤ : ١٠١ / ١٠ : ٣ / ١٤ : ١١٧ . واللسان (وطب ٢٩٧) .

(٢) ا ، ب : « يحلب منها » . والوطب : سقاء اللبن .
والشاهد فيه : جمع الأوطب على أواطب ، لتكثير العدد والمبالغة فيه .

شمائلَ فى الزِّنة . وقد قالوا : جِمالاتٌ فجمعوها بالتاء كما قالوا : رِجالاتٌ ، وقالوا : كِلاباتٌ .

ومثل ذلك : بُيوتاتٌ . عملوا بفُعولٍ ما عملوا بفِعالٍ .

ومثل ذلك : الحُمُرات والطُّرُقات والجزرات ، فجعلوا (فُعُلا) إذْ كانت جمع كفِعالٍ الذى هو للجمع ، كما جعلوا الجِمال إذْ كان مؤنَّثاً فى جمع التاء نحو : جمالاتٍ بمنزلة ما ذكرنا من المؤنَّث نحوِ : أَرَضاتٍ وعِيَرَاتٍ . كذلك الطُّرقُ والبُيوت .

واعلم أنه ليس كلُّ جمعٍ يُجمَع ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدرٍ يُجمَع ، كالأشغال والعُقول والحُلوم والألباب : ألا ترى أنك لا تجمع الفِكْر والعِلْم والنَّظَر . كما أنَّهم لا يجمعون كلَّ اسم يقع على الجميع نحو : التَّمْر ، وقالوا : تُمْران . ولم يقولوا : أبرارٌ[1] ويقولون : مُصْرانٌ ومَصارِينُ ، كأَبْيَاتٍ وأبابيتَ وبُيوتٍ وبيوتاتٍ .

ومن ذا الباب أيضاً [قولهم] : أسْوِرةٌ وأساوِرةٌ . وقالوا: عُوذٌ وعُوذاتٌ ، كما قالوا : جُزُراتٌ .

قال الشاعر[2]:

لها بحَقِيلٍ فالنُّمَيْرةِ مَوْضِعٌ
تَرَى الوحْشَ عُوذاتٍ به ومَتاليا[3]

---

(١) بعده فى ا ، ب : « يعنى جمع البر » .

(٢) ابن يعيش ٥ : ١٧٦ ومعجم البلدان (النميرة) واللسان (نمر ٩٥ عوذ ٣٥ لا ١١١) .

(٣) حقيل والنميرة : موضعان . ويروى : « والنميرة » .

والعوذات : جمع عوذ ، وهذا جمع عائذ ، وأصله فى الناقة الحديثة النتاج يعوذ بها ولدها ، =

وقالوا : دُورات كما قالوا : عُوذاتٌ . وقالوا : حُشّانٌ وحَشاشِينُ ، مثل مُصْرانٍ ومَصارِينَ . وقال [1] :

* تَرْعَى أناضٍ من جَزِيزِ الحَمْضِ [2] *

٢٠١ جمعُ الأنضاء ، وهو جمع نِضْوٍ .

هذا باب ما كان من الأعْجَمِيّة على أربعة أحرف [وقد أُعْرِب] فكسّرته [3] على مثال مَفاعِل

زعم الخليل أنّهم يُلحِقون جمعَه الهاء إلّا قليلا . وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل . وذلك : مَوْزَجٌ ومَوازِجةٌ ، وصَوْلَجٌ وصَوالِجةٌ ، وكُرْبَجٌ وكَرابِجةٌ ، وطَيْلَسانٌ وطَيالِسةٌ ، وجَوْرَبٌ وجَوارِبةٌ . وقد قالوا : جَوارِبُ وكَيالِجُ ، جعلوها كالصَّوامع والكَواكب . وقد أدخلوا الهاء أيضاً فقالوا كَيالِجةٌ . ونظيره في العربيّة صَيْقَلٌ وصَياقِلةٌ ، وصَيْرَفٌ وصَيارِفةٌ ، وقَشْعَمٌ وقَشاعِمةٌ ، فقد جاء إذا أُعرب كمَلَكٍ ومَلائِكةٍ .

= جعله للوحش هنا . والمتالى : جمع متل ومتلية وهى من الإبل : التى يتلوها ولدها . وصف منزلا أقفر من أهله فأضحى مألفا للوحش .

والشاهد فيه: جمع العوذ على عوذات .

(١) المخصص ١١ : ١٧٧ / ١٤ : ١٨٨ برواية «حريز» واللسان (نصا ٢٠٢ نضا ٢٠٣) برواية «حرير» . وفى ا ، ب : «حزير» .

(٢) الجزيز : ما جز وقطع . وأناض : جمع أنضاء، وهذه جمع نضو، وهو الدقيق المزيل ، وأراد به ما دق من النبت ولطف . ويروى « أناص » وهذه جمع أنصاء ، وأنصاء : جمع نصى ، وهوضرب من النبات . والأولى أصح لأن النصى ليس من الحمض ، إنما هو من الخلة . والحمض : ما ملح من النبات ، والخلة : ما حلا منه .

والشاهد فيه : جمع الأنضاء على أناض . وسكن الياء من أناض فى حال النصب ضرورة .

(٣) ا : «فكسروها» ب : «فكسر» .

وقالوا : أناسِيَةٌ لجمع إنْسانٍ[1] . وكذلك إذا كثرت الاسم وأنت تريد آلَ فُلانٍ ، أو جماعة الحىّ أو بنى فلان . وذلك قولك : المَسامِعة ، والمناذِرة ، المَهالبة ، والأحامِرة ، والأزارِقة .

وقالوا : الدّيايِم ، [وهو ولدُ الذئب] ، والمعاوِل[2] ، كما قالوا : جَوارِبُ شبّهوه بالكَواكِبِ حين أعرب . وجعلوا الدّيايِم بمنزلة الفَيالِم والواحدُ فَيْلَمٌ . ومثل ذلك الأشاعر .

وقالوا : البَرابِرة والسّيابِجة ، فاجتمع فيها الأعجميّة وأنّها من الإضافة ، إنّما يعني البَرْبَرِيِّينَ والسَّيْبَجيِّينَ ، كما أردت بالمَسامِعة المِسْمَعِيِّينَ . فأهلُ الأرض كالحىّ .

هذا باب ما لفظ به مما هو مثنًّى كما لُفظ بالجمع

وهو أن يكون الشيئان كلُّ واحد منهما بعضَ شيء مفردٍ من صاحبه . وذلك قولك : ما أحسَنَ رءُوسَهما ، وأحسَنَ عَوالِيَهما[3] . وقال عزّ وجلّ : « إنْ تتوبا إلى اللهِ فقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما[4] » ، « وَالسّارِقُ والسّارِقَةُ فاقطَعُوا

---

(١) السيرافى ما ملخصه : فى هذا الجمع وجهان : أحدهما : أن يجعلوا الهاء عوضاً من إحدى ياءى أناسى وتكون الياء الأولى منقلبة من الألف التى بعد السين ، والثانية من النون . والثانى : أن تحذف الألف والنون فى إنسان تقديرا ، ويؤتى بالياء التى تكون فى تصغيره إذا قالوا : أنيسيان ، وكأنهم ردوا فى الجمع الياء التى يردونها فى التصغير فيصير أناسى ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث . وقال المبرد : أناسية جمع إنسى ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لأنه كان يجب أناسى .

(٢) ا : « والمعاوز » ب : « والمعالم » ، والأخيرة محرفة .

(٣) ط : « وما أحسن عواليهما » .

(٤) الآية ٤ من التحريم .

أَيْدِيَهُمَا [1] » ، فرقوا بين المثنَّى الذى هو شىءٌ على حِدةٍ [2] وبين ذا .

وقال الخليل : نظيرُه قولك : فَعَلْنا وأنتما اثنان ، فتكلَّم به كما تكلَّم به وأنتم ثلاثة .

وقد قالت العرب فى الشيئين اللَّذين كلُّ واحد منهما اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منهما بعضَ شىء كما قالوا فى ذا ؛ لأنّ التثنية جمعٌ ، فقالوا كما قالوا : فَعَلْنا .

وزعم يونس أنّهم يقولون : ضَعْ رِحالَهما وغِلْمانَهما ، وإنّما هما اثنان . قال الله عزّ وجلّ : «وهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ [3] » ؛ [وقال] : « كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ [4] » .

وزعم يونس أنّهم يقولون : ضربتُ رأسَيْهما . وزعم أنّه سمع ذلك من رؤبة أيضاً ، أجرَوْه على القياس . قال هِمْيان بن قُحافةَ [5] : ٢٠٢

* ظَهْرَاهما مثلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ *

وقال الفرزدق :

هما نَفَثَا فى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِما على النابحِ العاوِى أشدَّ رِجامِ [6]

---

(١) الآية ٣٨ من المائدة .

(٢) ا : « على حدته » .

(٣) الآيتين ٢١ ، ٢٢ من سورة ص .

(٤) الآية ١٥ من الشعراء .

(٥) أو خطام المجاشعى ، وقد سبق فى ٢ : ٤٨ . وانظر أيضا البيان ١ : ١٥٦ وإعراب القرآن للزجاج ٧٨٧ والمخصص ٩ : ٧ وشرح شواهد الشافية ٩٤ والأشمونى ٣ : ٧٤ و يس ٢ : ١٢٢ .

(٦) سبق الكلام عليه فى هذا الجزء ص ٣٦٥ .

وقال أيضاً [١] :

بما فى فُؤَادَيْنا من الشَّوْقِ والهَوَى
فيُجْبَرُ مُنْهَاضُ الفُؤادِ المُشَعَّفُ [٢]

واعلم أنَّ من قال : أقاوِيلُ وأبابِيتُ فى أبْياتٍ ، وأنابِيبُ فى أنْيابٍ ، لايقول : أقْوالانِ ولا أبْياتان .

قلتُ : فلِمَ ذلك ؟ قال : لأنَّك لا تريد بقولك : هذه أنْعامٌ وهذه أبْيَاتٌ وهذه بُيوتٌ ماتريدبقولك : هذا رَجُلٌ وأنت تريد هذا رجلٌ واحد ،ولكنك تريد الجمع . وإنَّما قلت : أقاوِيلُ فبنيتَ هذا البناء حين أردت أن تكثِّر وتبالغ فى ذلك ، كما تقول : قطَّعَه وكسَّرَه حين تكثِّر عملَه . ولو قلت : قطَعَه جاز واكتفيتَ به . وكذلك تقول : بُيوتٌ فتجتزئُ به .

وكذلك الحِلْم ، والبُسْر ، والتَّمْر ، إلّا أن تقول : عَقْلانِ وبُسْرانِ وتَمْرانِ ، أى ضَرْبانِ مختلفان . وقالوا : إبلانِ؛ لأنه اسم لم يكسَّر عليه [٣] ، وإنَّما يريدون قَطيعين ، وذلك يَعنون . وقالوا : لِقاحَانِ سَوْدَاوانِ [٤] جعلوها بمنزلة ذا . وإنَّما تَسْمع ذا الضرب ثم تأتى بالعلة والنظائر . وذلك لأنهم يقولون

---

(١) ديوان الفرزدق ٥٥٤ وابن يعيش ٤ : ١٥٥ والهمع ١ : ٥١ .

(٢) المنهاض : الذى انكسر بعد الجبر ، فلا يكاد يندمل . وقد روى الشنتمرى : « الفؤاد المعذب » . ثم ذكر أن رواية « المشعف » أصح لأنه من قصيدة فائية له مشهورة. والمشعف نعت للمنهاض ، وهو الذى شعفه الحب .

والشاهد فى : « فؤادينا » إذ جاء به مثنى على الأصل ، والمستعمل المطرد فيما كان من هذا النحو أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع .

(٣) يعنى أنه لا واحد له من لفظه .

(٤) ا ، ب « لقاحين سوداوين » .

لِقَاحٌ واحدةٌ ، كقولك : قِطْعَةٌ واحدة . وهو فى إبِلٍ أقوى ؛ لأنه لم يكسَّر عليه شىء[1] .

وسألت الخليل عن ثلاثةُ كِلاَبٍ فقال : يجوز فى الشعر ، شبّهوه بثلاثةُ قُرودٍ ونحوها ، ويكون ثلاثة كِلاَبٍ على غير وجهِ ثلاثةُ أكْلُبٍ ، ولكن على قوله ثلاثةٌ من الكِلاَبِ ، كأنَّك قلت : ثلاثةُ عَبْدِى اللهِ . وإنْ نوّنت قلت : ثلاثةٌ كِلابٌ على معنًى ، كأنَّك قلت : ثلاثةٌ ثم قلت : كِلابٌ .

قال الراجز ، [لبعض السَّعْدِيِّينَ[2]] :

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[2]

وقال :

قد جَعَلَتْ مَىٌّ على الظِّرَارِ خَمْسَ بَنَانٍ قانِئِ الأظفارِ[3]

٢٠٣

هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قَوْمٍ ونَفَرٍ وذَوْدٍ ، إلّا أنّ لفظه من لفظ واحده

وذلك قولك : رَكْبٌ وسَفْرٌ . فالرَّكْبُ لم يكسَّر عليه راكبٌ . ألا ترَى أنَّك تقول فى التحقير : رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ ، فلو كان كُسِّر عليه الواحد رُدَّ إليه ، فليس فَعْلٌ مما يكسَّر عليه الواحد للجمع .

ومثل ذلك : طائرٌ وطَيْرٌ ، وصاحِبٌ وصَحْبٌ .

وزعم الخليل أنّ مثل ذلك الكَمْأَةُ ، وكذلك الجَبْأَةُ ، ولم يكسَّر عليه كَمْءٌ ، تقول : كُمَيْئَةٌ فإنّما هى بمنزلة صُحْبَةٍ وظُؤْرةٍ ، وتقديرُها ظُعْرَةٌ ، ولم

---

(١) ا ، ب : « لايكسر عليه شىء » .

(٢و٣) سبق الكلام عليهما فى هذا الجزء ص ٥٦٩ وما بعدها .

يكسَّر عليها واحد كما أنَّ السَّفْر لم يكسَّر عليه المُسافِر ، وكما أنَّ القَوْم لم يكسَّر عليه واحد . ومثل ذلك: أَدِيمٌ وأَدَمٌ . والدليل على ذلك أنَّك تقول : هوالأَدَمُ وهذا أَدِيمٌ . ونظيره[1] أفِيقٌ وأَفَقٌ ، وعَمُودٌ وعَمَدٌ . وقال يونس : يقولون هو العَمَد .

ومثل ذلك: حَلْقَةٌ وحَلَقٌ ، وَفَلْكَةٌ وفَلَكٌ ، فلو كانت كُسِّرت على حَلْقَة كما كسّروا ظُلْمَةً على ظُلَمٍ لم يذكّروه ، فليس فَعَلٌ مما يكسّر عليه فَعْلَةٌ .

ومثله فيما حدّثنا أبو الخطّاب نَشْفَةٌ ونَشَفٌ ، وهو الحجر الذى يُتدلّك به . ومثل ذلك : الجامِلُ والباقِرُ ، لم يكَسّر عليهما جَمَلٌ ولا بَقَرةٌ[2] . والدليل عليه[3] التذكير والتحقير ، وأنّ فاعلاً لا يكسّر عليه شيء . فبهذا استُدلّ على هذه الأشياء . وهذا النحوُ فى كلامهم كثير

ومثل ذلك فى كلامهم : أَخٌ وإِخوهٌ ، وسَرِىٌّ وسَراةٌ[4] . ويدلّك على هذا قولُهم : سَرَوَاتٌ ، فلو كانت بمنزلة فَسَقَةٍ أوقُضَاةٍ لم تُجمَع . ومع هذا أنّ نَظِير فَسَقَةٍ من بنات الياء والواو يجىء مضموماً .

وقدقالوا : فارِهٌ وفُرْهَةٌ ، مثل صاحِبٍ وصُحْبَةٍ ، كما أن راكِبٌ ورَكْبٌ[5] بمنزلة صاحِبٍ وصَحْبٍ .

---

(١) ا ، ب : « ومثله » .

(٢) ا ، ب : « ولا بقر » ، صوابه فى ط .

(٣) ا : « على ذلك » .

(٤) السيرافى : هكذا رأيته فى هذه النسخة وغيرها من النسخ . وهوغلط عندى ، لأن إخوة فعلة ، وفعلة من الجموع المكسرة القليلة ، كأفعل وأفعلة وأفعال ، كما قالوا فتى وفتية ، وصبى وصبية ، وغلام وغلمة . والصواب أن يكون مكان إخوة أخوة ؛ حتى يكون بمنزلة صحبة وفرهة وظؤرة . وقد حكى الفراء فى جمع أخ أخوة .

(٥) ا ، ب « كما أن راكبا وركبا » .

ومثل ذلك : غائبٌ وغَيَبٌ ، وخادمٌ وخَدَمٌ . فإنّما الخَدَمُ ههنا كالأَدَمِ .

ومثل هذا : إهابٌ وأَهَبٌ . ومثله : ماعِزٌ ومَعَزٌ ، وضائِنٌ وضَأَنٌ ، وعازِبٌ وعَزِيبٌ ، وغازٍ وغَزِيٌّ . أُجرى مجرى القاطِنِ والقَطِينِ . وكذلك التَّجْرُ والشَّرْبُ . قال امرؤ القيس :

سَرَيْتُ بهم حتّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ
وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ (١)

هذا باب تكسير الصفة للجمع

أمّا ما كان (فَعْلًا) فإنّه يكسر على (فِعالٍ) ولا يكسّر على بناء أدنى العدد الذى هو لفَعْلٍ من الأسماء ؛ لأنّه لا يضاف إليه ثلاثةٌ وأربعةٌ ونحوهما إلى العشرة ، وإنّما يوصَف بهن ، فأجرين غير مجرى الأسماء . وذلك : صَعْبٌ وصِعابٌ ، وعَبْلٌ وعِبالٌ ، وفَسْلٌ وفِسالٌ ، وخَدْلٌ وخِدالٌ . وقد كسّروا بعضه على فُعُولٍ . وذلك نحو : كَهْلٍ وكُهولٍ .

٢٠٤

وسمعنا من العرب من يقول : فَسْلٌ وفُسولٌ ، فكسّروه على فُعُول كما كسّروه عليه إذ كان اسماً ، وكما شَرِكَتْ فِعالٌ [فُعُولاً] فى الاسم .

---

(١) سبق الكلام عليه فى هذا الجزء ص ٢٧ برواية « حتى تكل مطيهم » . والشاهد فيه : هنا « غزيهم » ، فهو اسم جمع لغاز ، لأن فعيلا ليس مما يكسر عليه الواحد إلا شذوذا نحو العبيد والكليب . ولا يكاد يقع مع قلته إلا فى جمع فَعْل ، لكثرة دورانه فى الكلام . وأشار الشنتمرى إلى خطأ من روى فى هذا الموضع من الكتاب : « حتى تكل مطيهم » ؛ لأن المطى اسم جنس جمعى ، تحذف الهاء من واحده إذا جمع .

واعلم أنّه ليس شيء من هذا إذا كان للآدميّينَ يمتنع من أن تجمعه بالواو والنون. وذلك قولك: صَنْبُونَ وخَدْلُونَ. وقال الراجز[1]:

قالت سُلَيْمَى لا أُحِبُّ الجَعْدِينْ

ولا السِّباطَ إنّهم مَناتِينْ[2]

وجميع هذا إذا لحقته الهاء للتأنيث كُسّر على فِعال، وذلك: عَبْلةٌ وعِبالٌ، وكَمْشَةٌ وكِماشٌ، وجَعْدةٌ وجِعادٌ. وليس شيء من هذا يمتنع من التاء، غير أنك لا تحرّك الحرف الأوسط لأنّه صفة.

وقالوا. شِياهٌ لَجَباتٌ، فحرّكوا الحرف الأوسط؛ لأنّ من العرب من يقول: شاةٌ لَجَبةٌ، فإنّما جاءوا بالجمع على هذا [واتفقوا عليه فى الجمع].

وأمّا رَبْعةٌ فإنّهم يقولون: رجالٌ رَبَعاتٌ ونِسْوةٌ رَبَعاتٌ، وذلك لأنّ أصل رَبْعةٍ اسمٌ مؤنّث وقع على المذكّر والمؤنّث، فوُصفا به، ووُصف المذكّرُ بهذا الاسم المؤنّث كما يوصف المذكّرون بخمسة حين يقولون: رجالٌ خمسةٌ وخمسةٌ اسم مؤنث وُصف به المذكّر.

وقد كسّروا (فَعْلاً) على (فُعْلٍ) فقالوا: رَجُلٌ كَثٌّ، وقومٌ كُثٌّ، وقالوا: ثَطٌّ وثُطٌّ، وجَوْنٌ وجُونٌ. وقالوا: سَهْمٌ حَشْرٌ، وأَسْهُمٌ حُشْرٌ[3].

---

(١) هو ضب بن نعرة. وانظر الاقتضاب ٤١٤ وابن يعيش ٥ : ٢٧ واللسان (جعد ٩٤ نتن ٣١٥).

(٢) الجعد: المجتمع بعضه إلى بعض. والسبط: الطويل الألواح الحسن القد والاستواء. وكأنها تهوى أوساط الرجال. وألحق الياء فى «مناتين» ضرورة وتشبيها بما جمع على غير واحده، نحو: مذاكير وملامح.

والشاهد فيه: جمع جعد جمع سلامة على «الجعدين» لأنه من صفات العاقل ومؤنثه جعدة، وليس من باب أفعل فعلاء.

(٣) ا: «حشن» فى هذا الموضع وسابقه، وهو تحريف.

وسمعنا من العرب من يقول(١) : قومٌ صُدْقُ اللِّقاء؛ والواحدُ صَدْقُ اللِّقاء.

وقالوا : فَرَسٌ وَرْدٌ ، وخَيْلٌ وُرْدٌ . وقد كسّروا ما استُعمل منه استعمال الأسماء على أفْعُلٍ ، وذلك : عَبْدٌ وأَعْبُدٌ . وقالوا : عَبيدٌ [وعِبادٌ] كما قالوا : كَلِيبٌ [وكِلاَبٌ] وأَكْلُبٌ .

والشَّيْخُ نحوٌ من ذلك ، قالوا : أشياخٌ كما قالوا : أبْياتٌ ، وقالوا: شِيخانٌ وشِيَخَةٌ . ومثله : ضَيْفٌ وضِيفانٌ ، مثلُ : رَأْلٍ ورِئْلانٍ . وقالوا : ضَيْفٌ وضُيُوفٌ ، وقالوا: وَغْدٌ وَوُغْدانٌ ، كما قالوا [ظَهْرٌو] ظُهْرانٌ ، وقالوا : وِغْدانٌ فشبَّهَ بعَبْدٍ وعِبْدانٍ . ومع ذا إنّهم ربّما كسّروا الصفة كما يكسّرون الأسماء ، وسترى ذلك إن شاء الله .

وأمّا ما كان (فَعَلاً) فإنّهم يكسّرونه على (فِعالٍ) ، كما كسّروا الفَعْل ، واتفقا عليه كما أنهما متّفقان عليه فى الأسماء . وذلك قولك: حَسَنٌ وحِسانٌ ، وسَبَطٌ وسِباطٌ ، وقَطَطٌ وقِطَاطٌ (٢). ٢٠٥

ورُبَّما كسّروه على (أفعالٍ) ؛ لأنّه ممّا يكسّر عليه فَعَلٌ ، فاستغنوا به عن فِعالٍ . وذلك قولُهم: بَطَلٌ وأَبْطَالٌ ، وعَزَبٌ وَأعزابٌ ، وبَرَمٌ وأبْرَامٌ .

وأمّا ما جاء على (فَعَل) الذى جمعه فِعالٌ فإذا لحقته الهاء للتأنيث كُسِّر على (فِعالٍ) كما فُعل ذلك بفَعْلٍ . وليس شىءٌ من هذا للآدميّينَ يمتنع من الواو والنون ، وذلك قولك : حَسَنُونَ وعَزَبُونَ .

وأمّا ما كان من (فَعَلٍ) على أفعالٍ فإنّ مؤنّثه إذا لحقتْه الهاء جُمع بالتاء

---

(١) من يقول ، من ا فقط.

(٢) بعده فى ا : « وقالوا خلق وخلقان » وفى ب: « وقد قالوا : خلق وأخلاق ، وسمل وأسمال ، وحدث وأحداث . ليس هذا من كلام سيبويه . وقالوا خلقان » .

نحو : بَطَلَةٍ وبَطَلَاتٍ ، من قِبَلِ أنّ مذكّره لايُجمَع[1] على فِعالٍ فيكسَّر هو عليه ، ولا يُجمَع على أَفْعالٍ لأنّه ليس مما يكسّر عليه فَعَلةٌ ، كما لا يُجمَع مؤنّث فَعْلٍ على أَفْعُلٍ .

وقالوا : رَجُلٌ صَنَعٌ وقومٌ صَنَعُونَ ، وَرَجُلٌ رَجَلٌ وقومٌ رَجَلُونَ — والرَّجَلُ هو الرَّجِلُ الشَّعَرِ — ولم يكسروهما على شيء ، استُغنى بذلك عن تكسيرهما . وإنَّما مُنع فَعَلٌ أن يطّرد اطّراد فَعْلٍ أنّه أقلُّ فى الكلام من فَعْلٍ صفةً . كما كان أقلّ منه فى الأسماء . وهو فى الصفة أيضاً قليل .

وأمّا (الفُعُل) فهو فى الصفات[2] قليل ، وهو قولك : جُنُبٌ . فمَن جمع من العرب قال : أجنابٌ ، كما قالوا : أَبْطالٌ ، فوافَقَ فُعُلٌ فَعَلاً فى هذا كما وافقه فى الأسماء . وإن شئت قلت : جُنُبُون كما قالوا صَنَعُونَ . وقالوا : رَجُلٌ شُلُلٌ ، وهو الخفيف فى الحاجة ، فلا يجاوزون شُلُلُونَ .

وأمّا ما كان (فِعْلاً) فإنّهم قد كسّروه على أفعالٍ ، فجعلوه بدلاً من فُعُولٍ وفِعالٍ ، إذْ كان أفْعالٌ مما يكسَّر عليه الفُعُلُ ، وهو فى القلّة بمنزلة فُعُلٍ أو أقلّ . وذلك قولك : جِلْفٌ وأجلافٌ ، ونِضْوٌ وأنْضاء ، ونِقْضٌ وأنْقاضٌ . ومؤنّثه إذا لحقته الهاء بمنزلة مؤنّث ما كُسّر على أفْعالٍ من باب فَعَلٍ . وقد قال بعض العرب : أجْلُفٌ كما قالوا: أذْؤُبٌ ، حيث كسّروه على أفْعُل ، كما كسّروا الأسماء .

وقالوا : رُجلٌ صِنْعٌ وقومٌ صِنْعُونَ ، ولم يجاوزوا ذلك . وليس شيء مما ذكرْنا يَمتنع من الواو والنون إذا عنيت الآدميّينَ . وقالوا : جِلْفُونَ

---

(١) ا : « لا يجىء » .

(٢) ا : « فى الصفة » .

ونِضْوُونَ . وقالوا : عِلْجٌ وعِلَجةٌ ، فجعلوها كالأسماء ، كما كان العِلْج كالأسماء حين قالوا : أعْلاَجٌ .

ومثله فى القلّةِ (فُعْـلٌ) يقولون : رَجُلٌ حُلْوٌ وقومٌ حُلْوُونَ . ومؤنّثه يُجْمَع بالتاء . وقالوا : مُرٌّ وأمْرارٌ ، كما قالوا : جِلْفٌ وأجْـلاَفٌ ؛ لأن فعْـلا وفِعْـلا شريكان فى أفْعالٍ ، ومؤنّثه كمؤنث فِعْلٍ .

ويقولون : رَجُـلٌ جُدٌّ للعظيم الجَدِّ، فلا يجمعونه إلّا بالواو والنون كما لم يجمعوا صِنْعٌ إلّا كذلك ، يقولون : جُدُّونَ . وصار فُعْـلٌ أقلَّ من فِعْلٍ فى الصفات إذ كان أقلَّ منه فى الأسماء .

وأمّا ما كان (فَعُلاً) فإنّه لم يكسَّر على ما كُسّر عليه اسماً ، لقلّته فى الأسماء ، ولأنه لم يتمكّن فى الأسماء للتكسير [والكثرة والجمع] كَفَعَلٍ ، فلمّا كان كذلك وسهُلتْ فيه الواو والنون تركوا التـكسير وجمعوه بالواو والنون . وذلك : حَـذُرُونَ وعَجُلُونَ ، ويَقُظُونَ ونَدُسُونَ[1] فألزموه هذا إذ كان فَعَلٌ وهو أكثر منه قد مُنع بعضُه التـكسيرَ ، نحو : صَنَعُونَ ورَجَلُونَ[2] ، ولم يكسّروا هذا على بناء أدنى العدد كما لم يكسّروا الفَعَل عليه . وإنما صارت الصفة أبعدَ من الفعول والفعال ؛ لأن الواو والنون يُقدر عليهما فى الصفة ولا يقدر عليهما فى الأسماء ؛ لأن الأسماء أشدُّ تمكناً فى التـكسير . وقد كسّروا أحرفا

---

(١) السيرافى : الندس هو الذى يبحث عن الأخبار ويكون بصيراً بها . ولم يجىء من هذا الباب مكسرا إلا حرفان ، وهو قولهم : نجد وأنجاد — والنجد : المجرب — ويقظ وأيقاظ . وقد حكى أبو عمرو الشيبانى يقظ ويقاظ على فعال .

والكلام بعده إلى « صنعون ورجلون » ساقط من ا .

(٢) الكلام بعده إلى « أشد تمكنا فى التكسير » ليس فى ط .

منه على أفعالٍ كما كسّروا فُعْلاً وفِعْلاً . قالوا : نَجُدٌ وأنجادٌ ، ويَقُظٌ وأيقاظٌ .

(وفَعِلٌ) بهذه المنزلة وعلى هذا التفسير ، وذلك قولهم : قومٌ فَزِعُونَ وقومٌ فَرِقُونَ وقومٌ وَجِلُونَ . وقالوا : نَكِدٌ وأنكادٌ ، كما قالوا : أبطالٌ وأجلافٌ وأنجادٌ ، فشبّهوا هذا بالأسماء لأنّه بزنتها وعلى بنائها .

هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات

عددُ حروفه أربعة أحرف

أمّا ما كان (فاعِلاً) فإنّك تكسّره على (فُعَّلٍ) . وذلك قولك : شاهدٌ المصرَ وقومٌ شُهَّدٌ ، وبازِلٌ وبُزَّلٌ ، وشارِدٌ وشُرَّدٌ ، وسابِقٌ وسُبَّقٌ ، وقارِحٌ وقُرَّحٌ .

ومثله من بنات الياء والواو التي هي عيناتٌ : صائمٌ وصُوَّمٌ ، ونائمٌ ونُوَّمٌ وغائبٌ وغُيَّبٌ ، وحائِضٌ وحُيَّضٌ .

ومثله من الياء والواو التي هي لامات : غُزًّى وعُفًّى .

ويكسّرونه أيضاً على (فُعّالٍ) وذلك قولك : شُهّادٌ ، وجُهّالٌ ، ورُكّابٌ ، وعُرّاضٌ ، وزُوّارٌ ، وغُيّابٌ . وهذا النحو كثير .

ويكسّرونه على (فَعَلةٍ) وذلك نحو : فَسَقةٌ ، وبَرَرَةٌ ، وجَهَلةٌ ، وظَلَمةٌ ، وفَجَرَةٌ ، وكَذَبةٌ . وهذا كثير . ومثله خَوَنةٌ وحَوَكةٌ وباعَةٌ . ونظيرُه من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فُعَلةٍ) ، نحو [غُزاةٍ] وقُضاةٍ ورُماةٍ . وقد جاء شيء كثير منه على فُعُلٍ شبّهوه بفَعُولٍ حيث حُذفت زيادته وكُسّر على

فُعُلٍ لأنه مثله فى الزيادة والزنة وعدّة الحروف[1] وذلك : بازِلٌ وبُزُلٌ ، وشارِفٌ وشُرُفٌ ، وعائذٌ وعُوذٌ ، وحائِلٌ وحُولٌ ، وعائطٌ وعيطٌ .

وقد يكسّر[2] على (فُعَلاء) ، شُبّه بفعيلٍ [مِنَ الصفات] ، كما شُبِّه فى فُعُلٍ بفَعُول ، وذلك : شاعِرٌ وشُعَراءُ ، وجاهِلٌ وجُهَلاءُ ، وعالِمٌ وعُلَماءُ ، يقولها من لا يقول إلّا عالِمٌ[3] .

وليس من هذا شىء إذا كان للآدميّينَ يمتنع من الواو والنون؛ وذلك فاسِقُونَ وجاهِلُونَ وعاقلونَ .

وليس فُعُلٌ وفُعَلاءُ بالقياس المتمكّن فى ذا الباب. ومثل[4] [شاعِرٍ وشُعَراء] صالِحٌ وصُلَحاءُ .

وجاء على (فِعالٍ) كما جاء فيما ضارَع الاسم حين أُجرى مجرى فَعيلٍ هو والاسمُ حين قالوا فُعْلانٌ . وقد يُجرون الاسم مجرى الصفة والصفةَ مجرى الاسم، والصفةُ إلى الصفة أقربُ . وذلكَ [قولهم] : جِياعٌ ونيامٌ .

وقالوا : (فُعْلانٌ) فى الصفة كما قالوا فى الصفة التى ضارعت الاسم؛ وهى إليه أقربُ من الصفة إلى الاسم ، وذلك : راعٍ ورُعْيانٌ ، وشابٌّ وشُبّانٌ .

وإذا لحقتْ الهاءُ فاعلاً للتأنيث كُسّر على (فَواعِلَ) وذلك قولك : ضارِبةٌ

---

(١) السيرافى : لأن فعولا يجمع على فعل ، كقولك صبور وصبر ، وغفور وغفر . حذفوا الواو التى فى فعول ، وجمع على فعل لأن الواو زائدة . وكذلك حذفوا الألف التى فى فاعل لأنها زائدة فمثلوه بفعول ؛ لأن كل واحدة منهما زائدة ؛ ولأن الزائدة ساكنة منهما ، وذلك معنى قوله : لأنه مثله فى الزيادة والزنة وعدة الحروف .

(٢) ا : « وقد كسر » ب : « وقد كسر هذا » .

(٣) أى ولايقول عليم . وانظر اللسان (علم ٣١١ س ١٣) .

(٤) ب : « ومثله » .

وضَوارِبُ ، وقَواتِلُ[1] وخَوارجُ . وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث ، وذلك : حَواسِرُ وحَوائِضُ .

ويكسّرونه على (فُعَّلٍ) نحو : حُيَّضٍ ، وحُسَّرٍ ، وحُيَّضٍ ، ونائمةٍ ونُوَّمٍ ، وزائرةٍ وزُوَّرٍ .

ولا يَمتنع شيء فيه الهاءُ من هذه الصفات من التاء وذلك [قولك] ضارِباتٌ وخارجاتٌ .

وإن كان فاعِلٌ[2] لغير الآدميّينَ كُسّر على (فَواعِلَ) وإن كان لمذكّر أيضاً ؛ لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميّينَ من الواو والنون ، فضارَع المؤنّث ولم يَقْوَ قوّة الآدميّينَ . وذلك قولك : جِمالٌ بَوازِلُ ، وجِمالٌ عَواضِهُ .

٢٠٧

وقد اضطُرّ فقال في الرجال ، وهو الفرزدق[3] :

وإذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزيدَ رأيتَهم
خُضُعَ الرِّقابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[4]

لأنك تقول : هي الرِّجالُ ، كما تقول: هي الجِمالُ ، فشبَّه بالجمال .

---

(١) ا : « وقوابل » بالياء .

(٢) ا ، ب : « فاعلا » .

(٣) ا : « وقد اضطر فقال ، وهو الفرزدق » ؛ ب : « وقد اضطر الشاعر وهو الفرزدق » . وانظر ديوان الفرزدق ٣٧٦ والكامل ٢٦٢ وابن يعيش ٥ : ٥٦ والخزانة ١ : ٩٩ وشرح شواهد الشافية ١٤٢ .

(٤) من قصيدة يمدح بها آل المهلب ، وخصّ من بينهم ابنه « يزيد » . خضع : جمع خَضوع مبالغة خاضع ، وهو المتواضع المتطامن . وقد يكون خضع بسكون الضاد جمع أخضع ، كأحمر ، وهو الذى فى عنقه تطامن خلقة . نواكس : ينكسون أبصارهم إذا رأوه إجلالا له وهيبة .

والشاهد فيه : جمع ناكس صفة العاقل على نواكس ضرورة .

وأمّا ما كان (فَعِيلاً) فإنّه يكسَّر على (فُعَلاء) وعلى (فِعالٍ) .

فأمّا ما كان فُعَلاء ، فنحو : فُقهاء ، وبُخلاء ، وظُرفاءَ ، وحُلَماءَ ، وحُكَماء .

وأمّا ما جاء على فِعالٍ، فنحو : ظَريفٍ وظِرافٍ ،وكَريمٍ وكِرامٍ ، ولِئامٍ ، وبِراء .

و(فُعالٌ) بمنزلة فَعيلٍ ، لأنهما أختان . ألا ترى أنك تقول:طَويلٌ وطُوالٌ ، وبَعيدٌ وبُعادٌ . وسمعناهم يقولون : شَحِيحٌ وشُجاعٌ ، وخَفيفٌ وخُفافٌ . وتُدخِل فى مؤنّث فُعالٍ الهاءَ كما تُدخِلها فى مؤنّث فَعيل . وقالوا : رَجُلٌ شُجاعٌ وقومٌ شُجَعاءُ ، ورجُلٌ بُعادٌ وقومٌ بُعَداءُ ، وطُوالٌ وطِوالٌ .

فأمّا ما كان من هذا (مضاعفاً) فإنّه يكسّر على (فِعالٍ) كما كُسِّر غير المضاعَف . وذلك : شَديدٌ وشِدادٌ ، وحَديدٌ وحِدادٌ . ونظيرُ فُعَلاءَ فيه (أفعِلاءُ).وذلك: شَديدٌ وأشِدّاءُ ،ولَبيبٌ وألِبّاءُ ، وشحيحٌ وأشِحّاءُ . وإنما دعاهم إلى ذلك إذْ كان ممّا يكسّر عليه فَعيلٌ كراهيةُ التقاء المضاعَف .

وقد يكسّرون المضاعَف على أفْعِلة[نحو أشِحّة] كما كسّروه على أفعِلاءَ . وإنّما هذان البناءان للأسماء ، يعنى أفْعِلةً وأفعِلاءَ . وكما جاز أفعِلاءُ جاز أفْعِلةٌ ، وهى بعدُ بمنزلتها فى البناء ، وفى أنّ آخره حرف تأنيث كما أنّ آخر هذا حرفُ تأنيث ، نحو : أشِحّة .

وأمّا ما كان من بنات الياء والواو فإنّ نظير فُعَلاء فيه (أفْعِلاءُ) ، وذلك نحو : أغنياء ، وأشقِياء ، وأغْوِياء ، وأكْرِياء ، وأصفِياء . وذلك أنّهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح[1] . فلمّا كان

---

(١) ا : « إذا كان قبلها حرف مفتوح » .

ذلك ممّا يَكرهون وَوَجدوا عنه مندوحةً فرّوا إليها كما فرّوا إليهـا فى المضاعف[1] .

ولا نعلمهم كسّروا شيئاً من هذا على فِعالٍ ، استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون . وإنّما فعلوا ذلك أيضاً لأنّه من بنات الياء والواو أقل منه مما ذكرنا قبله من غير بنات الياء والواو .

وأمّا ما كان من بنات الياء والواو التى الياء والواو فيهن عينات فإنّه لم يكسّر على فُعَلاء ولا أفعِلاء ، واستُغنى عنهما بفِعالٍ ؛ لأنّه أقلّ ممّا ذكرنا . وذلك : طَوِيلٌ وطِوالٌ ، وقَوِيمٌ وقِوامٌ .

واعلم أنه ليس شىء من ذا يكون للآدميّينَ يَمتنع من الواو والنون ، ٢٠٨ وذلك قولهم : ظَرِيفُونَ ، وطَوِيلُونَ ، ولَبِيبُونَ ، وحَكِيمُونَ . وقد كُسّر شىء منه على (فُعُلٍ) شُبّه بالأسماء لأنّ البناء واحد ، وهو نَذِيرٌ ونُذُرٌ ، وجَدِيدٌ وجُدُدٌ ، وسَدِيسٌ . وسُدُسٌ ومثل ذلك من بنات الياء[2] ثَنِيٌّ وثُنٍ .

ومثل ذلك : شُجْعانٌ شبّهوه بجُرْبانٍ . ومثله : ثَنِيٌّ وثُنْيَانٌ .

وقالوا : خَصِيٌّ وخِصْيَانٌ ، شبّهوه بِظِلْمانٍ ، كما قالوا : حُلْقَانٌ وجُذْعَانٌ شبّهوه بحُمْلانٍ ، إذ كان البناء واحداً .

وقد كسّروا منه شيئاً على (أفعالٍ) كما كسّروا عليه فاعِلاً ، نحو: شاهِدٍ

---

(١) السيرافى : يعنى لو جمعوا غنيا على فُعلاء لقالوا غُنياء . وفى شقى : شُقياء ، وكانت الياء متحركة قبلها فتحة ، ومن شأنهم قلب الياء ألفا والواو إذا تحركتا وقبلهما فتحة فى كثير من المواضع ، كقولهم فى الفعل : مال وباع ، أصله ميل وبيع ، وقال ، وأصله قول ، وفى الاسم : دار وأصله دور، وناب وأصله نيب ، فعدلوا كراهة لذلك إلى جمع آخر وهو أفعلاء ، ولا يلزمهم فيه ما كرهوه .

(٢) ا : « الياء والواو » .

وصاحبٍ ، فدخل هذا على بنات الثلاثة كما دخل هذا ؛ لأنّ المدّة والزّنة والزيادة واحدة . وذلك قولهم : يَتيمٌ وأيْتامٌ ، وشَريفٌ وأشرافٌ . وزعم أبو الخطّاب أنّهم يقولون : أبيلٌ وآبالٌ ، وعَدُوٌّ وأعداء ، شبّه بهذا لأنّ فَعيلاً يُشْبِهه فَعُولٌ فى كلّ شىء ، إلّا أنّ زيادة فَعُولٍ الواو .

وقالوا : صَدِيقٌ [وصُدُقٌ] وأصْدِقاء ، كما قالوا : جَدِيدٌ وجُدُدٌ ، ونَذِيرٌ ونُذُرٌ . ومثله فُصُحٌ حيث استُعمل كما تُستعمل الأسماء .

وإذا لحقت الهاءُ فعيلاً للتأنيث فإنّ المؤنّث يوافق المذكّر على فِعالٍ ، وذلك : صَبيحةٌ وصِباحٌ ، وظَريفةٌ وظِرافٌ . وقد يكسّر على فَعائِلَ كما كُسّرت عليه الأسماء ، وهو نظير أفعِلاء وفُعَلاءَ ههنا ، وذلك : صَبائحُ ، وصَحائحُ ، وطَبائبُ[1] . وقد يَدَعون فَعائلَ استغناء بغيرها ، كما أنّهم قد يَدَعون فُعَلاءَ استغناء بغيرها ، نحو قولهم : صَغيرٌ وصِغارٌ ولا يقولون : صُغَراءُ ، وسَمينٌ وسِمانٌ . ولا يقولون : سُمَنَاءُ ، كما أنّهم قد يقولون : سَرِىٌّ ولا يقولون أسْرِياءُ[2] ، وقالوا : خَليفةٌ وخَلائفُ فجاءُوا بها على الأصل . وقالوا خُلَفاءُ من أجل أنّه لا يقع إلّا على مذكّر ، فحملوه على المعنى وصاروا كأنّهم جمعوا خَليفٌ حيث علموا أنّ الهاء لا تثبت فى تكسير .

واعلم أنه ليس شىء من هذا يَمتنع من أن يُجمَع بالتاء .

وزعم الخليل أنّ قولهم : ظَريفٌ وظُرُوفٌ لم يكسّر على ظَريفٍ ، كما أنّ المَذاكير لم تكسّر على ذَكَر .

وقال أبُو عُمر : أقول فى ظُرُوفٍ هو جمع ظَريفٍ ، كُسّر على غير بنائه

---

(١) ا : « وكتائب » ب : « وطيائب » .

(٢) انظر اللسان (سرا ١٠١) فى نهاية الصفحة .

وليس مثل مذا كير . والدليل على ذلك أنك إذا صغّرت قلت : ظُرَيِّفون ، ولا تقول ذلك فى مذا كير[1].

وأمّا ما كان (فَعُولاً) فإنّه يكسَّر على (فُعُلٍ) عنيتَ جميع المؤنّث أو جميع المذكر[2] وذلك قولك : صَبُورٌ وصُبُرٌ ، وغَدُورٌ وغُدُرٌ .

وأمّا ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنّهم يجمعونه على (فَعائلَ) كما جمعوا عليه فَعيلةً ؛ لأنه مؤنث، وذلك : عَجُوزٌ وعَجائزُ ، وقالوا : عُجُزٌ كما قالوا صُبُرٌ ، وجَدُودٌ وجَدائدُ ، وصَعُودٌ وصَعائدُ . وقالوا للواله : عَجُولٌ وعُجُلٌ ، كما قالوا : عَجُوزٌ وعُجُزٌ ، وسَلُوبٌ وسُلُبٌ ، وسَلائبُ[3] كما قالوا عَجائزُ ، وكما كسّروا الأسماء . وذلك: قَدُومٌ وقدائمُ وقُدُمٌ ، وقَلُوصٌ وقلائِصُ وقُلُصٌ . وقد يُستغنى ببعض هذا عن بعض ، وذلك قولك : صَعائدُ ولا يقال : صُعُدٌ ، ويقال : عُجُلٌ ولا يقال : عَجائلُ . وليس شىء من هذا وإن عنيتَ به الآدميّين يُجمَع بالواو والنون ، كما أنَّ مؤنّثه لا يُجمَع بالتاء ؛ لأنه ليس فيه علامة التأنيث[4] لأنه مذكّر الأصل . ومثل هذا مَرِيٌّ وصَفِيٌّ[5] قالوا : مَرايا وصَفايا .

٢٠٩

---

(١) السيرافى : أما الخليل فإنه يجعل ظروفا اسما للجمع فى ظريف ، أو يجعله جمعا لظرف وإن كان لايستعمل . ويكون ظرف فى معنى ظريف ، كما يقال عدل فى معنى عادل ، فيكون ظرف وظروف كقولنا : فلس وفلوس ، كما أن مذاكير وإن كان جمعا فالتقدير أنه جمع لمذكار ، ومذكار فى معنى ذكر وإن لم يستعمل . وقال أبو عمر الجرمى : ظروف جمع لظريف وإن كان الباب فى ظريف أن لا يجمع على ظروف ، كما أن كثيرا من الجموع قد خرجت من بابها حملا على غيرها . اهـ .

ويتضح من هذا التفسير أن هذه الفقرة إنما هى من تعليقات أبى عمر الجرمى صالح ابن إسحاق ، وهو ممن علق على كتاب سيبويه ، وصنف غريب سيبويه . وتوفى ٢٢٥ .

(٢) ب : « جمع المؤنث أو جمع المذكر » .

(٣) ا : « وسلاليب » محرفة .

(٤) ا : « تأنيث » .

(٥) ا : « وهى » .

والمريُّ : التي يَمْـريها الرجُل يَستدرُّها للحَلَب. وذلك لأنّهم يستعملونه كما تُستعمل الأسماء .

وقالوا للذَّكر : جَزُورٌ وجَزائرُ ، لمّا لم يكن من الآدميّين صار في الجمع[1] كالمؤنث ، وشبّهوه بالذنوب والذّنائب ، كما كسّروا الحائط على الحوائِط .

وقالوا : رَجُلٌ ودُودٌ ورِجالٌ وُدَداءُ ، شبّهوه بفَعيلٍ؛ لأنه مثله في الزيادة والزنة ، ولم يَتّقوا التضعيف لأنّ هذا اللفظ في كلامهم نحو : خُشَشاء .

وقالوا : عَدُوٌّ وعَدوّةٌ ، شبّهوه بصَديقٍ وصديقةٍ ، كما وافقه حيث قالوا للجميع : عَدُوٌّ وصديقٌ ، فأجرى مجرى ضِدّه .

وقد أجرى شيء من فَعيلٍ مستويا في المذكّر والمؤنث ، شُبّه بفَعُولٍ ، وذلك قولك: جَديدٌ ،وسديسٌ ،وكَتيبةٌ خَصيفٌ ،وريحٌ خَريقٌ[2] وقالوا: مُدْيةٌ هُذامٌ ، ومُدْيةٌ جُرازٌ[3] جعلوا فُعالاً بمنزلة أختها فَعيلٍ .

وقالوا : فَلُوٌّ وفَلُوّةٌ لأنّها اسم ، فصارت كفَعيل وفَعيلةٍ .

وقالوا : امرأةٌ فَرُوقةٌ ومَلُولةٌ جاءُوا به على التأنيث كما قالوا : حَمُولةٌ . ألا ترى أنه سواء في المذكّر والمؤنّث والجمع[4] فهي لا تُغيّر كما لاتغيّر حَمُولةٌ فـكما كانت حَمُولةٌ كالطّريدة كان هذا كربْعة[5].

---

(١) ا : « في الجميع » .

(٢) خصيف : فيهاسواد وبياض لما فيها من صدأالحديدوبياضه ، أو التي خصفت من ورائها بخيل . أي أردفت ، فلهذا لم تدخلها الهاءلأنها بمعنى مفعولة . والخريق : الريح الشديدة ؛ وقيل : اللينة السهلة ، فهو ضد .

(٣) الجراز : القاطع . وكذلك الهذام .

(٤) ا : « أنها سواء في المذكر والمؤنث والجمع » .

(٥) بعده في كل من ا ، ب : « قال أبوالحسن: إنما قالوافروقه وملولة وحمولة =

وأمّا (فَعالٌ) فبمنزلة فَعُول . وذلك قولك : صَناعٌ وصُنُعٌ كما قالوا : جَمادٌ وجُمُدٌ وكما قالوا : صَبُورٌ وصُبُرٌ . ومثله من بنات الياء والواو (١) التى الواو عينها : نَوارٌ ونُورٌ ، وجَوادٌ وجُودٌ ، وعَوانٌ وعُونٌ . فأمرُ فَعال كأمرِ فَعُولٍ . ألا ترى أنّ الهاء لا تَدخل فى مؤنثه كما لا تَدخل فى مؤنّث فَعُولٍ .

وتقول : رَجُلٌ جَبَانٌ وقومٌ جُبَناءُ ، شبّهوه بفَعِيلٍ ؛ لأنّه مثلُه فى الصفة والزنة والزيادة .

وأمّا (فِعالٌ) فبمنزلة فَعالٍ . ألا ترى أنّك تقول : ناقةٌ كِنازُ اللحمِ ، وتقول للجمل العظيم : جَمَلٌ كِنازٌ [ويقولون كُنُزٌ . وقالوا : رَجُلٌ لِكَاكُ اللحمِ . وسمعنا العرب يقولون للعظيم كِنازٌ] . فإذا جمعت قلت : كُنُزٌ ولُكُكٌ . ومثله جَمَلٌ دِلاثٌ وناقةٌ دِلاثٌ ودُلُثٌ للجميع .

وزعم الخليل أن قولهم : هِجانٌ للجماعة بمنزلة ظِراف ، وكسّروا عليه فِعالاً فوافَق فَعِيلاً ههنا كما يوافقه فى الأسماء .

وزعم أبو الخطّاب أنهم يجعلون الشِّمال جميعاً ، فهذا نظيره . وقالوا : شَمائلُ كما قالوا : هَجائِنُ . وقالوا : دِرْعٌ دِلاصٌ وأدْرُعٌ دِلاصٌ ، كأنّه كجَوادٍ وجِيادٍ . وقالوا : دُلُصٌ كقولهم : هُجُنٌ (٢) .

ويدلُّك على أنّ دِلاصاً وهِجاناً جمعٌ لدِلاصٍ وهِجانٍ ، وأنه كجَوادٍ

= فألحقوا الهاء حيث أرادوا التكثير ، كما قالوا : نسابة وزاوية فألحقوا الهاء حيث أرادوا التكثير » .

(١) ط : « الواو والياء » .

(٢) ا : « كما قالوا هجن » .

وجِيادٍ وليس كجُنُبٍ ، قولهم : هِجانانِ ودِلاصانِ. فالتثنيةُ دليل في هذا النحو[1] .

وأمّا ما كان (مِفعالًا) فإنّه يكسر على مثال مَفاعِيلَ كالأسماء ، وذلك لأنه شُبّه بفَعُولٍ حيث كان المذكّر والمؤنث فيه سواء . وفُعل ذلك به كما كُسِّر فَعُولٌ على فُعُلٍ ، فوافق الأسماء . ولا يُجمع هذا بالواو والنون كما لا يُجمع فَعُولٌ . وذلك قولك: مِكْثارٌ ومَكاثيرُ ، ومِهْذارٌ ومَهاذِيرُ ، ومِقْلاتٌ ومَقاليتُ .

وما كان (مِفْعَلًا) فهو بمنزلته ؛ لأنه للمذكّر والمؤنث سواء .

وكذلك (مِفْعِيلٌ) لأنه للمذكّر والمؤنث سواء .

٢١٠ وأمّا (مِفْعَلٌ) فنحو : مِدْعَسٍ ومِقْوَلٍ ، تقول : مَدَاعِسُ ومَقاوِلُ . وكذلك المَرْأَةُ .

وأما (مِفْعِيلٌ)فنحو: مِحْضِيرٍ ومَحاضِيرَ ومِئْشِيرٍ ومَآشِيرَ. وقالوا: مِسْكِينَةٌ شُبّهت بفَقِيرةٍ ، حيث لم يكن في معنى الإكثار ، فصار بمنزلة فَقِيرٍ وفَقِيرةٍ . فإنْ شئتَ قلت : مِسْكِينُونَ كما تقول فقِيرُونَ .وقالوا مَساكِينُ كماقالوا : مَآشِيرُ . وقالوا أيضاً : امرأةٌ مِسْكِينٌ فقاسوه[2] على امرأة جَبانٍ ، وهي رسولٌ . لأنّ مِفْعِيلاً من هذا النحو الذى يُجمع هكذا .

وأمّا ما كان(فَعّالا) فإنّه لا يكسَّر لأنّه تَدخله الواو والنون فيُستغنى بهما

---

(١) السيرافي : قد ظهر من مذهب سيبويه أن دلاصاً وهجانا إذا كان للجمع فهو جمع مكسر لدلاص وهجان إذا كان للواحد ، وأنه ليس فيه مذهب غير ذلك . وشبهه بجواد وجياد لينكشف لك قصده فيه ؛ لأن الجواد الذى هو واحد لفظه خلاف لفظ جياد الذى هو جمع بمنزلة جياد وهجان الذى هو واحد بمنزلة جواد وإن اتفق لفظهما . واستدل على قوله بالتثنية حين قالوا : دلاصان وهجانان . ولو كان على مذهب المصدر الذى تستوى فيه التثنية والجمع لكان لا يثنى . وجنب على مذهبه لا يثنى ؛ لأنه عنده مصدر ، ففصل بينهما .

(٢) : « فقاسوا » .

ويُجْمَع مؤنّثه بالتاء لأن الهاء تدخله ، ولم يُفعَل به ما فُعل بفَعِيلةٍ ، ولا بالمذكّر ما فُعل بفَعِيلٍ . وكذلك فُعّالٌ [١] .

فأمّا (الفَعّال) فنحو شَرّابٍ وقَتّالٍ .

وأمّا (الفُعّال) فنحو : الحُسّان والكُرّام يقولون [٢] : شَرّابُونَ وقَتّالُونَ ، وحُسّانُونَ وكُرّامُونَ . كرهوا أن يجعلوه كالأسماء حيث وجدُوا مندوحة . وقد قالوا : عُوّارٌ وعَواوِيرُ ، شبّهوه بقُقّازٍ وقَفاقِيزَ . وذلك أنّهم قلّما يصفون به المؤنث ، فصار بمنزلة مِفْعالٍ ومِفْعِيلٍ ، ولم يصر بمنزلة فَعّالٍ ، وكذلك مَفْعُولٌ .

وأمّا (الفِعِّيل) فنحو : الشِّرِّيب والفِسِّيق [٣] تقول : شِرِّيبُونَ وفِسِّيقُونَ . و(المَفْعُولُ) نحو مَضْرُوبٍ ، تقول : مَضْرُوبُونَ . غير أنّهم قد قالوا : مَكْسُورٌ ومَكاسِيرُ ، ومَلْعُونٌ ومَلاعِينُ ، ومَشْئُومٌ ومشائيمُ ، ومَسْلُوخةٌ ومَساليخُ ، شبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن ، كما فُعل ذلك ببعض ما ذكرنا [٤] .

فأمّا مجرى الكلام الأكثر فأن يُجمَع بالواو والنون ، والمؤنث بالتاء .

وكذلك (مُفْعَلٌ ومُفْعِلٌ) إلاّ أنّهم قد قالوا : مُنْكَرٌ ومَناكِيرُ ، ومُفْطِرٌ ومفاطِيرُ ، ومُوسِرٌ ومَياسِيرُ .

و (فُعَّلٌ) بمنزلة فَعّالٍ ، وذلك نحو : زُمَّلٍ وجُبَّأٍ يُجمَع فُعَّلٌ بالواو والنون ،

---

(١) ا : « الفعال » .

(٢) ط : « تقول » .

(٣) ا : « الشريف والسكير » ، وفي الكلمة الأولى تحريف .

(٤) السيرافي : يريد ما كان على خمسة أحرف ورابعه حرف من حروف المد واللين مما يكون على فعلول أو مفعول ، كقولنا : بهلول وبهاليل ، ومغرود ومغاريد .

وفَعَّيلٌ كذلك، وهو زُمَّيلٌ. وكذلك أشباه هذا تُجمع بالواو والنون مذكّرة، وبالتاء مؤنّثة .

وأمّا (مُفعِلٌ) الذى يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنّه يكسّر . وذلك مُطْفِلٌ ومَطَافِلُ ، ومُشْدِنٌ ومَشادِنُ . وقد قالوا على غير القياس: مَشادِينُ ومَطَافيلُ ، شبّهوه فى التكسير بالمَصْعُود والمَسْلُوب ، فلم يجزفيهما إلّا ما جاز فى الأسماء إذْ لم يُجمَعا بالتاء .

وأمّا (فَيْعِلٌ) فبمنزلة فَعّالٍ، نحو : قَيِّمٍ وسَيِّدٍ وبَيِّعٍ ، يقولون المذكّر بَيِّعُونَ وللمؤنث بيِّعاتٌ ، إلّا أنّهم قالوا : ميِّتٌ وأَمْواتٌ ، شبّهوا فَيْعِلاً بفاعِلٍ حين قالوا : شاهِدٌ وأَشْهادٌ . ومثل ذلك قَيْلٌ وأَقْيالٌ ، وكَيْسٌ وأكْيَاسٌ ، فلولم يكن الأصلُ فَيْعِلاً لما جمعوه بالواو والنون فقالوا : قَيْلُونَ وكَيْسُونَ ولَيْنُونَ ومَيْتُونَ[1] ، لأنّه ما كان من فَعْلٍ فالتكسير فيه أكثر ، وما كان من فَيْعِلٍ فالواو والنون فيه أكثر . ألَا ترى أنّهم يقولون : صَعْبٌ وصِعابٌ ، وخَدْلٌ وخِدالٌ ، وفَسْلٌ وفِسالٌ . وقالوا : هَيْنٌ وهَيْنُونَ ، ولَيْنٌ ولَيْنُونَ ؛ لأن أصله فَيْعِلٌ ، ولكنه خُفّف وحُذف منه ، فلو كان قَيْلٌ وكَيْسٌ فَعْلاً ولم يكن أصله فَيْعِلاً كان التكسير أغلبَ .

وقد قالوا : مَيِّتٌ وأَمْواتٌ ، فشبّهوه بذلك . ويقولون للمؤنث أيضاً أَمْواتٌ ، فيوافق المذكّر كما وافقه فى بعض ما مضى . وستراه أيضاً موافقاً له ، كأنّه كُسِّر مَيْتٌ . ٢١١

ومثل ذلك : امرأةٌ حَيَّةٌ وأَحْياءٌ ، ونِضْوَةٌ وأَنْضاءٌ ، ونِقْضَةٌ وأَنْقاضٌ ؛ كأنك كسّرت نِقْضاً ، لأنّك إذا كسّرت فكأنّ الحرف لا هاء فيه .

---

(١) السيرافى : أراد أن ما كان من المخفف عن فيعل إنماجاء جمعه سالما لأنه بمنزلة فيعل ، والباب فى فيعل جمع السلامة ؛ لأنه بمنزلة فاعل .

وقالوا : هَيِّنٌ وأَهْوِناء ، فكسّروه على أفعِلاء كما كسّروا فاعِلاً على فُعَلاء ولم يقولوا : هُوَناء ، كراهية الضمّة مع الواو فقالُوا ذا ، كما قالوا : أغنياء حين فرّوا من غُنَياء .

وكنِضْوَة نِسْوَةٌ ونِسْوانٌ ؛ كأنّ الهاء لم تكن فى الكلام كأنه كسّر نِسْوٌ . [وقالوا : طَيِّبٌ وطِيابٌ ، وجَيِّدٌ وجِيادٌ ، كما قالوا : جِياعٌ وتِجارٌ . وقالوا : بَيِّنٌ وأَبْيِناءُ ، كهَيِّن وأَهْوِناء] .

وأمّا ما أُلحق من بنات الثلاثة بالأربعة[1] فإنّه يكسّر كما كُسّر بنات الأربعة . وذلك : قَسْوَرٌ وقَساوِرُ ، وتَوْأَمٌ وتَوائِمُ ، أجروه مجرى قَشاعِمَ وأجارِبَ . ومثل ذلك : غَيْلَمٌ وغَيالِمُ ، شبّهوه بسَمْلَق وسَمالِقَ . ولا يَمتنع هذا أن تقول[2] فيه إذا عنيتَ الآدميّين قَسْوَرُونَ وتَوْأَمُونَ ؛ كما أنّ مؤنّثه تَدخله الهاء[3] ويُجمَع بالتاء .

وقد جاء شىء من فَيْعِل فى المذكّر والمؤنث سواءً ، قال الله جلّ وعزّ : « وأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً[4] » ، وناقةٌ رَيِّضٌ . قال الراعى[5] :

وكأنّ رَيِّضَها إذا ياسَرْتَها كانتْ معوَّدةَ الرَّحيلِ ذَلُولَا[6]

---

(١) ا : « ببنات الأربعة » .

(٢) ا : « يقولوا » .

(٣) ا : « التاء » .

(٤) الآية ١١ من سورة قٓ .

(٥) ديوانه ١٢٧ وجمهرة أشعار العرب ١٧٣ واللسان (روض ٢٥) .

(٦) الريض من الدواب : ضد الذلول : سميت باعتبار ماتئول إليه ، تفاؤلا بذلك . ياسرتها : سهلتها وطلبت تيسيرها . ويروى : « باشرتها » أى ركبتها . ويروى : « إذا استقبلتها » . يصف نوقا ، فيذكر أن الصعبة منها كأنها قد عودت الرحيل وذللت بالركوب . ويروى : « معاودة الرحيل » ، و « معاودة الركاب » .

والشاهد فيه : ورود « ريض » بغير هاء للمؤنث .

جعلوه بمنزلة سَدِيسٍ وجَدِيدٍ . والناقةُ الرَّيِّضُ : الصَّعبةُ .

وأمّا (أفْعَلُ) إذا كان صفة فإنه يكسَّر على (فُعْلٍ) كما كسّروا فَعُولاً على فُعُلٍ ؛ لأنّ أفْعَلَ من الثلاثة وفيه زائدة ، كما أنّ فعولاً فيه زائدة [1] وعدّة حروفه كعدّة حروف فَعُول ، إلا أنّهم لا يثقلون فى أفْعَلَ فى الجمع العينَ إلا أن يُضطَرّ شاعر، وذلك: أحْمَرُ وحُمْرٌ ، وأخْضَرُ وخُضْرٌ ، وأبْيَضُ وبِيضٌ ، وأسْوَدُ وسُودٌ .وهو مما يكسّر على(فُعْلانٍ)؛ وذلك : حُمْرانٌ وسُودانٌ وبِيضانٌ ، وشُمْطانٌ وأُدْمانٌ .

والمؤنّث من هذا يُجمَع على فُعْلٍ ، وذلك : حَمْراءُ وحُمْرٌ ، وصَفْراءُ وصُفْرٌ .

وأمّا الأصْغَر والأكْبَر فإنه يكسَّر على أفاعِلَ . ألا ترى أنّك لا تَصف به كما تَصف بأحْمَرَ ونحوه ، لاتقول : رَجُلٌ أصْغَرُ ولا رجُلٌ أكْبَرُ . سمعنا العرب تقول [2] الأصاغِرة كاتقول : القَشاعِمةُ وصَيارِفةٌ ، حيث خرج على هذا المثال ، فلمّا لم يتَمكّن هذا فى الصفة كتمكن أحْمَرَ أجرى مجرى أجْدَلٍ وأفْكَلٍ ، كما قالوا : الأباطحُ والأساوِدُ حيث استُعمل استعمال الأسماء. وإن شئت قلت: الأصْغَرُونَ والأكْبَرُونَ ، فاجتمع [3] الواو والنون والتكسير ههنا ، كما اجتمع الفُعْل والفُعْلان .

وقالوا : الآخَرُونَ ولم يقولوا غيره ، كراهيةَ أن يَلتبس بجماعِ آخَرٍ [4] ،

---

(١) ط : «كما أن فى فعول زيادة » .
(٢) ا : «يقولون» فى هذا الموضع وتاليه .
(٣) ا : « واجتمع » .
(٤) ا : «بجمع آخر » .

ولأنّه خالَفَ أخواتِه فى الصفة فلم يتمكّنْ تمكُّنَها كما لم يُصْرَف فى النكرة . ٢١٢
ونظير الأصْغَرِينَ قوله تعالى : « بِالأَخْسَرِينَ أعْمالاً [1] » .

وأمّا (فَعْلانُ) إذا كان صفة وكانت له فَعْلَى فإنه يكسّر على (فِعالٍ) بحذف الزيادة التى فى آخره ، كما حُذفتْ ألفُ إناثٍ وألفُ رُبابٍ . وذلك : عَجْلانُ وعِجالٌ ، وعَطْشانُ وعِطاشٌ ، وغَرْثانُ وغِراثٌ [2] . وكذلك مؤنّثه [وافقه] كما وافَقَ فَعِيلٌ فَعِيلةً فى فِعالٍ . وقد يكسَّر على (فَعالَى) ، وفِعالٌ فيه أكثر من فَعالَى ؛ وذلك : سَكْرانُ وسَكارى ، وحَيْرانُ وحَيارى ، وخَزْيانُ وخَزايا ، وغَيْرانُ وغَيارَى .

وكذلك المؤنّث أيضاً ، شبّهوا فَعْلانَ بقولهم: صَحْراءُ وصَحارَى [3] . وفُعْلَى وفِعْلَى جعلوها كذِفْرَى وذَفارى ، وحُبْلَى وحَبالَى . وقد يكسّرون بعض هذا على (فُعالَى) وذلك قول بعضهم : سُكارَى وعُجالَى . ومنهم من يقول : عَجالَى .

ولا يُجمَع بالواو والنون فَعْلانُ كما لا يُجمع أفْعَلُ ، وذلك لأنّ مؤنّثه لم تجىء فيه الهاء على بنائه فيُجمَع بالتاء ، فصار بمنزلة مالا مؤنّث فيه ، نحو فَعُولٍ . ولا يُجمع مؤنّثه بالتاء كما لا يُجمَع مذكّره بالواو والنون . فكذلك أمرُ فَعْلانَ وفَعْلَى وأفْعَلَ وفَعْلاء [4] ، إلّا أن يُضطرّ شاعر .

---

(١) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

(٢) السيرافى : « كأنهم طرحوا الألف والنون من عجلان وعطشان ، وألف التأنيث من عجلى وعطشى ، وبقى عجل وعطش فكسر على فعال ، كما قالوا : خدل وخدال ، وصعب وصعاب » .

(٣) يعنى سكرى وسكارى ، وحيرى وحيارى ، كأنهم شبهوا الألف والنون بألفى التأنيث فقالوا: سكران وسكارى كما قالوا : صحراء وصحارى . ومن المؤنث سكرى وسكارى كما قالوا : حبلى وحبالى .

(٤) ا : « أمر فعلان وفعلان أفعل وفعلاء » .

وقد قالوا فى الذى مؤنّثه تَلحَقه الهاء كما قالوا فى هذا ، فجعلوه مثله . وذلك قولهم : نَدْمانةٌ ونَدْمانٌ ونِدَامٌ ونَدَامَى؛ وقالوا : خُمْصانةٌ وخُمْصانٌ وخِمَاصٌ . ومن العرب من يقول : خَمْصانٌ فيُجْرِيه على هذا .

وما يشبَّهُ من الأسماء بهذا كما تُشبَّه الصفة بالاسم : سِرْحانٌ وضِبْعانٌ ، وقالوا : سِراحٌ وضِباعٌ لأنّ آخِره كآخِره ، ولأنه بزنته ، فشُبِّه به . وهم ممّا يشبّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله فى جميع الأشياء ، وقد بُيّن ذلك فيما مضى ، وستراه فيما بقى إن شاء الله .

وإن شئت قلت فى خُمْصانٍ : خُمْصانُونَ ، وفى نَدْمانٍ : نَدْمانُونَ ؛ لأنك تقول: نَدْمانَاتٌ وخُمْصاناتٌ . وإن شئت قلت فى عُرْيانٍ : عُرْيانُون ، فصار بمنزلة قولك : ظَرِيفُون وظَرِيفاتٌ ؛ لأنّ الهاء أُلحِقت بناء التذكير حين أردتَ بناء التأنيث فلم يغيِّروا ولم يقولوا فى عُرْيانٍ : عِراءٌ ولا عَرَايا ، استغنوا بعُراة لأنّهم ممّا يستغنون بالشيء عن الشيء حتّى لا يُدخِلوه فى كلامهم .

وقد يكسّرون (فَعِلاً) على (فَعالَى) لأنّه قد يَدخل فى باب فَعْلانَ ، فيُعْنَى به ما يُعْنَى بفَعْلانَ . وذلك : رَجُلٌ عَجِلٌ ، ورجُلٌ سَكِرٌ ، وحَذِرٌ وحَذارى ، وبَعيرٌ حَبِطٌ وإبِلٌ حَباطَى . ومثل سَكِرٍ كَسِلٌ ، يراد به ما يراد بكَسْلانَ . ومثله صَدٍ وصَدْيانُ . وقالوا : رجُلٌ رجِلُ الشَّعر وقومٌ رَجالَى ؛ لأنّ فَعِلاً قد يَدخل فى هذا الباب . وقالوا : عَجِلٌ وعَجْلانُ . وقال بعضهم : رَجْلانُ وامرأةٌ رَجْلَى ، وقالوا : رِجالٌ كما قالوا : عِجالٌ . ويقال : شاةٌ حَرْمَى وشِياهٌ حِرامٌ وحَرَامَى ؛ لأنّ فَعْلَى صفةٌ بمنزلة التى لها فَعْلانُ ، كأنّ ذا لو قيل فى المذكّر قيل : حَرْمانُ .

---

(١) انظر ما سبق فى ١ : ١٨٢ ، ٣٩٧ .

وأمّا (فُعلاء) فهى بمنزلة فُعْلَةٍ من الصفات، كما كانت فُعْلى بمنزلة فُعْلَةٍ من الأسماء. وذلك قولك: نُفَساءُ ونُفَساواتٌ، وعُشَراءُ وعُشَراواتٌ، ونِفاسٌ وعِشارٌ، كما قالوا: رُبَعَةٌ ورُبَعاتٌ ورِباعٌ، شبّهوها بها لأنّ البناء واحد، ولأنّ آخِره علامة التأنيث كما أن آخِر هذا علامة التأنيث. وليس شيء من الصفات آخِره علامة التأنيث يَمتنع من الجمع بالتاء غير فَعْلاء أفْعَلَ، وفَعْلى فَعْلانَ. ووافقن الأسماءَ كما وافَق غيرُهن من الصفات الأسماء. ١٣

وقالوا: بَطْحاواتٌ حيث استُعملت استعمالَ الأسماء كما قالوا: صَحْراواتٌ. ونظير ذلك قولهم: الأباطحُ ضارَعَ الأسماء. ومن العرب من يقول: نُفاسٌ كما تقول: رُبابٌ. وقالوا: بَطْحاءُ وبِطاحٌ، كما قالوا: صَحْفَةٌ وصِحافٌ، وعَطْشَى وعِطاشٌ. وقالوا: بَرْقاءُ وبِراقٌ، كقولهم: شاةٌ حَرْمَى وحِرامٌ وحَرامَى.

وأمّا (فَعِيلٌ) إذا كان فى معنى مَفْعُولٍ فهو فى المؤنث والمذكّر سواء، وهو بمنزلة فَعُولٍ، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تُجمع فَعُولٌ؛ لأنّ قصّته كقصّته وإذا كسّرته كسّرته على فَعْلَى. وذلك: قَتِيلٌ وقَتْلَى، وجَرِيحٌ وجَرْحَى، وعَقِيرٌ وعَقْرَى، ولَدِيغٌ ولَدْغَى. وسمعنا من العرب من يقول قُتَلاءُ يشبّهه بظَرِيفٍ؛ لأنّ البناء والزيادة مثل بناء ظَرِيفٍ وزيادته.

وتقول: شاةٌ ذَبِيحٌ، كما تقول: ناقةٌ كَسِيرٌ. وتقول: هذه ذَبِيحةُ فلانٍ وذَبِيحتُك. وذلك أنّك لم ترد أن تُخبر أنّها قد ذُبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهى حيّة، فإنّما هى بمنزلة ضَحِيَّةٍ[1].

---

(١) السيرافى: ولم أر أحداً علله – يعنى إلحاق الهاء – فى كتاب. والعلة فيه عندى أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل لأنه كالفعل المستقبل. ألا ترى أنك تقول: امرأة حائض. فإذا قلت: حائضة غداً =

وتقول : شاةٌ رمِيٌّ إذا أردت أن تخبر إنّها قد رُميت . وقالوا : « بِئْسَ الرَّمِيَّةُ الأرنبُ » ، إنّما تريد بِئْسَ الشيء مما يُرْمَى ، فهذه بمنزلة الذّبيحة .

وقالوا : نَعجَةٌ نَطيحٌ ، ويقال : نَطيحةٌ ، شبّهوها بِسَمِينٍ وسَمِينَةٍ .

وأمّا الذّبيحة فبمنزلة القَتُوبة والحَلُوبة ، وإنّما تريد : هذه مما يقتبون ، وهذه مما يَحلُبون ، فيجوز أن تقول : قَتُوبةٌ ولم تُقتَب ، وركُوبةٌ ولم تُرْكَب . وكذلك فَريسةُ الأسدِ ، بمنزلة الضَّحيَّة . وكذلك أكيلةُ السَّبُع .

وقالوا : رَجُلٌ حَميدٌ وامرأةٌ حَميدةٌ ، يشبَّه بسَعيدٍ وسَعيدةٍ ، ورَشيدٍ ورشيدةٍ ، حيث كان نحوَهما في المعنى واتّفق في البناء ، كما قالوا: قُتلاء وأُسَراء ، فشبّهوهما بظُرفاء .

وقالوا : عقيمٌ وعُقُمٌ ، شبّهوه بجَديدٍ وجُدُدٍ . ولو قيل : إنّها لم تجئ على فعِلَ كما أنّ حَزِينٌ لم تجيء على حُزِنَ لكان مذهباً .

ومثله في أنّه جاء على فِعْلٍ لم يُستعمل : مَرِيٌّ ومَرِيَّةٌ ، لا تقول : مَرَتْ . وهذا النحو كثيرٌ ، وستراه فيما تَستقبل إن شاء الله ، ومنه ما قد مضى .

وقال الخليل : إنّما قالوا : مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى وأشباه ذلك لأنّ ذلك أمرٌ يُبْتَلون به ، وأُدخلوا فيه وهم له كارهونَ وأُصيبوا به ، فلمّا كان المعنى معنى المَفعول كسّروه على هذا المعنى . وقد قالوا : هُلاكٌ وهالِكُونَ ، فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل ، فلم يكسّروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالِسٍ في البناء وفي الفِعْل . وهو على هذا أكثر في الكلام . ألا ترى أنّهم

=لم يحسن فيه غير الهاء . وتقول : زيد ميت إذا حصل فيه الموت ولا تقل : مائت . وإذا أردت المستقبل قلت : زيد مائت غدا ، فتجعل فاعلا جارياً على فعله . وذكر غير سيبويه : شاة ذبيح وامرأة ذبحى فيما قد ذبح .

قالوا : دامِرٌ ودُمّارٌ ودامِرُونَ ، وضامِرٌ وضُمّرٌ ولا يقولون : ضَمْرى . فهذا يَجرى مجرى هذا ، إلّا أنّهم قد قالوا ما سمعتَ على هذا المعنى .

ومثل هُلّاكٍ قولهم : مِراضٌ وسِقامٌ ولم يقولوا : سَقْمَى ، فالمجرى الغالب فى هذا النحو غير فَعْلَى .

وقالوا : رجُلٌ وجِعٌ وقوم وَجْعَى كما قالوا هَلْكَى ، وقالوا : وَجاعَى كما قالوا : حَباطَى وحَذارَى ، وكما قالوا : بَعيرٌ حبِجٌ وإبلٌ حَباجَى . ٢١٤

وقالوا : قوم وِجاعٌ كما قالوا : بَعيرٌ جَرِبٌ وإبِلٌ جِرابٌ ، جعلوها بمنزلة حَسَنٍ وحِسانٍ ، فوافَق فَعِلٌ فَعَلاً هنا كما يوافقه فى الأسماء .

وقالوا : أنكادٌ وأبْطالٌ فاتفقا كما اتّفقا فى الأسماء .

وقالوا : مائِقٌ ومَوْقَى ، وأَحْمَقُ وحَمْقَى ، وأَنْوَكُ ونَوْكَى ؛ وذلك لأنّهم جعلوه شيئاً قد أُصيبوا به فى عقولهم كما أُصيبوا ببعض ما ذكرنا فى أبدانهم .

وقالوا : أهْوَجُ وهُوجٌ ، فجاءُوا به على القياس ، وأنْوَكُ ونُوكٌ .

وقد قالوا : رَجُلٌ سَكْرانُ وقومٌ سَكْرى ، وذلك لأنّهم جعلوه كالمرْضَى .

وقالوا : رِجالٌ رَوْبَى ، جعلوه بمنزلة سَكْرى . والرَّوْبى : الذين قد استثقلوا نوماً ، فشبَّهوه بالسَّكْران . وقالوا للذين قد أثخنهم السَّفرُ والوَجَعُ رَوْبَى أيضاً ، والواحد رائبٌ .

وقالوا : زَمِنٌ وزَمْنَى ، وهَرِمٌ وهَرْمى ، وضَمِنٌ وضَمْنَى ، كما قالوا وَجْعى ؛ لأنّها بلايا ضُربوا بها ، فصارت فى التكسير لذا المعنى ، كتكسير

وكَسْرَى ، ورَهِيص ورَهْصَى ؛ وحَسِير وحَسْرَى . وإن شئت قلت : زَمِنُونَ وهَرِمُون ، كما قلت : هُلّاكٌ وهالِكُونَ .

وقالوا : أسارَى ، شبّهوه بقولهم : كُسالَى وكَسالَى . وقالوا : كَسْلَى فشبّهوه بأَسْرَى .

وقالوا : وَجٍ ووَجْيَا[1] كما قالوا : زَمِنٌ وزَمْنَى ، فأجرواذلك على المعنى كما قالوا : يَتِيمٌ ويَتامَى ، وأَيِّمٌ وأيامَى ، فأجروه مجرى وَجاعَى . وقالوا : حذَارى لأنه كالخائف .

وقالوا : ساقِطٌ وسَقْطَى ، كما قالوا : مائِقٌ ومَوْقَى ، وفاسِدٌ وفَسْدَى .

وليس يجيء فى كلٍّ هذا على المعنى ، لم يقولوا : بَخْلَى ولا سَقْمَى ، جاءوا ببناء الجمع على الواحد المستعمل فى الكلام على القياس. وقد جاء منه شىء كثير على فَعَالى ، قالوا : يَتامى وأيامَى ، شبّهوه بوَجاعَى وحَباطَى ؛ لأنّها مَصائبُ قد ابتُلوا بها ، فشُبّهتْ بالأَوْجاع حين جاءت على فَعْلَى .

وقالوا : طُلِحت الناقةُ وناقةٌ طَلِيحٌ ، شبّهوها بحَسِير لأنّها قريبة من معناها . وليس ذا بالقياس ؛ لأنّها ليست طُلِحتْ ، فإنما هى كمَرِيضة وسَقِيمَة ، ولـكن المعنى أنّه فُعِل ذا بها ، كما قالوا : زَمْنَى . فالحَمْلُ على المعنى فى هذه الأشياء ليس بالأصل . ولو كان أصلاً لتبحُ هالِكُون وزمِنُونَ ونحو ذلك .

---

(١) الوجى : أن يشتكى البعير باطن خفه ، والفرس باطن الحافر .

فهـــرس

الجزء الثالث

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

(تم الجزء الثالث من كتاب سيبويه)

مؤلفات وتحقيقات عبد السلام هارون

آمالي الزجاجي ـــ مجلد	الزجاجي
الأساليب الانشائية في النحو العربي	
الألف المختارة من صحيح البخاري ١/٢	
الاشتقاق ١/٢	الامام ابن دريد
البيان والتبيين ١/٤ ـــ مجلد	الجاحظ
البرصان والعرجان والعميان والحولان	الجاحظ
تحقيقات وتنبيهات في معجم	
لسان العرب ـــ مجلد	
الحيوان ١/٨ ـــ مجلد	الجاحظ
شرح ديوان الحماسة ١/٤	المرزوقي
العثمانية	الجاحظ
قطوف أدبية	
فهارس المخصص	ابن سيدة
مجموعة المعاني	
مجموعة رسائل الجاحظ ١/٤	

كتاب سيبويه ١/٥	ابن قنبر
معجم مقاييس اللغة ١/٦	ابن فارس
المفضليات الخمس	
نوادر المخطوطات ١/٢	
همزيات أبي تمام	
وقعة صفين	ابن مزاحم







